العتبة العباسية المقدسة
المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية

سلسلة الاستشراق الحديث 6

مؤسّسة «راند» والعالم الإسلامي

Research and Development Corporation

ترجمة: محمود المقيد

عرض وتحرير: حسن صعب

نقد ومناقشة: جهاد سعد



سلسلة الاستشراق الحديث (6)

مؤسّسة «راند» والعالم الإسلامي

Research and Development corporation

RAND
CORPORATION

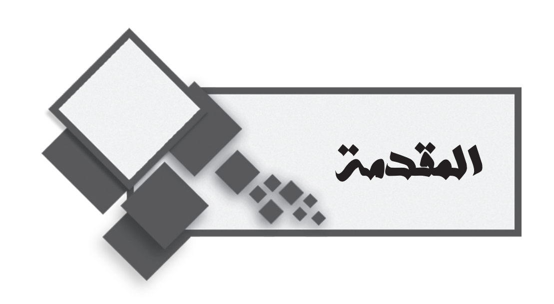
نقد ومناقشة: **جهاد سعد**

ترجمة: **محمود المقيد** عرض وتحرير: **حسن صعب**


بسم الله الرحمن الرحيم

سعد، جهاد، مؤلف
مؤسسة ((راند)) والعالم الإسلامي : Research and Development corporation /
نقد ومناقشة جهاد سعد ؛ ترجمة محمود المقيد ؛ عرض وتحرير حسن صعب.-الطبعة الأولى.-
النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 1441 هـ. =
2020.
422 صفحة ؛ 24 سم.-(سلسلة الاستشراق الحديث ؛ 6)
يتضمن ملحق.
ردمك : 9789922625713
1.Rand Corporation . أ. المقيد، محمود، مترجم. ب. صعب، حسن، محرر. ج. العنوان.

LCC: U394.S3 S23 2020
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة



جدل الأفكار

في إطار سلسلة الاستشراق السياسي الحديث، يستمرّ المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، في تتبّع نتاجات مراكز الأبحاث وبيوت التفكير الغربية، ويحتدم النّقاش في هذا الكتاب مع أكبر مؤسّسة بحثيّة في العالم، وهي مؤسّسة «راند» المعبرّ الأبرز عن مجتمع المعرفة المرتبط بالسياسات الأميركية في منطقتنا والعالم.

ولقد حظي الإسلام باهتمامٍ خاصٍّ في هذه المؤسّسة، ولذلك ركّزنا بدورنا على المناقشة الفكريّة لمحاولات «راند» التي تستهدف تكريس نفسها كحكم فيما يجب أن يكون المسلمون عليه.

ويحتلّ الجدل حول الإسلام ثقافةً ودينًا وشريعةً معظم الفصل النقدي تحت عنوان: «المركز في الميزان»؛ لأنّ أفكار المؤسّسة التي أنتجت في العقد الأوّل من القرن الحالي، قد وجدت طريقها إلى التنفيذ بالفعل في العقد الثاني. وسمعنا أصداءها فيما بثّته وسائل الإعلام وشبكات المعلومات، وما كتبه الحداثيون، وما أنتجته بعض منظّمات المجتمع المدني المستحدثة في العالم الإسلامي.

من جهة أخرى تشكّل هذه المؤسّسة مدرسةً فكريّةً وبحثيّةً مترامية الأطراف، تتعدّى اهتماماتها الشأن السياسي إلى مختلف استراتيجيات التنمية ومجالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والطب والاقتصاد.

إنّ الهدف من وضع هذه الأبحاث بين يدي النخب العربية وأصحاب القرار، هو إطلاق الجدل الفكري، وتوسعة الصورة، واستكشاف الطرق المستحدثة في التفكير، والمناهج التي يستخدمها باحثون متفرّغون لدراسة منطقتنا من منظور المصلحة الأميركية كما يرونها.

في 2020/7/1

مدير التحرير

جهاد سعد

مؤسّسة «راند» والعالم الإسلامي في الميزان

RAND
CORPORATION

Research and Development Corporation

المركز في الميزان

مدخل

بين المراكز التي نشرنا عنها سابقًا في هذه السلسلة يبقى معهد راند متميّزًا عن بقيّة المراكز الناشطة والمؤثّرة بخصائص وسمات عدّة، فهو:

أوّلاً: الأوثق صلةً ببنية الجيش الأميركي وسلاح الطيران ووزارة الدفاع.

ثانيًا: سنة التأسيس التي رافقت تحدّيات الحرب العالمية الثانية 1944، ثمّ الاستقلال عن الجيش سنة 1948، ولا يشاركه في هذه الأقدميّة إلا معهد انتربرايز بحسب ادّعاء هذا الأخير 1943.

ثالثًا: ناحية السياسة العامّة فهو الأكثر تعبيراً عن المراكز «الوطنية» الأميركية، إذا صحّ التعبير، ونعني بالمراكز الوطنية الأميركية تلك التي تُؤثر المصلحة الأميركية عندما تتضارب مع مصلحة إسرائيل، من دون أن يعني ذلك التخلّي عن الحليف الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

رابعًا: يحمل المركز بالفعل والإمكانيات الهائلة رسالة الهيمنة الأميركية على العالم، ولا يكتفي بساحات الحرب، بل يقتحم مجالات الحياة المدنية، فيقترح طرقًا في التفكير وأساليب في العمل، ويبتكر رؤًى وأطرًا منهجيّة، ويوزّع لغةً ومفرداتٍ ومصطلحاتٍ سرعان ما تُصبح دليل المتغرّبين في عالمنا المعاصر. وليس لجرأة هذا المركز حدودٌ، وقد وصلت بالفعل إلى حدّ البحث أو حتى محاولة ابتكار «إسلام آخر» يتوافق مع المصالح الأميركية العليا.

نظرةٌ سريعةٌ إلى قائمة الأبحاث المختارة في الملحق في نهاية هذا الكتاب، تُشير

إلى تنوّع وانتشار مساهمات راند التي تغطّي علومًا وموضوعاتٍ ومجالاتٍ ومهاراتٍ لا يمُكننا اكتشاف الصّلة بينها إلا إذا ابتعدنا عن الأرض ونظرنا إلى المشروع الكبير الكامن وراء هذا المجهود الكبير.

1. مؤسّسة الحرب:

راند مؤسّسة الحرب وبرامج الفضاء ومهندسة سباق التسلّح تتحدّث عن جهودها الهادفة إلى «السلام العالمي». يبلغ الخداع اللّغوي أقصاه في نصّها الترويجي إلاّ إذا فهمنا السلام بمعنى الغلبة الكاملة أو توازن الرعب. «وبشيءٍ من التفصيل: «فإنّ قائد جيش القوّات الجوّية للولايات المتحدة، هنري أرنولد، كان قد أنشأ مشروع راند بهدف النظر في التخطيط البعيد المدى للأسلحة في المستقبل. وفي مارس 1946، مُنحت شركة دوغلاس للطائرات العقد للبحث عن الحرب العابرة للقارّات من خلال تبنّي بحوث العمليات».

يدخل المركز عميقًا في العلوم التطبيقية، ويتحوّل عن طريقها إلى جسر بين العلوم والمجالات المختلفة، وهذه ميزة لعلّها تجعله الأوّل على الإطلاق بين المراكز الكبيرة الأخرى. فمن الفيزياء إلى الفضاء، ومن نظريات الدفاع الاستراتيجي إلى تصميم السلاح، يتحوّل راند إلى عقل منظومة الدولة العميقة ويدها في الولايات المتحدة الأميركية: «وتهدف راند إلى (إيجاد) حلول تخصّصيّة وكميّة، عن طريق ترجمة المفاهيم النظرية الرسمية للاقتصاد والعلوم الفيزيائية إلى تطبيقات جديدة في مناطق أخرى، عن طريق العلوم التطبيقية وبحوث العمليات».

2. العالمية

بعد صفته الحربية والعملية تأتي صفة العالمية، فالباحثون في هذا المعهد من 48 أمّة، وتغطي مهاراتهم تسع لغات عالميّة حيّة، ما يتيح للمركز رؤًى عالميّة يكتبها باحثون من الجنسيات المعنيّة. يقول المدير التنفيذي لمؤسّسة راند مايكل دي ريتش: «إنّ هدف مؤسّسته العام هو إضفاء التغيير الأفضل على حياة الناس، وإنّ صنع السياسات الجيّدة من قِبل (راند) يخدم الولايات المتحدة والعالم أجمع!» ويضيف:

«لدى المؤسّسة أعمال ميدانيّة في العالم إلى جانب التحليلات والتقارير، في ظلّ وجود مكاتب لمؤسّسة راند في أوروبا وأستراليا وعملاء في جميع الدول؛ فهي مؤسّسة عالميّة!»، وقد تحوّل المركز على مدى عقود إلى جامعة لتخريج الباحثين من 50 دولة في أجواء يُحرّضها التحدّي الفكري والعلمي في فضاء من الحرية يُمكّن الباحث من التفكير على مستوى محليّ وعالميّ. إنّ مقولة أنّ أميركا تحكم العالم بعقول العالم تظهر واضحة في هذا التنوّع الثري، الذي مكّن المؤسّسة من تسخير طاقات متنوّعة من ثقافات متعدّدة في مشروع الأمركة العالمي.

3. الاقتصاد والفيزياء

يوضّح الجمع بين الاقتصاد والفيزياء في مؤسّسة راند، مدى اهتمام الدوائر الأميركية بالتمدّد بالقوّة لمراكمة الثروة، ثمّ الاستفادة من فائض الثروة لصناعة فائض القوّة. من بين خبراء راند، 32 عالماً حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد والفيزياء، وتمتدّ دائرة العلماء إلى البيولوجيا والزراعة والهندسة والطب والتربية والتكنولوجيا والديمغرافيا والاستراتيجيا والأنثروبولوجيا، وحتّى أمراض الشيخوخة والهندسة الجينيّة والتنظيم المدني وخطط الإدارة... والرفاهيّة وطرق العمل والبُنى التحتيّة...

4. الإسلام

سنة 2003 أصدرت المؤسّسة دراسة تحت عنوان : «الإسلام المدني الديمقراطي»، يبدو أنّها كانت ثمرة عمل جماعيّ لفريق بقيادة شيريل بينارد، زوجة السفير زلماي خليل زادة، وكانت درست في الجامعة الأميركية في بيروت ثمّ حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة فينا. تمثل بينارد التيّار النسوي في الغرب، ولها كتب تتعلّق بالإسلام والمسلمين تصدر من سنة 1984.

وبعد أربع سنوات، تحديدًا عام 2007، صدرت دراسة تبني على الأولى وتُطوّرها، اشتركت فيها بينارد مع أنجيل راباسا ولويل سوارس وبيتر سيكل، حملت عنوانًا جريئًا: «بناء شبكات المسلمين المعتدلين»، في 217 صفحة منها 145 صفحة تتضمّن

الدراسة والتوصيات....وهي دراسة تستفيد من دروس الحرب الباردة لتطبيقها على الإسلام كهمٍّ جديد.

يمُكن اعتبار موقف راند من الإسلام والمسلمين أكثر تعقيدًا من مواقف المراكز الصهيونية - الأميركية، التي تكتفي بوسم الإسلام بالإرهاب، والحثّ على محاربته بكلّ الوسائل، سواء مباشرة أو من خلال الوكلاء والعملاء... يشعر المركز أنّه بوجود الثورة المعلوماتيّة والتفوّق التكنولوجي من جهة، والإمساك بقيادات من العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، مع ما يشهده العالم العربي والإسلامي من إخفاقات على المستوى التنموي... يشعر أنّ هناك فرصة «لإنتاج إسلام موافق للمصالح الأميركية» عبر شبكة من الحداثويين يتمّ تمويلها وتنظيمها، بحيث تقود المشهد الفكري والثقافي والسياسي في المستقبل المنظور.

وجدنا أنّ ما تناولته الدّراستان من سياسات استراتيجيّة تجاه المسلمين قد سلك طريقه إلى التنفيذ بالفعل، لذلك رأينا أن نقسّم هذه المطالعة النقديّة إلى فصلين:

الفصل الأوّل: نقد ما ورد في الدراستين وتفنيده.

الفصل الثاني: ملاحظات نقديّة على ما ترجمناه من نتاج الباحثين في المؤسّسة.

الفصل الأوّل: استهداف الإسلام والمسلمين

مقدّمة في الإسلام والمدنيّة

الإسلام دينٌ مدنيٌّ حضاريٌّ أساسًا، ولكن كلمة «مدني» إذا وضعت في سياقها التاريخي الغربي، تصبح مصطلحًا يحمل في داخله العلمنة المعادية لكلّ ما هو دين، والمدينة في القرآن الكريم مرتبطة بوجود جماعة بشريّة حضريّة تعمل بتشريع «يدين»، أي يتحاكم إليه الناس لإقامة العدل وفض النزاعات بينهم. وفي تفسير الآية القرآنية الكريمة: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (سورة البقرة، الآية 213).

يقول العلامة الطباطبائي قدّس سرّه: «الآية تُبيِّن السبب في تشريع أصل الدين وتكليف النّوع الإنساني به، وسبب وقوع الاختلاف فيه ببيان: أن الإنسان -وهو نوع مفطور على الاجتماع والتعاون- كان في أوّل اجتماعه أمّة واحدة، ثم ظهر فيه بحسب الفطرة الاختلاف في اقتناء المزايا الحيوية، فاستدعى ذلك وضع قوانين ترفع الاختلافات الطارئة، والمشاجرات في لوازم الحياة فألبست القوانين الموضوعة لباس الدين، وشفعت بالتبشير والإنذار: بالثواب والعقاب، وأصلحت بالعبادات المندوبة إليها ببعث النبيين، وإرسال المرسلين، ثمّ اختلفوا في معارف الدين أو أمور المبدأ والمعاد، فاختلّ بذلك أمر الوحدة الدينيّة، وظهرت الشعوب والأحزاب، وتبع ذلك الاختلاف في غيره، ولم يكن هذا الاختلاف الثاني إلا بغيًا من الذين أوتوا الكتاب، وظلمًا وعتوًّا منهم بعد ما تبيّن لهم أصوله ومعارفه، وتمّت عليهم الحجّة، فالاختلاف اختلافان: اختلاف في أمر الدين مستند إلى بغي الباغين دون فطرتهم وغريزتهم، واختلاف في أمر الدنيا وهو فطري وسبب لتشريع الدين، ثمّ هدى الله سبحانه المؤمنين إلى الحقّ المختلف فيه بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فالدّين الإلهي هو السبب الوحيد لسعادة هذا النوع الإنساني، والمصلح لأمر حياته، يصلح الفطرة بالفطرة و يعدّل قواها المختلفة عند طغيانها، وينظّم للإنسان سلك حياته الدنيوية والأخرويّة، والماديّة والمعنويّة، فهذا إجمال تاريخ حياة هذا النّوع في الحياة الاجتماعية والدينيّة على ما تعطيه هذه الآية الشريفة».[1]

وقد استند المفكرون المسلمون على مثل هذه الآية الكريمة؛ للقول: إنّ الأنبياء هم المؤسّسون الأوائل للمجتمعات القائمة على القانون، وفيما بعد الدولة. وفي تشريعات الأنبياء دواء الاختلافات البشريّة والمعنى الحقيقي لسلطة القانون العادل. يقول الإمام الشهيد محمد باقر الصدر قدّس سرّه: تعتبر الدولة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ظاهرةً اجتماعيّةً أصيلةً في حياة الإنسان، وقد نشأت على يد الأنبياء عليهم السلام ورسالات السماء، ومن ثمّ اتّخذت صيغتها السويّة ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه من خلال ما حقّقه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعيٍّ قائم على أساس الجهد والعدل، الذي يستهدف الحفاظ على وحدة البشريّة وتطوير نموّها في مسارها الصحيح.[2]

من البداية إذًا، نصوّب منهج مقاربة هذه الدراسة بالقول: إنّ المدنيّة والتّمدّن والحضارة وفكرة الدولة القائمة على العدل، لم تنفكّ يومًا أصلاً من أصول الفكر والممارسة والتشريع الإسلامي، فيما لم يكن الأمر كذلك في عهود كنيسة القرون الوسطى، التي كانت تستشكل حتى الاغتسال، وتُحرّم أيّ انطلاقة للفكر خارج دائرتها الضيّقة، لذلك نشأت دولة الغرب المعاصرة على مدنيّة ضدّ الدّين بالمطلق، ولا زالت تحاول إسقاط هذه التجربة على العالم الإسلامي، معتبرة الالتزام بالإسلام حائلاً دون تعميم نموذجها الذي يضمن مرجعيّتها في كلّ شؤون الدول التابعة للمنظومة الغربية.

المعركة إذًا، هي معركة «مرجعيّة»، تحوّلت في الآونة الأخيرة إلى معركة صريحة

[1] الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، ط1، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، 1997، ج2، ص113.

[2] الصدر، محمد باقر: نظرية الدولة في الإسلام، منشورات نون، ص 9.

ضدّ «المرجعية» الناطقة باسم السيادة الإسلامية والاستقلال الحقيقي للأمة الإسلاميّة وحقّها في الاختلاف عن النموذج الغربي، وإنشاء مدنيّتها المنسجمة مع دينها وقيمها.

المبحث الأول: الإسلام الديمقراطي المدني[1]

يريد هذا البحث أن يقول: إذا كنت مسلمًا فنحن نحدّد لك أيّ إسلام ينسجم مع «حداثتنا»، هذا ولم يتطرّق من أوّله إلى آخره إلى آية قرآنيّة واحدة، ممّا يكشف أنّه في الواقع ليس بحثًا علميًّا مخلصًا يحاول «فهم» الإسلام بلسان كتابه، بل هو عمليّة «إملاء» لما على المسلمين فعله، ومن البداية يطرح الإسلام «كأزمة» يريد هذا البحث أن يتصدّى لحلّها. ولا نشكّ أنّ لهذا الخطاب تأثيره الواضح على السلطات السياسية التابعة للغرب، والأنتلجنسيا المتغربة الملحقة بها، فلا مناصّ من مناقشة تفصيليّة للأفكار، على طريقة البطاقة والتعليق، وبالله التوفيق.

ـ **البطاقة الأولى:** «يغرق العالم الإسلامي في صراعٍ على تحديد طبيعته الخاصّة وقيمته، ذلك الصراع الذي ستمتدّ آثاره الخطيرة إلى المستقبل. فماهو الدور الذي يستطيع باقي العالم، المهدّد بآثار ذلك الصراع، القيام به؛ بُغية الوصول إلى نتائج أكثر سلميّة وإيجابيّة.

إنّ التوصّل لمعالجة حكيمة يتطلّب فهمًا دقيقًا للصراع الأيديولوجي الذي يدور داخل الإسلام، وذلك للوقوف على الشركاء المناسبين، ورسم الأهداف الواقعيّة، وتحديد الوسائل اللازمة لدفع هذا التطوّر باتجاه إيجابيٍّ».

تشرح هذه البطاقة مبرّرات التدخّل الأميركي في العالم الإسلامي، وتخلص إلى تحويل العالم الإسلامي إلى «تهديد» انطلاقًا من صراع تصنّفه سلفًا بأنّه صراعٌ «إيديولوجي». أمّا موقع الغرب الأميركي في النصّ فهو موقع المعالج الساعي إلى نتائج إيجابيّة سلميّة، ولكنّه يفتقر إلى «الشركاء المسلمين» المناسبين لمشاركته عمليّة تخليص العالم الإسلامي من صراعاته.

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، منشورات التنوير، سلسلة دراسات مؤسّسة راند.

بينما يمكننا كتابة هذا النّص من داخل العالم الإسلامي بهذا الشكل: في محاولته للهيمنة على العالم الإسلامي سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، يلجأ الغرب إلى التذرّع بالصراعات السياسية التي توظّف الإيديولوجيا، فيبرزها كأزمةٍ إسلاميّةٍ يعجز المسلمون عن حلّها بدون تدخّله، ويحتاج هذا التدخّل إلى شركاء مسلمين يعتبرون الإسلام عقبة أمام «الحداثة» للوصول إلى النتيجة الإيجابية. وإلّا فإنّ بقاء العالم الإسلامي على هذه الحالة بدون تدخّل غربيّ فعّال يجعل منه تهديدًا للسلام العالمي.

أمّا الوقائع فتقول التالي: العالم الإسلامي بكلّه يرزح تحت حكم الدول الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، وما نشهده من حروب وصراعات ما هو إلا نتيجة لإدارة الغرب العنصريّة، التي مركزت التنمية في دول الغرب، ونشرت التخلّف، وغذّت الاستبداد؛ لتسهيل السيطرة على الموارد الطبيعية، وتهميش الثقافات المحليّة والقيم الإنسانية، ما أدّى إلى ردود فعلٍ متفاوتة في شدّتها وحدّتها لاتزال قاصرة عن حسم المعركة، ولكنّها تشهد تطوّرًا في الوسائل والأساليب يمكنها أن تُهدّد الهيمنة الغربيّة على المدى الاستراتيجي. وتُشكّل مرجعيّة الإسلام المنفصلة عن الغرب بما لها من رصيدٍ روحيٍّ وفكريٍّ وثقافيٍّ تهديدًا متزايدًا لإدارة العالم، كما شهدناها بعد تغلّب الغرب في النصف الأوّل من القرن العشرين.

ـ **البطاقة الثانية:** للولايات المتحدة أهدافٌ ثلاثةٌ تتعلّق بالإسلام المسيّس: فهي تريد أوّلًا منع انتشار التطرّف والعنف. ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ من تحاشي ترك أي انطباعٍ يُشير إلى «عداء» الولايات المتّحدة للإسلام؛ وهو الهدف الثاني. أما الثالث فيجب على الولايات المتحدة إيجاد سبلٍ، على المدى الطويل؛ تمُكّنها من التحكّم في الأسباب السياسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة الأكثر عمقًا، والتي تُغذّي التطرّف الإسلامي، فضلاً عن دعم التنمية والتحوّل الديمُقراطي.

لا ريب أنّ كلمة «تطرّف وعنف» في القاموس الأميركي تعني كلّ أشكال الرّفض للسياسة الأميركية في المنطقة، وحتى مجرّد التحسّس من إهانة الرسول صلى الله عليه وآله، ويمتدّ المفهوم ليتّسع لكلّ الذين يريدون الالتزام بالشريعة الإسلامية ويرفضون شرعنة ما يخالفها ولو بالرأي والوسائل السلمية. أمّا العنف فلا يوجد أيّ

فارق عندهم بين العنف المشروع الذي تقرّه القوانين الدوليّة كمقاومة الاحتلال، والعنف غير المشروع الذي هو مرفوض حتى بموجب الشريعة الإسلامية وتنفّذه منظّمات وثيقة الصلة بأميركا وحلفائها في المنطقة كداعش والقاعدة والنصرة. تطرح هذه الفقرة مسألة في غاية الأهميّة يمكننا أن نسمّيها «احتلال اللّغة» وهي عملية معقّدة تجري بآليات متقدّمة وتتمّ على مراحل نلخّصها بالتالي:

ـ وسم الخصوم بمفردات سلبية طالما أنّهم لا يلتزمون بالأجندا الأميركية. (عنيف، إرهابي، متطرّف، تقليدي،....)

ـ احتكار الحقل الدلالي للمفردات والتلاعب به، فما إن تميل جهة أو منظمة أو دولة أو شخص لبيت الطاعة حتى ولو لم تغيّر سلوكها العنفي، فإنّها تنضمّ إلى حقل آخر من المفردات الممدوحة (معتدل، حداثي، حر). وأكثر ما يُستخدم في هذا الإطار وسم «الحريّة»، فالإذاعة المموّلة من قبل المخابرات الأميركية اسمها «الحرّة»، والجيش المتعامل مع إسرائيل في لبنان وسوريا اسمه «الجيش الحر»، والاقتصاد المرتهن للشركات الأميركية اسمه «السوق الحرّة».

قوّة احتلال اللّغة تُستمدّ من الجهاز الضخم الذي يخدم هذه المنظومة، ويمارس نوعًا من الإرهاب الفكري ومحاصرة الوعي، بالإعلام الرسمي وغير الرسمي للدول التابعة للفلك الأميركي، ووسائط التواصل الاجتماعي التي صوّرت لنا بأنّها «منبر حر» ثمّ تبيّن أنّها خزان معلومات هائل لدوائر المخابرات؛ لسبر الآراء وإجراء الاستفتاءات، وتوجيه الرأي العام بواسطة الجيوش الإليكترونية المتفرّغة لتغليب وجهة نظر على أخرى. وقد أدّى التطوّر في تكنولوجيا المعلومات إلى إقدار القائمين على محرّكات البحث العملاقة -وأشهرها على الإطلاق «غوغل»- إلى سرعة التصنيف، وقراءة الاهتمامات بل وإملاء الاهتمامات الموافقة للسياسات المعتمدة من قبل القوة الكبرى، في خطوة أدّت بالفعل إلى ممارسة أنواع ومستويات مختلفة من التلاعب بالوعي الفكري واللغوي والثقافي،ي وصلت إلى حدّ تغيير أنماط الحياة عبر الإدمان التكنولوجي، وزعزعة منظومات القيم والسلوك.

ـ **البطاقة الثالثة**: إنّ المساجلات والصراعات الدائرة في العالم الإسلامي الآن من شأنها تشويش الصورة. لكن يصبح تصنيف الفاعلين أسهل إذا أدرك المراقب أنّهم لا

ينتمون إلى كتلٍ واضحة المعالم، بل يشكّلون طيفًا فكريًّا. لتسهم وجهات نظر هؤلاء الفاعلين، حيال بعض القضايا البارزة والحسّاسة؛ في تعيين موضعهم الصحيح على امتداد الطيف.

ومن ثمّ يُمكننا التعرّف على المجموعات المتوافقة مع قيمنا بشكلٍ عام، وتلك المعادية جذريًّا. وعلى هذا الأساس، يشكّل هذا البحث عناصر استراتيجيّة خاصةٍ.

ويجب أن يلقى هذا البحث العناية الواجبة من الباحثين، وصنّاع القرار، والطلاب، وكلّ مهتمٍّ بالشرق الأوسط والإسلام السياسي.[1]

ـ من يتحمّل مسؤوليّة الوضع الذي يعيشه العالم الإسلامي؟ بالطبع تقع المسؤوليّة الأولى على المسلمين أنفسهم؛ لأنّهم لم يفعلوا ما يكفي لتحرير دينهم ومجتمعاتهم وسياساتهم واقتصادهم من عبث العابثين، وحوّلت أنظمتهم الاستبدادية شعوب العالم الإسلامي إلى كتل مهمّشة تنفعل ولا تفعل... إذًا، عندما نقترح مقاربات مختلفة لأوضاع العالم الإسلامي فإنّنا لا نبرىء المسلمين دولًا وشعوبًا وأعراقًا ومذاهب، لقناعتنا بأنّ القوى الكامنة في هذا الدين وهذه الأمّة هي بالفعل قوّة عظمى تحتاج إلى النهوض من ركام التخلّف والاستبداد والركود والكسل، وإدارة مواردها الذاتية بإرادتها المتحرّرة.

ـ ولكن، لأنّ البحث يملي علينا مقاربة مبتورة تبدأ من تقديم العالم الإسلامي كساحة صراعات، فمن واجبنا التنبيه أنّ العالم الإسلامي يرزح تحت القيادة الغربية على الأقل منذ الحرب العالمية الأولى 1914، حين اجتاحت العالم الإسلامي موجة متوحّشة من التغريب، بدأت مع أتاتورك ولم تنته حتى الساعة. فالمشهد الإسلامي اليوم حصيلة هذه الإدارة غير الإنسانية «لمستعمرات الغرب» التي احتفلت في النصف الثاني من القرن العشرين بالاستقلال الصوري عن المركز الغربي وبقيت رهينة لسياساته في الاقتصاد والثقافة والسياسة وحتى في تنظيم المجتمعات وإدارة الموارد.

يريد هذا البحث أن يقنعنا بأنّ الذين يقفون في وجه النفوذ الغربي في العالم

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 12-11.

الإسلامي، هم العقبة أمام النهوض والازدهار، فيما تكذبه العقود التي مضت طوال القرن الماضي والحالي، ولكنّه يُصرّ على تصنيف هؤلاء وفق مركزيّة الرؤية الغربية، تمهيدًا لعزلهم أو قتلهم أو تدجينهم كلا بحسب درجة تأثيره وخطورته... وكل ذلك يتمّ على أساس الإدّعاءات التالية.

ـ **البطاقة الرابعة**: ومن الواضح أنّ الولايات المتحدة والعالم الصناعي الحديث، بل المجتمع الدولي برمّته، يفضّلون جميعًا عالماً إسلاميًّا متناغمًا مع النظام العالمي: ديمقراطي، وقابل للنمو الاقتصادي، ومستقرٌّ سياسيًّا، وتقدّميّ من الناحية الاجتماعيّة؛ يتّبع قواعد السلوك الدولي وقوانينه. وبالمثل يريدون تجنّب «صراع الحضارات» بكلّ أشكاله المحتملة؛ بدءًا من تصاعد الاضطرابات الداخليّة بسبب الصراع بين الأقلّيات المسلمة والشعوب الغربية التي يعيشون بين ظهرانيها، وصولاً إلى تصاعد النزعة الجهاديّة في العالم الإسلامي بما تنطوي عليه عواقبها من اضطراب وإرهابٍ. وعلى هذا فمن الحكمة تشجيع العناصر الإسلاميّة المتوائمة مع السلام العالمي والمجتمع الدولي، والتي تُحبّذ الديمقراطية والحداثة. على أنّ تعيين هذه العناصر، وتحديد أنسب الطرق للتعاون معها ليس دائمًا بالأمر اليسير.

ـ يتناقض الفعل مع القول بشكل صارخ هنا، فنحن نعرف أنّ كلمة «متناغمًا» مع النظام العالمي تعني الخضوع لإدارة «مايسترو» هذا النظام، أمّا مسألة الديمقراطية فهي ممنوعة بقوّة الجيوش المدعومة من الغرب في كلّ العالم الإسلامي طالما أنّ الشعوب تختار الإسلام حاكمًا لها، رأينا ذلك في الانقلاب ضدّ نجم الدين أربكان في تركيا 1996، وفي دعم الديكتاتوريات المتعلمنة في العالم العربي. نعم حظيت نسخة مشوّهة من الإسلام، هي الوهابية، بدعم؛ لأنّها غير ديمقراطية أوّلاً، وثانيًا لدورها الموكل إليها في تمزيق العالم الإسلامي، ممّا يمنع «الاستقرار السياسي» الذي تحدّث عنه البحث كهدف غربيٍّ. أمّا التقدّميّة فلها في قاموس البحث معنًى واحدًا وهو الحداثة المعادية لدور الدين في الحياة.

ـ **البطاقة الخامسة**: ولأزمة الإسلام الحالية مكوّنان رئيسيان: الفشل في تحقيق

النمو، والانفصال عن التيّار العالمي المهيمن[1]. لقد اصطبغ العالم الإسلامي منذ فترةٍ طويلةٍ بالتخلّف والعجز النسبي، وجرّب حلولاً مختلفةً مثل الوطنيّة القطريّة، والقوميّة العربيّة، والاشتراكيّة العربية، والثورة الإسلاميّة؛ لكن من دون نجاح يذكر، مما ولّد حالةً من الإحباط والغضب. في الوقت نفسه ابتعد العالم الإسلامي عن الثقافة العالميّة المعاصرة، وهو ما يُعدّ وضعًا مزعجًا لكلا الجانبين.[2]

ـ تحضر مفردات برنارد لويس وتشخيصه للأزمة هنا بالكامل، خصوصًا في كتابه «أزمة الإسلام»، فهل هي في الحقيقة أزمة الإسلام؟ أم جهود منسّقة لتصوير الإسلام كأزمة؟، كلّ ما تمّ ذكره من تجارب باستثناء الثورة الإسلامية كان في إطار تغريب العالم الإسلامي، فهي إذًا أزمة نظام عالميّ فشل في تعميم نموذجه بنسخه الوطنية والقومية والاشتراكية والرأسمالية؛ لأنّ هذه النماذج فرضت من فوق الشعوب ولم تحظ برضاها، وهذا الفرض جعل الأمّة الإسلامية في حالة دفاع عن هويّتها لعقود، هذا فضلًا عن أنّ مشاريع التنمية الحقيقيّة تنبع من داخل الثقافة لا من خارجها. عمليًّا بقيت الشعوب الإسلامية، رغم كلّ ما عانته، رافضة للمكان الذي حجزه «التيّار العالمي» لها في خارطة القوى العالمية، وهو مكان التابع والمستهلك، ولمّا حاولت أن تجترح تجارب نابعة من قيمها وثقافتها مُنعت ولا تزال تمُنع بالقوّة. أزمة هذا النظام العالمي أنّه يرفض إفساح المجال لتجارب منفصلة عن نموذجه، وميزة الإسلام أنّه يتجذّر في معتنقيه عقيدة وشريعة وقيم وسلوك إلى درجة يصعب فيها اقتلاعه أو هزيمته، لذلك نعتبر حشر تجربة الثورة الإسلامية تعسّفًا وتضليلاً واضحًا، فلا يُمكن أن يكون الخصم حكمًا على تلك التجربة.

ـ البطاقة السادسة: إنّ الحداثيين والعلمانيين هم الأقرب إلى الغرب من حيث القيم والسياسات. إلّا أنّهم، بوجهٍ عام؛ أضعف مكانًا من المجموعات الأخرى؛ إذ يفتقرون إلى الدّعم الحقيقي، والموارد الماليّة، والبنية التحتيّة والفعّالة، والمنبر

[1] هذا من وجهة نظر الكاتبة بطبيعة الحال. ولاحظ أن سببي الفشل عندها يتعلّقان بقصور الدمج الاجتماعي للعالم الإسلامي في النظام العالمي الجديد، وسطحيّة تبني إيديولوجيّته الديمقراطيّة الليبرالية وظهيرها الرأسمالي. (الناشر)

[2] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 14-13.

الذي يحمل أفكارهم للفضاء العام. لكن العلمانيون غير مرحّب بهم كحُلفاء نظرًا لانتماءاتهم الإيديولوجيّة المتحرّرة، فضلاً عن أنّهم يعانون في مخاطبة الشريحة الملتزمة دينيًّا من جماهير المسلمين.

ـ أبرز ما في هذه البطاقة سكين الفرز التي لم توفّر حتى بعض العلمانيين، والسبب هو أنّ بعضهم مع مطالبته بفصل الدين عن الدولة أو عن الحياة بحسب الطيف العلماني في بلادنا، قد يكون معارضًا شرسًا للسياسات الغربية والأميركية من منطلق وطنيّ أو قوميّ، وعزل هؤلاء عن الدعم مع الإسلاميين يؤكّد أنّ النموذج الغربي لم يقنع شريحة واسعة ممن يشتركون معه في العلمنة، فليس الإسلام بالتالي هو العقبة، بل السياسات المجحفة التي لا يراها أيّ منصف لصالح بلاده. أمّا العقوبة التي يقرّرها هذا البحث لهؤلاء العلمانيين فهي بالإضافة إلى الاستبعاد، وسمهم بأنّهم علمانيّة خارج الحداثويّة المطلوبة، وبذلك يُصبح الجدير بالدعم فقط أؤلئك الذين يقبلون أن يكونوا أدوات للدعاية الغربية بلا أيّ حسّ نقديّ، ولو من داخل المعسكر العلماني.

ـ **البطاقة السابعة**: وينطوي الإسلام السنّي التقليدي على بعض العناصر الديمقراطيّة التي يمكن استخدامها لمكافحة الإسلام القمعي المستبد الذي ينادي به الأصوليون، لكنّه لا يصلح أن يكون قاطرةً للإسلام الديمقراطي. بل يقع هذا العبء على عاتق الحداثيين المسلمين؛ الذين انكمشت فعاليتهم بسبب عراقيل سنستعرضها في هذا البحث.

ولتشجيع التغيير الإيجابي في العالم الإسلامي نحو الديمقراطيّة والحداثة والتوافق مع النظام العالمي المعاصر؛ يجب أن تختار الولايات المتحدة والغرب، بعنايةٍ شديدة؛ العناصر والاتجاهات والقوى الإسلاميّة التي ينوون دعمها وتقويتها، ويجري تقييم الأهداف والمنظومات القيميّة الخاصة بالحلفاء المحتملين، ودراسة أرجح العواقب التي قد يُسفر عنها دعمهم[1].

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 16-15.

البدء بدعم الحداثيين:

- نشر أعمالهم وتوزيعها بأسعار مدعّمةٍ.

- تشجيعهم على الكتابة للجماهير العريضة وللشباب.

- دمج آرائهم في مناهج التعليم الإسلامي.

- منحهم منابر عامّة.

- نشر آرائهم وتفسيراتهم وفتاواهم على نطاقٍ جماهيريٍّ واسع، وذلك لمنافسة آراء وفتاوى الأصوليين والتقليديين؛ الذين يمتلكون مواقع إلكترونيّة، ودور نشر، ومدارس، ومعاهد، ومنابر كثيرة لنشر أفكارهم.

- طرح «العلمانية» و«الحداثة» باعتبارهما الخيار الثقافي البديل للشباب المسلم الساخط.

- تعبيد الطرق نحو الوعي بالتاريخ والثقافة الجاهلية، السابقة على الإسلام؛ في الإعلام والمناهج الدراسية في البلدان التي نحن بصددها.

المساعدة في تطوير منظمات المجتمع المدني المستقلة؛ من أجل تعزيز الثقافة المدنية، وتوفير مجال للمواطنين العاديين لتثقيف أنفسهم والتعبير عن آرائهم بشأن العمليّة السياسية[1].

ـ تحتوي هذه الاقتراحات على دعوةٍ رجعيّةٍ إلى الجاهليّة، ممّا يُؤدّي إلى إحياء النعرات القبلية في إطار نشر الحداثة المفترض أنّها تقدميّة، ولكن القاسم المشترك هو التشكيك بأصالة الإسلام. وعلى الرغم من ذلك فإنّها أخذت طريقها إلى التطبيق، ففي العالم العربي اليوم رموز حداثويّة تدعم نظم قبليّة، كتركي الحمد في السعودية، وأخرى تركز على أخطاء السلفيين وتهزأ حتى بالدعاء، كخالد منتصر في مصر.

وعلى المستوى العلمي تروّج أنجيليكا نويفرت مع فريق بحثي لإعادة الاعتبار

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 17-16.

للجاهلية قبل الإسلام لتعزيز الإدّعاء بأنّ القرآن بشريّ... وتخصّص لهذه الأصوات منابر التواصل الاجتماعي ومجلّات الاستشراق الحديث.[1]

أمّا الاختراق المخابراتي لما يُسمّى منظّمات المجتمع المدني، فقد برز في الحراكات الشعبيّة عندما حاولت هذه المنظمات حرف المطالب المُحقّة عن أهدافها، وتوجيه الاحتجاجات نحو أجندا «حداثوية» تخدم اتّجاه استبعاد المرجعيّات الدينية، التي شكّلت دائمًا ضمانة للسلم الأهلي والوحدة الوطنية، ضدّ حركات التطرف، ممّا يشير إلى أنّ كلّ أشكال «السلطة الدينيّة» حتى التي تقوم بأدوار إيجابيّة مستهدفة من جهتي التطرّف الديني والحداثوي اللّتان تحظيان بدعم الدوائر الغربية.

ويستفيد التيّار الحداثوي من فشل تجربة الأحزاب الإسلامية؛ ليطرح نفسه كبديل لدى الفئة الشبابيّة الصاعدة، التي تعاني من الفساد والبطالة، من دون أن يتمكّن الضحايا من الفصل بين سوء الإدارة والخلفيّة الإيديولوجية للأحزاب التي انحرفت بفسادها عن بديهيّات الدّين.

ـ **البطاقة الثامنة**: دعم العلمانيين على نحو انتقائي

- تشجيع التعامل مع الأصوليّة كعدوٍّ مشتركٍ، وتثبيط أيّ تحالفٍ علمانيّ للقوى المناهضة للولايات المتحدة على أسسٍ قوميّةٍ أو قاعدة من أيديولجيات يساريّة.

- تأييد فكرة الفصل بين الدين والدولة في الإسلام، وأنّ ذلك لا يُعرّض الدين للخطر، ولكنّه قد يزيده قوّةً في واقع الأمر.

وأيًّا كان المنهج، أو المزيج من المناهج؛ المختار فإنّنا نوصي بتنفيذ ما يتمّ اختياره بتأنٍّ، مع التنبّه للقيمة الرمزيّة لبعض القضايا، والتداعيات الناجمة عن هذه المواقف على الأطراف الفاعلة الأخرى؛ بما في ذلك مخاطر الإضرار بمن نسعى للتعاون

[1] انظر: الوائلي، عامر عبد زيد: «دراسة القرآن عند أنجيليكا نويفرت»، مجلّة دراسات استشراقية (مجلّة فصليّة تعنى بالتراث الاستشراقي عرضًا ونقدًا)، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجيّة، العدد 18، ربيع 2019، ص40.

معهم أو تشويه سُمعتهم، وتكاليف الفرص الضائعة والنتائج غير المقصودة للمواقف والتحالفات ذات الإغراء على المدى القصير[1].

وثمّ اتّفاق واسع على هذا التوجّه البنّاء، فالاسم دينٌ مهمٌّ بما له من نفوذٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ ضخمٍ، وهو يُلهم أتباعه مجموعةً من الأيديولوجيات والأنشطة السياسية التي تهدّد الاستقرار العالمي؛ لذا يبدو من الحكمة دعم الاتجاهات الإسلاميّة الداعية إلى نظامٍ اجتماعيٍّ أكثر سلميّةً وديمقراطيّةً وحداثةً، والسؤال هو: ماهي أفضل الطرق للقيام بهذا الأمر؟ هذه الدراسة ترشدنا للاتجاه المراد[2].

والتحق الوسط الأكاديمي بالركب سريعًا؛ في محاولة إثبات تناغم الإسلام مع الاعتدال والتسامح والتعدّد والديمقراطيّة، إن لم يكن يشترطهم أصلاً. وفي تصديره لكتاب: «الجذور الإسلاميّة للتعدّدية الديمقراطية»[3]، للكاتب عبد العزيز ساخيدينا؛ يفصّل جوزيف مونتفيل الغرض من تلك الدراسات، ودوافع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية لتمويل هذه الدراسة فيقول: «إنّنا جميعًا على علمٍ بأنّ الإسلام، ككلّ أديان العالم الكبرى، قد تبنّى القيم الإنسانيّة التي يمكن التسليم بها وقبولها من غير المسلمين؛ بوصفها أساسًا لقيام المجتمعات.. لقد عرف الدكتور ساخيدينا أنّه يتعيّن عليه إبراز الآيات القرآنيّة التي تُؤكد على كرامة الفرد، وحريّة الوعي، وحبّ الله لكلّ البشر سواء أهل الكتاب أو من ليسوا أهل الكتاب».

ويشرح المؤلّف قائلاً: «إنّ هذا الكتاب يضطلع بتحديد بعض المفاهيم السياسية الهامّة في الإسلام، والتي من شأنها توطيد العلاقات الإنسانيّة داخل الأمّة الواحدة، وبينها وبين غيرها من الأمم؛ على حدٍّ سواء. ويسعى الكتاب كذلك لكشف الأصول المعياريّة للصيغ الدينيّة الإسلاميّة، وتحديد تطبيقاتها في الثقافات المختلفة؛ لكشف مدى تواؤمها مع النظام العالمي التعدّدي للقرن الحادي والعشرين.. وليس الهدف

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 19.

[2] م ن، ص 23.

[3] Sachedina, Abdulaziz, The Islamic Roots of Democratic pluralism. New York: Oxford University Press, 2001.

هنا تمجيد الماضي الإسلامي، بل تذكُّرُه، وإعادة اقتفاء أثره وتفسيره، وإعادة بنائه ليوائم الحاضر».[1]

يرى معظم قادة الرأي الغربيين أن تعرية تفسيرات الراديكاليين للإسلام لمواجهة الإرهابيين ومنع تحوّل الصراع إلى «صدام أديان»، هو هدفٌ يستحقّ دعم الاتجاهات المعتدلة داخل الإسلام. لكن أية اتجاهات بالضبط؟ وما الهدف من وراء ذلك. إن تحديد العناصر التي يمكن دعمها، واختيار الوسائل المناسبة، وتحديد أهداف الدعم؛ ليس بالأمر الهيّن.

إذ ليس من السهل تغيير دينٍ عالميٍّ كبير. فإذا كانت عمليّة «بناء الأمم» أمرًا شاقًّا، فإنّ «بناء الأديان» هي عمليّةٌ أكثر خطورةً وتعقيدًا بما لا يُقاس، فالإسلام ليس كيانًا متجانسًا ولا نظامًا بسيطًا. فكثيرٌ من القضايا الدخيلة قد تشابكت مع الدين، ناهيك عن أن كثيراً من اللاعبين السياسيين في المنطقة يعمدون ل»أسلمة» الجدال، بشكلٍ يظنون أنّه يدعم أهدافهم.[2]

ـ «تغيير الإسلام» مهمّة شاقّة كما يُعبرّ البحث، ولكنّه لا يتأخّر في التصدّي لها من عدّة مداخل، منها: مساهمات المسلمين المتغرّبين، التي تُفقد الإسلام شخصيّته لصالح الذوبان لا الانفتاح على التيّار الغربي المهيمن. بينما المشكلة القائمة هي غربة الإسلام التي أحدثتها ألاعيب السياسة، التي لا تحتكم للدين في تحقيق مصالحها، بل تتحكّم بصور نمطيّة جامدة؛ لتوظيفها، لا لتحكيم الإسلام الحقيقي في المجتمع. إنّ الرحابة والإنسانيّة والاصالة في الإسلام ليست بدعة، ولكنّها لا تصل أبدًا إلى حدّ تحييد الشريعة عن الحياة، وإنكار الوحي، وإعادة تمجيد الجاهلية.

ـ **البطاقة التاسعة:** وباستطاعتنا التمييز بين تيّارين من الأصولية: الأوّل راسخ عقديًّا، ويميل إلى مدّ جذوره في المؤسّسات الدينيّة. وسوف نشير إلى هذا التيّار ب»الأصوليين النصوصيين». وتضمّ هذه الطائفة معظم الراديكاليين الإيرانيين في

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 25.

[2] م ن، ص 27-26.

جانبها الشيعي، في حين يضمّ جناحها السّني تجلٍّ واحد؛ ألا وهو الوهابيّة السعوديّة. وتعدُّ جماعة «كابلان» النشطة في تركيا وبين أتراك الشتات مثالاً آخر.[1]

ويرى التقليديون الإصلاحيون وجوب تقديم الإسلام لتنازلات في قضيّة التطبيق الحرفي لتعاليمه، فيظلّ خطابه فعّالاً وجذّابًا على مدى العصور. وهم أكثر استعدادًا لمناقشة المحاولات الإصلاحيّة وإعادة تفسير النصوص. وموقفهم الحذر في تقبّل التغيير، ينبني على مرونتهم التي تتجاوز ظاهر الشريعة بغية الحفاظ على روحها.[2]

إنّ ما يقدّره الحداثيون في الإسلام ويُعجبون به يختلف تمامًا عمّا يقدّره الأصوليون والتقليديون، كما أنّه أكثر تجريديّةً؛ فالقيم الجوهريّة مثل؛ صدارة الضمير الفردي، وقيام المجتمعات على المسؤوليّة الاجتماعية، والمساواة، والحرية، هي قيمٌ تتوافق بسهولةٍ مع المعايير الديمقراطيّة الحديثة.

أمّا العلمانيون فيرون أن الدين أمرٌ شخصيٌّ يجب فصله عن السياسة، وأنّ التحدي الأكبر يكمن في منع تعدي أيّهما على الآخر؛ فالدولة يجب ألا تتدخل في الممارسات الدينية لرعاياها، بشرط أن تتوافق تلك الممارسات مع القانون الوضعي ومنظومة حقوق الإنسان. وتمثّل الكماليّة التركيّة -التي أممت الدين لحساب الدولة- النموذج العلماني في الإسلام.

ـ لن يفلح التلاعب بالتصنيفات والألفاظ في تغيير الحقائق على الأرض، فالفارق شاسع بين الوهابيّة والتشيّع، وليس بمقدور باحثٍ أو مثقفٍ حداثويٍّ من المسلمين أن يحدّد صوابيّة حكم شرعيّ استنادًا إلى مرجعية غير إسلاميةٍ، والدفاع عن الإسلام يأتي من داخل عملية الاجتهاد الأصيل الذي أثبت قدرةً فائقةً على الاستجابة لتحديات العصر من دون التخلّي عمّا سمّيناه الشخصيّة الفريدة للإسلام، التي يشكّل الوحي الإلهي منطلقها الأساس.

المقاربة خاطئة من أصلها؛ لأنّ خلفيّة الحداثويين أو الإسلاميين الذين يشعرون

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 28.

[2] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 29.

بالدونيّة تجاه كلّ ما هو غربيّ، ليست فهم الإسلام على حقيقته، بل «تكييف» الإسلام مع متطلباتٍ أجنبيّة عنه.

ـ **البطاقة العاشرة**: وينبغي إدراك هذه التصوّرات باعتبارها درجات متتاليةً وليست فئات متمايزة. إذ لا توجد فواصل محدّدة بينها؛ ممّا قد ينتج تداخلاً بين التقليديين والأصوليين. فالأكثر حداثةً من التقليديين يعدّ تقريبًا من الحداثيين، كما أنّ الحداثيين الأكثر تطرّفًا يشبهون العلمانيين.[1]

فالأصوليون يهدفون لإقامة مجتمع هرميٍّ متقشّفٍ دقيق التنظيم؛ يتمسّك أفراده بتعاليم الإسلام حرفيًّا، وتمتنع فيه الرذيلة بالفصل بين الجنسين؛ وهو ما يتحقّق بإزاحة المرأة من المجال العام. مجتمع يستلهم الدين في كلّ حياته. مجتمعٌ شموليٌّ من حيث تقويضه للمجال الخاص، واعتقاده بوجوب تدخّل الدولة لإكراه الأفراد على التمسّك بالسلوك الإسلامي في أي زمان ومكان. ويريد الأصوليون نشر هذا النظام ليسيطر على العالم كلّه؛ حتى يُسلم كلّ من على وجه الأرض.[2]

ففي الوقت الذي تبدو فيه مؤسّسات الحكومة الأميركيّة، مثلاً؛ داعمةً للحجاب باعتباره أمرًا اختياريًّا قليل الشأن في مجال الملبس؛ يمكّنها من التعبير عن تسامحها دون كلفة تذكر، فإنّها في حقيقة الأمر تلتزم موقفًا خطيراً، دون وعي؛ في قضية محورية ورمزيّة مثيرة للجدل. وهي بذلك تصطف إلى جانب المتطرّفين في أقصى يمين الطيف الفكري؛ مع الأصوليين والتقليديين المحافظين، في مواجهة التقليديين الإصلاحيين والحداثيين والعلمانيين.[3]

ـ تصطفّ الباحثة هنا بوضوح إلى جانب التطرّف العلماني على الطريقة الفرنسيّة، وتطالب بموقف أكثر تشدّدًا من الحجاب، بعد أن تتصدّى لتفسير ما يريده الأصوليون. وما تقوله يدلّ على تبسيطٍ واضحٍ لمشكلة علاقة الإسلاميين بالدولة كفاعل سياسيّ،

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 30.

[2] م ن، ص 33.

[3] م ن، ص 34.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تاريخيّا مهمّة الأمّة لا مهمّة الدولة، ومفهوم السيادة الذي يجعل الدولة رأس السلطات يخضع في الإسلام لسلطة فوق دستوريّة هي المعلوم من الدين بالضرورة. الدولة في الإسلام أداة الأمّة لبسط العدل، والإسلام يؤمّن لهذه الأداة منظومة قيميّة تمنعها من الانحراف حيث تميل السلطة دائما إلى الإفراط أو التفريط. إنّه فضاء آخر تختلف فيه مكانة الدولة عما هي في الفكر السياسي الغربي، حيث تمسك طبقة حاكمة بالدستور والقانون وتشرّع ضمن مفهوم السيادة، الذي لا تستند فيه إلى أي مرجعيّة أعلى من المصلحة البشرية كما تراها. ورأينا أنّ هذا الأمر كان وراء كلّ أنواع الحروب والمآسي التي شهدتها الإنسانيّة، ولكن الغرور والاستعلاء الكامن وراء هذا البحث يحاول أن يجعل تجربة الدولة العلمانية بعيدة عن النّقد، وتملي على المسلمين ما يجب عليهم فعله. هذا فيما تتحكم الإنجيلية الصهيونية بأعلى مراتب السلطة في الولايات المتحدة، ويعتمد الرئيس على شعوذات ما أنزل الله بها من سلطان.

ـ **البطاقة الحادية عشرة**: صورة الأديان التوحيديّة في النص القرآني هي صورةٌ مشوّشةٌ، فالقرآن يحتوي على آياتٍ عدائيّةٍ وتحريضيّةٍ ضدّ اليهود والمسيحيين، لكنّه يحتوي كذلك على بعض الآياتٍ التصالحيّة، وهو ما يمكن تفسيره في إطار الظرف التاريخي؛ إذ كان المجتمع الإسلامي الأوّل في حالة حرب مع هذه الطوائف.

وبوجهٍ عام، يُسمح لغير المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي؛ بممارسة شعائرهم بدون عوائق. كما أنّ الإسلام يحضّ الأزواج المسلمين على السماح لزوجاتهم اليهوديات والمسيحيات؛ بممارسة شعائر دينهن بحريّة. كذلك يحقّ للأقليات تشكيل محاكمها وتطبيق شرائعها في الشؤون المدنيّة. وتاريخيًّا؛ كانت الأقليات محظوظةً نسبيًّا في ظلّ الإمبراطوريات الإسلاميّة.

إلا أنّ الأصوليين لم يستمرّوا على ذات النهج؛ بل كانوا يميلون إلى قمع من يعيش تحت سلطانهم من غير المسلمين. فالجماعات الإرهابية الأصولية في باكستان كانت تهاجم الكنائس وتقتل المتعبّدين. أما في السعوديّة، فليس باستطاعة المسيحيين واليهود إقامة كنائس أو معابد. كما أنّ السلطات هناك لا تراعي أعيادهم الدينيّة.

وقد فرضت حركة طالبان أحكامها على الجميع، فعندما تبنّت التفسير الوهابي الخاص بمنع المرأة من قيادة السيارة، طبّقته على النساء الأجنبيات العاملات مع المنظمات غير الحكومية (NGOs). صحيح أنّه قد تمّ إعفاء الهندوس من صلاة الجماعة، لكن ذلك قد تمّ مقابل وسْمهم بعلامةٍ خاصّةٍ؛ رُقعًا قماشية صفراء تميّزهم.

أما التقليديون، فإنّهم أميل إلى العالميّة؛ برغم أن من أهدافهم إقامة مجتمع إسلامي وتشجيع التحوّل للإسلام. ونظريًّا؛ يفترض تحقّق ذلك المجتمع عن طريق الأسوة الحسنة والإقناع، لا عن طريق الإكراه.[1]

إنّ القرآن لم يُسجّل كتابَةً إلا بعد وفاة النبي بزمنٍ، وقد تمّ تجميعه حينئذٍ من شذرات لحاء الشجر أو العظام التي كتب عليها شهود الوحي نصوصَه، وكذا من صدور الصحابة الذين حفظوا بعض السور القرآنيّة، فأمْلوْها على أحسن ما يستطيعون التذكر. وهو ما نتج عنه كتابة عدّة نسخٍ من القرآن كلٌّ منها مختلفة عن الأخرى. وسدًّا لأبواب الخلاف، تمّ التخلّص من جميع النسخ ما عدا واحدة[2]. ومن المعروف أنه أثناء هذه العملية قد ضاعت سورتان على الأقل. ويُشير الحداثيون إلى احتمال إضافة بعض السور خطًّا إلى النص القرآني، أو حتى تسجيلها بغير تدقيق. أما التقليديون الذين يُجلّون القرآن -بل والورق المطبوع عليه أيضًا- ويؤمنون بعصمته وإلهيّته حرفًا حرفًا، فإنّهم يعتبرون هذه الفكرة كفرًا.[3]

ـ تُقدّم هذه البطاقة «عدّة الشغل» للحداثويين المختارين بعناية؛ لإقناع مجتمعاتهم بعدم جدوى التمسّك بالإسلام غير المتوافق مع الغرب:

ـ النصيحة الأولى هي التركيز على أكثر اشكال الأصوليّة تطرّفًا وممارساتها اللا إنسانيّة تجاه المرأة بوصفها ممارساتٍ «إسلاميّة»، على الرغم من أنّ التاريخ الإسلامي كلّه والواقع في بقية العالم الإسلامي في غير السعودية وطالبان مخالفٌ تمامًا لهذه الممارسات ومن منطلق إسلاميٍّ أيضًا.

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 45-44.

[2] Parawez, G. A., «Holy Quran According to Our Tradition,» in G.A. Parwez, The Status of Hadith… The Actual status of hadith, Aboo B. Rana, 2002.

[3] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 51.

ـ النصيحة الثانية هي استغلال أيّ تشكيكٍ بالنسخة المتداولة الواحدة للقرآن الكريم؛ لإدخال الدراسات القرآنيّة إلى مختبر المناهج الغربية وفحصها، كما حصل مع التوراة والإنجيل، وصولاً إلى الطعن بوحيانيّة الكتاب. يعني تحويل ما هو محلّ إجماع المسلمين إلى منشأ خلاف.

ـ البطاقة الثانية عشرة: العلمانيون: برغم الغموض الذي يشوب هذا التصوّر، فإنّ الديمقراطيات الغربية ترتكز على الفصل بين الدين والدولة، وهو ما يستتبع أن يكون العلمانيون هم حلفاءنا الطبيعيين في العالم الإسلامي.[1]

إلاّ أّن هذه القراءة غير دقيقة؛ فالأنظمة العلمانية استطاعت الوصول إلى السلطة ونيل الشرعية، وإحراز الشعبيّة أيضًا، كما اكتسبت الحركات العلمانية أتباعًا كثيرين. فتركيا، أحد أنجح البلدان في العالم الإسلامي؛ قد حقّقت تقدّمها من خلال سياسةٍ علمانيّةٍ شرسةٍ. وهي مثال درامي على نظام سياسي مسلم حوّل نفسه في وقت قصير من دولة عثمانيّةٍ عميقة التمسّك بالإسلام، إلى نظامٍ علمانيٍّ. وبهذا المعنى فإنّ الحالة التركيّة هي حالةٌ مفتاحيّة، وربمّا بأكثر ممّا تُظهره السياسة الغربية.[2]

إنّ لدينا مؤشّراتٍ على عجز الأصوليين المتطرفين، حين ينتقلون من المعارضة إلى السلطة؛ عن الاحتفاظ بدعم شرائح عريضةٍ من الشعب بما يتّسم به أسلوبهم من طغيان وتصلّبٍ. علينا إذن الإعداد لتغذية هذا الفشل والاستفادة من ردّ الفعل الارتجاعي العنيفٍ. فالشعوب التي تتعرّض للأصوليّة القمعيّة بشكل خاصٍّ، قد يكون ردّ فعلها التنبُّه إلى ما للحداثة والعلمانية من جاذبيّةٍ. ويبدو أنّ هذا هو ما يحدث في إيران الآن؛ خصوصًا بين الطلاب والشباب.[3]

ويزعُم الأصوليون والتقليديون أنّ القيم العلمانية الغربية هي السبب الكامن وراء معظم المشكلات الاجتماعية، في حين أنّ النظام الإسلامي يصون الفضيلة وتماسك

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 53.

[2] م ن، ص 54.

[3] م ن، ص 55.

الأسرة، ويخفض معدّلات الجريمة. إلا أنّ إيران مثالٌ لافتٌ مناقضٌ لتلك التأكيدات؛ فبعد مضي عقود من الحكم الإسلامي الصارم لا تزال إيران مُبتلاة -بالقدر نفسه إن لم يكن أكبر- بالإشكالات العصريّة كأيّ بلدٍ غربيٍّ «منحط». فإدمان المخدرات قد بلغ الذُروة، كما يُشكّل البِغاء أزمةً ضخمةً؛ حتى بلغ الأمر بالحكومة أن تفكّر جديًّا في إنشاء مواخير رسميّة يُشرف عليها الملالي. إذ لم يكبح فرض العقوبات الشرعية جُموح المراهقين، ولا حدّ من انتشار المشروبات الكحولية، ولا أوقف تزايد معدلات الجريمة، كما لا يمنع سهر الدولة على فرض الشريعة هذه المشكلات من التزايد والتآبي على السيطرة.

وتُقدّم لنا إيران نموذجًا ينسف الزعم بأن التحرُّر الديمقراطي الغربي هو المشكلة، وأن تطبيق الإسلام قسرًا هو الحلّ. ولا بدّ من نشر إخفاقات النظام الإسلامي في إيران على نطاقٍ واسعٍ، فتلك الحقائق مجهولةٌ لباقي المسلمين؛ الذين يميلون إلى الاعتقاد الساذجٍ بأنّ الشريعة الإسلاميّة تقضي على الجريمة، وأن مزيدًا من التطبيق الصارم للإسلام وشريعته، من شأنه حلّ كلّ مشاكل المجتمع.[1]

إنّ استراتيجيّتنا في التعامل مع السعوديّة تمليها اعتبارات جيوسياسية، وتكتيكيّة، واقتصاديّة، ولا تُمثّل مساندةً أمريكيّةً للنظام، ولا لنمط حياته، ولا أيديولوجيته. لكن لتلك التحالفات التكتيكية مخاطرها، فقد تُضعف مصداقيتنا، وتُظهرنا بمظهر المفتقر إلى الجلَد ووضوح المبادئ. وعلى سبيل المثال؛ فحين كانت الولايات المتحدة تستعدّ لمهاجمة طالبان والقاعدة في أفغانستان، وتكد من خلال حملة علاقاتٍ عامّةٍ لتفسير أسباب وجوب إزاحة هذا النظام القمعيّ المتخلّف ومنعه من الاستبداد بشعبه، كان عليها مراقبة تصريحاتها التي تفضح انتهاكات طالبان لحقوق الإنسان جيّدًا؛ للتأكُّد من أنّ الممارسات التي نُدينها لا تتطابق مع ما يمارسه «أصدقاؤنا» السعوديون. ولأنّه من الجليّ أنّ استمرار هذه الصداقة مرهونٌ بالاعتبارات التكتيكية والاقتصادية فحسب، فإنّ هذا يُضعف مصداقيّتنا الأخلاقية بشكلٍ واضحٍ.[2]

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 56.

[2] م ن، ص 58.

ـ الفكرة المركزية في هذه البطاقة هي تفشيل أو إظهار فشل أي تجربة إسلامية في الحكم، وهي من أذكى الأفكار المطروحة في هذا البحث؛ لسبب لا يتعلق بالحركات الإسلامية وحدها، وإنّما يتعلّق بمبدأ بديهيّ، وهو أنّ إحقاق الحقّ أصعب عادة وإجمالاً من إزهاق الباطل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليست الحركات السياسية الإسلامية عندما تحكم على مستوى واحد من النضج وسعة الصدر وتحمل المعارضة والاختلاف، كما أنّها لا تملك أساسًا عصًا سحريّة لمحو كلّ السلبيات من المجتمع بقدرة قادر، بل هي عملية صبورة طويلة الأمد يديرها بشر يخطيء ويصيب، ولكن في كلا الحالتين يمثّل خيارًا بديلاً عن التبعية للغرب، ويعلن الإسلام مرجعيّة له بحسب فهمه للدين.

وعلى طريقة برنارد لويس أيضًا تعلن الباحثة علنًا أهميّة النموذج التركي بالتحوّل «الشرس» إلى العلمانية، فيما تُسلّط الأضواء على ما تُسمّيه فشلاً في إيران، وُتحاول أن تجد مخرجًا للدعم الأميركي للنظام السعودي... هذا وتركيا قد شهدت تحوّلات ضدّ العلمانيّة ابتداءً من عدنان مندريس وصولاً إلى نجم الدين أربكان، وتعتبر تجربة أردوغان اليوم محاولة توفيق بين التيّار الإسلامي والعلماني. كما برهنت تجربة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 أنّ الإسلام لا يزال يحظى بشعبيّة عند الشعب المصري، وإن لم ينجح الإخوان المسلمون في إدارة تجربة حكم تستوعب كلّ التنوّع الموجود في المجتمع المصري المعقد والعميق في تركيبته، يبقى أنّ من حقّنا أن نقول أنّ التجربة في مصر من جهة فشلت، ومن جهة أخرى أُفشِلت؛ ربمّا لكي تتراجع الآمال في أي وعود مستقبليّةٍ لدولة تحكم على أساسٍ إسلاميٍّ.

أمّا السعودية فهي تشهد اليوم تحوّلاً سريعًا وبقرارٍ رسميٍّ إلى علمانيّة_ديكتاتوريّة على طريقة أتاتورك، فيما تحظى بالدعم الأميركي مهما كانت هوية الحكم طالما أنّها حليف سياسيّ استراتيجيّ للولايات المتحدة.

وتجلس الولايات المتحدة الأميركية مع طالبان على طاولة واحدة، لتحجز لهذه الحركة «السلفية الأصوليّة حتى النخاع» مكانًا على رأس الحكم في أفغانستان. ما يدلّ بشكلٍ صريح على أنّ دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان ألعابٌ دعائيّةٌ تسقط أمام

المصالح الاستراتيجية وخطوط أنابيب النفط، التي يُفترض أن تتعهّد طالبان بحمايتها كخط «تابي» الممتدّ من تركمانستان عبر أفغانستان إلى الهند...

أمّا الحكم على التجربة الإيرانية، وبغض النظر عن دقّة المعلومات، فهو حكم الخصم غير المحايد، وإلّا يمكن مقاربة نقاط النجاح والفشل في إيران من موقع حيادي، في حال قّرر الباحثون رؤية إيران بدون مرجعياتهم وأحكامهم المسبقة.

خلاصة القول: إنّ أيّ مسعىً للاستقلال عن النفوذ الغربي، سواءً كان علمانيًّا أو إسلاميًّا، سيكون مستهدفًا بالنقد والتجريح والإسقاط، طالما أنّه يتعارض مع منظومة الهيمنة ومتطلّباتها.

ـ **البطاقة الثالثة عشرة:** ويمكن بسهولةٍ نسبة المصادر السالفة إلى أقصى أطياف التطرُّف. لكن تشكّل المواقع الإلكترونية مثل «إسلام أون لاين» تحديًا حقيقيًّا. ففي حين تشتهر المصادر الأصوليّة عادة بضعف مستوى اللغة الإنكليزية وكثرة استخدام الشعارات؛ يعكس محتوى «إسلام أون لاين» مستوًى تعليميًّا أرفع وإتقانًا للغة الإنكليزية، فضلاً عن حرفيّةٍ أعلى في عرض المادة الإعلاميّة. ومن الناحية الشكليّة وحدها، إذ يبدو الموقع حديثًا إلى حدّ ما؛ يمكننا أن نستجيب لإغراء تصنيفه باعتباره منتدًى «حداثيًّا»، لكنّه في الواقع يتّخذ موقفًا شديد العداء من الديمقراطيّة. وتساعدنا الفقرة التالية -التي تهاجم الجهود الخاصَّة بإعادة تفسير الإسلام في ضوء الظروف التاريخية الجديدة- على إدراك مركزيّة القضايا المتعلّقة بنمط المعيشة في الصراع الدائر حاليًّا في الفكر الإسلامي[1]: «إنّ الغالبية العظمى من أولئك الذين يقولون بتاريخانيّة القرآن قد تشرّبوا الرؤى الفلسفيّة والمعرفية الغربية. لقد أصبحت المواجهات المباشرة والغزو العسكري أدوات ثانوية في السيطرة على الثقافات والأسواق. أمّا العادات الاجتماعية وأنماط المعيشة فهي الأهداف الأوّليّة للتغيير؛ لإيجاد سوقٍ قائمةٍ على المستهلك المنفتح العقل، والمتحرّر من القيود القيميّة».

ولا يكون للتفسير دورٌ إلّا إذا خلّفت الأصولية الإسلامية فجوةً في النّسق؛ حينها

[1]Kamel Sultan, Ahmed, «Rethinking Islam, dotting the I`s and Crossing the Ts,» October 21, 2002, online at: http//www.islamonline.net/English.

يكون وضع النّقاط على الحروف ضروريًّا. يسوق المؤلّف المثال التالي لفتح المجال للاجتهاد: حين يطلب القرآن من المسلمين أن يغسلوا أرجلهم إلى الكعبين في الوضوء، فهل يدخل في ذلك الكعبان؟ إنّ عبارة «متفتّح العقل» ذات مدلول إيجابيّ عند الغربيين، أمّا في المقال المذكور فإنّها تخلُص إلى ما ينبغي تجنّبُه.[1]

ـ تشعر الكاتبة بالخطر من أيّ تبليغ محترفٍ باللّغات الأجنبية، بغضّ النّظر عن الموقف من موقع «الإسلام أونلاين» الذي قد تتفق معه في أمور وتختلف معه في أخرى، لا شكّ أنّ الدفاع عن القرآن الكريم ومصدره الوحياني الإلهي عقيدة مشتركة عند المسلمين كافّة، ولكن الكاتبة تعتبر رفض المسلم لمقاربة «تاريخانية» للقرآن تمهيدًا لإخضاعه للنقد والتشكيك بمنهجيّات الهيرمونطيقا الغربية أمرًا مخالفًا للإنفتاح والمرونة، ومعنى ذلك أنّنا يمكن أن نحظى فقط بمرتبة المرونة والانفتاح إذا رضينا أن تدخل منهجيّات العقل الغربي وتُسقط مقدّساتنا وتتلاعب بمعتقداتنا وصولاً إلى نزع الهويّة أو تجويفها. وفي النهاية يظهر جهل الكاتبة الفرق بين مسألة عقائدية «كوحيانية القرآن» ومسألة فقهية في الوضوء...

ـ البطاقة الرابعة عشرة: التقليديون

للوهلة الأولى تبدو في التقليديين سماتٌ عدّةٌ تُضفي عليهم جاذبيّةً كشركاء محتملين:

- أنّهم يمثلون ثقلاً مكافئًا للأصوليين؛ لما يتمتّعون به من شرعيّة عريضة لدى الجماهير المسلمة.

- يميلون إلى التوسّط، وهم أكثر اعتدالاً، ويمثلون تأثيراً ملطفًا للتزمّت الأصولي.

- منفتحون لحوار الأديان، بل إنّهم يسعون إليه سعيًا.

- عادة لا يُدافعون عن العنف، وإنّ تعاطف بعضهم مع الأصوليين الذين

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 60-59.

اختاروا هذا الطريق؛ لدرجة إيوائهم ودعم مواردهم وتحريض الناس على ممارسة أنشطتهم.

وفي الوقت الذي تتكون فيه المجموعات الأصولية غالبًا من الشباب، فإنّ التقليديين يمثّلون شريحةً أكثر معياريّةً من المجتمع: الأُسر والمسنين، والنساء، وتلاميذ المدارس. وهم منظّمون ولهم هياكل مؤسّسيّة وقيادات، بالإضافة لامتلاكهم المنابر والوسائل الضرورية لترويج معتقداتهم؛ من نشرٍ للكتب والخطب، وإقامة للاحتفالات العامّة والمؤتمرات، وإنشاء للجمعيات متنوعةً الأغراض. إنّهم ظاهرون، ويسهل الوصول إليهم.

وينطوي الإسلام التقليدي على عناصر تدعم قيم الديمقراطية والمساواة والمشاركة. ومن الممكن انتقاء هذه العناصر، واستخدامها في تبرير عمليات الإصلاح.

ولهذا كلّه؛ فمن المغري اختيار التقليديين كطليعةٍ لمشروعنا لترويج وتعزيز الإسلام الديمقراطي، ويبدو أنّ هذا هو المسار الذي يميل الغرب إليه. لكن هناك بعض الإشكاليات الشديدة الخطورة؛ والتي تعترض اختيارنا التقليديين كممثّلين رئيسيين لمشروع دعم وتعزيز الإسلام الديمقراطي، وذلك كما سوف يتّضح من الفقرات القادمة.[1]

وهناك قضايا حسّاسةٌ يقترب فيها التقليديون من الأصوليين أكثر من أي فصيلٍ آخر. مثل تطبيق الشريعة، والموقف من الغرب والولايات المتحدة، والعلاقة بين الجنسين ووضع المرأة في المجتمع، وطبيعة النظام السياسي المبتغى، وعدد آخر من القضايا الفقهية والاجتماعية الأساسية.[2]

أحد تلك المواقع ذات الشعبية هو «أورْ ديالوغ»[3]، الذي يستشيره آلاف المسلمين

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 61-60.

[2] م ن، ص 61.

[3] Ourdialogue.com.

حول العالم خصوصًا العمالة المهاجرة التي اُقتُلعت من بيئتها، لتواجه أوضاعًا غير مألوفةٍ. وهذا مثال للمخاوف التي تدفع بالناس لإرسال رسائل إلكترونية طلبًا للتوجيه:

- هل يمكن للمسلم أن يكون نباتيًّا؟ أم أنّه لا بدّ من أكل اللحم لفعل النبي؟

- بالنسبة للوضوء هل يجب على المرآة حلّ جدائل شعرها؟

- إذا تصادف أن رأيتِ زوجَكِ يكتب الصيغة الشرعية للطلاق البائن على ورقةٍ، وقد ظهر اسمك فيها بوضوح تامٍّ، إلاّ أنّه ادّعى أنّه كان شارد الذهن «يُشَخبط»، فهل يقع الطلاق؟

(جدير بالذكر أن الإجابات كانت كما يلي: نعم يمكنك أن تكون نباتيًّا، فليس كلّ ما فعله النبي بواجب على كلّ المسلمين. لا، ليس عليك حلّ جدائل شعرك مادام الماء يصل إلى فروة الرأس. نعم يقع الطلاق، لكن يمكن للزوجين أن يعقدا ثانية إن شاءا ذلك.)

أما «من» الذي يصدر الفتاوى، فهذا السؤال قد لا يعني الكثير لمن يطلبون التوجيه بهذا الأسلوب، وهو ما يكشف عن عقلية مستعدّة لقبول التسلّط بأسئلة جدّ قليلةٍ. فإنّ مثل هذه المواقع الإلكترونيّة لا تنشر عادة قائمة بأسماء الذين يتصدّون للردّ على الأسئلة أو مؤهلاتهم. وأقصى ما يفعله موقع كهذا هو التنبيه على أن «الأسئلة يجيب عنها أكثر من عالمٍ».[1]

العناصر الديمقراطية الكامنة والتي يمكن توظيفها:

تحتوي منظومة التقليديين العقديّة على عناصر ديمقراطية يمكنها دعم الإصلاح وتبريره، لكنّها تحتاج لبذل جهد واضح. وقد نشر التقليديون كمًّا هائلاً من المطبوعات يعرضون فيها صورةً للإسلام «ألطف وأرق» تفنيدًا للصورة السلبية التي تكوّنت له بسبب أفعال وتصريحات المتطرّفين. وتمتدح هذه الكتب، كالعادة؛ الجوانب

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 65.

الاجتماعية الإيجابية في الإسلام، وتقدّم تفسيراتٍ عقلانيّةً وملطّفةً للممارسات التي نعُدّها اليوم اضطهاديّة. بل لا تذهب هذه الكتابات إلى القول بتوائُم الإسلام مع مبادئ العصر الحديث فحسب، بل تعتبره قد سبقها في واقع الأمر.

وإلى جانب هذه النبرة، التي تجمع بين النزعتين الدفاعية والاعتذارية بدرجاتٍ متفاوتة؛ فعادة ما تنطوي تلك الكتابات على مواقف وحجج فلسفيّة تُخالف القيم التي بُنِيَ عليها المجتمع المدني المعاصر بشكلٍ جذريٍّ.

وتكمن المشكلة الرئيسة في تناقض الأسس الفلسفية للطرفين؛ فالديمقراطية الحديثة ترتكز على قيم الاستنارة، أمّا الاتّجاه التقليدي فيُعادي تلك القيم، ويراها مصدرًا للشرور والآثام ومنبعًا للفساد الأخلاقي. كذلك تمثّل منظومة الاتّجاه التقليدي نقيضًا للمتطلبات الأساسية للعقلية الديمقراطية الحديثة، وهي: **التفكير النقدي، والحلول الابتكارية للمشكلات، والحرية الفردية، والعلمانية**. وإذا أمكن التغاضي عن هذه الاختلافات لبعض الوقت، فإنّها لن تذوي. وعاجلاً أو آجلاً سوف تتكشّف مكامن التعارض.[1]

ففي الوقت الذي يرفض فيه المجتمع الديمقراطي المدني المعاصر تطبيق الشريعة، فإنّ الرؤية التقليدية تقتضيها. إنّ الحداثة لن تنسجم مع عقوبة القتل في الزنا، أو تقبل الجلد، أو قطع الأيدي في السرقة؛ كعقوبات جنائية يمكن تطبيقها.

وكذلك لن ترضى الفصل الإجباري بين الجنسين، أو التحيّز السافر ضدّ المرأة في قانون الأسرة أو القانون الجنائي، أو في الحياة السياسية والمجال العام. وليس جلّ التقليديين بساعيين لتطبيق هذه القيم، لكنهم جميعًا يدافعون عنها، أو متردّدين حيالها في أفضل الأحوال. وإذا كان التقليديون الإصلاحيون لا يريدون بالضرورة إعادة إنتاج هذه الممارسات، إلا أنّهم يقبلون المبادئ الأساسية الكامنة وراءها. فالتقليديون -بطبيعتهم- يؤمنون بحتميّة اتّباع القرآن والسنّة اتباعًا كليًّا وحرفيًّا؛ إذ لا يمكن إلغاؤهما ولا تعديلهما. وفي أفضل الأحوال يمكن الالتفاف حولهما -عن

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 67.

طريق بعض الاجراءات الشديدة التعقيد؛ والتي تصل إلى حدّ الافتعال- بغية الحصول على بعض الاستثناءات وما قد يُعضدها، بإعادة قراءة النصوص الملتبسة (المتشابِه)، واستعراض التفسيرات البديلة والتأويلات الممكنة.[1]

وثمّ دراسةٌ محوريةٌ، أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تشير إلى غياب الديمقراطية وتدني وضع المرأة وإهمال التعليم؛ بوصفها الأسباب الثلاثة الرئيسية للتخلف في العالم العربي. إنّ التيّار التقليدي سلطويٌّ هرميٌّ؛ مرتبط بالسلطة وغير ديمقراطي، ولا يطمئن إلى حضور المرأة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، بل يضع العراقيل في طريقها، فضلاً عن نفوره عن التعليم العلماني الحديث. إنّ الإشكاليات الثلاث التي ذكرت في التقرير لن تُحلّ إذا تولّى التقليديون الحكم. إذ يحكم التقليديون بالفعل مجتمعاتٍ لا زالت تعاني من هذه المعضلات. وما لم يتم الشروع بحلّ هذه الإشكاليات، فسوف تظلّ المنطقة مضطربة اضطرابًا شديدًا، وفريسةً سهلةً للتيارات المتطرفة.[2]

إمكان الطعن في مصداقيتنا وقدرتنا الأخلاقية على الإقناع:

قد يؤدّي إفساح المجال أمام التقليديين، بشكلٍ مبالغ فيه؛ لتهديد مصداقيّتنا وقدرتنا الأخلاقية على الإقناع. فأيّ تحالف ينبني على تجنّب النقد والتغاضي عن السلبيات مع التقليديين؛ يمكن إساءة فهمه باعتباره ترضيةً أو خوفًا.

ويحذّر برنارد لويس من أن «موقف الاسترضاء من قبل المتحدثين الأمريكان الرسميين يجعل الجمهور المسلم يعتقد بتراجع الولايات المتحدة وترهُّلها».

وعوضًا عن ذلك يرى بعض النقّاد أنه يتعيّن علينا الاعتصام بقيمنا. فالسعي للتقارب من جهةٍ واحدةٍ يُهدّد موقفنا الأخلاقي، بينما يُقوي موقف عدوّنا الذي لا يقبل التفاهم. إنّ مثل هذه الإشارات لا تُفسّر على أنّها صداقةٌ، بل ضعفٌ.

وهذا تحديدًا ما توصّل إليه الشيخ «عبد الرحيم جرين»؛ حين كتب قائلاً: «من

[1] م ن، ص 68.

[2] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 69.

الواضح لنا كمسلمين، أنّ الغرب نفسه لا يؤمن في حقيقة الأمر بالديمقراطيّة أو أيّ من القيم الأخرى التي يتشدّق بها مثل حريّة التعبير وحقوق الإنسان، اللّهم إلاّ إذا وافقت مصلحته الشخصيّة».

وكما حذّر البعض؛ فهاهي الأصوات العدائية الآتية من المعسكر الإسلامي تتحدّى المفاهيم الأساسية لحضارتنا الغربية مثل عالمية حقوق الإنسان. إذ يدعي أصحاب تلك الأصوات أنّها اختراعٌ غربيٌّ ليس له صفة العموم الإنساني، بل هي ذات خصوصيّة ثقافية، ومن ثمَّ يريدون إخضاعها للشريعة الإسلاميّة.

«وفي السنوات الأخيرة طالب ممثلو بعض الدول الإسلاميّة بمعاملةٍ خاصّةٍ وحصلوا عليها في الغالب... ونتيجةً لذلك تسربت بعض المصطلحات غير الدبلوماسية -مثل تدنيس المقدسات- إلى نظام الأمم المتحدة، ممّا أدى إلى إذعان البلدان غير الإسلامية لبعض الضوابط الأخلاقية التي تتطابق مع أحكام الشريعة، وتفضيل الصمت والإذعان لهؤلاء في أيّ موضوع يمسّ الإسلام... ولأنّ الضوابط الأخلاقية الجديدة قد فرضتها منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، ووافقت عليها الدول الأخرى؛ فقد منحت أولئك الذين يدّعون التحدّث باسم الإسلام وضعًا استثنائيًّا داخل الأمم المتحدة ليس له أساسٌ قانونيٌّ أو سابقة يُقاس عليها. وهو ما يُعدّ سببًا قويًّا للتوجّس».

إنّ تعطيل القيم الحداثيّة الأساسيّة؛ بُغية إفشاء التسامح هو أسلوبٌ خطرٌ لا يُؤدّي إلاّ إلى تجريء الخصم. فحين تتعرّض القيم الأساسيّة للحضارة الغربية إلى الهجوم، ينبغي علينا تأكيدها والإصرار عليها لا التسامح فيها.[1]

ـ نبدأ في تعليقنا على هذه البطاقة من الآخر حيث تظهر أنياب البحث بعدوانيّة شديدة، تطلب التراجع عن أيّ خصوصيّة حصلت عليها الدول الإسلامية حماية لمقدّساتها، ولا يسعنا إلا أن نتبنّى من جهتنا الإسلامية ما تقوله بينارد بالضبط «فحين تتعرّض قيمنا الإسلامية الأساسيّة للهجوم ينبغي علينا تأكيدها والإصرار عليها لا

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 73-72.

التسامح فيها»؛ لأنّ التسامح هنا نقلاً عن برنارد لويس أيضًا رسالة خاطئة تشير إلى الضعف والتراجع.

بالعودة إلى الموقف من التقليديين إنّ ما يراه المسلمون ميزةً في دينهم، هو بالنسبة للباحثة تعارضٌ مع الفكر النقدي والحريّة الشخصيّة...فليس في هذا العالم أصلا نظامٌ فقهيٌّ لتفاصيل الحياة، كما هو الحال في الشريعة الإسلامية، والإلتزام بالأحكام الشرعيّة دائمًا ما يكون تدريجيًّا ناتجًا عن إيمان المسلم بأصول الدين باختياره بعد البلوغ والرّشد، فهو التزام في طول الحريّة لا في عرضها، ويبقى المسلم حرًّا في التزامه يزيده التعلّم نضوجًا وقناعة بما فهمه إجمالاً في البداية. وقد أبدى الكثيرون ممّن اعتنقوا الإسلام من الغربيين تعجّبهم وإعجابهم من دقّة الأحكام الشرعيّة ومساعدتهم على تنظيم دورة حياتهم بطريقة أفضل.

نعم لا بدّ أن يتصدّى للفتوى من هو مؤهّل لها علميًّا وتقوائيًّا وفقًا لمبدأ الرجوع إلى أهل الاختصاص، وقد تسبّب تصدّي بعض دعاة الفضائيات وغيرهم من صنّاع الفتن إلى الفتوى بفتح نوافذ للسخرية من الفقه الإسلامي ينتهزها الباحثون الغربيون فرصة للتقليل من أهميّة اتّباع الأحكام الفقهيّة عامّة.

خلاصة الموقف من التقليديين سلبية؛ لأنّهم مدافعون عن تطبيق الشريعة وإن بطريقة غير متشدّدة على طريقة الأصوليين يعني «إسلامهم غير ديمقراطي»؛ لأنّ هذا الأخير هو إسلام متبرّىء من شريعته !!!!

ـ البطاقة الخامسة عشرة: الحداثيون

والرؤية الحداثيّة متوافقة مع رؤيتنا. ومن بين كلّ الأطياف، فإنّ هذه الفئة شديدة الاتّساق مع قيم المجتمع الديمقراطي الحديث وروحه.

إنّ النزعة الحداثية لا التقليديّة هي التي تتّسق مع الغرب. **وهذا يشمل بالضرورة تجاوز الاعتقاد الديني الأصلي، أو تعديله، أو تجاهل بعض عناصره على نحو انتقائيٍّ.** والعهد القديم لا يختلف عن القرآن في دعم ألوان من القيم والمعايير وترسيخ عدد من القوانين الشاذة إلى درجة لا يمكن تصوّرها، بغض النظر عن تطبيقها في مجتمع

اليوم الحديث. لكن هذا لا يُمثّل مشكلةً؛ لأنّ قليلاً من الناس فقط هم الذين يُصرّون على العيش احتذاءً لأسلوب أنبياء العهد القديم بشكلٍ حرفيٍّ. وبدلاً من ذلك، فإنّنا نريد لتصوّرنا عن الجوهر الحقيقي لليهودية والمسيحية بالهيمنة على حرفية النص؛ الذي أمسينا نعدّه مجرّد تاريخ خرافي أسطوري. وهو عين المنظور الذي يتبنّاه الحداثيون الإسلاميون.

وهناك مؤشّرات واضحةٌ على أنّ التغيير في الإسلام أمرٌ مستطاعٌ. بل قد وقع فعلاً، وعلى مدار التاريخ، حالات ابتعاد ضخمةٌ وصريحةٌ عن أحكام القرآن. وجدير بالملاحظة أن تلك الحالات لم تقع نتيجة جدال علميّ مُرهق استطاع أحد الطرفين أن يَبُزَّ فيه الآخر بمعرفة علم «الحديث». بل على العكس تمّ دسّ هذه الأحكام في هدوء، وقُبلت دون أيّ جدال على الإطلاق. وأكثر الأمثلة لفتًا للأنظار هو الاسترقاق. فالقرآن يبيح تملّك الرقيق صراحةً. لكن أقوى العلماء التقليديين شكيمة لا يمكنه اليوم الدفاع عن تلك الممارسة. كما أنّ الأصوليين المتطرّفين الذين يتمسّكون بالتفسير المتطرّف لمفهوم الجهاد تسويغًا للعمل الإرهابي، لا يُجادلون أبدًا بأنّ الاسترقاق -بسبب ممارسة المسلمين الأوائل له وإباحة الإسلام إيّاه- هو أمرٌ طيّبٌ ينبغي إعادة إحيائه. لقد انتهى الاسترقاق من الإسلام فيما يبدو، وإلى الأبد. ومع ذلك فهذه المسألة لم تُناقش من منظور علم الحديث. بل أسقطها إجماعٌ صامتٌ من الإسلام. وهذا يرينا أنّ الإسلام أكثر حصانةً من غيره، من أديان العالم الرئيسية؛ ضدّ التغيير الذي تفرضه الحضارة على القيم.[1]

-إنّ المسار الذي تقترحه هذه البطاقة ينطلق من مسلّمة «ضرورة اتّساق الإسلام مع الغرب» وهذا يتطلّب: أو «يشمل بالضرورة تجاوز الاعتقاد الديني الأصلي، أو تعديله، أو تجاهل بعض عناصره على نحو انتقائيٍّ». فهل هذا يمثل ضرورة إسلامية نابعة من داخل المنظومة الإسلامية أم إنّه «حاجة غربية أساساً»؟

لا يتّسق هذا الكلام على الإطلاق مع الخطاب القرآني، الذي يركّز على أصالة الإسلام بوصفه مرجعيّة الإنسانيّة ومعيار استقامتها، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 75-74.

يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (سورة آل عمران، الآية 85)، تأتي هذه الآية بعد قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ (83) قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (84) ...﴾، وهي آيات تؤكّد على المعنى الإبراهيمي الشامل للإسلام، وتأتي في إطار تصحيح ما تمّ تحريفه من الرسالات السماوية، وهو الموضوع الذي يشغل مساحة كبرى من الاهتمام القرآني بتنبيه أهل الكتاب إلى خطر التفريق بين الأنبياء، وكتمان الحق الذي يعرفونه إيثارًا للمصالح والأهواء.... ﴿ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً وإياي فاتقون﴾(سورة البقرة، الآية41)، وفي سورة المائدة : ﴿فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون﴾ (سورة المائدة، الآية44)...

أزمة البشرية من منظورها القرآني تمامًا هي عكس التوجّه الذي يُطالب الإسلام «بتغيير جلده» والتضحية بسماته؛ لتلبية متطلبات هي أجنبيّة عنه أساسًا. القرآن يذهب إلى أنّ البلاءات التي نعاني منها ناتجة عن البغي والانحراف وكتمان الحقّ، والتفريق بين مراحل الإسلام الإبراهيمي، وبيع الدين بالدنيا؛ لحفظ المكاسب وبسط السلطان... فالمطلوب أن تغيّر البشرية ما اعتراها من تباعد عن الإسلام؛ لأنّ في ذلك نجاتها.

وهنا تطرح مسألة التطوّر بالطريقة الاجتهاديّة المتعارفة بين علماء المسلمين، لا لإرضاء الغرب، ولا لتجاوز العقيدة، بل لتطوير فهم المؤمنين لمساحات الحريّة المتاحة أصلاً في شريعتهم، والتي تتعرّض للخطر مرّة من جهة البيئات الجاهليّة المتخلّفة التي تُدخل إلى الشريعة ما ليس فيها، ومرّة من جهة النّظر إلى الشرع بعين الغرب.

يتطلّب هذا المسار تحرير الأذهان من ربط معنى التطوّر بالنموذج الحداثوي الغربي، وتفكيك الظاهرة الغربية نفسها، التي تمكّنت من أسر مفاهيم التقدّم والتطوّر والتنمية في حقولها المعرفية، بحيث لم يعد المسلم المعاصر قادرًا على تصوّر التطوّر والتقدّم بدون «الحداثة النمطية» كما يطرحها الغربيون اليوم.

باختصار شديد، إنّ كلّ ما نراه اليوم من مظاهر التقدّم والتنظيم في دول الغرب يعود إلى الإدارة والتكنولوجيا، ولذلك تتعالى اليوم الصرخات بموت الفلسفة وموت اليقين العلمي في الغرب، باعتبار أنّ الغرب قادرٌ بالإدارة والتكنولوجيا أن يعيش تقدّمه بدون الخلفيّات الفلسفية التي توهم أنّها شرط التقدّم...

والقيم الإدارية والتكنولوجيا هي أدواة محايدة يمكن استخدامها لخير الإنسان أو لقهره والسيطرة عليه، وهذا ما حدث بالفعل حيث أفضى الاستلاب إلى تجويف مفاهيم الحريّة وحقوق الإنسان والخصوصية الشخصية في المجتمعات الغربية؛ بسبب غياب الضوابط الفوق إنسانية، التي تمنع الغلوّ في استخدام القدرات المتاحة على حساب المواطن. نلخّص هذه الأزمة التي تجتاح الغرب اليوم بأزمة غياب التشريع الإلهي الملزم، الذي يمنع حتى «التقدّم» من الانحراف نحو مسارات تضحّي بجوهر الإنسان وحرياته. فالتقدّم ليس هو الغاية، بل الوسيلة ليعيش الإنسان أبعاده كافة بشكل متوازن ومتكامل، والإنسانية هي معيار التقدّم لا العكس.

وعلى الرغم ممّا تعانيه الدول الإسلامية اليوم، فإنه ليس من الإنصاف أن نضع أمامها خيارا واحدا هو التكيف مع حاجات الغرب، بما يؤدي إلى تابيد تبعيتها، بل ونسعى إلى إقفال إمكانية السير الداخلي نحو نموذج تقدمي منسجم مع الدين الإسلامي من داخل العملية الإجتهادية التي تكفلت بإرشاد المسلمين على مدى قرون من تاريخهم... عبر استبعاد إمكانية التقدم بالإسلام بل وجعل التخلي عن الدين شرط الحداثة والتقدم.

وفي هذا الإطار، وبسبب رسوخ الإسلام في قلوب وعقول معتنقيه، يتمّ إنتاج مرجعيّات فكريّة متغرّبة أساسًا؛ لتلطيف عمليّة تجويف الإسلام من الداخل، بأفكار تُطرح على أنّها فهم متطوّر للدين. وبغضّ النظر عن صحّتها أو خطأها، فإنّ منطلقها ومسارها هو «تكييف الإسلام» مع متطلبات الغرب، التي تُلطّف أيضًا لتسمّى متطلّبات العصر.

بالمقابل نرى أنّ المسار الصحيح هو الذي يهدف إلى فهم الإسلام من داخله؛

لبيان الرسالة الإلهيّة في تجلّيها الأفضل في كلّ زمان ومكان، وهذا متاح عبر الاجتهاد المُراعي لما هو من الدين بالضرورة، وما يستلزمه الواقع المعاش ويطرحه من تحديات... وكلّ ذلك يحدث بعيدًا عن همّ التجمّل بعين الغرب، هذه العمليّة التي تحوّلنا إلى مسوخ حضاريّة «وغربان» تنسى مشيتها ولا تتقن مشية «الحجل الغربي».

وفيما مرّ أيضًا في تعليقنا على هذه البطاقة ردٌّ مسبقٌ على ما تطرحه الكاتبة من أمثلة، عن مفكّرين حداثويين ترى أنّهم يسيرون على المسار الصحيح من وجهة نظرها طبعًا...

ـ **البطاقة السادسة عشرة:** ومن بين هؤلاء الذين تنتشر كتاباتهم في الولايات المتحدة أفضل من غيرهم؛ البروفيسور «خالد أبو الفضل»، أستاذ الشريعة الإسلاميّة بجامعة كاليفورنيا لوس أنجيلس (UCLA). وهذا العالم والكاتب المحترم يركّز في كتاباته على نقد كلّ من النهج «الاعتذاري» التبريري الشائع عند التقليديين، والنهج «السلطوي» الاستبدادي المتزمّت عند الأصوليين؛ على حدٍّ سواء. وهو يعتقد أنّ الوضع الحرج للعالم الإسلامي المعاصر يدعو إلى الاستبطان الذاتي، وشحذ البصيرة الناقدة، وهجر فكرة التورّط في حرب حضاريّة مع الغرب.

لدينا أيضًا محمد شحرور، مؤلّف كتاب «مشروع ميثاق العمل الإسلامي»، والذي يؤكّد على حاجة العرب إلى «خطة للتعامل مع القرن الحادي والعشرين»؛ تشتمل على الحريّة السياسية، والتعدّدية، والديمقراطية، والمساواة.

أمّا شريف ماردين فيحاول التوفيق بين مفهوم المجتمع المدني والإسلام والتاريخ الإسلامي. ويطرح فتح الله كولن نسخةً من الحداثة الإسلامية متأثرةً تأثّرًا قويًّا بالتصوّف؛ مؤكّدًا على أهميّة التنوّع والتسامح ونبذ العنف. وقد اجتذبت كتاباته شريحةً عريضةً من المريدين في كافة أنحاء العالم، وأثبتت جاذبيّتها للشباب.

فإذا ما وصلت إلى بسام طيبي أحد الحداثيين المسلمين الأوروبيين. فهو يدعو إلى الخلق الواعي لإسلام إصلاحيٍّ؛ إسلام يخضع لقيم المجتمع العلماني المعاصر

وحقوق الإنسان ذات الطابع العالمي. ويرى طيبي أن على مجتمعات الشتات والمهاجرين تشرُّب قيم الدول الديمقراطية المضيفة.[1]

ويتمتّع مسلمو البلقان بمستوًى من التطوّر يفوق معظم مسلمي العالم. وهذا يبرهن أن الصداقة مع الغرب ممكنة، وأنّ تبنّي القيم الديمقراطيّة يؤدّي إلى نتائج جذّابة ومستوى حياة أفضل.[2]

ويعيش تسعة ملايين مسلم، على أقلّ تقدير، في أوروبا الغربية. وقد تزايدت معرفتنا بحجم تغلغل التنظيمات المتطرّفة والإرهابية داخل هذه المجتمعات -بشكل يهدّد استقرارها- نتيجةً للتحقيقات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر.

وبرغم ذلك، تبيّن المعلومات المتوفّرة أيضًا أنّ غالبيّة مسلمي أوروبا حداثيون أو علمانيون. **ويوصي أحد قادة الفكر في تلك الجالية، بسّام طيبي، بالتطوير الفعال «لإسلام أوروبي» بحيث يستعمل كحائط صدّ في وجه التطرّف الإسلامي المدمّر، وهو ما يتطلّب معلومات أوفى عن معتقدات المسلمين الأوروبيين الحداثيين وممارساتهم؛ تشجيعًا لهذا التلاقح بين الإسلام والحداثة ومن ثمَّ تعميمه، بدلًا من السماح للتقليديين أو الأصوليين -وهم مجرّد أقليّة- بتمثيل الإسلام الأوروبي وتحديد طبيعته.**[3]

معروف أنّ ما يقرب من ثلاثة أخماس المسلمين الأمريكان جامعيون. ونصفهم يزيد دخلهم على 50000 دولار أمريكي في العام من وظائف كالطب والإدارة والأعمال والقطاع التقني والتعليم. ولا يواظب من هؤلاء على التردّد على المساجد إلا 20 %.[4]

ـ تختار الكاتبة هنا ما يناسبها من أفكار، وتوحي بأنّها تتناسب مع دعوتها الحداثويّة ربمّا لاستغلال أو محاولة إظهار وجود توجّه ينسجم مع دعواتها داخل النخبة الإسلامية.

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 77-76.

[2] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 80.

[3] م ن، ص 81.

[4] م ن، هامش صفحة 82.

فلو اعتمدنا على مقابلة أجريت مع خالد أبو الفضل سنة 2018 في تشرين الثاني مع قناة الجزيرة، فإنّه من جهة ينتقد بناء النّظام السعودي ساعةً تقلّد ساعة بيغ بن في مكّة، والمباني التي ترتفع فوق الكعبة مدافعًا عن التاريخ الإسلامي وتراثه كجزء من الهويّة الإسلامية، ومن جهة أخرى ينتقد خطاب الشيخ السديس الذي يُحوّل منبر الرسول إلى منصّة دعاية لمحمد بن سلمان على إثر مقتل جمال خاشقجي، أمّا الأهمّ فهو إشارته إلى الإحراج الذي يسبّبه السلوك السعودي للمسلمين في الغرب وخصوصًا حرب اليمن... وارتباط التفسير الغربي للإسلام بسلوك المستبدين العرب. يُقلّل خالد أبو الفضل من استخدام مصطلحي الحلال والحرام محاولاً الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال المعايير الإنسانية والأخلاقية المنسجمة مع الإسلام.... أمّا لو قرأنا ما يقوله في تطبيق الشريعة، فإنّ أبا الفضل يخسر لقب الحداثوية فورًا : ونقطة الخلاف حول جوهر نظريّة أبي الفضل تكمن في أنّ الشريعة -أي القانون السماوي- ليست مجموعة قوانين أخلاقية، بل إنّها دستورٌ إلهيٌّ يشمل مبادئ ومناهج تهدف إلى تحقيق المثل السماوية العليا. ويضيف قائلا:

«يمُكننا أن نتناقش حول إرادة الله ما شئنا، وأنا أشجّع المسلمين على تلك المناقشة، وعلى أن يكتشفوا إرادة الله. وعندما نقبل قانونًا وتقوم الدولة بتطبيقه، فإنّ ذلك لا يعني أنّه يمثّل إرادة الله. وإذا منحنا الدولة السلطة أن تنوب عن الله، فإنّ ذلك لا يعتبر ديمقراطية، ولكنّه شكلٌ من أشكال الأيديولوجية، وهذا يتعارض مع الشريعة الإسلامية؛ لأنّ الله ليس له شريك يكافئه». ولهذا ينبغي أن تشمل الشريعة المسائل العقائدية، التي لا تكون خاضعة للدولة. كما أنّه ليس من مهام الدولة تحديد العلاقات بين الله وبين المؤمنين.

كما يرى أبو الفضل أنّه لا داعي للمطالبة بإسلام أوروبي، ويقول: «لقد أعطى الدين والشريعة الإسلاميّة كلّ شيء -مثل التسامح، وقبول تعدّد المذاهب، ورفض التعسّف، والمشاركة في الحياة اليوميّة بما لا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية والرحمة والحب- حتى يستطيع المسلمون أن يعيشوا في

مجتمعٍ علمانيٍّ ديمقراطيٍّ متعدّد المذاهب».[1] وفي هذا ردٌّ واضحٌ على الطيبي الأقرب إلى مزاج الكاتبة.

أمّا ميثاق العمل الإسلامي للدكتور محمد شحرور﵀ والذي أطلق سنة 1999م بناءً على طلبٍ من المنبر الدّولي للحوار الإسلامي، فإنّه يتضمّن ككل نتاجات الرّجل مسائل مثيرة للجدل خصوصًا في منهج الفهم اللّغوي الذي يعتمده، ولكنّنا هنا بصدد نقد ونقض الأسلوب الانتقائي التعسّفي الذي اعتمدته الكاتبة؛ لتوحي بأنّ كلّ دعوةٍ إلى الديمقراطيّة والتعدّدية هي «تجاوز للإسلام»، والحق أنّ كلّ الوثيقة تعمل على «تأصيل» المفاهيم المعاصرة إسلاميًّا كما تُبيّن الجذور القرآنية للحريّة والتعدّديّة والشورى والديمقراطية، التي يعتبرها شحرور ترجمة معاصرة لمفهوم الشورى. هذا فضلاً عن فقرات يستحيل أن تنسجم مع منهجّية الكاتبة، ومنها ما يقوله في ميثاق الإسلام: الذي يقوم على الوصايا والمُثل العليا الإنسانية الفطريّة، الواردة في سورة الأنعام (151، 152، 153). وميزتها أنّ الإنسان يقبل بها قبول تسليم لا يخضع لاستفتاء أو تصويت، ولا مكان فيها للرأي الآخر. فالإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح لا يخضع للتصويت، ويأخذ به الإنسان بكامل حريته وإرادته. والتوحيد، وبرّ الوالدين، وعدم قتل النفس بغير حقّ، واجتناب الفواحش، والإحسان إلى اليتيم، والتقيّد بالمواصفات دون غشّ، وحفظ العهود والوفاء بها، كلّ هذه قيم إنسانيّة لا تخضع للتصويت لا في دولة دينيّة ولا في دولة علمانيّة. ولا محلّ فيها لأيّ معارض آخر؛ لأنّها مرجعيّة لجميع الفرق والأحزاب والطبقات والملل، وفيها تتجلّى حاكميّة الإسلام ويتجسّد صدق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (سورة آل عمران، الآية 19)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (سورة آل عمران، الآية 85). أما ميزتها الأخيرة فهي أنّها لا تحمل الصفة التشريعية، فهي أعلى من التشريع، وأعلى من كلّ برلمانات الدنيا، باعتبارها ميثاقًا إلهيًّا يحمل السّمة العالميّة والإنسانيّة المطلقة في كلّ زمان ومكان. ولا تخضع أيضًا للتصويت، بل لحريّة الاختيار بجانبها العقائدي (الإيمان بالله واليوم الآخر والتوحيد).[2]

[1] https://ar.qantara.de/content/khld-bw-lfdl-nhn-bhj-l-thwr-fkry.

[2] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334687&r=0.

وليس هذا مكان الخلاف الوحيد بين ما تريده بينارد وما قصده شحرور في ميثاقه الإسلامي، فلا نظنّ أنّ الكاتبة تريد من «مسلم حداثوي» أن يعود إلى القرآن لتأييد وجهة نظر أو تأصيل فكرة كما يفعل شحرور، بل ما ينسجم مع منهجها المتمثّل في نقد القرآن، وليس اعتماده مرجعًا للحكم على الشرائع والعقائد والأفكار.

أمّا شريف ماردين فمفكّر تركيّ علمانيّ دافع عن أتاتورك على طريقته، وحاول أن يعكس ما تعلّمه في الولايات المتحدة الأميركية، ويطبّقه على المجتمع التركي في نظريّة المركز والهوامش، وفي تقديرنا أنّ هذا التفكير أثّر أيضًا في تلميذه أحمد داوود أوغلو، الذي حاول أن يُقارب المسألة في بُعدها الجيو سياسي في كتاب العمق الاستراتيجي عبر تحويل تركيا إلى مركز للعالم الإسلامي من جديد.

ولا تشير مساهمة ماردين في كتاب تاريخ الشرق الأوسط الجديد الذي حرّره ألبرت حوراني وآخرون، إلى مفكر «إسلامي حداثوي» بقدر ما هو عالم اجتماع يتّبع المنهج الغربي والأميركي تحديدًا بالكامل في قراءته للتحولات التاريخية والاجتماعية في تاريخ تركيا.

درس شريف في الولايات المتحدة. وتخرّج من المدرسة الثانوية في عام 1944، وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ستانفورد في العلوم السياسية. أنهى درجة الماجستير في جامعة «جونز هوبكنز» عام 1950، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ستانفورد عام 1958. نشرت جامعة «برينستون» أطروحة الدكتوراه الخاصّة به عام 1962، وهي بعنوان: «نشأة الفكر العثماني الشاب»، واعتبرت مرجعًا معتمدًا، ولسوء الحظّ لم تترجم إلى اللغة التركية إلا في أواخر التسعينيات.

كما اعتبر ماردين مصطفى كمال الذي كان ديكتاتورًا بالنسبة للكثيرين، ليبراليًّا، لتفرّده وفهمه الاقتصادي. في الواقع، لا يمكن اعتبار الفرديّة والليبرالية جزءًا من الإيديولوجية الكماليّة. اقترح ماردين أنّ الفرديّة والحريّة الشخصيّة جاءتا نتيجةً للإصلاحات الكماليّة، وهذا ما يحتاج إلى التحقّق على أرض الواقع.

أنتج ماردين العشرات من المقالات، معظمها باللّغة الإنجليزية، نُشرت في مجلّة

العلوم الاجتماعية الأميركية، وتُرجمت إلى التركيّة وتمّ جمعها في عدّة مجلّدات في تركيا.[1] نعم تتميّز تجربة «الإسلاميين الأتراك» بموقف معقد من العلمانية تتراوح بين أسلمة العلمنة في طيف قد يتصاعد إلى علمنة الإسلام، وذلك بسبب الصراع المعقّد الذي أطلقه أتاتورك بين تركيا وموقعها وتاريخها وهويّتها من جهة، ومشروع التغريب الشرس الذي قاده بعد الحرب العالميّة الأولى.

ويسلك عبد الله غولن طريق العلمنة بواسطة منهج صوفيّ هو أقرب إلى «مسحنة الإسلام»، إنّها دعوة إلى عزل الإسلام عن الحياة العامّة باسم الروحانيّة الخاصّة، تستفيد من جاذبية التراث الصوفي العابر للأديان والمذاهب... ولكنّها تفضي إلى حبس الإسلام في الصوامع والمساجد وتحوّله إلى «هيولى» قابلة لأيّ مادة أو صورة في الشأن العام، ويحظى غولن بحماية أميركية ودعم غربيٍّ لافتٍ وإمكانيات هائلة خصوصًا في بناء المؤسّسات التعليميّة في العالم الإسلامي.[2]

أمّا بسام الطيبي فلا يستحق التوقف عنده أصلًا، فضلًا عن اعتباره ممّثلا لأيّ شكل من «الإسلام»، فهو صهيونيّ التوجّهات، ومتزلّف لليهود في كلّ مواقفه الفكريّة والسياسيّة، حتى إنّه، وهو المهاجر السوري إلى المانيا منذ طفولته، وقف موقفًا معارضًا لفتح باب الهجرة للسوريين إلى ألمانيا، انسجامًا مع مخاوف صهيونيّة معروفة تسمّي اللّجوء والهجرة بالغزو الإسلامي الناعم لأوروبا. أمّا زياراته لتل أبيب فتُلخّص انتماءه الحقيقي الذي لا يمتّ لأيّ صورة من صور الإسلام بصلة.[3]

تبقى ملاحظة، وهي قياس مدى «حداثويّة المسلمين» في أوروبا بنسبة الذين يزورون المساجد، وكأنّ زيارة المسجد وحدها معيار لمدى طواعيّة المسلم أو ممانعته، وهذا معيار يفتقر إلى العلمية، حيث يتبنّى قسمٌ كبيرٌ من المسلمين المصلين أفكارًا تنسجم مع التيّار الحداثوي، كما يتعاطى مسلمون بتشدّد مع بعض مظاهر الحداثة على الرغم من أنّهم لا يلتزمون الشعائر المنصوصة بشكل منتظم أو صارم...

[1] https://www.dailysabah.com/arabic/history/2019/03/29/.

[2] راجع: عدد مجلة الرصد الخاص بجماعة غولن من إصدارات المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

[3] https://www.dw.com/ar/%.

بل يحرّك هذه الفئة الأخيرة التحسّس من جهود الغرب لإلغائهم كهويّة ودمجهم كمواطنين من الدرجة الثانية في نظام الهيمنة العالمي تحت عنوان التحديث.

ـ **البطاقة السابعة عشرة:** وفي الشرق الأوسط يعدّ التطرّف الإسلامي أداةً لتحدي الأنظمة الفاسدة الفاشلة المرتبطة بالغرب، كما أنّه وسيلة للتنفيس عن المشاعر المتأجّجة حيال القضيّة الفلسطينيّة. أمّا في الغرب فيُسبّب الإسلام العدواني قلق المجتمع؛ حين يُبرز نفسه باعتباره وسيلةً سهلةً وجذّابةً للتعبير عن السخط.[1]

إنّ الأصوليّة تعمل ضدّ الحوافز الطبيعيّة وضدّ الدوافع الجسديّة للشباب والمراهقة. فالحوافز العاطفية والجنسيّة جزء أساسيّ من احتياجات هذه الفئة العمرية، لكن الأصولية تتطلب كبتها والتسامي عليها وتهذيبها، وهي بذلك تضرب عرض الحائط بالحاجات النفسية والاقتصادية وسائر «المصالح الموضوعية» للشباب.

وتلعب الأصولية لعبةً خطيرةً جدًا من الناحية السكانية (الديمغرافية). فقد استطاعت حتى الآن أن تخفي عن غالبيّة السكان، من النساء والشبان؛ أنّهم أسرى سيطرة أقليّةٍ صغيرةٍ مؤذية.

ويميل الميزان السكاني في المجتمعات العربية والإسلامية بقوّة ناحية الشباب. وقد تمكّنت الأصولية من دفع الجيل الناشئ (الأقوى ديمغرافيًّا) للاستسلام لسيطرة قلّة سلطويّة أكبر سنًّا، والتعرّض لاستغلالها. وإذا قُدّر للشباب التنبه إلى هذا، فمن الممكن توقّع حركة انقلابيّة عنيفة بين الناشئة.

ويعادي الإسلام الأصولي النساء، أي نصف المجتمع. وكما هو الحال مع الشباب؛ استطاعت هذه الأيديولوجية حتى الآن إضعاف المرأة كفاعلٍ سياسيٍّ، وتضليلها وسوقها إلى دعم ظروفٍ مضادةٍ لمصالحها الموضوعيّة.[2]

ـ لا ريب أنّ الدولة في الغرب ساهمت في نشر النسخة المتخلّفة من الإسلام في أوروبا بالتحالف مع المال الخليجي، وبذلك أصبحت تستثمر هذه النسخة في الكلام

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 87.

[2] م ن، ص 89.

عن إسلام أصوليّ عدوانيّ، للحدّ من توجّه الأجيال الصاعدة نحو الإسلام من جهة، وتبرير العدوان على المسلمين من جهة آخرى. فما ذكر عن دعم الغرب للاستبداد في العالم الإسلامي حقيقة، وأنّ هذا الواقع يجعل الإسلام ملاذ المعارضين ويدفعهم نحو التطرّف أيضًا تعزّزه شواهد كثيرة...ولكن يبقى السؤال لماذا يستمرّ الدعم الغربي للأنظمة المستبدّة، بل ويزداد رغم الاعتراف بأنّ هذه المعادلة بيئة خصبة للتطرّف؟ ومن جهة القضيّة الفلسطينيّة يزداد الانحياز علنًا لصالح إسرائيل، وفي كلّ مرحلة تمهّد المبادرات الغربية لطور جديد من صهينة فلسطين بالكامل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وما يصطلح على تسميته «بالشرعية الدولية». السلوك الغربي يُغذّي التطرّف، وهذا هو الواقع، وما الكلام عن الديمقراطية إلّا قنبلة دخانيّة لإطلاق معارك جديدة في العالم الإسلامي.. وفي هذا الإطار تقترح هذه البطاقة معركتين: الأولى بين الأجيال شباب وكهول باعتبار الكبار يمثّلون الإسلام المحافظ، الذي يكبح حاجات الشباب، والثانية بين الجنسين لإطلاق المقاربات الجندريّة للشريعة.

وهذا أيضًا ناتج عن إسقاط صورة نمطيّة على المجتمعات الإسلامية لا تُعزّزها الوقائع، فالشباب الإسلامي اليوم أكثر تشدّدًا في القضايا الكبرى من الكهول، وكلّما شاع التديّن شاع معه الزواج المبكّر بل وتعدّد الزوجات، وتظهر دراسات غربية أخرى لتتّهم الإسلام بالاهتمام الزائد بحاجات الجسد ونقص الروحانية تحت تأثير مدارس التبشير، فعلى الغرب أن يحسم أمره بين دارسيه في هذا الموضوع، نحن أهل هذه البلاد نعرف أنّ التدين مرتبط بتبسيط إجراءات الزواج، ولا نعيش حقيقة في مجتمع مكبوت، كما نعرف أنّ الشقّ غير المتديّن من المجتمع والذي يتبنّى النمط الغربي في الحياة والقيم، لم يحدث قفزة لا في التنمية المجتمعيّة ولا في تحسين ظروف الحياة، بل تحوّل إلى مجرّد جسر عبور للقيم الغربية إلى الشرق الإسلامي.

أمّا مسألة المرأة فتحتاج إلى أكثر من مجرّد تعليق، ولكن باختصار: تحرير المرأة له في مجتمعاتنا جبهتان: جبهة الأعراف والتقاليد المنافية للشريعة، وهي من نتاجات التخلّف أو الحياة الجاهلية قبل الإسلام، وجبهة تحرير المرأة من طريقة الغرب في تحريرها، والتي تركز على فتح جبهة مع الرجل الزوج في الأسرة، وتحويل الأسرة إلى

مركز توتّر وصراع، للخضوع بالمقابل لشروط سوق العمل المحكومة أيضًا بنوع آخر من العلاقات والصراعات... علمًا أنّ الدراسات المجتمعية في الغرب لا تشير إلى أنّ المرأة قد تخلّصت بفضل نمط الحياة المقترح عليها، لا من العنف الأسري، ولا من الإجحاف في حقوقها الاقتصادية في ميدان العمل.

ـ البطاقة الثامنة عشرة: الصوفيّة

لا يدخل الصوفيّة تحت أيّ من الفئات المذكورة، لكنّنا سوف نسلكهم هنا مع الحداثيين. ويمثل التصوّف التفسير الفكري المنفتح للإسلام. وينبغي دعم التأثير الصوفي في المدارس والمقرّرات التعليمية والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والحياة الثقافية؛ دعمًا فعّالاً في البلاد التي يوجد بها تقليد صوفيّ، مثل أفغانستان والعراق. ومن خلال الشعر والموسيقى والفلسفة، الذين يتفرّد بهم التصوّف؛ يستطيع التقليد والممارسة الصوفية القيام بدور الجسر الذي ينقل هذه المجتمعات خارج نطاق التأثيرات الدينيّة.[1]

وهذا الطرح يهدف لدعم تطوّر الإسلام الديمقراطي المدني وترسيخ الحداثة وتعزيز التنمية. كما يوفّر قدرًا من المرونة المطلوبة للتعامل مع مختلف المعطيات بشكل مناسبٍ، ويقلّل أخطار التأثيرات السلبية وغير المقصودة. وفيما يلي الخطوط العريضة لتلك الاستراتيجية:

- دعم الحداثيين أولاً، وتكريس رؤيتهم للإسلام لإزاحة رؤية التقليديين، وذلك من خلال تزويدهم بمنبر للتعبير عن أفكارهم ونشرها. فهؤلاء الحداثيون هم الذين ينبغي تثقيفهم وتقديمهم للجماهير؛ كواجهةٍ للإسلام المعاصر.
- دعم العلمانيين بشكلٍ فرديٍّ، وحسب طبيعة كلّ حالةٍ...
- دعم المؤسّسات المدنيّة والثقافيّة العلمانيّة.
- دعم التقليديين (متى وحيثما كانوا من اختيارنا) بما يكفي لاستمرارهم في

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 90.

منافسة الأصوليين، والحيلولة دون أيّ تحالفٍ بين الفريقين. أمّا داخل صفوف التقليديين، فينبغي أن نشجّع، بشكل انتقائيٍّ؛ أولئك المتوائمين مع المجتمع المدني الحديث وقيمه، بدرجةٍ أكبر من سواهم. وعلى سبيل المثال، فإنّ بعض مذاهب الفقه الإسلامي أكثر قابلية من غيرها للتطويع بما يوافق رؤيتنا للعدالة وحقوق الإنسان.

- وأخيراً؛ ملاحقة الأصوليين بقوّةٍ وضرب نقاط الضعف في مواقفهم الإسلاميّة والأيديولوجية، وذلك بفضح الأشياء التي يمكن أن تتقبّلها لا مثاليّة الشباب من جمهورهم المستهدف ولا ورع التقليديين؛ مثل: فسادهم ووحشيتهم وجهلهم الفاضح، والتحيّز الأعمى والأخطاء الفاحشة التي يقعون فيها عند تطبيقهم للإسلام، وعجزهم عن القيادة والحكم.

وسوف نحتاج إلى بعض الأنشطة الإضافية المباشرة لدعم هذا الاتّجاه إجمالاً، وهي كما يلي:

- اختيار العلماء الحداثيين المناسبين لإدارة موقع إلكتروني؛ يجيب على الأسئلة المتعلقة بالحياة اليومية، ويعرض الآراء الفقهية الحداثية.

- تشجيع العلماء الحداثيين على كتابة النصوص الأكاديمية والاشتراك في تطوير المناهج.

- نشر الكتب الأولية والتمهيدية بأسعارٍ مدعومةٍ، بحيث تكون في متناول الجميع؛ كالكتيبات التي ينشرها المؤلفون الأصوليون.

- استخدام وسائل إعلام محلية واسعة الانتشار، كالمذياع؛ لإبراز أفكار الحداثيين المسلمين وممارستهم، ونشر رؤيتهم وتفسيرهم للإسلام عالميًّا وعلى أوسع نطاق.[1]

ويمكننا استخدام الحديث للدفاع عن قيم المجتمع المدني والديمقراطي،

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 93-92-91.

وهذا هو التوجّه الذي تدارسناه أصلاً في المرحلة البحثيّة من هذه الدراسة. ومع ذلك، فلا يمكن أبدًا أن يكون الحديث في نهاية الأمر أكثر من أداةٍ تكتيكيّةٍ ثانويّة، وذلك لأسبابٍ عدّة. فالحديث لا يقدّم رأيًا حاسمًا في أيّة قضيّةٍ، إذ هو يتّسع للآراء المتعارضة تعارضًا تامًّا في شرعيّةٍ متساويةٍ.[1]

وفي حين تشكِّل دراسةُ الحديث علمًا شديد التعقيد على المستوى النظري، فإنّ الواقع يكشف لنا أنّ تلك المعايير المتشدّدة لا قيمة لها، وأنّ السياسة هي سيدة الموقف.[2]

إنّ الأحاديث عُرضةٌ لسوء الاستخدام، ومصادر الإسلام ليست بالضرورة في متناول الجميع. فالقرآن تصعب قراءته حتى لو تغاضينا عن أن شرائح كبيرة من المسلمين لا تستطيع قراءته بسبب الأميّة، أو لا تستطيع فهمه لأنها لا تعرف العربية. وبرغم وجود ترجماتٍ له، إلا أن المسلمين يعتقدون بأنّ النصَّ لا يكشف مكنونه إلا على صورته الموحى بها.

وتُعدّ الآراء الفقهيّة التي تعلّمنا كيفية تفسير القرآن وتطبيق أحكامه؛ ذاتَ أهميّة قصوى. وهناك أربعة مذاهب فقهيّة في الإسلام السنّي (بالإضافة للمذهب الجعفري) هي الأشهر في هذا الأمر. وبرغم تنوّع الأحكام فيما بينها، كاختلافها مثلاً حول جواز الاقتران بشخصٍ سبق الطلاق منه والظروف التي تجيز ذلك، أو الملابسات التي توجب قطع يد اللّص؛ فإنّها كلّها تُعدّ صحيحةً. وهناك بلادٌ أو على الأقل مناطق جغرافية كاملةٌ تعتنق هذا المذهب أو ذاك، لكن الدراسة التفصيلية صعبة، والتطبيق معقّدٌ.

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ ومبهرةٌ عن كيفيّة تحوّل الحديث النبوي إلى سياسات اجتماعيّة يمكن أن نجدها في كتاب خالد أبو الفضل العمدة في بابه: «الكلام باسم الله». ففي هذا الكتاب يتناول المؤلف القفزات المنطقية المضحكة؛ التي مكّنت غلاة

---

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 97.

[2] م ن، ص 98.

المحافظين من القضاة السعوديين من إصدار الفتاوى حول موضوعاتٍ مثل: الكعب العالي، ومشدِّ الصدر، وسفر المرأة بالطائرة. لنكتشف قدرة الفتاوى على التلاعب بمضمون النّص الديني وتطويعه للقوالب المرغوبة. فالعالِم قد يعتمد في فتواه على حديثٍ ما دون أدنى ذكرٍ لتضعيف معظم العلماء لهذا الحديث. كما يمكنه انتزاع الحديث من سياقه، أو استخدامه في قياسٍ خاطئٍ بُغية الوصول إلى حكم في بعض القضايا المعاصرة. إذ من الواضح أنّه لا توجد أحاديث تلائم كثيراً من القضايا المربكة التي تتلاحق يوميًّا في الألفيّة الثالثة. وعند تحديد المبدأ العام الذي ينبغي تطبيقه؛ يكون أمام العالم مساحة كبيرة للمناورة خصوصًا إذا كان من المنتمين للحركة الوهابية؛ حيث ينسجم العلماء الآخرون مع رؤيته العامة ويعضدون تفسيره.

وسوف نجتزئ بمثالٍ واحد، فقد استفتت امرأةٌ، كانت تذهب لزيارة قبر زوجها، المؤسّسة الدينية السعوديةً؛ بعدً أن حذّرها جيرانها بأنّ النسوة المتديّنات لا تجوز لهن زيارة القبور. فدرس الفقهاء السعوديون المسألة، وصدر الحكم بمنعها من أية زيارات أخرى. ولم يكن سبب الحكم هو عثورهم على دليل يؤيّدهم من القرآن أو الحديث أو التراث الفقهي، بل لأنّها سوف ترسي بهذه الزيارة تقليدًا يحتذيه غيرها من النسوة؛ فيذهبن لزيارة موتاهن والدعاء لهم، وهو ما سيُؤدّي لتحوّل المقابر لأماكن وبؤر لاجتماع النساء، ممّا قد يجذب الرجال إلى هناك، فيقع الانحراف الخلقي. وبما أنّ الانحراف الخلقي ليس من الإسلام في شيءٍ؛ كانت من ثمَّ زيارة النساء القبور عملاً مرفوضًا.[1]

وإلى أن يتسنّى إنجاز ما سلف، ينبغي تشكيل لجنة «نقض الحديث»، لأجل من يطمحون لمجتمعات أكثر تسامحًا؛ تقوم على المساواة والديمقراطيّة، وهؤلاء الذين ينشدون تغييرات «غير إسلاميّة». إنّه لمن الميسور حشد البراهين الضرورية لدعم الإصلاح والليبرالية. فهي ليست بالموضوعات المعضلة كما يُظنّ، إذ يمكن تغطيتها بنصف درزينة من الكتب أو الكتيبات فحسب.

ـ ليس التصوّف طريقة واحدة في العالم الإسلامي، فقد كان قادة مقاومة الاستعمار

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 105-104.

في الجزائر وليبيا وأفريقيا وتركيا وإيران... أصحاب طرق صوفيّة وجدت في مقاومة الغرب والتغريب واجبًا شرعيًّا، ولذلك فإنّ بينارد تقصد تشجيع نوع محدّد من الطرق الصوفيّة على نمط صوفيّة غولن، التي تؤدّي إلى عزل الإسلام عن شريعته في نطاق التطبيق العام.

أمّا في مجال سوء استخدام الحديث وتأويله وفقًا لإرادة الحاكم، فمرة أخرى لا تجد الباحثة إلا السعوديّة مثالاً، ونقد خالد أبو الفضل لممارسات علمائها الذين لا يمثّلون عامّة المذاهب الإسلامية في الواقع، وهم مكشوفون في إخضاعهم الدين للملك.

وتستغل ممارسات علماء السلاطين لشنّ الحرب على الحديث، من دون دراية كافية بأصول علم الحديث وطريقة تعامل العلماء الأصوليين مع المتن والسند، وعرض الحديث على التواتر والقرآن الكريم. وهكذا فإنّ الباحث الغربي المشغول بالهدف السياسي يسمح لنفسه أن يُبدي آراء حاسمة في مسائل يجهلها تمامًا فيلجأ إلى كلّ أمراض النقد من امتثال واختزال وشخصانيّة وتعميم؛ لتأييد وجهة نظره استنادًا إلى قوّة آلة الدعاية التي تتكفّل بتعميمها، وهنا تكمن خطورة الدعوة إلى خلق منابر حداثويّة تتبنّى هذه المقاربات الضحلة، وتسوّقها لدى العموم في حواراتٍ غير متكافئةٍ مع جهات لا تملك أدوات الردّ العلمي السليم، فتردّ بالانفعال والتكفير مؤيّدة بذلك انغلاق المسلمين... والعنف المؤسّس على ذلك الانغلاق.

ـ **البطاقة التاسعة عشرة:** لقد حدث حراكٌ في ميدان الشريعة والدساتير والقوانين الإسلامية في السنوات الأخيرة. إنّ النتاج المثير للاهتمام قد صدر عن الفقهاء المسلمين الذين اتّخذوا مواقف انتقائيّة، غير مقيّدين أنفسهم بمذهب من المذاهب الفقهيّة، بل مزجوا رؤى وتفسيرات مختلفة المصادر مع القانون المدني والمعايير الدولية، والرؤى التجريدية للمفاهيم الإسلاميّة الأصلية. لكن ذلك كلّه قد تمَّ في مناطق متفرّقة، ومن ثمَّ توجّب جمعه كلّه مركزيًّا، وإتاحته للفقهاء والدارسين والجماهير المهتمّة في شتّى أنحاء العالم الإسلامي.[1]

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 106.

وعلى سبيل المثال، فإنّ القبول العملي بارتداء النساء المسلمات الحجاب؛ يمكن أن يقصد به -من جانب قادة الرأي في الولايات المتحدة- نقلُ رسالةٍ مُفادها حريّة المسلمين المطلقة في ممارسة دينهم في الولايات المتحدة، وأنّ أتباعَ الأديان الأخرى يمكنهم ارتداء ملابس تختلف عن التيار العام، ومع ذلك يظلون مقبولين، وأنّ الولايات المتحدة مجتمعٌ متسامحٌ تجاه التنوّع. ومع هذا فإنّ غطاء رأس المرأة المسلمة يختلف تمامًا عن عمامة السيخ (طائفة هندية) والطاقية اليهودية، بل حتى عن الساري الهندي، أو أيّ زيٍّ وطنيٍّ آخر. ذلك أنّ هذه الملابس، على عكس الحجاب؛ ليست محلّ خلافٍ في مجتمعاتنا، كما أنّه لا أحد يُجبر على ارتدائها خوفًا من الضرب أو التشويه بماء النار أو حتى الموت. ويمكن اعتبار «الحجاب» قضيّة من قضايا التعدّدية وحرية التعبير، إلا أنّ في هذا تجاهلاً للسياق الأكبر؛ وهو أن «الحجاب» ليس نمط حياة محايدًا ولا فرضًا دينيًّا. لقد صار رمزاً سياسيًّا.

إنّ السجال الدائر في أنحاء العالم الإسلامي، حول ما يوجبه الإسلام أو يحرّمه بشأن زيّ المرأة وحريتها في المشاركة المجتمعية، لهو سجال عنيفٌ. وتتّخذ الحكومات مواقف مختلفة من هذه القضيّة؛ إباحةً أو حظرًا أو مطالبة بزيٍّ إسلاميٍّ وغطاء للرأس في المدارس العامّة، بأمر القانون. وقد أدّت هذه المواقف بالفعل إلى احتجاجات وتظاهراتٍ ورفعٍ للدعاوى القضائية، بل وأعمال شغبٍ أيضًا.

وقد يكون عدم التورّط في هذا الأمر، لتفادي تحوّله إلى قضيّة محوريّة؛ طريقةً ذكيّةً لسحب البساط من الأصوليين والتقليديين، ولكنّه في الوقت نفسه قد يكون سببًا في تقوية جبهتهم والإضرار بالقوى الحداثيّة. وفي السياق الأميركي؛ يعدّ ارتداء الحجاب «فوزاً في المعركة ضدّ الثقافة الأمريكية».

ففي الولايات المتحدة عادة ما ترتدي الطوائف التالية الحجاب: المهاجرون حديثًا من المناطق الريفية والتقليدية في العالم الإسلامي، والأصوليون، والتقليديون غير المندمجين والمنتمين إلى الأقليات شديدة الالتزام، وكبار السن، والشابات اللاتي يردن لفت الأنظار في مدارسهن وجامعاتهن وأماكن عملهن، بتعبيرهن الاستفزازي عن الهوية. وإذا جمعنا هؤلاء كلّهم معًا وجدناهم لا يشكّلون سوى نسبةٍ بسيطةٍ من

مسلمي الولايات المتحدة. بل حتى في نطاق المهاجرين الجدد؛ فإن أقليّة هي التي تناصر الحجاب.

وفي الولايات المتحدة يتمّ الآن تسييس الحجاب بطرق مزعجةٍ. فالمسلمات الأمريكيات اللاتي يحضرن مناسباتٍ إسلاميّة أو يتّصلن بمجموعات طلابيّة مسلمةٍ؛ يشتكين مما يلقينه من تعنّتٍ على يد التقدليديين والأصوليين الذين يحاضرونهم عن عدم احتشام ملابسهم؛ إذ يرتبط الحجاب بالخضوع الأنثوي. وعند الأصوليين والتقليديين يعدّ حجاب الزوجة ولزومها البيت وانصياعها لزوجها؛ رمزًا على علوّ المكانة. وفي المؤتمرات الإسلامية بالولايات المتحدة؛ «تتعرّض النساء غير المحجبات اللاتي يردن الكلام، لصيحات الاستهجان».

باختصار، بدلاً من أن يكون الحجاب قضية نمط حياة هادئةٍ مسالمةٍ مناسبة لإظهار ميلٍ أمريكا للتعدديّة والتسامح، أصبح حقلاً للألغام. ويصف المسلمون الأمريكان المهتمّين هذه القضية بأنها «خارج السيطرة»، إذ أصبحت بمثابة «اختبار جائر لأوراق الاعتماد الإسلامية للمرأة»، كما أنّها تعرّض النساء للتمييز الوظيفي والتحرّش، إذ تجعل منهنّ أكثر رموز عدم الاندماج الإسلامي ظهورًا للعيان، فضلاً عن تعقيدها لمشكلات المسلمين الأمريكان بدلاً من حلّها».

وربما كان الاتّجاه العام في أميركا لا يعي هذه التعقيدات، وثمَّ مقالٌ نموذجيٌّ بجريدة «الوشنطن بوست»؛ يتناول الحجاب بأسلوب غير نقديٍّ، وبشيءٍ من التدفّق والتعاطف الحماسي، بوصفه «تعبيراً دالاً على الهوية»، أو أمرًا يتطلّب من مرتديه «بناء نفسها ثقافيًّا». وتتجرّأ أستاذة في جامعة ميريلاند بالحكم على الحجاب بأنّه «طريقة صحيّة تعبرّ بها المرأة عن ذاتها، وتخلط فيها ثقافتها الأميركية بالعزّة الإسلامية». وليس في المقال ذكر لأيّ رأي مخالف أو معارض أو حتى إشارة إلى رفض العديد من النساء المسلمات للحجاب، وأنّ وجوبه الشرعي موضع خلافٍ كبيرٍ حاليًّا. كذا لم يشتمل المقال على أيّ جهدٍ لتقييم ذلك الاتجاه اجتماعيًّا.

لكن للجدال في أوروبا نكهة مختلفة، فالمثقفون الليبراليون هناك يحذرون من

أن غطاء الرأس «يرمز إلى نيات المجاهدين العدوانية والقتالية». فتستطيع أن تتعرف على الإسلاميين ومؤيديهم السذج من خلال هذه القضيّة. وتأمّلوا حالة «فريشتا لودن» المدرّسة في المدارس الألمانية العامّة، التي كانت تريد الالتزام بـ«إيشاربها الشخصي الصغير». ومن الـ«تاز» إلى «زود دويتشه تسايتونج» وحتى «دي تسايت»؛ قوبلت هزيمتها في المحكمة في هذه القضية بموجة من القنوط. لكن من هي «فريشتا لودين» تلك؟ هي سيدة أفغانية متزوجة من مسلم ألماني. تلقّت تعليمها في المملكة العربية السعودية، ونزلت ضيفة هي وزوجها على طالبان مرارًا. ومنذ عام 1979؛ حين كان نساء إيران يُعاقبن على يد الحرس الثوري إذا ما انزلق غطاء رأسهن من مكانه، كان ينبغي أن يكون واضحًا أن هذا الغطاء ليس «عرفًا دينيًّا» أو «أمرًا شخصيًّا بسيطًا»، بل قضيّة سياسية بحتة. وأن غطاء الرأس قد صار راية الحرب الإسلامية المقدّسة.

صحيح أنّ قضيّة الحجاب تعكس السجال الأوسع نطاقًا، لكن الأصوليين قد حدّدوا قيمة الرمزية. وبالضبط كما يستولي طغمة العسكر الانقلابيين على محطة الإذاعة، بوصفه أوّل عمل يرمز لسيطرتهم؛ فإنّ الأصوليين يعلنون عن إنجازاتهم عن طريق فرض غطاء الرأس على النساء؛ متى ما أحرزوا القوّة والتأثير.[1]

ـ تظهر هنا «أصولية «الكاتبة العلمانية في حربها على الحجاب دون أي زي تقليدي آخر في الولايات المتحدة، ولكي تنجح في التحريض على الحجاب الشرعي، فإنّها تخرج المسألة من سياقها الطبيعي، وهو حرية الاعتقاد والتعبير والزي، لتدرجها في إطار سياسيّ، بل تُحوّل الحجاب إلى «راية حرب على الحداثة». متجاهلة أنّ المرأة في أميركا تحديدًا والغرب عمومًا، تجد أمامها عدّة خيارات، فإذا ثبتت على حجابها فإنّ ذلك سيكون باختيارها في الغالب، حيث توجد دولة قادرة على حمايتها حتى من زوجها إن أرادت التمرّد والخروج عن الالتزام الديني... إنّ ظاهرة احتفاظ المرأة المسلمة بحجابها في الغرب من دون أن تتخلّى عن التعلّم والعمل، تُشكّل خطرًا يُهدّد أسس أبراج الوهم، التي تعمل هذه الدراسة وغيرها على بنائها، ففيما تجهد بينارد مع فريقها لإثبات استحالة التوفيق بين الالتزام الديني والمجتمع الحديث، يأتي مشهد

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 111-110-109-108-107.

المسلمة المحجّبة الناجحة في دراستها وعملها، وكأنّه «عصى موسى التي تلقف ما يأفكون» بلسان الفعل والنموذج الحي، وهذا في تقديري ما يجعل «أصولية» بينارد تطفح إلى السطح، فتتخلّى عن مكر الموضوعيّة وتعلن حربها على الحجاب. وللمرة الأخيرة نقول ليس الإسلام ولا المسلمين مسؤولون عن السلفيّة التكفيريّة بشكلها الإرهابي المتفجّر، فصنّاع هذه الظاهرة إمّا بدو الجاهليّة أو بدو الحداثة وكلّهم مدعومون من الغرب ودوائره بشكل أو بآخر. فكلّ استعانة بمثال تكفيريّ لا يمتّ إلى جوهر الإسلام بصلة، وإنّما هو خدمة تقدّمها السلفية التكفيرية إلى دعاة العلمنة والتحديث على الطريقة الغربية.

ـ البطاقة العشرون: التوصيات والاقتراحات

تشجيع الصحفيين العرب، في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار؛ على إعداد تقارير استقصائيّة عن حياة الزعماء الأصوليين وعاداتهم الشخصيّة وفسادهم. وترويج الوقائع التي تبرز وحشيتهم، مثل حالات الطالبات السعوديات حين منعت هيئة الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، بالقوّة؛ رجال الإطفاء السعوديين من إخراج الفتيات من مبنى مدرسة مشتعل بحجة أنّهن سافرات. وكذا نفاق وازدواج معايير الهيئة المذكورة؛ التي تحرم تلقّي العمال الوافدين صورًا لأطفالهم المولودين حديثًا، بزعم أنّ الإسلام يحرّم الصورة البشرية؛ في الوقت الذي تزدان فيه مكاتبهم بصور ضخمة للملك فيصل...إلخ. وقد بدأ دور «المنظمات الخيرية الإسلامية» في تمويل الإرهاب والتطرف يزداد وضوحًا منذ الحادي عشر من سبتمبر، لكنّه يستحقّ أيضًا تحقيقًا علنيًّا متواصلاً.[1]

ـ خلق نموذج لإسلام معتدل مزدهر وعصري وترويجه، بدعم الدول أو المناطق أو الجماعات ذات الرؤى المناسبة؛ والتعريف بنجاحاته. على سبيل المثال؛ استطاع إعلان بيروت (1999) وميثاق العمل الوطني في البحرين؛ فتح مجالات جديدة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما يجدر نشره على نطاق أوسع.

[1] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 114.

ـ نقد عيوب الرؤية التقليدية؛ بإظهار العلاقة السببية بينها وبين التخلّف، وعلاقة الحداثة والديمقراطية بالتقدّم والازدهار. وكذلك كشف ما إن كانت الرؤيتان الأصولية تمثّلان مستقبلاً صحيًّا ومزدهرًا للمجتمع الإسلامي، ومدى قدرتها على تحديات العصر بنجاح، وما إن كانتا تصمدان للمقارنة مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح إلى العلاقة بين الأنظمة الاجتماعية التقليدية المتكلسة من جهةٍ، واضطهاد المرأة وتدنيّ المستوى التعليمي والتخلّف من جهة أخرى. وينبغي وصول هذه الرسالة إلى الشعوب المسلمة بكلّ وسيلة ممكنة.

ـ تعزيز مكانة التصوّف؛ بتشجيع الدول التي توجد بها تقاليد صوفيّة قويّة على زيادة الاهتمام بهذا الجانب من تاريخها، وبثّه في مقرّراتها المدرسية. ونصيحتي هي: أوْلوا الإسلام الصوفي مزيدًا من الاهتمام.[1]

ـ تيسير وتشجيع الوعي بتاريخ وثقافة ما قبل الإسلام في الإعلام والمناهج الدراسية في الدول ذات الصلة.

ـ دعم وتشجيع المؤسّسات والبرامج الثقافية المدنية والعلمانية.[2]

ـ تشجيع التيارات التقليدية الأقرب إلى الحداثة، مثل المذهب الحنفي، كمذهب معارض للمذاهب الأخرى؛ على إصدار فتاوى من شأنها عند نشرها على نطاق واسع؛ أن تضعف سلطان الفتاوى الوهابية المتخلفة.

ـ تشجيع تقبّل التصوّف وزيادة شعبيته.[3]

مجابهة الأصوليين عن طريق:

- تعرية عجزهم عن حكم البلاد على نحو يفيد مجتمعاتهم، ويحقّق تطوّرها الإيجابي.

---

[1] م ن، ص 115-114.

[2] بينارد، شيريل: الإسلام الديمقراطي المدني، م.س، ص 116.

[3] م ن، ص 117.

ـ دعم العلمانيين بشكل انتقائي من خلال:

- تشكيل إدراكهم بأنّ الأصولية عدوٌّ مشترك، وإجهاض التحالفات العلمانية مع القوى المناهضة للولايات المتحدة على أرضيات أيديولوجية قومية أو يسارية.

- دعم وتأييد فكرة إمكان فصل الدين عن الدولة في الإسلام، وأن ذلك لا يضرّ بالإيمان.[1]

ـ توصياتنا بالمقابل:

إنّ التعليق على هذه التوصيات، سيكون توصيات مقابلة تنطلق من حاجاتنا الفعليّة وأصول ثقافتنا:

ـ تعزيز التوعية بالأبعاد الحضارية والمدنية للإسلام وشريعته، خصوصًا فقه النظام العام، وأدب العمران والاختلاف، والضوابط الشرعيّة التي تميّز العنف المشروع عن العنف المحرم. وذلك باستخدام كلّ وسائل النشر والإعلام والتعليم المتاحة، وتغزير الإنتاج في هذا المجال الحيوي بكلّ اللّغات الحيّة.

ـ إبراز الأبعاد الإنسانيّة والحضارية لفتاوى المرجعية، ودورها في المحافظة على وحدة الأوطان والسلم الأهليين، والتراحم بين المسلمين وغير المسلمين من سكان المشرق.

ـ عدم النظر إلى الغرب ككتلة متراصّة، والتمييز بين التوجهات الاستخباراتية، والمقاربات العلمية، والفصل بين سلوك الدول العدواني ومضامين الحضارة. وإبراز أمراض الحداثة على المستويات النفسية والثقافية والاجتماعية، وخصوصًا السياسات العنصرية، والتمييز الطبقي الفادح، وثقافة السوق والاستهلاك. وبيان عدم أهليّة الباحثين الغربيين للنظر في الإسلام وفقًا لرؤيتهم الأحاديّة، والدفاع عن حقّنا في الاختلاف عنهم، سواء في بناء دولنا ومجتمعاتنا، أو في تطبيق الفهم السليم لديننا.

---

[1] م ن، ص 118-117.

ـ تحرير المصطلحات من حبس النموذج الغربي: فالتقدّم هو أن نكون أفضل ممّا نحن عليه وفقًا لديننا وحاجاتنا وثقافتنا، وليس وفقًا للقوالب الغربية الجاهزة التي بدأت تُظهر مقدار هشاشتها الإنسانية، وليس من شأن الحضارة أن تخوض صدامًا مع أحد، بل هي الدول التي تحرّك الصراعات وتتكلّم زورًا باسم الحضارات التي تتكامل إنسانيًّا في مراحل التاريخ كلّها.

ـ تطهير ممارسات المسلمين من أدران السلفية التكفيرية التي أصبحت ذريعة الغربيين للطعن بالإسلام ككل دينا وشريعة. وإبراز الإسلام العالمي الرحماني في مدرسة آل البيت عليهم السلام.

ـ تقديم رؤية عالميّة قائمة على التكامل بين الأمم والشعوب بدل الصراع والحروب، وتطبيقها في نطاق العالم الإسلامي كقاعدة انطلاق للعالم أجمع.

المبحث الثاني: بناء شبكات المسلمين المعتدلين

دراسة نشرها معهد راند بعنوان: (بناء شبكات المسلمين المعتدلين)،[1] وهي من تأليف مجموعة من الباحثين، وهم: أنجيل راباسا، شيريل بينارد، لويل شوارتز، بيتر سايكل (2007).

كان من المفترض أن تشكل هذه الدراسة مكمل تنفيذي للدراسة السابقة عن الإسلام المدني، ولكنها على مايبدو شكلت تطورا نوعيا في مقاربة ظاهرة الإسلام المتطرف، خصوصا من ناحية التخلي عن «طبقة الحداثويين» والتركيز على «المسلمين المعتدلين»، يبدو لأن المسح المستمر للمجتمعات الإسلامية برهن عن تهافت التعويل على طبقة منسلخة عن مجتمعها لا تتمتع بأي تأييد شعبي، فضلا عن أنها متهمة بالتغريب وأحيانا أكثر من ذلك كما تبرهن اعترافات الباحثين أنفسهم...

سنناقش أبرز الأفكار الواردة في النصّ ضمن مجموعة من العناوين:

1. الإسلام البديل

بدون تفسير أسباب انتشار النظم الاستبدادية في العالم الإسلامي، إلا بإشارات خجولة إلى الدعم الغربي لهذه النظم -كما سنرى-، يتخوّف الباحثون من تحوّل المساجد إلى منبر اعتراض على الوضع السائد من قبل الإسلاميين: «حيث إنّ انتشار النظم السياسية الفاشستية في المجتمعات الإسلامية، ولا سيّما العربية منها، وعدم تأثير مؤسّسات المجتمع المدني في الكثير من بلدان العالم الإسلامي جعل من المسجد واحد من الطرق القليلة للتعبير عن عدم الرضا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة. ففي بعض الدول التي يسود فيها النظام الفاشستي يُظهر المتطرّفون الإسلاميون أنفسهم على أنّهم هم البديل الوحيد الصالح في الوضع الراهن.»

[1] https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf.

في الكلام تعميم غير منصف، فالمساجد لم تكن تقوم بدور واحد في كلّ العالم الإسلامي، ففي العراق مثلاً كانت مساجد العتبات المقدّسة مركز ترشيد للعملية السياسية منذ سقوط النظام البائد، وهذا الدور الإيجابي هو استمرار لدور المسجد منذ تأسيس الإسلام للأمة الشاهدة قبل ظهور مصطلح المجتمع المدني، ودور المسجد في التاريخ الإسلامي بدءًا من مسجد الرسولﷺ كان جامعًا بين السياسة والتربية والعبادة والإدارة والإرشاد والتوجيه، وفيما بعد حولت عصور الاستبداد منابر المساجد إلى منصات دعاء للحاكم أو عليه بحسب اتجاه الخطيب أو المتكلم.

نعم في مناطق نفوذ الإرهاب السلفي التكفيري، تحوّلت المنابر إلى لغة الحرب المذهبية والطائفية بدون أن تمتلك مشروع دولة بديلة لما هو قائم إلا بحدود ما رأيناه من «دولة داعش» التي يصر الإعلام الغربي والمتغرب على تسميتها «بالدولة الإسلامية».

فمن الإنصاف أن نقول إنّ المساجد عبرّت في كلّ بلد إسلامي عن طبيعة السلطة السياسية والحالة المجتمعية، فكانت تحت السيطرة الكاملة للحاكم في النظم الاستبدادية، وهيمنة عليها الحركات الإسلامية حيثما أتاح لها النظام السياسي حيّزا من الحركة كشريك في الحكم عمليًّا، وتحوّلت إلى منبر للمعارضين الإسلاميين بقدر ما تلاشت سلطة الدولة، وفي هذه الحالة لا بدّ من الإشارة إلى المساجد التي نشرت في العالم الإسلامي بإمكانيات هائلة لنشر النسخة الوهابية السلفية التي كان لها تأثيرها المدمّر على بنية الدولة والمجتمعات.

وفي مكان آخر استمرّ الدور الإيجابي للمسجد بفضل المرجعيات الواعية، التي بقيت على مسافة من الدولة، وتحوّلت إلى لسان المجتمع الذي يصوّب ويرشد وينتقد السياسيين ويطالبهم بالحكم الرشيد والابتعاد عن الفساد والإفساد... من الواضح أنّ البحث ركّز على مساجد السلفية؛ لأنّه يشير بوضوح إلى الإمكانيات والتنظيم والتمويل السعودي كميزة لا يتمتّع بها المعتدلون، ولكن الكلام لا يخلوا من تعميم يهدف إلى منع المساجد من القيام بأدوار فاعلة سلباً أو إيجاباً.

2. التمويل والتنظيم

سنة 2007 سنة صدور البحث، كنّا لا نزال في أجواء الضغط الأميركي على السعودية، لا نقول لوقف الجهود المنظمة في نشر الوهابية، بل لإعادة توجيهها باتجاه العالم الإسلامي بحيث تكون مفجر للمجتمعات الإسلامية دون تاثير يذكر على المصالح الغربية. اتّخذ الأمر يومها شكل الضغط على السعودية لإنتاج إسلام ليبرالي، وتصدير العنف الوهابي، في مرحلة مهدت للدور الذي أعدّت له التنظيمات التكفيرية بعد انفجار ما سمي بالربيع العربي الذي كان ربيعًا سلفيًّا بامتياز...

هنا ينسجم البحث مع الوقائع ليتحدّث عن الحملة السعودية لنشر الوهابية عندما يقول: «ولو تركنا جانبا رغبة هؤلاء المتطرفين في اللجوء للعنف لإجبار رفقائهم المسلمين على العمل وفق آرائهم السياسية والدينية، فسنجد أن هؤلاء المتطرفون يستمتعون باثنين من المزايا المهمة على المسلمين المعتدلين والمتحرّرين. الميزة الأولى هي المال. فلقد كان للتمويل السعودي من أجل نشر النسخة الوهابية الجديدة من الإسلام خلال الثلاث عقود الأخيرة أثر كبير، سواء كان المقصود منه زيادة التطرف الديني في العالم الإسلامي أم لا. فقد تم إغلاق مؤسّسة الحرمين الوقفية المعتمدة على التمويل السعودي؛ لأنّها كانت تموّل المنظمات الإرهابية من البوسنة حتى جنوب شرق آسيا. أمّا الميزة الثانية التي يتمتع بها المتطرفون فهي التنظيم. فقد عملت الجماعات المتطرفة على زيادة شبكات الاتصال المكثفة عبر السنين، وهذه الشبكات نفسها تعتبر جزءًا من شبكة كبيرة من العلاقات الدولية. وقد تم تنظيم بعض من هذه الشبكات تحت الرعاية الرسمية للسعودية.

فقد تم تأسيس رابطة العالم الإسلامي (WML) في عام 1962، وقد كان مفتي المملكة العربية السعودية رئيسا لها. وكان الهدف من هذه الرابطة هو إبراز النسخة السعودية من الإسلام في الميدان الدولي. وقد أدّت أيضًا إلى إنشاء علاقة وطيدة بين الوهابيين والسلفيين الآخرين. وتشمل شبكة الاتصال الدولية الخاصة بالوهابيين أيضًا الاتّحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، والجمعية الدولية للشباب

المسلم، ورابطة الطلاب المسلمين بكندا وأمريكا الشمالية. يوضّح هذا التنوّع والاختلاف في التنظيم والموارد كيف أنّ هؤلاء المتطرفين، وهم قلّة قليلة في كلّ الدول الإسلامية تقريبًا، لهم أثر كبير في الأعداد التي يعيشون بينها. قد يكون عدم التوازن بين وسائل المتطرفين والمعتدلين له نتائج مهمّة في «حرب الأفكار» المنتشرة في العالم الإسلامي».

لقد تمّ تأسيس هذه المنظمات الهادفة إلى نشر الوهابية بتشجيع أميركي معروف، وحتى فيما بعد عندما استخدمت الحركات التكفيرية منصات التواصل الاجتماعي والمواقع المتخصّصة على الشبكة العالمية، بغية حشد التأييد وتجنيد الإرهابيين من كلّ العالم، لاحظنا ذلك السكوت المريب من قبل كلّ الغرب، فيما ظهر أنّه حرص على تفجير الشرق وعلاقاته مع العالم بهذه النسخة الممسوخة من البداوة المحدثة. فالإشارة إلى ضغط أميركي لإقفال بعض المؤسّسات المموّلة رسمياً، لم تكن إلا إشارة إلى انتقال التمويل الرسمي إلى التمويل غير الرسمي على أن يكون الهدف تدمير الدول الفاعلة في العالم الإسلامي. إنّ ما حصل بالفعل هو نقل التمويل من دوائر الخارجية والأوقاف إلى المخابرات لشن الحروب الأهلية داخل الدول المستهدفة.

ومن جهة أخرى: الكلام يمهّد للدعم الذي يطلبه الباحثون «للحداثويين» بعنوان مسلمين معتدلين هذه المرة، مع أنّ الدراسات كشفت ضعف تأثير القنوات المموّلة مباشرة من الولايات المتحدة كقناة الحرّة، وإذاعة سوا، كما يعترف الباحثون، ولا يوجد في الواقع تكافؤ بين الخطاب الحداثوي النخبوي والشعبوية المتطرّفة المموّلة بسخاء، فالخطاب التكفيري السلفي نابع من البيئة، أمّا خطاب «التحديث» فيتمّ املاءه من الخارج، وهذه نقطة ضعف كلّ التدخّلات التي تستهدف «تغيير الثقافة» وليس فقط تغيير الأنظمة السياسية التي يكفي فيها الهيمنة على الجيش والنخبة السياسية.

يجب أن نلتفت إلى أنّ عاملين أساسيين ساهما في جرأة طرح الباحثين للدخول في «حرب ثقافية «يسمونها «حرب الأفكار»، العامل الأوّل هو ضخامة الإمكانيات، فهم يتصرّفون بإمكانياتهم وتقنياتهم وعلوم الدعاية والإعلام وغسل الأدمغة وفنون التلاعب بالعقول كما يقول هربرت شيلر من جهة، والتي تم تعزيزها بشكل هائل

بالهيمنة غير المسبوقة على شبكات التواصل الاجتماعي التي قدّمت لجمهور الناس على أنّها منابر محايدة، ثمّ تبيّن أنّ هناك من يتحكّم بالمادة المنشورة على هذه المنصات، بحيث تنسجم حصيلتها النهائية مع توجهاته السياسية.... كما يتحكمون من جهة أخرى بإمكانيات غيرهم، فالقنوات الخليجية كلّها تقريبًا تنفّذ أجندا منسجمة مع السياسات الأميركية، كلّ من موقعه في خارطة النفوذ. أمّا العامل الثاني، فهو تحويل إخفاقات الإتّحاد السوفيتي إلى نجاحات أميركية في الحرب الباردة، فمنذ سنة 1989 وأميركا تعيش سحر الانتصار في الحرب الباردة.

3. دروس الحرب الباردة

لعلّ الكلام عن تجربة هذه الحرب براحة بعد أن وضعت أوزارها يكشف لنا ما يحدث اليوم في ساحات إسلامية وعربية متعدّدة. إنّه الفصل الأهم في كلّ البحث -بتقديرنا المتواضع- حيث يأمل الباحثون البناء على نجاحات الحرب الباردة للاستفادة منها في حربهم مع أي إسلام لا يتوافق مع المصالح الأميركية في المنطقة.

بكلّ وضوح يصرّح هذا الفصل بأنّ وكالة المخابرات الأميركية المركزية ال (CIA) أسّست منظمات ثقافيّة واجتماعية، كما تعاملت وموّلت مؤسّسات محليّة معارضة، واستفادت من المعارضين المهاجرين، في إطار حربها السياسية كما يراها كلاوس فيتس: «الحرب السياسية هي التطبيق المنطقي لمذهب كلوس فيتس في وقت السلام. وفي التعريف الأشمل، تكون الحرب السياسية هي توظيف لكلّ الوسائل تحت أمر الدولة وقصر فترة الحرب لتحقيق أهدافها القومية. وتكون مثل هذه العمليات سرية وعلنية. فهي تتحوّل من تلك النشاطات العلنية مثل الحلفاء السياسيين والمعايير الاقتصادية و"الدعاية البيضاء" إلى تلك العمليات السريّة مثل الدعم السري للعناصر الأجنبية «الصديقة»، والحرب النفسية "السوداء" وحتى تشجيع المقاومة السريّة في الدول المعادية.»

طبّقت هذه المبادىء بالفعل في أوروبا الشرقية، وحتى داخل الإتحاد السوفيتي، وتمّ تطويرها وصولاً إلى صناعة «الثورات الملونة» في طفرة الأنترنت والثورة

المعلوماتية... «وقد دفعت مبالغ ضخمة من قِبَل مكتب التنسيق السياسي (OPC) ومؤخرًا من (CIA) للأحزاب السياسية المعارضة للشيوعية واتحادات العمال والجماعات الطلابية والمؤسّسات الفكرية.»... وتمّ إدارة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل خلق شبكات معادية للشيوعية بواسطة OPC تحت قيادة فرانك وينسر. وفي عام 1951، تمّ دمج الجزء الخاص ببناء الشبكات الذي ستقوم به OPC في إدارة المنظمات الدولية (IOD)، وهي إدارة كاملة من (CIA) مخصّصة لتمويل النشاطات المخصّصة للتأثير على أهل الفكر والعمال والطلاب الأوروبيين على كلا جانبي "الستار الحديدي" [17]. ومن بين المنظمات المشهورة التي تقوم IOD بدعمها هيئة التحرير الثقافي، و(REF)، و(RL)، ولجنة اتحاد التجارة الحرّة (FTUC)، وجمعية الطلاب المحليين (NSA)، وقد كانت كلّها جزء ممّا أطلق عليه بيتر كولمان "المؤامرة التحريرية" لـ [18CIA]

مهلاً نحن نتحدّث هنا عن انقلابٍ شامل وكامل لمفهوم ودور المجتمع المدني كما أسّست له الأدبيات الغربية من هيغل إلى غرامشي، فالمفروض أنّه مجتمع منفصل عن الدولة يراقبها ويحاسبها، وعلى المؤسّسة الحاكمة أن تؤمّن له مساحة الحرية اللازمة؛ ليقوم بدوره في تصويب مسار الحكم وحراسة الديمقراطية والحريات... ولكن وفقاً لما مرّ معنا، فإنّ ال (CIA) تستغلّ عدم وجود مجتمع مدني في أنظمة شيوعية وفيما بعد عربية وإسلامية؛ لتنشئ أو تدعم منظمات مجتمع مدني تابعة لدولة أجنبية ومعبّرة عن سياساتها، وتطالب النظم السياسية والحكومات بتأمين فضاء الحرية اللازم لإنشاء نظام سياسي موالي لدولة أجنبية، وليس المهمّ أن يكون ديمقراطيًّا طالما أنّ سياسته الخارجيّة والداخليّة تتوافق مع مصلحة الدولة الداعمة «لمنظمات المجتمع المدني»، هنا لا يبقى شيء من مضمون كلمة مجتمع مدني، حيث تصبح بعض المنظمات مجرّد واجهة للمخابرات. ويجب أن لا ننسى تلك الفئة المخلصة الوطنية التي يجرفها الحماس إلى حياة كريمة، والتي توظّف في لعبة ليست هي من يدير خيوطها ويحدّد اتّجاهاتها.

الكلام بالغ الأهميّة لفهم الأحداث اليوم وبالأمس القريب، ويساعدنا على فهم

كلّ أحداث العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والتي ختمت بجائحة كورونا التي لها مكان آخر للمعالجة.

أسماء برّاقة استخدمت لتوظيف أحلام الشعوب في مشاريع مشبوهة «كمؤسّسة الحريّة الثقافيّة، الاتحادات العمالية، المنظمات الطلابية...» ويصرح البحث بالدور المؤسّسي، الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة: «وقد لعبت حكومة الولايات المتحدة في أغلب كلّ هذه المحاولات دور التمويل. حيث قامت بتقييم المخطّطات لتحديد ما إذا كانت هذه المخطّطات في صالح الولايات المتحدة أم لا؛ حتى تقوم بتمويلها، وبالتالي تبني أسلوب عدم التدخل حتى تتيح للمنظمات والمؤسّسات التي تدعمها تحقيق أهدافها بدون تدخل. فمثل أي مؤسّسة، تضع حكومة الولايات المتحدة إرشادات لكيفية إنفاق أموالها. ومع ذلك فقد أدرك مسؤولو الولايات المتحدة أنّه كلّما بعدت المسافة بين حكومتهم والمؤسّسة التي تتم رعايتها، كلّما زادت احتماليّة نجاح نشاطات تلك المؤسّسة.»

ولم يقتصر الأمر على هذا الحدّ بل شمل أيضاً: نشاطات بناء الشبكات أثناء الحرب الباردة بأربع طرق حيوية. الطريقة الأولى: هي المساعدة في تنظيم جماعات بناء الشبكات الديمقراطية....التمويل السرّي والعلني وشبه السرّي. أما المجال الثالث الذي كانت تقدم من خلاله الولايات المتحدة دعمها فهو توجيه السياسة العامة، فعلى سبيل المثال، قد يقوم موظفو RL بكتابة دليل السياسة العامّة، ثم يرسلونه لـ (CIA) ووزارة الخارجية؛ من أجل التنسيق[53]. أما الدور النهائي الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة في بناء الشبكات كان عبارة عن تقديم المساعدات المباشرة المحدودة للمؤسّسات، وكان يُقصَد من هذا في بعض الحالات إقدام موظفين من (CIA) ليعملوا كمساعدين شخصيين لرؤساء المؤسّسات التي تجعل الحكومة على علم تام بالنشاطات المستمرة للمؤسّسات.»

ـ هذا في الحرب الباردة وقبل ما يُسمى ثورة المعلومات، أمّا اليوم فقد تمّ تطوير هذه الأساليب وتنويعها، ومنها ما نشره موقع «ميدل إيست آي»[1] البريطاني في تقرير

[1]https://www.sasapost.com/translation/turning-alawites-against-assad/.

أعدّه كلٌّ من الكاتب الصحافي البريطاني إيان كوباين، والصحافي السوري هارون الأسود والكاتب الفلسطيني مصطفى أبو سنينة عن حملة «صرخة» الاحتجاجية، التي يُزعم أنّ أفرادها ينتمون إلى الطائفة العلوية المؤيدة لعائلة الأسد في سوريا. وتكشف وثائق رسمية، اطّلع عليها موقع ميدل إيست آي، عن أنّ الحكومة البريطانية تقف وراء حركة «صرخة» الاحتجاجية التي ظهرت عبر شبكة الإنترنت، ويُعتقد أنّها حملة شعبية ينظمها أفراد من الطائفة العلوية.

ويُزعَم أنّ الحملة التي تُعرف باسم «صرخة» بدأت في مدينة طرطوس الساحلية عام 2014؛ ردًّا على زيادة معدّل الضحايا بين العلويين الذين يخدمون في صفوف الجيش السوري....ينوّه التقرير عن أنّ الحركة أنشأت صفحة عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ووزعت منشورات، وأعدّت تقارير عبر الإنترنت حول ملصقات خاصّة علّقت على جدران داخل المدينة، إضافةً إلى مقاطع مصوّرة قصيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تظهر شبابًا يرسمون شعارات الحملة على الجدران بـالإسبراي، تظهِر الوثائق التي اطّلع عليها ميدل إيست آي، أنّ حملة صرخة ابتكرتها مؤسّسة بيكتر الأَميركية لاستطلاعات الرأي، التي تتخذ من بلدة برينستون بولاية نيو جيرسي مقرًّا لها، وتعمل بموجب عقد مع الحكومة البريطانية. في البداية، كان يدير العقد وحدة داخل وزارة الدفاع البريطانية، يُطلق عليها وحدة الآثار الاستراتيجية العسكرية. وانتقلت مسؤولية إدارة العقد بعد ذلك إلى صندوق الصراع، والاستقرار، والأمن التابع للحكومة البريطانية، والذي يهدف للتعامل مع النزاعات التي تهدّد المصالح البريطانية. انتهى الاقتباس.

لقد واكبنا كيف تمّت صناعة صور وأفلام على الطريقة السينمائية في الحرب السورية ونزاعات الشرق ككل، أضف إلى ذلك موجة جائحة كورونا التي تركّز على بقاء الناس في بيوتها ورؤية العالم الخارجي من نافذة الإعلام ووسائل التواصل، إنّ هذا الإجراء يزيد من قدرة صناع «الواقع الزائف» على إيصال رسائلهم للوعي الشعبي المحبط واليائس والمستعد في لحظة غيبوبة أن يتقبل أيّ خبر كاذب أو أمل وهمي...

4. المقارنة بين أوروبا والشرق الأوسط

يقدّم الجدول التالي مقارنة تحاول أن توضّح العقبات في وجه تطبيق دروس الحرب الباردة في الشرق الأوسط:

وجه المقارنة	أوروبا في الحرب الباردة	الشرق الأوسط الآن
دور المجتمع المدني	قوي من الناحية التاريخية	غير قوي من الناحية التاريخية لكنّه في تطوّر
العلاقة بين الولايات المتحدة والمجتمع المستهدف	عداء صريح بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ويتمّ تفضيل المجتمعات الغربية. وينظر إلى الولايات المتحدة على أنّها محرّرة في أوروبا الغربية	ينظر شركاء الأمن بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى تشجيع ديمقراطية الولايات المتحدة وبناء الشبكات المعتدلة على أنّها غير مستقرة. ولا ينظر إلى الولايات المتحدة إلى أنّها دولة ستقوم بالتحرير
الروابط الفكرية والتاريخية مع الولايات المتحدة	قوية	ضعيفة
أيديولوجية العداء (طبيعة الأفكار العدائية)	دنيوية	دينية
طبيعة الشبكات المعارضة	يتم التحكم فيها مركزيا	ضعيفة أو غير متحكم بها مركزيا
التحديات السياسية	أقل تعقيدًا	أكثر تعقيدًا

إن قراءةً معمقة لهذا الجدول تعني ببساطة أنّ على الولايات المتحدة أن تعمل على «إنشاء منظمات مجتمع مدني تابعة لها وتقويتها»، وقد حصل هذا بالفعل بعناوين مختلفة في بلدان الشرق الأوسط بشكل علني وسري وشبه سري، تمامًا كما

حصل في الحرب الباردة مع استفادة أكبر من مستجدات الثورة المعلوماتية ووسائط التواصل، أمّا وجه المقارنة الثاني فيعني «أن شركاء الأمن» -انتبه للتعبير- وهم الحكام المستبدّون الحارسون لمصالح الأمن القومي الأميركي، يعتبرون الديمقراطية غير مستقرّة يعني مخاطرة بمواقعهم، هذا من جهة الحكام، أمّا من جهة الشعوب فإنّها لا تؤمن أصلاً بأنّ أميركا «قوّة محرّرة» كما كانت شعوب أوروبا الشرقية تعتقد.. ويؤكّد الباحثون هذا المعنى لشركاء الأمن بالقول: ففي أثناء الحرب الباردة، كانت الاختيارات السياسية أمام الولايات المتحدة محدّدة وواضحة المعالم- حيث دافعت الولايات المتحدة عن الدول الصديقة لها وعارضت الاتحاد السوفيتي وحلفاءه. أمّا في العالم الإسلامي اليوم، فإنّ الاختيارات أكثر تعقيدًا بحيث تركّز النقد الشديد للولايات المتحدة على علاقات الولايات المتحدة بالنظم الحاكمة المستبدة. والمشكلة التي وقعت فيها سياسة الولايات المتحدة هو أنّ تشجيع الديمقراطية قد يقوّض ويُضعف الحكومات التي تعتبر جزءًا من هيكل الأمن الحالي، الذي تدعمه الولايات المتحدة في المنطقة.

وبالفعل تدعم المقارنة الثالثة حقيقة الفرق الشاسع في الروابط الفكرية والتاريخية بين أوروبا وأميركا في مقابل الروابط الضعيفة مع دول الشرق الأوسط، أمّا المقارنة الرابعة فكأنّها تشرح سبب هذا الضعف: إنّه «الإسلام» الذي يمنح الصراع مع أميركا بُعدًا إيديولوجيًّا دينيًّا، بينما كان مع الاتحاد السوفيتي دنيويًّا. ولهذا تزدهر في مراكز الدراسات الأميركية مصطلحات، تحييد أو احتواء أو تطوير الإسلام، بمعنى أنّ أميركا لن تغيّر من سياساتها أبدًا، بل التكيّف والخضوع والتغير والانكفاء مطلوب من الآخر أو العدو، وهذا جوهر كلّ الاقتراحات التي تأتي في هذا البحث. وتدعم المقارنة الخامسة تقوية الشبكات التابعة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد وصل الأمر في بعض الدول إلى تدخل السفراء علنًا للدفاع عن عملائهم، وأصبحت المنظمات الأمنية تنتشر بعنوان شركات أمن، والمنظمات المدنية بعنوان مجتمع مدني، وهي اليوم بدون مبالغة تعدّ بالآلاف. نأتي إلى المقارنة السادسة التي تدعو إلى تبسيط التعقيد الكامن في الشرق الأوسط، وهذه موجة تمّ إطلاقها في سياسات بوش

الابن، في الحرب المعلنة على الإرهاب ووسم كلّ ما هو إسلامي بما هو إرهابي، هذا شكل من أشكال التبسيط يتمدّد في مجتمعاتنا اليوم بعنوان تقدمي / متخلف، براغماتي/ أصولي، معتدل/ متطرف... «تفيّش» الظواهر وتختزل بعناوين الإيجابي منها ما يميل إلى الغرب والسلبي منها ما يميل إلى الإسلام.

تأسيسًا على هذه العقبات، يبذل الباحثون جهدًا جبّارًا لإقناع أصحاب القرار بالمضي قدمًا في بناء الشبكات، عبر استعراض تجارب ناجحة نسبيًّا لمنظمات تموّلها الولايات المتحدة في آسيا والعالم العربي. وصولاً إلى جوهر البحث وهو «بناء شبكات المسلمين المعتدلين».

5. سمات المسلمين المعتدلين

من هو المسلم المعتدل؟ لعبة جديدة من ألعاب اللّغة تمنح فئة معيّنة من المسلمين «وسام الاعتدال». يتمّ تعداد المعايير والمواصفات بشكل جذّاب فيما توضّح نقاط البحث الباقية «المصاديق الحقيقية لهذه المعايير» وفق الأجندا المقرّرة للعمل، يقول الباحثون: «من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة، من الممكن تعريف المسلمين المعتدلين بأنّهم هؤلاء الذين يشاركون في الأبعاد الرئيسية للثقافة الديمقراطية. وتشمل هذه الأبعاد دعم ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًّا (بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة) واحترام التنوّع والاختلاف وقبول المصادر غير المتعصبة للقانون ومعارضة الإرهاب والأشكال الأخرى غير الشرعية للعنف.»

نفهم ممّا تبقّى من البحث أنّ البعد الأساسي للثقافة الديمقراطية هو الفهم والتطبيق الغربي لليبرالية بهذا الشكل المتوحّش الذي نراه اليوم، حيث يأكل القوي الضعيف «في السوق الحرة» و«الاقتصاد الحرّ»، ويتمّ التعرّض للمقدّس الحقيقي، أعني ما هو ثابت من الدين بالضرورة لصالح العبثية والإلحاد واللا أدريّة تحت عنوان «حرية التعبير»، ثمّ تقف حريّة التعبير عند هذا الحدّ لوسم المدافعين عن الدين باسم «حرية التعبير» نفسها بأنّهم أصوليون أو تقليديون أو «قمعيون كارهون لأميركا» -كما يعبرّ الباحثين-.

توزّع الحرية «بالأنابيب» على أشخاص بعينهم في هذه الليبرالية في المجالات السياسية والإعلامية والثقافية والفكرية، أمّا في الاقتصاد فلا ينالها إلاّ 1 % من أغنياء العالم يتحكمون ب90 % بالمئة من ثروات الأرض ومواردها. نتذكّر هنا ما نقله روجيه غارودي في كتابه عن الحرب الدينية: «في ثقافة السوق الحريّة هي التي تضطهد».

في الحصيلة لو استكملنا استقراء تطبيقات الحرية في الإيديولوجيا الليبرالية والنيو ليبرالية، فإنّنا سنصل إلى نتيجة واضحة هي ضرورة السعي «لتحرير الحرية» من سجن الثقافة الغربية، والعودة إلى مفهوم تكامل القيم بدل تصنيمها، فلا حريّة بلا عدالة ولا عدالة بلا حريّة ولا حرية وعدالة بدون نظام تكاملي ومنظومة قيم تحمي إنسانية الإنسان...

وينطبق الأمر نفسه على المقصود «بالديمقراطية» وهذا ما يقوله البحث بصراحة: «فعلى الجانب المحليّ، أدّت قلّة الميزانية الفيدرالية والمقاومة العنيفة للجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة لتدعيم الديمقراطية في العراق وأفغانستان إلى تقليل الدعم بين الكونجرس والرأي العام الأميركي لما يعتبره الكثير مهمّة صعبة جدًّا ستؤدي إلى القليل من النتائج الملموسة. أضف إلى ذلك أنّه بسبب أنّ العملية الليبرالية لنشر الديمقراطية من الممكن أن تقود إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، وهذا ملاحظ بشكل كبير في النصر الحديث الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية، إلا أنّ هناك حذرًا متزايدًا بشأن الفاشستيين العلمانيين الضاغطين لفتح نظمهم السياسية عند وجود مخاطر من أنّ الإسلاميين المتطرفين سيحلّون محلّهم».

على الديمقراطية إذًا أن تأتي بالتابعين للسياسة الأميركية، وإلاّ فإنّها ستنتج تعبيراً «صادقًا» عن اتّجاه الشعوب العربية والإسلامية، وهذا خطر من الأفضل أن تتفاداه أميركا ولو بدعم المستبدين.

ولعلّ فيما ذكرته المناضلة الأميركية _ العربية داليا واصف في مداخلتها الشهيرة

التي حظيت بملايين المشاهدات على اليوتيوب[1]، ما يمثل ردًّا صريحًا بلا خداعٍ لغويٍّ على شعار نشر الديمقراطية خصوصًا عندما تقول: «90 % من الضحايا مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية، إنّهم لا يكرهوننا بسبب حريتنا، بل لأنّنا نموّل ونرتكب الجرائم ضدّ الإنسانية يوميًّا، نحن الإرهابيين بالنسبة لمعظم العالم...جيشنا لا يدافع عن الحريّة بل عن حرية شركتي هاليبرتون وبريتش بتروليوم، إنّهم لا ينشرون الديمقراطية بل القواعد العسكرية التي تمهد للاحتلال الاقتصادي بعد الاحتلال العسكري. الإرهابيون الحقيقيون هم المعروفون باسم السلطات الثلاث في الولايات المتحدة...ثم تختمها بصرخة لا عدالة لا سلام». انتهى

أمّا الطابع العنصري للسياسة الأميركية والغربية، فيفرغ كلّ كلام عن احترام الآخر والمختلف من أي مصداقيّة أو مضمون، ببساطة «المسلم المعتدل» هو ذلك المبهور بألفاظنا، المستسلم لإرادتنا، الغافل عن عيوبنا، الماضي في تطبيق مشروعنا في إنتاج صورة ممسوخة للإسلام.

6. مستويات بناء الشبكات

تشمل خارطة الطريق التي يقترحها الباحثون لما يسمونه «بناء الشبكات المعتدلة» عدّة مستويات، يظهر أنّ لمؤسسات الحكم الأميركي دوراً فاعلا فيها. الهدف كما يبدو هو تغيير بنية النخبة الناشطة في العالم الإسلامي، ومخاطبة الشعوب بما يسمى الديبلوماسية العامة، مصطلح يستخدم اليوم لتسويق السياسات الأميركية للجمهور منصاته الإعلام الحليف والتابع ووسائط التواصل والثورات المصطنعة أو المنتجة. ولذلك تؤيد وكالة المخابرات البيئات التي تساعد على اختراق الرأي العام باسم التعدّد والتسامح. ويزداد تأثير هذه الشبكات عادة عند خلق الأزمات وتتحول النخبة الموالية للسياسات الأميركية إلى «نجوم» الحلقات التلفزيونية و«التوك شو» ويكون الناس أكثر استعدادًا للاستماع بحثًا عن نافذة أمل أو بؤرة ضوء في نهاية النفق، وفي الأزمات أيضا يصبح الناس أكثر استعدادًا للتخلي عن ثوابتهم التقليدية والدينية

[1] https://www.youtube.com/watch?v=01ELAu2ccaA&feature=youtu.be.

لتأمين الضروريات، وبالتالي أكثر انفتاحًا على اقتراحات تمدّد النفوذ الأميركي، أو تقلّل من حساسية التعامل معه.

إنّ ما قرأناه في البحث يساعدنا على فهم عملية إنتاج الأزمات، التي تجري على قدم وساق في العالم العربي والإسلامي اليوم، إذ كيف يمكن نشر الشبكات الجديدة وزراعتها وتعميق تاثيرها بعناوين «النشاط الاجتماعي» من دون زعزعة الاستقرار وإشاعة أجواء تشجع الناس على تقبّل البديل المصنّع مسبقًا. يقول الباحثون:

من الممكن القول إنّ بناء الشبكات المعتدلة تتطوّر على ثلاث مستويات:

(1) دعم الشبكات الحالية وتعزيرها.

(2) تحديد الشبكات الممكنة وتعزيز بدايتها ونموها.

(3) تشجيع الظروف الرئيسية للتعدديّة والتسامح، التي قد تثبت أنّها مفضلة بشكل أكثر عن تنمية وتطوير هذه الشبكات. على الرغم من وجود عدد من برامج حكومة الولايات المتحدة لها آثار إيجابية في المستويين الأوّلين، تكمن معظم جهود الولايات المتحدة للتحديث في المستوى الثالث؛ لأنّ البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة تكون أكثر استقرارًا من خلال الثقافات البيروقراطية- حيث من الممكن تطبيقها بشكل أسهل على إجراءات العمل القياسية، كما أنّها تواجه مستوى أقلّ من المخاطر. فعلى سبيل المثال، قد أصبح استخدام الدبلوماسية العامة التقليدية في توضيح وتوصيل سياسة الولايات المتحدة هو المصدر الذي تستعين به وزارة الخارجية (وحديثا وكالة الاستخبارات الأميركية) في تنفيذ نشاطاتها في خلال العقود العديدة الأخيرة، حيث إنّ هذه هي الطريقة التي تطمئن لها الوكالة بشكل أكبر. بالإضافة إلى تفضيل الأفراد والمنظمات للبرامج التي تقع في المستوى الثالث، كما لوحظ مسبقًا، يوجد الآن في العديد من مناطق العالم الإسلامي القليل من المؤسّسات والشبكات المعتدلة القائمة بالفعل التي من الممكن أن تكون الولايات المتحدة شريكة فيها. ولسوء الحظ، عند تحديد فرص تشجيع تكوين شبكات معتدلة، يجب على الولايات المتحدة

أن تصارع البيئات القمعية والمستويات العالية من المعاداة لأميركا. انتهى

لم تعد هذه الشبكات قليلة اليوم، بل أصبحت تعدّ بالآلاف، وتبرهن عن فعاليات متفاوتة بحسب خصوصية كلّ بلد، ومعها تنتشر الأزمات الاقتصادية التي تهيّئ الأجواء لنوع خاصّ من «التعدّديّة» يسمح بالتخلّي عن بعض الهويّة طلبًا للنجاة...

7. الشركاء من أفغانستان إلى أندونيسيا

في النصف الثاني من القرن المنصرم تم نشر الوهابية بأوامر أميركية للوقوف مرة في وجه التيار الناصري القومي العربي الإشتراكي، ومرة في وجه الغزو السوفيتي لأفغانستان، وفي الثمانينيات وبالتعاون مع حكومة ضياء الحق الباكستانية ذات الاتجاه السلفي تحولت المنطقة من باكستان إلى أفغانستان إلى مستودع ضخم للحركات الإرهابية التي تقاوم الوجود السوفيتي وتقاتل بعضها بعضاً بلا ضوابط شرعية.

وفي مطلع القرن الحالي، أُستدعيت المنظمات الإرهابية لخوض جولة عنف جديدة في العراق بعد غزو العراق سنة 2003، وكانت أفغانستان مصنعًا لإنتاجها، بحيث تحوّلت هذه البقعة الملتهبة من آسيا إلى مصدر عنف لبقية العالم الإسلامي. مصنع العنف المتطرّف هذا استثمر غربيًّا بعدّة اتّجاهات، أهمّها توظيف بسطاء المسلمين في الحرب الباردة مع السوفيت، كما يحدث الآن مع الصين، والأخطر تسعير الحروب المذهبية والطائفية لرسم خارطة تقسيم البلاد المستهدفة بالدم.

سهّل وجود المذهب الوهابي مع الإمكانيات السعودية في المشرق العربي، والتي دعمت مع المخابرات الأميركية نشوء تنظيم القاعدة من البداية كما اعترفت هيلاري كلينتون في تصريح شهير، نقول هذا التموضع الجيو- سياسي ما بين السعودية وأفغانستان سهّل انتشار العنف والتطرّف في الدول المحيطة كالعراق وسوريا ولبنان ومصر وليبيا والجزائر.. وأنتج حروبًا مدمّرة للبنية المجتمعية والأهلية، وتسبّب بخسائر كبيرة لسمعة الإسلام وصورته في العالم.

عامل آخر يمُكننا أن نعتبره محرّضًا أساسيًّا على انتشار التطرّف، هو مظلومية

فلسطين وفشل كلّ الحلول التفاوضية التي تُوّجت بفشل اتفاقيّة أوسلوا، فحول هذه الدولة العربية المحتلة، تكونت هالة من «الالتهاب الإسلامي» كما تتجمع كتل كريات الدم البيضاء حول الجسم الغريب. وبالتالي فإنّ أصوات «الاعتدال» على الطريقة الأميركية والتي تهدف فيما تهدف إلى حماية الأمن الصهيوني، ستكون نافرة وغير مقبولة في أجواء التطرّف والمظلوميّة.

ربما لهذه الأسباب رأى الباحثون أنّ على أندونيسيا وتركيا أن تلعبا دورًا أساسيًّا في نشر «شبكات الاعتدال الإسلامي» في العالم الإسلامي، يشبه ذلك الذي لعبته باكستان وأفغانستان في نشر التطرّف. والمشترك بين الدورين هو «تصنيع إسلام» موافق للمصالح الغربية سواء بوجهه المتطرّف أو بوجهه المعتدل.

ومع الدور القيادي المقترح لأندونيسيا وتركيا، تتمّ الدعوة إلى حشد مسلمي أميركا وأوروبا خصوصًا أؤلئك الذين اندمجوا في نمط الحياة الغربي، وحصلوا على شهادات عليا، لتطويق العالم العربي بموجة «اعتدال» مدعومة بشركاء محليين يقومون بدور المحفز لتبني وجهات النظر الجديدة في الحرب الفكرية القائمة.

وفي هذا الإطار، «فإنّ الجماعات المستهدفة والمحتملة تندرج تحت تصنيفات محدّدة. الليبراليون والعلمانيون والأكاديميون المسلمون، رجال الدين المعتدلون من الشباب، ناشطو المجتمع، الجماعات النسائية، فالمؤسسات، على سبيل المثال (معهد نهضة العلماء)، التي تركز على الدراسات الاجتماعية والإسلامية (LKiS) تتبنى لوجهة النظر التي مفادها أنّه بدلاً من إنشاء مدارس إسلامية متخصّصة، فإنّ المسلمين عليهم أن يؤكّدوا على أنّ كافة المؤسّسات والمعاهد التعليمية يجب نشرها شاملة على قيم العدالة الاجتماعية والتسامح مع الأخرين. وقد تمّ كتابة الحرف (i) في (LKiS) والذي يتصدّر بداية كلمة إسلام «باللغة الإنجليزية» عمدًا بحرف صغير هكذا "i" للتأكيد على أن معهد نهضة العلماء (LKiS) ضدّ طائفة الإسلاميين الذين يؤكدون على سيادة الدين الإسلامي على كلّ الأديان. ويساهم حاليًّا (LKiS) في التدريب على حقوق الإنسان في(Pesantren)؛ وهي مدارس إسلامية إندونيسية منتشرة بأنحاء أندونسيا.» انتهى

إنّ أندونيسيا أكبر بلد إسلامي من ناحية تعداد السكان، بحدود 267 مليون نسمة، تتألف من أكثر من 17 ألف جزيرة، وفيها ما يزيد عن 500 قومية بلغات ولهجات مختلفة، فهي بالطبع بحاجة إلى ثقافة متسامحة تقبل التنوّع والتعدّد لحماية وحدتها الوطنية، كما هو شعارها الوطني «الوحدة في التنوع». ولكنّها لم تسلم من غزو الوهابية والتمويل السخي للمنظمات الإرهابية، ولكي تعالج هذا الداء فمن الطبيعي أن تبرز الوجه الحضاري والمتسامح للإسلام...ولكن هذا لا يعني التخلّي عن فكرة قرآنية إسلامية في الصميم[1] لا يؤثّر التمسك فيها على أصل رسالة التسامح أبدا، إلا إذا فهم الإسلام بطريقة تنفي الآخر ولا تستوعبه... وهذا بعيد عن البيئة الأندونيسية، البعيدة بدورها عن الجزيرة العربية حيث البؤرة المظلمة للسلفية التكفيرية. ولذلك يعترف الباحثون بصعوبة إسقاط «الاعتدال الأندونيسي» -بهذه النسخة التي تنزل من سيادة الإسلام على الأديان- على الواقع العربي: «يتساءل البعض حول ما إذا كان الإسلام كما يمارس في المناطق غير العربية قابل للتحويل في العالم العربي أم لا. وهؤلاء يحتجون بأنّ المؤسّسات الإسلامية المبنيّة على الشعبيّة في البلاد غير العربية (مثل إندونيسيا وتركيا) ليس لها نظراء في الشرق الأوسط. في الواقع، تعتبر مؤسّسات المجتمع المدني الإسلامية الموجودة بشكل بارز في دول جنوب شرق آسيا عناصر تعديل ضروريّة مفقودة من المجتمع في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، يوجد ثمة عناصر واضحة بالمجتمع المدني بالشرق الأوسط والتي يمكن ضمّها إلى الشبكات التي تركّز على نشر الديمقراطية وتشجيع المنهج الإسلامي المعتدل والليبرالي.»

وباستثناء حالة عبد الله غولن في تركيا، وبعض الأسماء البارزة في أندونيسيا، فإنّ الأسماء والمؤسّسات التي يتسلّح بها الباحثون كسعد الدين إبراهيم في مصر أو أدونيس..، والمؤسّسات التي يتبيّن أنّ مركزها في أميركا أو أوروبا لا تشكّل في الواقع ثقلاً يمكن الاعتماد عليه في مقابل الموقف الشعبي السائد في العالم الإسلامي.

ولذلك يقترح البحث في النهاية: «أن تولىّ الأولويّة للمجموعات والأفراد المتفقين

[1] قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (سورة التوبة، الآية33).

مع المعايير التي حدّدناها للشركاء الملائمين والتي تقع داخل تلك القطاعات:

1. الأكاديميون والمفكرون المسلمون العلمانيون والليبراليون.

2. العلماء المتدينون المعتدلون الشباب.

3. نشطاء المجتمع المحلي.

4. المندمجون في الجمعيات النسائية والقائمون بحملات المساواة.

5. الصحافيون والكتاب المعتدلون».

وبالفعل لمسنا طفرة في النخب التي تجاهر بعلاقتها مع أميركا خصوصًا، في العراق وسوريا ولبنان والخليج والمغرب العربي، في العقد الثاني من القرن الحالي أكثر مما سبق، منهم من ظهر بعنوان طالب تغيير، وآخرون ثوار سفارات أو فنادق، ومنهم إسلاميون معتدلون بالفعل مالوا ليس فقط إلى السياسة الأميركية وإنّما أيضًا إلى نمط الحياة الرأسمالي فأصبحوا يعيشون عمليًّا في حضن الفضاء الرأسمالي ولا ينفكون عنه بالترجمة السياسية لمواقفهم.

8. خاتمة: اقتراحات وتوصيات

بنسبة كبيرة شعرنا في تحريك الشوارع بأثر منظمات المجتمع المدني المستحدثة، وظهر ما يُسمّى «بالناشط الاجتماعي» الذي يُحرّك من دون أن نعرف من وراءه، ولكن قراءة متأنّية لهذا التقرير تفيد بأنّ العمليّة جارية، وأنّ الردّ العاقل والسلمي عليها يكون بالخطوات التالية:

- **تعزيز الحوار بين الشعوب والنخب بعيدًا عن أجهزة المخابرات، وتوضيح موقف الإسلام من الحرية والعدالة والحكم الرشيد بدون أيّ شعور بالدونية تجاه النفاق الغربي.**

- إعداد الدراسات الموثّقة والصادقة عن وضع المرأة في الغرب، وما تتعرض له من أنواع العنف اللفظي والجسدي والمعنوي وحتى الابتذال...

مع التأكيد على أهميّة دور المرأة في الإسلام ومجالات تطوّرها مع الحفاظ على كينونتها ودورها الفطري ضدّ كلّ أشكال التغيير، فيما تسميه المعاهدات الغربية «بالأدوار النمطية»، فالمرأة الزوجة والأم والأخت والمجاهدة والعالمة والمعلمة...ضرورة فطريّة واجتماعيّة، وحاضنة لقيم المجتمع وتماسكه الوجداني والثقافي والفكري.

ـ مكافحة كلّ أشكال الفساد وخاصّة السياسي منه من منطلق إسلامي أصيل، وتقديم تجارب تؤكّد أنّ التقدّم يمكنه أن ينبع من ثقافتنا وديننا وسيكون عند ذلك أعمق جذورًا، وأقوى تأثيرًا، وأكثر قربًا من حاجات الناس الروحية والمادية.

ـ الاجتهاد في إنشاء مجتمع مدني متديّن، نابع من حاجة المجتمعات الإسلامية إلى ممارسة رقابة فاعلة وفعلية على السلطة السياسية؛ لتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وتطبيق الحريات، كما يقول بها الإسلام، والتي يُعبّر عنها القرآن الكريم بالشهادة لله والقيام لله، بدون خضوع أو خوف من أيّ سلطة دنيويّة.

الفصل الثاني: ملاحظات على أبحاث خبراء راند

1. لواي كونستانت (Louay Constant)

يبرز اهتمام كونستانت بقضايا التنمية، كأسلوب متقدّم في التدخّل فيما يتعدّى السياسة، وتشير دراساته إلى عمليات مسح شامل للقضايا المعيشيّة في المناطق المستهدفة. نتوقف عند اهتمامه بكردستان العراق وهو اهتمام يندرج في إطار سياسة قديمة - متجدّدة.

ـ استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان العراق:

دراسة نشرها معهد راند عام 2012، وهي من تأليف لواي كونستانت ومجموعة من الباحثين:

تكشف الدراسة التي قدّمتها مؤسّسة راند لإقليم كردستان العراق عن اهتمام خاص بجعل الإقليم، مجمعًا للشركات الأجنبية وقاعدة انطلاق لها في بقية العراق والمنطقة. نمط التنمية القائم على تملك الأجانب، وتقديم التسهيلات لهم على المستوى اللوجستي والقانوني، هو الاقتراح الثابت في كلّ الدراسات الأميركية التي تعمل على تحويل رعايا الدول الصغيرة إلى موظفين في شركاتها، وأخطر نوع من هذه الشركات ما يُسمى اليوم بالشركات الأمنيّة.

حظيت كردستان العراق برعاية خاصّة منذ سنة 1991 حينما كرّست حرب الخليج الثانية استقلالية واضحة للإقليم عن الحكومة المركزية التي كانت محطمة آنذاك، وعلى مدى عقد من السنين كان الإقليم يتمتّع بحماية الحظر الجوي، ويتحرّك بعيدًا عن العقوبات باعتباره مشروع دولة مستقبلية، أو قاعدة مستقبلية للوجود الأجنبي في العراق.

وبالفعل شهدت البنية التحتية في كردستان انتعاشًا، وأصبحت القواعد الأجنبية

هناك جزءًا من منظومة الحكم الذاتي: «**وقد تمكّنت وحدة راند للعمل والسكان من تحقيق سمعة طيّبة على المستوى الدولي، فيما يتعلق بإجراء الأبحاث الموضوعية والتجريبية عالية الجودة؛ لدعم السياسات والمنظمات في جميع أنحاء العالم وتحسينها. وتركّز هذه الوحدة في عملها على الأطفال، والأُسر، والسلوك الديمغرافي، والتعليم، والتدريب، وأسواق العمل، وسياسة الرفاهية الاجتماعية، والهجرة، والتنمية الدولية، واتخاذ القرارات المالية والقضايا المتصلة بالشيخوخة والتقاعد، من خلال هدف مشترك يتمثّل في فهم كيفية تأثير السياسة والقوى الاجتماعية والاقتصادية على اتّخاذ القرارات الفرديّة ورفاهية الإنسان.**

يقترح تحليلنا أن إقليم كردستان -العراق يمتلك عددًا من الخصائص المميّزة التي تجعله حاليًّا بيئة عمل مفضّلة عن بقية مناطق العراق؛ فالأمن هو الأفضل بشكل ليس له حدود من أيّ مكان آخر في البلاد. وغالبًا ما تكون هذه واحدة من المزايا التي يتمّ الاستشهاد بها على النحو الأكبر؛ ويُنظر إلى قانون الاستثمار (القانون رقم 4 لعام 2006؛ انظر حكومة إقليم كردستان 2006)، على أنّه يفوق نظيره في بقية مناطق العراق، خصوصًا لأنّه يسمح للمستثمرين الأجانب بتملّك الأراضي.

يوجد دليل على إحراز تقدّم في بناء المؤسّسات، مع تعاون كلٍّ من منظّمات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، مع البرلمان والقضاء؛ وتقوم حكومة إقليم كردستان برعاية مبادرتها الشفّافة الخاصّة بها. وثمّة نتيجة لهذا الأمر، وهي أنّ إقليم كردستان- العراق يتطوّر بشكلٍ سريعٍ أكثر من بقيّة مناطق العراق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي».

تشير الدراسة إلى رعاية أميركية - بريطانية واضحة للإقليم على مدى ذلك العقد وحتى الآن، وتشجيع الإقليم على إصدار قوانينه الخاصّة في الاستثمار، وتوضيح القوانين، ولكن في الوقت نفسه لا تغفل وجود فساد في النخبة الحاكمة.

2. باتريك بي. جونستون (Patrick B. Johnston)

ـ ظهور داعش

اهتمام خاصّ بالعراق تعكسه كتابات جونستون، سواء لناحية توجيه الدعم الأميركي أو تقييم تجربة داعش. وهنا تبرز مقالة عن «**رأيه في تسليح السنّة العراقيين لمحاربة تنظيم الدولة**»[1] عندما يحاول تعديل النص الرسمي الذي يلقي بتبعة تفجر داعش على سياسات نوري المالكي من دون تبرئته، فيشير إلى أدوار بعض القيادات السنية في تمويل داعش، والنظر إلى ما يسميه الميليشيات الشيعية ككيان مشابه لداعش وذلك عندما يقول: «حسب الرواية المسيطرة على وسائل الإعلام الأميركية، ودوائر السياسة، فإنّ (نوري) المالكي وحلفاءه الشيعة يتحمّلون في الحكومة العراقية العبء الأكبر من التحريض على التوتّرات الطائفية المتجدّدة، التي مكّنت «الدولة الإسلامية» من إعادة إطلاق العنان للحملة الوحشيّة التي استحوذت على اهتمام العالم.

وينقل الباحث عن تقرير (وثيقة) لتنظيم الدولة الإسلامية ذكره لأسماء سياسيين سنّة بارزين في العراق، مثل أثيل النجيفي، الحاكم السابق لنينوى؛ ودلدار الزيباري، النائب السابق لرئيس مجلس محافظة نينوى؛ وفاروق عبد القادر، وزير الاتصالات العراقي السابق؛ وحاج رياض، مدير مكتب نائب رئيس الوزراء آنذاك (وبعد ذلك وزير المالية)؛ ورافع العيساوي، وهو رجل سياسة، ونائب عراقي شغل منصب وزير دولة للشؤون الخارجية.

تكشف الوثيقة أن النجيفي كان قد دفع في أيلول/سبتمبر من العام 2014، 300 ألف دولار من ماله الخاص إلى شركة استشارية في واشنطن، للمساعدة في حشد التأييد بين النخب المؤثّرة في السياسة الخارجية الأميركية، لخطّته لتسليح ميليشيا تابعة لداعش في نينوى..

---

[1] في مقال كتبه باتريك جونستون وبنجامين باهني وباتريك ريان، نُشر بتاريخ: 23 / يونيو - حزيران / 2015.

كما طالب العيساوي، خلال كلمة له ألقاها في معهد بروكينغز، في أيار 2015، بمساعدة أميركية ضدّ الميليشيات الشيعية التي تشكّل تهديداً مساوياً تقريباً لتهديد الدولة الإسلامية في العراق.

ويتساءل الباحث: إذا كان لأعضاء القيادة السنيّة في العراق علاقات مع تنظيم «الدولة الإسلامية»، فإنّ ذلك يثير تساؤلات جادّة حول هؤلاء كشركاء موثوق بهم على الأمد الطويل ومفوّضين بقوات أمن خاصة بهم. ويزعم جونستون أنّ الاستراتيجية الأميركية في العراق تعتمد على إبرام اتفاق لتقاسم السلطة على أساس استعداد جميع الأطراف لوضع الأجندة الطائفية الضيّقة جانباً. انتهى

أعتقد أنّ مرجعنا الوحيد لحلّ هذه الإشكالية، وهي «دعم السنّة الداعمين لداعش»، هي مجموعة الأبحاث والمقالات التي نشرت على مدى الأعوام الثلاثة العجاف، التي خضعت فيها الموصل وما حولها لحكم التنظيم. باختصار شديد دعت جملة من تلك الأبحاث الأميركية إلى «تحرير الموصل بقوات سنيّة» واستبعاد المشاركة الشيعيّة فيها؛ ليكون تحرير الموصل بداية رسم جغرافية الإقليم السني كما هو مخطّط أساسا للعراق[1]. في هذا الإطار يمكن فهم الدعم الأميركي لقوى سنيّة لخلق معسكر قادر على الاتصال ثم الانفصال عن داعش تحت عنوان التحرير، مما يوفّر بيئة تساعد على إعلان المناطق السنية في الشمال والغرب العراقي إقليمًا قائمًا بذاته على طريقة كردستان.

ـ تفسير سلفية داعش

تذكر الدراسة أنّ هذه المنظمة السلفية الجهادية (داعش) تطوّرت من تنظيم القاعدة في العراق، حيث شُكّلت رسمياً من قِبل الزرقاوي في تشرين أول/أكتوبر

---

[1]راجع على سبيل المثال لا الحصر: www.foreignaffairs.com، ماذا بعد معركة تكريت؟ ما هو مصير وحدات الحشد الشعبي الشيعية العراقية؟ الكاتب: مايكل نايتس، 16 مارس 2015. و The Globe And Mail، نجاح الشيعة في دحر الدولة الإسلامية يبعث القلق، باتريك مارتن، 25 شباط 2015. و Foreign Policy، كيف يُفجّرها الشيعة في العراق، طوماس أي ريكس، 15 مايو 2015م.

2004؛ وهي سلفية ملتزمة بالأصول الأيديولوجية للإسلام السنّي، الذي يسعى إلى أنقى أو أفضل محاكاة لتفكير وتصرفات النبي محمد والأجيال الأولى من المسلمين، حيث يعتقد الجهادي أنّ العنف والنضال ضدّ غير المسلمين والمسلمين الذين يُحكم عليهم بالردّة هو واجب ديني مهم، على الرغم من أنّ داعش نشأت باعتبارها واحدة من العديد من الجماعات السنيّة المتمرّدة العاملة في جميع أنحاء العراق، في أعقاب غزو قوات التحالف في آذار/ مارس 2003. وقد زادت قدرات المجموعة ونفوذها بسرعة من 2004 حتى 2005، وظهرت كمنظمة متمرّدة مهيمنة تعمل في البلاد في وقت مبكر، وبحلول كانون ثاني/ يناير 2006، أصبحت تتألف من عدد من المقاتلين الأجانب والعراقيين المحليين؛ وكان لدى داعش هيكل قيادة هرميّ معقّد نسبيًا، وبيروقراطية في المعاملات الإدارية، ومصادر تمويلها المتنوّعة.

لايتضمّن البحث المطوّل عن ظهور داعش، أو تنظيم الدولة كما يحب أن يسميه، أي إشارة إلى دور سجن بوكو الذي انعقدت فيه نطفة التنظيم. يوجد حرص على التعامل مع داعش كظاهرة إسلامية بحتة نشأت من إيديولوجيا متطرّفة. مسائل التمويل والتدريب والانتقال واللوجستيات التي توفّرت بقدرة قادر تغيب عن بحث يفترض أن يتناول كافة العوامل التي أدّت إلى ظهوره وتطوّره بهذه السرعة القياسيّة حتى أصبح طامعًا بدولة تضمّ كلّ «الذين يعتبرهم مسلمين» يعني باستثناء الشيعة.

أمّا حشر اسم الرسولﷺ في سلفية داعش التكفيرية، وكأنّهم يطبقون سنته حرفيًّا، ففيه حرص واضح على تشويه صورة الإسلام عبر ممارسات داعش، كما رآها العالم، ولا يلتفت البحث أبدًا إلى مواقف المرجعيات الشيعية والسنية المعتبرة من داعش وأضرابها.

ومن اللّافت في التقرير أنّ الموصل كانت مقرّ أبي عمر المصري وبقيّة الصف الأوّل في داعش منذ العام 2007، ومنذ ذلك الحين كانت الموصل تهمل من قبل قوّات التحالف عمدًا، فيما يمضي التنظيم في حشد الإمكانيات والأنصار. ورغم الهجمات أو الضربات التي شملت داعش في الموصل يعترف الباحث بأنّه» وبحلول نهاية عام 2010، نجت داعش بشكل أساسي في شمال العراق، حيث احتفظت بالقدرة على

شنِّ هجمات مرعبة انطلاقًا من مناطق عدّة. كما نفّذت هذه الجماعة ضربات عدّة من خلال المتفجّرات المحمولة على المركبات ضدّ أهداف في جميع أنحاء البلاد، في النصف الثاني من عام 2009، وفي النصف الأول من عام 2010».

لا يشير جونستون هنا إلى كيفية بيع النفط وطرقه، والدور التركي الحاسم الذي مكّن داعش من الاستفادة من عائدات النفط المهرّب من الحقول السورية.

ـ مقابلة مع جونستون نُشرت بتاريخ: 27/ أكتوبر - تشرين أول / 2017

تسييس المساعدات في مرحلة مابعد داعش من أبرز اقتراحات جونستون في هذه المقابلة الخاصة عن مصير داعش ومصادر تمويله، ويسودها التجاهل المتعمّد للدور التركي في تسويق وشراء النفط «الداعشي» وتنتهي بتوصية بأن «نضع شروطاً أو ضوابط لأيّ مساعدة نقدّمها؛ فمعونة إعادة الإعمار وعمليات التعاقد التي تُنفق من خلالها، عادة ما تكون عُرضةً للتخويف، كما تفعل داعش في الابتزاز والعنف، وبدون رقابة وتقييم دقيقين»، وقد انعكس ذلك بالفعل على سياسات الدول الخاضعة للنفوذ الأميركي التي كانت سخية في مرحلة التدمير، ولكنّها ظهرت بخيلة في مرحلة التعمير.

ـ أما التقرير الذي يتحدّث عن مرحلة ما بعد داعش عام 2017: فيفتتح بالعبارة التالية: «إنّ الطموح الإقليمي للدولة الإسلامية ورغبتها في تسيير شؤون الدولة على هذا الإقليم لا ينفصل عن ندائها الأيديولوجي العالمي». فيما تؤكّد بقية المعطيات الواردة في التقرير أن داعش كان سيئًا في الإدارة الاقتصادية للمناطق التي سيطر عليها في العراق وسوريا في ذروة قوّته وأشبه بعالة على الاقتصاد المحلي، ثم إنّه كان يستخدم العنف للاستيلاء والابتزاز. وفيما هو عاجز عن بناء مقوّمات حكم قابل للاستمرار يبقى قادرًا على إدارة حرب عالمية!!... يعكس هذا الكلام حرصًا أميركيًّا واضحًا على إبقاء «الإرهاب التكفيري السلفي» حيًّا نابضًا بالحركة، في أيّ مكان من العالم وتحت أيّ عنوان، كذريعة تدخّل غربيّ من جهة، ولتكريس الصورة النمطية التي تسعى الدوائر الغربية إلى تسويقها من جهة أخرى.

3. سيث ج. جونز (Seth G. Jones):

ـ يتعاون سيث جونز مع جونستون وآخرون على توفير أدبيات غزيرة عن الإرهابيين والمتمردين. وتشكل تلك الأدبيات لو راجعناها إدانة واضحة لعمليات التفاوض الجارية مع طالبان، أو الحرص الأميركي على عودة دواعش الغرب إلى أوروبا. للقول بأنّها معركة لا نهاية لها، ثم تأتي محاكمة الإرهابيين كمسلمين متطرفين في دول الغرب كمغذٍّ للاهتمام «بالخطر الإسلامي» الذي أصبح مقولة داعمة لظهور وانتشار اليمين المتطرف في أوروبا.

ـ في مقال له نُشِر في 10/سبتمبر - أيلول/2013 عن الأهداف الأميركية في سوريا: حدّد جونز أسماء المنشآت التي يجب على الأميركيين استهدافها، وقد تناوبت على قصفها فيما بعد أميركا وإسرائيل. كان ذلك بعد نهاية عهد أوباما وبداية حركة الطيران الإسرائيلي بشكل غير مسبوق في الأجواء السوريّة. أو في قصف الترضية الذي قام به ترامب لاستيفاء الفاتورة من دول الخليج. المواقع والأسماء تشير إلى تقرير مخابراتي يفوق قدرات الباحث العلمي المدني.

ـ يصرح جونز بأنّ الهدف الأميركي هو انتصار «المتمردين» على نظام الرئيس الأسد، وهنا يستغلّ الباحث جهل المتلقّي بالخارطة السورية، ويدخل ضمن نطاق مصطلح «المتمردين»، كلّ التنظيمات الإرهابية التي تقول أميركا إنّها جاءت إلى سوريا لمحاربتها وعلى رأسها تنظيم القاعدة، الذي بدّل تسمياته مرّات عدّة؛ ليصبح قادرًا على الاختباء تحت عنوان الثوار والمتمردين...عمليات الفصل والوصل بين كلمة «إرهابيين» وصفة «متمردين» من مدارس التلاعب باللغة في الحرب التي شُنّت على سوريا، **يقول جونز: «ويمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تُنسِّق الغارات الجوّية بالتزامن مع العمليات البريّة الهجوميّة من قِبل الجماعات المتمرّدة، بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوحدات المتحالفة، في سوريا أو البلدان المجاورة»**. فتأمّل كيف يجري هذا التعاون على الأرض، وأين كانت سترتسم خطوط التماس البريّة لو شرعت أميركا بالقصف العنيف الذي يقترحه جونز.

أخيراً، لم يحصل في سوريا ما اقترحه جونز سنة 2013، من حرب جويّة مدمّرة بالتعاون مع المتمردين، لا لأنّ أميركا كانت راغبة في خسارة الحرب، بل لأنّها اتّخذت أسلوب الحرب بالوكالة واعتمدت عليه، وهو يضمن أن يقتل المسلمون والعرب بعضهم البعض بتمويل خليجي، هذا أوّلاً: وثانيًا يغفل التقرير تمامًا احتمالات التدخل الروسي التي حصلت فيما بعد، باعتبار سوريا آخر ما تبقى لروسيا على الشاطىء الشرقي للمتوسط. من المفيد أن نعود هنا إلى أدبيات السلام العالمي في النصّ الترويجي للمعهد... فما كتبه جونز ينذر حقيقة بتفجير حرب إقليميّة قد تتدحرج إلى حرب عالمية، في ظلّ تصاعد القوّة الروسية والصينية من جديد.

وبعد إعلان الانتصار على داعش حرصت كتابات أميركية متخصّصة على القول إنّ داعش لم ينته، وأنّه سيتغذّى من مشاعر المظلوميّة عند أهل السنة في العراق، ويعيد تنظيم نفسه بما يلائم أساليب حرب العصابات، ولا يختلف جونز كثيراً عن آخرين في هذا الخطاب الذي لم يتعرّض للتحليل الدقيق في الواقع.

أوّلاً: تفيد معلومات حصّلناها بالتواصل المباشر مع مهتمّين من الموصل أنّ محافظة نينوى كان تعدادها عشيّة الاجتياح الداعشي 3 ملايين وسبعمئة ألف. خرج منهم ما يقارب النصف مليون بعد احتلال داعش، والباقي انقسم بين متعاون ومحايد ومعادي، وكلّهم أو جلّهم من أهل السنة.

باشر الدواعش خدعة التسامح مع الجميع، وبدأوا في هذه الأجواء جمع المعلومات عن كلّ المقيمين، ولمّا اكتملت «الداتا» بدأت المجازر بكلّ من تعاون مع الدولة أو كان موظّفًا حتى برتبة عادية. ويقول شهود عيان إنّ هناك فالقًا جيولوجيًّا في الموصل لا يمكن رؤية قعره، كانت وزارة الزراعة سابقًا ترمي فيه الحيوانات النافقة والبضاعة المنتهية الصلاحية فلا يبقى لها أثر. وإنّ هذا الفالق الجيولوجي العميق تحوّل إلى مقبرة جماعيّة للجثث التي زادت عن عشرة آلاف جثّة، أعدمت بأقسى الأساليب الوحشية حتى فاحت الروائح من قعر الفالق العميق... القاتل داعشي والمقتول من أهل السنة العراقيين، يعني في الوجدان الشعبي هذا التنظيم كان يمعن قتلاً بالسنة والشيعة والمسيحيين والإزيديين، ويكفّر كلّ من خالف فهمه

المتخلّف للدين. ولكن جمعًا من السياسيين السنّة المموّلين للتنظيم، حرصوا على تصوير سقوط داعش بأنّه هزيمة للسنة، وقد سبق الحديث عن بعضهم في تعليقنا على دراسة جونسون.

لا يمكن إغفال دور المحيط الإقليمي في إشاعة هذه الفكرة أيضًا، وحتى شعور بعض السنّة غير الدواعش بأنّ هذا التنظيم كان «عضلة سنية»، ولكن المشهد عن قرب فيه قدر أكبر من التفاصيل التي سمحت بأن تجتمع قوى المجتمع العراقي تحت راية الجيش والحشد لقتال داعش، وكانت الرؤية المحلية عاملاً أساسيًّا في الاستجابة الوطنية للفتوى التاريخية للمرجعية، التي صهرت المجتمع العراقي في معركة تحرير الموصل وما حولها سنة 2014. أمّا طريقة إدارة العراق بعد سقوط النظام البائد وما شابها من فساد وطائفية ومحسوبيات، فقد وزّعت الخسائر على الجميع، بدون استثناء.

4. أندرو ليبمان: (Andrew Liepman)

تؤكّد السيرة الذاتية لأندرو ليبمان شدّة الترابط بين مركز راند والدوائر المخابراتية، فقد قضى عمره متنقلاً من مركز مخابراتي إلى آخر، ثم استفادت راند من خبراته كباحث، وهذا النوع من الأشخاص هو الذي يتكفّل عادةً بتنفيذ سياسات غير رسميّة كما تفعل منظمة «بلاك ووتر» وغيرها، والتي يشكل فريقها الأساسي مجموعة من الأمنيين والعسكريين المتقاعدين.

ـ جماعة 3019

في مقال كتبه ليبمان مع آخرين بتاريخ: 6/ شباط -فبراير/2014، يؤكد الكلام عن جماعة 3019 التي تجتمع بانتظام منذ عام 2009، والتي لا تُعلن عن أعضائها عادة، كيف تتمّ الاستفادة من الخبرات المختلفة في إعادة حقن الأجهزة الأمنيّة والوسط السياسي بالأفكار، التي يصعب تنفيذها بالوسائل التقليدية.

يقول ليبمان: «**وفي الآونة الأخيرة، اجتمعت مجموعة من كبار المسؤولين الحاليين**

والسابقين في مجال مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، والممارسين والخبراء في مؤسّسة راند، لاستعراض التقدّم المحرز والمشاكل في مجال مكافحة الإرهاب المحلي، في صورة تجمّع غير رسمي وغير حزبي بصورة واضحة؛ وهذا ما يسمّى جماعة أل 3019 ؛ وكلّها تجتمع بانتظام منذ عام 2009، لضمان عقد نقاش صريح ومفتوح، ولا يتمّ تحديد أعضائها علنًا. وخلال هذه الجلسة الأخيرة، ركّز الحديث المعتدل والصريح على الفصل الذي يمنع السلطات المحلية وسلطات الولايات من المشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف أميركا المشتركة لمكافحة الإرهاب؛ ما يريد بعض المشاركين أن يراه هو إنشاء نظام هجين لتبادل المراقبة والمعلومات. ولكن يبدو أنّ هناك توافقًا في الآراء حول فكرة أنّ تقاسم المعلومات وحده لا يكفي، بل ينبغي أن يكون الهدف هو التعاون لاكتشاف وتفكيك الشبكات الإرهابية. وهنا فالأمر يتعلق بتقاسم أنشطة التحقيق.»

ـ لا تتقاعد الخبرات الأمنية والاستراتيجية أبداً بل تشكل -فيما يتعدّى مجرد الخبرة البحثية- حركة «الدولة الموازية» التي تعمل بعيدًا عن العيون، هذا أمر كشفته مؤلفات كثيرة في الولايات المتحدة وغيرها، وأهمّها «مذكرات قاتل اقتصادي» لجون بيركينز، وما ورد بالتفصيل وبشكل متكرّر في كتب نوام تشومسكي وخصوصًا كتابيه «إعاقة الديمقراطية» و«الدولة الفاشلة». تكشف هذه المصادر ومعها هذه المعلومة المهمّة عن جماعة 3019، كيف أنّ جزءًا مهمًّا من حركة الدولة يتمّ خارج الأطر القانونية التقليدية، أو خارج القانون أساسًا، وتستخدم في هذه الحركة كلّ الوسائل بلا استثناء: القتل والتهديد والابتزاز، وتجارة المخدرات، وتمويل تجارة الأسلحة من المخدرات...وشنّ الحملات على تجّار المخدرات غير المتعاونين مع المخابرات تحت عنوان خادع هو مكافحة تجّار المخدرات، وتشكّل هذه الأعمال الخارجة عن القانون مصدرًا أساسيًّا لضخّ الأموال، وهندسة المجتمعات، واقتصادًا آخر تديره الدولة العميقة التي لا تُراقب ولا تُنتخب ولا تُحاسب.

أمّا فكرة «تقاسم أنشطة التحقيق»، فقد وجدت طريقها إلى التنفيذ في أكثر من بلد عربي وإسلامي، عندما اشترك في التحقيق مع المعتقلين بغضّ النظر عن مدى دقّة

الاتهامات الموجّهة إليهم، ضباط أمريكيين وأحيانًا أخرى صهاينة. ثم ساهمت هذه «المشاركة الحاسمة في أنشطة التحقيق» باختيار الأدوار المستقبلية لنزلاء السجون.

ـ كيفيّة تحديد هويّة الأعداء -أعداء الولايات المتحدة- في دراسة منشورة عام 2014 صادرة عن معهد راند، وهي من تأليف: أندرو ليبمان وبرايان جينكيس، وهنري ويليس:

- تناقش هذه الدراسة أمرًا له حساسيّته في التاريخ الأميركي يتعلّق بالتوفيق بين الحقوق المدنيّة، وضرورات العمل المخابراتي الحرّ ضدّ «الإرهاب»، على الرغم من اعتراف الباحثين بأنّ خطر القاعدة وغيرها قد انحسر: «لقد تغيّر التهديد الإرهابي، على الرغم من الخلاف حول توجهاته. ومن منظور استراتيجيّ تتضاءل القاعدة كثيراً، ولكن قدراتها أصبحت أكثر تنوّعًا وتعقيدًا. ومن منظور محليّ، فإنّه ما زالت تمثّل خطرًا وتحديًا. وعلاوة على ذلك يبدو من المرجح أن تستمر».

ترى في هذه الاقتراحات معالم دولة «أمنية» عنصرية، تتخفّف من الالتزامات القانونية تجاه حرمة الحياة الشخصية، وتفسّر لنا بعضًا من تجاوزات الشرطة، وحتى الظاهرة «الترامبية» إذا صحّ التعبير، فلنقرأ بين هذه السطور: «يرى الباحثون أنّ تحديد الأعداء يتمثّل في التهديد الإرهابي المتنامي، والتحدّي في الاستمرار في جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادل المعلومات التي تتعلق بالتهديدات الإرهابية. وقد امتدّت التجربة الجماعيّة للمشاركين في هذه الدراسة واتّسع نطاقها إلى جهاز الأمن الداخلي؛ وشمل المشاركون عددًا ممّن خدموا في مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي.أي)، ووكالة الاستخبارات المركزية (سي. أي. إيه) ووزارة الدفاع، ووكالات إنفاذ القانون المحلية، وغيرها من المنظمات على مستوى الدولة، ومختلف الأجهزة الأمنية، والعديد من المحلّلين في مؤسّسة راند الذين كتبوا حول القضايا الوطنية، وأولئك الذين شاركوا في قضايا أمنيّة على مدى عقود، وكانت المناقشات غير رسمية وغير حزبية.»

يساهم تضخيم خطر الجهاد العالمي في إبقاء الأجهزة الأمنية المحلية والفيدرالية

في حالة استنفار تؤثّر دائمًا في خلق ما يشبه حالة طوارىء مستديمة. ويُهيّء هذا الخوف بيئة قبول للقرارات المتطرّفة ضدّ المهاجرين العرب والمسلمين تحديدًا، والتي أصبحت سلّم صعود الرئيس الأميركي الحالي ترامب نحو الرئاسة.

بوضوح أشدّ يقول البحث: «ولا ينبغي استخدام الخصوصيّة والحريات المدنية كذريعة شاملة للحفاظ على مجتمع الاستخبارات، وإنفاذ القانون المحلي؛ بل يجب أن نفكّر في كيفية إزالة الحواجز التي تحول دون التعاون والتواصل بين هاتين الطائفتين، إذ إنّ لديهم الكثير من المفيد لكي يتعلّموا من بعضهم البعض». تغلّب هنا مصلحة الأجهزة الأمنية على ما يعتبر مقدّسًا في الدستور الأميركي، وهو الحقوق المدنية والشخصية، إنّ انتهاك الخصوصية الشخصية جريمة عرفية وقانونية ودينية ولكن بعد 11 أيلول 2001 تمّ الالتفاف على هذه المقدّسات بعنوان مكافحة الإرهاب، والحقّ أن قوانين مكافحة الإرهاب التي وزّعت كإملاءات على كلّ الدول الحليفة والتابعة، أطاحت عمليًّا بكلّ ما تبقّى من حقوق شخصيّة، وبسطت سيطرة الأجهزة على الناس بصورة تحتاج إلى مكافحة لاستعادة ما سلبه القانون الجديد من روح القوانين السابقة.

وفي دراسة منشورة عن معهد راند عام 2016 يظهر تململ الباحث من القيود القانونية التي تمنع إطلاق يد أميركا في العالم، الاقتراحات التي يقدّمها للبحث في مشروع قانون للكونغرس يتجاوز تفويض سنة 2001، ليس فيها أيّ ذكر أو إشارة لمفهوم سيادة الدول بل هكذا وبصراحة:

1. عدم وجود قيود جغرافية؛ لأنّ العدو الذي يستهدفه منتشرٌ جغرافيًّا.

2. عدم وجود حدود لاستخدام القوّات البريّة.

3. تعريف واسع إلى حدّ ما للجماعات الإرهابية المستهدفة وشركائها، للتأكّد من أنّ الترخيص باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ الإرهابيين يصف بدقّة التهديد الحالي مع استيعاب التطوّر المحتمل للتهديد.

وبعد أن تطلق يد القوّة العسكرية جوًّا وبرًّا، نتوقف عند «التعريف الواسع

للجماعات الإرهابية» بما يسمح بوسم أي معارض للمصالح الأميركية بالإرهاب. وكلما مضينا في قراءة ليبمان يظهر توجه التخلص من القيود القانونية وجعل حالة الطوارىء العسكرية حالة دائمة، وهذا ينسجم إلى حد كبير مع مصالح كارتل السلاح والنفط، اللوبي الأساسي الضاغط في صنع السياسات الأميركية، يقول ليبمان:» نحن نتوقع وجود حاجة إلى تراخيص باستخدام القوّة العسكرية في المستقبل المنظور، وخلال المؤتمر القادم والإدارة المقبلة سوف تواجه تلك التحديات المتمثلة في ضرورة مطابقة الضرورات العسكرية مع صلاحيات الكونغرس الحالية، حيث أصبحت الحاجة إلى مواجهة العدو الإرهابي عسكريًّا، وبشكل فظيع، عنصرًا دائمًا للأمن القومي الأميركي.»

إذا أخذنا هذه التوصية بعين الاعتبار، فإنّ ليبمان من أنصار بقاء الانتشار العسكري في العالم إلى أجل غير مسمّى تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وقد جرت الأمور بعكس ما تشتهي سفينته فأصبح سحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق عنوان الحملة الانتخابية لترامب، ويجري الآن تكليف الوكلاء بالحلول مكان الوجود العسكري الأميركي المباشر.

5. برايان مايكل جينكينز (Brian Michael Jenkins):

كبير مستشاري رئيس معهد راند، وصاحب كتاب «استجابة أميركا للإرهاب»، الصادر بعد عشر سنوات من المتابعة لتداعيات حادثة 9/11، سنة 2011. يجمع بين الخلفية العسكرية والخبرة البحثيّة.

ـ جاء في دراسة نُشِرت عن معهد راند عام 2015 عن تشكيل الصراعات لمستقبل سوريا والعراق: «بأنّ الحكومة المركزيّة سواء في العراق أو سوريا لن تتمكّن من استعادة الأراضي التي خسرتها في الحرب مع داعش والنصرة، وبأنّ الحروب الطائفيّة ستطول، وبالتالي فإنّ العراق وسوريا سيبقيان في حالة تقسيم شبه دائمة».

بعد خمس سنوات من هذا التوقّع يختلف المشهد في العراق وسوريا، فقد تحرّرت الموصل سنة 2017، وخفّت حدّة الانقسام الطائفي والمذهبي لحساب

بروز الانقسام السياسي حول خيارات العراق المستقبلية التي ارتبطت إلى حدّ بعيد بمطالب الإصلاح الداخلي. أمّا في سوريا فقد تمكّنت الحكومة أيضًا من تحرير مناطق واسعة كانت التنظيمات الإرهابية تسيطر عليها، وبقيت إدلب وشرق الفرات والحدود مع تركيا بانتظار المعارك أو التسوية المقبلة. ومع دخول دول عربية خليجية على خطّ دعم سوريا مقابل التدخّل التركي. أيضًا يمُكننا القول إنّ الانقسام السياسي أصبح أبرز من الطائفي أو المذهبي... ولكن في كلا البلدين العربيين تزداد تحدّيات بناء الدولة تعقيدًا.

أخطأ جنكينز في توقّعاته ربمّا لأنّه رآها «حربًا دينيّة» كحرب الثلاثين عامًا في أوروبا والتي انتهت بالاتّفاق الوستفالي عام 1648م. ولكن حتى بعد استنزاف «القوى المتطرفة» لاحظنا أنّ الحرب الطائفية احتاجت إلى الكثير من التدخّل الخارجي لتبقى مشتعلة، وأن أهل المدن الأساسية كانوا ضحاياها، فيما استفادت التنظيمات الإرهابية من بيئة الأرياف الفقيرة ذات المستوى العلمي المتواضع. حصل بالفعل تحالف بين الفكر التكفيري والفضائيات المموّلة والجهل لإنتاج البيئات الحاضنة للإرهاب.

يتمّ التخلّي تمامًا عن العقلانيّة في التحليل في محاولة لجعل الصراع في سوريا والعراق وجوديًّا، بحيث تنعدم إمكانيّة التوفيق بين الأطراف ويترك المتصارعون في حرب ضروس تستمدّ محرّكها من داخلها. كأنّ الباحث يتحدّث عن مأساة إغريقيّة عندما يقول: «من المتوقّع أن يستمرّ القتال في المستقبل، بعد أن ابتعد النزاع قليلاً عن المنحى السياسي، وأصبح مرتبطًا بشكل أكبر بالجانب الوجودي للمشاركين. يتوق العالم لإحلال السلام، ولكن لا يمُكن لأيٍّ من المحاربين أن يتخيّل البقاء حيًّا تحت إمرة أعدائه. لقد ابتعد القتال عن الأهداف السياسية وأصبح كترس (كمحرك ميكانيكي يعشق التروس للعجلة)، حيث أصبحت الحرب دوّامة عنفٍ وانتقامٍ مستدامة آلية». ليس صحيحًا على الإطلاق؛ لأنّ زيت المحرّك الأساسي للصراع كان خارجيًّا، وكانت ولا زالت حدّة الصراع تعتمد على تدفّق الأموال والأسلحة والإرهابيين، من الحدود التركية، ولمّا انسحبت دول الخليج من العمليّة خفّت حدّة المعارك وانحسرت في نطاق النفوذ التركي، ولو تمّ التنفيذ الدقيق لاتفاقات أستانة وغيرها لكنّا اليوم نشهد

مفاوضات جديّة حول مستقبل الشراكة في سوريا. هي السياسة إذًا، وليست الحرب الدينية المقدّسة كما يتخيّلها الباحث.

ـ كيف دخل الإرهابيون إلى سوريا؟

يقول جنكينز: «تابع المقاتلون الأجانب توجّههم إلى سوريا للحاق بصفوف الجهاديين، وبالأخصّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي أعلنت فرصة بناء «دولة إسلامية» حقيقية، وفرض العنف غير المحدود». إصرار متعمّد على تسمية الأشياء والأحداث والأشخاص بغير أسمائها الحقيقيّة، فلا هم مجاهدون ولا هي دولة إسلامية حقيقية، وتتمّ الإشارة إلى انتقال أو توجّه المقاتلين الأجانب بدون تفصيل، وكأنّهم كائنات خفيّة تعبر المحيطات بلا مطارات وبلا تسهيلات، الغالب في التقارير التي كانت تحضر للمعركة في العراق وسوريا هو إغفال دور الدوائر الغربية في تسهيل وصول هؤلاء إلى الدول المستهدفة.

أما عن مصير اللاجئين فيقول سلفًا: «فلن يكون بمقدور اللاجئين العودة إلى ديارهم، ولن تتمكن البلدان المحيطة من استيعاب الكثيرين منهم، وسيظلّون عبئًا دوليًّا، ومصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة».

وهذا ما سمعناه فيما بعد كموقف غربيّ رسميّ، يمنع عودة اللاجئين السوريين من لبنان خصوصًا إلى سوريا، بل تمّت المباشرة في محاولات توطين الفلسطينيين والسوريين في لعبة تستهدف التركيبة الديمغرافية الهشّة في لبنان، لزعزعة الاستقرار بالفعل، واستثمار ألم الضحايا في استكمال مشروع سقوط الشرق في شبكة الدول الفاشلة.

ـ القيم الأميركية بين الدعاية والواقع:

لا يترك الباحثون الأميركيون فرصة للترويج لما يسمونه القيم الأميركية، ولكن هنا بالذات يبدو الكلام عن الحكم العلماني والتسامح الديني في غير محلّه، بعد التحولات الناتجة عن هيمنة المحافظين الجدد على الإدارة الأميركية، ووصول

ترامب إلى الرئاسة بدعم من كنائس الإنجيلية الصهيونية والعنصرية البيضاء، البارز في هويّة النظام الأميركي اليوم هو العنصرية والتحالف بين «داعش» البرتستانتية، والنظام الأمني العنصري، وتشهد شوارع الولايات المتحدة اليوم ثورة حقوق مدنيّة جديدة تطالب بتعديلات دستوريّة تمنع الشرطة العنصرية من التمادي مع السود على أثر مقتل جورج فلويد بطريقة وحشية. فما مدى مصداقية الكلام الذي يقوله جنكينز عن القيم الأميركية التي: «تتسم بالحكم العلماني الديمقراطي والتسامح الديني؟

ـ ليسوا سواء

في تشخيص ما يحدث بالفعل بُذلت جهود كبيرة من قبل الدوائر الغربية وهذا الباحث؛ لتصوير ما يُسميه «الميليشيات الشيعية» وكأنّها نسخة شيعية من داعش، وهذا ما لم تصدّقه الوقائع والأحداث، ففيما كانت مرجعية داعش والنصرة وأضرابهما دعاة الفضائيات المتخصّصين بالتحريض المذهبي علنًا وبلا أيّ حساب، كانت المرجعيّات الشيعيّة داعيةً صراحةً إلى الوحدة الإسلاميّة، ومنع الأعمال الثأريّة. ما منح مرجعيّة السيد السيستاني في العراق رمزيّة وطنيّة جامعة لا تزال تقوم بدورها البنّاء في دعم المطالب الشعبية المحقّة بدون حسابات مذهبيّة». إنّ السلوك الوحشي الواضح للمحتلّين من «الدولة الإسلامية» تجاه الأقليات الدينيّة والعرقيّة يجعل الدفاع عن الشيعة، والعلويين، والمسيحيين، والدروز مسألة حياة أو موت. وفي الوقت نفسه، يسهم سلوك العلويين الموالين لنظام الأسد والميليشيات الشيعية في بغداد، في المدن التي يستولون عليها، في خلق دائرة من الثأر، والانتقام، والترحيل القسري. فالكفاح أصبح مسألة وجوديّة لجميع الأطراف المعنيّة. «إذا كان الأمر كذلك فكيف نفسّر الصّراع بين فصائل الإرهابيين اليوم في مناطق نفوذهم؟ وهم من جهة واحدة، أليس الولاء السياسي أظهر من «الحرب الوجودية»...

ـ خارطة التقسيم والديكتاتورية

وزّعت خارطة التقسيم للدول العربية قبل الأزمة التي سُمّيت «الربيع العربي» بسنوات ولا تزال موجودة على محركات البحث، خصوصًا تلك الخارطة المنسوبة

إلى المستشرق الصهيوني برنارد لويس أيام ما كان مستشارًا لإدارة بوش الابن، ويكتب الباحثون الأميركيون عن التقسيم بوصفه واقعًا لا محالة، ومنهم جنكينز: «وستدعم عوائد النفط ظهور مناطق كردية في سوريا والعراق، وبالمثل، فإنّ مناطق الشيعة في العراق ذات موارد وافرة من النفط. وسيظهر كيان أهل السنّة في وادي الفرات مع بعض مناطق متناثرة في الصحراء العربية السورية ليكون مجتمعًا زراعيًّا في الأساس، ويُحتمل أن يكون الأكثر فقراً».

وقد يكون الحلّ بحسب توقعات الكاتب بالديكتاتورية، التي أصبحت علامة فارقة في المنطقة باعتبار السيطرة على شخص أسهل من السيطرة على نظام ديمقراطي يعبر عن الإرادة الشعبية، ومن المهم أن نضع هذا الكلام في مقابل كلّ ما قرأناه في دراسة شيريل بينار وزملائها عن نشر الديمقراطية، ومقارنة البحثين مع ما يحدث بالفعل في الدول العربية؛ لتمييز الخطاب الترويجي عن الإرادة السياسية الفعلية: «وربّما تشهد سوريا أو العراق في المستقبل شخصًا مثل: ابن سعود أو كمال أتاتورك، يدفعه طموح الأُسر الحاكمة أو الحماسة القومية، والجاذبية، والمهارة السياسية والعسكرية؛ ليكون قادرًا على استعادة الحكم الوطني في هذين البلدين. ولكن لم يبرز على الساحة حتى الآن قائد بتلك المواصفات».

6. بول د. ميلر: (Paul D. Miller):

د.بول ميلر عالم سياسيّ، ومحلّل استخبارات، تتميّز دراساته بالعمق الاستراتيجي، وتفسّر السياسات الأميركية في المنطقة حاليًّا إلى حدّ بعيد، والأهم هذه الدراسة التي نُشِرت في 1/ يوليو-تموز/ عام 2012، تحت عنوان: (الإمبراطورية العربية النفطية المتلاشية)، يقول ميلر: «إنّ الأهميّة الجيوستراتيجية للشرق الأوسط مبالغ فيها إلى حدّ كبير. هذه المنطقة مهمّة للولايات المتحدة بشكل رئيسي بسبب تأثيرها في سوق النفط العالمية. ولكن هذا التأثير أخذ في الانخفاض المطّرد لجيل كامل، وهي حقيقة لم يُلاحظها أحد تقريبًا من قبل المراقبين الخارجيين». لم يعد النفط مهمًّا بالقدر نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية: «هذا يعني أنّ واشنطن يمكن بل

يجب أن تبدأ في تكييف سياستها الخارجية لتعكس هذه الحقائق. ويمكن لها أن تُظهر مزيدًا من الرضا عن تصاعد وسقوط أنظمة معيّنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». هل يمكن فهم أو مقاربة ما يحدث في العالم العربي منذ سنة 2011 من هذا المنظار؟... بالطبع ولكن علينا أن نوضّح الأسباب بلغة استراتيجية أيضًا. لطالما كان اهتمام أميركا بالمنطقة يدور حول النفط والكيان الصهيوني، ما يُسمى المصلحة في «استقرار المنطقة» يعني بالتفصيل استقرار إنتاج النفط وممرّاته وديمومة تدفّقه للأسواق العالمية بواسطة الشركات الأميركية والغربية. إذا خفّت الحاجة إلى النفط فإنّ المحافظة على أمن الكيان الصهيوني تجعل من «اللا استقرار» في المنطقة هو المصلحة الاستراتيجية الجديدة، والتي دخلناها بالفعل منذ سنة 2011.

ولمّا كان الانسحاب الكلّي غير وارد، بل تخفيف القوات، فإنّه يقترح في بحث:: **«الدروس المستفادة من 13 سنة من الحرب تشير إلى استراتيجيّة أميركية أفضل» نشره معهد راند عام 2014، وهو من تأليف بول ميلر وآخرين:** «أن **تواجه القوّات البريّة الأميركية الحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونةً في تكييف استراتيجيتها وفق الظروف، بما يضمن أن تكون أكثر قدرةً على العمل من جميع أنواع الشركاء؛ والدور المتنامي لقوّات العمليّات الخاصّة (SOF) يمثل ميزة محتملة هامّة في هذا الصدد.** «والأخبار عن تدخّل القبعات الخضر في اليمن، وغيرها تشير إلى تنامي العمليات الخاصّة بما ينسجم مع سياسة تخفيف التواجد العسكري في العالم. ولكن هذا لا يعني بأيّ حال انسحابًا كاملاً، بل رفع العمل النوعيّ على حساب الوجود الكمي.

ويحذّر الباحث من المبالغة في الاعتماد على التكنولوجيا التي: **لا يُمكن أن تحلّ محلّ الثقافة الاجتماعية، والمعرفة السياسية والتاريخية. وتُعدّ هذه المعرفة أمرًا بالغ الأهميّة لفهم الصراع وصياغة الاستراتيجية، وتقييم تنفيذها. لقد كان هناك هروب من هذه المعرفة، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى استمرار الاعتماد المفرط على التكنولوجيا، والاعتقاد بأنّه يمكن خوض الحروب والفوز بها بالاعتماد على التكنولوجيا وحدها، بدون الثقافة الاجتماعية، والسياسية، والمعرفة التاريخية، والتي وُضِعَت بالضرورة مع مرور الوقت. إنّ التعديلات المطلوبة في الاستراتيجية لا يمكن الاعتراف بها**

وصنعها؛ وقد تمّ تبنّي الحاجة إلى التقييمات -بل وحتى التشريعات- لكن الاتّجاه حاليًّا نحو التقييمات قد يعتمد بشدّة على تحليل النظم والعمليات الأخرى، التي تتبع تنفيذ استراتيجية، بدلًا من نتائجها على الصراع. كما أنّ المقاييس تميل إلى تمييز كيفيّة قيام البرامج والعمليات (إنجاز التدابير والإجراءات)، وليس ما إذا كانوا يفعلون الأشياء الصحيحة (مقاييس الفعالية)». وهذا كلام بالغ الدقّة والأهميّة، فالتباهي بطائرة مسيّرة اغتالت شخصًا ما شيء، وتحقيق هذه الاغتيالات للأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى شيء آخر، ربمّا لاحظ ميلر هذا الأمر من خبرته في أفغانستان، حيث عجز التباهي بالتكنولوجيا عن تغيير المعادلة على الأرض، واضطرّت أميركا لمفاوضة «الإرهابيين» من طالبان في نهاية المطاف. إنّ الآليّة التي يقترحها تقوم في النهاية على دمج العسكري والمدني وتكاملهما، وتطوير العمليات الخاصّة للفرق الصغيرة، والاستعانة بالمدنيين، وزيادة المعرفة الناتجة عن أبحاث اجتماعية وانثروبولوجية، وكلّها اقتراحات لإدارة صراعات مديدة تستمرّ أميركا في خوضها في العالم.

إنّ ميلر لا يعارض في الواقع أصل التدخّل العسكري، ولكنّه يقترح تجويدًا نوعيًّا لهذا التدخل، وربط وجوده بإطارٍ ليبراليٍّ يمُثّل شبكة المصالح الحامية والمكمّلة للنفوذ الأميركي، وهذا ما يرد بالتفصيل في كتابه: **(حول الاستراتيجية الكبرى للمحافظين) وهو يركّز على السلطة الأمريكية والنظام الليبرالي، وقد طُبِع الكتاب في مطبعة جورج تاون، ونُشرت مقتطفات منه في 14/أيلول - سبتمبر/ 2016:**

أوّلًا، يدعونا ميلر إلى عدم الاستخفاف بتوجّهات ترامب حول الانسحاب الأميركي من العالم، ويذكر بمجموعة من الكتّاب المرموقين الذين كانوا يدفعون بهذا الاتّجاه، ولكنّه بالمقابل مع بقاء الانتشار العسكري «للاستثمار في ثقافة النظام الليبرالي في المناطق الرئيسية في العالم». ويضيف: «إنّ منظّمي ضبط النفس لديهم رأي ضعيف بشأن ما يشكّل النظام العالمي، وسبب أهمّيته؛ وبالتالي، فإنّ لديهم تفاؤلاً محدودًا للغاية بالنظر إلى المصالح الأميركية، وهناك فهمٌ أوسع نطاقًا يرى أنّ القوّة الأميركية والنظام الليبرالي يشكلُ كلٌّ منهما الآخر. إنّ النّظام الليبرالي هو المحيط الخارجي للأمن الأميركي؛ وإنّ الحفاظ على النظام الليبرالي في المناطق

الرئيسية في العالم هو استراتيجية كبرى فعَّالة من حيث التكلفة للولايات المتحدة».

تكتمل الصورة هنا عندما تجنّد الثقافة الليبرالية -كما شرحناها في تعليقاتنا السابقة على كتاب الإسلام المدني- والسوق الحرّة، كشبكة أمان تحمي الوجود العسكري الأميركي النوعي، وتعبر عن فهم أعمق وأوسع لمعنى المصالح الأميركية.

7. جيفري مارتيني (Jeffrey Martini):

يهتمّ مارتيني بقضايا الإصلاح في العالم العربي، على طريقة فريق شبكات المعتدلين، ويحسن العربية واللهجتين المغربية والمصرية.

ففي دراسة له عن التسامح مع الآخرين صدرت في شتاء عام 2012- 2013 يقول: إنّ ردود الأفعال العنيفة على الأفلام والرسوم الكاريكاتيرية الاستفزازية عن الإسلام جعلت العديد من الأشخاص حول العالم مُصابين بالفزع من ردود الأفعال أكثر من الاستفزازات في حدّ ذاتها. ففي عام 2004، تمّ اغتيال المخرج الهولندي تيودور فان جوخ (van Gogh Theodoor) بسبب فيلمه الذي تناول معاملة النساء في الإسلام. كما أصبح رسام الكاريكاتير، الدانمركي كورت ويسترجارد (Kurt Westergard)، منذ عام 2005، هدفًا لمحاولات اغتيال عدّة؛ بسبب ما نشره من رسومات عن النبي محمد. وشهد عام 2012 احتجاجات دامية مناهضة للولايات المتحدة الأميركية في العالم العربي، بسبب فيديو غير احترافي معادٍ للإسلام تم نشره على يوتيوب. لقد دفع هذا التعصّب العنيف ضدّ الآراء المغايرة العديد من المراقبين إلى التساؤل حول ما إذا كان من الممكن رعاية التسامح والتفكير النقدي في العالم العربي».

توجيه النقد مباشرة إلى ردود الأفعال آلية اشتغال نفسيّة تركّز الضوء على ردّ الفعل مع تصغير حجم الفعل، وتضع المسلم والعربي في دائرة الاتّهام بعدم التسامح. أمّا في بقية الدراسة فإنّ «التسامح في تهشيم المقدّس» يصبح موازيًا للتعليم الجيّد والانفتاح على الأفكار الجديدة؛ لأنّ المقدّس في الإسلام شخوصًا وعقائد وشريعة يمثّل خطّ الدفاع الأخير في وجه الاختراق الثقافي الغربي في معركة المرجعية.

وهنا يزدهر استخدام الوسائل الثقافية للتأثير على الأطفال، قبل أن يتشبّعوا من الثقافة الدينية، ويقوم التدخّل التربوي في دول عربية على برامج أنتجتها دور النشر الغربية لهذه الغاية.

ـ التربية والأمن

إنّ الاسم الذي يطلقه مارتيني على «التربية الإسلامية» هو«التربية التقليدية الاستبدادية». وفي المصطلح خلط غريب بين الأعراف والتقاليد والإسلام، فليست كلّ تربية قائمة على السلطة الأبويّة هي تربية إسلامية بالضرورة، خصوصًا إذا كانت تُعزّز العصبيات وغيرها من العادات الجاهليّة، ولكن يتمّ ربط الدفاع عن القيم والمبادىء الإسلاميّة بعدم التسامح والتربية الاستبدادية مع أنّ التلازم ليس ثابتًا من الناحية العلميّة، بل أحيانًا العكس. يفتح هذا البحث باب النقاش بين وجهتي نظر، تعتبر الأولى أنّ نواة التربية والمربيّ الأساسي هو الأسرة، وأخرى تقول إنّ الدولة هي المربي وليست الأسرة مسألة مهمّة باعتبار الفرد نواة المجتمع، وليس هنا مكان التفصيل، ولكن إجمالاً حافظت الأسر الغنية في الغرب على السلطة الأبويّة من أجل الثروة، ولم تجد طريقًا آخر لتُبقي على تداول السلطة والثروة، وبالتالي حتى من منظور مادي بحت فإنّ التماسك الأسري لا يزال نصيب النخبة في الغرب، أمّا تفكيك الأسرة في بقيّة المجتمع الغربي فهو أداة «الأسر الكبيرة» لديمومة السيطرة.

ربمّا لذلك وتبعًا للمبدأ نفسه تعتبر الأسر المسلمة المتماسكة في المجتمع الأميركي خطرًا على «الأمن المجتمعي الأميركي»، فالأصل أن لا يكون هناك «أسر» فيما تحت «أسر السلطة» لذلك يقترح مرتيني توفير أدبيات عن التسامح والتفكير النقدي لهؤلاء الذين لا يزالون يُبدون غيرة غير مرغوبة على مقدّساتهم: «يمكن أن يساعد وجود هذه الأعمال في المكتبات العامة والمكتبات المدرسية أيضًا في تعزيز قِيم التسامح والتفكير النقدي بين الجاليات الناطقة باللّغة العربية في الولايات المتحدة. فهناك أعداد كبيرة من الناطقين باللغة العربية في منطقة ديترويت الكبرى، شمال ولاية فرجينيا، وفي مناطق أخرى من البلاد. إنّ وضع هذه الأعمال في الأماكن العامّة يعمل على تعزيز قِيم الانفتاح والتسامح التي قامت عليها الولايات المتحدة».

ـ دور الأنترنت في الثورات الملونة:

ما يُسمّى حريّة تصفّح الأنترنت، كان موضوعًا لدراسة معهد راند لسنتين 2011-2012، تستحقّ التوقف عندها بما تفسّره من استخدام فعّال لوسائط التواصل في صناعة الثورات الملونة خصوصًا عندما نقرأ التالي: «وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات التي تتمّ من خلالها حرية التصفّح؛ وقد تؤدّي مشاركة المعلومات عبر الإنترنت إلى تحوّل في العلاقات بين الدولة والمجتمع في الأنظمة غير الديمقراطية. هذا التحليل يسلّط الضوء على آليّاتٍ عدّة، يكون الإنترنت من خلالها مُتاحًا ومجانيًّا، ويمكن أن تؤدّي إلى التحوُّلِ السياسي، في ظلّ أنظمة استبدادية بالكامل، تحظر المعارضة والانتخابات. إنّ حريّة الإنترنت تعزّز التوسّع في الحيّز الاجتماعي؛ وبذلك يتحوّل الفضاء السياسي، حيث يمكن أن تقوّض شبكة الإنترنت أيضًا الاستقرار في نظامٍ غير ديمقراطي، بإطلاق سلسلة من المعلومات لتعبئة المجتمع المدني.... سيكونُ هذا التحليل موضع اهتمام كلٍّ من صانعي السياسات، الذين يسعون إلى فهم كيف يمكن لوسائل الإعلام الرقميّة أن تُعزّز أهداف السياسة الأميركية في جميع أنحاء العالم، والباحثين العاملين على العلاقات أو الروابط بين الإنترنت والديمقراطية». لا يمكن لتصفّح الأنترنت وحده أن يقوّض الاستقرار الاجتماعي إلا إذا تمّ استهداف المجتمعات بمادّة تحريضيّة كافية، هذا ما يدور الكلام حوله هنا. وتأمين هذه المادة يتمّ باتجاهين: ذباب إليكتروني لحماية الأنظمة الاستبدادية الموالية، وآخر لزعزعة أيّ نظام معارض للسياسات الأميركية مهما كانت طبيعة الحكم. من إشكاليات الحداثة الكبرى اليوم كيفيّة التحكّم بالفضاء المعرفي مهما اتّسع، حيث تضمن محركات البحث الكبرى أن تبقى المادّة الموالية لسياساتها أكبر من تلك التي تعبر عن ممانعة لمشروعها، ولا يمكن فصل غوغل ووسائط التواصل الاجتماعي عن هذه السياسة التي أصبحت أكثر انكشافًا اليوم بحجب مواقع ومدوّنات وصفحات لأشخاص بعناوين شكليّة وإبقاء آخرين يتمتّعون بالنشر الحرّ...

ـ فلسطين بين الواقع والخيال:

سنة 2015 كتب جيفري مارتيني يقول: «تتوخّى الصيغ المتاحة العديد من

المسائل الهامّة. فمعايير كلينتون ومقترح أولمرت يسمحان لإسرائيل بضمّ حصّةٍ أكبر من المستوطنات، وذلك أكثر من مبادرة جنيف أو مبادرة السلام العربية، حيث إنّ إسرائيل ستضمّ ما بين 4 و 6 في المئة من الضفّة الغربية، بموجب ما طرحه كلينتون، وما يزيد قليلاً عن 6 في المئة من الضفّة الغربيّة في إطار خطّة أولمرت؛ بينما ستضمّ إسرائيل 2 في المئة بموجب شروط مبادرة جنيف؛ في حين أنّ مبادرة السلام العربية الأصليّة تستند إلى قبول حدود عام 1967».

لا يمكن مقارنة هذه الاقتراحات بما حصل بالفعل، إنّها أشبه بالمقارنة بين الواقع والخيال. فهذه موسوعة قناة الجزيرة تحدّثنا عمّا يحصل بالفعل وأنّ 42 % بالكامل من الضفّة الغربية يخضع لغاية سنة 2016 بالكامل للمستوطنين، هذا قبل الطفرة التي شهدتها إجراءات حكومة نتنياهو في السنوات الثلاث الأخيرة: سبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبقَ للفلسطينيين سوى حوالي 15 % فقط من مساحة فلسطين التاريخية المقدّرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث تستغلّ إسرائيل أكثر من 85 % من المساحة الفعلية.

والاستيطان عمليّة إسكان واسعة في أرض محتلّة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمّتها وباتت تعتبرها جزءًا منها. وقد تكون دوافعه أيديولوجيّة دينيّة وعنصريّة كما هو شأن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وتعود بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى عام 1859 عندما اشترى اللورد موزس مونتفيوري مساحة من الأرض خارج أسوار القدس، وبدأ البناء فيها لتكون حيًّا لليهود سمّي باسمه، ثمّ تمكّن من بناء سبعة أحياء أخرى حتى سنة 1892، ثم تواصلت سياسة توسيع الاستيطان التي التهمت أراضي الفلسطينيين.

وتُظهر الأرقام تطوّر عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 240 ألفا عام 1990 إلى نحو ثمانمئة ألف مستوطن عام 2016.

وبلغ عدد المستوطنين 324432 عام 1997 ثم ارتفع الرقم إلى 377903 عام 2000،

ثم إلى 450162 عام 2004، وقفز إلى 714281 عام 2014، وبلغ الرقم 796164 عام 2016. ويتوزّع المستوطنون على نحو 196 مستوطنة و232 بؤرة استيطانية موزّعة في جميع أنحاء الضفّة الغربية بما فيها شرقي القدس.

وتُشكّل المستوطنات الإسرائيلية ما نسبته 42 % من مساحة الضفة الغربية، وبشكل أوضح فإنّ 68 % من مساحة المنطقة «ج» في الضفّة تمّت السيطرة عليها لمصلحة المستوطنات، وهي المنطقة التي تضمّ 87 % من موارد الضفة الطبيعية و90 % من غاباتها و49 % من طرقها.

ويُسمح للفلسطينيين باستخدام أقلّ من 1 % من تلك المنطقة بحجّة أنّ أراضيها «مناطق عسكرية» أو «مناطق خضراء» أو «أراضي دولة» أو «أراضي مستوطنات».

8. شيلي كالبرتسون (Shelly Culbertson):

هي باحثة بارزة في مجال السياسات في مؤسّسة راند، وتركّز أبحاثها على اللاجئين، والتعليم، وتنمية القوى العاملة، والتنمية الدوليّة، والشرق الأوسط.

وقد شاركت في قيادة جهود لسنوات عدّة؛ لتقديم المشورة لوزارة التربية والتعليم في حكومة إقليم كردستان العراق في برنامج تحسين 12K، وأنظمة التعليم المهني، وقامت بتنسيق مشروع راند لتصميم برامج لصندوق قطر الوطني للبحوث، الذي قدّم أكثر من 800 مليون دولار في المنح البحثيّة. قبل راند، عملت كالبرتسون في وزارة الخارجية الأميركية في مكتب تركيا، وفي LMI للاستشارات الحكومية.

ـ استراتيجية إبقاء اللاجئين

ـ في دراسة نشرها معهد راند عام 2015، وهي من تأليف شيلي كالبرتسون، ولؤي كونستانت:

تقول الدراسة سنة 2015: «يجب أن يشمل التخطيط استجابةً تنمويّة، إضافةً إلى استجابة إنسانيّة، ما يعني التركيز على الحلول المستدامة لتوفير التعليم النظامي لأعداد أكبر من اللاجئين (عبر الحكومات أو هيئات أخرى).... ويعني ذلك أيضاً تحويل

الموارد إلى المجتمعات المستضيفة التي تقع خارج المخيّمات، وإلى المخيمات نفسها. فغالبيّة اللاجئين موجودون في مجتمعات مستضيفة، حيث يُحتمل أن يتمّ اندماجهم على المدى الطويل».

لا يمُكن أن يغيب الاستخدام السياسي عن هذا النوع من المعلومات خصوصًا في لبنان حيث الموقف الرسمي هو رفض بقاء اللاجئين وضرورة العمل على عودتهم بكرامة، هذا بينما تُقارب هذه الدراسات وضع اللاجئين على أساس تأمين ما يلزم لبقائهم في دول اللجووء..

وحتى جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توظف في السياسات العامة بطريقة تجعل الدول الغربية قادرة على خلق الأزمة واستثمارها وإدارتها، والدخول إلى الدول المستضيفة لجمع المعلومات واستخدامها لأكثر من هدف، منها التوغل في البنى الداخلية ومسح المعلومات الذي يمُكّن اللاعبين الكبار من توقيت وتحديد المواقع الملائمة لتفجير الأزمات كلّما لاحت أزمة علاقة مع دولة ما.

يُشكّل الاهتمام الإنساني في هذه الدراسة المستفيضة، غطاءً ناعمًا لتلك السياسات التي تفضي في النهاية إلى إبقاء المجتمعات العربية إما في حالة عدم استقرار أو على شفير الانهيار.

9. علي رضا نادر (Alireza Nader):

تغدق الألقاب على هذا الباحث كلقب كبير الباحثيين الدوليين، فيما تتركز أبحاثه على وضع الشيعة باعتبار خلفيته الإيرانية. ويُظهر بحثه الأوّل عن شيعة السعوديّة سنة 2009 وصفًا سطحيًّا منحازاً للسعودية، وخلطة غير موفّقة بين تقليد مرجع معيّن كمؤشّر للميول السياسيّة. بدا كتاب أجانب آخرون أكثر إنصافًا وموضوعيّة في عرضهم لواقع التمييز الفاضح ضدّ الشيعة في المنطقة الشرقية. نذكر هنا على سبيل المثال: توبي ماتثيسون صاحب كتاب: «السعوديون الآخرون»، وهذا يعود عادة إلى أنّ الباحث المهاجر لديه أسباب نفسيّة للتعبير عن ولائه للسياسة الأميركية الرسمية. فهو إمّا يُركّز على «الخطر الإيراني» أو يُخفّف من تعسّف الحكم السعودي في التعامل

مع الشيعة من المواطنين عمومًا. يقول نادر: «هناك مراجع التقليد أو كبار رجال الدين الذين يُمارسون النفوذ الاجتماعي والثقافي على الشيعة، وخاصّة تجاه إيران، والشأن السياسي. وبما أنّ هذه الحالة موجودة في إيران والعراق ولبنان، فقد وجّهت المؤسّسة السلفيّة السعوديّة الاتّهامات بأنّ الشيعة يعملون كعمود خامس لإيران؛ مقابلاتنا تشير إلى أنّ الأكثر شعبيّة من هؤلاء المراجع حتى الآن هو آية الله العظمى علي السيستاني، ومقرّه في النجف؛ ووفقًا لبعض المحاورين، هناك 70-80 في المئة من الشيعة السعوديين يتّبع توجيهاته، ولكن خلال النقاشات مع باحثي مؤسّسة راند، قلّلت الاتصالات بالشيعة من دور السيستاني في الشؤون السعودية، مؤكدين على ولائهم لأسرة الملك.»

عمومًا تُدرج كلّ التجاوزات ضدّ الشيعة في إطار سياسيّ يبتعد عن تناولها من منظور حقوق الإنسان، كما هو عادة الباحثين الغربيين، وهكذا يجد التمييز ضدّ الشيعة في السعودية مبرّره باعتبارهم ذلك الخطر المطعون في وطنيّته، على الرغم من التفات الباحث للبعد المذهبي.

ـ في مقال نُشِر بتاريخ: 24/نيسان – أبريل/2013

رأي الكاتب حول الدور الإيراني في دعم سوريا وحزب الله:

- يطرح الكاتب تساؤلاً: لماذا تحاول إيران إنقاذ النظام السوري؟ ويقول: «إنّ جمهورية إيران الإسلامية هي لاعب حاسم في الصراع السوري الحالي، وإيران هي أكبر مؤيّد للنظام السوري، أكثر من روسيا. وكانت علاقات طهران مع دمشق تستند تاريخيًّا إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة، بما في ذلك إحباط السلطة الأميركية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وقد اعتمدت الدولتان على بعضهما البعض لتحقيق التوازن بين الدول العربية غير الوديّة».

وفي هذه البداية نرى أنّ الباحث لا يجانب الواقع، بدليل استمرار المواجهة على هذا الأساس إلى هذا العام سنة 2020. ولكن المشكلة كانت في التوقّعات التي لم يوفّق الكاتب إليها: وتشير توقعات إيران وسياساتها إلى عدم الرغبة في التفاوض مع

الولايات المتحدة بشأن القضيّة السورية، خاصّة وأنّ الولايات المتحدة وحلفاءَها يعتزمون الإطاحة بالنظام الذي يُهيمن عليه العلويون؛ لكنّ طهران قد تكون أكثر انفتاحًا على المفاوضات إذا ما أتيحت لها درجة كبيرة من التأثير في سوريا. وبطبيعة الحال، فإنّ مثل هذه الصفقة الفاوستية ستلقى معارضة من قِبل المعارضة السورية التي قد تأتي لحكم البلاد يومًا ما؛ وفي الوقت نفسه، يمكن للنفوذ الإيراني القوي في سوريا ما بعد الحرب أن يُضعِف في نهاية المطاف الموقف الأميركي في المستقبل، ليس في سوريا فحسب، بل في العالم العربي أيضًا».

وفي النهاية يفشل الباحث في استشراف مسار الأزمة السوريّة على عكس باحثيين أميركيين وصهاينة كانت لهم توقعات ثاقبة، توقعت فشل التمرّد السوري حتى قبل التدخّل الروسي في الحرب.

10. كريستوفر بول (Christopher Paul):

عالم اجتماع مرموق تتّسم دراساته بالعمق الأكاديمي، مع الاستفادة السياسية والأمنية العملية

ـ موقفه من الحرية والمعلومات – تقييم البيانات المتاحة للعموم، والمقصود أثر نقل المعلومات على أمن البنية التحتية للولايات المتحدة:

في دراسة أعدّها كريستوفر بول وآخرون، ونشرها معهد راند عام 2007:

جاء في ملخّص الدراسة: «يتناول هذا التقرير جدوى الحصول على المعلومات ذات الصلة بتخطيط الهجمات للإرهابيين من المصادر المتاحة للجمهور، ومقدار توفّر هذه المعلومات ذات القيمة الخاصّة بالنسبة للمخطّطين الإرهابيين، حيث يمكن الحصول عليها عمومًا بتكلفة وجهد أقل، من قيامهم بجمع المعلومات بشكل مباشر عبر مراقبة الأهداف. كما أنَّ الإلمامَ بالمصادر العامّة للمعلومات العامّة مفيدٌ أيضًا للمدافعين، الذين ربّما لا يُدركون أنّ جماعة إرهابيّة تعرف أو يمكن أن تتعلم بسهولة عن نقاط ضعف معينة، حيث يمكن استغلال نقاط الضعف بسهولة أكبر».

يضيء البحث على الاستخدامات الأمنيّة لشبكات التواصل وغيرها من المعلومات التي يوفرها المستخدمون مجّانًا لأجهزة الأمن. وقد حصل هذا بالفعل في دراسة مستفيضة لفيليب سميث اعتمدت بصورة أساسيّة على الفيس بوك، ورأينا أمنيين كماثيو ليفيت يعتمدون على شبكات التواصل، لتحديد الخصوم الأمنيين مع جرعة كبيرة من المبالغات والأجندا الإيديولوجية الواضحة، وتعتمد سفارات الدول الأجنبية اليوم على وسائط التواصل خصوصًا الفيس بوك لمنح التأشيرات لمن يتقدّم بطلب للسفر إلى الدول الأجنبية. إنّ إتاحة شبكات التواصل لعبت دورًا مهمًّا في نصب الأفخاخ الأمنيّة، فمن جهة أتاحت توسّع الشبكات «الإرهابية» للتنظيمات كالقاعدة والنصرة وداعش، ومن جهة أخرى أبقت هذا التوسّع ضمن نطاق السيطرة المعلوماتية، بقدر يسمح للمحللين الأمنيين بالتنبؤ بالأحداث وإدارتها.

ـ تقييم النزاع الدائر في أفغانستان:

في بحث مطوّل حول أساليب مكافحة التمرّد نشر في **/أيلول- سبتمبر/2014**، يتمّ الاعتماد على منهجيّات علميّة صارمة، تستقرئ التاريخ والتجارب السابقة. ولكن، رغم دقّة الملاحظات التي يقدّمها (بول) وزميله كلارك، حول عوامل ومعايير النجاح والفشل، فإنّ الفكرة الغائبة دائمًا هي الإجابة عن سؤال ماذا يفعل الجيش الأميركي هناك بالضبط؟ سؤال فشل حتى المسؤولين الأميركيين الكبار في الإجابة عليه، بالمقابل يتمّ التركيز على ما يجب أن تفعله الحكومات وهو شأن داخلي، يقول بول: وبالإضافة إلى غياب بعض العوامل الجيدة الحيويّة، فإنّ وجود العديد من العوامل السيئة الحرجة يشير إلى وجود جوانب يمكن تحسينها. فقد حدّدت لجنة الخبراء وجود خمسة عوامل (ونصف عامل) من 11عاملاً سيئًا:

1. الفساد الحكومي والحكم الشخصاني التعسفي.
2. لدى النخب السياسية دوافع جائرة تُسهم باستمرار الصراع.
3. اعتماد الدولة المضيفة على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية.
4. بدء القتال من جانب المتمرّدين بالدرجة الأولى.

5. تتفوّق قوّات المتمرّدين فرديًا على قوات مكافحة التمرّد بكونها أكثر احترافية أو أكثر حماسًا.

هناك اختلاف في الأهداف / مستوى الالتزام بين قوّات مكافحة التمرّد والحكومة.

غياب الأهداف يأتي مع محاولة تعسفيّة لتحويل المصطنع إلى مسألة طبيعية، وكأنّ الخطاب الرسمي الدعائي للتدخل الأميركي حقيقي فعلاً، ولكن الواقع مغاير تمامًا فالحساسيّة السكانيّة من أيّ قوّة غريبة خصوصًا في أفغانستان ستبقي عملية دعم التمرّد مهما كان مستواه عاليًا. بدليل ما وصل إليه الأمر من إقرار بأهميّة التفاوض مع طالبان. وفي هذا الإطار يتمّ التعبير عن العوامل السلبية بلغة تلقي باللائمة دائمًا على القوى المحلية، التي تتكيّف بصعوبة مع وجود قوّة خارجيّة بأجندا استعمارية في دولة شهيرة بقدرتها على مكافحة القوى الأجنبية.

لا ننفي أنّ بعض ما يقوله كريستوفر بول موجود بالفعل، ولكن سنتوقف هنا فقط عند العامل ما قبل الأخير لأهمّيته، وهو الاحترافية والحماسة. لقد أقرّت التقارير الأميركية أنّ الشعب الأفغاني لا ينظر بجديّة واحترام إلى التدريبات الأميركية وأنّ «بعضهم يتدرّب ثم يتسرّب ليقاتل في صفوف المتمردين»، والسبب واضح، وهو أنّ الأفغاني في النهاية يرى نفسه مع قوّات محتلّة ضدّ أبناء جلدته، بينما يتمتّع المقاومون بحماسة المشروعيّة وشرف الدفاع عن بلدهم.

11. كريستوفر تشيفيس (Christopher S. Chivvis):

هو المدير المساعد للمركز الدولي لسياسات الأمن والدفاع، وعالم سياسي كبير في مؤسّسة راند. وهو متخصّص في قضايا الأمن القومي في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك حلف الناتو، والتدخلات العسكرية، ومكافحة الإرهاب والردع.

ـ موقفه من سلوك الولايات المتحدة تجاه باكستان فيما يخصّ الأمن:

في دراسة نشرها معهد راند، وهي من تأليف كريستوفر تشيفيس وآخرين، عام

2010، يدور البحث حول الدور الباكستاني في أفغانستان في فترة حكم مشرف 2001-2008 ؟ يشير الكاتب «إلى 11 مليار دفعتها الولايات المتحدة لباكستان في هذه الفترة لم يكن لها أيّ انعكاس على التنمية في البلد الذي تعاني أكثر مدنه من اكتظاظ سكاني ونقص في الموارد. وإنّ دعم طالبان والعمل مع الأميركي لعبة مزدوجة أتقنها الباكستاني، وبالتالي يجب تطوير إطار استراتيجي لتوجيه وإعادة هيكلة العلاقة مع باكستان، وتقديم المساعدة لتطوير المؤسّسات المدنية والمجتمع المدني الباكستاني، وتجنُّب إغراءات دعم «رجل قوي» والتوجّه نحو مصالح الولايات المتحدة».

لم تلتزم الولايات المتحدة بالتوصيات حتى هذه اللحظة، بل إنّ البيئة المتوتّرة مذهبيًّا في باكستان جعلت بناء مجتمع مدني باكستاني من المستحيلات، ومن جهة أخرى لم تستطع استراتيجيات التعاون أن تُخفّف من سلطة الجيش وتمويله للمنظمات المتطرّفة المختلفة لاستخدامها سواء في الصراعات الداخلية أو في الحرب مع الهند.

فشل آخر يشير إليه الباحث، وهو «استدعاء الهند الى الداخل الأفغاني الذي زاد في تعقيد العلاقة الأميركية - الباكستانية بدل خلق تعاون إقليمي منشود». وتستخدم الهند في آسيا في إطار ردع القوى المناوئة للولايات المتحدة سواء مع الصين، أو مع الاتجاهات المتشدّدة في الجيش والمنظمات الباكستانية، التنمية ليست هدفًا للسياسات الأميركية أساسًا، بل العكس فهي تضعف إمكانيّة استفراد الأطراف واستغلال ثغراتهم. وتتّجه التوصيات نحو تسخير أفعل للقوات الجويّة الباكستانية في خدمة الأهداف الأميركية.

ـ موقفه بشأن تأثير الحرب على العراق على أنظمة الأمن القومي للولايات المتحدة:

في دراسة نشرها معهد راند عام 2014، وهي من تأليف: كريستوفر تشيفيس وآخرين

يصرّ الباحث على أنّ المخابرات: «لم تكن دقيقة في موضوع أسلحة الدمار

الشامل في العراق»، بينما كشفت تقارير لاحقة عن جواسيس للمخابرات الأميركية كانوا ضمن لجنة التفتيش الدولية، ولديهم كافة الصلاحيات للبحث والتفتيش، وقد توصّلوا إلى نتيجة مفادها أنّ العراق دمّر ما لديه من أسلحة دمار شامل سنة 1991 عقب حرب تحرير الكويت؛ لأنّها ستكون ذريعة لتدخّل أكبر يهدف إلى إسقاط الدولة بحجّة إسقاط النظام. ولكن ما يجب التوقّف عنده هو زيادة عمل العملاء المدنيين في العراق نتيجة التحديات التي واجهتها القوات الأميركية في فهم الواقع العراقي. يقول تشيفس: «ينبثق أكبر تأثير للحرب على الوكالات المدنية الأمريكية من تجربة زمن الحرب لأعداد كبيرة من الموظفين المدنيين. ويشمل هذا التغيير الثقافي تفهمًا أكبر للجيش الأميركي، وهو تطوّر إيجابيّ؛ فضلاً عن وجود تحوّل في مبادئ وأولويات المنظمات وقيادتها للمستقبل.

- كما أدخل مجتمع الاستخبارات إصلاحات مطروحة على المهارات التجسّسية التحليليّة، كنتيجة في أغلب الأحيان للإخفاق الأوّلي في التقييم الدقيق لحالة برامج أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدّام حسين. وقد نُفذت هذه الإصلاحات جنبًا إلى جنب مع إعادة التنظيم الواسعة لمجتمع الاستخبارات الكامل الذي تمّ وضعه قيد التنفيذ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).»

برز هذا الأمر مؤخرًا بما يقارب 3000 منظمة مجتمع مدني تم تأسيسها وتدريبها في العراق[1] على مدى أكثر من عقد لتعمل داخل النسيج العراقي، وتنفّذ سياسات أميركية علمانية معادية لسلطة المرجعيّة من جهة، ومعادية للأحزاب الإسلامية الحاكمة من جهة أخرى. وقد أسهمت أخطاء الأحزاب المذكورة وسوء إدارتها والفساد الذي تفشّى في الحكم في تمكين مؤسّسات المجتمع المدني من النفاذ إلى الوجدان الشعبي واستغلال مطالب الناس المحقّة للدفع باتّجاه حكم علمانيّ موالٍ للمصالح الأميركية.

ملاحظة أخرى ينبغي التوقّف عندها وهي توصّل دوائر القرار في الولايات المتحدة الأميركية إلى استنتاج أنّ الاعتماد على تكنولوجيا التجسّس لا يُغني عن

[1] https://newsabah.com/newspaper/142120.

وجود بشر مدرّبين من بيئة البلد المستهدف لإحداث الأثر المنشود وتوجيه الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي نحو دائرة السيطرة الأميركية.

ـ التمويل والفساد في العراق:

يعترف الباحث بأنّ الأموال المنهوبة من العراق وتلك التي خصّصها الكونغرس لما سمي آنذاك ببرنامج الاستجابة الطارئة أديرت بطريقة فاسدة: وخلال الحرب على العراق، أذِن الكونغرس بنحو 4 مليارات دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وفي حين أنّ تكلفة البرنامج كانت صغيرة نسبيًّا مقارنة بالتكاليف الإجمالية للحرب، إلّا أنّه قدّم مبالغ كبيرة من النقد مباشرة في أيدي القادة الميدانيين، ممّن لديهم خبرة ضئيلة أو تكاد تكون معدومة في إدارة مثل هذه المشاريع. وفي السنوات الأولى، عانى البرنامج من نقص الإشراف والتوجيه من وزارة الدفاع؛ وكثيراً ما تمّ التوقّف عن مشاريع التعمير، أو تمّ تدميرها، أو لم يتمّ الشروع فيها من الأساس، وهي أمور تركت البرنامج عرضة لتوجيه اتّهامات بالاحتيال وعدم الفعاليّة، مثل ما كشفته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عام 2008. كما وثّق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، (SIGIR) ومكتب المساءلة الحكوميّة وغيرهما وجود مشكلات تتعلق بالإدارة والرقابة والمتابعة.»لم يسلّط الضوء كما يجب أبدًا على الفساد الذي مارسته الإدارة الأميركية في إدارة احتلالها للعراق، وفيما بعد سنة 2011، تم التركيز على فساد الحكومات العراقية، وهذا واقع مؤلم في الحقيقة، ولكن عمليات نهب الثروة العراقية منذ حرب الكويت، تفوق كلّ ما تذكره الدراسات الموثوقة عن تكاليف حرب العراق، يقول الباحث: بلغت أحدث الأرقام الواردة من مصادر حكوميّة وخبراء خارجيين فيما يخصّ حرب العراق حوالي 830 مليار دولار في النفقات المباشرة، من عام 2002، حتى عام 2013؛ وبلغت النفقات السنوية لحرب العراق أكبر قيمة لها في عام 2008، بمبلغ 142 مليار دولار. حصل البنتاغون على نحو 93 بالمئة من تمويل الحرب على العراق، وحصلت وزارة الخارجية الأمريكية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ما يقرب من 6 بالمئة من التمويل». ألا يتناقض هذا الكلام مع تكاليف الحرب كما ذكرتها إدارة ترامب؟ ويتغيّر الرقم بحسب طريقة احتساب الكلفة: «ففي

مشروع لتكاليف الحرب بدأ في العام 2011 لتقييم النتائج الطويلة الأجل لحروب ما بعد أحداث الـ 11 سبتمبر-أيلول حيث تشرح نيتا كراوفورد أستاذة ورئيسة قسم العلوم السياسية بجامعة بوسطن الأميركية، في تقرير الآثار الرئيسية لحرب العراق على الميزانية الفيدرالية، أكّد التقرير أنّه حتى وإن قرّرت الإدارة الأميركية مغادرة العراق أو تمّ طردها من هناك بشكل فوري، فإنّ فاتورة الحرب الأميركية تقدر حتى الآن بنحو 1922 مليار دولار أميركي. هذا المبلغ لا يشمل فقط التمويل الذي تمّ تخصيصه من قبل البنتاغون، والذي تمّ الإعلان عنه بشكل صريح، وإنّما التكاليف الخاصة بالإنفاق في العراق من قبل وزارة الخارجية ورعاية المحاربين القدامى في حرب العراق والفائدة على الديون المتكبدة لتمويل 16 عامًا من المشاركة العسكرية الأمريكية في بلاد الرافدين».[1]

الهدف هو وضع اليد على النفط العراقي إلى الأبد، تحت عنوان التعويض كما أشير صراحة في مقالة لمايكل نايتس: في الأسبوعين الأولين من الفترة الرئاسية لدونالد ترامب. في 21 كانون الثاني/يناير، كرّر القائد الجديد المقولة التي لطالما ردّدها، بأنّ الولايات المتحدة ربما كانت لتعوّض تكاليف حرب العراق لو استولت على النفط العراقي بطريقة أو بأخرى.[2]

12. كولن. بي كلارك (Colin P. Clarke):

هو عالم سياسي في مؤسّسة راند، حيث يركّز بحثه على الإرهاب والتمرّد والشبكات الإجرامية. وأبرز ما رأينا التركيز عليه في كتاباته هو استغلال التدخل الروسي في سوريا، للتبشير بحرب سنيّة-روسيّة.

ـ ففي موقفه من وضع روسيا الأمني عقب تدخّلها في المنطقة:

في مقالٍ نُشِر بتاريخ: 4/نيسان- أبريل/2017 يقول: **الآن، تشابكت موسكو وتحالفاتها**

[1] https://arabic.euronews.com/2020/02/05/the-iraq-war-has-cost-the-us-nearly-2-trillion.

[2]مايكل نايتس: «فورين بوليسي»، 13 شباط/فبراير 2017.

في الشرق الأوسط ضدّ السنّة ومصالحهم، في الأشهر المقبلة. ومع زيادة المشاركة الروسية في الحرب الأهليّة السورية، من شبه المؤكّد أنّ المسلحين السّنة سيكثّفون حملتهم المستعرة ضدّ روسيا.

سياسة يبدو أنّها تستخدم اليوم أيضًا ضدّ الصين، حيث نجد الشبكات العربية التابعة للنفوذ الأميركي ضالعة في التحريض على الصين من بوابة الحديث عن أوضاع الإيغور. وليس المقصود هنا خطأ التعاطف مع أيّ قوميّة إسلاميّة مضطهدة، وإنّما توظيف هذه الأمور لا في إنقاذ القوميّة المضطهدة، بل في حرب تستنزف قدرات المسلمين وتصبّ في النهاية لصالح الولايات المتّحدة من دون أن تغيّر شيئًا في الواقع السيّئ. هذا فضلاً عن ضرورة التحقّق ممّا يحدث بالفعل بعيدًا عن شبكات التحريض التي تحرّكها أجهزة الحرب النفسيّة.

- جرائم داعش بحقّ السنة:

وفي الموضوع العراقي، وبخلاف أدبيات أميركية تركز على اختزال المشهد العراقي بالصراع السني الشيعي، فإنّ كلارك يعترف بأنّ داعش قد ارتكب أخطاء وجرائم بحقّ السنّة ضاعفت من احتمالات سقوطه عندما يقول: «كان أحد التحديات الصعبة في إذكاء سياسات السنّة هو تكتيك «داعش» الطويل الأمد، المتمثّل في الاستباق والقضاء على الخصوم السنيين في المستقبل، بدءًا من تفكيك «الصحوة» في العراق، والميليشيات القبلية السنيّة المحليّة، وتعاون الشخصيات القبلية بعد عام 2008، مما أدّى إلى استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للعنف المعادي ضدّ السكان، الأمر الذي أدّى إلى شلّ القادة المحليين، وتمزيق النسيج الاجتماعي- ربّما بشكل دائم- ومع ذلك، إذا كانت الجهات الفاعلة السنية الإقليمية يمكن أن تُلهم القيامة لهيكل حكم محلي فعّال، يدعمه ويحميه المستفيدون الأقوياء، سيجد التنظيم صعوبة في التنافس في أيّ مكان خارج حدود الخلافة المتبقية».

- خاتمة التعليقات

وفّرت مؤسّسة راند كمًّا هائلاً من الأدبيات المتعلّقة بإدارة الحرب على الإرهاب، كما ساهمت في وضع واقتراح التصوّرات التي يجب أن تحكم السياسة الأميركية في المستقبل المنظور.

ورأينا كيف أنّ الساحات العربية والإسلاميّة قد شهدت تطبيقًا عمليًّا، لبعض التوصيات، خصوصًا فيما بعد ما سمّي بالربيع العربي، وأبرز ما أمكننا ملاحظته هو الدور المتصاعد لمنظمات المجتمع المدني المموّلة أميركيًّا، ومحاولة استبدال التدخّل العسكري بالنشاط الأمني الناعم، وتسخير الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات المجانية، وشنّ الحروب النفسيّة.

يبقى أنّ بعض باحثي راند قامات علميّة مهمّة، تشكّل أبحاثهم دروسًا في التنمية المستدامة والحكم الرشيد، كما يمُكن الاستفادة من منهجيّات البحث التي يقترحونها لتطوير عمل الأجهزة الحكومية، سواء كانت هذه الحكومات موالية أو معادية للنفوذ الأميركي.



مؤسّسة «راند» والعالم الإسلامي

Research and Development Corporation



يُقدّم المركز نفسه؟



كيف يُقدّم المركز نفسه؟

كلمة RAND هي اختصار لثلاث كلمات Research and Development Corporation، ومعناها مؤسّسة الأبحاث والتطوير - RAND Corporation (راند كوربوريشن). وتعرّف مؤسّسة راند عن نفسها، من خلال موقعها الإلكتروني الخاص، بأنّها مؤسّسة غير ربحيّة، تساعد على تحسين السياسات وعمليّة اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل[1].

تأسّست RAND كخليّة تفكير أميركية، في العام 1948، من قِبل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلّحة الأميركية[2]. وبعد ذلك توسّعت في مجالات البحث والتحليل، وأصبحت تتعامل مع حكومات وشركات وهيئات أخرى[3].

لقد أدركت المجموعة الصغيرة التي استقلّت عن المؤسّسة الأم، من الخبراء من شركة دوغلاس لصناعة الطائرات، وبإلهام من دروس الحرب العالمية الثانية، أنّ استمرار السلام العالمي أمرٌ غير مضمون، وأنّ على من يدعمون السلام أن يعملوا دون كللٍ أو مللٍ لتعزيز هذا المسعى..! وقد ركّزت مؤسّسة راند الجزء الأكبر من مواردها في البداية على البحوث الخاصة بالدفاع والأمن القومي. والحقّ يُقال إنّ باحثي «راند» أصحاب الفضل في وضع الأسس التي قام عليها برنامج الفضاء الأميركي[4].

---

[1] RAND في الشرق الأوسط https://www.rand.org/ar.html.

[2] ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة.

[3] راند (مؤسسة)، موقع المعرفة.

[4] راند (مؤسسة)، موقع المعرفة..

وبشيءٍ من التفصيل، فإنّ قائد جيش القوّات الجوّية للولايات المتحدة، هنري أرنولد، كان قد أنشأ مشروع راند بهدف النظر في التخطيط البعيد المدى للأسلحة في المستقبل. وفي مارس 1946، مُنحت شركة دوغلاس للطائرات العقد للبحث عن الحرب العابرة للقارّات من خلال تبنّي بحوث العمليات. وفي مايو 1946، تمّ الإفراج عن التصميم الأوّل لسفينة الفضاء التجريبية العالميّة. وفي مايو 1948، تمّ فصل مشروع راند عن دوغلاس، وأصبحت منظمة مستقلّة غير ربحيّة، كما كان يخشى دوغلاس، الذي من شأنه أن يخلق تضارب المصالح الذي يُهدّد عقود الأجهزة في المستقبل؛ وقدّمت (راند) رأس المال الأوّل للانقسام عن مؤسّسة فورد[1].

تستعين RAND، وعلى مدى ستة عقود وأكثر، بالبحث والتحليل الدقيق، الذي يعتمد على الحقائق، للمساعدة في جعل الأفراد والعائلات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمنًا وسلامة، وأكثر صحّة وازدهارًا؛ حيث تشمل أبحاث (المؤسّسة) أكثر القضايا أهميّة، مثل الطاقة والتعليم والصحّة والعدالة والبيئة والشؤون العالمية والعسكرية[2].

إنّ أبحاث RAND تتمّ بتكليف من عملاء عالميين، بما يشمل الجهات الحكومية والمنظمات والمؤسّسات الدولية؛ وإنّ التبرعات الخيرية وعائدات RAND من أوقافها وأبحاثها، تجعل برنامج RAND للأبحاث الجديدة ممكنًا، حيث يتمّ دعم الأبحاث المبتكرة في المواضيع الحاسمة في النقاش السياسي، والتي تتجاوز حدود التمويل التقليدي للعميل![3]

---

[1] معهد راند قطر للسياسات، موقع المرسال (أسماء سعد الدين)، 2015/5/1.

[2] RAND في الشرق الأوسط https://www.rand.org/ar.html.

[3] RAND في الشرق الأوسط، https://www.rand.org/ar.html.

في عام 2004، ذكرت المؤسّسة أنّ صافي أصولها بلغ 387 مليون دولار، وأنّها حقّقت دخلاً بلغ 227 مليون دولار أمريكي[1].

وفي العام 2018، قالت مؤسّسة راند إنّ إيراداتها بلغت 318.7 مليون دولار أمريكي، وهي توزّعت ما بين الأجهزة العسكرية والأمنية، والوزارات والقطاع الخاص، والجامعات، والمنظمات غير الربحية، والمساهمات الخيرية، والوكالات الحكومية غير الأمريكية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والوكالات التابعة للدولة والحكومات المحلية، والوكالات الفيدرالية الأخرى، ومكتب وزير الدفاع الأمريكي، وغيره من وكالات الأمن القومي[2].

معطيات حول مؤسّسة (راند)

تنقسم (راند) إلى أقسام بحثيّة عدّة تغطّي عددًا واسعًا من المجالات: من الصحّة والتعليم إلى الأمن القومي إلى الدفاع، وغير ذلك من المجالات التي تحظى باهتمامٍ دوليٍّ؛ إلى جانب إدارتها لقسم خاص بالنشر، وخدمة قاعدة البيانات التي تتيحها للاستخدام العام للباحثين[3].

إنّ نطاق عمل مؤسّسة راند مع الحكومات الأخرى، والمؤسّسات الخاصّة، والمنظمات الدولية، والمؤسّسات التجارية، هو حول القضايا غير العسكرية.

وتهدف راند إلى (إيجاد) حلول تخصّصيّة وكميّة، عن طريق ترجمة المفاهيم النظرية الرسمية للاقتصاد والعلوم الفيزيائية إلى تطبيقات جديدة في مناطق أخرى، عن طريق العلوم التطبيقية وبحوث العمليات[4].

إنّ مهمة المؤسّسة الأساسية المعلنة هي المساعدة في تحسين السياسة واتخاذ

[1] راند (مؤسسة)، موقع المعرفة.

[2] RAND في الشرق الأوسط - حول Rand.

[3] معهد راند قطر للسياسات، ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة.

[4] مؤسسة راند، ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة.

القرار، عبر البحث والتحليل، باستخدام قِيم أساسية من التحليلات والأبحاث النوعية والموضوعية[1].

وتورد المؤسسة المعطيات الآتية حول موظفيها وأهم نشاطاتها وإنجازاتها:

- الكادر الوظيفي: 1850 من الموظفين من ذوي الخبرات المتنوعة، والذين يمثّلون ثقافات عديدة، ويُغنون فريق عملهم بخبراتهم العلمية والمهنية.

- تجذب المؤسّسة أرقى المواهب بما يزيد على ثمان وأربعين أمّة.

- العديد من أعضاء كادر المؤسسة متعدّدو اللغات؛ وتشمل اللغات التي يُنطق بها: العربية، والصينية، والفارسية، والفرنسية، والألمانية، واليابانية، والكورية، والروسية، والإسبانية.

- ما ينوف على النصف من أعضاء كادر الأبحاث في مؤسّسة راند، والذين يداني عددهم 1175 شخصاً، يحملون شهادة أو أكثر في الدكتوراه، في مجموعة من الاختصاصات[2].

- تم إنجاز أعمال لأكثر من 350 عميلاً ومانحاً، يشملون وكالات حكومية، ومنظمات دولية، ومؤسسات.

- توفّر مؤسسة RAND، من خلال أكثر من 1900 مشروع (تشمل قرابة 650 مشروعاً بحثياً)، خدمات بحثية، وتحليلات منهجية، وتفكيراً ابتكارياً لمجموعة عالمية من العملاء.

يقول المدير التنفيذي لمؤسّسة راند، مايكل دي ريتش: إنّ هدف مؤسّسته العام هو إضفاء التغيير الأفضل على حياة الناس، وإن صنع السياسات الجيّدة من قِبل (راند) يخدم الولايات المتحدة والعالم أجمع!

---

[1] مراكز الدراسات والبحوث - مؤسسة راند Rand Corporation، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية https://www.iicss.iq.

[2] RAND في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

ويضيف: لدى المؤسّسة أعمال ميدانية في العالم إلى جانب التحليلات والتقارير، في ظلّ وجود مكاتب لمؤسّسة راند في أوروبا وأستراليا وعملاء في جميع الدول؛ فهي مؤسّسة عالمية! وتنتج (راند) منتجين رئيسيين، أحدهما واضح:

1 - إصدار الدراسات البحثيّة ونشرها؛

2 - الأشخاص؛

ويُقصد بالأشخاص الباحثين الذين يتمّ إعدادهم وتأهيلهم من خلال كليّة دراسات معتمدة بالكامل عالمياً!

ويدرس في الكلية طلاّب من 50 دولة، وهم يتعلمون مختلف المهارات والمناهج، منذ عقود!

ويختم «ريتش» بأن مؤسّسة راند غير منحازة، وأنّها لا تتوخّى الربح، وأنّها تسعى لتقديم إجابات صحيحة وتحليلات موضوعية تساعد على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار[1]!

- تدير راند كليّة RAND-Pardee للدراسات العليا (PRGS)؛ وهي أكبر برنامج للدكتوراة في تحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة؛ وهي كليّة السياسات الوحيدة التي يقع مقرّها في مؤسّسة لأبحاث السياسات العامة.

وفي (PRGS)، يكتسب الطلاّب المهارات النظرية والتطبيقية التي تمكّنهم من معالجة القضايا الصعبة، كالفقر والأمن القومي والعدالة والصحة والتعليم والبيئة والكثير من المواضيع الأخرى. فهو مكان لعبور حدود الأنظمة والقطاعات (العامة والخاصة وغير الربحية)؛ مكان يدفعك إلى المغامرة الفكرية. ولعلّ الأهم هو أنّه يوفّر للطلاّب فرصة لإحداث علامة فارقة - وربما حتى تغيير العالم[2]!

منذ الخمسينات تساعد أبحاث (راند) في إعلام الولايات المتحدة بشأن القرارات

[1] حول مؤسسة RAND، موقع يوتيوب.

[2] المرجع السابق.

السياسية حول مروحة واسعة من القضايا، من بينها سباق الفضاء ومواجهة الأسلحة النووية الأمريكية - السوفياتية وإنشاء برامج الرفاهية الاجتماعية والثورة الرقمية والعناية الصحيّة الوطنية؛ **ومساهمتها الأكثر شهرةً قد تكون عقيدة الردع النووي عبر التدمير المتبادل، التي طوّرت بتوجيه وزير الدفاع حينذاك روبرت ماكنمارا. كما ساهم كبير الاستراتيجيين «هرمان كان» بطرح فكرة التبادل النووي الممكن كسبه، في كتابه عام 1960 حول الحرب الحرارية النووية. وتنبع إنجازات مؤسّسة راند من تطويرها لتحليل الأنظمة؛ كما أنّ لها مساهمات في أنظمة الفضاء والبرنامج الفضائي للولايات المتحدة، والحوسبة والذكاء الصناعي. كما أنّ الباحثين لديها طوّروا كثيراً من المبادئ التي استُخدِمت في الإنترنت. وأسهمت المؤسّسة كذلك في تطوير واستخدام أساليب محاكاة الحرب[1].**

وفقاً لتقرير سنوي (عام 2005)، فإنّ حوالي نصف أبحاث مؤسّسة راند تضمّن قضايا ذات علاقة بالأمن القومي. وكثيرة هي الأحداث التي كان لـ (راند) دور فيها بناءً على فرضيّات يصعب تأكيدها، نظرًا للافتقار إلى التفاصيل حول عمل (راند) بالغ السريّة لصالح الوكالات العسكرية والاستخبارية..[2]

الجدير ذكره أنّ 32 حاصلاً على جائزة نوبل، خصوصًا في الاقتصاد والفيزياء، كان لهم علاقة أو ارتباط على نحوٍ ما بمؤسّسة راند خلال تاريخهم المهني[3].

---

[1]مراكز الدراسات والبحوث - مؤسسة راند، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية https://www.iicss.iq.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

أبرز المشاركين في مؤسّسة راند

-كينيث آرو: اقتصادي، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، طوّر نظريّة الاختيار الاجتماعية.

-برنارد برودي: الاستراتيجي العسكري والمهندس النووي.

-صموئيل كوهين: مخترع القنبلة النيوترونية في عام 1958.

-والتر كانينغهام: رائد فضاء.

-فرنسيس فوكوياما: أكاديمي ومؤلّف كتاب (نهاية التاريخ).

-بريان مايكل جنكينز: خبير الإرهاب، كبير مستشاري رئيس مؤسّسة راند، ومؤلّف كتاب (الأمّة لا تُقهر).

-زلماي خليل زاد: سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة.

-هنري كيسنجر: وزير الخارجية الأمريكي (1973 - 1977)، مستشار الأمن القومي (1969 - 1975)، حائز على جائزة نوبل للسلام (1973).

-جون فون نيومان: عالم رياضيات، رائد التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

-كوندوليزا رايس: وزيرة خارجية الولايات المتحدة سابقاً.

-إدموند فيلبس: حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2006.

-روبرتا وهلزتيتر: محلّل سياسي ومؤرّخ عسكري[1].

[1] معهد راند قطر للسياسات، مرجع سبق ذكره.

الإسلام في تقارير مؤسّسة (راند)

يعود اهتمام مؤسّسة (راند) بالإسلام و«الخطر الإسلامي» إلى العام 1999، أي إلى مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنحو عامين، حين أصدرت (راند) كتابًا بعنوان «مواجهة الإرهاب الجديد»، والذي أعدّته مجموعة من الخبراء الأمريكيين؛ ثم جاء تقرير (راند) للعام 2004، بعنوان «العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر»؛ وهو مثّل خطة محكمة لتوجيه الإدارة الأمريكية نحو التعامل مع العالم الإسلامي، والذي تمّ تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: السلفيون، المعتدلون، والراديكاليون.

ثم جاء تقرير عام 2005 «الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات». وقد عُدّ فيه الإسلام حائطًا منيعًا أمام محاولات التغيير، وقسّم فيه المسلمون إلى أربعة أقسام: أصوليون، وتقليديون، وحداثيون، وعلمانيون.

ووجّه التقرير الإدارة الأمريكية إلى كيفية التعامل مع هذه الأقسام. فالأصوليون يجب استئصال شأفتهم، والتقليديون يجب دعمهم ليشكّكوا بمبادئ الأصوليين؛ ومن ثمّ يجب دعم الصوفيين[1]. أما القسمان الآخران، فيجب دعمهما![2]

أما التقرير الأخطر الذي قدّمته مؤسّسة (راند)، فكان بعنوان «بناء شبكات المسلمين المعتدلين»، الصادر عام 2007، ويقع في 217 صفحة، منها 145 صفحة تتضمن الدراسة والتوصيات.

وقد أثار هذا التقرير ضجّة حينها، وكان يهدف إلى رسم خطة متكاملة للسياسة الأمريكية في العالم أجمع، وخاصّة في منطقة الشرق الأوسط. وهو قدّم تعريفًا أميريكيًّا خالصًا لمفهوم الاعتدال؛ فالمسلم المعتدل هو من يرفض الشريعة ويؤمن بالعلمانية!

---

[1] مع ملاحظة أن الشيعة ليسوا صوفيّين، والعكس صحيح. (تُراجع هذه المقالة: هل الصوفيّة شيعة يستخدمون التقيّة على الرغم من ذوبانهم داخل السنّة؟ موقع مركز الأبحاث العقائدية، www.qaed.com>faq.

[2] بحث في تقارير (مؤسسة راند) الأمريكية، شبكة الدفاع عن السنّة، 2012/5/23.

وفي عام 2008 صدر كتاب بعنوان «صعود الإسلام السياسي في تركيا»؛ وهو يتحدّث عن الإجراءات التي ينبغي على الولايات المتّحدة اتّخاذها للحفاظ على تركيا مستقرة وديمقراطية وصديقة!

وفي عام 2009 صدر كتاب بعنوان «الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا».

والخطورة في تقارير (راند) أنّها تشكّل المرجع الأساسي في توجيه صنّاع القرار الأمريكي، خاصّة مسؤولي وزارة الدفاع الأميركية. وتكفي الإشارة إلى أنّ بول بريمر، الحاكم الأميركي «المدني» السابق في العراق، قد ذكر صراحة في مذكّراته عن غزو العراق أنّه ما إن وطئت قدماه أرض العراق، وبدأ يسأل عن كيفية إدارة هذه الدولة، كان تقرير مؤسّسة (راند) الاستراتيجي عن أفضل السبل لتسيير الوضع في العراق أوّل ما وضعه جيم دوبنز (Jim Dobbins) بين يديه؛ ومن المعروف أنّ دوبنز شغل سابقًا منصبًا دبلوماسيًّا، وهو محلّل سياسي لمؤسّسة (راند) ذو خبرة طويلة.

(راند) والقضايا العربية

تدير مؤسّسة (راند) مركز السياسة العامّة لمنطقة الشرق الأوسط (CMEPP)، الذي يركّز على «التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقني» في الشرق الأوسط، بهدف جعل المجتمع أكثر أمنًا ووعيًا ورفاهيّة». وقد حدّد «المركز» أربعة أهداف رئيسيّة يسعى إلى تحقيقها، وهي:

1 - دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي.

2 - تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - تشجيع الحلّ السلمي للصراع في المنطقة.

4 - وضع برامج لمساعدة الشباب في الشرق الأوسط.

ومدير المركز هو «دافيد آرون»، الذي كان يشغل منصب نائب مستشار الأمن

القومي للرئيس جيمي كارتر، والذي سبق أن عمل كمبعوث من قِبل البيت الأبيض إلى أجزاء متعددة في العالم.

كما يعمل كلٌ من: «بول بريمر» القائد السابق لقوات التحالف المؤقتة في العراق، و«راي مابوس» السفير الأمريكي في المملكة العربية السعودية، كعضوين في المجلس الاستشاري للمركز[1].

وقد أصدرت (راند) تقارير عديدة حول العالم الإسلامي و«الشرق الأوسط»؛ ومن أبرزها:

- سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: القيود والخيارات (1970).
- الإمكانات الاقتصادية للبلدان العربية (1978).
- الرجال والأسلحة في الشرق الأوسط: العامل البشري في تحديث الجيش (1979).
- تقرير «إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات (2003).
- تقرير العالم المسلم بعد 9/11/(2004).
- الاتجاهات الفكرية الحالية في الفكر العربي.
- الشعور بالحصار: الجغرافيا السياسية للإسلام والغرب.
- الإسلام والغرب: البحث عن أرضية مشتركة (2006).
- أفغانستان: توطيد أركان الدولة المارقة (2000).
- الإسلام في شمال القوقاز: المثال الشيشاني (2003).
- الأمن في شمال إفريقيا: التحديات الداخلية والخارجية (1993).
- الأمن في البحر المتوسط: الآفاق الجديدة والآثار المترتبة على السياسة الأمريكية (1992).
- تقرير بناء شبكات مسلمة معتدلة (2007)[2].

---

[1] راند (مؤسسة)، موقع المعرفة.

[2] قراءة في تقارير مؤسسة «راند» الأمريكية (محمود طراد)، موقع ساسة بوست، 2017/4/25.

مؤسسة RAND تطلق موقعها الإلكتروني باللغة العربية

أطلقت مؤسّسة RAND موقعًا إلكترونيًّا باللغة العربية لتمكّن الناطقين باللغة العربية والعالم العربي من الاطّلاع على دراساتها البحثية، وذلك بدعم سخيّ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

سوف يحتوي الموقع الإلكتروني www.rand.org/ar، على أقلّ تقدير، نحو200 دراسة من دراسات RAND المترجمة إلى اللغة العربية الفصحى، خلال السنوات القليلة القادمة. وسيتم انتقاء الدراسات التي تحظى باهتمام الناطقين باللغة العربية، إضافة للدراسات التي تتناول مواضيع تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. ستتناول مواضيع البحث مجموعة واسعة من تحديات السياسات العامة مثل التعليم، والشؤون الدولية، والرعاية الصحيّة، والحكم الإقليمي.

تسعى هذه المبادرة إلى مشاركة نتائج الأبحاث والدراسات التحليلية التي تقوم بها RAND مع واضعي السياسات العامة والشعوب في الشرق الأوسط. ستساعد أبحاث RAND ودراساتها التحليلية القادة في المنطقة على اتخاذ القرارات الرشيدة في المواضيع الحاسمة التي تؤثّر على المواطنين.

«لطالما حرصت RAND على جعل أبحاثها ودراساتها التحليلية متوفرة بالمجّان للتحميل عبر الإنترنت من خلال موقعها الإلكتروني»، كما قال السيد مايكل ريتش، مدير مؤسّسة RAND ورئيسها التنفيذي: «إنّنا نقدّم، من خلال هذه المبادرة، لأصحاب القرار وللشعوب في المنطقة العربية، أبحاثنا الموضوعية ودراستنا التحليلية المبنيّة على الحقائق والأدلّة العلمية، بلغتهم التي يتحدثون بها. نحن سعداء بأن نكون قادرين على الاستجابة لحاجة المنطقة لأفكار تدعم خلق حلول مستدامة لسياسات سليمة في مجالات حرجة متعدّدة»[1].

[1] www.rand.org/ar.html.

ملحق: معهد (راند) قطر للسياسات

تم التوقيع على إنشاء معهد (راند) قطر للسياسات في 28 أبريل 2003؛ وهي المبادرة الأحدث من بين مبادرات تعليمية وبحثية عدّة أطلقتها مؤسّسة قطر، حيث سيكون معهد (راند) قطر للسياسات جزءًا مهمًّا من المدينة التعليمية بوصفها مركزًا إقليميًّا متميّزًا للتعليم والبحوث والتطوّر والتقني، حيث يتمّ إنشاء روابط علميّة مع برامج الطبّ وفنون التصميم والهندسة والبرامج التعليمية التي ستضمّها المدينة. ويقوم المعهد بتدريب محلّلي السياسات في المنطقة على طرق البحث التي ستساعد القادة اتخاذ قرارات سياسية رشيدة تعتمد على قاعدة أساسية من المعلومات. وسيقوم معهد (راند) قطر للسياسات بدعم موقف قطر كمركز للتحليل والبحث في الشرق الأوسط؛ كما يساعد على بناء قدرات وطنيّة وإقليميّة قادرة على تحليل السياسات بعد أن أصبحت قطر ضمن طليعة دول الشرق الأوسط من حيث تطبيق التحليل الدقيق والموضوعي. ويقدّم المعهد استشارات نوعية للمجتمع؛ فهو مؤسّسة ستقدّم استشارات استراتيجية داخل البلد وخارجها في معظم القطاعات والأنشطة الإنسانية ويضع خططاً لتطوير التعليم[1].

دراسات صادرة عن (راند)

تشارك مؤسّسة راند الحكومة القطرية مشروعًا لتطوير مناهج التعليم القطري، من خلال توفير خبراء ومختصّين في هذا المجال. وقد حدّدت مؤسّسة راند عددًا من الدراسات المهمّة، منها ما بدأ العمل فيه بالفعل، ومنها ما سيبدأ في المستقبل القريب. وأبرز هذه الدراسات بعنوان «المساعدة على إقامة دولة فلسطينيّة ناجحة». والدراسة تعمل على الإجابة على التساؤل الآتي: «ما هي الشروط الواجب توفّرها لقيام دولة فلسطينية دائمة؟». وقد قدّم «المركز» توصياته في هذا الصدد، من خلال

[1] معهد راند قطر للسياسات، ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة.

- ورد على موقع تويتر/ أسرار ليبرالية أن أمير قطر الشيخ تميم قد طرد مؤسسة راند بعد تولّيه الحكم بثلاثة أشهر، مع ربط تدمير مشروع راند بالأزمة الخليجية (بين قطر ودول الخليج (الأخرى).

المصدر: (أسرار ليبرالية ontwitter) : طرد مؤسسة راند.

https://twitter.com<asrarlebraliah<status.

ما نُشِر في تقريرين عن هذه الدراسة، هما: «بناء دولة فلسطينية ناجحة» و«القوس: هيكلِ رسمي للدولة الفلسطينية»، حيث عالجت التوصيات مسألة خلق هيكل ناجح وقابل للتطبيق عملياً للدولة الفلسطينية. وأفاد البحث أنّ احتمال بقاء الدولة الفلسطينية يزيد قوّة إذا توفّر لها قدر كبير من سلامة الأراضي، والحدود المفتوحة، والأمن الكافي، سواء بداخلها أو مع جيرانها.

وتضمّنت دراسات أخرى للمركز «دعم جماعات المسلمين المعتدلة»، وهي دراسة تهدف إلى تقديم العون للزعماء المسلمين المعتدلين في «حرب الأفكار» التي يخوضونها ضدّ المتطرّفين، ودعم دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية في أمريكا»، والتي تهدف إلى فحص الوضع الحالي للبرامج الأكاديمية والتركيز على الشرق الأوسط والإسلام، وتقديم المقترحات لكلٍّ من الحكومات والمؤسّسات التعليمية، فيما يتعلق بتحسين هذه البرامج. والعمل جارٍ أيضًا في دراسة أخرى، بعنوان «المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط» والتي تتصدّى لفحص جوانب التحرّك، والتحديات التي تواجه الإصلاح في بلدان الشرق الأوسط ذات الأهميّة القصوى للولايات الأميركية المتحدة، مثل مصر والمملكة العربية السعودية. وهناك دراسة أخرى بعنوان «عدّة النجاة للضحايا من الأطفال في حرب أفغانستان والعراق»، وتتناول ابتكار مواد تربوية تعليمية للأطفال الذين عانوا من الحروب في بلدانهم.

راند والقضايا المعاصرة المتنازع حولها

يعلّق الباحثون والمحلّلون في «راند» كثيراً على الموضوعات المهمّة الخاصّة بالشرق الأوسط. وقد أعرب المحلّلون مؤخرًا عن آرائهم في علاقة الولايات المتحدة بإيران، ودورها في العراق. وبالنسبة لإيران، يرى «جيمس دوبينز» من «راند»، أنّ الولايات المتحدة بحاجة إلى اتّخاذ موقف أقلّ عداء تجاه هذا البلد. كما يرى أنّ الولايات المتحدة يمكنها أن تحقّق المزيد من أهدافها في المنطقة بالعمل مع إيران بدلاً من العمل ضدّها، ولا سيّما بالنسبة للمستقبل في العراق. وبالنسبة للعراق، لا يزال محلّلو «راند» يشعرون بالتفاؤل تجاه الوضع هناك، رغم إدراكهم للخطر الماثل

في اندلاع حرب أهليّة، في حالة عدم نموّ ثقة الشعب العراقي في حكومته، وإذا لم تخف حدّة نشاطات المتمرّدين من حيث الكمّ والكيف. **وفي الوقت ذاته، يذكر المحلّلون في «راند» أن الولايات المتحدة تحتاج إلى إرساء نمط محدّد من المعايير، يؤدّي في النهاية إلى انسحاب قوّاتها من العراق.**

- أصدرت مؤسّسة راند عام 2004 تقريراً بعنوان «الإسلام المدني».

- وفي عام 2007 أصدرت تقريرًا آخر بعنوان «بناء شبكات إسلاميّة معتدلة».

- كما تولّت مؤسّسة راند إصلاح عدد من المؤسّسات العربية[1].

ويكفي لمعرفة ثقل هذه المؤسّسة في توجيه صنّاع القرار الأميركي، أن نعلم أن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، دونالد رامسفيلد، لم يُرشّح لهذا المنصب الحسّاس إلا كمكافأة لنجاحه في إدارة مؤسّسة راند لمدّة خمس سنوات (1981 - 1986).

وتصف الموسوعة السياسية الأميركية (راند) بأنّها من أكبر مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة؛ فيما تصفها موسوعات أخرى بأنّها منظومة بحثية متكاملة[2].

وفي الأدبيات الروسيّة تُسمّى (راند) مؤسّسة الدمار والموت؛ لأنّ ثمانين بالمئة من القرارات الأميركية (الحربية) ترتبط بها[3].

وتكفي نظرة إجمالية على عناوين بعض التقارير التي أصدرتها مؤسّسة راند خلال الأعوام الأخيرة، لتبيّن خطورة نشاطات هذه المؤسّسة وطروحاتها التدميرية المغلّفة بالعبارات المنمّقة والأفكار الجذّابة. ومن تلك التقارير أو الدراسات:

- العالم المسلم بعد 11 سبتمبر

- بناء شبكات إسلامية معتدلة

[1] المرجع السابق.

[2] مؤسسة راند نظرة عامة، علي السباعي، قناة التناصح (قضايا وآراء) موقع يوتيوب، 2016/8/1

[3] المرجع السابق.

- الاتجاهات الفكرية في العالم العربي
- الشعور بالحصار: الجغرافيا السياسية للإسلام والغرب
- الإسلام والغرب: البحث عن أرضية مشتركة (2006)
- فهم إيران (2009)
- إيران وأمن الخليج
- الجزائر: الدولة الأصولية القادمة (1996)
- القومية الفلسطينية
- العلاقات السعودية - المصرية
- تركيا تتّجه للشرق
- الإسلام في شمال القوقاز (المثال الشيشاني)
- أفغانستان: توطيد أركان الدولة المارقة
- مكافحة التمرّد في العراق
- تطوير قطاع الأمن في العراق
- خيارات السياسة الأميركية في العراق
- دور أمريكا في بناء الأمّة: من ألمانيا إلى العراق[1].

[1] المرجع السابق.


الخبراء
والباحثون
RAND
CORPORATION



لواي كونستانت

(Louay Constant)

- باحث سياسات في مؤسّسة راند، وأستاذ في مدرسة راند باردي للدراسات العليا.

- حاصل على شهادة الدكتوراه في السياسة العامة والإدارة من جامعة كنتاكي، وماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة كنتاكي، والشهادة الجامعية الأولى في الاقتصاد من جامعة نوتردام.

- أثناء عمله في مؤسّسة راند، عمل على عدد من المشاريع التي درست مجموعة من قضايا السياسة الاجتماعية، بما في ذلك إصلاح التعليم من مرحلة التعليم الأساسي، وحتى مرحلة التعليم الثانوي، وما بعد الثانوي، وأسواق العمل.

- تركزت مجالات اهتمامه البحثيّة الرئيسيّة على انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل، وتجارب الخرّيجين قريباً أو الخرّيجين الجدد في البحث عن التعليم والتوظيف، والتحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك الفئات المهمّشة، في إجراء هذا التحوّل.

- يهتمّ كونستانت بالبحوث المتعلّقة بآليات معالجة العجز في رأس المال البشري، وتحسين المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل. وقد أجرى كونستانت أبحاثاً في مجال السياسات على الصعيد العالمي.

- قاد الباحث أو شارك في مشاريع بحثية في الولايات المتحدة، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومنغوليا، في وضع استراتيجيات لزيادة فرص الحصول على التعليم العام والمهني وتحسين نوعيته، ودراسة العوامل التي تؤثّر على

مسألة مواءمة العرض والطلب في سوق العمل، وتقييم تجارب الشباب في مجال التعليم والعمالة.

- يوظّف الباحث طرقاً أو أنماطاً تمزج بين مناهج عدّة في تحليله. وقد أجرى دراسات استقصائية للأُسر المعيشية، والمدارس، وأصحاب العمل، وقام بتحليل البيانات الإدارية، وأجرى مقابلات ومجموعات تركيز للبحوث النوعية.

ـ استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان العراق:

دراسة نشرها معهد راند عام 2012، وهي من تأليف لواي كونستانت ومجموعة من الباحثين:

- تقدّم هذه الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات لزيادة التوظيف في القطاع الخاص ولإعادة توظيف العاملين بالخدمة المدنية في القطاع الخاص بإقليم كردستان - العراق. وتقوم هذه الدراسة، التي تمّ إعدادها لصالح حكومة إقليم كردستان، وبناءً على طلبها، وتحت رعاية الدكتور علي سندي، وزير التخطيط، على مجموعة متنوّعة من طرق البحث والتحليلات؛ وتشتمل تلك الطرق على مراجعة المؤلّفات الحالية المنشورة في هذا الإطار، إلى جانب تحليل بيانات مسح تمّ إعدادها في هذا الخصوص وتحليل القوانين والوثائق الوطنية العراقية والخاصّة بإقليم كردستان، فضلاً عن تقييم نوعي للعديد من الحوارات مع مسؤولين حكوميين وموظفين في القطاع الخاص. يجب أن تكون النتائج ذات أهميّة للمهتمين بتنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنيّة بشكل عام، وأيضًا لمن لديهم اهتمام إقليميّ ينصبّ على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تمّ إجراء هذا البحث داخل وحدة راند للعمل والسكان. **وقد تمكّنت وحدة راند للعمل والسكان من تحقيق سمعة طيّبة على المستوى الدولي، فيما يتعلّق بإجراء الأبحاث الموضوعية والتجريبية عالية الجودة لدعم السياسات والمنظمات في جميع أنحاء العالم وتحسينها؛ وتركّز هذه الوحدة في عملها على الأطفال والأُسر والسلوك الديمغرافي والتعليم والتدريب وأسواق العمل وسياسة الرفاهية الاجتماعية والهجرة**

والتنمية الدولية، واتخاذ القرارات المالية والقضايا المتصلة بالشيخوخة والتقاعد، من خلال هدف مشترك يتمثل في فهم كيفية تأثير السياسة والقوى الاجتماعية والاقتصادية على اتخاذ القرارات الفردية ورفاهية الإنسان.

القضايا الرئيسيّة لمناخ العمل في إقليم كردستان - العراق:

- في إطار هذه الخلفيّة، نتحوّل الآن إلى العمل الحالي ومناخ الاستثمار في إقليم كردستان- العراق. **يقترح تحليلنا أنّ إقليم كردستان - العراق يمتلك عددًا من الخصائص المميّزة التي تجعله حاليًّا بيئة عمل مفضّلة عن بقيّة مناطق العراق؛ فالأمن هو الأفضل بشكل ليس له حدود من أيّ مكان آخر في البلاد. وغالبًا ما تكون هذه واحدة من المزايا التي يتمّ الاستشهاد بها على النحو الأكبر؛ ويُنظر إلى قانون الاستثمار (القانون رقم 4 لعام 2006؛ انظر حكومة إقليم كردستان 2006)، على أنّه يفوق نظيره في بقيّة مناطق العراق، خصوصًا لأنّه يسمح للمستثمرين الأجانب بتملّك الأراضي.** على الرغم من ذلك، هناك خصائص أخرى إيجابيّة، مثل الحوافز الضريبيّة التي توفّرها حكومة إقليم كردستان لكلّ المستثمرين؛ يقول رجل أعمال عراقي: «تتطلّع الشركات الخليجية للاستثمار في العراق، غير أنّ قانون الاستثمار يعوقهم عن ذلك»؛ ويدعو مستثمر عراقي إلى الاستفادة من التجربة في إقليم كردستان. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ البنية التحتيّة عمومًا، مثل الطرق والكهرباء، الأفضل في إقليم كردستان - العراق بالمقارنة مع سائر أقاليم العراق ككل؛ فعمليات تحسين الكهرباء، على وجه الخصوص، جديرة بالملاحظة، فضلاً عن تحسين توفير الكهرباء بشكل كبير في خريف 2008 (وزارة الخارجية الأميركية، 2010). وقد جعلت هذه الخصائص من إقليم كردستان- العراق قاعدة رائعة لتنفيذ العمليات التشغيليّة في بقية مناطق العراق (الشركة البريطانية للتجارة والاستثمار، 2010). وعلى الرغم من امتلاك إقليم كردستان- العراق حاليًّا لهذه المزايا والخصائص، فإنّه ليس من المضمون أن يكون هذا هو الحال دائمًا؛ وبالتالي، سيكون من الضروري المضي قُدمًا مع سائر الخطوط إذا ما كانت حكومة إقليم كردستان ترغب في الحفاظ على بيئة عمل ملائمة بشكل أكبر من تلك الموجودة في سائر مناطق العراق؛ وسيكون

هذا ضروريًّا كذلك إذا ما كانت حكومة إقليم كردستان ترغب في إنجاز هدفها الواعد صوب تنمية بعيدة المدى، وجيل أكثر امتدادًا من الموظفين: للحفاظ على بيئة عمل أكثر ملاءمة من تلك الموجودة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- على الرغم من الخصائص الإيجابية التي يتمتع بها إقليم كردستان - العراق، فهناك عدد من العيوب الهامّة الخاصّة ببيئة العمل، والتي يمكن تغيير البعض منها، ويتعذّر تغيير الباقي. والعقبة الكؤود من بين هذه العقبات هي أن إقليم كردستان- العراق غير ساحلي، ولا توجد فيه موانئ بحرية، وفيه فقط القليل من موانئ الدخول. ومع ذلك، يمكن الحدّ من هذه المشكلة إلى حدٍ ما عن طريق استخدام خطوط ربط جوّي جيّدة، والاستفادة الجيّدة من الحدود، وإنشاء طرق ربط جيّدة تؤدّي إلى الموانئ البحريّة في تركيا أو بقيّة مناطق العراق. ويُعدّ مطار أربيل الدولي الجديد مثالاً جيّدًا على كيفيّة الاستخدام الأفضل للبنية التحتية في التغلّب على الحواجز الجغرافيّة، ويتمثّل العائق الثاني في أن إقليم كردستان - العراق عبارة عن سوق صغيرة، يسكنه عدد سكان يتراوح بين 4 و5 ملايين نسمة. ويمكن أيضًا التغلّب على هذا العائق من خلال زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذلك النظر إلى العراق ككلّ على أنّه سوق محتملة. وهناك عدد من العوائق المهمّة الأخرى التي قد تستغرق وقتًا للتغلّب عليها، ولكن يمكن معالجتها بنجاح. العائق الأوّل هو أنّ البيئة القانونية ما تزال غير مستقرّة، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتطبيق قوانين وإجراءات الحكومة العراقية المركزية في مقابل إجراءات وقوانين إقليم كردستان- العراق، ومع بعض القوانين المتقادمة أو التي تضرّ بمصلحة تأسيس الشركات. علاوة على ذلك، يبدو أنّ بعض القوانين، مثل قوانين العمل والمعاشات، غير مفعّلة كما ينبغي. وإضافة إلى ما سبق، فإنّ العراق ليست ضمن الدول الموقّعة على اتفاقيّة نيويورك بشأن قرارات التحكيم الأجنبية، ممّا يعني أنّ الشركات الدولية لن تلجأ إلى المحافل التي تحظى بالقبول الأكبر للتحكيم الدولي. وعلى الرغم من وجود محافل أخرى مقبولة للتحكيم الدولي، فلا يقع أيٌ منها موقع التفعيل فيما يتعلق بالاستثمار في إقليم كردستان- العراق.

- العائق الثاني؛ يبدو أنّه، عند اختيار المشروع المناسب، بإمكان المستثمرين الأجانب أن يجدوا الطريق إلى إقليم كردستان- العراق خاليًا من أيّ عقبات إلى حدٍ كبير. وعلى الرغم من ذلك، تبدو بيئة تأسيس شركات محليّة جديدة وصغيرة من الصعوبة بمكان من خلال عدد من الأبعاد، بما في ذلك التمويل، وامتلاك الأراضي، والحصول على التصاريح والتراخيص، ومساعدة الحكومة في حلّ مثل هذه المشكلات. يمكن أن يكون عدم وجود نشاط تنظيمي للمشروعات أو حوافز بمثابة عائق أمام تنمية إقليم كردستان- العراق، حيث إنّه على الرغم من الميزات التي تقدّمها الاستثمارات الأجنبية الكبيرة، على نحو ما تمّت الإشارة إليه من قبل، فإنّ عملية تكوين رأس مال محليّ تُعدّ غاية في الأهمية أيضاً لتحقيق النمو بعيد المدى.

- تناقش الأقسام اللاحقة الدور العام للحكومة في تنمية القطاع الخاص، ثم بعض مظاهر مناخ العمل في إقليم كردستان- العراق، بما في ذلك الشؤون المالية، ملكية الأراضي، المرافق والبنية التحتية، العمالة، إجراءات تأسيس الشركات، السياسات التجارية، الوصول إلى معلومات العمل والشركات، قدرة الحكومة والمشاركة في النجاح.

دور الحكومة في إيجاد مناخ عمل ملائم:

- في واقع الأمر، يظلّ الدور الذي ينبغي على الحكومات أن تؤدّيه في تنمية القطاع الخاص أساسيًّا، فالاقتصاد ككلّ يمثّل المحور الرئيس الذي تدور حوله العديد من مناقشات واضعي السياسات؛ وتبقى مسألة واحدة، وهي مستوى المشاركة. فمن ناحية، هناك وجهة نظر تقول بضرورة أن تؤدّي الحكومات دورًا نشطاً في تنسيق تحركات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، هناك وجهة نظر تقول إنّه ينبغي على الحكومة، بعيداً عن وضع القواعد وإنفاذها، مثل اللوائح الضرورية لتنظيم عمل الشركات وحماية حقوق الملكيّات، اتخاذ نهج عدم التدخّل لتنمية القطاع الخاص. وبين طرفي النقيض هذين، توجد سلسلة متّصلة من وجهات النظر حول كيفية المشاركة الفعّالة للحكومة في الاقتصاد؛ وثمة قضية ثانية، وهي سرعة

عمليات الإصلاح. تعتقد بعض الحكومات أنّها يجب عليها أن تكون، في المراحل الأولى من أي عملية لتنمية الاقتصاد، أكثر حزماً في السيطرة، وينبغي أن تسمح تدريجياً للقطاع الخاص باتخاذ دور أكثر فعالية أثناء عملية تنمية الاقتصاد؛ وهناك قضايا ومسائل أخرى تتحرك بسرعة، بناءً على فكرة أن الإصلاحات الهائلة تكميلية، وأن هذا التحرّك البطيء من شأنه فقط أن يمكّن لجماعات المصالح التي تعارض الإصلاحات.

- إنّ النقاش حول دور الحكومة في تنمية القطاع الخاص ما يزال بعيداً عن الوصول إلى نقاط حاسمة؛ ذلك أنّه يعتمد، بصفة جزئية، على الجودة المؤسّساتيّة للحكومة - بمعنى أنه كيف يمكن للحكومة أن تقوم بشكل جيد بتنفيذ المهام التي تعهدت بها.

- يوجد هناك اتفاق واسع النطاق على أن حكومة إقليم كردستان قد تطوّرت بشكل كبير للغاية، منذ أن كان إقليم كردستان -لعراق أولاً محميًّا بمنطقة حظر جوّي في عام 1991، وعلى الرغم من ذلك، ما يزال هناك تقدّم ينبغي إحرازه. إنّ القانون العراقي ساري التنفيذ في إقليم كردستان- العراق، ولكن يمكن أيضًا لحكومة إقليم كردستان تمرير قوانينها الخاصّة بها؛ ولقد فعلت ذلك، على الأخصّ في حالة قانون الاستثمار في حكومة إقليم كردستان، وعلى الرغم من أنّ هناك قاعدة عامّة في القانون، ما يزال هناك انعدام شفافيّة حول ماهيّة القوانين المعمول بها في كردستان، وخصوصًا فيما يتعلّق بتطبيقها وإنفاذها. ولقد بات من الصعب أيضًا الحصول على معلومات بشأن البيئة القانونيّة؛ وثمّة مخاطرة قانونيّة من التضاربات المحتملة بين القوانين العراقية والقوانين الخاصّة بحكومة إقليم كردستان. وكجزء من وضع بنية تحتية قانونية محسنة، يحتاج القضاء إلى الحصول على استقلاليته؛ وفي الوقت ذاته هناك ضرورة لوجود عمليات تطوير في عمليات البرلمان وفي الحدّ من الفساد. وعلى الرغم من تلك المشكلات، **يوجد دليل على إحراز تقدّم في بناء المؤسّسات، مع تعاون كلٍّ من منظمات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، مع البرلمان والقضاء؛ وتقوم حكومة إقليم كردستان برعاية مبادرتها الشفافة الخاصة بها. وثمّة**

نتيجة لهذا الأمر، وهي أن إقليم كردستان- العراق يتطوّر بشكل سريع أكثر من بقيّة مناطق العراق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

- إنّنا نقترح، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة الملحّة لاستعادة أو إيجاد الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء؛ وأنظمة مياه الشرب؛ وأنظمة الصرف الصحّي؛ والتوسع في الخدمات الصحية الأساسية؛ وتحسين نظامها التعليمي، **أنه قد لا تكون لدى حكومة إقليم كردستان القدرة على المشاركة بفاعلية في تشكيل القطاع الخاص في الإقليم**. وعلى الرغم من أن الحكومة قد ترغب في وضع أولويات استراتيجية، فهناك مجموعة كبيرة من الأهداف الصناعية التي قد لا تمثّل استراتيجية تنمية مثمرة، وبدلاً من ذلك، قد يروق لحكومة إقليم كردستان التركيز على كفاءاتها الأساسية المتمثلة في توفير بيئة تمكين آمنة وسليمة، وعلى ضمان توفير المنافع العامة، مثل الصحّة الأساسية، والتعليم الأساسي، والبنية التحتيّة القويّة.



باتريك بي. جونستون
(Patrick B. Johnston)

- هو عالم سياسي رفيع المستوى في مؤسّسة راند، تركّز أبحاثه وتحليلاته على الإرهاب والتمرّد والاقتصادات غير المشروعة وتمويل التهديدات، مع خبرة خاصّة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» والصراع في الفلبين، فضلاً عن قضايا الاستخبارات الأمريكية؛ وبالإضافة إلى مشاركته في أبحاث (راند)، قام جونستون بالنشر على نطاق واسع في المجلاّت الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنتديات السياسية. وفيما يأتي قائمة مختارة بالمجلاّت والصحف التي نشر فيها مقالاته ودراساته، ومنها:
استعراض الاقتصاد الأمريكي، والأمن الدولي، والدراسات الفصلية الدولية، مجلة اقتصاديات التنمية، والدراسات الأمنية، ودراسات في النزاعات والإرهاب؛ وزارة الخارجية، السياسة الخارجية، نيويورك تايمز، لوفار، الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، أخبار الولايات المتحدة والتقرير العالمي، ومجلة الحرب على الصخور.

- شهد (جونستون) أمام لجان الكونغرس في كلٍّ من الولايات المتحدة وكندا، كخبير موضوعي في جلسات استماع حول تنظيم الدولة الإسلامية، وتمويل الإرهاب، وذلك قبل عمله في (راند).

- أكمل جونستون الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن، وحصل على زمالات في كليّة كينيدي في جامعة هارفارد، وجامعة ستانفورد، ومعهد الولايات المتحدة للسلام.

أبرز مواقف جونستون وآرائه:

رأيه في تسليح السنّة العراقيين لمحاربة تنظيم الدولة، في مقال كتبه باتريك جونسون وبنجامين باهني وباتريك ريان، نُشر بتاريخ: 23 / يونيو - حزيران / 2015 (ملخص)

بعنوان: (العدوّ الذي تعرفه والحليف الذي لا تعلمه)، يرى جونستون أنّ تسليح الميليشيات السّنية العراقية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» قد يبدو وكأنّه حلٌّ سريع. ولكن الوثائق التي رُفِعت عنها السرّية حديثاً في الأسابيع التي انقضت منذ استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة الرمادي العراقية، دعت جوقة من الأصوات المتنوعة، بما في ذلك هيئة تحرير نيويورك تايمز، الحكومة العراقية والولايات المتحدة، إلى تسليح الميليشيات السنّية لمحاربة تقدّم الجماعة المتطرفة..

ويرى جونستون أن الديناميات السياسية والعسكرية (الحالية) على أرض الواقع قد تستحق إعطاء الأسلحة للمقاتلين السنّة إذا لم يكن بالإمكان ردّ «الدولة الإسلامية» في وقت قريب.

ويستطرد: لكن قبل تسليح المزيد من الميليشيات العرقية أو الطائفية، يجب على صنّاع السياسة الأمريكية والجمهور على حدّ سواء تكوين فهم أعمق لماضي حلفائنا المحتملين ومصالحهم المستقبلية المحتملة، وما هي العواقب غير المقصودة لتسليح هذه الميليشيات السنيّة.

وحسب الرواية المسيطرة على وسائل الإعلام الأمريكية، ودوائر السياسة، فإنّ (نوري)َ المالكي وحلفاءه الشيعة يتحملون في الحكومة العراقية العبء الأكبر من التحريض على التوترات الطائفية المتجدّدة، التي مكّنت «الدولة الإسلامية» من إعادة إطلاق العنان للحملة الوحشية التي استحوذت على اهتمام العالم.

ورد في دراسة منشورة من قبل مؤسّسة راند عام: 2016، وهي من تأليف: باتريك بي. جونستون، وآخرين:

- تشكّل المجموعة التي تُطلق على نفسها اسم «تنظيم الدولة الإسلامية» تحدياً خطيراً للعديد من دول الشرق الأوسط، وتهديداً إرهابياً لأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وربما يكون مستوى الخطر جديداً، ولكن المجموعة ليست جديدة؛ الدولة الإسلامية هي المنظمة المنفصلة عن تنظيم القاعدة في العراق، ومن ثمّ تحوّلت إلى «الدولة الإسلامية في العراق» (داعش)، وهي كانت امتداداً لتنظيم القاعدة، بأنشطة إدارية وماليّة خاصّة بها. وفي الحقيقة، إن قوى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وقوات الصحوة، تلحق الأذى بالناس، وبالقوى الأمنية الرسمية التابعة للحكومة العراقية، والتي تمكنت ذات مرّة من تحجيم هذه المجموعة بنجاح؛ وهم يقترحون بأن هذه المجموعة الفاسدة أو المنحطّة (داعش) يمكن إيقافها أو وضع حدّ لها.

- يقدّم هذا التقرير تحليلاً لأسس الدولة الإسلامية، والتي تعكسها أكثر من 140 وثيقة أعدّها تنظيم القاعدة في العراق وتنظيم القاعدة؛ وهذا يمثّل الصورة الأكثر شمولاً المتاحة للمجموعة، اعتماداً على السجلاّت الخاصّة بالمجموعة. وقد أعدَّت داعش نفسها منذ وقت مبكر لإقامة الدولة، واستخدمت نموذجاً بيروقراطياً في الإدارة؛ وهو استند إلى نموذج مكرّر أساساً من القاعدة، لكنّه امتدّ عبر مناطق مختلفة جغرافيًّا. كما أنّه قام بترسيم الحدود الإدارية لولايته بعناية. وقد دفعت داعش لموظفيها أجراً من شأنه أن يكشف المؤمنين الحقيقيين بالنسبة لها بدلاً من الانتهازيين، وهم مدرّبون؛ وخصّت بعضويّتها أولئك الذين يمثّلون عيونًا لها، ويزيدون من فعاليّة المجموعة. كما عملت على زيادة الإيرادات المحليّة من خلال مصادر متنوّعة، وكانت قادرة على الحفاظ على نفسها، وإن كانت في القوّة أقلّ بكثير في مواجهة استراتيجية مضادة للإرهاب ومكافحة التمرّد، التي وضعها خصومها، بدءًا من أواخر عام 2006. ويضيف الباحث بأن هذا التقرير مشترك بين مؤسسة راند، والدراسات التجريبية لمشروع الصراع أو النفوذ في جامعة برينستون، ومركز مكافحة الإرهاب (CTC) في ويست بوينت. وقد قام مركز مكافحة الإرهاب بترتيب

موضوع رفع السرية والإفراج عن معظم الوثائق التي يستند إليها هذا التقرير، وذلك لاستخدامها لغرض البحث ونشرها على موقعه على الإنترنت، لتكون متاحة لجميع الباحثين، وهناك مؤسّسات عدّة رعت هذه الدراسات والأبحاث.

- تحت عنوان: (الدولة الإسلامية في العراق وحرب العراق)، تذكر الدراسة أنّ هذه المنظمة السلفية الجهادية (داعش) تطوّرت من تنظيم القاعدة في العراق، حيث شُكّلت رسمياً من قِبل الزرقاوي في تشرين أول/أكتوبر 2004؛ **وهي سلفية ملتزمة بالأصول الأيديولوجية للإسلام السنّي، الذي يسعى إلى أنقى أو أفضل محاكاة لتفكير وتصرفات النبي محمد والأجيال الأولى من المسلمين، حيث يعتقد الجهادي أنّ العنف والنضال ضدّ غير المسلمين والمسلمين الذين يُحكم عليهم بالردّة هو واجب ديني مهمّ، على الرغم من أنّ داعش نشأت باعتبارها واحدة من العديد من الجماعات السنيّة المتمرّدة العاملة في جميع أنحاء العراق، في أعقاب غزو قوّات التحالف في آذار/ مارس 2003. وقد زادت قدرات المجموعة ونفوذها بسرعة من 2004 حتى 2005، وظهرت كمنظمة متمرّدة مهيمنة تعمل في البلاد في وقت مبكر، وبحلول كانون ثاني/ يناير 2006، أصبحت تتألف من عدد من المقاتلين الأجانب والعراقيين المحليين؛ وكان لدى داعش هيكل قيادة هرميّ معقّد نسبيًّا، وبيروقراطية في المعاملات الإدارية، ومصادر تمويلها المتنوّعة.**

- هذه الجماعة في الواقع اتّجهت نحو اسمين اثنين مختلفين ببراعة: دولة العراق، والدولة الإسلامية في العراق. وكان المقصود من المجموعة العراقية أن تكون معنيّة بالسنّة، لأنّ السكان الأكراد في الشمال الشرقي حقّقوا مزيدا من الحكم الذاتي، والسكان الشيعة سيطروا في المركز والمنطقة الجنوبية، وفي صلب الأقاليم يتمتعون بالأغلبية؛ وكانت داعش تريد من العراق أن يكون دولة لجميع المسلمين (أو على الأقل تلك الدول التي يعدّها قادة الجماعة من المسلمين، مع استبعاد الشيعة)، وذلك بغضّ النظر عن الحدود الحديثة. وبالنسبة للتوازن، فقد سادت الجماعة على العراق في الدعاية، على الرغم من أن الاسم الرسمي ظلّ «الدولة الإسلامية».

- وفي سياق حديثه حول ملخص ومضمون البحث، يقول الكاتب: وهذا الفصل

-في هذه الدراسة- يتناول تحليل الخلفية والمضمون لداعش. ويبدأ الفصل الثالث باستعراض الاتجاهات العامة في الصراع، حيث يتناول السياق الذي تمّ فيه تشكيل التمرّد العراقي، وتسليط الضوء على صعود داعش؛ كما يتحدث عن إيجاد حركة الصحوة المضادّة لداعش. كما أنه يناقش كل ما له صلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق، التي أثَّرت على الهيكل التنظيمي للهيئة وعلى أنشطة التمويل. ويختتم الفصل الثالث باستعراض مفصّل لبيئة العمليات في المحافظات الأربع التي نملك بشأنها وثائق جوهرية أو أساسية، وهي: الأنبار، ديالى، صلاح الدين، ونينوى؛ هذا وتركّز المناقشة على الاختلافات عبر الزمان والمكان، والتي تساعد على وضع بياناتنا في السياق، من خلال شرح القيود التشغيلية للمجموعة التي كانت تحت وطأة الصراع. وفي هذا الفصل، تمّ الإشارة إلى جماعة داعش بغرض الإيضاح، على الرغم من أن الدراسة تشير في بعض الأحيان إلى الجماعة باعتبارها القاعدة في العراق، وذلك بالرجوع إلى ما قبل الوقت الذي تحوّلت فيه إلى داعش، وذلك في حال اعتقد الباحثون أن ذلك مفيدٌ في زيادة الوضوح. ومن المهم أن نلاحظ أن نواة أو جوهر الجماعة الأصلي من المقاتلين الأجانب، والقيادة من جماعة الزرقاوي، وجماعة التوحيد والجهاد، التي تشكَّلت في الأردن في وقتٍ متأخر في التسعينات؛ وتعمل داعش تحت مسمّيات مختلفة عدّة خلال جولة التمرّد التي خاضتها في العراق، مثل جماعة التوحيد والجهاد، وتنظيم القاعدة في العراق، ومجلس شورى المجاهدين.

- تحت عنوان: (حرب العراق)، يقول الباحث: **بعد أن شكّلت الولايات المتحدة وشركاؤها التحالف، غزت القوات الأمريكية العراق في مارس / آذار 2003، وأطاحت بصدّام حسين في نيسان / أبريل، حيث سرعان ما ظهر فراغ في السلطة. ويؤكّد العديد من المحلّلين أن هذا الأمر خلق دينامية «معضلة أمنية»، والتي نتج عنها ثلاث مجموعات تمثّل الهويات الإثنية الطائفية، تتنازع ضدّ بعضها البعض، لتحقيق السيطرة السياسية، وهي: العرب السنّة، الشيعة العرب، والأكراد؛ والسنّة في نهاية المطاف هم الخاسرون بعد غزو التحالف، وقد شكّلوا جوهر التمرّد، مع خليط من البعثيين السابقين والقوميين، والجهاديين السلفيين، والمجرمين. وعلى الرغم من**

أنّ السنّة يمثّلون أقليّة من حيث عدد السكان في العراق، فإنّهم كانوا يتمتعون بالسيطرة السياسية شبه الحصرية لعقود. كما أن الولايات المتحدة اتخذت قرارات عدّة أدّت إلى حلِّ الجيش العراقي، وسنّ قوانين بعيدة المدى تمنع أعضاء «البعث» زمن صدّام حسين، وحزب الله العراق-من المشاركة في الجيش أو الحكومة، وإعادة تشكيل حكومة العراق كدولة ديمقراطية، لقلب النظام -الذي كان سائداً- ممّا يعطي السكان الشيعة غالبية مهيمنة، إضافة إلى ذلك، أُعطِيت الأقليّة الكردية دوراً متزايداً في العملية السياسية، وحصلت على منزلة «صانع الملوك» على المستوى الوطني، مع ترسيخها بحكم الأمر الواقع، من خلال حكم ذاتي في معظم أنحاء شمال العراق؛ وهناك عدد كبير من الجماعات السنيّة المتمرّدة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، التي قامت بسرعة باستغلال مسألة السيادة السياسية للسكان السنّة، وعملت على تعبئة أجزاء كبيرة من هؤلاء ضدّ التحالف، والحكومة والقوات العراقية. وقد وصف بعض المعلّقين في مرحلة مبكرة التمرّد في عامي 2004 و2005، بأنّه لم تكن لديه قيادة واضحة.

- هذه الجماعات المسلّحة بنت تفاعلاتها على شبكة فضفاضة وفق جذور أُسريّة عميقة، وهناك أيضاً الجذور القبلية، والولاءات المحلية. ومع ذلك، على مدى أوّل سنتين، فُقِد الموالون لصدّام وبشكل سريع، وزاد التطرّف بشكل أكبر؛ وبدأت العناصر السلفية الجهادية تحقّق سيطرة أكبر لها على الأرض.

لقد ظهرت هذه الحركة على نطاق واسع، فسيطر عدد قليل من السلفيين على مجموعات كبيرة، وخاصة داعش. وهؤلاء السلفيون المنتمون لداعش، وللقاعدة في العراق، ظهر أوّل تشكيل رسميّ لهم في أكتوبر/ تشرين أوّل، 2004، عندما ضمّ أبو مصعب الزرقاوي إلى مجموعته جماعة التوحيد والجهاد، مع حركة القاعدة الأكبر. وقد نشأت جماعة التوحيد والجهاد في الأردن في أواخر التسعينيات، ثم نمت بشكل ملحوظ في أفغانستان، تحت إشراف الزرقاوي، وتمويل أسامة بن لادن، ومعظم أتباعها من المجنّدين من دول الشام الكبرى، بما في ذلك الأردن، لبنان، سوريا، والأراضي الفلسطينية. وقد نمت الجماعة إلى ما يقرب من 3000 عضو مع الزرقاوي، وذلك قبل الضربات الجوّية الأمريكية في تشرين أول / أكتوبر 2001 في أفغانستان،

رداً على هجمات 11/ أيلول - سبتمبر. وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، انتقل الزرقاوي إلى إيران، ثم انتقل مرّة أخرى إلى سوريا، لبنان؛ وفي نهاية المطاف، شمال العراق، حيث شكّل تحالفاً مع الحركة الإسلامية الكردية «أنصار الإسلام»؛ وقد جال الزرقاوي كثيراً في أنحاء منطقة المثلّث السنّي حول بغداد، وتعمّقت شبكته، وقام بتجنيد المقاتلين. وتوسّع الزرقاوي في تسليحه، وأنشأ شبكات للتهريب، جعلته القناة الافتراضية بالنسبة للأغلبية؛ هذا ليس كلّ شيء؛ المقاتلون الأجانب قدموا إلى العراق تحسباً لقيام الولايات المتحدة بعملية غزو له. وقد أصبح الزرقاوي الأمير الافتراضي للمسلّحين الإسلاميين في العراق.

- بعد غزو التحالف، ظهر تنظيم القاعدة في العراق بسرعة أكبر، وهي جماعة مسلّحة قاسية لا ترحم. وكما كتب بريان فيشمان «كان تنظيم القاعدة في العراق وحشياً ومهدّداً، ولكن هجماته الناجحة ضدّ القوات الأمريكية والميليشيات الشيعية، والحكومة العراقية، كانت مفيدة. هجمات الزرقاوي كان مرحَّباً بها من المتمرّدين السنّة الآخرين؛ وقد قام الزرقاوي بحملة دمويّة تهدف إلى إضعاف قوّات التحالف، وردع القوى العراقية المتعاونة، من خلال شنّ هجمات على العسكريين والحكومة، وزعماء القبائل الذين عملوا مع قوات التحالف، وذلك لترك أثرٍ نفسيٍّ من خلال الهجمات المدهشة والمرهقة، والاختطاف، وقطع الرؤوس، ومن خلال إثارة الصراع الطائفي؛ وهي حملة متعمّدة تستهدف الشيعة في جميع أنحاء العراق، وفق استراتيجيّة متعدّدة الاتّجاهات. وقد نمت القاعدة بازدياد أعداد المتمرّدين السنّة، وتعبئة أعداد كبيرة من السكان السنّة لدعمها، مع تنفيذها حملة عنيفة ضدّ التحالف، وقوات الأمن الداخلي.

- وقد ركّزت «القاعدة» في البداية على أنشطتها في محافظة الأنبار، ومنطقة الصحراء الواسعة في غرب العراق؛ وهي تُعدّ موطنًا لغالبيّة السكان الذين لديهم تاريخ طويل من المقاومة ضدّ سيطرة الحكومة المركزيّة. وكان الزرقاوي يقيم في الفلّوجة، وهي كبرى المدن التي تقع على طول وادي نهر الفرات، والتي كانت واحدة من الطرق الرئيسة السهلة للمقاتلين الأجانب في تنظيم القاعدة في العراق.

وقد أخذت هذه الجماعة بالسيطرة السريعة على المدينة، من خلال العنف، عبر حملات من الهجمات والتخويف، ممّا دفع جانبًا شيوخ القبائل الذين حكموا تقليديًّا في جميع أنحاء المحافظة؛ وهم حافظوا على ملاذٍ لهم في المدينة، حتى بدأت قوّات التحالف عمليّة كبرى في تشرين ثاني / نوفمبر وكانون أوّل / ديسمبر 2004. وبعد فقدان الفلّوجة، المقرّ الرئيسي الإقليمي لعمليات الجماعة بالقرب من عاصمتها بالرمادي، قامت إحدى المجموعات الأساسية بالاستيلاء على الوثائق المالية التي تم تحليلها في هذا التقرير في بلدة الجليبية القريبة، وهي بلدة تقع شرق الرمادي، حيث توفّر هذه السجلاّت والاتصالات لمحة من داخل الجماعة، من يونيو 2005. حتى أكتوبر / تشرين أول 2006. وعلى الرغم من الاحتكاك مع السكان السنّة المحليينّ، وجماعات المتمرّدين الأخرى، فقد حافظ تنظيم القاعدة في العراق على قدرة تشغيلية كبيرة في الأنبار، وذلك بالتوازي مع الكثير من مناطق العراق، طوال عام 2006. ولتوطيد وضع الجماعة في الأنبار، أُنشِئت هياكل عسكرية وإدارية في كلّ محافظات البلاد التي يسيطر عليها السنّة؛ وأيضاً بغداد العاصمة الوطنية، المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العراق.

- وعلى الرغم من أنّ هذا التقرير لا يركّز على أنشطة داعش، وخاصّة في بغداد، من الواضح أنّ العاصمة أدّت دورًا رئيسيًّا في حرب العراق والتمرّد السنّي؛ وهي تحوي خليطًا عِرقيًّا من أكثر من 7 ملايين نسمة؛ وهي المركز البارز للسياسة على الصعيد الوطني. وقد اعترف تنظيم القاعدة في العراق في وقتٍ مبكر، بأنّ السيطرة على بغداد أمرٌ حاسمٌ لنجاحه الشامل. ولذا، هو ركّز اهتمامه المتزايد على المدينة، ومحيطها ابتداءً من عام 2005.

- في شباط / فبراير 2006، نفّذ تنظيم القاعدة في العراق واحدة من أنجح هجماته في الصراع بأكمله، واستهدف رمزًا دينيًّا، وهو ضريح الإمام العسكري في سامرّاء، ثالث أقدس موقع ديني في الإسلام الشيعي؛ المُعِدّ -للعملية- هو الزرقاوي. وقد أشعل هذا الهجوم موجة من العنف الطائفي في جميع أنحاء البلاد، وخاصّة في بغداد. وفي غضون أسابيع من القصف، كان هناك تصاعد في عمليات القتل الطائفي،

والهجمات الطائفية التي اجتاحت البلاد، ممّا جعل الحرب الأهلية شاملة بين السنّة والمجموعات الشيعية التي ظهرت وتزايدت، وذلك طوال عام 2006، وحتى أوائل عام 2007، وخاصّة في المناطق المختلطة من العراق، مثل بغداد، ومحافظة ديالى؛ وكثيراً ما دفعت الجماعات السنيّة في هذه المناطق إلى طلب حماية «الدولة الإسلامية» ضدّ الميليشيات الشيعية، مثل جيش المهدي.

- ومع ذلك، فإنّ الأنبار لم تتأثّر إلى حدٍّ كبير، رغم ارتفاع وتيرة العنف الطائفي، وصعود تنظيم القاعدة الذي شنّ، وبشكل متزايد، هجمات عدّة في العراق عام 2006. وفي حزيران / يونيو 2006، قُتِل الزرقاوي جرّاء غارة جويّة من قِبل التحالف، وخلفه أبو أيوب المصري الذي عمل على تعزيز موقف تنظيم القاعدة في العراق، من خلال ضمِّه للأراضي تحت ستار إمارة جديدة، وتحت قيادة زعيم عراقي إلى حدٍ ما؛ وكان الزرقاوي يريد ذلك. وفي تشرين أول/ أكتوبر 2006، أعلن المصري إنشاء الدولة الإسلامية في العراق، مع حامد داود خليل الزاوي، المعروف أيضاً باسم أبو عمر البغدادي، الذي أصبح أميراً؛ وقد عمل المصري كوزيرٍ للحرب.

- وحتى بعد وفاة (مقتل) الزرقاوي، حافظ التنظيم على القدرة على شنّ هجمات عنيفة في الكثير من المناطق بالأنبار، ومروراً بمعظم أنحاء العراق طوال عام 2006، وذلك على الرغم من أن الدعم الشعبي قد بدأ يتآكل للجماعة في الأنبار. ولكن داعش كان يتمتع بالسيطرة الفعلية إلى حدٍّ كبير، في المحافظات السنيّة في شمال وغرب بغداد، بسبب العنف الطائفي المستمر في بغداد، وديالى، وصلاح الدين. وفضلاً عن ذلك، فقد فشلت قوّات التحالف وقوى الأمن الداخلي في إضعاف المجموعة بصورة فعّالة. وعلى الصعيد الوطني، استمرّت الهجمات العنيفة في التصاعد عام 2006، وإلى النصف الأوّل من عام 2007، ممّا يدلّ على تنامي قدرة داعش في استخدام العنف في معظم أنحاء البلاد.

- ومع ذلك، بدءًا من أواخر عام 2006، حدثت مجموعة من المتغيّرات على الأرض في العراق، بدأت في تحويل المدّ ضدّ داعش؛ أولاً: بدأ تشكيل حركة الصحوة السنّيّة في الأنبار بسرعة، لتقويض دعم مبادرة داعش في المحافظة، وخاصّة

في الرمادي، بناءً على المحاولات القبلية السابقة لإعادة المواءمة أو التنسيق مع قوّات التحالف، ضدّ داعش، حيث كان هناك اختراق لتشكيل تحالف من 17 شيخاً من شيوخ القبائل في صحراء الأنبار (صحوة الأنبار)، وذلك في أيلول /سبتمبر 2006. وخلال أواخر عام 2006 وأوائل عام 2007، كانت هناك شراكة مع وحدة التحالف المتمركزة في الرمادي (اللواء الأول، الفرقة المدرّعة الأولى)، بقيادة كول سين ماكفرلاند (COL Sean MacFarland)، لإعادة إرساء الأمن في المدينة، وذلك باستخدام القوّة. وقد أثبتت قوى الصحوة تأثيراً ضدّ داعش، فكانت ناجحة، وتمّ دمجها في الهيكل الرسمي لقوى الأمن الداخلي، التي تعمل كقوات شرطة عراقية، بحيث يحصل أعضاؤها في نهاية المطاف على رواتب من الحكومة العراقية، وذلك انطلاقاً من نجاحها مبدئياً في الرمادي. وقد بدأت المجموعات القبلية الأخرى في الأنبار بالانضمام إلى حركة الصحوة المزدهرة، وانخفض بشكل كبير دعم داعش شعبياً، كما انخفضت قدراتهم التشغيلية في جميع أنحاء المحافظة.

ثانياً: اعترف قادة التحالف بأنّ استراتيجيتهم السابقة في العراق لم تكن فعّالة. ولذا، أمرت إدارة الرئيس «جورج دبليو بوش» بالمضيّ قُدُماً في طريق جديدة.

- وبناءً على النجاحات الأولية في الأنبار، وفي انعكاس واضح لاستراتيجيات التحالف السابقة، تم تقديم خطّة جديدة تقتضي وجود قوّات أميركية إضافية، وذلك لحماية السكان العراقيين. ونظريًّا، فإنّ تحسين الواقع الأمني سيوفّر للقادة السياسيين العراقيين مساحة للتنفس، والتي يحتاجون إليها من أجل إتمام المصالحة السياسية. وقد اهتمّت تلك الاستراتيجية، المعروفة شعبيًّا باسم «الطفرة»، بشدّة بمكافحة حملة التمرّد التي تركّز على السكان، مع استمرار عمليات مكافحة الإرهاب الذي يمثّله تنظيم القاعدة، والمنظمات المتمرّدة الأخرى.

- واستجابة للضغط المتزايد في محافظة الأنبار بشكل أساسي، وبسبب تأثير قوّات إضافيّة على قوّات التحالف، وحركة الصحوة المتنامية، اضطرّت «الدولة الإسلامية» إلى تحويل قاعدة عملياتها من الأنبار إلى الشمال والشرق، وفي المقام الأوّل إلى ديالى، وصلاح الدين، ونينوى. وقد كان هناك تراجع مستمرّ في أنشطة

العنف في أواخر عام 2006؛ في المقابل، كانت هناك زيادة في الهجمات في عدد من المحافظات الأخرى. كما سعت «الدولة الإسلامية» إلى السيطرة والانتشار، من خلال النشاط المسلّح ضدّ التحالف وقوات الأمن الداخلي، فضلاً عن مجموعة القبائل والمتشدّدين الآخرين الذين قاوموا توغل داعش. ورغم نشاط بعض الجماعات المتمرّدة السنيّة الموجودة سابقاً، فإنّ مستوى العنف وكثافته زادا بشكل ملحوظ، نظراً لأنّ داعش حوّلت المزيد من الاهتمام والموارد إلى ديالى وصلاح الدين في أواخر عام 2006، ثم بعد ذلك إلى نينوى والموصل في أواخر عام 2007. وقد عزّزت داعش بشكل كبير من هجماتها العنيفة انطلاقاً من محافظة ديالى، واستهدفت الأقليّة الشيعية، ممّا زاد من التوترات الطائفية، وأجبر الجماعات القبلية والجماعات السنيّة المسلّحة الأخرى للردّ بقوة والعمل على تعزيز سيطرتها أيضاً. وبحلول نهاية العام، تمكنت داعش من السيطرة على معظم محافظة ديالى. وهذه الجماعة اكتسبت قوة في مطلع عام 2007، في جميع أنحاء المحافظة. وما ساعدها هو الفشل الكامل لحكومة محافظة ديالى في عملها؛ كذلك محدودية التآلف داخلها، وأيضاً محدودية تنظيم قوى الأمن الداخلي بشكل كبير فيها. وهناك تقارير تفيد بأنه منذ شهر كانون الأول /يناير 2007، كانت داعش قد سيطرت بحكم الأمر الواقع على العاصمة «بعقوبة»، وعملت على ترسيخ نفسها في الجزء الجنوبي من المقاطعة. ويشير الباحث إلى أنّ هناك وثائق تم تحليلها في هذا التقرير كان قد تمّ الاستيلاء عليها من قِبل قوات التحالف خلال صيف عام 2007، كوّنت رؤية ثاقبة حول هيكليّة الجماعة، وعملها الإداري، وعمليات التمويل في المحافظة، حيث كانت المجموعة تعمل في ذروة قدرتها ونفوذها.

- وخلال الفترة نفسها، حقّقت الاستخبارات الإسلامية -التابعة لداعش- مكاسب كبيرة في محافظة صلاح الدين المجاورة، وهي محافظة ذات أغلبية سنيّة، ولها تاريخ طويل من التمرّد النشط ضدّ قوات التحالف، وقوات الأمن العراقية؛ علماً بأن هناك عدداً من الجيوب التي يسيطر عليها الشيعة «كما في بلد، والدجيل»، وكانت محافظة صلاح الدين مهيّأة للنزاع الطائفي، مثل ديالى. وقد واجهت تحديات مماثلة للمحافظات الأخرى، مثل ضعف قوى الأمن الداخلي، وعدم وجود دافعية لديها،

مع وجود عدد قليل من القوات المسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، فيما لدى داعش مناطق كانت بمثابة ملاذٍ آمن شمال نهر دجلة، ممّا سمحّ بوجود تحركات مسلحة تتنقل بحريّة بين الأنبار وديالى ونينوى؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عزّزت الحركة تواجدها المسلّح وعملياتها داخل المحافظة، ومن ذلك قيامها بالهجوم المذهل ضدّ ضريح «العسكري» في عاصمة المحافظة سامرّاء، في شباط / فبراير 2006، والتي أشعلت موجة من العنف الطائفي في البلاد؛ فضلاً عن العديد من الهجمات الانتحارية الأخرى ضدّ قوات الأمن العراقية، وقوات التحالف في المناطق الحضرية.. وبحلول ربيع عام 2007، بدأت العديد من الجماعات المسلحة السنيّة في ديالى بشنٍّ هجمات ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية؛ ومن تلك الجماعات مقاتلون من كتائب ثورة العشرين، وهي إحدى الجماعات المنظمة المناهضة لداعش. كما وقعت أحداث مماثلة في صلاح الدين أيضاً.

- يشير الباحث إلى أنّ بؤرة التمرّد السُّنّي في صلاح الدين، والمتمثّلة في قادة من قبيلة الجبور، كانت متماشية مع قوات التحالف في مايو / أيار 2007؛ وبسرعة بدأت في التحوّل ضدّ المدّ الداعشي، حالها حال مختلف القواعد الشعبية الأخرى المضادّة لداعش، حيث بدأت بتشكيل مجموعات في جميع أنحاء البلاد، ممّا دفع قادة الائتلاف الحكومي في العراق إلى إنشاء برنامج للمصالحة الوطنية، وإدماج تلك العناصر في قوى الأمن الداخلي؛ ممّا أدّى لاحقاً إلى تشكيل كتلة أبناء العراق. وبحلول نهاية عام 2007، كان هناك أكثر من 91000 عراقي، معظمهم من السُّنّة الذين انضمّوا إلى تلك الحركة، والتي تُعدّ مزيجاً من حركة الصحوة المناهضة لداعش. وقد أدّت العمليات إلى تدهور شديد في وضع داعش، وحرمانها من الملاذ في معظم أنحاء العراق؛ ما تسبب بخسائر فادحة للدولة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، منذ أواخر عام 2006 وحتى أوائل عام 2008.

- وتحت الضغط المتزايد من قوات التحالف، وقوى الأمن الداخلي، والعناصر التابعة للدولة في معظم أنحاء العراق، اضطرّت داعش إلى التراجع نحو الشمال، إلى محافظة نينوى، والتي كانت دائماً تلعب دوراً رئيسياً بالنسبة للتمرّد السنّي؛ كما تُعدّ

نقطة عبور بالنسبة للمهاجرين الأجانب، ومصدراً رئيسياً من مصادر تمويل «الدولة الإسلامية»؛ وهي موطن لكثير من قادة النظام السابقين. وقد سمحت الديناميات المعقّدة الإثنية والطائفية لداعش بالحفاظ على شعبية كبيرة ودعم ومساندة من السنّة، ممّا أدّى إلى السيطرة الفعلية على جزء كبير من محافظة الموصل، التي تُعدّ ثاني أكبر مدن العراق. وفي الأشهر الأخيرة من عام 2007، كانت الهجمات العنيفة في نينوى أعلى منها في أيّ محافظة أخرى؛ وأفادت التقارير بأن المصري، وهو قائد داعش، كان مقرّه في الموصل أو حولها، جنباً إلى جنب مع معظم القادة الآخرين في المجموعة، بما في ذلك أبو قصورة المعروف أيضاً باسم محمد مومو، وهو القيادي الثالث في تنظيم داعش.

وبسبب الوجود المحدود للائتلاف في المحافظة، ظلّت الحالة تتدهور في الموصل، خلال الفترة من أوائل عام 2008 وحتى آذار / مارس، حيث كانت نسبة النصف إلى الثلثين، من الهجمات التي تحدث في العراق، في الموصل؛ ثم قامت قوات التحالف بإرسال قوات إضافية إلى نينوى، حيث بدأ العدّ العكسي لمكاسب داعش، وألقي القبض أو قُتِلَ عدد كبير من كبار قادتها، ممّا أدّى إلى تدهور القدرات التشغيلية لها؛ كما تمّ الاستيلاء على العديد من الوثائق الرئيسية التي تمّ تحليلها ضمن هذا التقرير. وفي إطار العمليات ضدّ داعش – على سبيل المثال- ألقت قوات التحالف القبض على ياسين صباح صالح جبير، وهو مسؤول أمن الدولة الإسلامية لشمال العراق، في ديسمبر / كانون أول 2007، واستعاد التحالف وثائق تحتوي على قائمة كاملة بجميع أعضاء الجماعة الإسلامية في المنطقة؛ وباستغلال هذه الوثائق، كان قادة التحالف قادرين على فهم تنظيم داعش بصورة أفضل، وإجراء عمليات متابعة ضدّ قادة آخرين. وبحلول عام 2009، كان زادت الفعاليات المشتركة لعمليات مكافحة الإرهاب، وضعفت داعش بشدّة في نينوى، رغم أن المجموعة حافظت على تمويل محدود لها، ووسائط إعلام، وقوات في كافة أرجاء المنطقة.

- وبحلول نهاية عام 2010، نجحت داعش بشكل أساسي في شمال العراق، حيث احتفظت بالقدرة على شنِّ هجمات مرعبة انطلاقاً من مناطق عدّة. كما نفّذت هذه

الجماعة ضربات عدّة من خلال المتفجرات المحمولة على المركبات ضدّ أهداف في جميع أنحاء البلاد، في النصف الثاني من عام 2009، وفي النصف الأوّل من عام 2010. وعلى الرغم من مقتل اثنين من كبار القادة الفاعلين، المصري والبغدادي، في غارة مشتركة بين الولايات المتحدة والعراق في أبريل 2010 في تكريت، إلاّ أنّ الجماعة تمكّنت من مواصلة العمليات، وسمّت -أو عيّنت- قادة جدد، وأطلقت حملة جديدة ضدّ قوّات الأمن الداخلي.

موقفه من مصير الإرهابيين وطرق عملهم:

- يتحدّث الكاتب عن المسارات الوظيفية للإرهابيين، حيث يذكر -باختصار- أن داعش كانت تحت ضغط عدوانيّ مستمرّ ومتواصل في العراق. ولذا، كان عليها أن تتكيّف باستمرار مع تلك الظروف. وقد شمل التكيّف إعادة التنظيم في مرحلة ما بعد فقدان القادة الرئيسيين، ما أدّى إلى انحراف في المسار الوظيفي للتنظيم، حيث أصبح الأداء رديئاً، ومن النادر أن يتناول المحلّلون لظاهرة الإرهاب بشكل منهجيّ الديناميات المهنية المتبعة في صفوف المنظمات الإرهابية؛ وتشمل تلك الأبعاد ذات الصلة: مستوى الموظفين أو العاملين، التغيرّ أو التبدّل من قِبل الأفراد بين المواقف، التغيرّات في معدّلات التعويض عن القائمة -أي تغيرّ المواقف عندما يأتي أعضاء أو قادة جدد بدلاً من السابقين- كشف الاتجاهات والأنماط ومستوى الشذوذ مع مرور الزمن، حيث ركّزت الدراسة على كيفيّة تكيّف المنظمات المسلّحة مع تغيرّ الظروف التشغيلية لها، فضلاً عن المتطلبات اللازمة لإدارة موظفيها.

رأيه في أساليب وطرق تمويل داعش:

في مقابلة مع جونستون نُشرت بتاريخ: 27/ أكتوبر – تشرين أول / 2017

- كتب جونستون تحت عنوان: (النفط والابتزاز ما يزالان هما عوائد داعش الإنتاجية)، أنه مع فقدان داعش للأراضي عبر سوريا والعراق، فإنّ قدرتها على توليد الإيرادات قد انخفضت بشكل كبير. ومع ذلك، لا تزال داعش تستفيد من صناعة النفط، وتجارة الآثار في السوق السوداء، والضرائب، وابتزاز السكان المحليين

الخاضعين لسيطرتها. وقد قامت الحكومة الأمريكية، مع حلفائها في المنطقة، بمحاولات لقطع تمويل داعش، وإن كانت النتائج متباينة. وقد تحدث بينيت سيفتل باختصار مع باتريك جونستون، كعالم سياسي بارز في مؤسسة راند وكخبير في تمويل داعش، لمناقشة مصادر الدخل الرئيسية للجماعة، وكيف يمكن للولايات المتحدة وشركائها مواجهة تمويل داعش بفعالية أكبر.

- لقد حقّقت جماعة داعش عائداً كبيراً من مصادر متنوّعة، بما في ذلك النفط، وتجارة الآثار، والضرائب المفروضة على السكان المحليين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ولكن، مع فقدان داعش بسرعة للأراضي في جميع أنحاء العراق وسوريا، من أين تجلب معظم إيراداتها الآن؟

- يجيب باتريك جونستون بأن هناك ثلاثة مصادر رئيسية لداعش؛ النفط والابتزاز، والمصادرة. وقد ظلّ النفط مصدراً مهماً للدخل بالنسبة لداعش على الرغم من خسائرها الإقليمية. **فقد قَدَّر متحدّث باسم التحالف أنّ عائدات داعش النفطية انخفضت إلى 4 ملايين دولار شهرياً، اعتباراً من أوائل أكتوبر، من ذروة قدرها 40 مليون دولار شهرياً في عام 2015. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير في النفط، فإنّ مبلغ 48 مليون دولار سنوياً يبقى مبلغاً كبيراً من المال، خاصة بالنسبة لجماعة تنخفض نفقاتها تبعاً لحجم السكان والأراضي التي تسيطر عليها، حيث انخفض الاستخدام أو التشغيل.**

- وفي العراق، فقدت الجماعة جميع حقول النفط التي كانت تسيطر عليها سابقاً. أما في سوريا، ففقدت الجماعة أخيراً أكبر حقول النفط في البلاد. وفي حين أن عائدات داعش النفطية يمكن أن تستمر في الانخفاض في المستقبل القريب، فإنّه لا يزال من المرجّح أن تستفيد من فرض ضرائب على استهلاك الوقود محليًّا، وأن تفرض رسومًا على الشاحنات الصهريجيّة التي تمرّ عبر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلاميّة.

والابتزاز هو مصدر آخر لإيرادات داعش، إذ إنّ قدرة الجماعة على التهديد بالقيام

بأعمال عنف ضدّ المؤسّسات التجارية في شرق سوريا، وغرب العراق، وأماكن أخرى تمكّنها من تشغيل مضارب الحماية إلى حدٍّ كبيرٍ بعيدًا عن مرأى السلطات.

- وأخيراً، فإنّ الجغرافيا، بمستواه الحالي المتواضع في السيطرة، لا يزال يوفّر فرصة كبيرة للنهب. وسيستمرّ تنظيم داعش في استغلال وجوده على الحدود العراقية السورية لمصادرة النقود وتهريب السيارات وغيرها من الممتلكات.

- بما أنّ داعش تفقد الأراضي ولا تتمكّن من الوصول إلى آبار النفط، فهل برأيك ستتحوّل الجماعة إلى شبكات إجرامية أخرى غير مشروعة، مثل: شبكات تجارة المخدرات، وتهريب البشر، والاختطاف للحصول على فِدية، وما إلى ذلك؟

- جونستون: هناك تقارير تفيد بأنّ أنشطة داعش المدرّة للدخل قد تحوّلت بشكل متزايد نحو الإجرام، حيث أصبحت المجموعة أضعف، وفقدت مناطق نفوذها. وأظهرت المقابلات التي أُجريت خلال الصيف مع خبراء ومخبرين رئيسيين في العراق وسوريا أنّ تنظيم الدولة الإسلامية يشترك فعلاً في تهريب البشر، وربما تجارة المخدرات؛ ومع ذلك، فإنّ التحوّلات الرئيسية التي يقوم بها داعش هي الآن نحو أنشطة إجراميّة منظّمة تشبه المافيا، مثل الابتزاز، وغسل الأموال، في محاولة للحفاظ على الوصول إلى الثروة، حيث أصبح مستقبلها العسكري غير مضمون على نحو متزايد؛ وكذلك الأمر بالنسبة لقدرتها على إنفاق المال بشكل فعّال داخل العراق وسوريا.

- هل استخدمت داعش نظام الإقراض النقدي المعروف باسم شبكات الحوالة لتحويل الأموال؟ وما مدى صعوبة تتبعها؟

- جونستون: استخدمت داعش على نطاق واسع شبكات حوالة للصرافة لتحويل الأموال. إنّ الطبيعة غير الرسمية لنظام الحوالة تجعل تتبّع الأموال صعبة بالنسبة لمن يقومون بتحويل الأموال في تمويل الإرهاب. وقد أغلقت الحكومة العراقية عددًا من بيوت الصرافة التي يُشتبه في أنّها تتعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ إلا أنّ الجماعة تواصل استخدام شبكات الصرافة سرًّا كوسيلة للمشاركة في النظام المالي خارج المناطق الخاضعة لسيطرتها.

- هل تعاونت الولايات المتحدة مع بلدان أخرى على قطع تمويل داعش؟ ما مدى فعالية ذلك؟

جونستون: نعم، تعاونت الولايات المتحدة مع العديد من الدول الشريكة على قطع تمويل داعش. وهناك مثالان بارزان؛ أولاً، عملت الولايات المتحدة مع حكومة العراق لقطع مدفوعات الرواتب لموظفي الحكومة في الأراضي التي تسيطر عليها داعش، والتي نهبت داعش منها ملايين الدولارات كلّ شهر، فضلاً عن تشديد الرقابة على مزادات العملة في البنك المركزي العراقي، لحرمان داعش من الوصول إلى الأسهم من العملة الصعبة، مثل الدولار الأمريكي.

ثانياً، تتعاون الولايات المتحدة مع إيطاليا، والمملكة العربية السعودية في مجموعة تمويل داعش (CIFG)، التي تنسق جهود تمويل داعش على مستوى التحالف، ومنها: تقاسم المعلومات، والجهود المشتركة بين مختلف الدول المشاركة في التحالف، مثل زيادة أمن الحدود مع تركيا، والتعامل مع تهريب الآثار، ومبيعات الآثار المنهوبة في العديد من الدول الأوروبية.

ومن حيث الفعالية، كان التعاون مع البلدان الأخرى شرطاً ضروريًّا، إن لم يكن كافيًا، في نجاح التحالف الأوسع نطاقاً في مجال التمويل المضاد. فعلى سبيل المثال، أدّت التحسينات التي أُدخِلت على أمن الحدود التركية إلى الحدّ من التدفقات عبر الحدود التي كانت مفتوحة إلى حد كبير في عامي 2014 و2015؛ غير أنّ تغيير ديناميات ساحات القتال، والسيطرة على الأراضي في شمال سوريا، أدّى دوراً أيضاً. وفي حين أن آثار التعاون بين أعضاء(CIFG) ليس من السهل قياسها كمياً، حيث إنّ وظيفة تقاسم المعلومات قد تزيد من كمية ونوعية المعلومات الاستخبارية التي يتم جمعها وتقاسمها بين الدول الأعضاء في مجموعة مكافحة داعش مالياً.

- ما مدى فعالية الولايات المتحدة في وقف التدفقات المالية لداعش؟ ما الذي يمكن القيام به للحدّ من تمويل داعش؟

جونستون: إنّ الحملة الجوّية الأمريكية ضدّ مؤسّسة داعش النفطية - المعروفة

رسمياً باسم موجة المدّ والجزر الثانية - قد خفّضت إيرادات داعش، وزادت من المخاطر التي تواجه داعش في إنتاج النفط وبيعه، وأجبرت تنظيم داعش على تبني أساليب صقل أقل إنتاجية. كما أنّ القوّات الجوّية الأمريكية كانت مسؤولة عن تفجير نحو عشرين موقعاً من مواقع تخزين داعش النقدية، بما في ذلك البنوك الكبرى في الموصل، ممّا دفع القوات الجوّية الأمريكية لتصعيد استهداف أصول داعش المالية في أواخر عام 2015، وأدّى إلى اعتماد داعش تدابير للتقشُّف التي أضرّت بالمعنويات، مثل تخفيض الرواتب بنسبة 50 في المئة، ووقف سداد تكاليف صيانة المركبات.

- بعد سقوط الرقّة -آخر المدن الكبرى التي كانت تحت سيطرة داعش أثناء خلافتها في العراق وسوريا- ينبغي أن تظلّ إجراءات مكافحة داعش المالية وقائية ومهمة لإيقاف إعادة ظهور الجماعة، مثل تلك التي أدّت إلى إعلان الخلافة في عام 2014. ومع تحوّل المجموعة إلى حركة تمرّد يعتمد تمويلها بشكل كبير على الأنشطة الإجرامية، من المرجّح أن تضعف إمكانيّة عودة قوّتها العسكرية، وأن يؤدّي تمويل داعش للمضيّ قُدمًا إلى زيادة التركيز على أنشطة الاستخبارات، وإنفاذ القانون. ومن المهمّ توفير تدريب عالي الجودة، وتقديم المشورة والمساعدة لهذه العناصر غير العسكرية، لمنع بقايا تنظيم داعش من إعادة تجميع تلك العناصر تحت الأرض من خلال أنشطة إجرامية سرية.

- وأخيراً، في الوقت الذي تُعدّ المساعدة في إعادة الإعمار ضرورية لإعادة بناء المدن المدمّرة التي تمّ تحريرها من داعش، يمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها أن تمارس نفوذاً، وأن تضع شروطاً أو ضوابط لأيّ مساعدة تقدّمها؛ فمعونة إعادة الإعمار وعمليات التعاقد التي تُنفق من خلالها، عادة ما تكون عُرضةً للتخويف، كما تفعل داعش في الابتزاز والعنف، وبدون رقابة وتقييم دقيقين. ويمكن أن تنتهي مساعدة إعادة الإعمار في نهاية المطاف بإنعاش داعش، بدلاً من المساهمة في زوالها في العراق وسوريا.

رأيه في الآثار الاقتصادية لحكم داعش في العراق وسوريا:

جاء في بحثٍ كتبه باتريك جونستون وآخرون ونشره معهد راند عام 2017

- في ذروته، كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يسيطر على أجزاء واسعة في العراق وسوريا مع ملايين عدّة من السكان. **إنّ الطموح الإقليمي للدولة الإسلامية ورغبتها في تسيير شؤون الدولة على هذا الإقليم لا ينفصل عن ندائها الأيديولوجي العالمي**. ومن خلال دراسة تأثير الجماعة على الاقتصاد المحلي في العراق وسوريا، يسعى هذا التقرير إلى تقييم مدى فعالية حكم داعش على مناطق سيطرتها؛ ويستفيد هذا التقرير من بيانات الاستشعار عن بُعد المتاحة للجمهور، وصور القمر الصناعي التجارية منخفضة التكلفة، من اجل وضع تقييم فريد قائم على البيانات، للوقوف على تأثير سيطرة «الدولة الإسلامية» وتنظيمها على الاقتصادات المحلية داخل الإقليم، ويرسم صورة قاتمة للحياة الاقتصادية في ظل تنظيم الدولة الإسلامية، مليئة بنقص الكهرباء، وتدفقات اللاجئين الضخمة، وتخفيض الإنتاج الزراعي، واندلاع موجة العنف؛ وكلّها أمور مرتبطة بسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية».

- في بعض الأحيان، كان تنظيم الدولة الإسلامية قادراً على بناء جهاز حكم قوي، ساعده على الحفاظ عليه نشاط تجاريّ محليّ مستقرّ، وخاصّة داخل عواصمها الاستراتيجية في الرقّة والموصل، وفي أحيانٍ أخرى، أدارت المجموعة دون قصد الموارد الرئيسة، أو قامت بمعاقبة المواطنين بدلاً من حكمهم -تحمّل المسؤوليّة-. ومع ذلك، يشير هذا التقرير إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة الإسلامية هو مجرّد نتاج عدم قدرة الجماعة على عزل أراضيها عن مناطق القوات العسكرية المعارضة؛ وقد نجح الضغط الخارجي ضد المجموعة في منع «الدولة الإسلامية» من تحقيق طموحاتها في الحكم في أجزاءٍ مهمّةٍ من الخلافة، وحدّ من قدرتها على دعم الاقتصادات المحليّة العاملة، هذا التقرير مهمّ لأولئك الذين يحاولون فهم تأثير المجموعة على السكان المحليين في العراق وسوريا، ولأولئك الذين يسعون إلى

مواجهة تمويلها، أو تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع؛ وأيضاً لمن يبذلون جهوداً لفهم التأثيرات الاقتصادية لحكم المتمرّدين.

- تحت عنوان العنف والسيطرة، جاء في الدراسة وصف لأنماط العنف المرتبطة باستيلاء داعش أو التراجع عن المدن الخاضعة لسيطرتها. وهذا النقاش يساعد على وضع الخط الأساسي لفهم التغيرات الفورية في النشاط الاقتصادي بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية. إن مستويات العنف مرتبطة بالتنافس، والسيطرة أو التراجع، الذي يمكن أن يؤدّي إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي، أو إلحاق الضرر بالبنية التحتية الرئيسية، أو تدفّق السكان. ونتيجة لذلك، قبل أن نربط بين النشاط الاقتصادي قبل أو بعد استيلاء داعش وسيطرتها من جانب واحد، يجب علينا أولاً فهم كيف تتفاوت مستويات العنف مقارنة بالتغيرات المتعلقة بسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية؛ ومن هنا تم تسجيل في قاعدة بيانات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية حول الإرهاب والتمرّد، وهي تتعقب الهجمات التي يشنّها التنظيم ضدّ المدنيين، أو الأهداف العسكرية باستخدام تقارير وسائل الإعلام الاجتماعية، أو باستخدام تقنية تحديد الموقع الجغرافي (geolocates)، عند القيام بأيّ هجوم، تبعاً لأقرب مدينة أو قرية حيث وقع الهجوم، وتشير البيانات إلى أن العمل يكون من خلال التركيز فقط على تلك المناطق التي تقع ضمن 5 كم من مركز المدينة الحضري؛ وعليه، فإن الهجمات تقع ضمن حدود المدينة الحضرية الأساسية، أو المحيط المرتبط بها.

- تتضمّن مجموعة البيانات الخاصة بالدراسة بعض الهجمات الإرهابية المنتشرة في الموصل في أوائل عام 2014. ولكن وتيرة هذه الهجمات زادت مع بدء المجموعة تقدّمها نحو العراق في وقت لاحق من ذلك العام.

- تشير الدراسة إلى أن مستويات العنف التي حدثت في المدن العراقية لا يمكن تمييزها إلى حدّ كبير عن مرحلة ما قبل السيطرة على المدن. أمّا في سوريا، فمستويات العنف أدنى ممّا هي عليه في العراق؛ فلا توجد اختلافات مهمّة في العنف بعد أن تتم السيطرة مقارنة بالمرحلة التي انقضت منذ أشهر قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

- بناءً على المعلومات المتعلقة بأعداد الضحايا، والمدرجة في إحدى قواعد البيانات يتم فهم مدى شدّة تلك الهجمات على السكان المحليين. وقد أظهر عدد الضحايا المرتبطين بكلّ هجوم سبعة أشخاص تقريبًا، ويبلغ المعدّل في المتوسط ثلاثة من الضحايا؛ ويشير الشكل (404) إلى أن محاولات تنظيم الدولة الإسلامية للسيطرة على الأراضي في العراق هي المسؤولة عن 32 إصابة إضافية لكلّ مدينة شهريًّا.

أما في سوريا، فتؤدّي محاولات داعش للسيطرة على الأراضي إلى 25 إصابة إضافية لكلّ مدينة شهرياً قبل الاستيلاء عليها مباشرة.

- وفي العراق، يتّجه العنف إلى الانخفاض بعد تحرير المدن من سيطرة داعش، إلا أنّ الآثار المترتبة عليها صاخبة، لاسيّما في الذيول أو المخلّفات، والتي لا تختلف بشكل واضح عن الصفر، وهي تشهد اتجاهاً تنازلياً مماثلاً في سوريا، لكن الاختلافات ليست مهمّة بعد أن يغادر تنظيم الدولة الإسلامية.

- ذكرت الدراسة أنّه على الرغم من أنّ رحيل تنظيم الدولة الإسلامية يقلّل من العنف في العراق، إلاّ أنه ليس له أي تأثير على الهجمات في المدن السورية، وعموماً، يشير أحد أقسام الدراسة إلى العديد من النقاط الرئيسية التي ترشدنا في تحليل واقع التنظيم الاقتصادي خلال فترة التأسيس للسيطرة على المدن؛ ففي ذروة الهجمات المباشرة قبل استيلاء داعش على المدن، يوظّف التنظيم موجة قويّة من العنف والإكراه في وقتٍ مبكرٍ من أجل الاستيلاء على المدينة، في محاولة لتخويف المعارضة وتعزيز السيطرة.

- تستخدم داعش، والجماعات المتمرّدة بشكل عام، العنف كتكتيك سياسي. ولا يقتصر الأمر على الإرهاب وحده، وذلك لضمان استمرار السيطرة التّامة في مكان ما، وهي تتّخذ بالتالي تدابير مختلفة عدّة من الأنشطة الاقتصادية للغاية نفسها.

سيث ج. جونز
(Seth G. Jones)



- مدير مركز السياسات الأمنية والدفاع الدولي في مؤسّسة راند.

- أستاذ مساعد في كليّة الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

- عمل كممثّل للقيادة، قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية، وكمساعد لوزير الدفاع للعمليات الخاصة، وقبل ذلك عمل كموظف في التخطيط وكمستشار للقائد العام لقوات العمليات الخاصة الأمريكية في أفغانستان (قيادة عناصر العمليات الخاصة للقوات المشتركة- أفغانستان).

- جونز متخصّص في مكافحة التمرّد ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك التركيز على تنظيم القاعدة وداعش.

- مؤلّف كتب عدّة، منها:

- (حرب المتمرّدين)، صدر عن مطبعة جامعة أكسفورد، 2016.

- (الصيد في الظلال)/ السعي وراء تنظيم القاعدة بعد 11/أيلول- سبتمبر.

- (مقبرة الإمبراطوريات)/ حرب أمريكا في أفغانستان، عن دار نشر وو. نورتون.

- (صعود التعاون الأمني الأوروبي)، مطبعة جامعة كامبريدج، 2007.

- نُشِرَت له العديد من المقالات في مجموعة من المجلاّت التي تهتم بقضايا الشؤون الخارجية، والسياسة الخارجية، والأمن الدولي؛ وكذلك في عدد من الصحف، مثل: نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وول ستريت جورنال.

- تمحورت العديد من مقالاته في مؤسّسة راند حول مكافحة الإرهاب،

ومكافحة التمرّد في الصومال (2016)، والتهديد المستمر المتمثل في تطوّر «القاعدة» وغيرها من الجماعات الجهادية السلفية (2014)، والحرب الأهلية الأفغانية (2010)، والتمرّد في باكستان (2010)، ونهاية المجموعات المتطرفة: دروس لمكافحة تنظيم القاعدة (2009)، ومكافحة التمرّد في أفغانستان (2008).

- شارك «جونز» في إعداد سلسلة من التقارير في معهد راند حول بناء الدولة.

- حصل على الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو.

أبرز مواقفه وآرائه:

في مقال له نُشِر في 10/سبتمبر- أيلول/2013، يتحدث الكاتب حول رأيه في الأهداف الأمريكية في سوريا، فيقول:

- إذا كنت تريد أن تفهم أهداف إدارة أوباما في سوريا، يجب ألاّ تكتفي بمجرّد الاستماع إلى ما يقوله المسؤولون، بل يجب مشاهدة ما قصفوا. فقد أصرّ بعض كبار المسؤولين الأمريكيين على أن أهدافهم في سوريا واضحة، وهي: ضرب وزعزعة قدرة نظام الأسد على استخدام الأسلحة الكيميائية مرّة أخرى، وردعه عن استخدام هذه الأسلحة في المستقبل.

لكن مسؤولين أمريكيين آخرين دعوا إلى القيام بعمل عسكري، من شأنه أن يجعل مسار الحرب يميل لصالح المتمرّدين السوريين، مع إضعاف قدرة الجيش السوري على قتل المدنيين؛ أو حتى استهداف مواقع «القاعدة» أو حزب الله، مع العلم بأن هناك العديد من الاختلافات بينهما.

يتساءل «جونز» قائلاً: ما هي أهداف أمريكا في سوريا؟ الحقيقة هي أن الإجراءات الأمريكية ستتحدث بصوت أعلى من الكلمات. وهذا يعني أنك سوف تحتاج إلى الانتظار حتى يبدأ «توماهوك» بضرب الأهداف على الأرض؛ حينها سنعرف حقيقة ما يحدث..

- هناك أربع مجموعات على الأقل من الأهداف السياسية المحتملة، ويرتبط كلٌّ

منها بمجموعة مختلفة من الأهداف:

أولاً: إذا كانت الإدارة تريد فقط أن تشلّ قدرة بشار الأسد على شنّ هجمات كيماوية مرّة أخرى، أو إرسال رسالة إلى الحكومات في جميع أنحاء العالم التي قد تتطلع إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، فإنّ الهدف المحدّد - لدى الإدارة الأمريكية- سيكون ضيّق الأفق إلى حدٍّ ما.

يضيف «جونز» بأنّه يمكن للجيش الأمريكي أن يفجّر مواقع الأسلحة الكيميائية في سوريا، وأنظمة إيصالها، أو البنية التحتية التي تضمّها. ومن الأمثلة على ذلك منشآت الأسلحة الكيميائية السورية في الفرقلس والناصرية وعدرا؛ كما يمكن للولايات المتحدة أن تضرب نقاطًا محدّدة يعتقد أنّها تنتج أو تستخدم أسلحة كيميائية، مثل الفرع 450، وهي الهيئة الحكومية السورية الرئيسية التي تعدّ أسلحة كيميائية لاستخدامها في ساحات القتال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة استهداف كبار القادة السياسيين أو العسكريين السوريين، مثل بسام حسن، الذي يُشرف على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ولكن هناك مخاطر مع هذا النهج، حيث يمكن أن تصيب مستودعات الإطلاق بعض المواد الكيميائية في الهواء أو على الأرض، وتتسبّب بأضرار بالبنية التحتية، وبالحراسة الأمنية المنتشرة بالمكان. ونتيجة لذلك، قد تحاول الجماعات المتطرفة الاستيلاء على الأسلحة الكيماوية التي بحوزة النظام؛ وعندها لن تكون الولايات المتحدة قادرة على القضاء على تلك المجموعات. كما أنه من المحتمل أن يكون لنظام الأسد مخزونات واسعة من الأسلحة الكيميائية، ووسائل متعدّدة لتسليمها، بما في ذلك الطائرات والصواريخ والمدفعيّة.

- إنّ أفضل ما يمكن للجيش أن يقوم به، بعد غزو أرضي ضخم لا يفكّر فيه أحد، القيام -وبشكل انتقائي- باستهداف منظومات تسليح النظام الأكثر كفاءة، طائراته وصواريخه؛ لكن ذلك سيترك آلاف قطع المدفعية في يد الأسد، ممّا سيترك له قدرة كبيرة على استخدام الغازات السامّة القاتلة. بدلاً من ذلك، يمكن للولايات المتحدة

ضرب أهداف ذات قيمة عالية بالنسبة لنظام الأسد. وهذه الأهداف لا يجب بالضرورة أن ترتبط بالحرب الكيميائية، بل يمكن أن تشمل كبار المسؤولين أو مراكز القيادة والسيطرة العسكرية الرئيسية، مثل وزارة الدفاع.

ثانياً: إذا كانت الإدارة الأمريكية تريد إضعاف الجيش السوري وتوجيه التوازن لصالح المتمرّدين، فإنّ عليها أن تستهدف القوّات الجوّية والبرية السورية. ففي الحرب الأهلية الجارية، استخدم سلاح الجوّ العربي السوري مقاتلين وطائرات هليكوبتر حربية لمهاجمة السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون، لضرب قوّات المعارضة؛ ويشمل مخزون القوات المسلحة السورية أكثر من 350 طائرة مقاتلة ثابتة الجناحين، بما في ذلك ما يقرب من اثنين وعشرين من مقاتلات طراز ميج - 29 ذات صواريخ بعيدة المدى جو – جو، رغم أن بعض تلك المقاتلات قديمة وفي حالة سيئة؛ كما أن هناك أسطول طائرات الهليكوبتر، وطائرات النقل، وطائرات التدريب L39، وهي الأهداف الأكثر جاذبية. إضافة لذلك، فإنّ تدمير القوات المسلحة السورية أو شلّها أرضًا، من خلال الترهيب، من شأنه أن يُضعف جانباً أساسياً من الاستراتيجية العسكرية السورية، وخاصّة تفوّقها الجوّي. كما أنّ استهداف القوّات المسلحة السورية قد يجعل من الصعب على الجيش السوري نقل القوات في جميع أنحاء البلاد.

- لا يمكن للولايات المتحدة أن تستهدف القدرات البريّة للجيش السوري، مثل دبابات القتال، والمدفعية، ومراكز النقل والإمداد، ومراكز الاتّصالات، ومرافق القيادة والتحكم، حيث إنّ هناك صعوبات فيما يتعلّق بهذا الأمر. فالهدف المحدّد الكبير الذي ستحتاج الولايات المتحدة إليه هو القيام بموجات من الضربات الدقيقة لتحطيم القدرات العسكرية السورية، بمعنى مئات من الطلعات الجوّية المحتملة. **ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تنسِّق الغارات الجوّية بالتزامن مع العمليات البرية الهجومية من قِبل الجماعات المتمرّدة، بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوحدات المتحالفة، في سوريا أو البلدان المجاورة.**

ثالثاً: إذا أرادت الولايات المتحدة أن تترك المجال مفتوحاً لحملة جويّة متصاعدة

في المستقبل، مثلما قامت به في كوسوفو عام 1999، أو ليبيا عام 2011، سيتعيَّنُ عليها استهداف نظام الدفاع الجوّي المتكامل في سوريا. والمكوّنات الرئيسيّة لنظام الدفاع الجوّي السوري هي أنظمة الرادار، وصواريخ أرض- جو، وهي تشمل أنظمة كبيرة ومعظمها ثابت، وأنظمة سام متنقلة أصغر، مثل سام6 وسام11 وسام17 ومثيلاتها؛ وعملية إخراج نظام الدفاع الجوّي السوري نُعدّ أمراً ضروريا في إطار تنفيذ حملة جوية أوسع نطاقاً؛ ولكن رئيس الأركان المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي يرى أن القيام بذلك يزيد كثيراً من تكاليف ومخاطر الحملةالأمريكية.

رابعاً: إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تفكّك الجماعات الإرهابية في سوريا، مثل حزب الله أو جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، فإنّ هناك مجموعة مختلفة من الأهداف، حيث يقع مخيم جبهة النصرة الأكثر أمانًا في محافظة دير الزور التي يُهيمن عليها السُّنّة، حيث يعمل مقاتلو «القاعدة» في العراق منذ ما يقرب من عقد من الزمان. وهناك منطقة ثانية في شمال غرب سوريا، حيث نقلت جبهة النصرة المقاتلين والمتفجرات والمواد الأخرى عبر الحدود التركية إلى مقاطعتي حلب وإدلب؛ وأنشأت الجماعة أيضًا قواعد في محافظة درعا، بالقرب من الحدود الأردنية، وفي دمشق. ومن المرجّح أن تضرب الولايات المتحدة مخيّمات جبهة النصرة الواقعة بالقرب من الحدود السوريّة مع تركيا والأردن والعراق، إذا أرادت إضعاف القاعدة التابعة لها؛ وتوفّر هذه المخيّمات تدريبًا على الأسلحة، وتأهيلاً دينيًّا، وتدريبًا على المتفجرات للمقاتلين الأجانب، بمن فيهم حفنة أو مجموعة من الغربيين.

- أما بالنسبة لحزب الله، فيمكن للولايات المتحدة أن تستهدف قوات حزب الله على الأرض في سوريا، بما في ذلك مرافق القيادة والتحكم التابعة لحزب الله أو معسكرات التدريب أو مستودعات الأسلحة. وقد كان مقاتلو حزب الله ينشطون في مواقع محدّدة، مثل القصير ودمشق.

ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل في كلّ الجبهات، بُغية الوصول إلى مجموعة واسعة من الأهداف السياسية، مع وجود الكثير من الخيارات. وقد يحصل خلط بين

الأمريكيين حول الأهداف المعلنة للعمل العسكري في سوريا؛ وهذا يعني أنّه من الأهمية بمكان مراقبة ما تفعله الولايات المتحدة، وليس ما يقوله قادتها فقط.

رأيه في الشأن العراقي:

ظهر هذا التعليق في الأصل في صحيفة وول ستريت جورنال في 12/تموز- يوليو/ 2017

- وصل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى الموصل يوم الأحد، وارتدى زيًّا عسكريًّا أسود، وأعلن «تحرير» المدينة التي أعلنت فيها «الدولة الإسلامية» ما يسمّى بالخلافة في عام 2014. لم يكن العالم يتصوّر أنّ العراقيين يستطيعون القضاء على «داعش»، مشيراً إلى أنّه -أي العبادي- يستخدم اختصار اللغة العربية الدال على المجموعة.

لكن هذه الحرب لم تنته بعد؛ إذ إنّ هناك عددًا متزايدًا من السنّة العراقيين يشعرون بالخيبة من بطء وتيرة إعادة الإعمار، وبالإحباط من حكومة بغداد، التي تُعدّ وديّة للغاية مع إيران. ولذا، تحتاج الولايات المتحدة إلى تحويل تركيزها بسرعة من دعم العمليات العسكرية في مدن مثل الموصل، لمساعدة الحكومة العراقية على معالجة المظالم السياسية على نحو أفضل؛ لأنّ مخاطر الفشل تزرع بذور عودة «داعش».

- بدأت «داعش» قويّة في عام 2014، مستفيدة من المظالم السنية ضدّ الحكومة العراقيّة. ووفقًا لتحليل أجرته مؤسّسة راند، فإنّ «داعش» تسيطر على ما يقرب من 58،000 كيلومتر مربّع من الأراضي في العراق، ضمن مساحة تضمّ أكثر من ستة ملايين شخص. ولكن، ابتداءً من عام 2016، فقدت المجموعة أراض واسعة في مدن مثل سنجار والفلوجة والرمادي، والآن معظم الموصل؛ بسبب مزيج من الضربات الأمريكية والقوات الحليفة، والهجمات البرية من قبل قوات الأمن العراقية، والميليشيات السنيّة والشيعيّة والكرديّة.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، إلا أنّ هناك علامات مقلقة في العراق، وخاصّة

داخل المجتمع العربي السنّي. خذ مدينة الفلوجة في الجهة الغربية؛ فبعد عام من تحرير القوات العراقية للمدينة، يشعر السكان بالخيبة بسبب بطء عملية إعادة البناء، وغياب الخدمات الحكومية، وارتفاع معدّل البطالة. **وقال حسين أحمد، وهو من سكان الفلوجة، للصحفيين الزائرين في وقت سابق من هذا العام: «إن هذه المنطقة تم تحريرها في يونيو، وما زالت تبدو كما هي لحتى الآن». «أنا أتكلم عن الآلاف من الناس عندما أقول إن الحكومة قد نسيتنا» هناك العديد من السنّة أيضاً يظهرون تحمساً تجاه رفض تزايد النفوذ الإيراني، وتلتزم طهران بزيادة نفوذها في العراق من خلال منظمات عدّة، مثل وحدات الحشد الشعبي والميليشيات التي تضم ما يصل إلى 150،000 مقاتل شيعي. وبسبب الانزعاج الذي أبداه العديد من السّنة، أصدر البرلمان العراقي قانونًا في ديسمبر/ كانون الأوّل 2016، يدمج رسميًّا وحدات الحشد الشعبي في قوات الأمن العراقية. واليوم، فإنّ مثل هذه القوى الشيعيّة الكبيرة تقارب في عددها الجيش العراقي بأكمله.**

- يحاول مقاتلو «داعش» الاستفادة من هذه المظالم بطرق عدّة. وقد جنّد نشطاؤها أعضاءً جددًا غير راضين عن وتيرة إعادة الإعمار في المدن والمدن السنيّة. هناك غضب لدى الأصدقاء وأفراد الأُسر الذين تعرّضوا لسوء المعاملة من قِبل الميليشيات الموالية للحكومة؛ وهناك عصبية متزايدة بسبب تأثير إيران المتنامي في البلاد. وقد لاحظت أجهزة الأمن العراقية بقلق أن خلايا «داعش» تعيد إنشاء شبكات الاستخبارات في الرمادي والفلوجة. وحتى بعد هزيمة الموصل في الأسبوع الماضي، ما يزال تنظيم داعش يسيطر ما يقرب من 10 آلاف كيلومتر مربّع من الأراضي في العراق، ويبلغ عدد سكانها مليون نسمة، بما في ذلك مدينة القائم الغربية. كما أنّه يضمّ أكثر من 15،000 مقاتل في جميع أنحاء ساحة المعركة بين العراق وسوريا، وأكثر من 500 مليون دولار من الإيرادات السنويّة بحلول نهاية عام 2016، على الرغم من أنّ الإيرادات الشهريّة لداعش قد انخفضت في عام 2017.

- كما أنّ «داعش» تتحوّل من العمليات التقليدية إلى عمليات حرب العصابات، بما في ذلك الكمائن والغارات والهجمات الانتحارية والسيارات المفخّخة والاغتيالات؛

وتقوم الجماعة بنقل موظفيها وإمدادات ساحات القتال إلى الجبال، والكهوف، والمناطق الصحراوية حول مدينة الحديثة، وبحيرة ثرثار، والمنطقة الحدودية العراقية - السورية. وقد استخدمت «داعش» أيضاً طائرات بدون طيّار متعدّدة الأدوار أو الثابتة للمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعة بإعادة هيكلة ولاياتها، أو مقاطعاتها، وإضفاء اللامركزية على هيكلها التنظيمي في سوريا والعراق، من أجل القيام بعمليات حرب العصابات أكثر فعالية. وفي ضوء هذه التطورات، يجب على الولايات المتحدة أن تضع استراتيجية سياسية أكثر عدوانية لمنع تنشيط الدولة الإسلامية؛ ويتعين على الدبلوماسيين والقادة العسكريين الأمريكيين تشجيع القادة العراقيين على معالجة المظالم السنيّة بشكل أفضل. وتتمثل إحدى الخطوات في خفض عدد القوات الشيعية العاملة ضمن وحدات الحشد الشعبي، ونقل مقاتلي الميليشيات إلى العمالة المدنية. وقد يضغط المسؤولون الأمريكيون أيضًا على بغداد لسحب الميليشيات الشيعية من الحدود العراقية - السورية، بما في ذلك في نينوى، حيث يمثل أولئك مددًا إقليميًّا من المقاتلين الشيعة الإيرانيين على طول الطريق وصولاً إلى لبنان.

- بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على الولايات المتحدة المساعدة في تنسيق المساعدات الدولية القادمة إلى العراق، مع التركيز على الإصلاح السريع للبنية التحتية المتضرّرة في المراكز الحضرية، مثل الموصل والرمادي والفلوجة وبيجى. وينبغي أن تكون مساعدات إعادة الإعمار مرتبطة علناً بالجهود الرامية إلى تقريب الحكومة العراقية والعرب السنّة معًا.

- لقد بدأ السلفيون من «الدولة الإسلامية»، وتنظيم القاعدة في العراق، بإعادة تشكيل أنفسهم في عام 2011، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى فشل بغداد في معالجة المظالم السنيّة، وقرار واشنطن بسحب القوات الأمريكية، وعدم القدرة على التأثير في السياسة العراقية، وسيكون من المأساوي مضاعفة تكرار الخطأ نفسه مرّة أخرى اليوم.



أندرو ليبمان:

(Andrew Liepman)

- حصل ليبمان على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.
- كبير باحثي السياسات/ مكتب سانتا مونيكا.

- محلّل بارز في مجال السياسات في مؤسّسة راند. تقاعد في أغسطس 2012، وكان نائبًا أوّل للمركز الوطني لمكافحة الإرهاب بعد خدمة لأكثر من 30 عامًا في وكالة المخابرات المركزية (CIA).

- قضى معظم حياته المهنيّة في الشرق الأوسط وقضايا الإرهاب. عمل لمدّة ثلاث سنوات في وزارة الخارجية وفي مجموعة متنوعة من مهام رجال الاستخبارات، بما في ذلك مناصب في مركز منع الانتشار النووي، ومجلس الاستخبارات الوطني.

- كان نائبًا لرئيس مكتب وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأدنى، وكان محلّلاً لقضايا جنوب آسيا.

- عمل نائبًا لمدير مكتب المخابرات المسلّحة، وتناول قضايا تتعلق بالأسلحة وأنواعها، وسبل عدم انتشارها.

- عمل رئيسًا لمكتب تحليل العراق، ونائبًا لرئيس مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات المركزية مباشرة قبل انضمامه إلى راند.

- خدم في مكتب مدير المخابرات الوطنية، أولاً كنائب مدير NCTC للاستخبارات، وأخيراً في منصب نائب رئيس لتلك المؤسّسة الاستخبارية.

موقف أندرو ليبمان من محاربة التهديد الإرهابي:

في مقال كتبه ليبمان مع آخرين بتاريخ: 6/ شباط -فبراير/2014

- يرى الباحث أنّ محاربة التهديد الإرهابي بالنسبة للولايات المتحدة تتمّ اليوم وليس غدًا. لذا يجب على الولايات المتحدة تحديث إجراءات المراقبة وتبادل المعلومات باستمرار.

- لقد نجحت الجهود المحلية لمكافحة الإرهاب إلى حدٍّ كبيرٍ منذ 11 أيلول / سبتمبر. حيث أحبطت السلطات أكثر من أربعين مؤامرة إرهابيةً معروفة من قِبل جهاديين محليين، ما عدا أربع حالات فقط. ولكن هذا الجهد يواجه تحديات خطيرة؛ لأنّه يسعى إلى التصدّي لتهديد إرهابي يتزايد باستمرار ويتزايد تنوعًا؛ وهناك حاجة إلى نهج أكثر شمولية ينسّق بشكل أفضل موارد السلطات الاتحادية والولائية والمحلية.

- إن مكافحة الإرهاب ليست مجرّد غارات جريئة وضربات الطائرات بدون طيّار؛ بل هو نتاج عمل شاق يقوم على جمع وغربلة كميات هائلة من المعلومات وإدارة العلاقات بين المنظمات، التي غالبًا ما تعدّ تقاسم المعلومات مع الإدارة الأمريكية عملاً غير طبيعي؛ كما أنه من الصعب إدارة المشاريع الكبيرة التي تشمل وكالات حكومية متعدّدة، ومستويات حكوميّة متعدّدة.

- وفي الآونة الأخيرة، اجتمعت مجموعة من كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في مجال مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، والممارسين والخبراء في مؤسّسة راند، لاستعراض التقدم المحرز والمشاكل في مجال مكافحة الإرهاب المحلي، في صورة تجمّع غير رسمي وغير حزبي بصورة واضحة؛ وهذا ما يسمّى جماعة أل 3019؛ وكلّها تجتمع بانتظام منذ عام 2009، لضمان عقد نقاش صريح ومفتوح، ولا يتمّ تحديد أعضائها علنًا. وخلال هذه الجلسة الأخيرة، ركّز الحديث المعتدل والصريح على الفصل الذي يمنع السلطات المحلية وسلطات الولايات من المشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف أمريكا المشتركة لمكافحة الإرهاب؛

ما يريد بعض المشاركين أن يراه هو إنشاء نظام هجين لتبادل المراقبة والمعلومات. ولكن يبدو أن هناك توافقاً في الآراء حول فكرة أن تقاسم المعلومات وحده لا يكفي، بل ينبغي أن يكون الهدف هو التعاون لاكتشاف وتفكيك الشبكات الإرهابية. وهنا فالأمر يتعلق بتقاسم أنشطة التحقيق.

- علمت سلطات مكافحة الإرهاب أن ما يحدث في الخارج يمكن أن يؤثّر على المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة، ممّا أثار التطرف والعنف في نهاية المطاف. إن «الجهاد العالمي» لم يعد هو المبدأ الوحيد المنظّم وراء هذا العنف؛ وبدلاً من ذلك، فإن عمليات تنظيم القاعدة التي تتركز حاليًا في اليمن والعراق والصومال وشمال أفريقيا، والمجموعات المتطرّفة الناشئة والصراع في أماكن أخرى، ولا سيّما الآن في سوريا، هي مصدر قلق ليس فقط للوكالات الاتّحادية التي تركّز على الأجانب، بل أيضًا لوكالات الأمن الداخلي والكيانات المحليّة.

- وهذا يعني بذل جهود أكثر طموحًا للتحقيق في مكافحة الإرهاب، والمزيد من الهياكل الرسميّة والبروتوكولات والقواعد والإجراءات. ولذا، فقد تمّ تحديد ممرّات التحقيق، وتهيئة الأجواء له؛ ويقلق البعض أنّ التصنيف الاستخباراتي الموحّد للتهديدات من قِبل المجموعة، والتقسيم حسب المنشأ، قد يحدّ دون وجه حقّ من المشاركة والتعاون عبر الوكالات. وغالبًا ما تتعلّق هذه المعايير بالتهديد السابق أكثر من التهديدات المستقبليّة المحتملة.

- وقد تكون إدارات الشرطة المحليّة في وضعٍ أفضل من المسؤولين الفدراليين للتحقيق في شبكات الإرهاب المحلّي وتقودها؛ ولكنّها تفتقر عمومًا إلى الموارد والتدريب، والدعم السياسي لإجراء العمليات (على الرغم من أنّ الكثيرين يتمتّعون بخبرة كبيرة في مجال الاستخبارات الجنائية).

وينبغي أن يكون تبادل المعلومات في كلا الاتجاهين. ومن المرجّح أن تأتي الملاحظات حول المناطق المحليّة من المصادر المحليّة بصورة أكثر من عمليات الاستخبارات الأجنبية. وتتقاسم الوكالات الفدرالية حاليًا المزيد من المعلومات مع

السلطات المحلية؛ وعلى الرغم من أن الشرطة المحلية تشكو من أن الكثير من ما تتلقاه لا فائدة منه، إلا أنه يعطي الانطباع أو الوهم حول تبادل المعلومات؛ وغالباً ما يشعرون بأنّهم يُتركون في الظلام.

- وفي الوقت نفسه، تظلّ حماية الحريات المدنية مسألة هامّة، وعند أيّ نقطة قد تصبح المسألة تحرّشًا. وغالباً ما يركّز التحقيق على نصائح من المجتمع، والمصادر البشرية، والمخبرين السريين والوكلاء السريين؛ ولكن هناك انتكاسة متزايدة من الجمهور فيما يتعلق بأساليب المراقبة، والتركيز على بعض المجتمعات المحلية، واستخدام عمليات اللدغة لمقاضاة الإرهابيين المحتملين. **إن المراقبة المحلية في الديمقراطية هي عمل دقيق ومثير للجدل. ومنذ 11 أيلول / سبتمبر، طالب القادة السياسيون السلطات بمنع جميع الهجمات الإرهابية بدلاً من التحقيق فيها بعد وقوعها؛ وهذا يتطلب مراقبة صارمة، ممّا يؤدي بدوره إلى إثارة المعارضة.**

- وإذا تعلّمنا في العقد الماضي شيئاً واحداً، فإنّ التهديدات التي نواجهها من الإرهاب يمكن أن تتغيّر بسرعة. وللتكيّف مع أمريكا، يجب أن نتساءل باستمرار عمّا إذا كانت جهودنا المحلية لمكافحة الإرهاب منظمة وموجّهة نحو تهديد اليوم؟

رأيه في كيفية تحديد هوية الأعداء -أعداء الولايات المتحدة-

في دراسة منشورة عام 2014 صادرة عن معهد راند، وهي من تأليف: أندرو ليبمان وبرايان جينكيس، وهنري ويليس:

- يرى الباحثون أن تحديد الأعداء يتمثل في التهديد الإرهابي المتنامي، والتحدي في الاستمرار في جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادل المعلومات التي تتعلق بالتهديدات الإرهابية. وقد امتدّت التجربة الجماعية للمشاركين في هذه الدراسة واتّسع نطاقها إلى جهاز الأمن الداخلي؛ وشمل المشاركون عدداً ممّن خدموا في مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي.أي) ووكالة الاستخبارات المركزية (سي. أي. إيه) ووزارة الدفاع، ووكالات إنفاذ القانون المحلية، وغيرها من المنظمات على مستوى الدولة، ومختلف الأجهزة الأمنيّة، والعديد من المحلّلين في مؤسّسة راند

الذين كتبوا حول القضايا الوطنية، وأولئك الذين شاركوا في قضايا أمنيّة على مدى عقود، وكانت المناقشات غير رسميّة وغير حزبيّة، علمًا بأنّه لم يكن الهدف من هذه الحلقة الدراسية هو حلّ المشاكل الدائمة، ومن ثمّ استخلاص الآراء من مجموعة متنوّعة من أصحاب المصالح حول وجهات النظر والآراء المتباينة حول التهديد الإرهابي للولايات المتحدة، وما يمكن القيام به حيال ذلك. وقد أُخذت وجهات نظرهم بعين الاعتبار؛ كما ظهرت نقاط اتفاق كالآتي: لقد تغيّر التهديد الإرهابي، على الرغم من الخلاف حول توجهاته. ومن منظور استراتيجي تتضاءل القاعدة كثيراً، ولكن قدراتها أصبحت أكثر تنوّعًا وتعقيدًا. ومن منظور محليّ، فإنّه ما زالت تمثّل خطرًا وتحديًا. وعلاوة على ذلك يبدو من المرجّح أن تستمر.

- ويركّز إنفاذ القانون المحلي على الكيفية التي يتجلّى بها التهديد الإرهابي إلى المجتمعات التي تحميها وكالات أمنية. ويمكن أن يؤثر العنف المنتشر على مناطق جديدة خارج المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة، ممّا سيؤدّي إلى انتشار التطرف والعنف في نهاية المطاف.

- الجهاد العالمي لم يعد المبدأ الوحيد الذي ينظّم هذا العنف ويقف وراءه. بدلاً من ذلك، تركّز «القاعدة» محليًّا في اليمن والعراق والصومال وشمال أفريقيا؛ وهناك جماعات متطرفة ناشئة؛ أيضًا هناك صراع في أماكن أخرى، مثل نيجيريا ومالي، كما أنّ البلدان التي تأثّرت بها الانتفاضات العربية، وخاصّة سوريا، هي مصدر قلق ليس فقط للوكالات الفيدرالية التي تركّز على الأجانب، ولكن أيضًا لوكالات الأمن الداخلي، والكيانات الحكومية والمحلية.

- تصنيف التهديدات من قبل المجموعة وتقسيمها حسب المنشأ (الإرهاب، والإرهاب المحلي، والإرهاب السيبراني، وما إلى ذلك)، قد يحدّ -وبدون مبرّر- من تقاسم المعلومات الاستخبارية والتعاون. وهنا يتعلق الموضوع بالتهديدات السابقة أكثر من التهديدات المستقبلية المحتملة؛ فالتهديد السيبراني، والجريمة المنظّمة، والمخدّرات، والإرهابيون، أمور قد تتقاطع، ولكن يجب إنفاذ القانون، بحيث يتم فصل أجهزة الاستخبارات، وعدم وضعها للكشف عن التقاطع بين المجموعات

المختلفة. ويتطلب بناء القدرة الوطنية على الصمود ووجود حسّ وطني أكثر دقّة، كذلك خوض الحوار الذي يبدأ في واشنطن؛ ويجب علينا أن نمنع جميع أنواع الإرهاب.

- وتميل واشنطن إلى التركيز على الصدع، بدلاً من تحسين الأداء، ممّا يترتب عليه نتائج عكسيّة، وما تزال فرق العمل المشتركة المعنيّة بالإرهاب هي الهيكل المركزي المحلّي. ويمكن تحسين التعاون في مجال التحقيق مع الكيانات الحكومية والمحليّة، من خلال إزالة العقبات غير الضروريّة التي تحول دون التعاون المتّسق والجيّد بين فرق العمل المشتركة والشرطة المحلية. وقد وُضعت بعض العقبات التي تحدّ من التعاون وتبادل المعلومات، والتنسيق بين مختلف فئات الحكومة لسببٍ وجيه.

- بالنتيجة الإجمالية، يجب أن تكون حماية الحرّيات المدنيّة في الصدارة، من خلال إعادة التفكير في العلاقات وكسر الحواجز السفلية. **ولا ينبغي استخدام الخصوصيّة والحريات المدنية كذريعة شاملة للحفاظ على مجتمع الاستخبارات، وإنفاذ القانون المحلي؛ بل يجب أن نفكّر في كيفية إزالة الحواجز التي تحول دون التعاون والتواصل بين هاتين الطائفتين، إذ إن لديهم الكثير من المفيد لكي يتعلموا من بعضهم البعض.**

- إن مجتمع الاستخبارات لديه الكثير من الشرطة المحلية، والعكس بالعكس. على سبيل المثال، يمكن لمجتمع الاستخبارات تقديم تحليل مهني، عبر فَهْم الخصم، وجمع التقنية على المستوى الوطني. ويمكن أن توفر أجهزة إنفاذ القانون المحلية المعلومات التي من شأنها أن تساعد وكالات الاستخبارات الاتحادية.

- ويبدو أن مراكز الاندماج تتضاءل مع زبائنها المحليين، وفي المساهمة في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني. بعض مراكز الاندماج تؤدّي أداءً جيداً، ولكن كثيراً منها ليس كذلك. وهناك نوع من نظام السوق الذي يقلّل من الازدواجية، ويسخّر الخبرات القائمة، ويشجّع على المزيد من التعاون، بحيث يمكن التقليل من التكاليف ويحسّن الأداء. ومن الصعب على هياكل الاستخبارات الوطنية أن تتحدث

عن الإرهاب المحلي، أي الإرهاب الذي يقوم به متطرفون عنيفون محليون على أقصى اليمين، أو أقصى اليمين من الطيف السياسي، أو المتطرفين بدافعٍ من قضايا محددة؛ والأمن القومي لديه تركيز على الاستخبارات الأجنبية، إن عدم الراحة السياسية يحول دون نشر الوكالات الاتّحادية ضدّ الأمريكيين؛ وعلى الرغم من أن مكتب التحقيقات الفدرالي ومكتب الكحوليات والتبغ والأسلحة النارية، جهتان لديهما تاريخ طويل في متابعة الجماعات الإرهابية.

- إن عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب سيؤدّي إلى مفعول عكسي سريع. وقد يتأثّر الإرهاب بسرعة، ولكنّنا نحتاج إلى تقليص ميزانيات التمويل للإرهاب، للوصول إلى نتيجة أفضل.

رأيه في العمليات العسكرية ضدّ الجماعات الإرهابية، وحالة النقاشات حولها وخيارات الكونغرس:

- في دراسة منشورة عن معهد راند عام 2016 كتبها أندرو ليبمان وكريستوفر تشيفيس:

- تجري معظم العمليات العسكرية الأمريكية ضدّ الجماعات الإرهابيّة بموجب السلطات التي منحها الكونغرس للسلطة التنفيذية بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول / سبتمبر 2001، على شكل إذنٍ لاستخدام القوة العسكرية، وتغطّي مجموعة من عمليات مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فقد تم تفسير الإذن على أنه يشمل مجموعة واسعة من الجماعات الإرهابية؛ واعتباراً من منتصف عام 2016، اعتبر الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان بمثابة إذنٍ فعّالٍ لمعظم احتياجات البلاد فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

- غير أن الاعتماد على تفويض عام 2001 هو أقرب للمثالية. ويمكن للكونغرس تحديث التشريع ليعكس بشكل أفضل التحدّي الحالي لمكافحة الإرهاب، ويرتبط إذن عام 2001 بوضوح بمرتكبي هجمات 11 أيلول / سبتمبر، الذين تمّ القضاء على العديد منهم. ومن الواضح أنّ الحاجة إلى عمليات مكافحة الإرهاب مستمرّة، ولكن

المجموعات الرئيسية التي تواجهها الولايات المتّحدة لم تعد تلك التي تشكّل أكبر تهديدًا في عام 2001. ويمكن أن تستمر العمليات تحت سلطة عام 2001، ولكن لا يتم ذلك من دون «الجمباز» القانوني في بعض الحالات.

- ولتوفير سلطة قانونية أكثر وضوحاً لعمليات مكافحة الإرهاب الحالية، يجب على الكونغرس أن ينظر في إصدار تشريع جديد يعكس هذه البيئة المتغيّرة، ويؤكّد على تصميم الولايات المتحدة على التصدي لهذه التهديدات الجديدة، بالإضافة إلى أي تهديدات قديمة. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة واضحة حول التزام الولايات المتحدة بعمليات مكافحة الإرهاب في المستقبل، أو إطار عمل شامل لهذه العمليات في المستقبل. إنّ إقرار و إصدار قانون جديد من شأنه أن يشير إلى اتّفاق بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة بشأن هذه القضيّة؛ وسوف يستمرّ التلغراف في إظهار تصميم الولايات المتحدة، ويساعد على توضيح مدى وطابع مكافحة الإرهاب اليوم وتحدياته؛ وعلى النقيض من ذلك، فإنّ الإخفاق في إصدار تشريع جديد، لا سيّما في ضوء النقاش الذي دار في الكونغرس، والذي يمكن أن يبعث بإشارة إلى أن سعي الولايات المتحدة لمكافحة الجماعات الإرهابية قد تضاءل خلال ما يقرب من 15 عامًا منذ 11 سبتمبر.

- وفي منتصف عام 2016، كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤولاً عن هجمات إرهابيّة متعدّدة خارج العراق وسوريا، واعتبرت روسيا أنّ جماعة «داعش» كانت مسؤولة عن إسقاط الطائرة الروسية فوق مصر، ممّا أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص؛ كما أن روسيا زادت في وقت لاحقٍ من تدخّلها العسكري في سوريا، وفي باريس، نظّمت الجماعة سلسلة من الهجمات الواسعة النطاق التي أسفرت عن مقتل أكثر من 130 شخصاً؛ في بروس-سيلس، قتلت الهجمات 32، وأصرّت فرنسا على أنّها لن ترضخ أبداً للضغط الإرهابي؛ وبدأت البلاد ضربات جويّة على مقرّات تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. وعلى الرغم من أنّ الجماعة لم تعلن مسؤوليتها، فإنّ تركيا تدّعي أنّ تنظيم داعش كان وراء الهجمات في مطار اسطنبول؛ وهذان الهجومان الوحيدان في الولايات المتحدة - في أورلاندو،

فلوريدا، وسان برناردينو، كاليفورنيا- اللذان أسفرا عن عدد من القتلى، وهما نُفِّذا وفق أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية.

- عزّزت الولايات المتحدة بشكل جزئي، وعلى نحو متزايد، ردّها وعملياتها العسكرية ضدّ هذه الحملة الإرهابية العالمية المميتة، وضدّ تنظيم الدولة الإسلامية. وقد نجحت الهجمات الجوّية المحدودة في تحقيق بعض النجاح، بما في ذلك تدمير أسطول كبير من شاحنات الوقود وتسهيلات إنتاج النفط، وحرق مخزونات نقدية كبيرة، وتسهيل التقدم الكردي في كل من سوريا والعراق، ومساعدة القوات العراقية على استعادة قطع كبيرة من الأراضي من داعش، بما في ذلك الرمادي وآخرها الفلوجة، ومع ذلك، فإن هذه الردود تمثل تقدماً بطيئاً ومضنياً في مواجهة الهجمات العدوانية والمميتة على نحو متزايد. وحتى قبل الهجوم في باريس وإسقاط الطائرة الروسية، بدأت الولايات المتحدة تضع قدمها على دواسة الغاز، ووعدت بزيادة سرعة الضربات الجوّية وقوتها، وإرسال وحدات محدودة من القوات الخاصة إلى سوريا للمساعدة في الاستخبارات والاستهداف، وتقديم المساعدة إلى الأكراد؛ وهذه التحركات تبدو معقولة في مواجهة التهديد المتفاقم، وقد اكتسبت الحاجة إلى تفكيك القدرة الإرهابية والعسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية زخماً جديداً، ولكن استراتيجية المعركة المتغيرة تتيح أيضاً فرصة للكونغرس لكي يضيف صوته إلى الدعوات إلى الاستجابة القوية للتهديد المتزايد من تنظيم الدولة الإسلامية؛ وكانت الحاجة إلى قوّة عسكرية جديدة واضحة عندما بدأت الحرب الجويّة. وأصبح من المهمّ الآن أن يكتسب الموقف العسكري الذي يستند على التشريع الجديد أكثر قوّةً وتصميماً.

- يعرض هذا التقرير -الدراسة- الخطوط الرئيسية للنقاش حول إذْنِ الكونغرس لعمليات مكافحة الإرهاب، والخطر الإرهابي الذي ينبغي أن يستجيب له أي تشريع من هذا القبيل. ويحدّد أيضاً مقاصد مثل هذا التشريع، ويقدّم اقتراحات حول العناصر الرئيسية للتشريع، ويقيّم خيارات الكونغرس. وينبغي أن يعكس التشريع الامتيازات الدستورية لكل من الفروع التشريعية والتنفيذية، وإشارة الولايات المتحدة

سوف تجلب القوة الكاملة للقانون ليتحمل أشد التحديات الإرهابية مشقّة، وهناك ستة عناصر رئيسيّة يرغب الكونغرس في النظر فيها في أيّ تفويض جديد:

1 - عدم وجود قيود جغرافيّة؛ لأنّ العدو الذي يستهدفه منتشر الجغرافيا.

2 - عدم وجود حدود لاستخدام القوّات البريّة.

3 - تعريف واسع إلى حدّ ما للجماعات الإرهابية المستهدفة وشركائها، للتأكّد من أنّ الترخيص باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ الإرهابيين يصف بدقّة التهديد الحالي مع استيعاب التطوّر المحتمل للتهديد.

4 - الأغراض المحدّدة التي يمُكن استخدام القوّة العسكرية فيها.

5 - اشتراط إبلاغ الكونغرس عن المجموعات التي استهدفت بموجب القانون.

6 - شرط ضمان التجديد يتم بمراجعة الترخيص للسلطة باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ الإرهابيين بشكل دوري.

وشروط التجديد -ما يسمى أحكام غروب الشمس- ليست مهمّة؛ لأنّ المعركة مع الجماعات الإرهابية سيتم كسبها أو خسارتها خلال فترة محدّدة من الزمن، وذلك لأنّ هذه البنود توفّر فرصة لإعادة تنشيط وتحديث الترخيص مع شرعيّة جديدة على فترات منتظمة. ويشير التاريخ إلى أن التهديدات الإرهابية تتطوّر، وبالتالي، ينبغي أن تكون السلطات الأمريكية إذا كان الكونغرس قد التزم بسنّ تشريعات جديدة، فإنّه سيكون من المنطقي إلغاء الإذن الممنوح بشأن حرب العراق عام 2002، كما أنّه يقضي بوقف الترخيص للسلطة باستعمال القوّة العسكريّة عام 2001، والتي كانت تستهدف الأطراف المسؤولة عن هجمات 11 أيلول / سبتمبر، وسيكون إلغاء هذه التراخيص السابقة رمزيًّا، ولكن من المرجّح أن يكون لها تأثير إيجابي جدا على الرسائل العامة، والأهم من ذلك، قد يكون الأمر جزءًا ضروريًّا ضمن صفقة سياسيّة للحصول على سلطات محدثة في المقام الأوّل، ومع ذلك، فإنّ عدم إبطال هذه السلطات لن يكون ضارًّا بقدر كبير للأمن القومي، وعلى الرغم من أن التصريح

الجديد مرغوب فيه، فقد يفشل الكونغرس في إصدار تشريع جديد تمامًا، وفي هذه الحالة، من المرجّح أن تواصل السلطة التنفيذية استخدام نظام الترخيص الممنوح لها باستخدام القوّة العسكريّة لعام 2001.

ضمن مهامها في عمليات مكافحة الإرهاب، ومن الواضح أنّ أيّ محاولة لإلغاء هذه التراخيص القائمة دون إصدار تفويض جديد ملائم، ستكون خطأ استراتيجيًا خطيراً.

- ولأنّ الولايات المتحدة من المرجح أن تواصل عمليات مكافحة الإرهاب مع أو بدون الحصول على إذن جديد، فإنّ المسألة هي أقل من ذلك بكثير حول ما إذا كان بإمكان الرئيس استخدام القوّة ضد تنظيم داعش أو أي جماعة إرهابية أخرى أكثر ممّا يتعلق بإثبات موافقة الكونغرس - ودعم هذه الجهود، ومن الواضح أن البيت الأبيض يفضل الحصول على إذن من الكونغرس لحروبه، حتى وإن كان من المسلم به على نطاق واسع أن السلطة التنفيذية لها سلطة استخدام القوّة دون إذن من الكونغرس، وهناك سابقة تاريخية طويلة للقيام بذلك، ويسهل تفويض الكونغرس باستخدام القوة والتلغراف للخصوم بالنسبة الأمريكيين بأن البلد لا يتزعزع في التزامه بمحاربته، إلى أن ينتهي تهديده للأمن القومي.

- يختم الباحث كلامه في المقدمة بالقول: **نحن نتوقّع وجود حاجة إلى تراخيص باستخدام القوّة العسكرية في المستقبل المنظور، وخلال المؤتمر القادم والإدارة المقبلة سوف تواجه تلك التحديات المتمثّلة في ضرورة مطابقة الضرورات العسكريّة مع صلاحيات الكونغرس الحالية، حيث أصبحت الحاجة إلى مواجهة العدو الإرهابي عسكريًّا، وبشكل فظيع، عنصرًا دائمًا للأمن القومي الأمريكي.**



براين مايكل جينكينز

(Brian Michael Jenkins)

- مواليد عام 1942، بالولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على ماجستير في التاريخ، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، والشهادة الجامعية الأولى في الفنون الجميلة، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.

- هو كبير المستشارين لرئيس مؤسّسة راند، ومؤلّف العديد من الكتب والتقارير والمقالات المتعلقة بالموضوعات المتعلقة بالإرهاب؛ ومن ذلك:

- «هل سيذهب الإرهابيون نحو الأسلحة النووية؟» (منشورات بروميثيوس سنة 2008)

- شغل سابقاً منصب رئيس قسم العلوم السياسية في مؤسّسة راند. وبمناسبة الذكرى العاشرة لـ 11/أيلول، بدأ براين جينكينز جهداً من خلال مؤسّسة راند لتقييم ردود فعل السياسة الأمريكية، والخروج بدراسة متأنية للاستراتيجية المستقبلية. تم تقديم هذا الجهد في إطار دراسة الظلال الثقيلة التي خلّفتها أحداث 11/أيلول – سبتمبر.

- «استجابة أميركا للإرهاب»، دراسة من تأليف: براين مايكل جينكينز، وجون بول غودجيس؛ نُشِرت الدراسة عام 2011.

- بتكليف من المشاة، أصبح جنكينز مظليًّا وقبطانًا في القبّعات الخضراء، وهو من المحاربين القدامى، حيث إنّه خدم في مجموعة القوّات الخاصّة السابعة في جمهورية الدومينيكان، ومع مجموعة القوّات الخاصّة الخامسة في فيتنام، وعاد إلى فيتنام كعضو في فريق العمل المعني بالتخطيط طويل المدى، وحصل على أعلى جائزة للجيش أثناء خدمته.

- وفي عام 1996، عينّ الرئيس كلينتون جنكينز للجنة البيت الأبيض المعنية بسلامة وأمن الطيران. وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2000، عمل مستشاراً للجنة الوطنية المعنية بالإرهاب، وعُيّن في عام 2000 في المجلس الاستشاري للمراقبين العامين.

- وهو باحث مشارك في معهد (مينيتا) للنقل، حيث يوجّه البحوث المستمرة بشأن حماية النقل البري ضدّ الهجمات الإرهابية.

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة كرول أسوشياتس (Kroll Associates)، وهي شركة تعمل في المجالات الأمنية.

- وهو عضو لجنة (البيت الأبيض) المعنية بسلامة وأمن الطيران، ومستشار اللجنة الوطنية المعنية بالإرهاب.

- يعمل مستشاراً خاصاً لغرفة التجارة الدولية، وهو عضو مجلس إدارة خدمات الجريمة التجارية للمحكمة الجنائية الدولية، وعضو المجلس الاستشاري للمراقب المالي الأمريكي.

أبرز مواقف برايان جينكينز وآرائه:

رأيه في كيفية تشكيل الصراعات لمستقبل سوريا والعراق:

جاء في دراسة نُشِرت عن معهد راند عام 2015:

- تتّسم حالة الصراع في سوريا والعراق في الوقت الحالي بالجمود؛ فالمدن قد تسقط أو تُعاد السيطرة عليها، ولكن لا تتحرك «الخطوط الأمامية» إلا بشكل هامشي. ولن يكون بمقدور المتمرّدين في سوريا والعراق التغلّب على حكومتي دمشق وبغداد؛ كما لن يكون بمقدور حكومتي سوريا والعراق استعادة نفوذهما في جميع أنحاء أراضيهما الوطنية. إن الانقسامات الطائفية والعرقية هي غالباً ما تحرّك الصراعات بأكملها؛ وفي الوقت نفسه، ما تزال الصراعات الضارية مشتعلة بين الجهاديين وغيرهم من التشكيلات المتمرّدة ذات الدوافع الدينية. وتفشل الجيوش

الوطنية، وتتحوّل القوّة إلى الميليشيات، التي تكون قادرة على الدفاع عن المقاطعات العرقية والطائفية، ولكن بقدرة محدودة على تنفيذ العمليات الاستراتيجية خارج أراضي الوطن. ويؤدّي هذا التحوّل، بدوره، إلى إضعاف سلطة الحكومة المركزية.

- لقد خضعت سوريا والعراق للتقسيم الحقيقي. ومن المرجّح أن تستمرّ حالة التقسيم التي تخضعان لها. يعمل الأكراد على ضمّ أراضيهم، وتوحيد مقاطعاتهم المنقسمة بين سوريا والعراق، وإرساء أسس الدولة المستقلة في المستقبل، بالرغم من عدم إفصاحهم عن نيتهم بذلك. وبالرغم من أن الأكراد أثبتوا كم هم مقاتلون ذوو فعالية عندما قدّم لهم التحالف الدعم عبر القصف، إلا أنّه من غير المحتمل أن يُحرزوا تقدماً تجاه المناطق الخاضعة للسنّة، وقد تخلّت الحكومة السورية إلى حدٍّ كبير عن المناطق السنّية من البلاد، وتزيد من جهودها المبذولة في الدفاع عن معقل الطائفة في غرب سوريا، ولم تظهر الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد قدرتها على التغلب على العديد من أهل السنّة في العراق. وسوف يقيّد ذلك قدرتها على إعادة الاستيلاء على المدن والبلدات التي يستحوذ عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وسواء كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام -بالرغم من حملة القصف وبعض الضغط الذي تمارسه القوات العراقية- قادرة على توحيد الدولة، وتصبح ممثلاً سياسياً رئيساً للسنّة في سوريا والعراق، أو بدلاً من ذلك تصبح الأراضي السنية القاحلة مناطق تشهد الحرب بين القوات المتناحرة، وتستمر إلى أجلٍ غير مسمّى، فهذا ما سنعلمه لاحقاً.

- من المتوقّع أن يستمر القتال في المستقبل، بعد أن ابتعد النزاع قليلاً عن المنحى السياسي، وأصبح مرتبطاً بشكل أكبر بالجانب الوجودي للمشاركين. يتوق العالم لإحلال السلام، ولكن لا يمكن لأيٍّ من المحاربين أن يتخيل البقاء حياً تحت إمرة أعدائه. لقد ابتعد القتال عن الأهداف السياسية وأصبح كترس (كمحرك ميكانيكي يعشق التروس للعجلة)، حيث أصبحت الحرب دوّامة عنفٍ وانتقامٍ مستدامة آلية.

- لقد أصبح للقوى الأجنبية في المنطقة وخارجها نصيب كبير في الصراعات القائمة. ولكن بغياب التدخلات العسكرية المباشرة على نطاق واسع، والتي يمكن

أن يكون لها أثر مضاد، لا يمكن لأي من القوى الأجنبية ضمان انتصار حلفائها أو هزيمة خصومها. وعلاوة على ذلك، تتنافس مصالح القوى الخارجية، بدلاً من أن تكمّل كلٌّ منها الأخرى.

- في مؤتمر الأمن الذي انعقد مؤخراً في أسبن، كولورادو، طُلِب من أعضاء اللجنة الممثلين لحكومتي الولايات المتحدة والعراق التفكير في «مسألة ما إذا كان استقرار نظام صدام حسين في العراق، القائم على الوحشية باعتراف الجميع، ونظام الأسد، في فترة ما قبل الثورة في سوريا، أكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية أم لا، وما إذا كانت النتيجة الأفضل لذلك الآن أقرب قدر الإمكان إلى الوضع السابق». ومع ذلك، اتخذت المناقشة اتجاهاً مختلفاً. وأياً ما كان الرأي الذي يعتقده الواحد منّا، لم يعد ممكناً الرجوع إلى الوضع السابق قبل الحرب.

تابع المقاتلون الأجانب توجههم إلى سوريا للحاق بصفوف الجهاديين، وبالأخص الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي أعلنت فرصة بناء «دولة إسلامية» حقيقية، وفرض العنف غير المحدود. وبالرغم من أن التهديد الفوري الذي شكّله المقاتلون الأجانب ربما يكون مبالغاً فيه من جانب الذين يدافعون عن التدخل العسكري المباشر، فسيظل المقاتلون الأجانب يشكّلون تهديداً إضافياً على الدول والبلدان المجاورة؛ وتربك أعداد الأفراد الراغبين في الانضمام إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الرجوع من سوريا والعراق الحكومات في أوروبا.

- كانت نتيجة الصراع في سوريا ملايين اللاجئين، الذين اقترب عددهم من الذين فرّوا من أوروبا في الحرب العالمية الثانية. وطالما ظلّ القتال مستمراً، وهو الأمر المرجح، فلن يكون بمقدور اللاجئين العودة إلى ديارهم، ولن تتمكن البلدان المحيطة من استيعاب الكثيرين منهم، وسيظلون عبئاً دولياً، ومصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة.

- باختصار، الصراعات القائمة في سوريا والعراق في حالة جمود، بينما تتزايد الانقسامات الطائفية والعرقية التي تدفع إلى وجود تلك الصراعات. ولا يمكن

للجيوش الكبيرة في سوريا والعراق التغلب على التحديات التي تواجه السلطات هناك، وقد تحولت القوة لتصبح في يد الميليشيات؛ وستستمر الانقسامات في كلا البلدين، ولن يمكن استعادة الوحدة الوطنية بسهولة. وما يزال مستقبل أهل السنّة تحت سيطرة الدولة الإسلامية، أو نظام الأسد، أو الشيعة في بغداد، أو ككيان مستقل يشوبه الغموض؛ ويجب قبول حقيقة أن القتال سيظل قائماً. وبدون وجود استثمارات عسكرية كبيرة، فستكون القوى الأجنبية (باستثناء محتمل لإيران) على الهامش؛ ويشكّل آلاف المقاتلين الأجانب الذين جذبتهم شعارات الجهاديين تهديداً طويل الأمد، ولن يكون بمقدور ملايين اللاجئين الفارّين من الصراعات العودة طالما كان العنف قائماً. وتتسم تلك الاستنتاجات القاسية بكونها مثيرة للجدل، مع أنها تناقض السياسة الأمريكية.

- وتتحدّى الفكرة المجرّدة بدوام حالة الجمود العسكري لسنوات، أو لعقود، شعور أمريكا بالتقدم. وتتّسم القِيم الأمريكية بالحكم العلماني الديمقراطي والتسامح الديني. وتعمل الولايات المتحدة على افتراض أنه يمكن سدّ الانقسامات الطائفية والعرقية، بأنه يمكن إعادة بناء الجيش العراقي الوطني ليصبح قوةً قتالية فعَّالة، وأنه يمكن الاستعاضة عن نظام الأسد بحكومة أكثر شمولية؛ وأن أهل السُّنة يمكنهم تحقيق النجاح وعزل الجهاديين ودحضهم؛ وأنه يمكن إعادة إحلال السلام والوحدة الوطنية وتمكين عودة اللاجئين؛ وأنه يمكن تحقيق ذلك دون التزام عدد كبير من القوات أو حتى مع التزام القوات الأمريكية. وممّا لا شك فيه أن هذه الأهداف نبيلة؛ ويجب أن يشعر الدبلوماسيون بالتفاؤل. ومع ذلك، فإنّ الأهداف الوطنية يجب أن تكون قائمة على أساس التقييمات الواقعية للوضع الحالي؛ وهنا، تبدو المسافة بين التطلعات المفترضة والواقع الحالي كبيرة.

- أشارت الولايات المتحدة، التي عبرّت عن قلقها من الأداء الضعيف لقوات الجيش العراقي التي تلقّت تدريبات أمريكية، وعن خوفها من انهيار المزيد من دفاعاتها، إلى استعدادها لزيادة المساعدات المقدّمة للعراق، كما كانت إيران تقوم بذلك، ولكن ليس إلى العراق الذي تديره حكومة نوري المالكي غير الفعّالة، الذي ما

يزال على رأس السلطة في ذلك الوقت، فالمالكي يتحمل مسؤولية استياء أهل السنّة، والفشل العسكري في العراق؛ فالتغلب على «الدولة الإسلامية» يحتاج إلى التعاون مع أهل السنة. وقد استقال المالكي في شهر آب، بعد ما واجهه من ضغوط سياسية دولية ومحلية، وكان منها بعض الضغوط من القادة الشيعة، وجاء بدلاً منه حيدر العبادي، الذي انعقدت الآمال عليه بأن يتخذ إجراءات أكثر شمولية لفئات من أهل السنّة والأكراد المنتشرين في المجتمع العراقي. وظلّ السؤال يرتبط برغبة النظام الجديد الحقيقية، وقدرته على القيام بذلك من عدمها. ولكن بعد ما يقرب من عام في منصبه، أحرز العبادي تقدّماً لا يُذكر.

- وفي الوقت نفسه، أنشأت الولايات المتحدة تحالفاً جمع بين الدول الغربية والعربية التي ترغب في المشاركة، أو المساعدة على الأقل، في الحملة الجوّية التي تهدف إلى تدمير الدولة الإسلامية في العراق والشام بالكامل. وقد بدأت الحملة في شهر أيلول، وتوسعت لتشمل أهداف الجهاديين في سوريا. كما أطلقت الولايات المتحدة برنامجاً جديداً يهدف إلى إعادة بناء وتدريب أقسام من الجيش العراقي، تضم الشيعة، والأكراد، وأهل السنّة، وألزمت نفسها بإنشاء قوة متمرّدة جديدة في سوريا، من شأنها أن تكون قادرة على إعادة السيطرة على المناطق التي يفرض الجهاديون السيطرة عليها.

- لقد ثبت مدى البطء الشديد في تعبئة وتدريب المقاتلين في سوريا، الذين سيكون بمقدورهم تحدّي الجهاديين، لا سيّما التابعين للدولة الإسلامية في العراق والشام، مع احتمال ضئيل لتشكيل قوّة معارضة بحجم وقدرات ضرورية لتحقيق الأهداف المعلنة. وبالرغم من أنّ القوّة كان يُفترض أن يبلغ قوامها في بادئ الأمر - 5,000، وهو عدد ضئيل للغاية ليكون منافساً في الصراعات- بحلول شهر تموز 2015، إلا أن عدد المقاتلين الذين بدأوا التدريب من جانب الولايات المتحدة كان 60 مقاتلاً فقط.

- لم تُرض تلك الجهود الذين يؤمنون بأنّه لا يمكن تدمير الدولة الإسلامية في العراق والشام دون نشر القوات الأمريكية المقاتلة على الأرض، أو على أقل تقدير،

المستشارين والمراقبين الذين يمكن أن يعزّزوا من استخدام القوّة الجويّة عند دعم العناصر الأمامية من القوات العراقية وقوات البشمركة الكردية. ورغب آخرون في أن تزيد الولايات المتحدة من جهودها لإسقاط نظام الأسد، واستمرت النقاشات حول الاستراتيجية.

- وحشية القتال في سوريا:

أصبحت التطوّرات التي تشهدها الساحة السورية منذ عام 2014 أكثر تعقيداً من تلك التي يشهدها العراق. فقد حصد كلا الجانبين، الحكومة وقوات المتمرّدين، مكاسب وتكبّدوا خسائر. كان أكثر التطورات وضوحاً هو ما أظهرته الحكومة السورية من قدرتها على التواجد واستعادة أجزاء من أراضيها تدريجياً. وأعادت القوات السورية، مدعومة بميليشيات من حزب الله وأخرى تدرّبها إيران، فرض سيطرتها على مدينتي حماة وحمص، فضلاً عن عدد من المدن الرئيسية على الحدود مع لبنان، وأجزاء من حلب؛ وكان هذا جزءاً من حملة لقطع خطوط الإمداد عن المتمرّدين من لبنان وتعزيز السيطرة على المنطقة الغربية من سوريا، حيث الجزء الأكبر من السكان، التي يقطنها في الغالب جميع الموالين للحكومة الحالية.

- استمرت قوات الحكومة السورية في الاعتماد على القصف الجوّي المدفعي، ممّا يتسبب في خسائر فادحة ودمار هائل. واستخدم المتمرّدون المدفعية التابعة لهم، بعد عدم قدرتهم على مجاراة الأسلحة الثقيلة التي تستخدمها الحكومة، وذلك بهدف قصف المدن، وتنفيذ المجازر، والتفجيرات العشوائية. وكان عام 2014 قد شهد مقتل 76,000 شخص في سوريا، ليصل العدد الإجمالي للوفيات في الحرب الأهلية إلى أكثر من 200,000 قتيل. وارتفع عدد اللاجئين السوريين الفارين من البلاد أو المشرّدين إلى نحو 50 بالمئة من إجمالي عدد سكان سوريا.

- شنّت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» هجمات في مناطق عدّة من البلاد، وتمكنت من الاستيلاء على بعض القواعد العسكرية السورية، وبعض المدن التي تسيطر عليها الحكومة، وتمكنت المجموعة أيضاً من تعزيز موقعها في

المنطقة الشرقية من سوريا وعلى طول نهر الفرات. وفي شهر آب، تحركت المجموعة ضدّ المناطق الكردية في شمال سوريا، ولكنّها واجهت صعوبة في الاستيلاء على المدينة الأهم، كوباني، على الحدود السورية مع تركيا، وذلك بسبب الضربات الجوّية لقوات التحالف والدفاع الكردي. وللمرة الأولى شاركت قوات البشمركة العراقية؛ وبالرغم من أنّ الدولة الإسلامية تكبّدت خسائر فادحة، إلا أنّ قوّاتها واصلت شنّ الهجمات على المواقع الكردية، ودافعت بضراوة عن مواقعها ضدّ الهجمات الكردية المضادة. وبالرغم من تراجع مقاتلي «الدولة الإسلامية» في نهاية المطاف، إلا أن معركة كوباني أظهرت أن استعادة المدن والبلدات التي تسيطر عليها «الدولة الإسلامية في سوريا والعراق» ستتطلب الكثير من عمليات القتال المتبادلة.

- في الوقت الذي أحرزت فيه القوات المشتركة من سوريا، وتركيا، وأكراد العراق، تقدماً كبيراً في شمال سوريا، إلا أن الرئيس التركي أردوغان، هدّد باستخدام القوات التركية لمنع مزيد من التقدم للقوات الكردية، خوفاً من أن يدفعها تحقيق النجاح إلى إطلاق دعوات في المستقبل من أجل الاستقلال الكردي.

- نقاط ضعف غير الجهاديين:

استمرّ القتال بين القوات المتمرّدة -لا سيّما بين «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، والتشكيلات المتمردة الأخرى، التي تمثل جبهة النصرة أقواها- على مدار العام. وقد قُتل ما بين 5,000 إلى 10,000 متمرّد في تلك الاشتباكات المسلحة، التي رافقتها عمليات اغتيال للقادة من الجانبين، وتشكيلات أصغر قواماً تغير انتماءها باستمرار، كما كانت ثمة محاولات لإنهاء الصراع الداخلي من خلال الوساطة؛ ولكن استمرت الأعمال العدائية.

- جرت محاولات عدّة أخرى، بعضها كان مدفوعاً من الخارج، لتشكيل جبهات أمامية موحّدة يمكن أن تقاتل ضد نظام الأسد والدولة الإسلامية في العراق والشام. وبدلاً من تحقيق مبدأ «الاتّحاد قوّة»، استمرت تلك التحالفات في الفوضى، وتزايدت نقاط الضعف لدى التشكيلات المتمرّدة غير الجهادية، وكان الخاسر الأكبر

بين المتمرّدين في عام 2014 هو الجيش السوري الحرّ، الذي يضمّ القوّات العلمانية والمعتدلة التي يدعمها الغرب. **لقد عانت تلك التشكيلات من الهزائم والانشقاقات، وخسر الجيش السوري الحرّ الأرض، التي كان يسيطر عليها طوال العام، وبنهاية العام، استولت قوّات جبهة النصرة على مدينة إدلب بعد تغلّبها على الجيش السوري الحرّ الذي أصبح وجوده مقتصراً على مواقع صغيرة في شمال سوريا وجنوبها، وعانى من خطر التفكك، ولم يتبقّ له سوى بعض العناصر التي عانت معه الكثير. وفي منتصف عام 2015، كان الجيش السوري الحرّ قد اختفى تقريباً، وانضمّ المقاتلون التابعون له إلى التشكيلات ذات الدوافع الدينية الأقوى في سوريا. كانت تلك الأخبار سيئة للولايات المتحدة التي كانت تدعم الجيش السوري الحرّ.**

- وبالرغم من جميع حالات القتل والتدمير التي تعرّضت لها البلاد، إلا أن خريطة سوريا لم تشهد سوى تغيير ضئيل. وتناقلت السلطات السيطرة على الأحياء، بينما لم تتمكن من السيطرة على المحافظات؛ وانتهى العام في حالة من الجمود، فبدون مساعدات خارجية لا يمكن للثوار (المتمرّدين) مواجهة الحكومة المدعومة من إيران وروسيا بالقوى العسكرية، حيث تمكنت الحكومة من طرد المتمردين خارج مناطق من الجانب الغربي، وتوسعت في فرض سيطرتها على المناطق المجاورة؛ ولكن لا يمكن أن نأمل بشكل واقعي أن تتمكن من هزيمة المتمردين، لا سيّما الجماعات الجهادية التي تسيطر على معظم أنحاء البلاد، لا سيّما الريف في شرق سوريا ووسطها.

- **نمط القتال في عام 2015:**

استمرّ القتال في عام 2015 على المنوال نفسه، مع بعض الاستثناءات البارزة، فقد عانت القوات الحكومية السورية، التي أظهرت مرونة في عام 2014، من خسائر فادحة تكبدتها في النصف الأول من عام 2015.

وفي القطاع الشمالي الغربي من سوريا، وقعت هجمات عسكرية شنّتها جبهة النصرة، وتشكيلات متمرّدة أخرى أقلّ قدرة، حيث استولت على مدينتي حلب

وإدلب، فضلاً عن قاعدة المسطومة العسكرية المهمة، وأغلب البلدات المحيطة بها. وقد منح ذلك المتمرّدين السيطرة على أجزاء كبيرة من محافظة إدلب، ووضعتهم في مرمى المدفعيّة في أريحا؛ وفي الوقت نفسه، استولت جبهة التمرّد الجنوبية التي يسيطر عليها السلفيون على عدد من المدن في جنوب غرب سوريا، ونشبت معركة كبيرة بينهم وبين المتمرّدين ووحدات حزب الله الذين يخوضون المعركة نيابة عن النظام.

- أثناء ذلك، تعرّضت محاولات الدولة الإسلامية في العراق والشام للسيطرة على (كوباني) للفشل بفضل المقاومة العنيفة التي لاقتها، إلى جانب القصف الأمريكي. وتمكن المقاتلون الأكراد (البواسل) من طرد الدولة الإسلامية في العراق والشام خارج العديد من البلدات في المنطقة المحيطة؛ كما تمكن المقاتلون الأكراد من طرد الدولة الإسلامية في العراق والشام خارج بلدات في شمال العراق. إضافة إلى ذلك، تمكّنت القوات الحكومية العراقية والميليشيات الشيعية، بفضل الدعم الذي تلقته في اللحظات الأخيرة من القوات الجوّية الأمريكية، التي تدخلت بعد أن أثبتت المساعدات الإيرانية عدم قدرتها على طرد قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام، من إعادة فرض السيطرة على مدينة تكريت، وهو الإنجاز الكبير الذي خيَّمت أجواؤه على فقدان مدينة الرمادي.

- وبالرغم من تلك الانتكاسات التي تعرّضت لها «الدولة الإسلامية»، إلا أنّها كانت قادرة على تعزيز سيطرتها على محافظة الرقة في شرق سوريا وتهديد مدينة تدمر الأثرية، وقاعدة تدمر السورية الجوية.

- تذكر بعض المصادر أن «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تملك السيطرة على نسبة 50 بالمئة من الأراضي السورية. وقد تكون لفظة «السيطرة» مبالغاً فيها. لقد سيطرت الدولة الإسلامية على بعض المدن، وفرضت نفوذها على السكان المجاورين، وأصبح بإمكانها التحرك بحرية (باستثناء المناطق التي تتعرض لقصف جوي) في تلك المناطق. وكانت الخرائط التي تُظهر المساحات الكبيرة التي سيطرت عليها «الدولة الإسلامية» مضلّلة؛ فالكثير من مساحات الأراضي التي تسيطر عليها «الدولة الإسلامية» صحراء خاوية، فهي جزء من الصحراء الكبرى التي تمتد عبر شمال

المملكة العربية السعودية، وغرب العراق، وجنوب سوريا، وهي غير مأهولة بالسكان باستثناء بعض البدو من رعاة الأغنام، بينما لا تفرض «الدولة الإسلامية في العراق والشام» سيطرتها حقيقة، سوى على وادي نهر الفرات الذي يعبر سوريا والعراق، وتضم مدن الرقة، والرمادي، والفلوجة.

- نهر الفرات هو ميزة جغرافية رئيسة في المنطقة، وله أهمية كبيرة اقتصادية واستراتيجية. وقد حدَّت السدود من تدفق المياه في العقود الأخيرة، بينما أدّى الإفراط في الزراعة إلى مزيد من ندرة إمدادات المياه. لقد نزح الكثير من سكان وادي الفرات نتيجة لمشروعات السدود، فيما عانى الباقون من صعوبات شديدة في المعيشة؛ وأسهم ذلك بلا شك في قدرة «الدولة الإسلامية» على استغلال هذا الأمر؛ وتفاقم الوضع في عام 2014 بعد أن اتخذت تركيا قراراً بوقف تدفق المياه إلى سوريا؛ وتمثل السدود على نهري دجلة والفرات أيضاً أهدافاً عسكرية مهمة، تمكن المسيطرين عليها من وقف تدفق المياه أو زيادتها إلى مناطق المصب.

- وفي أيار من عام 2015، وبعد معركة استمرّت عاماً كاملاً مع القوات العراقية، تمكنت قوات «الدولة الإسلامية في العراق والشام» من فرض سيطرتها على مدينة الرمادي بالكامل؛ وأثبت سقوط مدينة الرمادي قدرة الجماعة على التكيّف مع الحملة الجوّية ضدّها، وعلى حشد وتعبئة قواتها لتشكيل ساحة قتال، يمكنها خلالها تحقيق الانتصار. كما أظهرت قدرة «الدولة الإسلامية» على نقل القوات للأمام والخلف، والقيام بهجمات متزامنة على كلتا الجبهتين الغربية والشرقية، فضلاً عن استرداد مدينة الرمادي الذي أدّى إلى إضعاف الجيش العراقي.

- كان لسقوط مدينة الرمادي في أيدي «الدولة الإسلامية»، وما تبعه من سقوط سريع لمدينة تدمر في سوريا، أثر نفسي كبير، حيث جاء بعد حالة التفاؤل التي مرّت بها واشنطن، والتي دفعتها إلى إعلان أن القدرات العملية للدولة الإسلامية تناقصت بقدر كبير بفضل استمرار الحملة الجوية؛ وقد يكون هذا الأمر صحيحًا. فانتصار «الدولة الإسلامية» في مدينة الرمادي كان مُكلِفًا للغاية، ومع ذلك، فإنّ «الدولة

الإسلامية» استقطبت عددًا كبيراً من المتطوّعين - الذين يسعون نحو دخول الجنّة، وهم من المتعصّبين للدولة الإسلامية.

- إنّ الحرب المعاصرة لا تقتصر على المعارك فحسب؛ بل إنّها ترتبط أيضًا بالتلاعب بالمفاهيم، وتضطرّ «الدولة الإسلامية» إلى الظهور بمظهر الفائز من أجل جذب المجنّدين، وتثبيط همم أعدائها، بينما يجب أن يظهر أعداؤها خاسرين. وفي الرمادي، فشل الجيش العراقي إلى جانب فشل حملة القصف التي قادتها أمريكا، بغضّ النظر عن ماهية التقدّم الفعلي المحرز من أجل إضعاف المؤسّسة.

النظر للمستقبل:

- بالرغم من أن جميع التوقعات كانت محفوفة بالمخاطر، فأنا أؤمن بأن سمات الصراعات الحالية ستشكّل مستقبل المنطقة من جوانب متعدّدة، عسكريًّا وسياسيًّا. وفيما يلي نستعرض الاستنتاجات الأساسية التسعة:

1) الصراعات في حالة من الجمود:

بالرغم من استمرار القتال في سوريا والعراق على جبهات متعدّدة، إلّا أن الصراعات في حالة من الجمود. ومع بعض الاستثناءات، فإنّ خريطة الصراعات في البلدين لا تبدو مختلفة إلى حدٍّ كبيرٍ عما كانت عليه قبل عام تقريبًا، عندما أدّت الانتصارات التكتيكية التي حقّقتها الميليشيات الكردية والشيعية إلى طرد «الدولة الإسلامية» من شمال العراق وشرقه، وفي الوقت الذي واصلت فيه القوات العراقية تحرير مدينة تكريت، فإنّها فقدت مدينة الرمادي.

- كان نظام الأسد على وشك السقوط في عام 2013، ولكنّه استعاد بعض المدن في عام 2014، وهو الآن يبدو مرّة أخرى في وضعيّة ضعيفة، حيث لا يمكن للقوات الحكومية هزيمة المتمرّدين، واستعادة الأراضي السورية التي تسيطر عليها جبهات المتمردين في الغرب و«الدولة الإسلامية» في الشرق، وفي

الوقت نفسه، ليس باستطاعة تشكيلات المتمرّدين هزيمة القوات الحكومية، وإخضاع معاقلها الموالية لها في غرب سوريا.

- إن إعادة بناء قوات الأمن العراقية سوف يستغرق سنوات؛ فحتى مع الدعم الإيراني الذي يتلقاه الجيش العراقي، ففي المستقبل المنظور لن يكون بمقدوره إزاحة مقاتلي «الدولة الإسلامية» من المناطق الحضرية التي يسيطرون عليها حالياً. وعلاوة على ذلك، فإنّ الحكومة العراقية إذا تحوَّلت تجاه مقاتلي الحشد الشعبي الشيعي، الذين تولَّت إيران تدريبهم، وتنظيمهم، وتجهيزهم، من أجل إعادة السيطرة على المدن والقرى السنيّة، فمن المحتمل أن يؤدّي ذلك إلى تصعيد الصراع الطائفي ومزيد من عدم الاستقرار طويل الأجل في العراق.

- وستستمر الدولة الإسلامية في السيطرة على محافظة الأنبار بالعراق، والجزء المجاور لشرق سوريا؛ ولكنّها قد بلغت حدّ الطائفية. لقد أصابت قدراً من الدعم في المناطق السنيّة، التي كانت معقلاً للمقاومة خلال «الحرب على العراق»، ولكنها ستجد الأمر أكثر صعوبة فيما يتعلق بالاستيلاء على المناطق ذات الأغلبية الشيعية في العراق. قد تسقط بعض البلدات في يد الدولة الإسلامية، ولكن لن يكون بمقدورها تكرار ما فعلته في عام 2014 والزحف تجاه شمال العراق؛ ومع ذلك، فإنّها قادرة على تحدي الجماعات الجهادية الأخرى بالنسبة للأراضي في سوريا. والسؤال المطروح منذ زمن بعيد هو: هل بمقدور «الدولة الإسلامية» فرض سيطرتها بإحكام على المناطق المسيطرة عليها حالياً بعيداً عن اتباع طرق التخويف وتوفير خدمات محدودة لها أم لا؟ ويُطرح السؤال نفسه على المناطق الواقعة تحت سيطرة جبهة النصرة.

- يمكن للدولة الإسلامية في العراق والشام أن تتسلّل إلى دمشق وبغداد، وتنفّذ هجمات إرهابية على نطاق واسع، وعلى غرار هجمات مومباي أو هجمات أكثر عدائية. تلك الهجمات الأخيرة كانت نسخة مصغّرة من هجوم تيت في عام 1968، الذي شنّه الفيتكونغ في فيتنام، ولم يكن الغرض من

أعمال العنف تلك الاستيلاء على «سايجون» أو «هو»، بل كانت تهدف إلى الاستيلاء على النقاط الرئيسة في المدن، واحتجازها لأسابيع، ممّا يشير إلى أن الجيش الأمريكي قد أخفق في هزيمة الفيتكونغ. تكبّد المهاجمون ثمناً غالياً نتيجة هجوم الفيتكونغ - حيث دمّرت جماعة الفيتكونغ القتالية تماماً - إلا أنّها كسرت الإرادة السياسية لأمريكا. ويمكن لشنّ هجوم كهذا في بغداد أو دمشق أن يطيح بالزعماء السياسيين الحاليين، ولكن سيحلّ محلّهم آخرون وسيظل القتال مستمراً.

- ويُحتمل أن تعمل الدولة الإسلامية في العراق والشام نفسها -هي ومؤيدوها- على تصعيد حملتها الإرهابية ضدّ الشيعة ورموزهم عبر المنطقة، بالتأكيد في المناطق الشيعية من العراق، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وأماكن أخرى من الخليج. ويكون المقاتلون الأكراد، بفضل تعزيزهم بقوات التحالف الجوية، قادرين على الدفاع عن أراضيهم ذات الحكم الذاتي في شمال العراق وسوريا. لكن من غير المحتمل أن يكون بمقدورهم تحقيق نجاحات مثيرة وكبيرة في الأراضي التابعة للدولة الإسلامية؛ فأيّ تقدم تجاه الجنوب يمكنه أن يضع المقاتلين الأكراد داخل الأراضي السنيّة؛ حيث يمكنهم أيضاً مواجهة مقاومة من القبائل السنية، فالأكراد لا يرغبون في تحمّل مسؤولية مساحات أكبر من الأراضي، لا سيّما مع وجود معارضة تركية؛ فهم لهم ما يريدون من سيطرة على الأراضي من كركوك في الشمال وحتى الحدود التركية. ولكن إذا كانت العملية ستحقق نجاحاً، فإن تعاونهم مع بغداد للحصول على الموصل سيكون أساسياً.

- استولت جبهة النصرة وتشكيلات المتمرّدين في سوريا على الأراضي لفترة طويلة. وكما هو الحال في العراق، انتقلت السيطرة على المدن بين الحكومة وقوات المتمردين، وبين المتمرّدين و«الدولة الإسلامية». فالصراعات أصبحت «حرب حدود» بشكل متزايد، وسيحدث الدمج مع التوسع، ولكن ستكون المكاسب والخسائر تدريجية.

2) الاختلافات الطائفية والعرقية تحثُّ على القتال:

أصبح الصراع الذي تشهده سوريا طائفياً، نظراً لأنّ المعارضة العلمانية للحكومة أصبحت ضعيفة، بالرغم من أنّ بعض السنّة لا يزالون يقاتلون إلى جانب القوات الحكومية، وهو ما يخلق صراعات ضارية فيما بينهم. الصراع الشديد الآخر واقع بين جبهة النصرة و«الدولة الإسلامية» في العراق والشام، وكلاهما من أهل السنّة. في العراق الخطوط بين السنّة والشيعة والأكراد مرسومة بوضوح. وتحدّ خطوط الصدع الطائفي من التقدم العسكري؛ كما أنّها تؤثّر على تكوين الجيوش الوطنية؛ ولا تكون الحكومات التي تقع مناطق كثيرة من أراضيها تحت سلطة المتمرّدين قادرة على حشد الجنود على أساس وطني؛ فالمناطق السنيّة بعيدة عن متناولهم. والحكومة السورية العلوية، وحكومة بغداد الشيعية، تنظران إلى الجنود السنّة على أنّهم لا يمكن الوثوق بهم بأيّ حال من الأحوال؛ وستتابع سوريا الاعتماد على العلويين، وبعض السنيين المحليين. يجعل هذا الوضع من الجيوش الوطنية أقلّ تمثيلاً بكثير للسكان الوطنيين، ومع تكوين المزيد من التشكيلات الطائفية. ويتسارع هذا التوجّه من خلال اعتماد كلّ من دمشق وبغداد على حدّ سواء على وحدات الميليشيات، التي يكون تنظيمها قائمًا على أساس طائفيٍّ أو عرقيٍّ؛ وسيكون من الصعب عكس هذا الاتّجاه دون إعادة السيطرة على الكثير من المناطق الوطنية، وبذل الجهود الكبيرة في التوعية السياسية. ويبدو أنّه من غير المحتمل تنفيذ تلك الإجراءات.

- على الجانب الآخر، بدأ يبزغ نجم التشكيلات المتمرّدة العلمانية. وكان أهل السنّة هم أساس حركات التمرّد في كلا البلدين. فالجنود السابقون لدى الجيش السوري الحرّ انضمّوا إلى الجماعات ذات الدافع الديني في سوريا. وهو أمر راديكالي بشكل متزايد (أو يجب أن يتم التظاهر بذلك للبقاء على قيد الحياة)، وستستمرّ الاختلافات الطائفية في عرقلة الحكومة العراقية الشيعية ورغبتها في بذل جهود مثمرة للتوفيق بينها وبين أهل السنّة، أو

اتّخاذ إجراءات للوفاء بالوعود التي قطعتها الحكومة بالتنازل للأكراد – وهي الجهود التي ستكون ضرورية لخلق جهد وطني حقيقي ضدّ الدولة الإسلامية. وليس ثمّة دليل على بذل الحكومة السورية أي جهود لكسب عقول أهل السنّة وأفئدتهم؛ ويتعارض ذلك مع الاستراتيجية السورية لمكافحة التمرد، التي تهدف إلى جعل الحياة غير ممكنة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، ممّا يؤدّي إلى تحوّل نسبة كبيرة من السكان إلى لاجئين.

- إنّ السلوك الوحشي الواضح للمحتلّين من «الدولة الإسلامية» تجاه الأقليات الدينية والعرقية يجعل الدفاع عن الشيعة، والعلويين، والمسيحيين، والدروز مسألة حياة أو موت. وفي الوقت نفسه، يسهم سلوك العلويين الموالين لنظام الأسد والميليشيات الشيعية في بغداد، في المدن التي يستولون عليها، في خلق دائرة من الثأر، والانتقام، والترحيل القسري. فالكفاح أصبح مسألة وجودية لجميع الأطراف المعنية.

- إن طبيعة الصراعات الطائفية لها عاقبتان اثنتان: الأولى، أنّها تعرقل المساعدة من الولايات المتحدة وشركائها في التحالف. ففي الوقت الذي يهدفون فيه إلى تدمير الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإسقاط نظام الأسد، بدرجة أقل، إلا أنّه لا يمكنهم دعم القمع الوحشي الذي يقوم به السنّة.

والثانية، أنّ الاختلافات الطائفية ستعيق التسوية الشاملة للصراعات. فعندما كانت حركة التمرّد في سوريا تهدف في المقام الأوّل إلى إسقاط نظام الأسد، كان التوصّل إلى التسوية السياسية ممكناً. ولكن لم يعد الحال كذلك؛ وعندما تسعى الولايات المتحدة إلى إقناع الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات ضرورية للصلح بين الأكراد والأقليات السنية، فإنّ السلام له ثمن. ولا يبدو أن الشيعة، أو السنّة، أو الأكراد، يريدون دفع الثمن. فلا يمكن تصوّر أن تعيش أي جماعة طائفية في ظلّ هيمنة أخرى.

3) فشل الجيوش الوطنية - تحوّل السلطة إلى الميليشيات:

- فشلت الجيوش الوطنية ذات المكانة الكبيرة في كل من سوريا والعراق في قمع حالات التمرّد الداخلي، وتصاعدت الاحتجاجات في سوريا لتصل إلى حدّ المقاومة المسلحة، وأدّت حالات الفرار واسعة النطاق للمجنّدين السّنة من القوات السورية إلى عدم إمكانية الاعتماد على القوات البريّة السورية؛ وهو ما اضطرّ الحكومة إلى التخلّي عن أجزاء من الريف للمتمرّدين، والاعتماد على القوات الجوية، ووحدات المدفعية، وقوات العمليات الخاصة ذات الموثوقية، والتي يسيطر عليها الموالون للنظام.

- وانضمّ عدد كبير من الميليشيات الشيعية غير النظامية من العراق وحزب الله اللبناني، التي أشرف على تسليحها، وتدريبها، وتجهيزها فيلق القدس الإيراني، حيث تقاتل الميليشيات معه إلى جانب الجيش السوري. ونظراً للأسباب التي جرت مناقشتها بالفعل، فإن فقدان الأرض، وعدم الوصول إلى جزء كبير من السكان ممن تحولوا إلى لاجئين، قد قلّل من قاعدة تجنيد الجيش الوطني؛ وهو ما أجبر الحكومة على الاعتماد بشكل أكبر بكثير على الجنود العلويين ليصبحوا ضمن جيش النظام، وعجل بتنظيم الميليشيات المحلية. وثمّة تقارير تشير إلى أن القاعدة العلوية الموالية للحكومة أصبحت تتضجر من الوضع الحالي، والأعباء الواقعة عليها.

- في العراق، أثبت الجيش الذي أشرفت الولايات المتحدة على تنظيمه، وتجهيزه، وتدريبه شكلياً، ويبلغ قوامه 350,000 مقاتل، عدم القدرة على وقف تقدّم أيّ قوة غير نظامية مسلّحة بأسلحة خفيفة، ويقلّ قوامها بنحو واحد على عشرين من قوام هذا الجيش.

- وفي الوقت الذي أضعفت فيه قوات الدعم الجوّي الأمريكية الهجمات المتتالية للدولة الإسلامية، فإن الحكومة العراقية اضطرّت إلى الاعتماد على الميليشيات التي يحشدها رجال الدين من الشيعة، والسياسيون، والقادة

العسكريون الذين لهم علاقات وثيقة بإيران. وقد قاتل العديد منهم إلى جانب إيران خلال الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينيات، من أجل الاستفادة من دفاعاتهم؛ وفي عام 2015 تمكنت قوة مشتركة من الميليشيات الشيعية، وبعض رجال القبائل السنيّة، ووحدة صغيرة من القوات النظامية للجيش، من إعادة السيطرة على بعض المدن، والمدينة المهمة تكريت؛ ولكنهم لم يتمكنوا من الاستمرار حتى مدينة الرمادي، ومن دون الدعم السنّي الكبير، لن يكون بمقدور القوات العراقية استعادة السيطرة على محافظة الأنبار.

- إنّ الجيش العراقي ما يزال تحت الإنشاء بمساعدة أمريكية، ولكنه لن يكون جاهزاً لأشهر عدّة لمحاولة تنفيذ المهمة الصعبة، المتمثلة في استعادة الموصل وغيرها من المراكز الحضرية المهمة، التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية حالياً. ويتمثل أحد أكبر التحديات لتدريب هذه القوة في الحصول على المتطوّعين الراغبين في الخضوع للتدريب؛ هذا الأمر حقيقي، لا سيّما بالنسبة للمتطوعين من أهل السنّة؛ فالعديد منهم ظلّ غير مستعد لدعم الحكومة، ويرون أنهم دمية في يد إيران. وحتى ذلك الوقت، سيبقى العراق معتمداً على الميليشيات لحماية بغداد. فقوات الشرطة في البلاد مخصّصة جهودها للوقوف عند حواجز الطرق، ونقاط التفتيش، لمنع تسلّل الإرهابيين إلى بغداد، والمناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

- كان لتحوّل القوّة العسكرية من قوات نظاميّة تحت سيطرة مركزية إلى ميليشيات ذاتية الحكم، آثاره العسكرية والسياسية على حدٍ سواء. فالميليشيات قادرة على الدفاع عن المناطق المحلية، ولكنّها غير قادرة على العمل بطريقة استراتيجية، وتشيع فيما بينها الخلافات الداخلية، ويصعب الحفاظ على وحدة القيادة. وتفتقد الميليشيات للتدريب، والأسلحة الثقيلة، والتعبئة؛ بالرغم من أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي قوّة غير نظامية، أظهرت قدرة على التغلب على تلك التحديات، وظهرت بشكل متزايد أنّها قادرة على تنسيق الهجمات على نطاق واسع، وتنفيذ عمليات التشكيل، وتعبئة القوات للمعارك

الحاسمة. وقد تغلّبت «الدولة الإسلامية» على افتقادها للأسلحة الثقيلة من خلال الابتكارات، مثل استخدام المدرّعات المجنزرة (ومركبات هامفي من الولايات المتحدة)، لتنفيذ الهجمات الانتحارية بالسيارات المفخخة، كما هو الحال المتبع في مدينة الرمادي. ويوحي هذا ببعض المهارات والخبرات المستمدّة من حرب واسعة النطاق، يتمتع بها الضباط العراقيون السابقون؛ وقد منح سقوط مدينة الرمادي «الدولة الإسلامية» كمية كبيرة من المعدّات الثقيلة. تصعب أيضاً السيطرة على الميليشيات، لا سيّما في المعارك الطائفية، وهم عرضة لتنفيذ أعمال انتقامية، وسلبٍ ونهبٍ وتطهيرٍ عرقيٍّ. ولا تقلق «الدولة الإسلامية» من مثل تلك السلوكيات، بل إنّها تعتمد عليها في ترهيب خصومها، وجذب المجندين الأجانب.

- يشكّل أيضاً اعتماد الحكومة المتزايد على الميليشيات الشيعية تهديداً طويل الأمد فيما يتعلق بالحفاظ على استقلال العراق، مع وجود حكومة قادرة على السيطرة على البلاد بأكملها. فإحدى الخصائص الرئيسية للدولة هي قدرتها على احتكار استخدام القوّة. وفي حالة العراق، فإنّ الميليشيات الشيعية، ومنذ عام 2004، وهي ذات وجود على أرض الواقع، وتؤدّي عمل حكومة الظل، حيث يفرض المسؤولون الحكوميون سيطرتهم على الميليشيات من خلال العلاقات الأسرية التي تدعمها إيران. وقد نتج عن ذلك ضعف الحكومة المركزية التي أصبحت، وبقدرٍ كبير، عُرضة لنفوذ إيران وتدخلها في الشؤون الداخلية للبلد، ويشبه هذا الوضع الحالي في لبنان؛ وهو الأمر الذي دعا العديد من الخبراء العراقيين إلى أن يطلقوا عليه اسم «لبننة العراق».

- تواجه الحكومة السورية مشكلات مشابهة لما يواجهه العراق، بالرغم من أن الوضع في سوريا أكثر تعقيداً، والتي قطعت شوطاً طويلاً نحو الدمار والخراب. ويمكن للجيش السوري والقوات الجوّية استخدام القوة استخداماً استراتيجياً لتدمير التجارة، والإنتاج الغذائي، والرعاية الصحية في مناطق

المتمرّدين، ولكنه يعتمد على الميليشيات للدفاع عن المناطق الموالية له. فالميليشيات لها فعالية استراتيجية محدودة، وقدرة على التخطيط للسلطة. ولن يكون بمقدور الحكومة طرد الجهاديين خارج الأراضي التي يسيطرون عليها حالياً، ولسنوات عدّة قادمة في بعض الحالات.

- إن انتقال السلطة من الجيوش المركزية إلى الميليشيات يعني أيضاً سلطة مركزية أضعف. فلم تعد الحكومة تمارس احتكار العنف على نطاق واسع، ويمكن للقوات الحكومية تنفيذ هجمات مدمرة عند الحدود الوطنية، ولكن لا يمكنها مهاجمة الأراضي الوطنية ولا السيطرة عليها. وتؤول السلطة السياسية للقوات المحلية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية والطائفية؛ وهي تشكيلات المتمرّدين، وقادة الميليشيات المحلية، الذين يدين بعضهم بالولاء للقوى الأجنبية، والقادة العسكريين، وقيادات المافيا. ويمكن أن تؤدّي عملية إعادة التوحيد وفرض السلطة الوطنية إلى تهديد وضع الشيوخ المحليين، والأجندات الطائفية، وفي بعض الحالات، المشاريع المربحة التي تظهر في غياب السلطة المركزية.

- وحتى وقت قريب، كانت سوريا والعراق خاضعتين لحكم رجلين شقّا طريقهما نحو المجد، وحافظا على الوحدة الوطنية وسلطتهما الذاتية، حيث أنشآ جيوشاً كبيرة، وأجهزة أمن داخلي منتشرة، وقمَعَا جميع فئات المعارضة دون رحمة. وقد يعني تقليل السلطة المركزية - كل من القوة المسلحة والقدرة على توزيع الغنائم - العودة إلى حالة عدم الاستقرار التي كانت حاضرة في كلا البلدين خلال الخمسينيات والستينيات. وكانت سوريا قد شهدت ما بين عام 1949، وعام 1970 العديد من المؤامرات إلى جانب سبعة انقلابات، انتهت بتنصيب حافظ الأسد في السلطة؛ كما شهد العراق ثلاثة انقلابات بين عام 1958 وعام 1968، بلغت ذروتها حين بزغ نجم صدّام حسين.

4) اختفاء أُمَّتي سوريا والعراق – استمرار التقسيم:

- إنّ سوريا والعراق تقسيمات مصطنعة، فترسيم حدودهما قام به المستعمرون ذوو الخبرة الضئيلة، وعدم المعرفة والانتباه إلى الحقائق العرقية والطائفية على أرض الواقع. وحافظ الحكم الاستعماري على تلك الحدود سليمة دون مساس بها، في حين تفاقمت التوترات بين الجماعات الطائفية والعرقية. كما تخلصت الديكتاتوريات العسكرية التي أعقبت الاستقلال من أي حركات تمرّد عرقية أو طائفية. وأدّى الغزو الأمريكي للعراق، والتمرد في سوريا، إلى تقطيع الروابط التي تربط بين البلدين. واعتمدت الصراعات المستمرة على تلك التقسيمات.

- وكانت الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراعات وانحسار دور السلطة المركزية يشيران إلى استمرار التقسيم بحكم الواقع في كلا البلدين. فقد توقفت سوريا والعراق عن إدارة أراضيهما الوطنية، وقد لا يتمكنان من ذلك مطلقاً. وبالنسبة للمستقبل المنظور، فإنه لا يمكن لأي بلد بسهولة العودة للوضع السابق مرّة أخرى.

- تعكس خريطة الأراضي التي تسيطر عليها الأطراف المتحاربة المختلفة خريطة توزيع مجتمعات طائفية وعرقية. فقوات الحكومة السورية، مشتركة مع الميليشيات المحلية، ومقاتلي حزب الله الحلفاء، يسيطرون على معاقل العلويين والمسيحيين في جبالٍ يُطلق عليها اسم جبال الأنصارية - أو النصيرية- وساحل البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب بعض المواقع الخارجية في مناطق بعيدة من البلاد. ويمكن للقوات الموالية للحكومة تعزيز دفاعاتها في هذا المعقل بعد أن أنهكها القتال واستنفد من طاقتها وطاقة رجالها؛ ونجح الأكراد في توحيد وتعزيز قبضتهم في المناطق الكردية في سوريا والعراق. وما يزال الشيعة مسيطرين في المناطق الشرقية والجنوبية من العراق، حيث الأراضي التي سكنوها منذ قديم الأزل، وتنتشر الدولة الإسلامية في غرب العراق وشرق سوريا، بينما تتواجد قوات المتمردين الأخرى في الجزء

الغربي من البلد حيث يسيطرون على المناطق التابعة لأهل السنّة، وبعد أن توسعت «الدولة الإسلامية» بقدر كبير في عام، تقهقرت وتنازلت عن بعض ما استولت عليه؛ وفي الوقت نفسه، خطت «الدولة الإسلامية»، والقوات المتمرّدة الأخرى في سوريا، خطوات نحو دمشق وإدلب، ولكنها بدت غير قادرة على اختراق عمق معاقل العلويين والمسيحيين في سوريا.

- وسيظل العراق خاضعاً للتقسيم إلى مناطق سنيّة، وشيعيّة، وكرديّة، بالرغم من أن القوات الموجودة داخل تلك المناطق غير موحّدة، وأن البعض يشارك في قتال طائفي متداخل. وبالمثل، ستبقى سوريا مقسّمة إلى مناطق صغيرة ومعقّدة طائفية وعرقية، تدافع عنها في الغالب القوات المحلية؛ وبالرغم من أنها ما تزال تشهدُ منافسات داخلية، إلا أنّ الأكراد، ولا سيّما داخل العراق، سيظلّون مستقلين كما هو حالهم منذ حرب الخليج. السؤال الآخر يرتبط بشأن ما إذا كانت تلك التقسيمات العرقية والطائفية قابلة للحياة من الناحية الاقتصادية؛ ويمكن للمرء أن يلاحظ الخطوط العريضة للدولة السورية، وهي تتألف من مناطق العلويين، والمسيحيين، والدروز في الغرب، فهي ستشبه كثيراً ولاية عثمانية قديمة في سوريا.

- وستدعم عوائد النفط ظهور مناطق كردية في سوريا والعراق، وبالمثل، فإنّ مناطق الشيعة في العراق ذات موارد وافرة من النفط. وسيظهر كيان أهل السنّة في وادي الفرات مع بعض مناطق متناثرة في الصحراء العربية السورية ليكون مجتمعًا زراعيًّا في الأساس، ويُحتمل أن يكون الأكثر فقرًا.

- يشكّل هذا الوضع معضلة بالنسبة للولايات المتحدة والآخرين الذين كرّسوا جهودهم للحفاظ على سوريا والعراق، كما هو حالهما الآن على الخرائط. فالحدود الحالية، التي رسمها المستعمرون في عام 1915، لا تعني الكثير على الأرض اليوم؛ ولكن اقتراح أنّ الصراعات الحالية يمكن حلّها بتقسيم سوريا والعراق إلى دويلات، ينظر إليه البعض في الشرق الأوسط باعتباره مؤامرة إمبريالية غربية أخرى. ويؤمن من طرح تلك النظرية بأن القوى الغربية،

لا سيّما الولايات المتحدة، تنشر الجانب الطائفي للصراعات عمداً لخدمة مصالحها الخاصة.

- إن الشعبين السوري والعراقي اللذين أنهكتهما الحروب، يمكنهما في يوم ما، وبمساعدة دولية، تنحية الخلافات الطائفية، ومحاربة التعصب الديني، ووضع حدٍّ لدائرة العنف والانتقام، والسعي وراء بناء هيكل سياسي يحفظ الوحدة الاسمية، مع السماح بقدرٍ كافٍ من السلطة المحلية ومشاركة السلطة للحفاظ على السلام. وقد حقق لبنان بعد 15 عاماً من الحرب الأهلية طريقة للعيش ضعيفة ولكنها مقبولة؛ وكان الجدول الزمني اللبناني يشير إلى استمرار الأعمال العدائية لمدّة عشر سنوات على الأقل، ولكن لم تصل الحرب الأهلية في لبنان إلى حدّة الصراعات في سوريا والعراق.

- **وربما تشهد سوريا أو العراق في المستقبل شخصاً مثل: ابن سعود أو كمال أتاتورك، يدفعه طموح الأُسر الحاكمة أو الحماسة القوميّة، والجاذبيّة، والمهارة السياسية والعسكرية، ليكون قادراً على استعادة الحكم الوطني في هذين البلدين. ولكن لم يبرز على الساحة حتى الآن قائد بتلك المواصفات.**

5) الدولة الإسلامية أو أراضي أهل السنّة غير القابلة للزراعة؟

- يواجه أهل السنّة في سوريا والعراق مستقبلاً قاتمًا، مهما كان السيناريو الذي سيخضعون له. فاستياؤهم قد أسهم في النجاح العسكري للمتمرّدين، ولكن ماذا سيجلب لهم ذلك على الأمد الطويل؟ لقد انحدرت المعارضة المعتدلة والعلمانية لأهل السنّة في سوريا، ولم تعد تمثّل قوّة رئيسة، وهذا جعلها دون أيّ قوّة مسلحة، بخلاف الإسلاميين المتحالفين مع الجهاديين الأكثر تطرّفًا. وفي الوقت الذي تتواجد فيه بعض حركات التمرّد السنيّة في العراق، فإنّ «الدولة الإسلامية» تسيطر على المقاومة السنية، **فليس بإمكان الجماعات المتمرّدة في سوريا ولا «الدولة الإسلامية» غزو سوريا والعراق لتنصيب حكومات ذات قيادة سنية في دمشق وبغداد. إذاً، كيف يكون المستقبل**

السياسي للأغلبية السنيّة في سوريا أو الأقلية السنيّة في العراق؟ هل يتّحد أهل السنّة في كلا البلدين لإنشاء دولة مستقلّة تضمّ غرب العراق وشرق سوريا؟

- السؤال الأساسي هو ما إذا كان بمقدور «الدولة الإسلامية» الاستمرار في البقاء في ظلّ الحدود الطائفية ووجود القوّات الفعّالة على الأرض، كونها مدعومة بغطاء جويّ من التحالف. وتعتمد «الدولة الإسلامية» على استمرار الانتصارات العسكرية في إغراءاتها، فضلاً عن اعتماد اقتصادها على عمليات النهب، الأمر الذي يتطلّب التوسّع المستمر. وقد ظهرت بوضوح قدرتها على القتال، ولكنّها لم تثبت قدرة على إدارة الحكومة، وتوفير الخدمات الأساسية، بالرغم من أنّها باقية حتى الآن لمدّة عام، ولا تزال تحتلّ مجموعة من الأراضي لأكثر من عامين.

- وتعتمد الاستراتيجية الغربية جزئيًّا على الفرضية القائلة بأنّ استمرار الدولة الإسلامية في العراق والشام في الحكم سوف ينفر منه السنّة بلا شك، وسيدفعهم في نهاية الأمر إلى الانتفاض ضدّ التنظيم، كما فعلوا سابقًا حين تمرّدوا على مسلحين من تنظيم القاعدة خلال الحرب على العراق. فمهما كان موقفهم تجاه المتطرفين من الدولة الإسلامية، فإنّ أهل السنّة من العراق سيكونون كارهين للانضمام للقوات التابعة للحكومة التي تسيطر عليها الشيعة، أو للأمريكيين، كما صدر منهم في عام 2006. وقد سقطت بعض العشائر السنيّة تحت سيطرة «الدولة الإسلامية»، وعانت من عمليات الانتقام الوحشيّة. لقد تخلّى الأمريكيون عنهم مرّة، وهم لا يؤمّنون لهم الحماية الآن؛ ويظلّ التحوّل ضد «الدولة الإسلامية» محفوفاً بالمخاطر. وحتى إذا كانت القوات الأمريكية هناك، فمن غير المرجح أنّ أهل السنّة يمكنهم مرة أخرى الوثوق في الدولة التي يؤمن الكثيرون بأنّها تخلّت عنهم بالخروج وترك الحكومة التي يقولون إنّ إيران تسيطر عليها.

- إنّ تجميع القبائل السنيّة في العراق مرّة أخرى سيتطلب إظهار خسارة «الدولة الإسلامية»، وأنّها حتماً ستندحر، وأنّ تلك القبائل سوف يسطع نجمها مرّة أخرى ضدّهم، وسوف تتوفر لها الحماية ضدّ أيّ عمليات انتقام تقوم بها

«الدولة الإسلامية» في هذه الأثناء، وأن الميليشيات الشيعية لن تتعامل مع أهل السنّة الذين تم تحريرهم من سلطان «الدولة الإسلامية» على أنّهم متخابرون ومستهدفون للنهب والانتقام. ولكن لا يمكن تحقيق أي من تلك الشروط في الوقت الحالي، وسيتطلب تجميع أهل السنّة في سوريا تأكيدات مماثلة من الحماية ضد «الدولة الإسلامية»، وانتقامها وتوفير مستقبل سياسي أفضل من ذلك المناخ الذي يوفره نظام الأسد.

- إنّ جزءاً من الخطة الأمريكية هو خلق قوّة علمانيّة مسلّحة في سوريا تكون قادرة على طرد «الدولة الإسلامية» وغيرها من الجماعات الجهادية، فضلاً عن نظام الأسد، وتشكّل بديلاً أكثر فعالية للجيش السوري الحر. وفي ظلّ هذه الظروف، فإنّ مقاتلي تلك القوة سيكونون من أهل السنّة بشكل أساسي، وليس جميعهم. توقفت تلك الجهود بسبب الصعوبات في انتقاء (تدقيق) المتطوعين؛ ولكن كان بالإمكان حتى تحقيق الهدف المعلن، وهو 5,000 مقاتل، وهي ما تزال بالتأكيد وحدة صغيرة في الصراعات التي سيتجاوز فيها أعداؤها في أرض الميدان عشرات الآلاف. ومع الدعم الجوّي الأمريكي، يكون ممكناً الدفاع عن إحدى المناطق في سوريا التي يمكن إقناع اللاجئين السوريين بالعودة إليها. ولم تتصوّر تلك القوّة في بادئ الأمر أنّها قد تقاتل في العراق، بالرغم من أنّه يمكنها فعل ذلك.

- سيستغرق إنشاء قوّة أكبر وأكثر شدّة استثمارات أكبر، وسيكون الأمر محفوفاً بالمخاطر، ولكن يمكن القيام به. ففي جنوب فيتنام، أُنشِئت وحدة قوات خاصة أمريكية يبلغ قوامها نحو 2,000 مقاتل، قوّة محليّة وأخرى للعمليات المضادّة للمغاوير يبلغ قوامها 50,000 مقاتل، وأغلبهم كان من رجال القبائل الجبلية في المنطقة. اعتمدت فرق القوات الخاصة في الميدان على نفسها في اختيار الجنود، ولم يكن الاهتمام بالانتقاء (التدقيق) كبيراً، وأُطلِق عليها اسم مجموعة الدفاع المدنية غير النظامية (CIDG) وجرى إنشاؤها لتتبُّع وملاحقة جماعة الفيتكونغ، وذلك ممّا لا شك فيه إلى جانب بعض المتسلّلين.

- كان ذلك مجدياً في المجمل؛ ومع ذلك، استغرق الأمر سنوات، وكانت ثمّة عقبات في الأمر، وتمّت السيطرة على المخيمات. وكانت ثمة انتفاضات مسلّحة، وكان جنود مجموعة الدفاع المدنية غير النظامية أكثر فعالية على أرضهم ممّا كانوا عليه في العمليات بعيدة المدى. وقد بُذلت جهود محدودة بقدر أكبر لإنشاء قوّة مماثلة في أفغانستان. ومن المحتمل أن ينفّذ الأمر في الشرق الأوسط أيضاً، ويكون لإنشاء قوة سنّية مقاتلة كبيرة وفعّالة، ممّا سينتج عنه عواقب سياسية؛ فالطموحات السياسية تأتي مع القوة العسكرية، ويمكن للجيش السنّي أن يرى في نفسه طليعة الدولة السنيّة. ويمكن لذلك أن يعقّد الأمور. الخيار الآخر، سيكون في أن تظلّ الأجزاء السنية في سوريا والعراق -غير المنسجمة وغير الهادئة- معقلاً للمتطرفين الدينيين، ومصدراً مستمرّاً للصراع، وأراضٍ غير قابلة للزراعة دائمًا.

6) استمرار القتال في المستقبل المنظور:

- في ظلّ الظروف الراهنة، تبدو فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء القتال في العراق خيالية. فلا يبدو أنّ الحكومة الشيعية الجديدة ستكون قادرة أو راغبة في الوصول إلى تسوية سياسية مرضية من شأنها تقويض المقاومة السنيّة. ومن المحتمل أن تستمر الصراعات المتشابكة.

- لا يمكن لأيّ طرف من الأطراف هزيمة أعدائه. ويمكن أن يبدو ذلك للتحفيز للوصول إلى تسوية سياسية، ولكن الطبيعة الطائفية المتزايدة للتسابق جعلت من الصراع صراع حياة أو موت؛ فالمشاركون يقاتلون الآن من أجل حماية أنفسهم ضدّ عمليات الانتقام المتوقعة إذا وضعوا أسلحتهم، ولا يمكن فرض أيّ اتّفاق بالقوّة على الأطراف، ولا يمكن الوثوق في أيّ شخص كان؛ وبالنسبة لهؤلاء الذين يدفعهم إيمانهم، فإنّ التسوية تعني الردّة.

- ولن يُنهي سقوط الأسد ولا هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام الأعمال العدائية. فالحروب في كلّ من سوريا والعراق لم تعد منافسات

بين جانبين اثنين؛ فالمتمرّدون الجهاديون في سوريا لن يقبلوا بأيّ حكومة في دمشق بخلاف تلك التي سيشكلونها. كما أن الجهاديين أنفسهم في حالة حرب مع بعضهم بعضاً من أجل الحكم.

وإذا جرى اكتساح الجهاديين من أرض المعركة ولم يعودوا قادرين على العمل بشكلٍ علنيّ، فإن «الدولة الإسلامية» ستتابع نضالها على هيئة حروب العصابات والحملات الإرهابية؛ فهذا ما فعله أسلافهم منذ أكثر من عقد مضى. ولا يمكن لقيادة «الدولة الإسلامية» أن تأمر مقاتليها بوضع أسلحتهم، حتى في ظل الظروف التي تدفعها كثيراً للقيام بذلك؛ وإذا حدث تشتيت «الدولة الإسلامية» تحت الضغط العسكري، فإن ثمّة جماعات متمرّدة سنيّة أخرى تتعاون حالياً مع «الدولة الإسلامية»، ولكنّها ستجذب مقاتليها، وتتابع القتال. ولن ينهي أيّ اتّفاق سياسيّ حالة التمرّد تلك.

- وفي الوقت الذي تبدو فيه التسويات الوطنية غير مرجّحة، فإنّ حالات التسوية المحلية ممكنة. ومن شأن ذلك ألا يؤدّي إلى منح اتّفاقيات، ولكن تفاهمات واقعيّة تخفّض من مستوى العنف، أو تسمح بأنشطة تجارية حتى مع استمرار الأعمال العدائية. في هذا الوقت، لا يبدو أن أياً من المشاركين الطائفيين يرغب في دفع الثمن اللازم لإحلال سلام دائم؛ ويسيطر الخوف وعدم الثقة على جميع الطوائف السياسية في العراق. **وقد صرّح الرئيس الكردي برزاني في عام 2003 بأنّ الشيعة يخافون من الماضي، والسنّة يخافون من المستقبل، والأكراد يخافون من الماضي والمستقبل.**

7) القوى الأجنبية وتعرُّض مصالحها للخطر:

- تتعرّض مصالح القوى الأجنبيّة للخطر في الصراعات المستمرّة، ولكن بغياب التدخلات العسكرية المباشرة على نطاق واسع، التي يمكن أن يكون لها أثر من القوى الأجنبية لضمان انتصار حلفائها أو هزيمة أعدائها، لا يمكن ردع خصومها. وعلاوة على ذلك، تتنافس مصالح القوى الخارجية بدلاً من

أن تكمِل كلٌّ منها الأخرى. وقد يكون ذلك في وقت واحد بحيث تقبل العودة إلى الوضع السابق قبل الحرب، ولكن لم يعد هذا ممكناً.

ويهدّد تدفق اللاجئين، إلى جانب المتسلّلين من الجهاديين، استقرار لبنان والأردن؛ وحسب رؤية قادة «الدولة الإسلامية»، فإن كليهما جزء من سوريا الكبرى، وبالتالي فإنهما يندرجان تحت طموحاتهم الفورية. وترغب كلتا الدولتين في إبعاد الصراع عن الانتشار في أراضيهما.

- وترى المملكة العربية السعودية نفسها حامية السنّة ضدّ العدوان الشيعي، حيث تعارض نظام الأسد والدور المتزايد الذي تؤدّيه إيران في الصراعات السورية والعراقية وفي اليمن، حيث يدعم السعوديون والإيرانيون جانبين مختلفين في الحرب الأهلية. وفي الوقت نفسه، تقلق المملكة العربية السعودية من تزايد نفوذ المتطرفين الجهاديين في سوريا والعراق، والتهديد الذي يشكّلونه على المملكة، حيث يمكن للدولة الإسلامية الانتقال جنوباً.

- وترى إيران في نفسها قوّة في المنطقة. ولكن مع تهديد تحالفها الاستراتيجي مع سوريا، وكون خط إمدادها إلى حزب الله قد أصبح في خطر، وكون حليفها الجديد في بغداد قد أصبح تحت وطأة هجوم أهل السنة، يمكن أن تخسر إيران مواقعها الحيويّة في العالم العربي. ونظراً لأنّ العنصر الطائفي يعمّق من تلك الصراعات، فإنّ طهران تمارس دور حامي الشيعة. وإذا مارست إيران دوراً أكبر، وأكثر نجاحاً على ما يبدو منذ بدء الانتفاضة في سوريا، فسيرجع سبب ذلك إلى أن لديها الكثير لتخسره، والكثير من البطاقات لتمارس بها الضغوط.

- لا تزال تركيا مصمّمة على إسقاط الأسد ودعم المتمرّدين. وفي الوقت نفسه، فإنّها تشعر بالقلق حيال ظهور كيان سياسي كردي مستقل في سوريا والعراق يؤدّي إلى تفاقم المشاعر الانفصالية في تركيا، وقد دفع التهديد المتزايد الذي يشكّله الجهاديون، والمخاوف بشأن عودة المقاتلين الأجانب، تركيا إلى أن تصبح معتدلة في دعم العناصر الجهادية.

- تمتلك إسرائيل رؤية عملية للأمور. فنظام الأسد يوفّر رابطاً أساسياً بين إيران وحزب الله، ولكنه يحافظ على سلامة حدود إسرائيل منذ 40 عاماً. ويرى الإسرائيليون أنّ الأسد سبب المشكلات، ولكن وجوده له حكمته؛ فالخطر المتزايد على أمن إسرائيل يتمثل في حشود الجهاديين الخارجين عن السيطرة على حدودها. وينصبّ الاهتمام الإسرائيلي الرئيسي في منع إيران من إضافة أسلحة إلى ترسانة حزب الله، وهو ما دفعها إلى التدخل عسكرياً في سوريا في مناسبات عدّة.

- ينظر الكثيرون إلى أمريكا لتوفير قوّة حاسمة. ولكن ظلّت الولايات المتحدة حذرة بشأن مستوى التدخل العسكري في الصراعات. فهي توفّر أشكالاً عدّة من المساعدة للدول المحيطة، لا سيّما الأردن. وكانت المساعدات المادية للمتمرّدين في سوريا بطيئة ومتواضعة نظراً للقلق من أن تسقط الأسلحة التي تقدّمها أمريكا في أيدي الجهاديين؛ وقادت الولايات المتحدة حملة جوية ضد «الدولة الإسلامية» في العراق والشام، وأثبتت حسمها في منع تقدم الدولة الإسلامية تجاه المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال العراق، وفي سقوط كوباني في شمال سوريا. وقد ساعد القصف الجوّي القوات الحكومية العراقية، لكنه لم يمنع سقوط الرمادي؛ وفي غياب قوة ذات فعالية على الأرض، يمكن للقوة الجوّية إضعاف هجمات العدو، ولكنها لا تستطيع السيطرة على الأراضي. وقد تم نشر آلاف عدّة من الجنود في العراق لحماية المنشآت الدبلوماسية في بغداد وأربيل، وللمساعدة في تنسيق العمليات، وتوفير التدريب، دون وجود أي دور قتالي لهم. وقد أوقفت الولايات المتحدة نشر «القوات البرية» لمهاجمة الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتزمت بالمشاركة المباشرة في جهود مكافحة الإرهاب التي أثبتت فعاليتها في الحد من أنشطة تنظيم القاعدة في العراق ما بين عامي 2005 و2011. وقد أثار هذا التردد انتقادات حادة بشأن استراتيجية الحكومة، التي لا تدعو لاستثمار عسكري كبير، فيما يمكن النظر إليه في الولايات

المتحدة على أنه حرب العراق الثالثة. ويرى النقاد أن القوات الأمريكية - التي يتراوح عددها بين 10.000 و25.000 جندي - يمكن أن تعزّز من الدفاعات المحلية في المناطق الحرجة، وتعزّز من فعالية الحملة الجوية، وتحثّ الوحدات العراقية على المحاربة بضراوة (في الواقع هم يقاتلون بمجهود أقل، ويتركون الأعمال الدموية ليقوم بها الأمريكيون). والحضور المباشر للوحدات القتالية الأمريكية قد يزيد أيضاً من احتمالات أن بعض العشائر السنيّة، المستاءة من حكم «الدولة الإسلامية» في العراق والشام، سوف تتلقى المغريات لتنقلب على «الدولة الإسلامية». ولكن كما ذُكِر سابقاً، سيتمنّع العديد منها عن المخاطرة حيث يتم التخلّي عنها مرّة أخرى.

يمكن أيضاً الاستفادة من الوحدات الأمريكية لتكون قوّةً ضاربةً متنقلةً. فالمهمّة الأكثر طموحاً وتكلفة، بالنسبة للقوات الأمريكية، ستكون طرد قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام خارج المدن والبلدات التي تسيطر عليها الآن. وتتسبّب حروب المدن، لا سيّما ضد المقاتلين الملثمين، في تدمير الجيوش. وكما رأينا في مناسبات عديدة، من معركة (هيو) في عام 1968 إلى معركة الفلوجة الثانية في عام 2004، من الممكن أن تصبح المشاركات المدنية معارك ضارية. **وقد شارك أكثر من 13.000 جندي أمريكي، وبريطاني، وعراقي في معركة الفلّوجة، وهم عانوا من خسائر بشرية قاربت 1000 نفس.**

- وقد تستغرق السيطرة على الأرض بعد هزيمة قوات العدو التزاماً كبيراً من القوات. وتُترك عمليات تطهير المدن من قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام وعمليات التمشيط والسيطرة للقوات العراقية (أو الميليشيات الشيعية). وبالنسبة للمخاطر التي تربط الولايات المتحدة بالثأر، فمن المحتمل أن تلحق بالمقاتلين السنيين والمدنيين، إلى جانب أن وحشية «الدولة الإسلامية» لا مفر منها تقريباً.

- إنّ كلّ تلك المهام الممكنة محفوفة بالمخاطر. ويمكن أن تؤدّي المشاركة الأمريكية المباشرة إلى خسائر فادحة بين جنود القوات الأمريكية والمدنيين

العراقيين. ومن بين تلك الخسائر المحتملة قطع رؤوس أيّ أمريكي يقع أسيراً، وهو ما يزيد من الضغوط الرامية إلى تصعيد القتال. وستُلهم المشاركة الأكبر للولايات المتحدة في تجنيد الإرهابيين وزيادة التهديد بوقوع هجمات إرهابية في الخارج، وفي الولايات المتحدة. ومن مخاطر ذلك احتمالية أن تشارك الولايات المتحدة في حملة طويلة لمكافحة التمرّد؛ ويتعقد الأمر بسبب وجود ملاذ للمتمرّدين في سوريا، وهو ما سيتطلب توسيع العمليات العسكرية، ويمكن أن يؤدّي إلى فترة طويلة من الاحتلال، وفقدان الدعم الدولي؛ ولن يكون تدخّل الولايات المتحدة محلّ ترحيب من الشيعة في العراق، الذين سيجدّدون من عداوتهم للقوات الأمريكية، سواء بتحريض إيراني أو بدونه. وبينما يدعم الأمريكان حالياً حملة القصف، فإنّ القتال الصعب على أرض الواقع يمكن أن يعكس ذلك الدعم بسرعة.

8) المقاتلون الأجانب واستمرار تشكيل تهديد عالمي:

- وفقاً للأرقام المعلن عنها في بداية عام 2015، سافر نحو 20,000 أجنبي إلى سوريا والعراق للانضمام إلى المقاومة. وقد انضمّ أغلبهم للجماعات الجهادية. وبعد انشقاق «الدولة الإسلامية» في العراق والشام عن الجماعات الجهادية الأخرى، انتقل أغلب المقاتلين إلى تنظيم الدولة الإسلامية. هذا وقد حضر من أوروبا والدول الغربية الأخرى نحو 3,400 مقاتل؛ وبالرغم من حملة القصف الموجّهة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلا أن المتطوعين تابعوا توجههم إلى سوريا والعراق. وقد أشار رئيس الوزراء الفرنسي إلى أنه بنهاية عام 2015 سيتوجه ما يصل إلى 10,000 متطوع من أوروبا إلى هذين البلدين؛ هذا الرقم غير دقيق، ما يجعل من الصعب تقييم ما إذا كانت حملة التحالف تبطئ من هذا التدفق أم لا؛ ومع ذلك، فإنّ المناقشات الخاصّة بين المسؤولين الألمان والفرنسيين في حزيران من عام 2015 أشارت إلى أنّه حتى الآن ليس ثمة دليل على تقلّص عدد الأوروبيين الذين ذهبوا إلى سوريا والعراق أو الساعين نحو ذلك. ووفقاً لأحد تقديرات

يقدّمها مكتب التحقيقات الفدرالي، ازداد عدد الأمريكيين الذين ذهبوا إلى سوريا أو حاولوا الذهاب إليها بقدر كبير.

- وتؤكّد عمليات التجنيد التي تتبعها «الدولة الإسلامية» في العراق والشام عنفاً غير محدود ضدّ أيّ تابع لأهل السنّة تنظر إليه على أنّه مرتدّ، وضدّ الشيعة حيث تنظر إليهم على أنّهم مرتدّون، وأيّ كافر غير مسلم كدليل على حماسة التنظيم وأصالته. وقد جذب التنظيم عدداً كبيراً من المتطوعين الأجانب، حيث أثارتهم الآراء المتطرفة والممارسات الوحشية. **ولضمان ولائهم المستمر، كانت «الدولة الإسلامية»، وحسب ما تذكر التقارير، تدرج أسماءهم في الأعمال الوحشية لمنعهم من مغادرة التنظيم مطلقاً؛ ويشكّل هؤلاء المقاتلون الأجانب جزءاً بارزاً من القوام الإجمالي لقوّة الدولة الإسلامية؛ وهم من تعتمد عليهم وعلى قوّتهم لاستمرار الأعمال الوحشية. ليس ثمّة حافز لإنهاء القتال، وبالرغم من أنّ البعض قد يخيب أمله، إلا أنّ معظمهم يمكن أن يتوقع معاملة قاسية في حال عودته إلى الوطن. كما أنّه ليس ثمّة سبيل للرجوع، ويجب عليهم الاستمرار في القتال، وقد تعرّض العديد منهم بلا شكٍ للقتل.**

- وإذا كان للضغط العسكري سبيل لمنع العمل العلني، فمن المحتمل أن تستمر «الدولة الإسلامية» -أو خلفاؤها- في حملتها. ولكن لن يكون سهلاً على المقاتلين الأجانب الاندماج مع السكان المحلّيين، لا سيّما السكان الذين يرون في التحوّل ضدّهم منفعة. ولن يبقى الكثيرون على قيد الحياة؛ وقد يتبعثر عدد منهم في أنحاء الأرض المختلفة. فالعديد منهم قد يلتحق بجبهات جهادية أخرى في ليبيا، أو أفغانستان، أو القوقاز، أو بجبهات جديدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وتشعر الحكومات الغربية بالقلق الآن حيال بعض المقاتلين الذين ترسلهم «الدولة الإسلامية» للتخطيط للثأر، وحيال أنّهم سيعودون لتنفيذ هجمات إرهابية في موطنهم. ويقترح بعض المسؤولين الغربيين أنّه من الأفضل أن يظلّ المقاتلون الأجانب محاصرين في منطقة الصراع الحالية.

9) نزوح الملايين من اللاجئين بشكلٍ دائم:

- سقط في سوريا أكثر من 200,000 قتيل خلال الحرب الأهلية. وتحوّل نصف سكان البلد إلى لاجئين. فقد شهدت الدول الخارجية تسجيل 4 ملايين لاجئ و7 ملايين نازح داخلي (للمقارنة، بلغ إجمالي عدد سكان أوروبا في عام 1940 نحو 542 مليون نسمة، ونزح ما يتراوح بين 11 مليون و20 مليون نسمة، أو ما يقدّر بنحو 4 بالمئة من السكان بسبب القتال في الحرب العالمية الثانية). ومع استمرار القتال، استمرّت الزيادة في أعداد الوفيات واللاجئين، وهذا يعدّ كارثة إنسانيّة.

- إنّ حملة مكافحة التمرّد في سوريا دمّرت عن عمد التجارة وتقديم الخدمات العامة الأساسية إلى مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة. ودون وجود دلالات على إنهاء العنف قريباً، فلن يكون بالإمكان الرجوع وإعادة التوطين. وفي الوقت نفسه، تقتصر قدرة البلدان المحيطة على استيعاب 4 ملايين لاجئ بشكل دائم؛ وتضمّ لبنان والأردن ما يقرب من مليوني لاجئ سوري على أراضيهما، ويشكّل اللاجئون السوريون واحداً من بين كلّ أربعة من إجمالي السكان في لبنان؛ وواحداً من بين كلّ عشرة من إجمال السكان في الأردن؛ وهذا الأمر ليس مجرّد مسألة استغلال للموارد المحدودة؛ فاستيعاب اللاجئين بشكلٍ رسميٍّ من شأنه أن يغيّر من الموازين الطائفية والسياسية المحلية. ومن ناحية أخرى، يزيد وجودهم من خطر اتّساع الصراع السوري ليشمل كلا البلدين.

موقفه من التحالف العسكري الذي تقوده السعوديّة بدعوى مكافحة الإرهاب:

في بحث نُشِر عام 2016 من خلال مؤسّسة راند:

- يتساءل الباحث في ملخّص الدراسة: أهي قوّة مرحَّبٌ بها في مكافحة الإرهاب؟ أم سرابٌ في الصحراء؟ أم إنّها مجرّد فكرة سيّئة؟

-أعلنت المملكة العربية السعودية أنّها بصدد تشكيل «تحالفٍ عسكري» من الدول ذات الغالبية المسلمة لمكافحة الإرهاب. ولكن هل هذا التحالف حقيقي؟ وهل من الممكن أن ينجح؟ وهل هي فكرة سديدة؟ قام إعلان شهر كانون أول/ ديسمبر 2015 باستخدام كلمة «الإرهاب» فحسب بُغية تحديد التهديد؛ ولكن وليّ العهد السعودي ووزير الدفاع الشيخ محمد بن سلمان أوضح أنّ قوات التحالف تستهدف وباء التطرّف الإسلامي، وتحديدًا ذلك الذي يجسّده تنظيم داعش؛ ويعكس التحالف تصميماً سعودياً حديث العهد للعمل في سبيل المصالح الأمنية الخاصة بالمملكة. ولم تعد الرياض ترى الولايات المتحدة كحليف موثوق به، كما كانت تشكله في السابق؛ فتخلّي واشنطن السريع عن الرئيس حسني مبارك عند مواجهته المعارضة الداخلية، وتردّدها في التصدّي للرئيس السوري بشار الأسد، أو تردّدها في إرسال قوّات لتدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وإبرامها اتّفاقًا نوويًّا مع إيران، كانت الأسباب التي أدّت إلى تفاقم المخاوف السعودية.

- وينبغي أن ترحّب الولايات المتحدة بتكثيف جهود المملكة العربية السعودية ضدّ تنظيم القاعدة، وضدّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكن قلّة من يعتقدون بأنّ السعوديين يمكنهم أن يحقّقوا نتائج، وكثيرين يرون التحالف على أنّه حملة دعائيّة ليس إلا. وتتجاوز بعض ردود الفعل في الغرب حدود التشكيك. وقد لقي مفهوم قوات التحالف بحدّ ذاته، ذلك الذي تقوده السعودية ضدّ التطرّف العنيف، نفوراً في أوساط عديدة، ويعدّ بعض النقّاد الأمريكيين المملكة العربية السعودية عدوانية وعازمة على فرض علامتها المميزة المتشدّدة الخاصة بالشريعة الإسلامية على بقية العالم؛ وبالنسبة لآخرين، فإن سجلّ المملكة في ما يتعلق بممارسة القمع الداخلي يجعلها حليفاً غير مناسب؛ فما الذي يمكن لتحالف بقيادة السعودية أن يحقّق؟ لم يقم المسؤولون السعوديون بتوضيح أمر الدور العسكري -هذا إنْ وُجِد- الذي يفكّرون بأدائه في هذا السياق. فنظرياً، يتوفَّر عدد من الاحتمالات؛ قال الملك عبد الله، عاهل الأردن، في مقابلة أُجريت معه مؤخراً: إنّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام يمكن أن تُهزم بسرعة كبيرة إذا تمّ تنسيق الجهود

الدولية؛ وكان يعني بذلك أنه من الممكن دحر الدولة الإسلامية في بلاد الشام، كقوة عسكرية. أمَّا النزاع الأيديولوجي، فهو أكثر صعوبة، وسوف يستغرق أمر تسويته وقتاً أطول من ذلك بكثير؛ وعلى المدى الطويل، يمكن للمسلمين فقط هزيمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وتنظيم القاعدة على الصعيدين العسكري والأيديولوجي معاً. ودارت مناقشات حول نشر قوات خاصة من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، بهدف تقديم المساعدة على مستوى الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة في سوريا. وعلى الرغم من الصعوبة التي تعتري تنسيق العمليات الخاصة، فالمشاركة العربية من شأنها أن تُضيف قيمةً على مستوى تنفيذ العمليات، وعلى الصعيد السياسي.

-وفي دور ينمّ عن قدر أكبر من الطموح، قد تقوم المملكة العربية السعودية مع شركائها في التحالف بـ«نشر قوات برية على الأرض»، بغية حماية ملاذٍ آمن شمال الحدود بين الأردن وسوريا، ويكون كبيراً بما يكفي لاستيعاب اللاجئين السوريين على نحوٍ مؤقت. وقد يخفّف هذا الدور الإنساني من بعض الضغوطات التي يضعها تدفق اللاجئين السوريين على الأردن. وإذا بدأت الدولة الإسلامية في بلاد الشام في التفكك، فإنّ قوات التحالف تكون في موقع يمكّنها من التحرّك بسرعة للحيلولة دون وقوع مذابح تردّد صدى يوم القيامة. وكحد أدنى، من شأن إيفاد قوة إسلامية متعددة الجنسيات تغيير منطق السرد الذي يروّجه دعاة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وهو أن هذه الأخيرة تخوض المواجهة النهائية بين المؤمنين والكافرين. وبدلاً من ذلك، سوف يتحول النزاع إلى وضع يُجبرَ فيه قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الدفاع عن أنفسهم ضد إخوانهم من أهل السنّة. وبما أنّ قصف قوات التحالف يؤدّي إلى تدهور الأوضاع في الدولة الإسلامية في بلاد الشام، فقد يضطر الكثير من أولئك الذين يعيشون تحت حكم هذه الأخيرة للانضمام إلى قوات التحالف من أجل البقاء على قيد الحياة. ومن شأن وجود جيش منافس من المسلمين على مقربة منهم أن يوفّر خياراً آخر لأولئك الذين ضاقوا ذرعاً بتجنيد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، أو لأولئك

الذين يخافونه؛ كما من شأنه أن يشجّع الهروب من صفوف المجنّدين نفوراً من الحكم القاسي للدولة الإسلامية في بلاد الشام ووحشيتها. ولن يحدث هذا الأمر من دون وجود قوة منافسة على الأرض - ومن المرجح أن يحدث على نحو أكبر إن كانت هذه القوة المنافسة تتألّف من الإخوان العرب بدلاً من الجنود الغربيين.

وتأتي عملية مشاركة أكبر بقيادة السعوديّة محفوفة بالمخاطر. فمن شأن المبادرة السعودية، التي من الواضح أنّها مبادرة سنيّة، أن تزيد من عمق الانقسام الطائفي، على الرغم من أنه يبدو أنّ الانقسامات الطائفية والعرقيّة هي التي تحرّك بالفعل عجلة الصراعات القائمة في سوريا وفي العراق، وينتمي معظم المتمرّدين في سوريا والعراق إلى السنّة، في حين أنّ القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها هي من العلويين أو الشيعة بشكلٍ أساسيّ؛ وبما أنّهم محرومون من السلطة في البلدين، لم يبق للسنّة إلا هؤلاء المتمرّدين لتجسيد قضيتهم. (ممّا لا يعني الإشارة الضمنية إلى أن السنّة تعتبر الدولة الإسلامية في بلاد الشام هي من يقوم بالدفاع عن مصالحها)؛ ومن شأن تحالف بقيادة السعودية إعطاء السنّة حامياً آخر، ولكنه قد يؤدي إلى تعقيد المفاوضات الدولية الرامية إلى تسوية الصراعات؛ وكحدٍ أدنى، فإنه يدعم وجهة نظر أهل السنّة في إطار أي تسوية سياسية في المستقبل، وهي نتيجة غير مرحب بها في بغداد ودمشق، وحتى في بعض العواصم الغربية، حيث يخشى المسؤولون أن يحبط ذلك الآمال المعقودة على احتمالات التوصل إلى حل، وأن يجعل من التقسيم الفعلي الراهن الحاصل في العراق وسوريا أمراً دائماً وثابتاً. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة رسمياً بالاقتراح القائل بأنّ وجود حكومات أكثر شمولاً في دمشق، وفي بغداد، من شأنه أن يحقّق المصالحة الوطنية التي تضمن السلامة الإقليمية للعراق ولسوريا؛ ويخشى البعض أن تقوم مبادرة الرياض بتحويل الموارد العربية بعيداً عن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ومما يشكّل مدعاة أكبر للقلق عند البعض هو احتمال

وجود هيكلية قيادة موازية قد تعمل بشكل مستقل عن الجهد الذي هو غربي في الأساس؛ وما زالت غرائز الإمبريالية والقوى العظمى مستمرة على قيد الحياة. وقد يعتقد دبلوماسيون في باريس ولندن واسطنبول وواشنطن وموسكو أنه من الأسلم السماح لهذه الأخيرة بإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بمستقبل المنطقة؛ ويؤدّي هذا النوع من المنظور الاستعماري إلى أن تقوم القوى الخارجية برسم خطوط في الرمال، وهو أمر ينبغي تجنّبه. ويبدي البعض في واشنطن قلقه من أنّ أيّ نوع من التحالف العسكري السعودي الذي يحظى بتأييد الولايات المتحدة من شأنه أن يقف حجر عثرة في طريق علاقة واشنطن مع إيران الناشئة، والتي ما زالت، من ناحية أخرى، في طور النمو. كما يعتبر تعاون إيران أمراً ضرورياً بغية تسوية الصراعات. ومع ذلك، فإنّ الولايات المتحدة ليس لديها أي شيء يشبه التقارب مع إيران؛ ولا تشكّل رغبة أمريكا في خفض مستوى العداء على نحو أكبر عبر إبرامها الاتفاق النووي الأخير علاقةً استراتيجية. فبعد عقود من العداء، سيستغرق أمر إقامة علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة وإيران سنوات طويلة. وحتى أن هذه النتيجة ليست بالمحتّمية على وجه اليقين.

- كيف ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالتعامل مع المبادرة السعودية؟ قد يبدو أن الولايات المتحدة سترحّب بأية جهود تقوم بها القوى الإقليمية بهدف المساعدة في تقاسم العبء العسكري الذي يقتضيه التغلّب على منظمات إرهابية، مثل الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكنه، وفي حين أن الولايات المتحدة تودّ تجنّب تصعيد التدخل العسكري، فإنّها لم تتخلّ عن فكرة أنه يمكنها تحقيق أهدافها من خلال الوسائل والقنوات الدبلوماسية. وعليه، فهي تفضّل ألا تقف القوى المحلية حجر عثرة في طريق فرصها في القيام بذلك. وقد يكون مسار العمل هذا أمراً غير واقعي، ويبدو وكأنه ينطوي على نبرة الأمر والرعاية، في وقت جعلت فيه الخلافات الطائفية والعرقية من النزاع مسألة وجودية، بالنسبة للأطراف المحلية المتحاربة.

- استثمرت إيران وتركيا وروسيا الكثير في سبيل الدفاع عن الأطراف المحلية التي

تقدّم لها الحماية. ويبقى لنا أن نرى ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تُظهر على هذا النحو من الوضوح تصميمها على عدم إقحام قواتها في المعركة (أقلّه على الأرض)، وأن تحتفظ مع ذلك بنفوذٍ دبلوماسي كافٍ لرسم ملامح تسوية مؤاتية، ومن الخطأ تجاهل المبادرة السعودية؛ فما زالت الرياض تعدّ التحالف المقترح كورشة عمل قيد الإنشاء. ومن أجل مساعدة المملكة العربية السعودية في تحديد وتحقيق المهام التي من شأنها أن تكون أكثر إفادةً على مستوى تحقيق الأهداف المشتركة، قد يكون من المجدي للمسؤولين في واشنطن أن يقوموا بإنشاء فرقة عمل صغيرة يُعهد إليها على وجه التحديد مهمة استكشاف الفرص التي تتيحها المبادرة السعودية.

- يقول الباحث في المقدّمة: إنّ المملكة العربية السعودية هي حليف قديم العهد للولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن الظروف في كلا البلدين تتطلّب أن تُحاط هذه العلاقة دائماً بدرجة من الكتمان، وقد دافعت الولايات المتحدة عن المملكة العربية السعودية؛ ومثال على ذلك ما فعلته عندما كانت المملكة مهدّدة من جرّاء الغزو العراقي للكويت، وكان قرار الحكم الملكي السعودي القاضي بدعوة القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية الذي أغضب أسامة بن لادن، وأدّى إلى حملة إرهابية قام بها في وقت لاحق ضدّ الحكّام السعوديين. وقد دعمت الولايات المتحدة العمليات العسكرية السعودية ضدّ المتمرّدين في اليمن، على الرغم من تزايد مستوى الشكوك؛ ولربما تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة العربية السعودية في حال تمت عملية غزو المملكة علناً من قِبل إيران؛ **أمّا السعوديون، فهم يمدّون يد المساعدة في سياق الجهود الأمريكية الآيلة إلى مكافحة الإرهاب في مجموعة متنوعة من الطرق. كما يشاركون في الوقت الراهن، ولو على نحو ضئيل، في الحملةالجوّية التي تقودها الولايات المتحدة ضد «الدولة الإسلامية في بلاد الشام». وتساعد المملكة العربية السعودية أيضاً في تمويل برامج الولايات المتحدة الهادفة إلى تدريب المتمرّدين السوريين وتسليحهم.**

- وتفضّل الولايات المتحدة أن تكون المملكة العربية السعودية أكثر التزاماً بإلحاق

الهزيمة بالمتطرفين الإسلاميين، الممثّلين بتنظيم القاعدة وبالدولة الإسلامية في بلاد الشام، وسترحّب بتكثيف جهود المملكة العربية السعودية من أجل مكافحة الإرهاب؛ فإذا ما أمسى قوّة عسكريّة حقيقيّة، يمكن للتحالف بقيادة السعودية أن يُحدث تغييراً جوهريًّا في ديناميكيات الصراع الحالي مع «الدولة الإسلامية في بلاد الشام»، ولكن قلّة في الغرب أو في العالم العربي من تعتقد بأنّ السعوديين يمكنهم أن يحقّقوا النتائج. وقد ثبت عبر التاريخ أنّه من الصعب جمع شمل أي قوات تحالف عربية أو إسلامية؛ ويبدو هذا التحالف غير عملي جداً. كما تفتقر مهمّته إلى الأهداف المحدّدة. ومع ذلك، تتجاوز ردود الفعل في الغرب التقييمات المشكّكة في ما يتعلق باحتمال إدخال «تحالف عسكري» حيّز التنفيذ. وقد قوبل المفهوم عينه لتحالف بقيادة السعودية ضدّ التطرّف العنيف بالنفور في أوساط متعدّدة؛ **ويعتبر عدد من النقاد الأمريكيين المملكة العربية السعودية عدوانية، ومصمّمة على فرض علامتها المميزة المتشدّدة الخاصّة بالشريعة الإسلامية على بقية العالم؛ ويرى عدد من الذامّين والمنتقدين أن المملكة العربية السعودية هي أساس الجذور الأيديولوجية والمالية للإرهابيين التي تهدّد بخاصّة أمن الولايات المتحدة.**

وبالنسبة لآخرين، يجعل سجلّ المملكة في ما يتعلق بممارسة القمع الداخلي منها حليفاً غير مناسب؛ ويشير هؤلاء النقّاد إلى قيام المملكة العربية السعودية في كانون الثاني عام 2016 بإعدام 47 رجلاً كانت قد تمّت إدانتهم بالإرهاب عبر قطع رؤوسهم، بما في ذلك إعدام رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر في يوم واحد، كدليل على مدى تباعد المملكة عن القِيم الأمريكية، ومدى تباينها معها؛ وفي حين أنّه من الصعب في بعض الأحيان الدفاع عن التعاون السعودي-الأمريكي، فإنّ الإجراءات السعوديّة الأخيرة والمناخ السياسي الحالي في الولايات المتحدة قد جعلا الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، في ما يتعلق بدعم المبادرات السعودية علناً في الوقت الحالي، ويثير إعدام نمر، الذي كان قد أمسى مصيره قضيّة مثيرة للجدال في إيران، مزيداً من الأسئلة حول نوايا المملكة العربية السعودية؛ فهل يستهدف التحالف العسكري المقترح «الدولة

الإسلامية» أو يستهدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووكلائها في العراق وسوريا واليمن؟ ممّا يثير سؤالاً عن سياسة الولايات المتحدة: فهل قرّرت واشنطن، كما يشك بعضهم في الشرق الأوسط، أن مصالح أمريكا تكمن على المدى الطويل في التقرب من طهران على حساب التزاماتها تجاه حلفائها التقليديين في المنطقة؟ لا تتعارض بالضرورة الإجراءات التي قامت بها المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة مع بعضها البعض، وهي تعكس المخاوف؛ وتريد الأسرة المالكة السعودية القلقة والمتزايدة الحزم أن تبعث برسالة قوية إلى الأعداء في الداخل وفي الخارج. كما أنها باتت تولي اهتماماً أقل بالنسبة للإساءة إلى الحساسيات في الولايات المتحدة، والتي باتت تعدّها حليفاً أقل موثوقية؛ ويبدو أن ذلك ينذر بالمسافة المتنامية بين واشنطن والرياض. ولكن، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات في المنطقة في كثير من الأحيان، فما نراه ليس دائماً ما هو الصحيح؛ ودائمًا ما تكون الأمور أكثر تعقيدًا ممّا نرى.

مبادرة الرياض تثيرُ تساؤلاتٍ تتعلّق بالسياسات بالنسبة لواشنطن:

يثير الاقتراح السعودي العديد من الأسئلة بالنسبة لواشنطن. كيف ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالتعاطي مع المبادرة السعودية؟ فالأسباب واضحة؛ لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بقيادة تحالف إسلامي. ويكاد يشكّل الاحتضان الأمريكي الصريح لأية مبادرة إسلامية قبلة الموت لهذه المبادرة. فهل يجب أن تشجّع الولايات المتحدة الجهد السعودي بتكتّم؟ فقد رحّبت الولايات المتحدة بالمشاركة السعودية في الحملة الجوّية بقيادة الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وقدمت المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجيستي لقتال قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن؛ ومن الممكن أن يعزّز التحالف بقيادة السعودية المقترح الحملة العسكرية الجوية، ولربما تلك البرية أيضاً، ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، إلا أن الأصول العسكرية الإضافية قد تعقّد عمليات القيادة والسيطرة أيضاً. كما وأنّها تحدِث تغيرّاً في الملامح السياسية للجهد المتعدّد الأطراف.

- لم يقم المسؤولون السعوديون بتوضيح نوع الدور العسكري المباشر، هذا إن وجِد، الذي يفكّرون بتأديته. وفي حين أن الولايات المتحدة قد تحثّ على القيام بجهود أكبر تحت لواء القيادة السعودية لمكافحة التطرف على المستوى الأيديولوجي، وقد تقبل التمويل السعودي الآيل إلى تدريب المتمرّدين السوريين وتسليحهم، فهل ينبغي أن تقوم واشنطن بعدم تشجيع أي فكرة تتعلّق بتدخل عسكري مباشر بقيادة السعودية؟ الأمر يدلّ على وجود معضلة مزمنة لصانعي السياسات الأمريكيين. تؤدّي الأهداف الدبلوماسية الأمريكية والرغبة في تجنّب هياكل القيادة المرهقة إلى تنحية الشركاء المحتملين إلى أدوار غير عسكرية أو إلى أدوار عسكرية رمزية. ويوفّر الحلفاء الغطاء السياسي، والقواعد، وعدداً قليلاً من الطائرات، كما يقومون بإصدار بيانات شجب للتطرف الإسلامي؛ ولكن إنجازاتهم تقتصر على ذلك ليس إلا، في حين يُترك أمر تحمّل العبء العسكري الأكبر على كاهل الولايات المتحدة وحدها. ولهذا الأمر نتائج وآثار سياسية داخلية سلبية. ويتساءل العديد من الأمريكيين: إذا لم يقم حلفاء أمريكا في المنطقة بخوض معاركهم الخاصة، فلماذا ينبغي أن تحارب الولايات المتحدة نيابة عنهم؟ طالبت الولايات المتحدة بالتغيرات السياسية في العراق كشرط لتقديم مساعدات عسكرية أمريكية في مسيرة الدفاع عن الحكومة العراقية، وسعت لإعادة صياغة الحكومة السورية من خلال إحداث تغيير والدفع لرحيل الرئيس السوري بشار الأسد العاجل أو الآجل؛ وتدعو الولايات المتحدة أيضاً إلى الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، ولكن ليس على حساب الاستقرار السياسي. فكيف يمكن للولايات المتحدة إقناع السعوديين بموثوقيتها كحليف لهم، ومع ذلك تجنّب الانجرار معهم إلى تحالف مناهض للشيعة ولإيران؟

تزايد المخاوف السعودية:

تعكس المبادرة السعودية مخاوف متزايدة في الرياض إزاء مسار الأحداث في الشرق الأوسط، بدءاً من أحداث الربيع العربي. وتواجه المملكة العربية السعودية تهديدات من الدولة الإسلامية في بلاد الشام في منطقة الشمال، ومن إيران في الشرق، ومن كل من المتمرّدين الشيعة وتنظيم القاعدة المستعيد نشاطه في اليمن

فيمنطقة الجنوب؛ ولهذه التهديدات الخارجية أوجه شبه في الداخل، فمن الممكن أن ينظر إلى تحالف الرياض المقترح على أنّه يشكّل متابعة لاقتراح جامعة الدول العربية في إطار تشكيل قوّة عربيّة موحّدة، ولإعلان القاهرة بالنسبة لتحالف المملكة العربية السعودية ومصر بهدف إنشاء قوّة عسكريّة عربيّة مشتركة، ولقوات التحالف التي تقودها السعودية لمساعدة الحكومة اليمنية في حربها ضدّ المتمرّدين الشيعة؛ حصل كلّ هذا في خلال عام 2015؛ وهي أمور تعكس المخاوف المتزايدة بشأن التهديد الذي يشكّله التطرف الإسلامي على البلدان الإسلامية بأسرها، والتي تتجسّد حاليًّا في تنظيم القاعدة وفي الدولة الإسلامية في بلاد الشام -وكما قد يضيف بعضهم المخاوف من الإخوان المسلمين- والمخاوف من حصول أعمال تخريب بتحريض من إيران، وتأتي الإعدامات الأخيرة في المملكة العربية السعودية لتؤكّد هذه المخاوف؛ وكان ثلاثة وأربعون من هؤلاء الذين أُعدموا من عناصر تنظيم القاعدة؛ وكانوا، قبل إعدامهم، قد قضوا مدّة عشر سنوات أو أكثر في السجن، ويرتبط عددٌ منهم بعمليات 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة. كما تورّط آخرون منهم في عمليات شهدتها المملكة العربية السعودية يعود تاريخها إلى الحملة الإرهابية بين عامي 2003 و2006. أما الأربعة الآخرون، فهم من الشيعة السعوديين المتّهمين بالاضطلاع بأعمال تخريب في المقاطعة الشرقية المضطربة من المملكة العربية السعودية، والتي تعيش فيها أغلبية شيعية.

لقد أُلقِي القبض على نمر عام 2013 جرّاء الدعوة التي أطلقها، والداعية إلى انفصال الإقليم. كان يجاهر واعظًا بأنّ السلالات الحاكمة في المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين هي غير شرعية، ويدعو إلى الكفاح المسلح للإطاحة بها. وكان يُعتقد أنّه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحزب الله الحجاز، وهي جماعة مرتبطة بإيران قامت بتنفيذ تفجير أبراج منطقة الخبر عام 1996، وكانت حصيلتها مقتل عشرين جنديًّا أمريكيًّا، وجرح المئات.

- أثار إعدام نمر اعتداءً على السفارة السعودية في طهران، الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية، وبعدد من دول الخليج الأخرى إلى قطع

العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وترى المملكة العربية السعودية أمر مواجهتها مع إيران كأولويّة استراتيجية، ولهذا النزاع جذور عميقة، تمتد تقريباً إلى 1400 سنة من الانقسام في الإسلام بين السنّة الشيعة.

ولكن الدولة الإسلامية التي تم اختراعها مؤخراً هي التي قد تُشكّل التهديد الأكثر إلحاحًا. وبما أنّ الدولة الإسلاميّة مطوّقة غربًا بين المعاقل الطائفية ومقاتلي حزب الله التابعين للحكومة السورية والمدعومين من روسيا وإيران، وبين الجيش العراقي الشيعي الانتماء في المقام الأول في الجانب الشرقي، وشمالاً بين المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة؛ فلا يمكنها التوسع جغرافياً إلا جنوباً نحو الأردن والمملكة العربية السعودية. ولعلّ سكان المملكة العربية السعودية من السنّة شديدي المحافظة، والصعوبات الاقتصادية الحالية قد يحملان قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الاقتناع بأن المملكة السعودية ضعيفة بشكل خاص في الوقت الحالي. ومنذ شهر تشرين الثاني عام 2014، أعلنت الدولة الإسلامية في بلاد الشام مسؤوليتها عن سلسلة من التفجيرات ومن عمليات إطلاق النار الإرهابية في المملكة، أودت بحياة أكثر من خمسين شخصاً قُتلوا في هذه الهجمات، ومعظمهم من الشيعة، ولكن بعضهم من عناصر قوات الأمن أيضاً. وقد صرّحت «الدولة الإسلامية» عن نيتها تولّي شعائر الحج في المملكة العربية السعودية، حيث قامت قواتها بالفعل بالهجوم على المراكز الحدودية السعودية. وفي رسالة صوتية نُشِرت بتاريخ 26 كانون الأول عام 2015، ندّد زعيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام أبو بكر البغدادي بالتحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية، ودعا إلى قيام انتفاضة للإطاحة بالأسرة الحاكمة في السعودية. ورداً على الفوضى في سوريا والعراق، قامت المملكة العربية السعودية ببناء جدار على طول الحدود الشمالية مع العراق؛ ولكن الاحتماء وراء الجدران لن يُغيرّ الوضع على أيّ من الجانبين؛ فالتهديد الرئيسي لا يأتي من الغزو العسكري، بل من الاجتذاب الأيديولوجي التي تملكه الدولة الإسلامية على الشباب السعودي. فبعد أن تعاملت سابقًا مع التهديد الإرهابي الذي شكّله الشباب السعودي الذين انضمّوا إلى خلايا تنظيم القاعدة، تواجه المملكة الآن مجموعة

جديدة من الراديكاليين المتطرفين. **ووفقًا لوزارة الداخلية السعودية، انضمّ ثلاثة آلاف وثلاثون رجلاً سعوديًّا إلى الجماعات الجهادية في سوريا بين عام 2011، عندما بدأت حركة المقاومة المسلحة في سوريا، ونهاية عام 2015. ومنذ ذلك الحين عاد 725 منهم؛ وليس بالإمكان تصنيف أمر خروج المجنّدين السعوديين عمل خيانة تمامًا، كما يبدو عليه الحال. فقد نشطت الحكومة السعودية في دعم المقاومة السورية، بما في ذلك التشكيلات الإسلامية. ومع ذلك، فإنّها لا تدعم الدولة الإسلامية في بلاد الشام، التي تعدّها الحكومة تهديدًا لها.** وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من جهود الحكومة لمنع وصول التمويل إليها، فقد زُعِم بأن بعض الجهات المانحة السعودية الخاصّة قدّمت الدعم إلى جماعات متطرّفة، بما في ذلك إلى جبهة النصرة (التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا) وإلى الدولة الإسلامية في بلاد الشام؛ فهل يشكل الجنود العائدون من المقاومة السورية الآن الخطر الرئيسي على الأمن السعودي، كما كان الأمر في ما مضى مع العائدين من تنظيم القاعدة؟

في البداية، قاوم أسامة بن لادن فكرة تنفيذ هجمات في المملكة العربية السعودية، فلم يود أن يتسبّب بنفور مصادر الدعم المالي له هناك. وتغيّرت هذه الاستراتيجية في عام 2003؛ فبعد طردهم من أفغانستان، عاد مئات عدّة من قدامى المحاربين في تنظيم القاعدة من السعوديين سرًّا إلى المملكة، وشرعوا في إنشاء خلايا نائمة. **وفي خطبة ألقاها بتاريخ 14شباط 2003، دعا بن لادن لقلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، الذي اتّهم بخيانة الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، مفسحًا بذلك المجال واسعًا أمام الهيمنة «الصليبية والصهيونية» على العالم الإسلامي.**

- بادر تنظيم القاعدة بحملته في المملكة العربية السعودية، في شهر أيار عام 2003، مع سلسلة من الهجمات على المجمّعات الغربية فيها. وخلال الأشهر التي تلت تلك الهجمات، قام بين ألف وألفين من عناصر تنظيم القاعدة بشنّ هجمات متكرّرة في المدن في مختلف أرجاء المملكة. وتراجعت وتيرة العنف في عام 2006، وفي عام 2009 انضمّ عناصر سعوديون ناجون من الأحداث مع قدامى المحاربين اليمنيين،

فأنشأوا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وقد واصل كلٌّ من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وفي وقت أقرب إلى الحاضر، ومن الدولة الإسلامية في بلاد الشام، التخطيط لهجمات إرهابية وتنفيذها. وفي عام 2015، أعلنت المملكة العربية السعودية عن اعتقال ثمانمئة من السعوديين ومن غير السعوديين لاتّهامهم بالتخطيط للقيام بالأعمال الإرهابية داخل المملكة أو لدعمها، وأُلقِي القبض على آخرين.

ولكن، اعتباراً من منتصف شهر كانون الثاني عام 2016، لم تكن المعلومات حول مصيرهم واضحة. وجاء أكثر من سبعين في المئة من الاعتقالات نتيجة لمعلومات وردت للسلطات من قِبل أصدقاء أو أقارب المعتقلين، ممّا يدلّ على أن السلطات لم تتمكن من تحديد هويتهم بنفسها. فطالما أن الدولة الإسلامية موجودة، لا يمكن للمملكة العربية السعودية أن تشعر بالأمان. **وعلى الرغم من أنّ وزير الدفاع بن سلمان ذكر تنظيم داعش على وجه التحديد خلال الإعلان عن التحالف، فلا يعتبر السعوديون جميعهم بأنّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام تشكّل التهديد الرئيسي للأمن في المملكة؛ وبالنسبة لكثير من السنّة السعوديين، فالشيعة، المدعومون من إيران، هم الذين يشكّلون خطرًا أكبر. أمّا السعوديون الذين يرون الأمر من هذا المنظار، فيقولون إنّه من شأن التهديد الشيعي لمكة أن يؤدّي إلى تدمير البلد برمّته على رؤوسهم؛ ولكن الاستيلاء على مكة من قِبل دولة البغدادي الإسلامية قد يكون موضع ترحيب من قِبل بعض السعوديين.** وتشير تحركات المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة إلى موقف متشدّد إزاء المعارضة، ولكنّها أيضاً تنمّ عن العصبية. وقد ساد القلق في بعض العواصم الغربية حول إمكانية أن تقوم التحركات السعودية بدفع العلاقات السعودية-الإيرانية السيّئة في الأصل إلى دوّامة؛ وبالتالي إلى تعقيد أمر تعاون الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية بشأن المسائل الأمنية. ويأتي تزايد مستوى القلق الأمني السعودي وسط مخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي للمملكة، مع تدنيّ أسعار النفط وتنامي الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الرئيسي للمملكة. ويؤكد منتقدو الجهود العسكرية الأمريكية التي يشجبون تردّدها في سوريا، وإصرار إدارة أوباما على تحسين العلاقات

مع إيران، أن السعوديين وغيرهم من حلفاء الولايات المتحدة القدماء في المنطقة لديهم أسباب وافرة للقلق؛ ولا تنظر الرياض إلى الولايات المتحدة على أنّها تشكّل الحليف الموثوق به الذي كانت تشكّله في السابق، حيث بدأ السعوديون بالشعور بالقلق عندما أحسّوا بأن الولايات المتحدة تخلّت بسرعة كبيرة جداً عن الرئيس المصري حسني مبارك، عند مواجهته المعارضة الداخلية، ثم وضعت واشنطن خطاً أحمر في سوريا فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. لكنّها لم تقم بمتابعة الموضوع عندما استُخدمت الأسلحة الكيميائية، ومما زاد من مستوى المخاوف السعودية الاتفاق النووي مع إيران وتحرير مليارات الدولارات من الأصول المجمّدة، وانفتاح إيران على الغرب. ففي الشرق الأوسط، حيث يمكن تصوّر كلّ شيء، يرى السعوديون أن الولايات المتحدة قد تصرفت بضعف، وأن الإدارة الحالية غير راغبة في الانخراط عسكريا مجدّداً في الشرق الأوسط. وردًا على سؤال حول ما إذا كانت الأزمة في المنطقة قد أمست على مستوى أكبر من الصعوبة مع فكّ ارتباط الولايات المتحدة، قال وزير الدفاع السعودي بن سلمان: «نحن نفهم العمل الذي قامت به الولايات المتحدة، فأمريكا تقوم بالكثير من الجهود... ولكن على الولايات المتحدة أن تدرك أنها تتبوّأ المركز الأول في العالم، وأنه ينبغي عليها أن تتصرّف على هذا الأساس».

- لم يعد النفط السعودي يشكّل شريان الحياة للاقتصادات الغربية، على الرغم من أن اليابان وحلفاء آخرين للولايات المتحدة ما زالوا يعتمدون عليه. وربما تهبّ الولايات المتحدة لمساعدة المملكة في حال وقوع غزو عسكري معلن من قِبل إيران أو من قِبل أحد وكلائها، بيْد أن انتفاضة داخلية مستوحاة من الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو انتفاضة تغذّيها إيران هو أمرٌ مختلفٌ تماماً. وربما لن يأتي بمساعدة الولايات المتحدة. وتبرز بوضوح خشية السعوديين من أن يشكّل الاتفاق النووي الإيراني إعادة اصطفاف أساسي مع إيران، وأنه من الممكن أن تكون واشنطن الآن في صدد التفكير في مستقبل الشرق الأوسط، وهو مستقبل لا يتضمن آل سعود. وما لا ريب فيه هو وجود بعضهم ممن يوافقون على هذا الرأي في واشنطن.

ومن الواضح أنّه لم يعد حكّام المملكة يشعرون بالرضا حيال الاعتماد على

الآخرين للدفاع عنهم، وهم مصمّمون على أداء دور أكثر نشاطاً في المنطقة. فهم رأوا الحكومة السورية تطلب المساعدة من إيران ومن روسيا، الأمر الذي يؤمّن غطاء الآن للتدخل العسكري الإيراني والروسي المباشر وللوجود الدائم في سوريا، المترافق مع شرعية يقبل بها العالم. يودُّ المسؤولون السعوديون أن يملكوا القدرة على توليد الدعم العسكري، وعلى الاستجابة لطلبات الحصول عليه بهدف مواجهة أي طلبات في المستقبل توجّه إلى إيران للحصول على المساعدة العسكرية؛ وهذا يتطلب القوّة الدبلوماسية، والقوّة العسكرية. وفي هذه الظروف، تغدو مزايا جمع شمل تحالف عسكري بقيادة سعودية واضحة. ويجب أيضاً أن يُنظر إلى المناقشات العسكرية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية مع كل من مصر وتركيا في هذا السياق.

هل مشروع الرياض حقيقي؟

يتزامن إعلان عام 2015 عن تحالف إسلامي دولي ضدّ الإرهاب مع مسار أطول. فقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر حزماً في السنوات الأخيرة. وهي شاركت في حملة بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، وتدخلت في البحرين، وقامت بحشد تحالف عسكري للتدخل في اليمن. وجاء الإعلان أيضاً عقب أيام من اجتماع عُقِد في الرياض، أقنعت المملكة العربية السعودية في خلاله المتمرّدين في سوريا أن يقوموا، مؤقتاً على الأقل، بتشكيل كتلة واحدة، بُغية التفاوض مع النظام السوري. ومع ذلك، رفض العديد من المحلّلين والخبراء بسرعة مبادرة مكافحة الإرهاب السعودية، على أنّها ممارسة دعائيّة متعمدة يراد بها تعزيز مكانة السعودية بدلاً من أن تُشكّل في الواقع تحالفاً عسكرياً فعّالاً، حتى إنّ بعضهم في المملكة العربية السعودية يعتقد أنّ الإعلان عن التحالف ليس إلا تسارعًا لتصدّر عناوين الصحف، في حين أنّ بعض المراقبين الأجانب للسعودية، جنبًا إلى جنب مع البعض داخل المملكة، أشاروا إلى أنّ المبادرة وليدة التنافس بين الأمراء السعوديين أكثر ممّا هي وليدة الحسابات الاستراتيجية. وفي إطار المناقشات حول نظام سياسي ما تزال عملية صنع القرارات الحكومية فيه مغلقة إلى حدٍ كبيرٍ أمام الجمهور، نجد نزعة لنسب القرارات كلها إلى سياسة البلاط الداخلية. وتبدو قواتُ التحالف كما لو شُيّدت على

عجل؛ فلم تتواجد كتيبة من وزراء الدفاع أو وزراء الخارجية المسلمين خلال هذا الإعلان، كما تم تقويض واقع المبادرة هذه كون أن باكستان ولبنان على ما يبدو لم يعلما بموضوع عضويتهما المفترضة إلا بعد الإعلان. وعلى الرغم أيضاً من ترجيح انضمامها، صرّحت إندونيسيا أنها لم تأخذ قرارها بعد، في حين أصدرت حكومات إسلامية أخرى موافقات مُسكّنة مفادها أنها تقف دائماً على أهبة الاستعداد للتعاون ضد الإرهاب. ويُعلن البيان الرسمي السعودي أنهّ سيتم إنشاء مركز عمليات مشترك في مدينة الرياض بهدف تنسيق العمليات العسكرية ودعمها؛ وأشار وزير الدفاع بن سلمان إلى أن التحالف سيسعى للقيام بالإجراءات الأمنية والعسكرية على حد سواء، ولبذل الجهود بُغية مكافحة نفوذ وتأثير الجماعات المتطرفة، ويخطّط لإرسال قوات خاصة إلى سوريا لمحاربة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ورداً على سؤال ما إذا كانت قد تتضمن الإجراءات العسكرية إيفاد قوات برية، تحدث وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قائلاً إنّه «لا يوجد ما هو مستبعد»؛ وتابع كلامه مستفيضاً إلى أن التحالف قد يقوم بنشر قوات عسكرية إذا لزم الأمر، ولكن هذا الأمر قد «يكون وقفاً على الطلبات التي ترد وعلى استعداد البلدان لتوفير الدعم اللازم». ويردّد هذا الكلام إلى حدّ بعيد صدى: «من كلٍّ حسب قدرتهِ، ولكلٍّ حسب حاجته»، وأبعد من ذلك، فإنّ الإعلان الرسمي غامض؛ فهل بإمكان المملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف في الواقع نشر قوة عسكرية مشتركة، أو بحسب طريقة الأمريكيين في التعبير، «وضع الأحذية على الأرض» (نشر قوات برية على الأرض) في سوريا؟

- استبعدت ماليزيا أي مشاركة لها في العمليات العسكرية، وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية قائلاً: «لن يكون للتحالف هيكلية عسكرية. هذا غير مُدرج على جدول الأعمال». إن الأنظمة الملكية في مجلس التعاون الخليجي -والصديقة للمملكة العربية السعودية- تشارك عموماً مخاوف المملكة بالنسبة للأمن، بيد أنها تُبدي غضبها إزاء الهيمنة السعودية؛ وعارضت عُمان، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي، جهود السعودية الساعية إلى دفع هذه الأخيرة نحو تحالف أوثق، وكانت غائبة، على نحو لافت للأنظار، من قائمة الدول في إعلان الرياض.

- لم يتحدث إعلان الرياض تحديداً عن عمل عسكري ضد الدولة الإسلامية في بلاد «الشام» أو ضد تنظيم القاعدة. ولم ير المراقبون السعوديون أنفسهم أن التحالف سيؤدّي إلى إرسال جنود إلى أي مكان كان. بدلاً من ذلك، رأى البعض أنه يهدف في المقام الأول لمحاربة الأيديولوجية الجهادية في جميع أقطار العالم؛ ورأى مسؤول سعودي (ويفضّل عدم الكشف عن هويته) أن هذا التحالف بمثابة آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية كانت تحاول ومنذ عام 2005 تنظيم تحالف مماثل ضد الإرهاب، عندما كانت المملكة في خضم معركتها مع القاعدة؛ وليس من الواضح كيف يمكن لقوات التحالف بقيادة السعودية مهاجمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، حتى لو كان ذلك الغرض المقصود منها. وتقوم طائرات من المملكة العربية السعودية، وعدد من البلدان العربية الأخرى، بالمشاركة الفعلية في الحملة الجوّية التي تقودها الولايات المتحدة؛ وتقتضي مواجهة الدولة الإسلامية في بلاد الشام بصورة أكثر مباشرة نشر قوات بريّة على الأرض. ولكنّه يُستبعد أن تقوم الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة بدعوة القوات البرية السنية السعودية، أو غيرها من القوّات البرية السنيّة إلى دخول البلاد. ويُعدّ إرسال جيش عبر الحدود من دون دعوة موازياً للغزو. وقال ولي ولي العهد السعودي بن سلمان نفسه إنّه «لن يتمّ تنفيذ أيّة عمليات عسكرية في سوريا من دون القيام بتنسيق مُسبق مع الرئيس بشار الأسد، ومع المجتمع الدولي». وما هي احتمالية أن يقوم الأسد، الذي يعتمد على الدعم الروسي والإيراني، بدعوة جيش سُنّي بقيادة سعودية إلى الدخول إلى سوريا؟

ردود فعل متشكّكة:

أمّا المبادرة السعودية، فقابلتها ردود فعل متباينة في الغرب؛ فكان الترحيب الرسمي فاتراً، على الرغم من أن الولايات المتحدة وحلفاءها ما فتئوا يضغطون بُغية الحصول على مشاركة عربية أكبر في الجهود الرامية إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وأشار وزير الدفاع

الأمريكي آشتون كارتر أنّ إعلان الرياض هو، وبشكل عام، على الأقل «يتماشى على نحو كبير مع أمر كنا نحث عليه لبعض الوقت، وهو يتمثّل بمشاركة أكبر للبلدان العربية السّنية في حملة لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام»، وتقوم سبعة من البلدان المدرجة أسماؤها كأعضاء في التحالف العسكري الإسلامي الجديد بالمشاركة أيضاً في العمليات العسكرية القائمة لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وقد شاركت البحرين، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، بنشاط في الحملة الجوية، في حين أن الكويت وقطر قامتا بتقديم القواعد الجوية. لكن وحتى الآن، كانت مشاركة هذه البلدان في الحملة ضدّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام أقل من المرجو؛ **فاعتباراً من 3 كانون الثاني 2016، شكّلت نسبة مشاركة الأردن، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، 27 ضربة جويّة فقط من أصل أكثر من 9,379 ضربة جوية على سوريا والعراق منذ بدء الحملة الجوّية في شهر أيلول/2014، وخلال تلك الفترة الممتدّة على ستة عشر شهرًا، نفّذت المملكة العربية السعودية ما مجموعه سبع غارات جويّة في سوريا، ولم تقم بتنفيذ أيّ واحدة في العراق. كما أنّ البحرين والأردن لم تقوما بتنفيذ أيّ غارة جويّة منذ شهور. وخلال زيارته إلى الولايات المتحدة في شهر كانون الثاني/ 2016، شدّد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني على أنّ بلده سوف تزيد من وتيرة الحملة الجويّة.**

- وقد تمّ تحويل الجهود العسكريّة السعوديّة لمساعدة الحكومة اليمنيّة في التصدّي للمتمرّدين الشيعة. وانضمّت طائرات من البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، إلى المقاتلين السعوديين في حملة القصف على اليمن، في حين شاركت القوات البرية السعودية أيضاً في القتال. وقد أغنت الحملة التي تقودها السعودية هناك السعوديين بخبرة في مجال حروب قوّات التحالف، على الرغم من أن بعض المراقبين يؤكّدون أنّ أداءها كان متفاوتًا في أحسن الأحوال. وبغضّ النظر عن الجهود التي بذلتها قوّات التحالف العربي في اليمن، فالحقيقة هي أن معظم المحاولات التي بادر إليها العرب، والرامية

إلى تحقيق التعاون العسكري منذ حرب تشرين الأول عام 1973 ضد إسرائيل فشلت في تخطّي مستوى التعبير عن النوايا؛ ويضم التحالف الجديد بلدانًا فقيرةً بأغلبيتها، وهي بلدان لا تملك قوة عسكرية تُذكر، كما أنها تسعى وراء المساعدات المالية؛ ويمكن دائماً للمال السعودي أن يشتري بعض الدعم، ولكن التمويل لا يشكل ضمانةً للنجاح. فقد تم تمويل الجهود الأمريكية الرامية إلى خلق قوة معارضة سورية معتدلة وفعَّالة بشكلٍ جيد، ولكنها لم تُتوَّج بالنجاح.

- وفي شهر آذار 2015، أعلنت جامعة الدول العربية إنشاء «قوة عربية موحّدة» لمعالجة المخاوف الأمنية الإقليمية الجديدة، فأوعزت الجامعة إلى القادة العسكريين من الأمم المشاركة بوضع خطة شاملة في غضون ثلاثة أشهر. ولكن، وفي شهر آب، قامت المجموعة بتأجيل الاجتماع الذي كان سيصدر في خلاله بروتوكول تشكيل القوة؛ ومنذ ذلك الحين، لم يُسمع الكثير حول هذه المبادرة. وبطبيعة الحال، لم تمضِ إلّا أيام قليلة على إعلان الرياض، وتقضي الضرورة بأن تبقى مسائل كثيرة تتعلق بالدبلوماسية، وبالتخطيط وراء الأبواب المغلقة، ومع ذلك، فقد تابعت المملكة العربية السعودية، بعدد من الخطوات الواضحة المعالم، بهدف ترجمة تحالفها العسكري الذي ما يزال على مستوى النظرية إلى واقع؛ وفي اليوم الذي تلا الإعلان عن تشكيل تحالفها العسكري الجديد، تعهدت المملكة العربية السعودية بمبلغ ثمانية مليارات دولار أمريكي على شكل مساعدات واستثمارات جديدة في مصر، بعد أن أعلنت مصر، التي تشارك في التدخل بقيادة السعودية في اليمن، أنها ستنضم إلى التحالف، وسيزور الملك السعودي مصر خلال شهر نيسان. وفي شهر شباط، تم الإعلان عن أن المملكة سوف تستضيف الاجتماع الأول لقوات التحالف، لمكافحة الإرهاب خلال شهر آذار. كما أجرى السعوديون أيضاً تدريبات عسكرية في المملكة العربية السعودية، ضمّت قوات من 20 دولة مؤلّفة من قوات جوية وبحرية وبرية؛ والغرض منها، كما أشار البيان السعودي، إرسال «رسالة واضحة إلى أن المملكة العربية السعودية والإخوان والأصدقاء من البلدان المشاركة متحدين معاً لمواجهة كافة التحديات، وللحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة». وأطلقت

المملكة العربية السعودية على التدريبات المذكورة اسم «رعد الشمال»، بإشارة محتملة إلى حيث مكامن المخاوف السعودية.

استقبال سلبي من جانب البعض في الولايات المتحدة:

في حين كانت ردود الفعل الرسمية إزاء التحالف السعودي متّسمة بالفتور، تراوحت التعليقات غير الرسمية بين تلك المتشكّكة، وتلك المشحونة بمشاعر العداء الصريح. فغالباً ما تخدم المستشارية الشعبية جداول الأعمال المتحيّزة، أو ما تكون، وعلى نحو كبير، وليدة مجرّد تحليل ارتجاليّ للإبلاغ عن تشريح جدّي للأحداث ولتبعاتها، ولكن، من الذي يهتم بما يقوله أو بما يكتبه المعلقون؟ بيد أنّه ليس بالإمكان رفض كلّ التعليقات؛ فبعضها ينطوي على حسن الاطلاع وجودة المعلومات، ممّا يعكس المعرفة والخبرة، وعلى أقل تقدير، يعرض التعليق منحى المواقف الشعبية التي من شأنها أن تؤثر على ما يقوم به صانعو السياسات الحكوميون. ولفت إعلان المملكة العربية السعودية عن تحالف عسكري ضد التطرف الإسلامي الانتباه إلى سلوك المملكة بحدّ عينه. ويرى بعض النقاد الأمريكيين أن تصدير الوهابية بتمويل سعودي، وهو التفسير الأصولي المتزمت للإسلام، والذي يُعتقد أنّه يغذي التطرّف، وأنّه يشكّل المصدر الأيديولوجي للعديد من الأعمال الإرهابية التي يقترح السعوديون الآن محاربتها، كخطٍّ مستقيم من التعصّب، ينطلق من الرياض، ليصل إلى سان برناردينو، فمن هذا المنظور السلبي، يُنظر إلى المبادرة السعودية على أنّها مجرّد دعاية تهدف إلى تحويل مسار الانتقادات الدولية حول دعم المملكة العربية السعودية نفسها للتطرف.

وكما جاء في افتتاحية «نيويورك تايمز» (New York Times): من الصعب أن نرى في المملكة العربية السعودية، وهي دولة يقودها السّنة، شريك جدّي ضد الدولة الإسلامية إلا في حال قطعت التمويل عن المدارس ورجال الدين الوهّابيين، الذين ينشرون هذا النوع من العقيدة الدينية المتطرفة، والتي تصبّ في صميم أيديولوجية الدولة الإسلامية.

وقد اقترحت افتتاحية نشرت في مجلة «بلومبرج فيو» (view Bloomberg) بتاريخ: 21/ كانون الأول/ 2015، أنّه إذا كانت تودّ المساعدة في الحملة ضدّ التطرف الإسلامي، «على المملكة العربية السعودية أن تشنّ حملة على رجال الدين المتطرفين في الداخل، وليس فقط على أولئك الذين يدعمون الدولة الإسلامية بصراحة... وينبغي أيضًا أن يفي القادة السعوديون بوعودهم المتعلقة بإزالة المقاطع الداعية إلى التعصّب في الكتب التي تصدرها الدولة، بما في ذلك التعليمات حول أفضل السبل لتنفيذ حكم الإعدام بالزنادقة المهرطقين، وبالشاذين جنسيًّا، تلك التي قامت الدولة الإسلامية بتحميلها إلكترونياً للأطفال المقيمين في أراضيها». وبالإشارة إلى افتقار المملكة إلى الديمقراطية، وإلى سجلها السيئ في مجال احترام حقوق الإنسان، أثار النقاد موضوع أن القيادة السعودية لقوات التحالف تؤكّد فحسب على الاختيار الضيّق المجال، المفتوح أمام المسلمين، بين الفوضى التي يولّدها الإرهاب وبين الأنظمة القمعية.

- كما كتب ماكس فيشر (Max Fisher) على موقع ڤوكس (Vox) ملاحظاً: قامت المملكة العربية السعودية، والأنظمة الأخرى في الشرق الأوسط، لسنوات عديدة، باختيار المؤسّسات الدينية لخدمة الحكام المستبدّين. وهكذا، بقدر ما تتفاقم الاختلافات بين إسلام المؤسّسات الرسميّة، وإسلام الدولة الإسلامية في بلاد الشام، بقدر ما يلوّن «إسلام المؤسّسات» بصبغة المرادف «لطغاة وحشيين يستغلون الإسلام بخبث بهدف تحقيق مآربهم الشخصية». أما الانطباع العام، فهو أن العديد من المعلّقين لا يريدون لأي مبادرة سعودية أن تنجح.

- إنّ السعوديين متطوّرون بما فيه الكفاية لفهم أن الولايات المتحدة هي دولة معقّدة على المستوى السياسي، تستخدم في حديثها العديد من الأصوات من خارج الحكومة، ومن داخلها في آنٍ معًا. فعلى الواحد أن ينظر فقط إلى المواقف الأمريكية حيال الاتفاق مع إيران، ومع ذلك، تثير الرسائل المتضاربة الآتية من الولايات المتحدة، لأسباب مفهومة، الاستفزاز والغيظ في الرياض؛ ففي رأي السعودية، تسعى الولايات المتحدة وراء الحصول على الدعم السعودي لمبادرات الولايات المتحدة، وتريد

من المملكة العربية السعودية أن تزيد من مساهمتها في الجهود الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة؛ ولكن، عندما تأخذ المملكة العربية السعودية مبادرةً للدفاع عن مصالح الأمن القومي الخاصة بها، توجّه إليها الانتقادات بأنّها غير مفيدة، وردًّا على أسئلة حول المواقف الأكثر حزماً للمملكة العربية السعودية، صرّح وزير الخارجية السعودي الجبير قائلا: «ويقول الناس لماذا يقوم السعوديون بذلك؟... إنّها واحدة من تلك المواقف، حيث إنّنا مخطئون لو فعلنا هذا الأمر، ومخطئون إن لم نفعله، احزموا أمركم، هل تريدون أن ندير دفّة القيادة أو تودّون أن نقوم بتقديم الدعم؟ وإذا كنتم تودّون أن نقوم بتقديم الدعم، فمن الذي يتبوّأ دفّة القيادة؟».

ما يريده منتقدو النظام السعودي، بما في ذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين، هو أن يشرع النظام الملكي السعودي في إجراء إصلاح من أجل البقاء على قيد الحياة، ولكن الإصلاح السياسي غدا أمرٌ صعبٌ للغاية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً في ضوء الفوضى القائمة في أعقاب الربيع العربي؛ ومن الصعب قياس مستوى المعارضة. لكنّ السعوديين يخشون حقاً هذا النوع من الفوضى التي عصفت بسوريا. وحتى أولئك الذين يسعون للإصلاح السياسي يبدون على استعداد بالتزام الصمت في ما يتعلق بكثير من القضايا، لافتين إلى أنهم «على الأقل لا نقوم بقتل أحدنا الآخر». وقد تم إحراز بعض التقدّم، **ولكنّه من المرجّح أن تكون عمليّة التحرّر السياسي في المملكة العربية السعودية عملية تدريجية وبطيئة، ذلك إن حدثت على الإطلاق، ومن الممكن أن تذهب الميول المثيرة والمفاجئة في أيّ اتجاه كان - أي نحو العلمنة والديمقراطية أو حتى نحو التعصّب الدينيّ الذي يتّصف بحدٍّ أكبر من الشراسة.**

من الواضح أنّ هناك توتّرات في المملكة. ولكن من الصعب على من في الخارج قياس التهديد الداخلي بدقّة. على مستوى الاستقرار السعودي، قمعت السلطات السعودية حملة إرهابية سابقة لتنظيم القاعدة؛ فهل يكون التهديد في الداخل أكبر الآن؟ وهل يكون لحادثٍ إرهابي كبير، مثل احتلال المسجد الحرام في مكّة عام 1979 من قِبل المتعصّبين الدينيين، صدى أكبر اليوم؟ نحن لا نعلم؛ وتبرع حكومات الشرق الأوسط في تضخيم التهديدات لتبرير اتخاذ تدابير أمنية

مشدّدة (كما يحدث في أماكن أخرى أيضاً) ينبغي التمييز بين أولئك الذين يدعون إلى إصلاح -عبر وضع حدّ لقطع الرؤوس والتعذيب واتّباع إجراءات قانونية أكثر عدلاً- من دون التشكيك في شرعية النظام السعودي، وهؤلاء الذين يدعون إلى تغيير النظام، على الرغم من اعتقاد البعض أن هذه التغييرات لن تتحقّق إلا عبر تغيير النظام؛ ولكن، في حين يتسبّب السلوك السعودي، ولأسباب مفهومة، بشعور من الانزعاج في الغرب، لا أحد يفكّر بجديّة أنّ الاستيلاء على مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة من قبل الدولة الإسلامية في بلاد الشام، أو من قِبل المتطرفين في تنظيم القاعدة، من شأنه أن يجلب أي شيء آخر سوى الكارثة لمنطقة الشرق الأوسط، وأن يضمن مرور عقود من الحروب الدينية.

وجهاتُ نظرٍ مختلفة من النضال:

- تأتي ردود الفعل هذه لتؤكد التصورات المختلفة للسبب الكامن وراء الصراع الحالي في الشرق الأوسط. وتصوِّرُه واشنطن على أنه نزاعٌ قائم بين قوى الحرية والديمقراطية، وبين الطغاة الوحشيين الممثلين بالرئيس الأسد، وبالإرهابيين المستهجنين التابعين للدولة الإسلامية في بلاد الشام والجماعات الجهادية الأخرى. وتعدّ المملكة العربية السعودية النزاع قائماً بينها كوصيٍّ على أقدس أماكن الإسلام، وبين المهرطقين من أهل السنّة الذين يدعون أن هدفهم الخلافة بُغية كسب قلوب وعقول المسلمين؛ وبين المملكة العربية السعودية والشيعة في الإسلام، والتي تتجسد في جمهورية إيران الإسلامية. وتصوّر دعاية الدولة الإسلامية حكّام السعودية كمرتدّين انحرفوا عن الصراط المستقيم. إنّ الأمريكيين لا يعتنقون فكرة أنّ عدوّ عدوّي هو صديقي، فهم يشتكون من نقص المساعدات المحلية، ولكنهم يودّون أن يقوم حلفاء أمريكا بمشاطرتهم القيم الأمريكية. ربّما لو كان يُنظر في الولايات المتحدة إلى الدولة الإسلامية في بلاد الشام على أنّها تشكّل خطراً أكبر، كالخطر الذي كانت تُشكِّله ألمانيا النازية أو الإمبراطورية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية أو الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فمن شأن الأمريكيين أن يكونوا أقل تشدداً وحساسيةً في ما يتعلق بالمتطلبات الأساسية بالنسبة للذين يقاتلون في الصفّ

عينه. وفي ظروف غامضة، من الناحية الأخلاقية، تفضّل الولايات المتحدة العمل منفردة أو التنحي جانبًا، وقد تكون تبعات هذا الأمر فائضًا من الأشرار، وتفاقمًا على مستوى تعقيد الأولويات. وفي دور ينمّ عن قدر أكبر من الطموح، ومترافقًا بالعواقب الوخيمة في بعض الأحيان، تقرّر الولايات المتحدة أن التضاريس السياسية تحتاج إلى إعادة هيكلة. فمن وجهة نظر واشنطن، يجب أن يرحل الرئيس السوري الأسد، لأنّه طاغيةٌ وحشيّ يعتمد على الدعائم العسكرية الأجنبية؛ ولا يمكن أبداً أن يكسب ولاء الشعب السوري الحقيقي، الذي من شأن الديمقراطية فقط أن تحقّقه وتجعله واقعاً. وبالتالي، فبقاؤه يضمن استمرار الصراع. ومع ذلك، فقد قلّلت واشنطن مؤخراً من حدة لهجتها ضدّ الأسد، حيث إنّه لا يزال ينظر إليه باعتباره عائقاً أمام إنهاء الصراع، ولكن الولايات المتحدة لم تعد تطالب برحيله على الفور.

- تتمتع ضرورة هدم الأنظمة الديكتاتورية، وإعادة بناء النظم السياسية وفقاً للمبادئ الأمريكية، ببعض الجاذبية الشعبية، وخصوصاً عندما تُصاغ بلهجة حادة الوقع. ويرتكز هذا على بعض الأهمية المنطقية؛ فالحكومات القمعية أقلّ عرضةً للعمل على تسويات مع الخصوم الداخليين، وخصوصًا عندما يكون هؤلاء مسلحون. ولكن العدالة السياسية الأمريكية قد تغدو غرورًا خطيراً ذات دوافع أيديولوجية يحمل البلاد إلى مهمّات عسكرية مكلِفة، أو يؤدّي إلى شلّ جهودها؛ فالمخاوف من الإرهاب المستوحى من الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وخاصةً بعد الهجمات الإرهابية في باريس وسان برناردينو، جعلت من تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام أولويّة لكثير من الأمريكيين مرّة أخرى، خصوصًا عندما صيغت بلهجة حادّة الوقع. أمّا مستوى الحماس المحلي، فهو أقلّ بكثير بالنسبة للالتزامات العسكرية الطويلة الأمد وعملية بناء الأمّة. الفوائد المحتملة للتحالف العربي:

- واضعين جانباً الجدل الأمريكي الطويل الأمد، والذي لم يُحلّ بعد بين الأخلاق السياسية، والسياسة الواقعية، يمكن لمبادرة الرياض، إذا ذهبت أبعد من الكلمات، أن توفّر بعض الفوائد، ولكن هناك أيضًا آثارٌ سلبية.

وفي مقابلة أجريت معه مؤخّرًا، قال الملك عبد الله عاهل الأردن إنّ الدولة الإسلامية يمكن أن تُهزم بسرعةٍ كبيرة إذا تم تنسيق الجهود الدولية. وكان يعني بذلك أنّه من الممكن دحر الدولة الإسلامية في بلاد الشام كقوّة عسكرية، على الرغم من أنّ تنسيق الاستخبارات، والحفاظ على الأمن سيظلّ في صلب التحديات. أمّا النزاع الأيديولوجي، فهو أكثر صعوبةً، وسوف يستغرق وقتًا أطول من ذلك بكثير؛ فيمكن لتحالف الرياض أن يضيف قيمة إلى التصدّي للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل، التي وصفها الملك عبد الله. ولا يمكن أن تتحقّق هزيمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام وتنظيم القاعدة على الصعيد العسكري، وعلى الصعيد الأيديولوجي على المدى الطويل، إلا عن طريق المسلمين. ويكمن الخطر في إمكانية أن تتدهور مثل هذه الجهود إلى سلسلة من الاجتماعات الخالية من أي معنى، ومن البلاغات عديمة الجدوى. وما يفسّر عزم المملكة العربية السعودية الحالي بإنشاء تحالف خاص بها، هو شعورها بالإحباط بسبب النتائج الضئيلة التي أسفرت عنها مساهمتها بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي للمساعدة في بدء إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (United Nations Center for Counter-Terrorism) في عام 2011، تلتها مساهمة أخرى بمبلغ مئة مليون دولار أمريكي في عام 2014. ومع ذلك، لربمّا تكون المشكلة متأصّلة في جميع الجهود الدولية الواسعة النطاق لدى معالجتها المواضيع الحرجة، مثل موضوع الإرهاب؛ فهل يمكن للتحالف العسكري بقيادة السعودية أن يقوم فعليًّا بإيفاد قوّة على الإطلاق؟ ففي اليوم الذي أعلن وزير الدفاع السعودي بن سلمان خلاله عن قيام تحالف عسكري جديد في الرياض، تحدث وزير الخارجية السعودي الجبير عن مناقشات دارت حول نشر قوات خاصّة من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، بُغية المساعدة في جهود الولايات المتحدة في سوريا؛ ويشكّل هذا ما هو أقل من التحالف العسكري المعلن عنه في الرياض، ولكن نوعًا ما من أنواع التعاون العسكري على نطاق أصغر قد يكون ممكناً. وعلى الرغم من الصعوبة التي تعتري تنسيق العمليات الخاصة، يمكن أن تُضيف المشاركة العربية قيمة على مستوى تنفيذ العمليات وعلى الصعيد السياسي. وعلى سبيل المثال، فقد اقترح مؤلفو مقال نُشِر مؤخراً في مجلة «فورين أفيرز» (Foreign

Affairs) أن تنظر الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في إمكانية فتح مقر مشترك لقوات العمليات الخاصة بكل منهما، **وبخطوة تتّسم بطموح أكبر، اقترح عضوا مجلس الشيوخ، جون ماكين، وليندسي غراهام، إنشاء جيش إقليمي بقيادة الولايات المتحدة، يشمل قوات من المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا، يرمي إلى تدمير الدولة الإسلامية؛ وتصوّر عضوا مجلس الشيوخ حملة برية واسعة النطاق تشمل ثمانين ألف إلى مئة ألف جندي. ويشكّل الجنود الأمريكيون عشرة في المئة من عداد هذه القوة.**

- إن غياب نوع من الاستفزاز غير الاعتيادي من قِبل الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وعلى سبيل المثال، هجوم إرهابي على الولايات المتحدة بحجم عمليات 11 أيلول، قد يكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالدولة الإسلامية. إنّه اقتراح يتخطّى حدود نسج الخيال؛ ومع ذلك، هل يمكن أن يشكّل تحالف الرياض العمود الفقري لوحدة عربية مستقلة في نطاق قوّة دولية أصغر؟ (ففي أثناء حرب الخليج الأولى، قدّمت البلدان المدرجة أسماؤها حالياً كأعضاء في تحالف الرياض أكثر من مئة وثلاثين ألف جندي في عمليات بقيادة الولايات المتحدة، وشارك عدد قليل من هؤلاء في عمليات القتال؛ كما لم تقم كل الوحدات الأمريكية المشاركة في المجهود الحربي ذات النطاق الأوسع بمشاهدة معارك فعلية؛ لكنه، مع ذلك، شكل حضوراً مثيراً للإعجاب). فهل تسمح مشاركة تحالف إسلامي للولايات المتحدة بالحدّ من دورها في إطار قوّة بريّة متعدّدة الجنسيات، فيقتصر عندها على المساعدة في التخطيط، وتقديم الخدمات اللوجستية، والدعم الاستخباراتي؟ ومن شأن الرأي العام الأمريكي أن يتقبّل هذا الأمر على نحو أكبر، في حين يكون من الصعب أن يستمرّ دعم هذا الأخير لزيادة دور الولايات المتحدة في عمليات القتال البري.

يزعم العديد من الناس أنّ القوات السعودية وغيرها من القوات العربية، باستثناء القوات الجوية، ينبغي أن تبقى بعيداً عن سوريا تماماً، معتبرين أن النتائج المترتبة على مشاركتها لا يمكنها إلا أن تكون سلبيّة؛ فوجود فئات متحاربة إضافية في ساحة القتال، حتى ولو كانت هذه الأخيرة تهدف إلى محاربة الدولة الإسلامية

في بلاد الشام، من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً ليس إلا، كما حصل في اليمن، وأن يثير المخاوف بشأن العنف العشوائي، وأن يؤدّي إلى تفاقم التوترات الطائفية، وأن يعرقل أي تسوية سلمية، وقد يأخذ السبيل الآخر للمضيّ قُدماً شكل قوات تحالف إسلامي يتم حشدها بغية حماية ملاذ آمن شمال الحدود بين الأردن وسوريا، ويكون كبيراً بما يكفي لاستيعاب اللاجئين السوريين على نحوٍ موقت.

- وقد يخفّف هذا الدور الإنساني من بعض الضغوطات التي يضعها تدفّق اللاجئين السوريين على الأردن. كما يمكن أن يصبح هذا الملاذ نقطة اجتذاب للهاربين الفارّين من صفوف الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وإن بدأت الدولة الإسلامية في بلاد الشام في التفكّك، فإن قوات التحالف تكون في موقع يمكّنها من التحرّك بسرعة للحيلولة دون وقوع مذابح تردد صدى يوم القيامة. ويمكن أن يكون لعملية إيفاد قوة إسلامية متعددة الجنسيات تأثيراً استراتيجياً كبيراً أيضاً. بادئ ذي بدء، فإنّه تغيير منطق السرد الذي يروّجه دعاة الدولة الإسلامية، وهو أنّ هذه الأخيرة تخوض المواجهة النهائية بين المؤمنين والكافرين؛ وبدلاً من محاربة القوات الغربية، سوف يتحوّل النزاع إلى وضع يُجبر فيه قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الدفاع عن أنفسهم ضد إخوانهم من أهل السنة. وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت احتلال الدولة الإسلامية في بلاد الشام، فمعظمهم من المسلمين السنة، ممّا يعني أنّ ظهور قوة سنية سيلقى ترحيباً أكبر من الترحيب بمخاطر الأعمال الانتقامية التي تترافق مع تقدم الجيش السوري المخيف أو حلفائه من الميليشيات الشيعية، ومن الممكن أن يدعي جنود تابعون لقوات تحالف إسلامي تحرير المدن التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في بلاد الشام، ومن الممكن أن يقوم أيضاً جيش تحالف إسلامي ممولاً تمويلاً جيداً بتجنيد عدد أكبر من الرجال ممّا تقوم به الدولة الإسلامية في بلاد الشام؛ وفيما يحطّ قصف التحالف من مستوى اقتصاد الدولة الإسلامية، قد يضطر أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في بلاد الشام، ممن ليسوا إلى الآن في عداد من يخدمون في جيشها للانضمام إلى قواتها من أجل تناول الطعام ليس إلا.

أما هذا الأمر، فلا يمت البتة بصلة مع الإيديولوجية، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع البقاء على قيد الحياة. وفي هذا السياق، بإمكان المال أن يُحدث فرقاً. ومن شأن وجود جيش منافس من المسلمين على مقربة منهم أن يوفّر خياراً آخر لأولئك الذين ضاقوا ذرعاً بتجنيد الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو لأولئك الذين يخافونه؛ ويكمن هذا الخيار الآخر في الحصول على معاش أفضل، والتمتع بمستقبل محفوف بمخاطر أقل. ومن شأن الترحيب بأولئك الذين يلجأون إلى قوات التحالف أن يؤدّي إلى تشجيع فرار المجنّدين نفوراً من الحكم القاسي للدولة الإسلامية في بلاد الشام ووحشيتها، ممّا يؤدّي إلى تحوّل الولاء من الدولة الإسلامية في بلاد الشام في كل من غرب العراق وشرق سوريا؛ ولن يحدث هذا الأمر من دون وجود قوة منافسة على الأرض. ومن المرجّح أن يحدث على نحو أكبر إن كانت هذه القوة المنافسة تتألف من الإخوان العرب بدلاً من الجنود الغربيين؛ فمن شأن كيفية التعامل مع الهاربين الفارين، أو مع غيرهم ممن يأتون للالتحاق بقوة سنية، أن تشكّل تحدياً للتحالف السعودي. ولكن السعوديين لربما كانوا أفضل في حلّ هذا الموضوع من الولايات المتحدة أو من القوى غير العربية الأخرى؛ فللسعوديين خبرة أوسع بكثير في التعاطي مع شيوخ العشائر وخصوم التطرف (على الرغم من تفاوت سجل المملكة في موضوع التعاطي مع العائدين).

- **الآثار السلبية:**

- إنّ العيب الأوّل والأكثر وضوحًا المتعلّق بالتحالف بقيادة السعودية، هو أنّه وببساطة للعرض فقط؛ وبالتالي فهو لن يحقّق أيًّا من الفوائد المحتملة المذكورة أعلاه، إلاّ أنّه سوف يؤدّي إلى تفاقم التوتّرات الإقليمية. وخلافاً للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضدّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام، الذي هو واسع وشامل، ولكن حيث ما زال الأمريكيون يضطلعون في إطاره بتحمل الأعباء الثقيلة، تبدو قوّات التحالف السعودي ضيّقة ومحصورة. ولكن هل هذا هو الحال في واقع الأمر؟ لم تتمّ عملية توسيع قوّات التحالف بقيادة الولايات المتّحدة لكي تضمّ في إطارها الحكومة السورية الحاليّة، أو روسيا، أو إيران.

- وتقوم تركيا بتشغيل العمليات العسكرية الخاصّة بها (ويتساءل العديد حول موضوع ما إذا كان الأسد أو الدولة الإسلامية في بلاد الشام هما الهدف الرئيسي). أمّا الفرق الكبير بين تكوين قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة القائم حاليًّا وتحالف الرياض، فهو أنّ الأوّل يشمل كلاً من الدول الغربية وتلك العربية، في حين أن المقصود من هذا الأخير هو أن يشمل دولاً تقطنها أغلبية مسلمة فحسب؛ بيد أنه لا يشمل العراق، رغم أنه قد يكون من الممكن تفهّم هذا الإقصاء، لأن الحكومة العراقية كانت قد أبدت في وقت سابق معارضتها للتحالف العسكري المقترح لجامعة الدول العربية؛ كما أنّه لا يضمّ إيران.

- وتقف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى جانب إيران فقط في ما يتعلق بالعمليات القائمة لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وبالتأكيد ليس في ما يتعلق بمهمة إيران الأشمل، وهي الدفاع عن الرئيس الأسد. وعلى الرغم من أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لا تملك جدول أعمال طائفي النزعة، فلا إيران ولا العراق عضوان في فرقة العمل المشتركة الموحّدة التي تقوم بقصف أهداف تابعة للدولة الإسلامية في بلاد الشام في سوريا وفي العراق. بطبيعة الحال، فإنّ قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة جاهزة للتشغيل، في حين أنه لا يبدو أن التحالف السعودي قريباً أبداً من أن يصبح جاهزاً لتشغيل العمليات.

أما العيب الثاني، فهو أنّ المبادرة السعودية، والتي من الواضح أنّها مبادرة سنيّة، سوف تعزّز الانقسام الطائفي وترسّخه. ففي مجلة «فورين أفيرز»، ساق الكاتب «مايكل برونينغ» هذه الحجّة ضدّ المبادرة السابقة لجامعة الدول العربية، التي استبعدت كلاً من سوريا، والتي علّقت عضويتها في جامعة الدول العربية إبان اندلاع الحرب الأهلية السورية، وإيران، مع ذلك، يبدو أن الانقسامات الطائفية والعرقية تُشكّل بالفعل القوّة الدافعة للصراعات القائمة في سوريا والعراق؛ فالمتمرّدون في العراق، الجهاديون منهم والعناصر المعتدلة منهم على حد سواء، هم بمعظمهم من السنة، في حين أنّ القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها هي شيعية بشكل رئيسي. وقد سرّعت عملية الانتشار السريع للدولة الإسلامية في بلاد الشام عبر

العراق من الناحية الغربية والشمالية، شعور الكراهية حيال الحكومة العراقية، التي يهيمن عليها الشيعة، والتي ولّدته في قلوب السكان السنّة في البلاد؛ ولم تؤدّ تصفية الحسابات من قِبل الميليشيات الشيعية الموالية للحكومة في بعض المناطق التي استعادت الحكومة العراقية السيطرة عليها إلا إلى زيادة نفور السنة؛ وتدرك الحكومة العراقية هذه المشكلة. وفي حين أنّها لم تشارك بشكل كامل السكان السنّة في العراق، خلال معركة الرمادي، يُقال إنّ القوات الحكومية العراقية وحلفاءها من العشائر السنيّة اضطلعت بقيادة المعركة، في حين تم الإبقاء على الميليشيات الشيعية في الخلف. فمنذ بداية الحرب الأهلية، تعتمد الحكومة السورية على العلويين المقدامين وغيرهم من الأقليات الدينية الأخرى ضد تمرّدٍ سنّي بمجمله في بلدٍ غالبية سكانهِ من السنّة.

اتجهت كلٌّ من سوريا، وهي حليفة إيران منذ فترة طويلة، والحكومة العراقية بقيادة الشيعة، نحو إيران للحصول على المساعدة في مواجهة التمرّد، ردّت إيران من خلال حشد حزب الله الشيعي لمساعدة الأسد، ومن خلال تشكيل الميليشيات الشيعية في كلا البلدين؛ ومؤخراً، من خلال تسهيل نقل التشكيلات الشيعية العراقية، والمقاتلين الإيرانيين، لتعزيز دفاع الأسد. وفي الوقت نفسه، دافع الأكراد في شمال سوريا والعراق عن أراضيهم الخاصّة بمساعدة الولايات المتحدة؛ وتتطابق«الخطوط الأمامية» الحالية في سوريا والعراق على نحو وثيقٍ مع الانقسامات الطائفية والعرقية. وبما أنّهم محرومون من السلطة في البلدين، لم يبقَ للسنة إلا هؤلاء المتمردين لتجسيد قضيتهم. (مما لا يعني الإشارة الضمنية إلى أن السنّة يعدّون الدولة الإسلامية في بلاد الشام هي من تقوم بالدفاع عن مصالحهم)؛ ومن شأن تحالف فعّال بقيادة السعودية إعطاء السنّة حامياً آخر، ولكنه قد لا يشكّل تطوراً مرحّبًا به في الغرب؛ فما تزال الولايات المتحدة وأوروبا ملتزمتان رسمياً بالاقتراح القائل إن حكومة أكثر شمولية في دمشق قد تؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي تضمن سلامة الأراضي، وهما يعتقدان الشيء نفسه بالنسبة لبغداد. ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة قامت بالضغط على العراق، كي تقوم بوضع حكومة أقلّ تحزّبًا للشيعة محلّ حكومة نوري المالكي، فمستقبل العراق السياسي ليس موضوع مفاوضات السلام

الدولية الراهنة. والعيب الثالث: هو أن تحقيق مبادرة الرياض من شأنه أن يحوّل الموارد العربية من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام؛ لكنّه، كما أشرنا في ما سبق، فإنّ الكثير من الدعم العربي الحالي هو سياسي، بدل أن يكون تشغيليًّا. ويؤمّن الأعضاء العرب الاحتياطي القيّم، ولكنهم لا يُرسلون إلا القليل جداً من البعثات، وما يشكّل مدعاة أكبر للقلق عند البعض هو احتمال وجود هيكلية قيادية موازية من شأنها أن تخفّف من قيمة المواهب الثمينة، وأن تعمل أيضاً خارج نطاق ما يُعدّ أساسًا جهدًا غربيًّا، وبشكل مستقلّ عنه؛ وهذا بدوره يثير النتيجة السلبية الرابعة المحتملة، فإن تحالفًا عسكريًّا عربيًّا مستقلاً، إن نشر قوّاته في الميدان، قد يؤدّي إلى تعقيد المفاوضات الدولية الرامية إلى تسوية الصراع، وكحدٍّ أدنى، فإنّه يدعم وجهة نظر أهل السنّة في إطار أي تسوية سياسية في المستقبل؛ وهي نتيجة غير مرحّب بها في بغداد ودمشق، وحتى في بعض العواصم الغربية، حيث يخشى المسؤولون أن يحبط ذلك الآمال المعقودة على احتمالات التوصل إلى حلّ، وأن يجعل من التقسيم الفعلي الراهن الحاصل في العراق وسوريا أمرًا دائمًا وثابتًا. ولن تقوم روسيا بالترحيب بقوّة سنية، التي من شأنها أن تُشكّل تهديداً طويل الأمد لحكومة الأسد أو لأيّ خليفة حليف لروسيا، فما زالت غرائز الامبريالية والقوى العظمى مستمرّة على قيد الحياة، وقد يعتقد دبلوماسيون في باريس ولندن واسطنبول وواشنطن وموسكو أنه من الأسلم السماح لهذه الأخيرة بإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بمستقبل المنطقة، ويؤدّي هذا النوع من المنظور الاستعماري إلى أن تقوم القوى الخارجية برسم خطوط في الرمال، وهو أمر ينبغي تجنّبه. أما العيب الخامس، فهو أن أيّ نوع من التحالف العسكري السعودي الذي يحظى بتأييد الولايات المتحدة من شأنه أن يقف حجرة عثرة في طريق علاقة واشنطن مع إيران الناشئة، والتي ما زالت، من ناحية أخرى، في طور النمو، ويقلق هذا الأمر هؤلاء الأشخاص في واشنطن الذين يعدّون تعاون إيران أمراً ضرورياً بُغية تسوية الصراعات القائمة في سوريا وفي العراق. قد يكون هذا مصدر إزعاج لآخرين، ولاسيما في أوروبا، وهم أصبحوا على استعداد متزايد لقبول بقاء نظام الأسد في سوريا إذا كان سيؤدّي إلى منع انتشار الفوضى ووقف تدفّق اللاجئين، الذي بدأ

في تقويض أسس الاتحاد الأوروبي فمن وجهة نظرهم، تشكّل التحركات السعودية تخريبًا، وليست مجرد عوائق، وقد يقول أولئك الذين يعدّون إيران شريكاً استراتيجياً مستقبلياً لأمريكا في المنطقة، إنّ الولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على وقف أو حتى تشكيل التحالف، وبالتالي يجب أن تبقى بعيدة عن المبادرة السعودية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة ليس لديها أي شيء يشبه التقارب مع إيران من حيث تطبيع العلاقات الدبلوماسية، وفي أحسن الأحوال، قد تشهد بدايات «انفراج». ويعكس الاتفاق النووي الأخير المصالح المشتركة المقيدة إلى حدّ بعيد، ولا تُشكل رغبة أمريكا في زيادة خفض مستوى العداء عبر إبرام الاتفاق علاقة استراتيجية. فبعد عقود من العداوات وعدم الثقة المتبادلة، سيستغرق أمر إقامة علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة وإيران سنوات طويلة؛ وحتى أن هذه النتيجة ليست بالمحتّمة على وجه اليقين. وبغضّ النظر عن ذلك، فإنّ التقدّم في العلاقات من شأنه أن يكون متفاوتًا، وأن يخضع للحوادث التي يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة. إن كانت توقّعات الولايات المتحدة حيال علاقة وديّة جديدة مع إيران واقعية أم لا، فإن لم تتحسّن العلاقات الإيرانية-الأمريكية، قد تميل واشنطن إلى إلقاء اللوم على الحزم السعودي، وتحديدًا بالنسبة لتدخل هذه الأخيرة العسكري في اليمن؛ وهو تحرّك عُدّ أنّه غير مفيد في الدوائر السياسة في الولايات المتحدة. ومن شأن هذا الموقف أن يعزّز درجة التنبيه، ويؤدّي إلى نفور الرياض، كما يمكن أن يشجّع نشوء ردود فعل قد تهدّد تحالفها مع الولايات المتحدة، وتكمن المسألة المتعلقة بالسياسات هاهنا في قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية؛ وفي الوقت نفسه تحسين العلاقات مع إيران. أما أن العداء من المملكة العربية السعودية لإيران، قد يحتّم على الولايات المتحدة أن تختار بينهما؟ وفي كلتا الحالتين، هل يكون ذلك على حساب مصالح الولايات المتحدة؟ إن الجواب على هذا السؤال من شأنه تأطير التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة في سوريا، وفي العراق.



بول د. ميلر:

(Paul D. Miller)

- بول د. ميلر هو عالم سياسي في مؤسّسة راند؛ شغل منصب مدير قطاع أفغانستان وباكستان في مجلس الأمن القومي منذ عام 2007 حتى أيلول/ سبتمبر 2009. وقبل الانضمام إلى مؤسّسة راند، كان ميلر أستاذاً مساعداً في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة، حيث طوّر برنامج كليّة شؤون الأمن الدولي في جنوب ووسط آسيا؛ كماعمل كمحلّل في مكتب تحليل جنوب آسيا التابع لوكالة المخابرات المركزية، وشغل في أفغانستان منصب ضابط استخبارات عسكرية مع الجيش الأميركي. إضافة إلى ذلك، هو مؤلف كتاب بعنوان «بناء دولة مسلحة»، الذي صدر عن دار النشر (Cornell University Press) سنة 2013، ويتضمّن دراسة لأسباب النجاح والفشل في عمليات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار.

- حصل ميلر على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون، ودرجة الماجستير في السياسة العامة من كلية جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد؛ كما حصل على درجة البكالوريوس في النظرية السياسية من جامعة جورج تاون.

- بول دي. ميلر هو أكاديمي أمريكي، مدوّن، وموظف سابق في البيت الأبيض للرئيسين جورج دبليو بوش وبارك أوباما؛ استمر في منصبه خلال إدارة أوباما قبل قبول منصب أستاذ مساعد لشؤون الأمن الدولي في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة، وهو المدير المساعد لمركز ويليام بي كليمنتس الابن- للأمن القومي في جامعة تكساس في أوستن.

- كتب ميلر لموقع «الفدرالية»، وهو يكتب بانتظام السياسة الأمريكية تجاه

أفغانستان وباكستان وجنوب آسيا. يقول ميلر: إن «التهديد الأكبر للنجاح على المدى الطويل في أفغانستان ليس طالبان، الذين هم ضعفاء إلى حدّ ما بالمقارنة مع حركات التمرّد الأخرى في جميع أنحاء العالم، وإنّما هو الضعف الكبير للحكومة الأفغانية، وفشل المجتمع الدولي في معالجته. إنّ حلّ ميلر المقترح هو إيلاء اهتمام أكبر لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وقد انتقد آراء المحافظين، مثل جورج ويل، وكذلك المعتدلين والليبراليين، مثل ديفيد روثكوبف، الذين يجادلون بأن الحرب في أفغانستان لا يمكن الدفاع عنها.

- ميلر باحث بارز في مركز شتراوس للأمن والقانون الدوليين؛ كما أنّه عضو هيئة تدريس تابع لمركز الدراسات الروسية وأوروبا الشرقية والدراسات الأوراسية، ومحاضِر في كلية الشؤون العامة في جامعة ليبرتي.

- عمل ميلر كمحلّل استخباراتي لوكالة الاستخبارات المركزية، وله عدد من الكتب والأبحاث المنشورة، والمقالات في عدد من الصحف والمجلات والمواقع الأمريكية والعالمية.

أبرز مواقف وتحليلات وآراء ميلر المنشورة:

رأي الباحث في إمبراطورية النفط العربية:

في دراسة من تأليف بول دي. ميلر نُشِرت في 1/ يوليو-تموز/ عام 2012، تحت عنوان: (الإمبراطورية العربية النفطية المتلاشية) يقول ميلر:

- إن الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط مبالغ فيها إلى حد كبير. هذه المنطقة مهمّة للولايات المتحدة بشكل رئيسي بسبب تأثيرها في سوق النفط العالمية. ولكن هذا التأثير أخذ في الانخفاض المطّرد لجيل كامل، وهي حقيقة لم يلاحظها أحد تقريباً من قبل المراقبين الخارجيين.

ويشرع ميلر في تقديم حجّة معقولة حول مسألة أن النفطـ أصبح أقل أهميّة، وأن يفقد الشرق الأوسط ميزته النسبية في إنتاج النفط، مستنتجًا أنّه:

- خلال عقدين من الزمان أو نحو ذلك، سيكون سوق النفط العالمي والتأثير الجيوسياسي في الشرق الأوسط مختلفين بشكل كبير عما هما عليه اليوم... ولا يمكن المبالغة في أهمية هذا التطور؛ إنّه تحوّل دراماتيكي في ميزان القوى الجيوسياسي، وهو تطوّر محوري استراتيجي ليس أقل أهمية من سقوط الاتحاد السوفياتي. إنه الانهيار البطيء لإمبراطورية الشرق الأوسط النفطية.

- **بالنسبة لميلر، هذا يعني أن واشنطن يمكن بل يجب أن تبدأ في تكييف سياستها الخارجية لتعكس هذه الحقائق. ويمكن لها أن تُظهر مزيدًا من الرضا عن تصاعد وسقوط أنظمة معينة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا...**، الواقع المتغير لسوق الطاقة العالمي لا يعني أن الولايات المتحدة تستطيع أو يجب عليها تجاهل الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن أمن إسرائيل وسلوك إيران سيُبقيان المنطقة محور اهتمام صانعي السياسات؛ لكن، من منظور عالمي، فإن الولايات المتحدة لديها مصالح أكثر، وهي عرضةٌ لخطر أكبر من مناطق أخرى في العالم - خاصة أوروبا وآسيا - أكثر من الشرق الأوسط.

رأيه فيما أسماه: «الدروس المستفادة من 13 سنة من الحرب تشير إلى استراتيجية أمريكية أفضل: في بحثٍ نشره معهد راند عام 2014، وهو من تأليف بول ميلر وآخرين:

- ازدياد حدّة التهديدات غير القانونية، وانكماش الميزانيات الوطنية معضلة لأولئك الذين يقومون بصياغة الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، أكثر من أيٍّ وقتٍ مضى. قادة الولايات المتحدة المدنيون والعسكريون يدعون إلى اتباع طرقٍ لتحقيق نتائج مرضيةٍ للصراعات المتعددة بصورة متزامنة، وبتكلفة مقبولة. على وجه الخصوص، **تواجه القوات البرية الأمريكية الحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونة في تكييف استراتيجيتها وفق الظروف، بما يضمن أن تكون أكثر قدرة على العمل من جميع أنواع الشركاء؛ والدور المتنامي لقوات العمليات الخاصة (SOF) يمثل ميزة محتملة هامة في هذا الصدد.** إلاّ أن التهديدات المستقبلية تتطلب مجموعة واسعة من الخيارات لتطبيق السلطة المشتركة بين الوكالات، وبين حكومات الدول والجنسيات المتعددة؛ لكن مستقبل البلاد في الولايات المتحدة من المرجّح أن يتطلب عمليات

لا تقتصر على استخدام قوات العمليات الخاصة، ولكنها أيضاً تتفاعل بصورة حسنة مع القوات التقليدية، كما يشير أداء الأعوام الثلاثة عشر الماضية؛ كما أنّه يدعو إلى معالجة أوجه القصور الاستراتيجية في البلاد على مستوياتٍ سياسية واستراتيجية. يجب النظر إلى الأمام، والحرب وفنّ الحكم يسيران في نسقٍ واحد، مع ممارسة السلطة الوطنية بما يبدو كمزاوجة بين القوة والدبلوماسية؛ ذلك التزاوج الذي يستخدم عناصر القوة الوطنية المختلفة بطريقة منسَّقةٍ وسلسة.

الوقت المناسب لإعادة التقويم:

- اعتبارًا من عام 2014، لم يكن هناك أيُّ تنسيق حكومي لتجميع الدروس على مستوى الاستراتيجية والسياسة خلال 13 سنة الماضية. إن الدراسة الأولية للدروس المستفادة من العقد الأول من الحرب (2001-2011) أُنجزت في يونيو/ حزيران 2012، وتم تقديمها لمركز راند، وهي تضمّنت رؤىً من الوكالات العسكرية والمدنية على حدٍّ سواء. وتقدّم هذه الدراسة سبعة دروس من الصراعات الحديثة، وسبع توصيات لتحسين صناعة وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي؛ وقد قام فريق راند بمراجعة الوثائق، وإجراء المقابلات وعقد ورش العمل، التي شارك فيها مسؤولون رسميون وخبراء سابقون؛ وتمّت مناقشة الأمن القومي، والعلاقات العسكرية والاستراتيجية في أبحاثهم ورؤاهم وخبراتهم. وقد استخدم الفريق استفتاء (دلفي) لتحديد مجالات الاتفاق بين المشاركين في ورشات العمل، ومن ثم تمّ تطبيق النتائج على بيئة تشغيل مستقبلية متوقّعة، لتحديد المتطلبات الملحّة للموظفين المدنيين والقوات التقليدية، وقوات العمليات الخاصة.

- منذ الحرب العالمية الثانية، تطورت الحرب البرية بعيداً عن القتال التقليدي ضدّ الجهات الفاعلة التابعة للدولة، وقواتها الدائمة، نحو الحرب غير النظامية التي خاضتها القوات المشتركة ضدّ الجهات الفاعلة غير الحكومية. وقد أدّى هذا إلى الاعتماد المتزايد على قوات العمليات الخاصة (SOF)، والتي شاركت أخيراً في

نطاق أوسع من العمليات في أي وقتٍ في تاريخها، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات، ويمكن أن تتسارع.

- إن التكيّف مع هذه الاتجاهات التاريخية حدث مع الجيش الأمريكي، الذي تعلّم العديد من الدروس التكتيكية والتشغيلية من الحروب التي خاضها على مدى العقود العديدة الماضية. وهو كافح في كثير من الأحيان لدمج الدروس الاستراتيجية الأوسع. على سبيل المثال، الجيش وبقية القوّات سارعت لاعتماد تقنيات جديدة لتحسين التنقل، القدرة على البقاء، والوعي بظروف القوات البرية؛ ومنها القدرة على العمل في الليل، واستخدام الأسلحة الدقيقة، حيث أظهرت القوّة المشتركة وحكومة الولايات المتحدة ككل تناقضًا مستمرًّا فيما بينها، مع غياب الجهات الفاعلة، على الرغم من ارتفاع وتيرة تلك الصراعات.

الدروس السبعة:

- الدرس الأوّل: تعاني صناعة استراتيجية للأمن القومي من قصور في الفهم والتطبيق للفنّ الاستراتيجي. إنّ استراتيجية وزارة الدفاع في الولايات المتحدة كفكرة متزنة أو حكيمة، أو مجموعة من الأفكار لاستخدام أدوات السلطة الوطنية بطريقة متزامنة ومتكاملة لإنجاز غرفة عمليات وطنية أو أهداف متعدّدة الجنسيات، ضروريّة لمفهوم الاستراتيجية؛ هذا هو الاتزان أو ترتيب الغايات والطرق والوسائل. إنّ حكومة الولايات المتّحدة تُعرض أمامها تحديات مستمرّة في طريق تحقيق هذا الإنجاز، كما هو واضح في قرار الذهاب إلى الحرب مع العراق، وقرارات متأخّرة لإرسال فرق أو مجموعات من القوّات العسكرية إلى العراق ثم أفغانستان، والنهج المتّبع في مكافحة الإرهاب من قِبل كلٍّ من الإدارتين الماضيتين.

- في الحالات الأربع، لم تتطابق الأطراف والطرق والوسائل، سواء كانت الغايات طموحة للغاية، وطرق تحقيقها كانت غير فعَّالة، أو كانت الوسائل المُطبَّقة غير كافية، نظرًا لعدم اليقين المتأصِّل في الحرب، وعدم المعرفة الكاملة، يجب النظر لصنع استراتيجية تكون بمثابة فنّ يتكيّف مع تلك المتغيرات خلال الثلاثة عشر سنة

الماضية، وعلى الرغم من الاستعراض، فقد كان التكيّف ما بين السياسة والاستراتيجية مؤلماً ومتأخّرًا وغير مكتمل غالبًا. ونتيجة لذلك، فقد وجدت الولايات المتحدة أنّه من الصعب القيام بتحقيق الأهداف بطريقة ثابتة ومتواصلة، وواضحة.

- الدرس الثاني: إن عملية مدنية عسكرية متكاملة هي شرط ضروريّ، ولكنّه ليس كافيًا لصياغة استراتيجية فعّالة للأمن القومي.

حالياً، لا توجد عملية مدنية- عسكرية ثابتة ومتكاملة، من أجل تحديد دقيق للافتراضات والمخاطر والنتائج المحتملة والآثار المحتملة من خلال التماس المُدْخلات المتنوعة، وتمارين الطاولة، إن عدم وجود مثل هذه العملية المعقّدة يعود إلى حقيقة أن صنّاع القرار المدنيين والعسكريين لديهم وجهات نظر مختلفة للإستراتيجية، والتوجّه المشترك بأن يعلم الجيش بالتوقعات ضمن خطوط معينة، يقوم خلالها صنّاع السياسة المدنيون بوضع أهداف محددة، ثم يضع العسكريون الخيارات، ومن ثمَّ الإستراتيجية، لكن من الناحية العملية، يتطلّب صانعو السياسات المدنية عملية ديناميكية ومتكرّرة توفّر المعلومات والتحليلات اللازمة لتحديد الأهداف الممكنة، مجلس الأمن القومي أصبح مغمورًا في قضايا العمليات والتكتيكات في السنوات الأخيرة، ولم يعمل كحكم في عملية صنع الاستراتيجية.

- الدرس الثالث: لأن العمليات العسكرية تجري في البيئة السياسية، يجب أن تستند الحملات العسكرية إلى استراتيجية سياسية.

لكن غالباً ما فشلت السياسة في دمج عنصر الحرب داخل الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة. والحملات العسكرية تأخذ حيّزًا في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية للدول التي تقاتل فيها؛ وأي تدخُّل من غير المرجَّح أن ينتج عنه نتائج دائمة دون استراتيجية تعالج العوامل السياسية التي تسبّب النزاع، وتضمن استمرار الاستقرار فيما بعد الحرب. ومع ذلك، فشلت الولايات المتحدة في كثير من الأحيان في إدراك مركزيّة العنصر الأساسي للحرب، ودمجه في الاستراتيجية، مع صعوبة التنفيذ في كثير من الأحيان. **في العراق، على سبيل المثال، بعد تفكيك النظام السياسي القديم،**

كان الشرط الأساسي لعقد اتفاق دائم بين الشيعة والسنة والأكراد (مع الإذعان الإيراني) لاتباع نموذج تقاسم السلطة السياسية والاقتصادية في أفغانستان، حيث كان الشرط السياسي الرئيسي هو تحقيق التوازن بين البشتون والطاجيك، والفروع القبلية الأخرى أثناء التواصل مع المتعاطفين من البشتون من طالبان. ولقد كان التوجّه بين صُنّاع السياسة المدنيين والجيش، بدلاً من ذلك، هو التركيز على قضايا على مستوى التكتيك للقوات والجداول الزمنية، وليس العوامل السياسية التي تضمن النجاح في نهاية المطاف. إن الولايات المتحدة تميل إلى الاعتقاد بأن الجانب أو المظهر السياسي ليس جزءًا من الحرب، وهو إما أن يدخل تماما في الحرب، أو متروك بالكامل للمدنيين للتصدِّي له؛ وأخيراً، فإنه تم حجب العنصر السياسي للحرب من خلال التركيز على قوة الحكم، وهي مؤسّسة منفصلة، وقضيتها طويلة الأجل ومؤسّسيّة، وغالباً ما تكون ثانوية لحلّ الصراع.

- الدرس الرابع: التكنولوجيا لا يمكن أن تحلّ محلّ الثقافة الاجتماعية، والمعرفة السياسية والتاريخية. تُعدّ هذه المعرفة أمرًا بالغ الأهميّة لفهم الصراع وصياغة الاستراتيجية، وتقييم تنفيذها، لقد كان هناك هروب من هذه المعرفة، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى استمرار الاعتماد المفرط على التكنولوجيا، والاعتقاد بأنّه يمكن خوض الحروب والفوز بها بالاعتماد على التكنولوجيا وحدها، بدون الثقافة الاجتماعية، والسياسية، والمعرفة التاريخية، والتي وُضِعَت بالضرورة مع مرور الوقت. إن التعديلات المطلوبة في الاستراتيجية لا يمكن الاعتراف بها وصنعها؛ وقد تم تبنّي الحاجة إلى التقييمات - بل وحتى التشريعات - لكن الاتجاه حاليًّا نحو التقييمات قد يعتمد بشدّة على تحليل النظم والعمليات الأخرى، التي تتبع تنفيذ استراتيجية، بدلا من نتائجها على الصراع. كما أن المقاييس تميل إلى تمييز كيفية قيام البرامج والعمليات (إنجاز التدابير والإجراءات)، وليس ما إذا كانوا يفعلون الأشياء الصحيحة (مقاييس الفعالية).

- الدرس الخامس: لا ينبغي أن تتم التدخلات دون خطة للقيام بعمليات الاستقرار، والانتقال لبناء القدرات؛ وإذا لزم الأمر، مكافحة التمرد.

لقد تخلّى صنّاع السياسة في الولايات المتحدة عن عمد عن الاستعداد لمرحلة ما بعد القتال، أي تحقيق الاستقرار وبناء القدرات في العراق وأفغانستان؛ فلم ينشر الجيش الأمريكي قوات كافية لتحقيق الاستقرار، حيث تصبح الحاجة ملحّة للقيام بعمليات إعادة نظر مؤلمة ومطوّلة متأخرة. في كلتا الحملتين العسكريتين، في ليبيا، الولايات المتحدة اختارت مرّة أخرى تجنّب القيام بمهمّة تحقيق الاستقرار، وبناء القدرات بعد إزالة نظام القذافي، ممّا مهّد الطريق لجوٍّ من الفوضى التي سيطرت فيها الميليشيات. إنّ التخطيط والإعداد والتنفيذ وإعادة الإعمار وبعثات بناء القدرات والتحوّلات إلى السلطة المدنية في الوقت المناسب في العراق وأفغانستان، ربما يقلّل أو يُجَنِّب الحاجة للقيام بعمليات مكافحةالتمرّد على نطاقٍ واسع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- الدرس السادس: إن عمليات إيجاد سيطرة غير تقليدية ربما تكون طريقة فعّالة من حيث التكلفة، للتصدِّي للنزاع، بحيث تُلغى الحاجة إلى تدخلات أكبر وأكثر تكلفة.

كان هناك نقصٌ مزمنٌ في التركيز على خلق الأنشطة المؤثرة غير التقليدية، التي من الممكن أن تحول دون الحاجة إلى عمليات قتالية أمريكية، خاصة إذا تمّ تصميمُها بشكلٍ مقصود كحملات مع تلك الأهداف المحددة. لقد أثبتت قوات العمليات الخاصة القدرة على توفير بدائل للعمليات القتالية الرئيسية من خلال التوجه المتواصل – وبالاقتران مع الشركاء الآخرين المشتركين بين الوكالات المتعددة الجنسيات- مثال صغير واحد ولكنه مؤثر، التدخل الأمريكي الفعَّال في الفلبين للمساعدة في تدريب وتوجيه القوات الفلبينية لمكافحة مجموعتين إرهابيتين لهما صلاتٍ بالقاعدة. وتوجد فرصٌ مماثلةٌ في اليمن وشمال أفريقيا. ومع ذلك، فإن النموذج لم يتم تأسيسه بشكلٍ كامل في جزء كبير منه؛ لأنّ تشكيل وبناء القدرات غير التقليدية غالباً ما يُنظر إليه كتمهيد للتحضير لعمليات قتالية أكبر، بدلاً من كونه بديلا محتملا لها.

هناك حاجة إلى المزيد من البحوث حول الظروف التي بموجبها تتم مساعدة القوات الأصلية، وهل من المرجح أن تصدر عنها النتائج المطلوبة، وما إذا كان هذا النهج يؤدّي إلى احتمالات جيدة إلى حدٍ معقول من النجاح.

- الدرس السابع: تتطلب القوة المشتركة متعدّدة الجنسيات شركاء غير عسكريين، وكذلك هياكل تنفيذية تنسّق بين الوكالات، والحلفاء، والمنظمات الدولية.

ووسط الجدل الدائر حول دروس الـ 13 عاماً الماضية، يبدو أن هناك اتفاقاً واسعاً على جاذبية (أو ملاءمة) وفائدة الائتلافات متعدّدة الجنسيات، وضرورة امتلاك الخبرة للمدنيين. وعلى الرغم من بعض النجاح في التخطيط المنسّق والتنفيذ المشترك بين الوكالات الحكومية الدولية المشتركة والشركاء متعدّدي الجنسيات، وآليات تحقيق المطلوب، إلا أنه ما زال التآزر غير كاف، ولاسيما في الظروف التي تستدعي حصول جهود يديرها المدنيون، حيث إن هناك نقصاً مزمناً في قدرات المدنيين؛ فضلاً عن العقبات التي تعترض المدنيين الذين يعملون في بيئات عدائية.

سبع توصيات:

لقد تغيَّر طابع الحرب، وبشكل خاص وواضح على مدى 13 عاماً من الصراع. وقد توقّع مجلس الاستخبارات القومي أن الحرب غير النظامية والهجينة، بما في ذلك الإرهاب والتخريب والتمرّد والأنشطة الإجرامية، سوف تظل ميزات بارزة لبيئة التهديد المستقبلية. إنّ التمييز بين الأشكال العادية وغير النظامية للحرب يمكن أن يتلاشى مع تبني بعض الجيوش التابعة للدولة شكل التكتيكات غير النظامية، كما فعلت روسيا بالفعل في أوكرانيا؛ والصراع بين الدول يمكن أيضاً أن يصبح غير منظم على نحو متزايد، ويمكن أن يحدث ارتفاع في وتيرة الحرب المختلطة بسبب انتشار الأسلحة الفتاكة، وعوامل أخرى. هذا الطابع المتغير للحرب يوحي بالحاجة إلى إنجاح النظرية التي تركّز بشكل أكبر على طرق مبتكرة لمنع الاختلاط، وشكل البيئات، والفوز الاستباقي دون عمليات قتالية رئيسية. هذه النظرية ستجعلنا ندرك استمرارية السياسة والحرب، وصوابية تحقيق نتائج مستدامة، إن لم تكن قصوى؛ وعليه، فإن التوصيات الآتية تهدف إلى تحسين الاستراتيجية الوطنية، والتكيّف مع «طريقة الحرب الأمريكية» للتغلب على التهديدات المستقبلية.

1 - الدمج والتثقيف:

- تعزيز الكفاءة الاستراتيجية للولايات المتحدة، من خلال اعتماد عملية متكاملة للتخطيط المدني والعسكري، وتحسين استراتيجية التعليم لكلٍّ من صُنَّاع القرار العسكريين والمدنيين الأمريكيين.

- سوف توفّر عملية مدنية-عسكرية متكاملة الخبرة الفنية اللازمة في مجتمع الأمن القومي لتشخيصها حالات الصراع، وصياغة الأهداف والاستراتيجيات. وهناك العديد من السوابق المفيدة.

- في عصر أيزنهاور شمل مجلس الأمن القومي مجلس خبراء خارجيين، حيث كان هناك قرار رئاسي رقم 56، كلّف بتوجيه التخطيط المدني والعسكري المتكامل لحالات الطوارئ المعقدة. يجب مراجعة العقيدة العسكرية حول الاستراتيجية والتخطيط لإعادة الممارسة الفعلية، وعلى وجه الخصوص، الطبيعة الديناميكية والتكرارية لعملية صياغة السياسة والإستراتيجية. هناك مدنيون معينون في المناصب السياسية والاستراتيجية يجب أن يتلقّوا تعليماً في الأساسيات الاستراتيجية للأمن القومي. وأخيراً، فإن استراتيجية الأمن القومي سوف تستفيد من الممارسات الروتينية لتحديد الافتراضات والمخاطر والتكاليف؛ إن اختبار خيارات السياسة يتم من خلال تنسيق اللعب على المنضدة بين الوكالات، وإجراء تقييمات منتظمة ومراجعات الفريق الأحمر.

2- بناء منظمات مصمّمة خصيصًا:

- دراسة طرق الجيش الأمريكي لبناء المنظمات الفعّالة والمصمّمة خصيصًا، والتي هي أصغر من الألوية، ومجهّزة بجميع عناصر التمكين اللازمة، للردّ على مجموعة من الحالات الطارئة.

- ما زال جيش الولايات المتحدة يستند بشكلٍ أساسي إلى فرق الألوية القتالية، في حين أن العديد من البعثات تتطلب وحداتٍ أصغر حجماً، مفعَّلة بشكلٍ جيد من قِبل تكنولوجيا الاستخبارات والاتصالات، النقل الجوي، وعوامل مساعدة أخرى،

وتنتشر قوات العمليات الخاصة الأمريكية في أغلب الأحيان في تشكيلات صغيرة للغاية موزّعة بدرجة عالية، وتتحرّك أو تعمل باستقلالية ذاتية. إن مهمّة قوّات المارينز الأمريكية هي التدريب الجيد للوحدات الصغيرة؛ وزيادة تطوير مثل هذه الوحدات المصمّمة ستزيد قدرتها على التكيّف عن الجيش الأمريكي. إن التغييرات المتواصلة قد تستلزم خطوطاً من الإصلاحات المؤسسية الكبيرة، خاصة بالنسبة للجيش الأمريكي.

3 - توسيع التوافق (التوافقية أو قابلية العمل البيْني):

- توسيع قدرة قوّات العمليات الخاصة (SOF) والقوات التقليدية للعمل معاً بسلاسة في بيئة غير منتظمة، وضدّ التهديدات الهجينة.

وأخيراً تم استخدام قوات العمليات الخاصة بكثافة، بالاشتراك مع القوى التقليدية، بما يمثل شكلاً جديداً قويًّا محتملاً من القوّة على الأرض، بحيث يمكن التصدّي للتهديدات دون اللجوء إلى التدخلات واسعة النطاق. لكن هناك حاجة إلى خطوات إضافية عدّة؛ الجديد هنا أنّه يمكن للهياكل القيادية تسهيل تمحور قوات العمليات الخاصة وهجين العمليات التقليدية؛ فالتنسيق التقليدي سيعمّق الترابط الذي تمّ اكتسابه خلال العقد الماضي، كذلك إعادة فتح أكاديمية التدريب والاستشارة العسكرية في فورت براغ، ولاية كارولينا الشمالية، بحيث تكون بآلية فعالة، من خلال تطوير إجراءات مشتركة للتشغيل في تشكيلات صغيرة وموزّعة ومختلطة، وثانياً، من خلال بناء كادر من المستشارين المدربين القادرين على تحقيق استراتيجية الأمن القومي، بما يضع تركيزاً متزايداً على العمليات المشتركة.

4 - ضبط حوافز الموظفين:

- إنشاء حوافز نظامية لمكافأة الموظفين على الإبداعات، وأخذ المخاطر، واكتساب تخصصات متعددة.

- الطرق المبتكرة تمُكّن الأفراد ذوي الوظائف المتعدّدة أن يكونوا قوّة

أصغر أكثر فاعلية، في حين أنّ تخفيض القوّات ربمّا يجعلها غير قادرة على استيعاب عدد كبير من الموظفين المدرّبين في تخصّصٍ واحدٍ فقط. وهناك نماذج عدّة موجودة للأفراد متعدّدة الوظائف مع أكثر من تخصّص واحد. إنّ خصوصيّة المنطقة الأجنبية واحدة، وفيلق مشاة البحرية الخارجية كمستشار قوّة الأمن هو الآخر؛ ويمكن أن تقوم القوّة المشتركة بممارسة مهام قوّات العمليات الخاصّة لتدريب الجنود في مختلف التخصّصات. أخيراً، يمكن تعميق مبدأ قيادة البعثة للسماح بمزيد من تلك اللا مركزية، وتفعيل المبادرة لتحسين القدرة على الاستجابة لشبكات العدو المتطوّرة بسرعة.

5 - تحسين المهارات الخاصّة:

- الحفاظ على الخبرة الإقليمية الخدمية المشتركة، وإعادة صقلها، والقدرة الاستشارية، وغيرها من المهارات الخاصة، وذلك لعدم انتظام العمليات الحربية والاستقرار.

- هناك العديد من الابتكارات، ومجالات الخبرة التي تمّ تطويرها على مدى 13 عاماً، قد تُرِكت، مما يثير احتمال تضاؤل الخبرة أو التجربة. لذلك فإنّ نثر البذور المخضرمة مهمّ لتجديد الكادر، وأيضاً المعرفة اللازمة في حالة عمليات الاستقرار المتعدّدة واسعة النطاق أو مكافحة التمرّد. كما أنّ المهارات نفسها قيّمة أو مفيدة في عمليات التشكيل والتشغيل. ومن المرجّح أن يكون هذا الكادر بمواصفات عالية. ولكي تقيّم المتطلبات على نحوٍ دقيق، ينبغي دراسة واستقصاء الخطط العسكرية لضمان تطوير واستبقاء الكفاءاتٍ المطلوبة، وهيكل القوّة المتخصّصة.

6 - الاستفادة من الخبرات المدنية:

- الاحتفاظ بالخبرات المدنيّة باعتبارها ضروريّة لوضع التشديد اللازم على البعد السياسي للحرب.

- المساهمة الأكثر أهميّة تكمن في مشاركة المدنيين في صياغة استراتيجية سياسية ونهج منظّم، يتم خلاله توظيف جميع عناصر القوّة الوطنية.

وقد يكون للمدنيين أيضاً تأثيرٌ كبيرٌ في تقديم المشورة للمستويات العُليا من الحكومات المضيفة. والتأكيد يجب أن يكون ضامنًا لأن يتمّ تجميع الخبراء المدنيين ذوي الصلة في القضايا الرئيسية، وضمن الفرق الإدارية للبلاد؛ وعند الضرورة، يكونون جزءًا لا يتجزّأ من التشكيلات التكتيكية التي يمكن أن تحميهم وتمكّنهم من أداء مهامهم. ويمكن لفرق الإعمار الإقليمية وفرق قوّات العمليات الخاصّة توفير هذه الحماية.

2 - **تعميق الشراكة:**

- تحسين إعداد موظفي الولايات المتحدة للعمل في الائتلافات وتوظيف خبرات غير أمريكية.

وهذا الإعداد يجب أن يبدأ من خلال تحديد الفجوات الأمريكية بشكلٍ منهجيّ في المعرفة والموارد الخارجية المحتملة اللازمة لفهم الأمور. وقد أثبتت خبرة بريطانيا الطويلة في أيرلندا الشمالية أنّها مفيدةٌ في تحقيق المصالحة في أفغانستان والعراق. وكانت الشرطة الوطنية الإيطالية مفيدة في تدريب قوات الشرطة الأفغانية. كما أجرت الشرطةالفيدرالية الأسترالية عمليات حفظ سلام واستقرار في عدد كبير من البلدان. إن التحوّلات الداخلية التي تجري الآن من قِبل القوات البريطانية والأسترالية، لمساعدتها على معالجة التهديدات المعاصرة، يمكن أن تقدّم دروساً قيمة للقوات الأمريكية في مواجهة التهديدات. ويجب تحفيز موظفي الولايات المتحدة للبحث عن خبرات تعليمية وتشغيلية واسعة في بيئات غير الولايات المتحدة.

الاستنتاج:

- ينبغي بذل جهود متعمّدة – مدبّرة- لعلاج الخروقات في الطريقة الأمريكية للحرب؛ لتحسين قدرة الأفراد في الولايات المتحدة على دمج البعد السياسي للحرب مع الاستراتيجية العسكرية، واستكشاف تركيبات جديدة من قوات العمليات الخاصّة والقوى التقليدية لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية. ويمكن للفرع التنفيذي والكونجرس الأمريكي النظر في الإصلاحات التعليمية والسياسية المصمّمة

- لرفع الكفاءة والقدرة المدنية في استراتيجية الأمن القومي، والتي من منافعها التقليل من التكاليف الزائدة، والتعويض عنها بتكاليف متواضعة نسبياً.

موقفه ممّا أسماه الاستراتيجية الكبرى للمحافظين:

وردت آراء عدّة لبول ميلر في كتابٍ له بعنوان: (حول الاستراتيجية الكبرى للمحافظين)، وهو يركّز على السلطة الأمريكيّة والنظام الليبرالي، وقد طُبِع الكتاب في مطبعة جورج تاون، ونُشرت مقتطفات منه في 14/أيلول – سبتمبر/ 2016:

- يقول دي. ميلر: على مدار العام الماضي فجّر قطبُ العقارات دونالد ترامب وسائل الإعلام الأمريكية بعد فوزه بالرئاسة، حيث إنّه كسر كلّ قواعد السلوك المتوقّع للمرشّحين الرئاسيين، وليس فقط نجا، بل ازدهر، وكان من أبرز اهتماماته السيطرة على قضية الهجرة؛ ولكن من بين إبداعاته بعض المقترحات الجديدة في السياسة، وخاصّة في السياسة الخارجية، **وقد أثار ترامب شكوك «الناتو»، ومهّد لحروب تجارية مع الصين والمكسيك واليابان؛ كما أعُجِب علناً بالحاكم الاستبدادي لروسيا، في حين استخفَّ بزعماء، هم حلفاء ديمقراطيون للولايات المتحدة، وهدّد بقتل أُسر الإرهابيين.** في الوقت نفسه، وعد ترامب بإبقاء أمريكا خارج التحالفات الأجنبية، مع السماح لروسيا بالتدخل في الشرق الأوسط. وخلال خطابه الأوّل حول السياسة الخارجية في نيسان/أبريل، دعا علناً إلى وضع استراتيجية كبرى «أمريكا الأولى»، وقال: إنّ الولايات المتحدة اتّخذت لها حلفاء ومنافسين على حدٍّ سواء؛ كما أنّها دفعت ثمناً سخياً للغاية من أجل الاستقرار العالمي. ومن وجهة نظر ترامب، حان الوقت لأمريكا أن تتراجع، لتدفع بقية دول العالم ما يجب عليها دفعه.

- رؤية ترامب للسياسة الخارجية تصل إلى نبذ النظام الدولي الليبرالي، وهو أمر كانت الولايات المتحدة من كبار المهندسين والمستفيدين والضامنين له منذ الحرب العالمية الثانية. **ولا يمكن رفض رسالة ترامب لمجرّد أن المتحدث غير جذّاب؛ فهو يردّد في أحاديث أكثر شعبية وشراسة حجّة قدّمها علماء موثوقون ومحترمون منذ نهاية**

الحرب الباردة. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي مباشرة، قال يوجين غولز، داريل جيه برس، وهارفي م. سابولسكي، إن الولايات المتحدة يمكنها، بل وينبغي لها، سحب معظم قواتها العسكرية المنتشرة في الخارج، والانسحاب من حلف شمال الأطلسي، والتحالفات الأخرى، ولا داعي للقلق بشأن نجاح الديمقراطية أو فشلها في بلدان أخرى؛ ومع انتهاء التهديد السوفياتي لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى الحفاظ على تكاليف وجودها وقيادتها على الصعيد العالمي. وتتمتع الولايات المتحدة بأمن لا نظير له، من وجهة نظرهم، ويمكنها أن تسحب وجودها العسكري في الخارج، وتخفض التزاماتها في التحالف.

- اكتسبت حجج هؤلاء تقدّماً منذ فشل الجهود الأمريكية في العراق. أما باري بوسن، في كتابه الأخير حول عدم الثقة، حيث توجد سلسلة من الأسباب الافتراضية التي تهدف إلى شرح كيف أنّ الحوادث الصغيرة من شأنها أن تؤدّي إلى تهديداتٍ كبيرة، فيقول: «يجب على الولايات المتحدة التركيز على عدد قليل من التهديدات...، ويمكنها أن تفعل ذلك لأنّ الولايات المتحدة قويّة اقتصاديًّا وعسكريًّا، تتمتع أيضًا بموارد طبيعية جيدة، وتمتلك قدرة هائلة على تجديد نفسها. ويُعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تختار التهديدات التي تركز عليها، لأنّها صغيرة بما فيه الكفاية مقارنة بقوّتها، ويضيف: على الولايات المتحدة إعادة نشر قواتها العسكرية، والانسحاب من معظم التزامات التحالف..

- في حال فاز ترامب أو لم يفز في نوفمبر/تشرين ثاني، فإنّ أفكاره السياسية الخارجية لها شعبية متزايدة. وفي استطلاع للرأي العام الذي أجرته إحدى المجلات مؤخرًا، قالت أغلبية الأمريكيين «إنّ على الولايات المتحدة التفكير في أعمالها الخاصّة على الصعيد الدولي»؛ وأعرب الأمريكيون عن اعتقادهم بأنّ الأمّة تلعب دورًا عالميًّا أقلّ أهميّة، وأقلّ قوّة مما كانت عليه قبل عقد من الزمان؛ وعدد الأمريكيين الذين يحملون هذه الآراء كان الأكبر منذ أكثر من أربعة عقود من زمن طرح «بيو» هذه الأسئلة. وقد ردّد مرشّحون آخرون أمام ترامب، بمن فيهم راند بول وبيرني ساندرز، العديد من حجج مدرسة «ضبط النفس» للتفكر في الحملات الأخيرة، وحتى بعض

جوانب السياسة الخارجية للرئيس أوباما، مثل انسحابه من العراق وأفغانستان، وتردّده في التدخل في سوريا، وشكوكه المفتوحة حول جدوى القوّة العسكريّة ضد إيران، والتي يبدو أنّها تعكس غريزة ضبط النفس.

- يواجه دعاة التدخل الدولي مهمة عاجلة، تتمثل بشرح سبب كون النظام الليبرالي مهماً، ولماذا يُعدّ دعاة ضبط النفس خاطئين، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على دورها القيادي في الشؤون العالمية، بما في ذلك شبكة تحالفاتها العالمية، ونشرها للقوة العسكرية بعيدة المدى، في المستقبل المنظور، وليس لأنّ الولايات المتحدة في خطر غزوٍ وشيك، أو للتحقق من الهيمنة الأوراسية الطموحة، ولكن للاستثمار في ثقافة النظامِ الليبرالي في المناطق الرئيسية في العالم.

- إنّ منظّمي ضبط النفس لديهم رأي ضعيف بشأن ما يشكِّل النظام العالمي، وسبب أهميته؛ وبالتالي، فإنّ لديهم تفاؤلاً محدوداً للغاية بالنظر إلى المصالح الأمريكية، وهناك فهمٌ أوسع نطاقاً يرى أنّ القوّة الأمريكية والنظام الليبرالي يشكلُ كلٌّ منهما الآخر، إن النظام الليبرالي هو المحيط الخارجي للأمن الأمريكي؛ وإنّ الحفاظ على النظام الليبرالي في المناطق الرئيسية في العالم هو استراتيجية كبرى فعَّالة من حيث التكلفة للولايات المتحدة.



جيفري مارتيني

(Jeffrey Martini)

- محلّل كبير لشؤون الشرق الأوسط في مؤسّسة راند، حيث يركز على الإصلاح السياسي في العالم العربي.

- حاصل على ماجستير في الدراسات العربية، جامعة جورج تاون، وحاصل على الشهادة الجامعية الأولى في الاقتصاد والعلوم السياسية، كليّة ميدلبري.

- يعمل على القضايا السياسية والأمنية في العالم العربي. كما أمضى مارتيني سنة في قيادة شمال أفريقيا، في مكتب عمليات الصراع والاستقرار في وزارة الخارجية، في عامي 2014 و 2015.

- نشر مارتيني عن العلاقات المدنية والعسكرية في مصر، والانقسامات بين الأجيال داخل جماعة الإخوان المسلمين، والتغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية، والعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

- قضى مارتيني أربع سنوات في العالم العربي، من بين ثلاثة متطوعين في فيلق السلام في المغرب، ومن بينها سنة واحدة في القاهرة بمصر، حيث كان زميل في برنامج اللغة العربية بين عامي 2007-2008، وهو يتكلم ويقرأ ويكتب بالعربية القياسية الحديثة، ويتحدث المغربية، والمصرية العامية.

أبرز مواقفه وآرائه في قضايا وأزمات المنطقة والعالم:

رأيه في قضية التسامح والتفكير النقدي في العالم العربي:

في دراسةٍ تتحدث عن التسامح مع الآخرين صدرت في شتاء عام 2012-2013:

- تقول الدراسة إنّ ردود الأفعال العنيفة على الأفلام والرسوم الكاريكاتيرية الاستفزازية عن الإسلام جعلت العديد من الأشخاص حول العالم مُصابين بالفزع من ردود الأفعال أكثر من الاستفزازات في حدّ ذاتها. ففي عام 2004، تمّ اغتيال المخرج الهولندي تيودور فان جوخ

(van Gogh Theodoor) بسبب فيلمه الذي تناول معاملة النساء في الإسلام. كما أصبح رسام الكاريكاتير، الدانمركي كورت ويسترجارد (Kurt Westergard)، منذ عام 2005، هدفاً لمحاولات اغتيال عدّة؛ بسبب ما نشره من رسومات عن النبي محمد. وشهد عام 2012 احتجاجات دامية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، بسبب فيديو غير احترافي معادٍ للإسلام تم نشره على يوتيوب. لقد دفع هذا التعصب العنيف ضد الآراء المغايرة العديد من المراقبين إلى التساؤل حول ما إذا كان من الممكن رعاية التسامح والتفكير النقدي في العالم العربي.

- لا تقتصر هذه المخاوف على الغرب. فهناك وعي واسع النطاق في العالم العربي ذاته، بأن هذه المنطقة إن كانت جادّة في سعيها نحو التنمية البشرية، فهي بحاجة إلى تنشئة مواطنين على قدرٍ عالٍ من التعليم، ومنفتحين على الأفكار الجديدة، وقادرين على مواجهة أفكار الآخرين المتعصبة والتصدي لها، السبيل الوحيد لتحقيق ذلك في العالم العربي هو الاستثمار في الموارد الثقافية الغنية الصادرة مسبقاً باللغة العربية، والتي بدورها تعزّز من قِيم التسامح وتُشجع الأفكار الجديدة وتدعم تنمية التفكير النقدي.

- تقوم أبحاثنا في هذا الموضوع على فكرة أن التركيز على الأعمال الصادرة باللغة العربية، والموجّهة للأطفال، يمكن أن تكون فعّالة على نحو خاص. فبمرور الوقت، قد يصبح من الصعب على الأشخاص الذين وصلوا لمرحلة البلوغ تقبّل الأفكار الجديدة التي تخالف المعتقدات المترسخة بداخلهم منذ وقت طويل؛ غير أننا لسنا متأكدين من وجود أعمال جيدة قد تم إصدارها للأطفال العرب؛ ولا توجد وسيلة موثوقة لتحديد هذه الأعمال. لهذه الأسباب، قمنا بوضع معايير لأعمال الأطفال التي تعزّز من قيم التسامح والتفكير النقدي، ثم قمنا بإجراء بحث واسع النطاق عبر مجموعة من وسائل الإعلام عن أعمال الأطفال الصادرة باللغة

العربية، التي يُتوقّع أن تلبّي هذه المعايير. ومن بين الـ 104 أعمال التي قمنا بجمعها، لم نجد سوى 68 عملاً يلبّي هذه المعايير؛ معظم هذه الأعمال هي عبارة عن قصص قصيرة، ممّا يعكس ندرة الأعمال الأصلية الصادرة باللغة العربية المتاحة في وسائل الإعلام الأخرى، مثل الأفلام الكرتونية.

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمربّين في العالم العربي التعاون مع المكتبات ومتاجر بيع الكتب والمدارس والمراكز الثقافية، لنشر هذه الأعمال بين شريحة أكبر من الجمهور. ومن المستحسن أيضاً، نظراً لارتفاع مستوى الأميّة في معظم البلدان العربية، أن يتم تطويع هذه الأعمال المطبوعة لتصبح مناسبة للنشر في وسائل الإعلام الأخرى، وخاصّةً التلفاز؛ فعرض مثل هذه البرامج خلال شهر رمضان على وجه التحديد سيكون جذّاباً، وذلك نظراً للعادات الثقافية للأُسر، والتي تتمثل في مشاهدة التلفاز بعد الإفطار.

- يُعدّ تحديد ونشر هذه الأعمال أمراً مهماً في العالم العربي، نظراً لأن البيئة التعليمية لا تعزّز من قِيم التسامح والتفكير النقدي. باستثناء بعض الحالات القليلة، تعتمد، بشكل عام، هذه المنطقة من العالم أنظمة تعليم تقليدية، ترتكز على الحفظ والتلقين والوعظ واحترام السلطة. وتُعدّ دولة قطر استثناءً جديراً بالذكر، نظراً لما قامت به من تطوير في نظام تعليمها الأساسي يهدف إلى غرس مهارات التفكير النقدي.

البحث عن التسامح:

- يُعرّف التسامح بأنّه أي سلوك عادل وموضوعيّ ومتساهل مع هؤلاء الأشخاص الذين تختلف آراؤهم وممارساتهم وعرقهم ودينهم وجنسيتهم وصفاتهم الأخرى عن الشخص نفسه؛ وبإيجاز، هو التحرّر من التعصّب. يُنظر بوجه عام إلى التفكير النقدي على أنّه القدرة على التمييز بين الحق والباطل في المجال الأخلاقي، وبين الحقيقة والكذب في مجال الفكر بغض النظر عن الثواب والعقاب، يجب أن تكون هذه القدرات هدفاً أساسياً للتعليم.

تتعزّز هذه القدرات باستهداف الشباب، وذلك له ثلاث مزايا؛ الميزة الأولى

هي أنه يتسنّى للأعمال المقدّمة للأطفال أن تقدّم رسائل بنّاءة في الوقت الذي تتشكل فيه أفكارهم عن الجماعات الداخلية والخارجية؛ ومن ثم تكون هناك حاجة أقل لمواجهة المعتقدات المتعصبة. أما الميزة الثانية، فتتمثل في إمكانية تقديم رسائل تحضّ على التسامح في قالب غير سياسي، ممّا يقلّل من احتمال إزعاج الوالدين أو أي رموز أخرى للسلطة؛ في حين أن الميزة الثالثة تتمثل في الجمع بين ظاهرة «تضخم عدد الشباب» في العالم العربي، وحقيقة أنّ معدّل الأميّة بين صفوف الشباب غالباً ما يكون أقلّ من المعدّل بين آبائهم، ممّا يوفّر وجود جمهور يقرأ أعمال الأطفال أكبر بكثير ممن يقرأ أعمال البالغين.

- هناك تفاوت كبير جداً في معدّلات القادرين على القراءة والكتابة بين البالغين بصفة عامة (كلّ شخص فوق 15 سنة) والبالغين من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة)، في البلدان العربية التالية: الجزائر 70 % مقابل 90 %)؛ ومصر (71 % مقابل 85 %)؛ والمغرب (52 % مقابل 71 %)؛ والسودان (61 % مقابل 77 %)؛ وتونس (74 % مقابل 94 %)، وجميع هذه البيانات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لسنة 2003.

- وخلال عملنا على تحديد المحتوى المناسب للأعمال المقدّمة للأطفال، تأثّرنا في المقام الأول بنظرية التعلم الاجتماعي، التي تُبرز إلى أي مدىً يتعلّم الأشخاص عن طريق الملاحظة والتقليد. قمنا بالبحث عن أعمال، إما أن تتفاعل شخصياتها المتنوعة مع بعضها البعض، أو تدفع ثمن عدم القيام بذلك؛ كما صنّفنا الأعمال القائمة بناء على سهولة إيصال رسائلها إلى الأطفال من مختلف الأعمار، ودرجة مساهمة عناصر العرض في جعل المواد المقدّمة جذّابة ومقنعة. لقد قام بتحديد ومراجعة الأعمال المقدمة ثلاثة من أعضاء فريق عملنا الذين يتحدثون اللغة العربية، ممّا جعلنا قادرين على الوصول للهدف المرجو من المشروع. طبّق المراجعون معايير فرز الأعمال وترميزها بشكل رسمي وموحّد، ممّا أدّى إلى اختيار 68عملاً في الجرد النهائي للأعمال.

معوّقات مستمرّة:

-في الوقت الذي كشفت فيه الأبحاث التي أجريناها عن عدد من الاتّجاهات المشجّعة الباعثة على التفاؤل، فقد كشفت أيضًا عن بعض نقاط الضعف المخيّبة للآمال. ويُعدّ سوء نوعيّة إنتاج الكتب المنشورة في كثير من الأحيان في المنطقة من أكثر الأمور وضوحًا في هذه الأبحاث. ففي إحدى الكتب، طُبعت الصفحات 37 إلى 48 بالخطأ بدلاً من الصفحات 73 إلى 84، صانعة فجوة قدرها 12 صفحة في الرواية؛ وعانت العديد من الكتب من سوء نوعيّة الورق والطباعة، الأمر الذي جعل من الصعب قراءتها. كما تفتقر كتب أخرى إلى الرسوم التوضيحية؛ فما توفّر من الرسوم التوضيحيّة لم يكن جذّابًا ولا قادرًا على لفت انتباه القرّاء الصغار. كما كانت هناك مشاكل خاصّة بالمحتوى الإلكتروني، مثل: روابط غير مفعّلة، وعرض المؤلفين للنصوص دون رسوم توضيحيّة، وقطع النص فجأة قبل نهاية القصّة.

- بالإضافة إلى نقاط الضعف في جودة الإنتاج، كانت هناك أوجه قصور في المحتوى، حيث تضمّنت بعض القصص حبكات روائيّة نمطيّة أو استعارات مكرّرة ينقصها الإبداع. وكان استخدام قوس قزح للدلالة على التنوع شائعًا، الأمر الذي دفعنا إلى التوقّف عن قبول هذه الأنواع من الأعمال تجنّبًا للتكرار؛ وفي حالات أخرى، لم يكن أسلوب الكتابة شيّقًا؛ واعتمدت الكتابة - في القصص الشعبية- على أسلوب متكلّف من اللغة العربية الفصحى، غير المناسب لهذا الجيل من الأطفال على الأرجح.

- لا يزال هناك نقص حاد في برامج التلفزيون ذات القيم الإنتاجية الديناميكية والعصرية، والمنتَجة خصّيصًا لتخاطب الأطفال في هذه المناطق. ويمكن عدّ المسلسل الكرتوني الأردني «بن وعصام» الذي يحمل في اللغة الإنجليزية اسم «Ben and Izzy»، ومسلسل الكرتون المصري «كراكيب»، استثناءات بارزة؛ غير أنّ ارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بهذا النوع من الإنتاج الفنّي يحدّ من الفرص المتاحة للكتّاب والفنّانين والمنتجين المحليين. ويمكن أن يكون لمثل هذه البرامج والرسائل التي

تقدّمها تأثيرات قويّة في هذه المنطقة، مع ارتفاع معدّلات الأميّة فيها، وانخفاض معدّل القراءة في أوقات الفراغ، وانخفاض مستويات الاتصال بالإنترنت؛ ومع ذلك، قد تكون الجهود المبذولة لتشجيع إنتاج المزيد من هذه النوعيّة من البرامج لا طائل منها، بسبب وجود مشاكل كبيرة سائدة متعلّقة بحقوق التأليف، يدرك أولئك الذين قد يفكّرون في الاستثمار في هذا النوع من البرامج أنّها تُدرّ أرباحًا متواضعة، نظرًا لانتشار القرصنة على هذه الأعمال في المنطقة، حيث يشتري الجميع فعليًّا أقراص الفيديو الرقمية DVD غير الأصلية.

آفاق السياسات:

- قد يكون من المفيد تقييم مدى استعداد المؤسّسات الثقافية الرئيسية، وخاصّة المدارس وأولياء الأمور، للمساعدة في نشر الأعمال التي تُشجّع على التسامح والتفكير النقدي. يمكن أن نبحث بداية مدى انفتاح المدارس ووزارات التعليم لإدراج هذه الأعمال في مناهجها الدراسية. على سبيل المثال، قامت دولة قطر وإمارة أبو ظبي بتطوير وزارات التعليم وتعديل المناهج الدراسية التي كانت جامدة وتوجيهيّة في كثير من الأحيان؛ ويمكن للأعمال الجديدة أن تجد لنفسها موطئ قَدَم إذا ما كانت معروفة بالقدر الكافي، وإذا تسنّى الوصول إليها بشكل أكثر سهولة، وإذا ما تمّ تدريب المعلمين على كيفيّة دمجها في الدروس وغيرها من الأنشطة.

- يمكن أن يكون لاستكشاف الأدوار التي يمكن لأولياء الأمور القيام بها، مردود كبير. فلا يُعرف إلا القليل حول الطريقة التي ينظر بها أولياء الأمور في جميع أنحاء العالم العربي إلى أدوارهم. **ووفقاً لتقرير التنمية البشرية في البلدان العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2003، فإن «النمط الأكثر شيوعاً لتربية الأطفال داخل الأسرة العربية هو النمط الاستبدادي المصحوب بنمط الحماية المفرطة»؛ ويؤكد التقرير أن جميع هذه الممارسات تقلّل من استقلالية الطفل وروح المبادرة لديه، وتقمع حبّ الاستطلاع لدى الأطفال، وتثبّط من حرية الفكر.**

- إنّنا بحاجة لمعرفة المزيد حول الطريقة التي ينظر بها أولياء الأمور في العالم

العربي إلى أدوارهم ومسؤولياتهم. وقد يساعد عمل دراسة استقصائية عن أولياء الأمور من مختلف أنحاء المنطقة على توضيح الأدوار التي يرونها لأنفسهم، في تعزيز تحرّر الأفكار والتسامح والتفكير النقدي؛ وباستخدام بعض عناصر إحدى الدراسات الاستقصائية حول أولياء الأمور التي أُجريت مؤخّرًا في الغرب، نعكف حاليًّا على وضع دراسة مماثلة لأولياء الأمور في البلاد العربية.

- كما سيكون من المفيد تسهيل الوصول إلى الأعمال التي اخترناها على نطاق واسع. فبالإضافة إلى التعاون مع المكتبات ومتاجر بيع الكتب والمدارس والمراكز الثقافية، هناك طريقة أخرى لإتاحة قائمة الأعمال التي وقع عليها اختيارنا على شبكة الإنترنت، ربما من خلال الترويج لها على أحد المواقع الإلكترونية، مثل موقع كوريكي (Curriki)، حيث يمكن للمعلمين البحث عن هذه الأعمال، أو بالتعاون مع المكتبات، مثل مكتبة الإسكندرية الشهيرة في مصر التي تتيح العديد من أعمالها مجاناً على شبكة الإنترنت، أو من خلال الاعتماد على المبادرات المحلية، مثل مبادرة الحكواتي (الراوي العربي التقليدي)، التي تديرها المؤسسة العربية الثقافية التي تنشر بالفعل عدداً من قصص الأطفال التي تُشجّع على التسامح على موقعها الإلكتروني. ويكون من المفيد على وجه الخصوص، وعلى النحو المذكور أعلاه، تحويل الأعمال المطبوعة أو تطويعها لإنتاجها تلفزيونياً.

- يمكن أن يساعد وجود هذه الأعمال في المكتبات العامة والمكتبات المدرسية أيضاً في تعزيز قِيم التسامح والتفكير النقدي بين الجاليات الناطقة باللغة العربية في الولايات المتحدة. فهناك أعداد كبيرة من الناطقين باللغة العربية في منطقة ديترويت الكبرى، شمال ولاية فرجينيا، وفي مناطق أخرى من البلاد. إن وضع هذه الأعمال في الأماكن العامةيعمل على تعزيز قِيم الانفتاح والتسامح التي قامت عليها الولايات المتحدة.

- كما سيكون من المفيد اختبار مدى ملاءمة الأعمال، وتأثيرها في المدى القصير على سلوكيات الأطفال. كما يساعد إجراء اختبارات لمستويات التسامح من هذه الأعمال عليهم، أو للتفكير النقدي لدى الأطفال، قبل وبعد عرض بعض

الأعمال، على توفير معلومات قيّمة عن فعاليتها وفائدة الأساليب المستخدمة لتحديدها. ويمكن توظيف جميع هذه الجهود المبذولة من قِبل صنّاع السياسات والمثقفين على المستوى المحلي لتعزيز قيم التسامح والتفكير النقدي بين الأطفال العرب؛ **كما يمكن أن تساعد هذه الجهود على توفير أرض خصبة لمجتمع يقوم على المعرفة ويتميّز بالانفتاح على الثقافات الأخرى والأفكار الجديدة، ومن ثَم المساهمة بشكل كبير في التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم العربي.**

رأيه في الحريّة المتاحة على شبكة الإنترنت وتأثيرها على السياسة:

في دراسةٍ نشرها معهد راند بعنوان: «حرية الإنترنت والفضاء السياسي» عام 2013، بمشاركة مجموعة من الباحثين:

- جاء في الملخص: على مدى العقد الماضي، أصبحت شبكة الإنترنت ساحة معركة بين الحكومات القمعية التي من شأنها أن تفرض رقابة على المحتوى، وأولئك الذين يدعون إلى حرية الوصول للجميع. في عام 2011، طالب مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمّال -الطبقة العاملة- (DRL) في وزارة الخارجية، مؤسّسة راند بتقييم تأثير حرية الإنترنت على العلاقة بين المجتمع المدني، والأعضاء المنتخبين في جميع أنحاء العالم، ودراسة مسائل مثل: هل تجعل حرية الإنترنت الحكومة مساءلة أكثر من قِبل الشعب؟ إذا كان كذلك، فما هي الآليات؟ وكيف يمكن توسيع الحرية على الإنترنت في فضاء سياسي فعّال، وفي أيّ البلدان ستكون تلك التأثيرات أكثر وضوحاً؟ وكيف يمكن لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمّال التأثير إلى أقصى حد في مبادرات حرية الإنترنت المستمرة؟

- أُجرِيت هذه الدراسة خلال عامي 2012-2011. وهي تركّز على دور الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعية، خلال الاحتجاجات الشعبية في عام 2011، في مصر وسوريا والصين وروسيا، حيث تمّت مقارنة الطرق التي غيرّت السياقات السياسية المختلفة، والبيئات المعلوماتية، وفرص التعبئة عبر الإنترنت؛ وبالتالي كيفيّة القيام بالمهام، وفعاليّة التعبئة الفكريّة للنشطاء على شبكة الإنترنت. وقد درسنا أيضًا راديو

أوروبا الحرّة، وراديو الحريّة، اللّذان استهدفا الاتّحاد السوفياتي وشرق أوروبا خلال الحرب الباردة، كوسيلة لإصلاح أو رعاية حرية الإنترنت ضمن السياق الأوسع لحريّة المعلومات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات التي تتمّ من خلالها حرية التصفّح؛ **وقد تؤدّي مشاركة المعلومات عبر الإنترنت إلى تحوّل في العلاقات بين الدولة والمجتمع في الأنظمة غير الديمقراطية.**

- هذا التحليل يسلّط الضوء على آليات عدّة، يكون الإنترنت من خلالها مُتاحًا ومجانيًّا، ويمكن أن تؤدّي إلى التحوُّل السياسي، في ظلّ أنظمة استبدادية بالكامل، تحظر المعارضة والانتخابات. إنّ حريّة الإنترنت تعزّز التوسّع في الحيّز الاجتماعي؛ وبذلك يتحوّل الفضاء السياسي، حيث يمكن أن تقوّض شبكة الإنترنت أيضًا الاستقرار في نظام غير ديمقراطيّ، بإطلاق سلسلة من المعلومات لتعبئة المجتمع المدني. ويمكن أيضًا للإنترنت المجّاني أن يخلق تحالفات سياسيّةً أكثر شموليّةً، من خلال فتح المداولات التي تتقاطع بين الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، نتيجةً لنشر المعلومات للأشخاص الذين لا يتفاعلون عادة بشكلٍ يوميّ. إنّ توسّع الحرّيات عبر الإنترنت لا يُترجَم تلقائيًّا إلى نتائج سياسيّة واضحة؛ لأنّ هذا الأمر من عوامل تفتيت النخبة، ودعم الحلفاء الدوليين؛ كما يُؤثّر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمستخدمي الإنترنت، وعلى كيفيّة ردّ السلطة على الاحتشاد أو التعبئة عبر الانترنت.

- سيكون هذا التحليل موضع اهتمام كلّ من صانعي السياسات الذين يسعون إلى فهم كيف يمكن لوسائل الإعلام الرقمية أن تعزّز أهداف السياسة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، والباحثين العاملين على العلاقات أو الروابط بين الإنترنت والديمقراطية.

رأيه في خيارات القوّة الجويّة في سوريا:

جاء في دراسة نشرها معهد راند عام 2013، واشترك فيها جيفري مارتيني، وكارل بي مولر، وتوماس هاملتون:

- هذا التقرير يُلقي نظرة عامّة مستنيرة حول خيارات التدخل العسكري الأمريكي والحلفاء في الحرب الأهلية السورية باستخدام القوّة الجويّة. وهو لا يجادل بأنّ الولايات المتحدة يجب أن تتدخل في سوريا، ولكنّه يسعى إلى إثراء مناقشة متطلّبات ومخاطر الخيارات المختلفة في حالة اتّخاذ مثل هذا القرار. ونحن نفترض لأغراض هذا التحليل أنّه- كما في ليبيا-، لن يكون نشر قوات قتال أرضيّة كجزء من التدخل.

- التدخل الجوي في سوريا قد يسعى لتحقيق هدف واحد أو مجموعة متنوّعة من الأهداف. بعض هذه الأهداف ستكون سياسيّة بحتة، ولكن الأهداف الاستراتيجيّة الرئيسيّة يمكن أن تتضمن: حماية المدنيين، الحدّ من أو احتواء الصراع، تغيير مسار الحرب.

- ويمكن السعي إلى تحقيق كلّ هدف من هذه الأهداف من خلال مقاربات عسكرية مختلفة عدّة، وخاصّة الإجراءات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في أكثر من مبادرة من هذا القبيل، في إطار السعي لتحقيق هدف أو أكثر، حيث إنّ القوات الجوية الأمريكية والقوّات المشاركة معها، ستكون مكلّفة بتحقيق خمس مهام أساسية:

- إبطال أو إلغاء فعاليّة القوات الجويّة السوريّة، والحفاظ على منطقة خالية من الأسلحة، أو ببساطة تعطيلها وتدمير القوات الجوية السورية، حيث سيكون من السهل نسبيًّا بالنسبة للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، لأسباب ليس أقلّها احتمال وجود قواعد قريبة، على الرغم من أنّ فرضها منطقة الحظر الجوي لفترات طويلة يمكن أن يفرض مسؤوليّات وأعباء لا يمكن أن تتحملها القوات المعنية؛ ولن يكون للقوّة الجويّة السورية سوى أثر هامشيّ على الضحايا المدنيين، والذين سقط معظمهم بسبب القوات البرية؛ كما أنّه يمكن أن يقدّم بشكل ملحوظ مساعدة لقوات المعارضة

السورية، من خلال حرمان الجيش السوري من الدعم الجوي، وخاصّة التنقل الجوي، وإعادة الإمداد للجيش السوري؛ لكن المسار الأخير للحرب الأهلية يشير إلى أن حدوث تحوّل حقيقيّ من المرجّح أن يتطلّب هجمات ضدّ قوات النظام البريّة أيضًا، ولكن لن يكون هناك هجوم شامل ضدّ الدفاعات الجوية السورية، رغم أن القيام بذلك من شأنه أن يبسّط المهمّة إلى حدّ كبير. إلاّ أنّ مثل تلك الخيارات التي يُنظر فيها هنا، والمتمثّلة بوجود منطقة خالية من السلاح، سيشكّل عملاً حربيًّا، وقد يؤدّي ذلك إلى زيادة مشاركة القوى المؤيّدة للنظام، مثل إيران وروسيا.

- تحييد الدفاعات الجويّة السوريّة: إنّها مكثّفة، ولكن في معظمها من أنظمة الدفاع الجوي المتكاملة السورية القديمة. ينبغي أن تؤخذ على محمل الجدّ، هي أقلّ رعبًا ممّا يتخيّل الكثيرون. الولايات المتحدة والقوات الجوية المتحالفة معها يمكن أن تدمّر قواعدها ضمن حملة كبيرة؛ وهي مستعدّة نسبيًّا للتعامل مع التهديد المتبقّي الذي سيظلّ على قيد الحياة. إنّ تلك النّظم بحاجة لعمليات جويّة أخرى على المدى الطويل؛ ومع ذلك، الخبرة في النزاعات مثل: كوسوفو، وضد أعداء أقلّ تسليحًا، أظهرت مدى صعوبة القضاء التام حتى على الخفيف منها، حيث إنّ الدفاعات الجويّة المتنقّلة إلى حدّ ما قادرة على أن تشكّل خطورة، وتضع نتيجة لذلك قيودًا على العمليات الجوية الأمريكية. إنّ الدفاعات الجويّة لن تكون غاية في حدّ ذاتها، بل وسيلة تمهّد أو تسهّل لمهمّات أخرى في سوريا.

- الدفاع عن المناطق الآمنة: يمكن للقوات الجوية أن تؤدّي دورًا رئيسيًّا في الدفاع عن المناطق الآمنة المحدّدة ضدّ هجوم النظام. ولكن لأنّ هذه التهديدات تأتي أساسًا من المدفعية، والقوات البرية الأخرى، هناك حاجة إلى قوات دفاعية فعّالة على الأرض، سواء كانت أجنبية أو أصلية؛ كما أنّ حماية نسبة كبيرة من السوريين المهدّدين سيحتاج خلالها السكان المدنيون إلى مناطق آمنة واسعة، إلى جانب ممرّات لوجستية آمنة للحفاظ عليهم. إنّ تأمين هذه المناطق ضدّ قوات النظام يمكن أن يكون بمثابة تدخّل كامل إلى جانب المعارضة، وكذلك أكثر تحديًا من الناحية التشغيلية؛ ومن الناحية الواقعية، ينبغي اعتبار المناطق الآمنة وسيلة تقدّم

للمدنيين بشكل أفضل، ولكنّه ليس أمنًا بالكامل. كما أنّ الولايات المتحدة لن تكون قادرة على التحكم بإجراءات قوات المعارضة التي تسيطر على المناطق الآمنة.

- تمكين قوات المعارضة كي تهزم النظام: إذا ما طبّقت القوّة الجوية (مع مساعدة مادية واستشارية للمعارضة السورية)، يمكن أن تغيّر مسار الحرب الأهلية السورية عن طريق ضرب النظام، ولا سيما المدرّعات والمدفعية. ومع ذلك، فإنّ تحريك التوازن في المعركة إلى نقطة إخراج المعارضة من المأزق أو هزيمة قوات النظام، لن تُترجم تلقائيًّا إلى تأثير سياسيّ لما بعد الأحداث في سوريا، إلا عبر الفوضى أو الاضطرابات التي ستلي انتصار المعارضة، أو على المدى الطويل ستؤسّس لمرحلة ما بعد الحرب.

- منع استخدام الأسلحة الكيميائية السورية: على الرغم من الخطابات غير الرسمية التي تتحدث عن إسقاط قدرة سوريا على استخدام الأسلحة الكيماوية، فإنّ الخيارات العملية للقيام بذلك لها قيود خطيرة. ومحاولة القيام بذلك يمكن أن تجعل الأمور أسوأ، حيث إنّ تحديد موقع جميع منشآت الأسلحة الكيميائية السورية (مثل مواقع التخزين ومرافق الإنتاج) ووضعها بما فيه الكفاية لتصميم الضربات الجوية التقليدية ضدّها، يتطلب ذكاءً دقيقاً جداً ومعطيات مفصّلة؛ واعتماداً على الأسلحة المستخدمة في الغارات، والطبيعة الدقيقة للأسلحة الكيميائية المراد تدميرها، يمكن أن تكون الأضرار الجانبية الناجمة عن الهجمات كبيرة.

ولا تبدو آفاق القضاء على قدرات سوريا الواسعة من الأسلحة الكيميائية من خلال الهجوم الجوي واعدة. وعلى أقلّ تقدير، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب القوات البرية؛ وحتى ذلك الحين قد لا يكون ممكناً تحييد ترسانة النظام بأكملها. ومع ذلك، يمكن استخدام القوة الجوية لتهديدات أو هجمات انتقامية للحدّ أو لمنع استعمال استخدام المزيد من الأسلحة الكيميائية. ويمكن استخدام القوة الجوية أيضا لاستهداف أكثر الطرق فعالية في توصيل الأسلحة الكيميائية، ممّا يقلّل من قدرة النظام على إيقاع الإصابات الجماعية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة.

- وقبل كلّ شيء، من الضروري أن نلاحظ أنّ كلّ تدبير من تدابير التدخّل الجوي يمكن أن يؤدّي إلى مزيد من توسيع التدخل العسكري الأمريكي في سوريا، خاصّة إذا لم يحقّق أهدافه الاستراتيجية الأوّلية. أيضًا، يمكن أن يؤدّي إلى استجابات تصاعديّة خطيرة من أطراف أخرى مثل روسيا؛ وتوقّع الخطوات المقبلة المحتملة لما وراءالتدخل الأوّلي وتقديرها، يجب أن يكون أساسيًّا في أيّ تخطيط استراتيجيٍّ لاستخدام القوّة الجويّة في سوريا.

موقفه ممّا أسماه «تكاليف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني»:

في دراسة قدّمها جيفري مارتيني ضمن فريق من الباحثين، ونشرها معهد راند عام 2015:

- تحت عنوان حلّ الدولتين، يرى الكاتب أنّ الخطوط الأساسية لحلٍّ تفاوضيٍّ قائمٍ على وجود دولتين معروفة جيّدًا؛ وفريق البحث لدى راند لا يسعى إلى تقديم صيغةٍ بديلة لهذه النماذج القائمة، مثل: توجيهات أو معايير كلينتون، مبادرة جنيف، اقتراح أولمرت 2008، أو مبادرة السلام العربية. تلك النماذج تتميّز بالعديد من الخصائص الهامّة، فهي جميعًا تقوم في جوهرها على تبادل «الأرض مقابل السلام».

تتوخّى الصيغ المتاحة العديد من المسائل الهامّة. فمعايير كلينتون ومقترح أولمرت يسمحان لإسرائيل بضمّ حصّةٍ أكبر من المستوطنات، وذلك أكثر من مبادرة جنيف أو مبادرة السلام العربية، **حيث إنّ إسرائيل ستضمّ ما بين 4 و 6 في المئة من الضفة الغربية، بموجب ما طرحه كلينتون، وما يزيد قليلاً عن 6 في المئة من الضفة الغربية في إطار خطة أولمرت؛ بينما ستضمّ إسرائيل 2 في المئة بموجب شروط مبادرة جنيف؛ في حين أنّ مبادرة السلام العربية الأصليّة تستند إلى قبول حدود عام 1967.** وهناك مفهوم هام آخر، وهو أنّ كلّ خطّة مما سبق تنصّ على مبادلة الأراضي، واحد مقابل واحد، من الأراضي التابعة أو الملحقة؛ والعديد من المقترحات يصمت على تفاصيل مهمّة، مثل: كيف سيتم حلّ قضية اللاجئين، أو كيف سيبدو الوجود الأمني للجيش الإسرائيلي على الجزء المتبقّي، أو إدخال قوّة

متعدّدة الجنسيات في وادي الأردن؛ إنّ تلك المقترحات المختلفة تتفق عمومًا على القضايا الأكثر أهميّةً، وهو ما يُؤثّر سلبًا على عائد السلام الذي نسعى لإجراء حساب له في الفصل الخامس. ولا يهمّ إن كان إجمالي العائد الاقتصادي والأمني لعملية مبادلة الأراضي المتّفق عليه قليلاً؛ بل إنّ ما يهم هو أنّ الفلسطينيين سيحصلون على معظم أراضي الضفة الغربية وجميع أراضي قطاع غزة.

- وبداخل المناطق التي ستتشكّل فيها دولة فلسطينية مستقبلية، فإنّ الفلسطينيين لن يواجهوا القيود الحالية على التنقُّل، باستثناء بعض المناطق في غور الأردن، والتي ستكون مراقبة من قبل قوّة دولية، أو وجود أمني دائم من قِبل جيش الدفاع الإسرائيلي؛ وسيتمكن الفلسطينيون من زراعة الأراضي في المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية حاليًا. وسيكون للفلسطينيين الحقّ في تأسيس ميناء بحري في غزّة؛ كما أنّ بعض العمّال الفلسطينيين سيكونون قادرين على العمل في إسرائيل، وسيسيطرون على حدودهم لأغراض التجارة الدولية. وفي ظلّ حلّ الدولتين، يُفترض أن يتمكّن 600,000 لاجئ فلسطيني في الخارج من العودة إلى الدولة الفلسطينية المشكّلة حديثاً، حيث ترجّح التقديرات بشكل كبير إلى أنّهم سيعودون؛ ونختار منهم 600,000 – أي ما يعادل نسبة 10 في المئة من حجم سكان الدولة الفلسطينية في المتوسط.

- أما بالنسبة لإسرائيل، فإن سيناريو حلّ الدولتين المتفاوض عليه يفترض أنّه سيحتفظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة الواقعة خلف الجدار أو الجدار الأمني؛ تلك المناطق لن تشهد تدفقات كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى الخط الأخضر - إسرائيل؛ كما أن إسرائيل سوف يعترف بها العالم العربي؛ وأن هناك فرصًا لزيادة التجارة مع أسواق، مثل إندونيسيا وماليزيا، والمملكة العربية السعودية؛ هذا يفترض انسحاب جميع المستوطنين إلى الشرق من الجدار الأمني، مما سيترتب عليه تكلفة انتقالية كبيرة على شكل تعويض، إلى ما يقدّر بنحو 100،000 مستوطن، يتعيّن إجلاؤهم. ومن المرجّح أن تكون تكلفة هذا الانتقال إلى حدّ كبير، من خلال المعونة المقدّمة من البلدان الغربية، وذلك استناداً إلى مرحلة ما بعد أوسلو، فخلال فترة الاتفاقات، هناك افتراض بأن الأمن الذي يعود بالفائدة على إسرائيل لن يتحقّق

إلا بعد ذلك. وهذا التأخّر يحاول من خلاله الرافضون إفساد الاتّفاق. في حلّ الدولتين، يفترض تحقيق السلام؛ والأطراف ستلتزم بأن تكون إسرائيل قادرة على الردع الاستراتيجي بشكل سليم، ويمكن أن تنخفض التحذيرات التكتيكية للتهديد.

- إنّ حاجز -الجدار العازل- الضفّة الغربية خدم «إسرائيل»، لكنّه سيُقلّص العمق الاستراتيجي لها، حالما يصبح خيار انتشار قوات حفظ السلام المقبلة مُتاحًا. **إنّ تحويل السلطة الفلسطينية إلى دولة ذات سيادة من شأنه أن يحدّ من قدرة إسرائيل على التنقل وحرية العمل، حيث ستكون صورة التهديد المحتمل أقلّ واقعية؛ وبالتالي فإنّ تقييد حرية التنقل والعمل ستكون أقل أهميّة. كما أنّ العديد من العناصر الرئيسية للأمن الإسرائيلي ستتدهور على المدى القصير، وعلى المدى المتوسط، فيما سيتم تعزيز البعض الآخر ضمن سيناريو حلّ الدولتين؛ كما أنّ الروابط والعلاقات مع الدولة الفلسطينية ستتحسّن بالتأكيد، شأنها في ذلك شأن أولئك الذين يمتلكون الجيوش الأوروبيّة. أيضًا، علاقاتها مع الأردن ومصر ستكون قويّة، ولكن يمكن تحسينها وتطويرها في حال لم تكن قضيّة الاستقلال الفلسطيني حاجزًا أمام التسامح العام مع إسرائيل، رغم أنّ الرأي العام في هذه البلدان من المرجّح أن يظلّ سلبيًّا إلى حدٍّ ما تجاه إسرائيل.** إنّ العلاقات مع الولايات المتحدة ستتحسن بالتأكيد، بما سيفيد الاحتياجات الأمنيّة لإسرائيل، بالإضافة إلى ضمان استمرار الدعم الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل في خيارات واسعة ومتنوّعة. ومن شأن العلاقات مع أوروبا والعالم العربي أن تتحسن، كما أنّ التجارة بين البلدان ستزيد.

رأيه في استراتيجيّة مكافحة «داعش» كتهديد عابر للإقليم:

في دراسة نشرها معهد راند عام 2017، بمشاركة زملاء مارتيني، لين. إي. دايفس، وكيم كراجين:

- ينبغي أن تبدأ أيّة استراتيجيّة لمكافحة الدولة الإسلامية في العـــــراق والشـــــام، بتقييم دقيق للتحدّي القائم. وتمُثّل خسارة الدولة الإسلامية في العراق والشام لأراضٍ في الآونة الأخيرة تقدّمًا من حيث معالجة هذا التحدّي، على الرغم من أنّها تبدّل واقع

أن الولايات المتحدة (وحلفاءها) تواجه تهديداً جهادياً عنيفاً عالمياً وطويل الأمد، سبق الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسيستمرّ بعدها.

- تُركّز الاستراتيجية التي نوصي بها على التعامل مع الدولة الإسلامية في العراق والشام كتهديدٍ عبر إقليمي. وتشير طبيعة التهديد إلى الحاجة إلى إعطاء الأولوية لأمن الأمريكيين الداخلي، ولكنّها لا تعني وضع الولايات المتحدة على أساس الاستعداد المستمر للحرب. بدلاً من ذلك، يجب أن تركّز تدابير الحكومة الأمريكية في الخارج على تعطيل الشبكة عبر الإقليمية التي تدعم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ ويعني ذلك من الناحية العملية زيادة العقبات التشغيلية في وجه الإرهابيين، داخل الولايات المتحدة أو خارجها على حدٍّ سواء، مع منح المزيد من الانتباه والموارد للاستخبارات، وإنفاذ القانون، وتركيز الضربات الجوية، وغارات قوّات العمليات الخاصّة على قيادة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومعسكرات التدريب التابعة لها في العراق وسوريا.

- تطرح الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدًا أمنيًّا خطيرًا، مُستغلّة الاضطرابات من أجل زعزعة كلّ من العراق وسوريا و«مقاطعاتهما» البعيدة، ومستفيدة من كونها شبه دولة للمشاركة في حملة عالمية فعّالة على وسائل التواصل الاجتماعي. **تُعدّ جاذبية الدولة الإسلامية في العراق والشام محدودة نسبيًّا، ولكنّها تنشأ عن مظالم لا وجود لأيّة مؤشّرات على معالجتها.**

- من شأن وجود دول ضعيفة، وسوء الحوكمة، وانعدام الأمن، و-في بعض الحالات- الطائفية التي يُحرّض عليها التنافس الإيراني- السعودي، أن تُساند الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من المجموعات الجهادية العنيفة. يجب تصميم الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام في الخارج من أجل تحسين هذه الظروف إلى أقصى حد ممكن، على الرغم من أنّه يتوجّب على الاستراتيجيين الإقرار بأنّ الولايات المتّحدة تمتلك نفوذًا محدودًا للتأثير على هذه الظروف، وأنّ إنجاز التحسينات سيستغرق سنوات؛ وبما أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام تنشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وآسيا

الوسطى وغرب أفريقيا، لا يمكن أن تتغاضى أيّة استراتيجية عن تعزيز الاستقرار في هذه المناطق. وعلى الرغم من ذلك، ستجد الولايات المتحدة أنّه من المستحيل استعادة الاستقرار الإقليمي بمجرّد القضاء على تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام.

- ومن أجل تجنّب تأجيج الصراعات الإقليمية والحدّ من دعم المجموعات الجهادية، يتوجّب على الولايات المتحدة أن تكون حذرة في دعمها وحدات حماية الشعب الكردي والبشمركة في حملتها العسكرية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام. إنّ الاعتماد بشدّةٍ على الأكراد في كل من العراق وسوريا من أجل هزم الخلافة المادية للدولة الإسلاميّة في العراق والشام، يقترن بخطر تقويض المصالح الأمريكية في اكتساب دعم عربي سني للحملة العسكرية، حيث سيغتنم الأكراد هذه الفرصة من أجل توسيع أراضيهم، **وتواجه الطموحات الكردية أيضًا خطر اندلاع صراعٍ خطير بين الأكراد وتركيا في سوريا وبين الأكراد والائتلاف الحاكم بقيادةٍ شيعيّة في العراق.**

- ستبقى الحملة العسكرية تشكّل جزءًا حاسمًا من الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكن القوات العسكرية لا تستطيع أن تؤدّي سوى دور محدود في تحقيق بعض الأغراض الأمريكية. يؤدّي الجيش دورًا أساسيًّا في تآكل الأراضي المادية للدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وعلى الرغم من ذلك، ينتُج عن التدخل العسكري الأمريكي القليل من النفوذ في التأثير على التغيير السياسي، ما لم يقترن بشروطٍ صارمةٍ يتم بموجبها توفير المساعدة الأمريكية، وفي هذه الحالة، تكون الفاعلية العسكريةٍ محدودة أيضاً بطبيعة التهديد الخاصة – فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام تقوم بمثابة شبكة عبر إقليمية، تكون فيها الأهداف العسكرية نادرة.

- وتُعدّ الاستخبارات وإنفاذ القانون وأمن الحدود أكثر أهميّة في محاربة الدولة الإسلامية في العراق والشام كشبكة عبر إقليمية. ويمكن أن تؤدّي العمليات العسكرية أيضاً إلى نتائج عكسية من حيث الهدف الطويل الأمد، المتمثّل بالحدّ من

دعم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك في حال نتجت عنها أعداد كبيرة من اللاجئين أو من الإصابات بين المدنيين.

- وتماشيًا مع هذا الرأي بشأن دور القوات العسكرية، نحن ندعم استمرار النشاطات العسكرية الأمريكية، بما فيها الضربات الجوية وتدريب وتجهيز القوات الشريكة، مع المحافظة على القيد على عمل القوات الأمريكية مهمة «مرافقة»، والتي قد تضع القوات الأمريكية في دائرة الضرر وتُشركها في نشاطات القوات البريّة المحليّة. وتدعو استراتيجيتنا المقترحة إلى الإبقاء على نشر القوات الأمريكية بالمستويات الحالية (5,200 عنصر في العراق وحوالي 500 عنصر في سوريا)؛ وهي لا تغيّر مزيج القوات (قوات العمليات الخاصة وغير القتالية).

- وبالاعتماد على تقييمنا لتهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام، نحن نعترض بشدّة على ميْل إدارة أوباما لقياس النجاح في المقام الأول من حيث الحدّ من الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام.

- يُعدّ هذا المقياس جذّابًا؛ لأنّه يقدّم رسالةً إيجابيّةً وسهلة الفهم. ومع ذلك، فإنّ ما يحجبه هو أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستبقى تهديدًا إقليميًّا، حتّى وإن تمّ الحدّ منها من شبه دولة إلى حركة حرب عصابات؛ لأنّ تغييراً في السيطرة على الأراضي قد لا يُبدل الظروف الكامنة التي تُغذّي المظالم العربية السنيّة، حتّى وإن تمّ تدمير الدولة الإسلامية في العراق والشام تمامًا، كما تمّ افتراض تدمير تنظيم القاعدة في العراق قبل حوالي عقد من الزمن، سيُنتج الشرق الأوسط حامل علم جديد للجهاد العالمي.

- وأخيراً، وبالنظر إلى توقع وجود تهديد جهادي طويل الأمد، وإلى حدود التأثير والنفوذ الأمريكيين، تدعو الحاجة إلى أن يكون القادة السياسيون واقعيين في أهدافهم الاستراتيجية، ومسؤولين تجاه الشعب الأمريكي عن وضع التوقعات، وعرض المخاطر التي قد تحصل في المستقبل.

- ثمّة بعض نقاط التشابه والاختلاف بين استراتيجيتنا التي نوصي بها من

أجل مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهة، واستراتيجية إدارة أوباما من جهة أخرى.

- وفي العرض التالي، نحن نبدأ بوصف لتهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونحدّد فيما بعد المبادئ الشاملة لاستراتيجيتنا التي نوصي بها: الحدّ من دعم المجموعات الجهاديّة العنيفة، وزيادة صعوبة قيام الإرهابيين بتنفيذ هجمات، من خلال معالجة تهديد الدولة الإسلاميّة في العراق والشام كشبكة عبر إقليميّة؛ ننتقل إلى المراكز الرئيسية للدولة الإسلامية في العراق والشام (العراق وسوريا)، ونقدّم التوصيات للسياسات السياسية والعسكرية في هذين البلدين. وبعد ذلك، نصف الخطوات الواجب اتّخاذها من أجل مكافحة تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام على الداخل الأمريكي، والتي تنطوي على تدابير داخل الولايات المتحدة وفي الخارج على حد سواء؛ ولا تشتمل استراتيجيتنا على أحد جوانب تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام -والمتمثّل بتوسُّعِهِ إلى بلدان أخرى أو مقاطعات تابعة لها- لأسباب ترتبط بالمساحة، والحاجة إلى سياسات مصمّمة بشكل خاصّ في كلّ واحدة من مقاطعات الدولة الإسلامية في العراق والشام (وذلك بالنظر إلى الحالات المختلفة جدًا على الأرض). ويُختتم التقرير بتوصياتنا الشاملة لاستراتيجية مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام - القدرات والنوايا:

- حظِيت الدولة الإسلامية في العراق والشام بانتباهٍ واسع النطاق عندما أطلقت هجومًا في شهر يونيو/حزيران 2014، مُجتاحة الموصل، وممارِسة الضغوط في الجنوب وصولاً إلى أطراف بغداد. وعلى الرغم من أن الهجوم والإعلان اللاحق عن قيام خلافة قد بلغ حد «ظهور حزب ناشئ» للدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد كان هذا التنظيم موجوداً بأشكال مختلفة تعود بالزمن إلى منتصف العقد الأول من هذا القرن، على الأقل. وبعد الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، نشأ تنظيم سلف للدولة الإسلامية في العراق والشام على شكل تنظيم القاعدة في العراق، والذي

أعلن نفسه في وقت لاحق على أنّه الدولة الإسلامية في العراق؛ وجاءت ثورة العام 2011 في سوريا لتمنح الدولة الإسلامية في العراق فرصة من أجل بسط سيطرتها على حركة الجهاديين في كلا البلدين. وعلى الرغم من أن الدولة الإسلامية في العراق والشام لم تنجح في تحقيق تطلّعها لتوحيد الحركة الجهادية الأوسع، فهي تتنافس مع تنظيم القاعدة من أجل قيادة هذه الحركة، وهي كانت بوضوح العلامة الصاعدة منذ العام 2011.

- قد تعيق الوحشيّة المروعة التي تمارسها الدولة الإسلامية في العراق والشام التقييم المتزن لهذه المجموعة. ومثل أيّ خصم آخر، يمكن فهم التهديد الذي تطرحه الدولة الإسلامية في العراق والشام بالطريقة الأفضل، من حيث وظيفة قدراتها ونواياها. ويعتمد تقييم قدرات الدولة الإسلامية في العراق والشام على وجه المقارنة؛ تملك هذه المجموعة قدرات ضعيفة بالمقارنة مع خصومها الخطيرة من الدول، ولكنّها تتمتع بقدرات متقدّمة بالمقارنة مع مجموعات إرهابية ومتمرّدة أخرى.

- **تجنّد الدولة الإسلامية في العراق والشام حوالي 18,000 إلى 22,000 مقاتل أجنبي في سوريا والعراق.** ويفتقر بعض هؤلاء المقاتلين إلى التدريب العسكري الرسمي، وفي المقابل، خدم آخرون، مثل زعيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أبو بكر البغدادي، في القوات المسلّحة؛ ويعدّه البعض متمرّسًا من «التدريب أثناء الخدمة»؛ وبالإضافة إلى الرجال المستعدين عسكريًّا، تسيطر الدولة الإسلامية في العراق والشام على حوالي 75,000 كيلومتر مربّع من الأراضي في وادي نهر الفرات (على الرغم من أن هذا الرقم يتراجع يومًا بعد يوم)، إلى جانب أراض منتشرة في شمال وغرب أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى؛ وتستمد الدولة الإسلامية في العراق والشام الموارد المالية من إيرادات النفط، وفرض الضرائب على التجارة في الأراضي التي تسيطر عليها، والتجارة في السلع المهرّبة، وغيرها من المصادر.

- ويتمّ تنظيم هذه الموارد، على الرغم من أنّها متواضعة من حيث وضعها، من قِبل الدولة الإسلامية في العراق والشام لدعم مشروع طموح. ويتمثّل الهدف المباشر للدولة الإسلامية في العراق والشام بتوسيع الخلافة التي أعلنتها لنفسها، واستنزاف

العدو البعيد من خلال عمليات خارجية، كذلك من خلال إلهام الهجمات التي تشنّها «الذئاب المنفردة». وفي الوقت عينه، تستعد الدولة الإسلامية في العراق والشام لأوقات النهاية، والتي ترى أنّها ستنطلق في معركة نهائية مروعة في شمال سوريا، وفي محاولة للإطاحة بنظام الدولة الذي يشكّل قاعدة النظام الدولي الحالي، يمكن اعتبار الدولة الإسلامية في العراق والشام من بين المجموعات الأكثر تعقيداً التي تنشط اليوم. وعلى الرغم من ذلك، تكشف المقارنة بين قدرات الدولة الإسلامية في العراق والشام ونواياها عن نقص، فليس هناك أي مسار موثوق تستطيع من خلاله الدولة الإسلامية في العراق والشام أن تحقق التوازن بين هذه القدرات والنوايا، ولا تطرح المجموعة تهديدًا أمنيًّا خطيراً، ولكن هذا التهديد أكثر تواضعًا من طموحها الضخم.

البعد الأيديولوجي:

- يشمل البعد الأيديولوجي لتهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام الانتقاد الذي توجّهه المجموعة، وفرض النظام الحالي. ومن بين هذين الاثنين، يُعدّ الانتقاد أكثر تهديدًا، باعتبار أنّه يُستتبع مع معتقدات منتشرة على نطاق واسع بين الشعوب التي تستهدفها الدولة الإسلامية في العراق والشام للتجنيد، وعلى غرار أسلافها الجهاديين العنيفين، يتمثّل الانتقاد الرئيسي الذي توجّهه الدولة الإسلامية في العراق والشام بأنّ الدول هي مفهوم غربيّ يُقسّم الأمّة (المجتمع المسلم) ويُعلي حكم الإنسان على الإرادة الإلهية؛ وتشير الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى قمع المسلمين من قِبل القوى الأجنبية والقادة المحليين، وتدهور القِيم الإسلامية ضمن المجتمع، والاقتتال ضمن المجتمع المسلم، كدليل على الآثار الضارّة لهذا الترتيب. **أما ما يجعل الدولة الإسلامية في العراق والشام خطيرة، فهو أن هذا الانتقاد يجذب الكثيرين، بمن فيهم المسلمون السنة، وأنّه من خلال التحدث إلى المسلمين السنّة تتوجّه الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الأغلبية الساحقة في العالم المسلم.**

- إنّ جاذبية الانتقاد الذي توجّهه الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي يُشبه

انتقادات منظمات جهادية عنيفة أخرى حلّت الدولة الإسلامية في العراق والشام مكانها (بما فيها تنظيم القاعدة)، تشير إلى نوعين من التداعيات المهمة على حملة مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام:

النوع الأوّل من التداعيات هو أنّ التهديد الذي تطرحه الحركة الجهادية هو تحدٍ طويل الأمد، سيدوم طالما أن الظروف الكامنة – أي انعدام الأمن وسوء الحوكمة والطائفية التي يُحرّض عليها التنافس الإيراني-السعودي، وغيرها- تستمر في توفير الأرض الخصبة لذلك. أما النوع الثاني من هذه التداعيات، فهو أن الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي يتم تعريفها على أنّها مجموعة تمتلك هيكلية قيادية وخليفة أعلنت عنها بنفسها – مجرّد الحامل القياسي الأخير لحركة جهادية عنيفة أوسع نطاقًا ستستمرّ في الوجود بعد تدهور الدولة الإسلامية في العراق والشام.

- وعلى الرغم من أنّ الانتقاد الذي توجّهه الدولة الإسلامية في العراق والشام قد يكون جذّابًا، فإنّ فرضه الفعلي ومقاربته لتحقيق أهدافه يتسبّبان بمعاداة الذين يسعى هذا الانتقاد إلى الفوز عليهم. وتتمتّع المجموعة بأعداد قليلة وملتزمة من المؤمنين الحقيقيين بها؛ غير أن الأغلبيات الكبرى من الشعوب المحلية لها وجهات نظر سلبية تجاه الدولة الإسلامية في العراق والشام. فعلى سبيل المثال، 95 في المئة من السنّة في لبنان لهم وجهات نظر سلبية تجاه الدولة الإسلامية في العراق والشام.

- وتتراجع الجاذبية المحدودة لمقاربة الدولة الإسلامية في العراق والشام أكثر فأكثر، بفعل ممارساتها التي تؤدّي إلى ردّ فعل عنيف ضدّها. إن تحدّي الدولة الإسلامية في العراق والشام للهيكليات الاجتماعية المتأصلة –على غرار الهرميات القبلية، ومعاقبتها لبعض السلوكيات، مثل التدخين، وتكتيكاتها الكثيفة، بما فيها الزيجات القسرية، وفرض الإتاوات - قد تتسبب بتآكل دعمها في المجتمعات التي تندمج فيها. وبما أنّه يبدو أن هذه الممارسات قد أدّت دورًا أساسيًّا في تهميش المنظمة السلف، وهي تنظيم القاعدة في العراق، يرى البعض أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تعلّمت هذه العبرة؛ غير أنّ الدليل يشير إلى أنّ الكثير من هذه الممارسات نفسها لا يزال قائمًا، وربمّا يتفاقم كنتيجة للحملة العسكرية لمكافحة الدولة الإسلامية

في العراق والشام، ما دفع بالدولة الإسلامية في العراق والشام إلى اعتماد سلوكيات تدميريّة ذاتيّة، على غرار زيادة الضرائب المحلية من أجل التعويض عن خسارة الإيرادات، وتطهير المخبرين المتُصَوَّرِين، لترشيد الخسائر في ساحة المعركة.

- برهنت الدولة الإسلامية في العراق والشام عن قدرة للاستفادة من الاضطرابات من أجل زيادة زعزعة العراق وسوريا و«مقاطعاتهما» الأبعد. ففي العراق وسوريا، تلعب الدولة الإسلامية في العراق والشام على المظالم السنية العربية التي ظهرت بسبب انعدام الأمن وسوء الحوكمة إلى حدٍّ كبير.

- إنّ الحرمان السنِّي، المتجسد بالحكم العلوي في سوريا والأغلبية الشيعية في العراق، يُغضب المجتمعات العربية السنية التي تُجنّد الدولة الإسلامية في العراق والشام عناصر منها في هذين البلدين. وتتمتع الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضًا بميزة مواجهة الدول الضعيفة التي يجرفها الفساد وتخترقها قوى أجنبيّة (مثل روسيا وإيران)، وتكون في بعض الحالات متسامحة مع وجود الدولة الإسلامية في العراق والشام بسبب تهديد الإرهاب الذي يمكن استخدامه لتبرير المعاملة القاسية للمعارضة الأوسع.

- تمتلك الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضاً ميزة العمل كبديل عن نظام الأسد ونظام المالكي السابق. ففي حين تُعدّ ممارسات الدولة الإسلامية في العراق والشام بغيضة، تجري في سوريا مقارنتها بنظام يستخدم الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة ضدّ مواطنيه. أما في العراق، فتحظى الدولة الإسلامية في العراق والشام بدعم المجموعات التي سيطرت على آلات الدولة قبل الإطاحة الأمريكية بصدّام حسين، ولكنها الآن عُرضة للعقاب الطائفي، وتُعتبر هذه الظروف مناسبة جداً للدولة الإسلامية في العراق والشام بقدر ما تستطيع المجموعة استغلال المظالم القائمة، في الوقت الذي يؤدّي فيه الغضب من ممارسات النظام إلى صرف النظر عن الوحشية التي تمارسها الدولة الإسلامية في العراق والشام.

تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام للغرب:

- استفاد قادة الدولة الإسلامية في العراق والشام من شبه الدولة التابعة لهذا التنظيم، من أجل المشاركة في حملة واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، لا تستهدف الجماهير المحلية داخل سوريا والعراق فحسب، وإنّما أيضًا المسلمين من حول العالم، تستخدم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكل كثيف تويتر (Twitter) وتلغرام (Telegram) وتمبلر (Tumblr)، للتواصل مع جمهور عالمي. وكجزء من هذه الحملة، شجّعت الدولة الإسلامية في العراق والشام المسلمين على السفر إلى سوريا والعراق، إما من أجل القتال أو من أجل المساعدة على بناء الخلافة؛ وفي حال عدم التمكن من الهجرة إلى بلاد الشام، تُصدر الدولة الإسلامية في العراق والشام تعليماتها إلى أتباعها للانضمام إلى المجموعات التي أسّست مقاطعات؛ ومتى كان ذلك مستحيلاً، تحضّ الدولة الإسلامية في العراق والشام المتعاطفين معها على شنّ هجمات محليّة، وبالأخص في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية وأستراليا.

استراتيجية لتعطيل الشبكة عبر الإقليمية التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام:

- كما سبق وشرحنا بالتفصيل، تطرح الدولة الإسلامية في العراق والشام عدداً من التهديدات الخطيرة على المصالح الأمريكية. وتشمل هذه التهديدات وجودها المزعزع للاستقرار في سوريا والعراق، كما خارج الشام، وقدرتها على جذب مقاتلين أجانب وتوجيههم، وقيامها بإلهام «الذئاب المنفردة». وعلى الرغم من ذلك، يتطلّب تصميم الاستراتيجية نظرة أكثر تركيزاً على ما يمكن تحقيقه بشكل معقول، بالنظر إلى الموارد المحدودة؛ وبالتالي، لقد اخترنا أن نعطي الأولوية للأمن الداخلي في استراتيجيتنا، وأن نركز على الجهود الآيلة إلى الحدّ من خطر العمليات الخارجية للدولة الإسلامية في العراق والشام أو الهجمات المستوحاة من الدولة الإسلامية في العراق والشام، داخل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وأستراليا، لدى إعطاء الأولوية للأمن الداخلي. نحن لا نرى أنّ تهديد الدولة الإسلامية في العراق

والشام خارج العراق والشام يتنامى، حتّى وإن كان بعض الخبراء يعتقدون بأن تراجع خلافة الدولة الإسلامية في العراق والشام قد يؤدّي إلى المزيد من الهجمات خارج العراق وسوريا؛ وصحيح أن التهديد منذ 11سبتمبر/أيلول كان أقل بكثير مما تنبأ به الكثيرون، وذلك ربما كنتيجة لتحقيقات يقوم بها مكتب التحقيقات الفيدرالي، وضغوطه في الخارج. ففي المستقبل، نعتقد أن الأمن الداخلي يستحق أن يُعطى الأولوية من حيث الانتباه والموارد، إذ إنّ تهديد الجهاد العنيف العالمي سيستمر.

- تدعو استراتيجيتنا إلى ممارسة ضغوط مستمرّة ضدّ الدولة الإسلامية في العراق والشام في مناطق متعدّدة. وقد يتّخذ الضغط ضدّ شبكة عبر إقليمية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام أشكالاً متعددة على المستوى التكتيكي، وإنّما يجب أن يحصل بتوجيه من مبدأين؛ أولاً، يجب أن تحدّ الاستراتيجية من الدعم الذي تحظى به الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة بين العرب السنة في العراق وسوريا، وثانيًا، يجب أن تزيد الاستراتيجية من صعوبة تنفيذ هجمات إرهابية ضدّ الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى. بالتأكيد، توجد في بعض الأحيان مواءمات بين هذين المبدأين التوجيهيين، وتحدّد الأقسام التالية مكوّنات هذه الاستراتيجية، كما تحاول تحديد الأولويات، في حال وجود مواءمات.



شيلي كالبرتسون

(Shelly Culbertson)

- كبير باحثي السياسات؛ حصلت على بكالوريوس في الرياضيات والعلوم السياسية من جامعة بطرسبرغ، ودرجة الماجستير من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون، وهي مؤلفة كتاب: «حرائق الربيع العربي عبر الشرق الأوسط الجديد المضطرب» (مطبوعات مارتن، 2016)؛ وهي عضو في مجلس الإدارة المخول بمنح درجات الشرف والامتيازات في جامعة بطرسبرغ، ومن أساتذة التوعية الميدانية العالميين.

- وهي باحثة بارزة في مجال السياسات في مؤسّسة راند، وتركّز أبحاثها على اللاجئين، والتعليم، وتنمية القوى العاملة، والتنمية الدولية، والشرق الأوسط.

- وهي تقود حاليًّا مجموعة من الدراسات حول اللاجئين، والنزوح في الشرق الأوسط، مع التركيز على التعليم والوظائف ونماذج المساعدة الإنسانية. كما أنّها تقوم بإجراء تقييم متعدّد السنوات لاستثمارات مبادرة أبالاشيا في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتنمية القوى العاملة. وقد شاركت في قيادة جهود لسنوات عدّة؛ لتقديم المشورة لوزارة التربية والتعليم في حكومة إقليم كردستان العراق في برنامج تحسين 12K، وأنظمة التعليم المهني، وقامت بتنسيق مشروع راند لتصميم برامج لصندوق قطر الوطني للبحوث، الذي قدّم أكثر من 800 مليون دولار في المنح البحثية.

- قبل راند، عملت كالبرتسون في وزارة الخارجية الأمريكية في مكتب تركيا، وفي LMI للاستشارات الحكومية، وكانت تكتب مقالة افتتاحية لنيوزويك، وكذلك لمجلة جورج تاون للشؤون الدولية على الانترنت، لموقع سي إن إن،

وأيضًا في قناة فوكس نيوز، وأيضًا أخبار الولايات المتحدة، والتقرير العالمي في بطرسبرغ (بوست-جازيت)، وغيرها من وسائل الإعلام.

أبرز مواقفها وآرائها:

رأي شيلي كالبرتسون في إدارة أزمة اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن:

في دراسة نشرها معهد راند عام 2015، وهي من تأليف شيلي كالبرتسون، ولؤي كونستانت:

جاء تحت عنوان: المعلومات حول صانعي القرار واللاجئين:

- نجد مجموعةً من المصادر المهمّة للمعلومات حول تعليم اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا: بوّابة معلومات المفوّضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدراسات الاستقصائية، والأبحاث التي أُجريت برعاية وكالات الأمم المتحدة، وبيانات الحكومة، والدراسات الاستقصائية، ومستندات التخطيط، والدراسات الاستقصائية المتعلّقة باللاجئين في المجتمعات المستضيفة والمخيّمات. وفي الوقت نفسه، استنتج الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات والمستندات المتعلقة بتعليم اللاجئين نقصًا في المعلومات الضرورية لدعم تعليم اللاجئين. ووصف الأشخاص المذكورين البيانات بــ«التجربة والخطأ» وبـ«المبعثرة»، وبـ«غير المجمعة»، وبـ«غير المتوافرة»، وبـ«المجزّأة»، وبـ«التحدّي»، وبـ«البيانات غير الآنية»، وبـ«غير الموثوقة»، وبـ«غير المتّسقة»، وبـ«الحسّاسة»، وبـ«الخطرة». وقد لاحظ أحد التقارير وجود مشاكل «عدم كفاية البيانات والأدلّة للتبليغ عن الاستجابة إلى التعليم». إنّ خصائص المعلومات المتوافرة لصانعي القرار، بالاستناد إلى المقابلات التي أُجريت مع أصحاب الشأن، مبيّنة في هذا التقرير.

- وتُعدّ قواعد البيانات الإلكترونية الخاصّة بالحكومات مهمّةً جداً على صعيد التخطيط للتعليم. وتتمتّع تركيا بنظام معلومات لإدارة التعليم (EMIS)؛ وتعمل الأردن على تطوير نظام مماثل. وتعمل اليونيسيف ووزارة التعليم الوطني التركية معًا

على تطوير نظام معلومات موازٍ لإدارة التعليم ومخصّص للطّلاب السوريين. وقد يتمّ دمج هذا النظام في النظام التركي في نهاية المطاف. أمّا لبنان، فلا يتمتّع بنظام معلومات لإدارة التعليم؛ تعتمد وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية على الاستمارات الورقية والفاكس وجداول بيانات إكسل. لاحظ الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات ضرورة أن يتمكن نظام المعلومات لإدارة التعليم من تعقّب الأطفال الفرديين في نظام التعليم وبرامج الاستجابة لحاجات اللاجئين، وأن يتمكن الشركاء من التبليغ. وقد وصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات ذلك بالحاجة إلى «ترميز شريطي خاص بكلّ طفل».

- عُدّ عدم توافق المعلومات إحدى المسائل المنتشرة. وصرّح الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات في البلدان الثلاثة أنّ كلّ بلد يضمّ قواعد بيانات متعدّدة وغير متّسقة، ويعاني نقصًا على مستوى تبادل المعلومات. في لبنان، تتولّى وزارة التربية والتعليم العالي جمع البيانات من المدارس. أمّا المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فتجمع البيانات من سجلات اللاجئين؛ بالتالي، لا يُحتسب الأطفال غير المسجلين لدى المفوضية. وتجمع المنظّمات غير الحكومية البيانات، وتُرفع بعض هذه البيانات إلى قاعدة بيانات مخصّصة للجهات المانحة، لا للمجتمع العامل في لبنان. وقال الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات إنّ وزارة التربية والتعليم العالي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظّمات غير الحكومية ترفع إحصائيات مختلفة. ويُعَدُّ المركز التربوي للبحوث والإنماء، والجيش اللبناني، واليونيسيف، من بين جامعي البيانات في لبنان. أما في تركيا، فثمة عدد من جامعي البيانات حول اللاجئين، منهم رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ وشرطة الأجانب ومديرية إدارة شؤون الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية؛ لكلّ من هؤلاء نظام معلومات خاص به، وهو غير متوافق مع الأنظمة الأخرى. كما نجد أنظمة بيانات مختلفة في محافظات مختلفة في تركيا. في الأردن، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الداخلية بجمع بيانات التسجيل الخاصة

باللاجئين، بما فيها البيانات البيومترية (البصمات). وتتولّى المفوضية جمع البيانات من اللاجئين الذين يتم تسجيلهم على الحدود، في حين تقوم وزارة الداخلية بجمع المعلومات داخل الأردن. تجمع وزارة التربية الأردنية المعلومات من المدارس. جمعت منظّمة «أنقذوا الأطفال» معلومات مهمة في خلال حملة توعية، إلا أنه لا يتم مشاركة أي من هذه المعلومات بشكل منتظم، ودعا أحدالأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات إلى رسم خرائط للمعلومات المتوافرة من مختلف المصادر.

- إنّ القدرات التقنيّة للحكومات مهمّةٌ للغاية لإدارة اللاجئين الوافدين على نظام التعليم، ولإدارة تعليم المواطنين. وقال الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات إنّ جمع المعلومات في هذه البيئة يشكّل تحدّياً كبيراً؛ لأنّ السياسات والبنية التحتية البيروقراطية ضعيفة جداً، ولأنّ الحكومات لا تفتقر إلى التكنولوجيا الأساسية فحسب، بل أيضاً إلى عدد كاف من الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات التقنية والإحصائية اللازمة. **في لبنان، أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي ينقصها حواسيب لإدارة المعلومات، وأن المدارس تفتقر أيضاً إلى الحواسيب.** أما في الأردن، فتضم وزارة التربية مركزاً تقنياً للتعليم والبيانات؛ وتعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تطوير المركز الملكي الوطني الجغرافي في إطار مشروع مشترك بين الحكومة والجيش الأردني. كما تتلقّى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مساعدةً من قسم الإحصائيات في رسم خرائط حول الخدمات العامة والمستشفيات والعيادات والمدارس والتوزيع السكاني. سيُجرى الإحصاء الإسكاني والسكاني، الذي يتم إجراؤه مرّة كلّ عشر سنوات، في العام 2015. في تركيا، قال الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات إنّ الحكومة كانت متحفّظةً حيال قبول الدعم التقني.

- تشكّل حساسية المعلومات مصدر قلق آخر. فالمعلومات التي تخصّ اللاجئين، بما في ذلك السجلاّت التعليمية، قد تحمل آثاراً سياسيةً واجتماعيةً وديموغرافيةً وأمنية. وأشار أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات في لبنان إلى أن «البيانات المتعلقة بالسكان خطيرة جداً، خاصةً تلك المتعلقة بالتعليم.» نظراً إلى النظام

الطائفي الذي تعتمده الحكومة، والذي يمزج بين الدين والسياسة، يُعدّ التوازن في هذا النظام دقيقاً بين المسيحيين والسنّة والشيعة والدروز، وأعداد الأشخاص الإضافيين وانتماءاتهم الطائفية. وتتردّد تركيا في مشاركة المعلومات، إذ إنّها تتخوّف من أماكن وجود اللاجئين وتبعات ذلك على التوازنات الديموغرافية في المناطق الحدودية غير المستقرّة. كما اعتبر الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات أن عملية رسم الخرائط التي تقوم بها وزارة التعليم الوطني واليونيسيف لتحديد أماكن وجود الطلاّب السوريين، لغايات وضع الخطط الخاصة بالمدارس، كانت «متقطّعة»، إذ إنّ الحكومة التركية بدت قلقةً حول الآثار التي قد تترتّب عن مثل هذه البيانات. في الواقع، أصدرت وزارة الداخلية التركية أنظمة جديدة تمنع بموجبها إجراء الأبحاث وجمع البيانات حول اللاجئين في تركيا؛ علاوةً على ذلك، يتخوف اللاجئون في البلدان الثلاثة من التسجيل على أنّهم لاجئون، أو من مشاركة المعلومات الخاصة بهم، ويتردّدون أحياناً في القيام بذلك.

- يعيق عدم توافر المعلومات عملية التخطيط واتخاذ القرارات؛ وغالباً ما تكون المعلومات التي تحتاج إليها الجهات المسؤولة عن توفير التعليم غير متوافرة. وفي حين تكون البيانات أكثر دقّة في المخيمات، اشتكى الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات من أن المعلومات التي توفّرها المجتمعات المستضيفة غير مكتملة إلى حد كبير، وغير موثوقة بشكل عام، بسبب عدم معرفة أماكن تواجد اللاجئين بشكل دقيق؛ وبما أن عدداً كبيراً من اللاجئين غير مسجلين، يصعب جمع البيانات في الحالات التي تكون فيها أماكن تواجد اللاجئين غير معروفة. ولاحظ الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات مجموعةً من المعلومات الضرورية، بما في ذلك عدد الطلاّب وأماكن تواجدهم، وعدد المقاعد الشاغرة في المدارس، وخصائص الطلاب غير المسجّلين في المدارس، وعوائق ارتيادهم المدرسة، ونسب ارتياد المدارس، وسجلاّت المدارس، وحاجات الطلاب، والمدة الزمنية التي قضاها الطلاب خارج المدرسة، ومؤشرات الجودة، والمعلومات المتوافرة حول مدارس مجتمعات اللاجئين، وحاجات مدارس المجتمعات المستضيفة التي تضم لاجئين، وأوضاع الصفوف، وحاجات البنية

التحتية للمدارس، وحاجات المعلّمين في التعامل مع الصفوف التي تحوي لاجئين وغيرها. وقد دعا تقييم أجري في لبنان إلى جمع معلومات إضافية تبين نوع التعليم الذي يتلقّاه الأطفال، ومعلومات حول المدارس الخاصة أو مدارس مجتمعات اللاجئين غير النظامية، وقدرة المدارس على الاستيعاب، وملفّات الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة والآثار المحتملة على التعليم في المجتمع المستضيف.

- وتغيب المؤشرات الموحّدة في الكثير من الحالات، بسبب عدم وجود مقاربات معياريّة لتعريف المعلومات بين البلدان، أو في كلّ منها، واستعمالها. على سبيل المثال، تستعمل بعض الهيئات في البلدان أو في ما بينها تعريفات غير متوافقة لمصطلح «الطفل في سنّ الدراسة» (إذ تختلف الفئة العمرية من 3 إلى 18سنة ومن 6 إلى 15 سنة). في لبنان، تعدّ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ الأطفال في سنّ الدراسة هم الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و18 عاماً، فيما لا تشمل اليونيسف أطفال المدارس الثانوية في هذا التعريف. من ناحية أخرى، تعرف وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية الأطفال في سن الدراسة على أنّهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6و15عاماً، وهو سن التعليم الإلزامي في لبنان؛ وقد يؤدّي اعتماد تعريفات مختلفة إلى أعداد متفاوتة بعشرات الآلاف، ما يعقّد الموازنة والتخطيط؛ ومثال آخر هو الاختلاف في تعريفات «التعليم غير النظامي» (الذي يشير إلى الأطفال المسجّلين في برامج الشهادات البديلة في الأردن، والأطفال الذين يرتادون مدارس مجتمعات اللاجئين السوريين في تركيا، والأطفال الذين يتلقون تعليمهم في المنزل أو في المجمَّع في لبنان). ويعقّد اختلاف تعريفات المفاهيم، والتي تُعدّ أساسيةً على مستوى الموازنات والإدارة، يعرقل تحليل نطاق أزمة الوصول للتعليم.

- **يُعدّ توفير المعلومات مهمًّا أيضًا للاجئين. بحسب الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات، غالبًا ما يجهل اللاجئون الحقوق التي يتمتّعون بها في ما يتعلّق بالخدمات العامّة، من مثل التعليم، أو كيفيّة الوصول إليها. إنّ المواقع الإلكترونية التي تشرح مثل هذه الحقوق للاجئين باللغة العربية، أو حتّى استمارات المعلومات**

الورقيّة غير مستعملة أو متوفّرة بشكل واسع؛ إلاّ أنّ مصادر عديدة تشير إلى أنّ اللاجئين يمتلكون في أغلب الأحيان هواتف ذكيّة متّصلة بالشبكة المحليّة ويمكنهم الوصول للانترنت. لذلك، من الممكن أن تكون هناك فرص ضائعة لتبادل المعلومات. بالإضافة لذلك، يستعمل اللاجئون أنفسهم وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيق فيسبوك لغايات التنظيم، مثلاً في استخدام معلّمين لمدارس مجتمع اللاجئين في تركيا. ولاحظ الأشخاص الذين أُجريت معهم لقاءات، بشكل متكرّر، أن أزمة اللجوء هذه تختلف عن الأزمات الأخرى، إذ إنّ اللاجئين يتمتّعون بمستويات أعلى من المهارات الفنيّة، ومن الوصول إلى التكنولوجيا؛ فهناك بعض الجهود المبذولة لإنجاز أوراق حول المعلومات الطبية مثلاً أو تطوير تطبيقات خاصة بالمعلومات. لكن يبرز نقص في المعلومات المنهجية والمحدثة حول اللاجئين. قد تكون التطبيقات أو المواقع الإلكترونية التي تصف الخدمات، والمواقع الجغرافية، والحقوق ونقاط التواصل، وغيرها مفيدة في هذا المجال.

اعتبارات السياسات:

- يشكّل توفير التعليم لأطفال اللاجئين السوريين، الذين يبلغ عددهم 4 ملايين لاجئ، في الوقت المناسب مهمّةً إدارية معقّدة تتطلّب خططاً على المديين المتوسط والطويل، وأدلّةً يمكن الركون إليها عند اتّخاذ القرارات، وننصح بما يلي لدعم إدارة تعليم اللاجئين:

- زيادة خطط تطوير طويلة الأمد، إضافة إلى استجابات إنسانية وبعد مضي أربع سنوات على بداية الأزمة، من دون أي نهاية تلوح في الأفق، يجب أن يشمل التخطيط استجابةً تنموية، إضافةً إلى استجابة إنسانية، ما يعني التركيز على الحلول المستدامة لتوفير التعليم النظامي لأعداد أكبر من اللاجئين (عبر الحكومات أو هيئات أخرى). وقد تمّ الاعتراف بضرورة هذا التغيير في خطة الاستجابة الإقليمية 3 لعام 2015، وتطبيقها في التخطيط. هناك آثار على مستوى التخطيط والموارد والإدارة، والحاجة إلى موارد إضافية تقدم إلى الجهات الفاعلة والحكومات التي تسعى إلى تنمية

هذا القطاع وإلى الوكالات الإنسانية؛ ويتطلّب ذلك إعادة النظر في الاستجابة إلى أزمة اللاجئين على الصعيد الإقليمي، مع إعطاء الأولوية إلى الموارد المخصّصة لدعم مؤسّسات البلد المستضيف، بحيث تتمكن من إدارة الوضع في المستقبل على ضوء تراجع الجهود والموارد الماليّة المقدمة بصورة طارئة مع الوقت؛ **ويعني ذلك أيضًا تحويل الموارد إلى المجتمعات المستضيفة التي تقع خارج المخيمات، وإلى المخيمات نفسها. فغالبيّة اللاجئين موجودون في مجتمعات مستضيفة، حيث يُحتمل أن يتمّ اندماجهم على المدى الطويل.**

- الاستثمار في بناء قدرات الحكومات لإدارة الأزمة في المستقبل، تحتاج الحكومات إلى أنظمة إدارية محسّنة لتلبية المسؤوليات المتزايدة والمتعلقة بتعليم اللاجئين؛ وتتضمّن الاستجابة التطويرية توفير موارد أكبر، وبناء قدرات وزارات التربية الوطنية أو الأنظمة البديلة، عبر اعتماد معايير للجودة ومراقبتها، لكي تتحلّى البلدان بأنظمة يمكن إدارتها لصالح اللاجئين مع الوقت. على سبيل المثال، يفترض أن يدعم هذا الاستثمار الإضافي في المدارس بناء البنية التحتية وأنظمة البيانات وتدريب المعلّمين على المستوى المحليّ؛ وتصل مبالغ ضخمة من الإعانات المالية، لكن قيمتها أدنى بكثير من المبالغ المطلوبة. وذكر بعض الأشخاص الذين أجريت معهم لقاءات أن الجهات المانحة تردّدت في توفير موارد ماليّة ثنائيّة مباشرة بسبب عدم توافر أنظمة محاسبة في الحكومة؛ بالتالي، قد يعالج تطوير أنظمة محاسبة مزيدًا من التدفّقات المالية. علاوةً على ذلك، قد تكون مقاربات أخرى مجدية، مثل استخدام فريق عمل يتمتّع بخبرة دولية في التعليم الدولي.

- إعطاء الأولوية للتمويل لدعم التعليم النظامي، على اعتبار أن التعليم النظامي المرخّص له يشكل الغاية النهائية للاستجابة إلى حاجات التعليم. لا يتّضح من خلال خطط الاستجابة كيف اتّخذت القرارات حول تخصيص الموازنات، في الأردن ولبنان على وجه الخصوص؛ توفّر الحكومتان التعليم النظامي، في حين تقوم اليونيسف والسوريون أنفسهم بتأسيس مدارس في تركيا. ومع ذلك، وجّهت غالبية طلبات الموازنات التي قدمت بإدارة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالاستجابة

لحاجات اللاجئين، إلى المجتمع الدولي، نظراً إلى أن الوضع يتحول إلى جهد على المدى الطويل. قد يكون إعطاء الأولوية إلى الموازنات لدعم أسس التعليم (المباني ورواتب المعلّمين،) وتقديم الجهات المانحة التزامات على مدى أطول، خطوةً مفيدة.

- تحسين البيانات والمعلومات لتعزيز إدارة تعليم اللاجئين. ثمَّة نقص في المعلومات المتعلقة بالتعليم، والتي تعتبر ضرورية لدعم اتخاذ القرارات، وتحديد الموازنات وتطوير البنى التحتية للمدارس، وإيجاد حلول لمشاكل الوصول إلى التعليم وتوعية اللاجئين.



علي رضا نادر
(Alireza Nader)

- حاصل على ماجستير في الشؤون الدولية، من جامعة جورج واشنطن، وبكالوريوس في العلوم السياسية/جامعة كاليفورنيا- سانتا باربرا.

- كبير الباحثين الدوليين، في مجال الدفاع في مؤسّسة راند، ومؤلف كتاب: التحديات المحلية الإيرانية لخطة العمل الشاملة المشتركة، وقد ركزت أبحاثه على الديناميات السياسية الإيرانية، ونخبة صنع القرار، والسياسة الخارجية الإيرانية. ظهرت تعليقاته ومقالاته في مجموعة متنوعة من المطبوعات، كما استُشهد به على نطاق واسع من قِبل وسائل الإعلام الأمريكية والدولية.

- وقد قضى علي رضا نادر، المحلّل السياسي الدولي الأقدم، سنوات في دراسة إيران، فضلاً عن الآثار المترتبة على «إيران النووية».

- بدعم من الجهات المانحة، عمل الباحث علي رضا نادر على تعميق فهم واضعي السياسات الرئيسيين لما قد يعنيه الاتفاق النووي بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك لإيران. ونقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع عن على أنه خبير في المفاوضات الأمريكية الإيرانية.

- كتب تعليقات في صحيفة «واشنطن بوست» و«بلومبرغ» و«الجزيرة» و«نيويورك تايمز». وكتب أيضًا في «فورين بوليسي»، و«هيل»، ومعهد الولايات المتحدة التمهيدي للسلام الإيراني، والمجلة اليهودية في لوس أنجلوس الكبرى، وغيرها.

- يتحدّث علي رضا بانتظام مع كبار المسؤولين الأمريكيين، والمحلّلين في مراكز التفكير، والصحفيين، والعلماء، وموظفي «هيل»، وغيرهم، حول آثار المفاوضات

النووية ومستقبلها، وهو يرى هذا التعاون والاتصال جزءًا حيويًا من وظيفته.

- انتقل علي رضا نادر مع عائلته من إيران إلى كاليفورنيا في سنّ العاشرة. وما يقوم به من هذا العمل يحمل أهمية كبيرة، وهو يقول: «كنت دائمًا مهتمًّا بالعلاقات الأمريكية - الإيرانية، والسياسة الأمريكية تجاه إيران؛ لأنّها أثّرت على حياتي بعمق»، مضيفاً: «أتذكر أنني منذ صغري كنت أقرأ عن إيران، والتاريخ، ومواقف السياسة الأمريكية حول إيران وجيرانها. هذا هو المجال الذي أميل إليه عاطفيًّا ويحظى باهتمامي. لقد كنت محظوظاً بأن جعلته مهنة لي»؛ تمكّن علي من متابعة شغفه، وقد رفع وعي الجمهور، وعمل على تعميق المناقشة السياسية حول العلاقات الأمريكية الإيرانية، والاتفاق النووي المحتمل.

أبرز مواقفه وآرائه حول إيران وسياساتها الداخلية والخارجية:

الموقف من العلاقات السعودية الإيرانية منذ سقوط صدّام حسين:

- جاء في دراسة بحثيّة شارك فيها علي رضا نادر وآخرون، ونُشرت عن معهد راند عام 2009:

- لقد كانت العلاقات المتوتّرة بين المملكة العربية السعودية وإيران في كثير من الأحيان في قلب العديد من التحولات السياسية الكبرى التي حدثت في الشرق الأوسط منذ سقوط صدّام حسين في عام 2003: التغيير؛ والترتيبات الدبلوماسية والاقتصادية في الخليج الفارسي؛ والاضطرابات السياسية في لبنان؛ واستمرار الصراع في فلسطين؛ وتزايد المخاوف الاستراتيجية حول العالم حول مزاعم إيران بشأن الأسلحة النووية؛ كل تلك الأمور شكّلت بطريقة أو بأخرى منافسة بين مصالح هاتين الدولتين، في حين أنّها ليست المساهم الوحيد في هذه التغييرات. إنّ فهم العلاقة السعودية - الإيرانية سوف يساعد صنّاع السياسة في الولايات المتحدة في تمييز معالم مستقبل السياسة في الشرق الأوسط. إنّ هذا الأمر له أهمية خاصة، لأن المملكة العربية السعودية وإيران ستكونان لاعبين إقليميين حاسمين فى أعقاب الانسحاب الأمريكي من العراق.

- لقد أدّت التوتّرات السعودية - الإيرانية إلى إبطاء الإصلاحات المؤيّدة للشيعة -في السعودية- غير أنّ هذه الاستراتيجية لم يكن لها أثر رادع يذكر على إيران أو الشيعة الحلفاء. وقد شعرت السعودية بتأثير إيران الحقيقي بين الشيعة السعوديين. وفي جهودها الرامية إلى تأمين المزيد من الحريات المدنية والسياسية في المنطقة الشرقية، تشير المقابلات التي أجريناها إلى أن تدهور العلاقات السعودية - الإيرانية والقيادات المناهضة للشيعة الصادرة عن رجال الدين السلفيين كان لها تأثير بارز على الإصلاحات السابقة للنظام تجاه مواطنيه الشيعة؛ بعضٌ من محاورينا وضعوا المشكلة على أنّها شكل من أشكال الإهمال المتعمد؛ وعلى الرغم من تصريحات الملك عبد الله للشيعة على الصعيد الوطني، ما فتئ النظام يسعى -على حد وصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات- بـ «سياسة غمض العينين» بشأن إساءة المعاملة والعداء للشيعة على المستوى المحلي، وفي الوقت نفسه التسامح بشأن سياسة التمييز، وأصبح يُنظر إلى القنوات الرسمية الساعية للإصلاح على نحو متزايد على أنها حيلة للحفاظ على مشاركة الشيعة، وذلك بدلاً من الحديث معهم وتمثيلهم في البلاد.

- وكان هناك نتاج ثانوي آخر للتوترات السعودية - الإيرانية، يتمثل في زيادة التعاون الإصلاحي بين النشطاء السنة والشيعة داخل المملكة العربية السعودية. وفي مناقشات مع باحثي مؤسّسة راند، أشار الليبراليون السنة في جدّة إلى تزايد انعدام الثقة بين الإصلاحيين السنة ونظرائهم الشيعة في المنطقة الشرقية؛ ويعود ذلك في معظمه إلى «تأثير صدى» الحروب في لبنان والعراق. أمّا السعوديون السنة، فيفسّرون الدعم الشيعي للصدر وحزب الله، كتعبير عن الفائز؛ إنّها العقلية التي تسمح بالتعاون من خلال الطائفية. ويعتقد الإصلاحيون الشيعة من جانبهم أن بعضهم من السنة الحلفاء خزانة الوهّابيين. وقد أبرزت التوترات السعودية - الإيرانية أيضا مسألة ما إذا كان الشيعة السعوديون موالون للمملكة أو للمراجع الخارجية حرفياً.

- هناك مراجع التقليد أو كبار رجال الدين الذين يمارسون النفوذ الاجتماعي والثقافي على الشيعة، وخاصة تجاه إيران، والشأن السياسي. وبما أن هذه الحالة

موجودة في إيران والعراق ولبنان، فقد وجّهت المؤسسة السلفية السعودية الاتهامات بأن الشيعة يعملون كعمود خامس لإيران؛ مقابلاتنا تشير إلى أن الأكثر شعبية من هؤلاء المراجع حتى الآن هو آية الله العظمى علي السيستاني، ومقره في النجف؛ ووفقاً لبعض المحاورين، هناك 70-80 في المئة من الشيعة السعوديين يتبع توجيهاته، ولكن خلال النقاشات مع باحثي مؤسسة راند، قلّلت الاتصالات بالشيعة من دور السيستاني في الشؤون السعودية، مؤكدين على ولائهم لأسرة الملك. وعلاوة على ذلك، أكد محاورونا أن المراجع الرئيسية الأخرى، مثل السيد محمد حسين فضل الله، وآية الله محمد هادي المدرّسي، حريصون على تجنّب الحديث عن القوانين السعودية بشكل محدّد؛ وبدلاً من ذلك، فإن تصريحاتهم تتحدث عن عموم الشيعة، لتجنّب إعطاء الانطباع بالتدخل في السعودية، أو في السياسة الداخلية للدول العربية.

- وسعى بعض المثقفين الشيعة من أجل تعزيز نفوذهم الوطني، إلى الحصول على حُسن نية في موطنهم لكي يدرّبوا رجال دين شيعة من السكان الأصليين، كمراجع لهم في السعودية، وهو ما يدعونه بـ «ابن المنطقة». وهذا من شأنه أن يعجل الاندماج الوطني للشيعة وإزالة أي مصدر لاتهامهم بالولاء لسلطة أجنبية؛ غير أن هذه المبادرة لم تحظ بتأييد عالمي بين الناشطين الشيعة الأكثر علمانية. **ويعتقد البعض من القوى اليسارية أن الحدّ من قوة المراجع ينبغي أن يكون خطوة أولى في حدّ ذاتها في طريق إصلاح الطائفة الشيعية، وذلك قبل أن يتحقق أيّ تكامل وطني.**

- واحدٌ من هؤلاء النقّاد هو المفكّر الشيعي توفيق السيف، الذي يرى في كتابه: نظرية السلطة في الفقه الشيعي (طموحات السلطة السياسية في الفقه الشيعي)، وضعاً يقوم فيه بتسييس رجال الدين الشيعة، والفقيه الأعلى، ويتناول الأساس الأيديولوجي للنظام الإيراني بشكل خاص. ولكن على الرغم من هذه الهجمات الفكرية الصريحة على الأيديولوجية الإيرانية، فقد أظهرت لدينا المقابلات مع الشيعة السعوديين درجة من التعاطف مع إيران، ولكن أفضل وصف لتلك المشاعر بأنها تقارب مع إيران من الناحية الروحية والعاطفية كدولة شيعية؛ وبدلاً من إظهار الإعجاب بسياستها أو بأيديولوجيتها أو نظامها، فقد اعترف الكثيرون بحالة الدولة الإيرانية، التي تعاني من

وضع اقتصادي صعب، وتحدثوا عن الطابع السلطوي للنظام. واعتبر أحد الشيعة أن قرار النظام السعودي السماح للشيعة السعوديين بالسفر إلى إيران، كان بمثابة سكتة دماغية، وهو يقود لاحتمال التقديس اليوتوبي لإيران. ولكن العديد من الشيعة الذين عادوا يحملون تقديراً خاصاً للمملكة العربية السعودية على الرغم من عيوبها.

- وعلاوة على ذلك، ظهر بعض الكتاب والناشطين الشيعة السعوديين والأصوات الرئيسية المعادية لإيران، والمناهضة للخمينية، الذي يمتد صداه إلى ما هو أبعد من شبه الجزيرة العربية. ويُعدّ توفيق السيف مثالاً بارزاً، والشيخ محمد حسين نعيني الذي ينتقد مفهوم الشيعة في انتظار الإمام الخفي، والذي يدعم شرعية الحكم الكتابي في إيران. ويعتقد السيف أنه أعاق جهود الشيعة في الاندماج الوطني في المملكة العربية السعودية.

- المؤيّدون السياسيون لإيران في الأغلبية الشيعية الشرقية، لم تكن المقاطعة لهم جيدة. وهناك أحد المؤيدين لإيران، وهو رجل الدين حسن النمر، قد أسقط انتماءه السابق لحزب الله السعودي، وتركّز نشاطه على النشاط السياسي والطائفي؛ وقد أبان في لقاء مع باحثين من راند، أنه ما يزال يدافع عما ينبثق عن ولاية الفقيه، بحجّة أنه حتى رجال السنة يؤيدون هذه الفكرة، وإن كان ذلك تحت مسمى مختلف. ولكن في انتخابات المجلس البلدي عام 2005، فشلت عائلة النمر في كسب مقعد واحد.

المخاوف من الطابور الخامس موجودة على مستوىً غير رسمي. كما أنّ الثورة الإيرانية كرّست لدى أتباع العقيدة السلفية سياسة أكثر عداءً للشيعة، من خلال إبراز شبح الشيعة السعوديين والخليجيين الذين يعملون في خدمة طهران؛ والمخاوف من إيران، وعدم اليقين بشأن هيكل السلطة في المستقبل في العراق، زرعتا عدم ثقة مماثل لدى الشيعة السعوديين، إن لم يكن من قبل النظام السعودي، وكذلك لدى أصوات في الوسط السلفي المسلح؛ وذلك علامة هامة في ازدياد صعود معاداة الشيعة، كميزة خاصة بالسلفية ذات الخطاب الأصولي، والذي يتمثل في مواقع الإنترنت السلفية المكرسة صراحة نحو معاداة الشيعة. **ويستشهد كثيرون بالعبارات المعادية للشيعة المأخوذة من مجموعة من دعاة العقيدة الوهّابية السلفية، بمن فيهم محمد**

ابن عبد الوهّاب، ابن تيمية، عبد العزيز بن باز، محمد سرور زين العابدين، وأبو محمد المقدسي. وبصرف النظر عن المصادر اللاهوتية، غالباً ما يتم نشر المواد على مواقع الويب عبر الصحافة الغربية والعربية، فضلاً عن منشورات البحوث الغربية التي تُرجمت إلى اللغة العربية عبر هذه المواقع وغرف الدردشة؛ ومنها ما ورد عن رجل الدين السوري أبو بصير الطرطوسي، والخصم السعودي الأكثر شراسة للشيعة نصر العمارة؛ فضلاً عن ملصقات مجهولة داخل غرف الدردشة، تتناول جغرافيا الصراع الطائفي، الذي لا يشمل السعودية فقط ولكنّه يمتدّ للشرق الأوسط بأكمله، حيث تواجه الجيوب المحاصرة من السنة تهديدًا شيعيًّا إيرانيًّا متناميًا.

وبغضّ النظر عن خشيتهم من تعبئة الشيعة في المنطقة الشرقية، يعتقد بعض المراقبين السعوديين أن إيران يمكن أن تستغلّ الثغرات الداخلية الأخرى. فالمملكة العربية السعودية هي فسيفساء معقّدة من الهويات المحلية والطائفية، التي يربط فيما بينها سرد متجانس لتشكيل الدولة الملكية التي فُرضت بالقوة منذ 1920، ويعزّزها الزَوَاج القبلي، ودعم النفط، والمناهج الدراسية، والاحتفالات الوطنية، والممارسات الثقافية الأخرى، والكثير من هذه الأمور التي تعطي الأولوية. **وفي مقابلاتنا في جدّة والشرق، شدّد الإصلاحيون والناشطون على أنّ هناك هيمنة مركزية على المنطقة، من خلال المصطلح العربي «تنجيد» (حرفياً)، أي جعل الشيء نجدي، ومع التخوف من الصراع الداخلي وصعود إيران، فإنّ صلابة هذا المنطق لبناء الدولة قد تعرّضت للشك.**

هناك مواقع على شبكات الإنترنت تتحدث عن استقلالية المنطقة الشرقية ومقاطعات القطيف والأحساء، فضلاً عن منطقة عسير الجنوبية الغربية. وفي حديث مع باحثي مؤسّسة راند أُجرِي في مارس/آذار 2007، حذّر محلّلون سعوديون في جدة والرياض من أنّ إيران تسعى لاستغلال تلك الثغرات والانشقاقات الداخلية، من خلال تعزيز وتقوية المشاعر المتعلقة بالهوية المحلية من خلال وسائل الإعلام الوطنية. **ومع ذلك، فإنّ التهديد الذي يتعرض له الشيعة السعوديون يبدو أنه يُستخدم كردٍ انتقاميٍ من قِبل عملاء طهران بشكل مبالغ فيه.**

الاتصالات مع شيعة السعودية ومصادر أمنية حكومية في الرياض وجدّة لا يتوقع

أن تحدث احتجاجات واسعة النطاق؛ ربما أعمال محدودة من التخريب فقط في حال قامت الولايات المتحدة بمهاجمة إيران كردٍّ على برنامجها المزعوم للأسلحة النووية، إذ يتذكر الشيعة السعوديون قبل كلّ شيء آثار انتفاضة القطيف عام 1979، والتي أدّت إلى تقليص شديد للحريات المدنية ولعسكرة المنطقة الشرقية؛ وهم بالتالي يخشون من اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تعطي النظام ذريعة لتراجع الحريات التي حصلوا عليها في العامين الماضيين، وحتى لو كانت تلك الحريات غير مكتملة. إضافة لذلك، يشير آخرون إلى انتشار الاستخبارات السعودية في المنطقة الشرقية بصورة واسعة، وحتى في القرى السنية التي يسكنها الشيعة، وذلك لتخفيف حدّة الخطر الذي قد ينجم عن الاضطرابات.

في مقال نُشِر بتاريخ: 24/نيسان – أبريل/2013

رأي الكاتب حول الدور الإيراني في دعم سوريا وحزب الله:

- يطرح الكاتب تساؤلاً: لماذا تحاول إيران إنقاذ النظام السوري؟ ويقول: إن جمهورية إيران الإسلامية هي لاعب حاسم في الصراع السوري الحالي، وإيران هي أكبر مؤيد للنظام السوري، أكثر من روسيا. وكانت علاقات طهران مع دمشق تستند تاريخياً إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة، بما في ذلك إحباط السلطة الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وقد اعتمدت الدولتان على بعضهما البعض لتحقيق التوازن بين الدول العربية غير الودية.

- إن التحالف السوري - الإيراني يفتقر إلى البعد الأيديولوجي أو الديني. ويهيمن على النظام السوري العلماني أعضاء الطائفة العلوية، التي لها علاقة وثيقة بالدين الشيعي الذي تمارسه غالبية الإيرانيين. ومع ذلك، فإن الجمهورية الإسلامية، وهي الثيوقراطية الوحيدة في العالم، لم تُظهر إلا القليل من التقارب الديني لنظام الأسد؛ وبدلاً من ذلك، تعتبر طهران سوريا بوابة استراتيجية للعالم العربي، وحصناً ضدّ الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية؛ وربما الأهم من ذلك، حلقة وصل حاسمة مع حزب الله اللبناني. وسوريا هي أيضا حاجزٌ ضدّ عدم الاستقرار الداخلي في إيران.

- موقف إيران من سوريا واضح: إنّها ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على بشار الأسد في السلطة. ولكن طهران ذكيّة بما فيه الكفاية لحماية النظام السوري، فقد كان من الممكن الإطاحة به عاجلاً أم آجلاً؛ ولهذا، كثّفت إيران دعمها للميليشيات العلوية وغيرها من الأقليات، ليس فقط للحفاظ على بعض النفوذ في سوريا، ولكن أيضاً (والأهم) الحفاظ على علاقة جسدية مع حزب الله في حالة الإطاحة بالأسد.

- وغالباً ما يُشار إلى العلويين على أنّهم فرعٌ من الإسلام الشيعي. ولكن أهمية الدين كعلاقة بين إيران وسوريا لا ينبغي المبالغة فيها. ربما يكون بعض رجال الدين الشيعة، مثل مؤسّس حزب الله الروحي، موسى الصدر، قد اعترفوا بالعلويين بأنّهم شيعة «حقيقيون»، ولكن التقاليد الدينية الباطنية الأكثر علوية، بما في ذلك عدم وجود رجال دين منظّمين ومعتقدات مخلصة، تميزها بوضوح عن التشيع السائد في إيران والعراق.

- وتستند العلاقات الوثيقة بين إيران وسوريا إلى الجغرافيا السياسية بدلاً من الدين. وتعتبر إيران منذ زمن طويل سوريا موازناً للولايات المتحدة وإسرائيل ومنافسيها العرب. وقد عززت الحرب الإيرانية مع العراق الشراكة الإيرانية - السورية.

- كانت الجمهورية الإسلامية معزولة إقليمياً بسبب جهودها الرامية إلى «تصدير» الثورة الإيرانية إلى العالم العربي. وقد دعمت القوى العربية الكبرى، مثل السعودية ومصر، صدّام حسين خلال الحرب مع إيران. وكانت سوريا، التي يحكمها والد بشار، حافظ الأسد، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي دعمت إيران بقوة خلال الحرب؛ ورأى حافظ الأسد أن النظام البعثي في العراق يشكّل تهديداً كبيراً للمصالح السورية. كما أن الصراع الإيراني - العراقي استنزف الطاقة العراقية ومنعها من التركيز على سوريا.

- وبعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ ظهرت الجمهورية الإسلامية كقوّة مؤثّرة في لبنان، في الفناء الخلفي لسورياً. إن حرمان الشيعة اللبنانيين والحماس الثوري الإيراني الجديد الذي أتاحته طهران أخيراً، سمح لإيران بتحقيق تقدم كبير في لبنان من خلال المساعدة على إنشاء حزب الله؛ ورفض حافظ الأسد، بخلاف ابنه بشار، تبني التدخل الإيراني بشكل كامل في لبنان، لكنّه رأى أنّ إيران وحزب الله هما ثقل موازن مفيد لخصم

سوريا الرئيسي إسرائيل، ودعم سوريا لإيران خلال حربها مع العراق؛ بالإضافة إلى أن تسهيل نظام الأسد لسلطة إيران / حزب الله في سوريا، أدّى إلى تحالف وثيق بين إيران وسوريا، على الرغم من الاختلافات الدينية والعرقية الرئيسية بين البلدين.

- وعزّز بشار الأسد تحالف سوريا مع إيران خلال حكمه المضطرب، إلى حد أن والده ربما رفض ذلك. وقد يكون السبب الرئيسي لذلك هو ضعف نظامه الحرج؛ حيث إن العلويين، الذين يمثلون حوالي 12 في المئة من السكان السوريين، حكموا على عدد من السكان السنّة المضطربين. كما أدّى فساد نظام الأسد والقمع الوحشي للمعارضة إلى إضعاف شرعيته، وجعله أكثر اعتماداً على إيران كحامية للنظام.

- وعلاوة على ذلك، فإن إيران وحزب الله يحميان المصالح السورية في مواجهة التهديدات الخارجية. وقد عُدّ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تهديدًا كبيراً من قبل النظام السوري، الذي عدّ نفسه هدفاً أميركياً محتملاً للتغيير.

- كما شهدت دمشق حرب حزب الله في عام 2006 مع إسرائيل. كانتصار، وللمرّة الأولى منذ عام 1973، تمكّنت قوة مسلّحة عربية من الصمود في وجه هجوم إسرائيلي، بينما تسبّبت في وقوع خسائر كبيرة. وقد اعتمد حزب الله بشكل كبير على الأسلحة والتكتيكات العسكرية الإيرانية، مما عزز قيمة إيران في نظر القيادة السورية.

ويبدو أن العلاقات العسكرية والأمنية السورية مع إيران قد تطوّرت منذ ذلك الصراع. ويبدو أن الحرس الثوري الإيراني، الذي كان الراعي الأهم والأبرز لحزب الله، عزّز دعمه لنظام الأسد، وقام بتدريب القوات العسكرية والقوات الأمنية السورية الرئيسية، وقام بمساعدة سوريا في توسيع قدراتها العسكرية؛ وليس من المستغرب أن تقوم إيران وحرسها الثوري بدور كبير في محاربة المتمردين الذين يسعون إلى إسقاط الأسد.

- إنّ الجمهورية الإسلامية، المعزولة دوليًّا وإقليميًّا بسبب مساعيها النوويّة، لا تستطيع أن تفقد سوريا كحليف. إنّ سقوط نظام الأسد لن يؤثّر فقط على قدرة طهران على الحفاظ على النفوذ في العالم العربي، بل سيؤدّي أيضًا إلى تدهور قدرتها على الحفاظ على حزب الله عسكرياً.

- معظم الأسلحة التي تُرسلها طهران إلى حزب الله يتمّ شحنها عبر سوريا. والطريقة الوحيدة الأخرى الفعّالة هي من خلال تركيا. وأنقرة التي تتنافس مع طهران للتأثير في الشرق الأوسط، منعت الطائرات والشاحنات الإيرانية من تزويد سوريا وحزب الله عبر أراضيها. يمكن لإيران أن تزوّد حزب الله بحراً، ولكن هذا سيستغرق وقتاً أطول، وسفن إيران ستكون عُرضة للاعتراض.

- إنّ القضاء على الطرق السورية لحزب الله يمكن أن يمنع إيران من إعادة تزويد حزب الله في أيّ صراع مستقبلي مع إسرائيل. مثل هذا السيناريو يمكن أن يجعل إسرائيل أكثر استعداداً لمهاجمة ليس فقط حزب الله، ولكن أيضاً تسهيل ضرب النووي الإيراني؛ إنّ آلاف الصواريخ من حزب الله، والتي يمكن أن يصل بعضها إلى تل أبيب وغيرها من المدن الإسرائيلية الكبرى، هي رادع إيراني مهمّ ضدّ أيّ هجوم إسرائيلي على أراضيها.

- يبدو أنّ القيادة العليا لإيران تنظر إلى الصراع السوري على قاعدة أبيض وأسود. ويعتقد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي أنّ النظام السوري يشكّل جزءاً حاسماً من «محور المقاومة» ضدّ إسرائيل، وخطّ المواجهة في نضال إيران مع الولايات المتحدة. وقد شكّك بعض المسؤولين الإيرانيين في دعم طهران غير المشروط للأسد، ولكن يبدو أنّ الجمهورية الإسلامية اعتمدت سياسة الدعم الشامل.

- وهذا سيضمن أن تكون سوريا عنيفة وفوضوية قدر الإمكان؛ وإذا كانت المعارضة الداخلية للجمهورية الإسلامية تتصوّر قبل أي وقت مضى إمكانية قيام انتفاضة جماهيرية، فإن النظام يمكن أن يقود إلى سوريا الدموية باعتبارها النتيجة النهائية. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء قوات شبه عسكرية سورية على غرار الباسيج يمكن أن يساعد إيران على الحفاظ على بعض النفوذ في سوريا بعد الأسد التي قد تحكمها الأغلبية السنية؛ والأهم من ذلك أنّ إيران لا تزال تحتفظ بشبكة لتسليح حزب الله عبر سوريا.

- وتشير توقعات إيران وسياساتها إلى عدم الرغبة في التفاوض مع الولايات

المتحدة بشأن القضية السورية، خاصّة وأنّ الولايات المتحدة وحلفاءَها يعتزمون الإطاحة بالنظام الذي يهيمن عليه العلويون؛ لكن طهران قد تكون أكثر انفتاحاً على المفاوضات إذا ما أتيحت لها درجة كبيرة من التأثير في سوريا. وبطبيعة الحال، فإنّ مثل هذه الصفقة الفاوستية ستلقى معارضة من قِبل المعارضة السورية التي قد تأتي لحكم البلاد يوماً ما؛ وفي الوقت نفسه، يمكن للنفوذ الإيراني القوي في سوريا ما بعد الحرب أن يُضعِف في نهاية المطاف الموقف الأمريكي في المستقبل، ليس في سوريا فحسب، بل في العالم العربي أيضاً.

رأيه في تأثير إيران في أفغانستان بعد تراجع الولايات المتحدة: (الآثار المترتبة على الانسحاب الأمريكي)

في دراسة بحثية شارك فيها علي رضا نادر وآخرون صدرت عن معهد راند ونُشرت عام 2014:

- جاء في هذه الدراسة أن العلاقات مع الطاجيك الأفغان والشيعة قوية. كما أن العلاقات الثقافية والدينية بين إيران وأفغانستان قوية، ويمكن أن تحافظ عليها طهران مع قدر كبير من النفوذ السياسي.

وإيران لديها نفوذ قوي حالياً في أفغانستان، ولكن معظمه غير رسمي. كل ذلك يعود إلى الثقافة والعادات واللغة. فهناك تقارب لغوي، إذ إن معظم الإيرانيين والأفغان قادرين على التواصل مع بعضهم البعض اعتماداً على اللهجات المحلية. كما أن اللغة الأوردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفارسية؛ وعلاوة على ذلك، فإن ملايين الأفغان الآخرين، بما في ذلك العديد من أعضاء النخبة المتعلمة، قد عاشوا ودرسوا في إيران وهم على دراية واسعة باللغة الفارسية. أما الطاجيك الأفارقة الناطقون بالعربية بشكل خاص، فقد يشعرون بالكثير من القرب الثقافي من إيران؛ وكثيرٌ منهم يعيشون غرب وشمال شرق أفغانستان، بالإضافة إلى المدن الكبرى مثل كابول.

- معظم الأفغان، بما في ذلك الطاجيك، هم من المسلمين السنة، في حين أن عدد سكان إيران ما بين 90 و 95 في المئة من الشيعة. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من سكان

أفغانستان؛ ربما حوالي 20 في المئة ينتمي إلى الطائفة الشيعية، من بينهم مجموعة تشكّل أقليّة مضطهدة من أصل آسيوي، ويقطنون ما يُعرف باسم هزاراجات، وهي منطقة تقع في باميان والمقاطعات المحيطة بها. الهزارا هي أكبر جماعة شيعية في أفغانستان، على الرغم من وجود جماعات شيعية أخرى، مثل قيزلباش، والفارسوان، والسادة.

- وكان الهزارا، الذين ينظرون لطهران كمصدر للتوجيه الديني والسياسي، قد ظهروا كجماعة فاعلة اجتماعياً وسياسياً في أفغانستان منذ الإطاحة بالطالبان عام 2001. ويحتل السياسيون الهزارة مناصب حكومية هامة في كابول. ومن المرجّح أن يحتفظوا بتلك المناصب بعد انسحاب الولايات المتحدة.

- كريم خليلي، نائب الرئيس الأفغاني، وزعيم من حزب الهزارة (الحزب الإسلامي)، من المرجّح أن يؤدّي دوراً هاماً في حكومة مرحلة ما بعد عام 2014. إن الهزارا، الذين كان يُمارس ضدهم تمييز شديد على يد طالبان، لديهم رؤية أكثر وضوحا فيما يتعلق بالتعبير عن إيمانهم بالتشيع؛ كذلك المواكب العامة بمناسبة الأيام المقدّسة لدىالشيعة، والتي كانت محظورة في عهد طالبان، أصبحت أكثر شيوعاً في الشوارع في كابول وغيرها من المدن.

- العديد من الهزارة وغيرهم من الشيعة الأفغان يتعاطون مع إيران، أكثر من باكستان. وعلى سبيل المثال، يقول أحد الزعماء الشيعة الأفغان: «بالنظر إلى الماضي، يمكننا أن نرى أن إيران لم تلعب حقاً أي دور في انعدام الأمن أو زعزعة الاستقرار في أفغانستان. ومن ناحية أخرى، يمكنك أن ترى أن باكستان ليست على استعداد للعمل من أجل استقرار أفغانستان من جانبها. منذ زمن الجهاد حتى الآن، و90 بالمئة من الدور الذي لعبته باكستان هو تدمير البنى التحتية لأفغانستان.

- ومن المرجّح أن تستخدم إيران علاقاتها مع الهزارة (والشيعة الآخرين) لممارسة نفوذها في أفغانستان. ووفقاً لأحد المصادر، فإن 55 عضواً من أعضاء البرلمان هم من الشيعة، وربما لهم علاقات مع إيران. ويشعر العديد من الزعماء

الشيعة الأفغان أيضاً بالتقارب الديني والشخصي مع إيران. ومع ذلك، فإن الحكومة الإيرانية تندّد أيضاً بمجموعات الباشتون، بما في ذلك طالبان، وقد حافظت إيران منذ فترة طويلة على علاقة مع الحزب الإسلامي الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار. وقد لجأ حكمتيار إلى إيران منذ عام 1996، عندما تولّت طالبان الحكم في كابول، وذلك حتى عام 2002. ولكن، عندما طردت إيران حكمتيار من البلاد، على الأرجح أنه تلقى قدراً من الدعم الإيراني في معركته ضد القوات الأمريكية و«إيساف» في العقد الماضي، ونقلاً عن السفير الأفغاني السابق: كان – أي حكمتيار- قريباً من إيران عندما كان عضواً في الحزب الإسلامي. ونحن نعلم جميعاً عن أكياس المال التي كان يتلقاها ».

- كما شاركت الحكومة الإيرانية في مناقشات سياسية مع ممثلي حركة طالبان. وعلاوة على ذلك، قامت وفود طالبان بزيارة طهران كجزء من السلام الذي ترعاه إيران. وعلى الرغم من أن إيران تعتبر الطاجيك والهزارة أفضل محاورين لها في أفغانستان، فإنها ترى مع ذلك أن البشتون وحركة الطالبان مهمّان لاستراتيجيتها الشاملة. قد يرى البعض في إيران أن طالبان اليوم على الرغم من ذلك ليست ودية تجاه المصالح الإيرانية؛ وبرغم كل شيء، فإن طالبان والجمهورية الإسلامية يتقاسمان عدواً مشتركاً، وهو الولايات المتحدة، وهما يتفقان على ذلك. وقد أدركت طهران أن طالبان من المرجّح أن تكون عاملاً رئيسياً في أفغانستان بعد ذلك في تراجع الولايات المتحدة. لذلك، من المنطقي أن تشملها الرهانات الإيرانية، ولكن ليس بشكل كلي، مع الاعتماد على شركائها التقليديين الشيعة والطاجيك. وكما قال أحد الأفغان بأن إيران تتمكن من الاستفادة من الظروف بدرجة معينة. وحتى لو وصلت طالبان إلى السلطة، فإن إيران لديها طريق للتعامل مع طالبان.

- وبالرغم من أن حركة «طالبان» حذرة، فإنّها لم تسمح للقضايا الدينية والإيديولوجية بالتدخل في المصلحة السياسية. وقد عملت طهران تاريخياً مع الجماعات غير الشيعية في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ ورغم أن إيران تقيم علاقات وثيقة إلى الشيعة والجماعات ذات الصلة، مثل حزب الله

اللبناني، والنظام العلوي في سوريا، إلا أنها لا تستخدم الطائفة كعامل حاسم في حساباتها السياسية.

موقف علي رضا نادر من العلاقات الإيرانية الباكستانية:

- يرى نادر وآخرون -في الدراسة المشار إليها سابقاً- أنّ الزيادة المستمرة في الهجمات الطائفية داخل باكستان يمكن أن توثق العلاقات بين طهران وإسلام آباد. وفي السنوات الأخيرة، أعطت طهران إشارات ودية للعلاقة مع إسلام آباد من أجل الدفاع عن الشيعة المحاصرين في باكستان. ورغم ذلك، فقد أفاد نشطاء شيعة باكستانيون أنّهم يشعرون بخيبة أمل بسبب غياب الضغط الإيراني على حكومة إسلام آباد لحمايتهم؛ وفي الوقت نفسه، ينتقد رجال الدين الإيرانيون ووسائل الإعلام الإيرانية الحكومة لعدم القيام بما فيه الكفاية لحماية إخوتهم الشيعة. على سبيل المثال، ورد في إحدى الصحف الإيرانية بأن مدينة باراتشينار الباكستانية تُعتبر «غزة ثانية» بسبب العنف الذي يرتكبه المتطرفون السنة ضدّ سكانها الشيعة؛ وعادة ما يركّزون انتقادهم على الولايات المتحدة والحكومات السعودية من أجل عدم إرباك العلاقات مع باكستان. وقد يقوم القادة الإيرانيون بتوجيه انتقادات محدّدة إذا تفاقم العنف الطائفي، كما أنّ المشاعر الشعبية الباكستانية ككل قد تحدّ من العلاقات الإيرانية - الباكستانية؛ ففي استطلاع للرأي أجرته إحدى وسائل الإعلام عام 2012، تبين من خلاله أن حوالي 71 بالمئة من المستطلعين الباكستانيين غير راضين عن تلك العلاقة نحو إيران، و26 ٪ فقط يعتقدون أن العلاقات ينبغي أن تصبح أوثق بشكل ملحوظ - برغم ذلك- بين السنة والشيعة، مما يدل على الانقسام الطائفي الكبير في البلاد، في حين هناك 10 في المئة فقط من السنة الباكستانيين تبنّوا وجهة نظر إيجابية تجاه إيران. أما الشيعة، فقد أيّد 81 في المئة منهم الحكومة الإيرانية بقيادة أحمدي نجاد.

وفي المدى القريب، زادت التوترات الأمريكية مع باكستان، وذلك بسبب ضربات الطائرات بدون طيار وغيرها. وفي الوقت نفسه، فإنه ليس لإيران شعبية بين السكان الباكستانيين. ولكن المشاعر المعادية للولايات المتحدة في باكستان أعلى من أيّ

دولةٍ أخرى في العالم الإسلامي، حيث إن هناك 94 في المئة من الباكستانيين يحملون آراء غير إيجابية نحو الولايات المتحدة. وقد أدّت السلطات الإيرانية دوراً في تغذية هذا الشعور. وعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2013، قال أحمدي نجاد في اجتماع مع باحثين باكستانيين إن أعداء باكستان سيُعتبرون أعداء لإيران.

بالإضافة إلى ذلك، كلّما شهدت إسلام آباد تدهوراً في علاقاتها مع واشنطن، فسيزيد اعتمادها على إيران لتلبية احتياجاتها من الكهرباء. وتحرص الولايات المتحدة على تقديم بدائل للطاقة الإيرانية، حيث هناك خطط لاستكمال مشروع في عام 2013 لتوفير 900 ميغاواط من الكهرباء إلى ما يقرب من مليوني باكستاني؛ ومع ذلك، فإنّ التكلفة المالية ستكون أقل إذا ما أصبحت الشبكة الكهربائية وسوق الطاقة في باكستان أكثر تكاملاً مع إيران.

- على المدى الطويل، لا تزال هناك قضايا خطيرة بين إيران وباكستان. وقد يؤدّي الانسحاب من أفغانستان إلى زيادة التوتر بين إيران وباكستان إذا ما نتج عنها زيادة عدم الاستقرار، حيث إن وجود القوات الغربية في أفغانستان هو السبب الرئيسي لخفض وتيرة المعركة بين طالبان المدعومة من باكستان، والشمال المتحالف والمدعوم من إيران؛ ولكن فيما يتعلق بأفغانستان، ليس من مصلحة واشنطن أن تقوّض العلاقات بين إيران وباكستان؛ والتعاون بين طهران وإسلام آباد أمرٌ جوهريٌّ في التعامل مع تحديات عدّة، مثل: تعقّب المخدّرات، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وكلاهما عاملان مهمّان في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

- وفي حالة أفغانستان المستقرّة، فإن طبيعة التعاون بين إيران والهند في أفغانستان ستُثبت كيف تقوّم باكستان علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. باكستان من المرجّح أنها تنظر إلى شراكتها مع الصين كوسيلة للتنافس مع إيران والهند في أفغانستان؛ وعلاوة على ذلك، إذا تخلصت إيران من عزلتها الحالية، وأصبحت أقلّ اعتماداً على باكستان على سبيل المثال في حالة التوصل لحلٍّ لنزاعاتها النووية. وفي طهران، يمكن أن تكون هناك مشاعر أكثر جرأةً لانتقاد إسلام آباد بالنسبة للقضايا الطائفية أو أنشطة المتمرّدين المناهضين لإيران في مقاطعة بلوشستان الباكستانية.

علاقات إيران بالهند وأثرها على الإقليم:

- لقد أثبتت العلاقات مع الهند أنّها وسيلة مهمّة لإيران للهروب من العزل العالمي. وترتبط القوّتان بصلات تاريخية وثقافية؛ فالفارسية كانت في يومٍ ما لغة معتمدة للمغول في الهند، وكانت بوليوود مصدراً للنفوذ الإيراني في المجتمع الهندي لبعض الوقت؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلا البلدين عضوين مهمين في حركة عدم الانحياز، وينظران إلى نفسيهما كبلدان نامية تهرب من الارتباط بالغرب ذي الماضي الإمبريالي الاستعماري. وتُعدّ الهند واحدة من أكبر الاقتصادات النامية في العالم، وشهية الهند لموارد الطاقة تقتضي أن تحافظ نيودلهي على علاقات وثيقة مع طهران، بالرغم من الضغوط الأمريكية. وإلى جانب الاهتمام المشترك بمكافحة التأثير الإقليمي لباكستان، ستواصل العوامل الاقتصادية دفع الدولتين إلى التقارب معاً على المدى الطويل. وفي أفغانستان، تعتمد الهند على التعاون مع إيران كأساس في تنافسها مع باكستان، وحاجتها إلى طريق بديل لأسواق آسيا الوسطى؛ وتسعى الهند أيضاً لتحقيق التوازن مع الصين، التي هي قريبة إلى باكستان، ونشطة في آسيا الوسطى.

- يُذكر أن علاقات إيران مع نيودلهي كانت محدودة، بسبب علاقات طهران الوثيقة مع إسلام آباد إبان مرحلة ما قبل قيام الثورة الإيرانية عام 1979. والسياسة الخارجية الهندية خلال الحرب الباردة، وإن كانت من الناحية الاقتصادية محايدة، إلا أنّها تميل لصالح الاتحاد السوفياتي، في حين أن إيران وباكستان كانتا جزءاً من الكتلة التي تشكّل منظمة تعهدت بمناهضة السوفييت (سينتو).

- وفي الوقت نفسه، تقف إيران مع باكستان حول نزاعها مع الهند حول كشمير، وهناك عاملان غيّرا العلاقات الإيرانية - الهندية بشكل كبير: الثورة الإيرانية ونهاية الحرب الباردة، ومع صعود (السيد) الخميني أخذت العلاقات بين طهران وإسلام آباد، وكذلك الهند، في التحسن مع إيران، وذلك على الرغم من انتقادات الجمهورية الإسلامية المستمرّة للهند.

- انهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الطالبان في نهاية المطاف في أفغانستان، وفّرا زخماً إضافياً للهند للتعاون مع إيران في دعمها للتحالف الشمالي كوسيلة لمواجهة النشاطات الإقليمية الباكستانية. وخلال العقدين الماضيين، تجاوزت العلاقات الإيرانية - الهندية علاقات إيران مع باكستان؛ ورغم استقرار علاقات طهران مع إسلام آباد خلال العقد الماضي، إلا أنّها بدأت في التغيير نحو التوازن مع زيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيمها راو لطهران في عام 1993، والتي شكّلت محطة هامّة في تنمية العلاقات الثنائية، وفي نيسان/أبريل عام 2001، وقعت الهند وإيران مذكرة تفاهم بشأن التعاون الدفاعي. وبعد ذلك بعامين، قام الرئيس الإيراني خاتمي بزيارة إلى نيودلهي، حيث أعلن قادة البلدين عن «رؤية استراتيجية مشتركة «.

- عند وصف طبيعة العلاقات بين إيران والهند، يتحدث كبار المسؤولين في البلدين منذ فترة طويلة عن التراث الثقافي المشترك الذي يعود إلى قرون. وبعد انتخاب روحاني في يونيو 2013، أكّد كلٌّ من الرئيس الإيراني ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج مجدّداً أن إيران والهند يتمتعان بروابط تاريخية وحضارية عميقة، والتي وفَّرت أساساً قوياً لعلاقات ذات قاعدة واسعة ومنفعة متبادلة. وفي هذا السياق، سعت الهند إلى تطوير الزراعة لديها؛ ومن المهم بالنسبة للعلاقات بين إيران والهند أن الشيعة الهنود هم أعضاء فاعلون من النخبة السياسية، حيث يشغلون مناصب رفيعة في معظم الأحزاب السياسية المهيمنة. وعلاوة على ذلك، تنظر الهند لإيران كدولة قادرة على مواجهة الدعاية الباكستانية المضادة للهند في العالم الإسلامي.

العلاقات الإيرانية - الروسية:

- إنّ علاقات إيران مع روسيا أكثر تعقيداً بكثير من علاقاتها مع الهند أو باكستان. ولأسباب تاريخية مختلفة، كان الإيرانيون يشكّكون منذ وقت طويل في النوايا الروسية، وظلّت إيران متردّدة في رؤية روسيا كشريك دولي موثوق به. وفي الوقت نفسه، تستفيد روسيا من جمهورية إسلامية معزولة، وتفضّل أن تبقى إيران شريكاً صغيراً. الحقيقة أنّ كلا البلدين يُعدّان مصدراً رئيسياً للطاقة، والتي تشكّل لاعباً مهماً في

استراتيجية موسكو على المدى الطويل بالنسبة لإيران؛ روسيا تخسر في حال كانت إيران منفتحة على العالم، ومع ذلك، طهران وموسكو تتشاطران مصلحة مشتركة في مواجهة الوجود الأمريكي القوي في المنطقة، وهما معنيان بمواجهة تفشي التطرف السني في آسيا الوسطى والقوقاز. وبالتالي، فإنّ مصالح روسيا في أفغانستان تتماشى بشكل وثيق مع مصالح إيران والهند؛ وكلاهما سعيا إلى منع عودة حركة طالبان إلى كابول، وذلك بعد أن خاضت حرباً دموية، طويلة الأمد في أفغانستان -وغالباً ما تسمّى «فيتنام الاتحاد السوفياتي»- والروس معنيون بالحفاظ على الاستقرار في البلاد؛ لأن وضع بلادهم الأمني يؤثر على الاستقرار في آسيا الوسطى الكبرى.

- وفي لمحة تاريخية، لقد عانى الروس والإيرانيون من الماضي، ومنذ أوائل القرن 19 إلى منتصف القرن 20. وقد أدّت روسيا دوراً في إيران أثناء وجود الإمبراطورية البريطانية. وخلال القرن التاسع عشر، خاضت إيران حروب عدّة مع روسيا؛ وفي نهاية المطاف كانت تفقد أراضيها في القوقاز، بما في ذلك أذربيجان، أرمينيا، وجورجيا. وحتى يومنا هذا، يرى الإيرانيون توقيع القاجار الفارسي على معاهدات غولستان وتركمانشاي - التنازل عن الأراضي إلى روسيا - كاستسلام مخجل للسيادة إلى القوى الخارجية، مما يزيد من تفاقم شعور الشعب الإيراني بالإيذاء على يد الأجانب. وبعد الحرب العالمية الأولى، دعم الاتحاد السوفياتي تمرّداً انفصالياً في إيران شمال غيلان مرة أخرى؛ وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، دعم السوفيات الحركات الانفصالية في أذربيجان الإيرانية وكردستان في عام 1946، ورفض ستالين الانسحاب من الأراضي الإيرانية، وكان هذا بمثابة بداية لدور متكامل مع الولايات المتحدة، وذلك ضمن استراتيجية لمواجهة تأثير الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة، فقد حافظت حكومة الشاه على علاقات -لم تكن ودّية- مع السوفيات خلال معظم الحرب الباردة. ولقد شهدت الثورة الإيرانية حقبة من العداء الخارجي نحو الاتحاد السوفياتي؛ وأشار آية الله الخميني إلى الاتحاد السوفييتي بأنه «الشيطان الأصغر»، أما في السياسة الخارجية فقد سعت إيران لقيام تحالفات على قاعدة «لا شرقية ولا غربية».

- أما السوفيات، فقد دعموا حزب توده اليساري خلال الصراعات في وقت مبكر مع الجمهورية الإسلامية في السلطة، وأيّدوا بقوة صدّام حسين خلال الحرب الإيرانية - العراقية، وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع ذوبان الجليد في التوترات الروسية - الإيرانية. ومع سقوط الاتحاد السوفيتي، ووفاة الإمام الخميني، ونهاية الحرب الإيرانية - العراقية، رأى قادة إيران فرصة لإنهاء الأعمال القتالية؛ كما اتّجهوا لتحسين العلاقات مع موسكو، ليكون وسيلة مهمة لتحديد قوة الولايات المتحدة في المنطقة، والحصول على أسلحة متقدمة، والتي كانت روسيا حريصة على بيعها. وفي التسعينيات، بدأت روسيا وإيران أيضا في التعاون في مواجهة التطرف السني في المنطقة. وقد أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى نشوء حركات تدعو للاستقلال والتمرّد للسنّة في روسيا. وكما هو الحال مع الإيرانيين يخشى الروس من انتصار طالبان في الحرب الأهلية في أفغانستان، وهم قلقون من أن تقوم طالبان بدعم الجماعات المتطرفة العاملة في جمهوريات آسيا الوسطى، وفي عام 1997، أدّت إيران دوراً في الحلّ الدبلوماسي لوضع حدٍ للحرب الأهلية الشرسة في طاجكستان بين الجماعات الإسلامية والشيوعيين الذين كانوا يحكمون في السابق؛ كما أن المخاوف الروسية خفّت بعد إعدام إيران للمتمرّدين الإسلاميين في الشيشان والقوقاز. ولإيران وروسيا مصالح مشتركة في منع الهيمنة التركية والأمريكية إلى جانب أرمينيا في صراعها مع أذربيجان المدعومة من الغرب.



- كبير علماء الاجتماع، وأستاذ بكليّة (باردي) التابعة لراند، للدراسات العليا.

- حاصل على دكتوراه وماجستير في علم الاجتماع، من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس.

- عضو في هيئة التدريس المساعد في مركز التنمية الاقتصادية في كلية (هاينز) في جامعة (كارنيجي ميلون). وقبل انضمامه إلى مؤسّسة راند بدوام كامل في يوليو 2002، عمل بول كمساعد في راند لمدّة ست سنوات، وفي كلية الإحصاء بجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس (أوكلا) في (2001-2002).

- قام بول بتطوير الكفاءات المنهجية في مقاربات المقارنة التاريخية ودراسات الحالة، وتقييم الأبحاث، وأشكال مختلفة من التحليل الكمّي، وأبحاث المسح.

أبرز مواقفه وآرائه في قضايا مختلفة ومتنوعة:

موقفه من الحرية والمعلومات – تقييم البيانات المتاحة للعموم، والمقصود أثر نقل المعلومات على أمن البنية التحتية للولايات المتحدة:

في دراسة أعدّها كريستوفر بول وآخرون، ونشرها معهد راند عام 2007:

- كان الهدف من هذا التحقيق هو تحديد مقدار البيانات المتعلقة بأنظمة مكافحة الإرهاب، والدفاعات الأمريكية المتاحة للجمهور، والتي من الممكن العثور عليها من قِبل الأفراد الذين يسعون إلى الإضرار بالمصالح الداخلية للولايات المتحدة. وقد ركّزت على المعلومات التي يمكن الوصول إليها بحرية من خلال البحث على شبكة الإنترنت، واستعراض المواد المكتبية، والحصول بالتالي على صورة

مفصّلة -بشكل معقول- للمعلومات التي ما زالت متاحة، والتي تغطّي مجموعة من السيناريوهات المحتملة. وقد فحص الباحثون ستّ عمليات إرهابية افتراضية مختلفة تنطوي على ثلاث فئات من البنية التحتية للنقل: الهواء، والسكك الحديدية، والبحرية. وقد وضع فريق هذا البحث إطاراً لمقارنة كمية المعلومات المتاحة للجمهور، عبر مختلف سيناريوهات الهجوم الإرهابي، والبنية التحتية المستهدفة.

- جاء في ملخّص الدراسة: يتناول هذا التقرير جدوى الحصول على المعلومات ذات الصلة بتخطيط الهجمات للإرهابيين من المصادر المتاحة للجمهور، ومقدار توفّر هذه المعلومات ذات القيمة الخاصة بالنسبة للمخطّطين الإرهابيين، حيث يمكن الحصول عليها عموماً بتكلفة وجهدٍ أقل، من قيامهم بجمع المعلومات بشكل مباشر عبر مراقبة الأهداف. كما أنّ الإلمامَ بالمصادر العامة للمعلومات العامة مفيدٌ أيضاً للمدافعين، الذين ربما لا يدركون أن جماعة إرهابية تعرف أو يمكن أن تتعلم بسهولة عن نقاط ضعف معينة، حيث يمكن استغلال نقاط الضعف بسهولة أكبر. ومع ذلك، إذا كان المدافعون قادرين على إنشاء قاعدة صلبة لما يمكن أن يعرفه الإرهابيون أو يمكنهم أن يتعلموه من المصادر العامة، فيتمكنون من تحديد ما هي الأصول (الأموال) أو المناطق أو السكان الذين قد يتعرضون للخطر، وبالتالي تعديل دفاعاتهم وفقاً لذلك.

- ونظراً لوجود مجموعة واسعة من المعلومات في المجال العام، كما أنّ تحديد جميع المعلومات ذات الصلة بالهدف المحتمل، وتقييم قيمتها أو أهميتها المحتملة للمخطّطين الإرهابيين هو أمرٌ شاق، فإنّ المطلوب هو طريقة لتحديد أنواع المعلومات التي يرجّح أن تكون مفيدة في التخطيط وتنفيذ الهجمات على أهداف معيّنة، حيث وضعنا إطاراً لتوجيه التقييمات حول مدى توافر المعلومات لتخطيط الهجمات على البنية التحتية للنقل الجوّي، والسكك الحديدية، والنقل البحري في الولايات المتحدة، وذلك في إطار عملية جمع المعلومات عن طريق فريق أحمر؛ والنتائج تبيّن فائدة إطار تحديد المعلومات المتاحة للجمهور ذات الصلة بتخطيط الهجمات الإرهابية؛ وهذا يتيح لنا وصف مستوى الصعوبة المتضمنة في العثور على أنواع مختلفة من المعلومات ذات الصلة بسيناريوهات هجوم محدّد.

- نلاحظ أنه بغضّ النظر عن مدى سهولة أو صعوبة تحديد موقع معلومات معيّنة، فإنّه لا توجد هناك أدلّة من خلال هذا التحقيق تشير إلى أنّ حجب المعلومات عن الجمهور من شأنه أن يغيّر من خطر حدوث سيناريو معيّن. وتتناول نتائجنا فقط كيف كان الفريق الأحمر -وبسهولة- قادراً على تحديد موقع المعلومات ذات الصلة؛ واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، نقترح توصيتين يُقصد بهما مساعدة أصحاب البنية التحتية على زيادة الأمن:

- لمنع المعلومات التي تتضمّن تفاصيل الأمان من دخول النطاق العام، ومراجعة وتنقيح إجراءات الأمن التشغيلي، وأمن المعلومات، تشير نتائجنا إلى أنّ بعض فئات المعلومات المتعلقة بإعداد الاستخبارات المعدّلة من ساحة المعركة (ModIPB)، لا يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال مصادر المعلومات العامة خارج الموقع. على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بنشر قوات الأمن - أي الطرق، والجداول الزمنية، وعدد الموظفين؛ ومع ذلك، فإنّ فريقنا الأحمر حدّد مجموعة واسعة من أنواع المعلومات المتعلقة، والهياكل الأساسية للنقل الجوّي، والسكك الحديدية، والنقل البحري، بما في ذلك المعلومات حول المواقع والمعدّات، والتقارير الإخبارية. وعلاوة على ذلك، يجري إضافةمعلومات جديدة إلى الملك العام كل يوم، جنباً إلى جنب مع قدرات جديدة للبحث والأمن المعلوماتي، إذ ينبغي تقييم إجراءات تأمين المعلومات الحساسة بانتظام، مع مراعاة التطورات في تكنولوجيات التخزين واسترجاع البيانات، بهدف تحديد مواطن الضعف التي قد تسمح بالمعلومات الحساسة للدخول إلى المجال العام.

- تضمين المعلومات التي يمكن للجمهور الحصول عليها، والتي يسهل الحصول عليها خارج مواقع مصادر المعلومات تقييمات حول مواطن الضعف، مثل: عمليات النقل، حيث ثبت أن مواقع البُنَى التحتية أهداف جذّابة للهجمات الإرهابية. ولذا يجب على مالكي ومشغّلي هذه المرافق القيام بإجراء تقييمات لتحديد مواطن التهديدات التي قد تتعرض لها مرافقها وأنشطتها، ولضمان شمولية تلك التقييمات والمعلومات – التي هي في متناول الجمهور- يجب تضمينها في مواقع المجالات العامة.

- تشير النتائج إلى أنّه على مالكي ومشغِّلي مؤسّسات البنية التحتية للنقل تقييم ما يقومون به، من خلال تحديد مدى تكرار مواطن الضعف، لضمان أن تدخل أي معلومات جديدة في المجال العام، حيث يتم التقاطها وتضمينها في التقييمات. ومن خلال تلك المعلومات الجديدة التي يمكن أن تدخل المجال العام في أي وقت، يتم في اليوم التالي إجراء تقييم للضعف؛ ولتحديد مدى التكرار يجب إجراء استعراضات. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن تحليل المعلومات المتاحة للمجال العام التي يجب أن تُدمج فيها تقييمات لمواطن الضعف. وفي حال أُجريت بشكل منفصل، ينبغي أن تنفّذ بالتردّد أو التواتر نفسه.

- إنّ معرفة ما يعرفه الإرهابيون أو يمكن أن يتعلموه قد يكون مفيداً للمدافعين. وإذا لم يدرك المدافعون أن جماعة إرهابية تدرك وجود ضعف معيّن، فإنّ هذا الضعف يمكن استغلاله بسهولة أكبر. ومع ذلك، إذا كان المدافعون قادرون على إنشاء فكرة تقريبية عمّا يُحتمل أن يعرفه الإرهابيون أو يتعلمونه من المصادر العامة، وكيف يمكن أن تكون تلك المعلومات المحتملة تشكّل هجوماً، فإنّه يمكن أن تحدّد الخطر بشكل أفضل ويضبطون دفاعاتهم وفقاً لذلك. على سبيل المثال، إذا كان المدافعون يدركون أنّ الإرهابيين يعرفون أوقاتاً وأماكن محدّدة، ودوريات حراسة، فإنّه من الممكن أن يعدّلوا خططهم التشغيلية وفقاً لذلك لمنع المهاجمين من جمع تلك المعلومات واستخدامها بفعالية؛ فإذا كان المدافعون يعرفون ما هي التدابير المضادة التي يمكن أن يعرفها الإرهابيون، يمكنهم اتّخاذ خطوات لضمان أن تظلّ هذه التدابير المضادّة فعّالة رغم اكتشافها، أو إمكانية أن تتحول إلى استراتيجيات دفاعية بديلة.

- يسعى هذا التقرير إلى تحسين فهمنا حول المعلومات التي قد تكون علنيّة ومتاحة حول الأهداف المحتملة، بطريقتين: أولا، من خلال توفير إطار تحليلي لتقييم جهود جمع المعلومات الاستخباراتية الإرهابية، التي يمكن استخدامها في تحليلات متناسقة، وقابلة للمقارنة، عبر السيناريوهات والأهداف؛ والثانية، من خلال عرض النتائج - المستفادة- من عملية محاكاة لجمع المعلومات الاستخبارية (الفريق الأحمر) لستة سيناريوهات هجومية محدّدة.

موقفه من داعش وسبل مكافحتها:

في مقالٍ بعنوان: (توجّه واسع لمكافحة الدولة الإسلامية) من تأليف: كريستوفر بول وكولن كلارك، ونشره معهد راند بتاريخ: 2/أيلول- سبتمبر/2014:

- يقول الباحث: في عام 2013 أكملنا «مسارات نحو الانتصار: دروس من التمرّد الحديث»؛ دراسة شملت 71 حالة عن مكافحة التمرّد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي اختبرت كميًّا أداء 24 مفهوماً، أو لبنة، لنهج محدّد لمكافحة التمرّد، في مقابل السجل التاريخي. وقد استمدّت بعض المفاهيم من وجهات نظر كلاسيكية من القرن الماضي، مثل «التهدئة» و«إعادة التوطين»، وكانت المفاهيم المعاصرة المقترحة للعمليات في العراق وأفغانستان، مثل «الأحذية على الأرض» و«المفهوم الضمني في الدليل الميداني للجيش الأمريكي»، في مكافحة التمرّد.

- والحالات المختارة هي 71 حالة تمرّد تم حلّها أخيراً، وتمتد من مرحلة الحرب العالمية الثانية حتى عام 2010. وبالإضافة إلى كونها تمثل تمثيلاً كاملاً للتاريخ الحديث للتمرّد، فإن هذه الحالات تمثّل تباينًا جغرافيًا (الجبال والغابات والصحارى والمدن)، والإقليمية، والتباين الثقافي (أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى والبلقان والشرق الأقصى)، والتفاوت في القدرات العسكرية، والتكتيكات المبتكرة للقوات، والقوّات المتمرّدة على حدٍّ سواء.

- وأسفرت الدراسة عن مجموعة نهائية من الاستنتاجات عن الحالات التاريخية لحالات مكافحة التمرّد، والتي يرِد تفصيل العديد منها أدناه. أولاً، وجدنا أنه في كل حالة نجحوا فيها، تمكنت قوات مكافحة التمرّد من تجاوز المتمرّدين إلى حدٍ كبير، وإجبارهم على القتال كمحاربين قبل أن ينزلوا إلى الأنشطة المرتبطة تقليدياً بمكافحة التمرّد.

- وهذا يعني أنّ الخطوة الأولى في هزيمة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، الذين كان يُشار إليهم سابقاً باسم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، هي تجاوزهم، وهزيمة تطلعاتهم التقليدية. وفي حين أنّ هذا لم يحدث بعد في العراق، فإنّ القوّة الجويّة الأمريكية يمكن أن تُسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق هذه الغاية؛

وستساعد الغارات الجويّة على كبح تقدّم «الدولة الإسلامية» في أجزاء استراتيجية من العراق، وبالتالي ستساعد الحكومة العراقية وقوّات الأمن، على الأقلّ على المدى القصير.

- وثانياً، استنتجنا من البحث أن «الممارسات الفعّالة التي يمارسها الصندوق تميل إلى الترشح في حزم»؛ بمعنى أنّ الحكومات التي تمكّنت من هزيمة التمرّد نفّذت العديد من الممارسات الفعّالة، فضلاً عن القليل منها. وقد حدّدت تقنيّات التحليل المقارن النوعي ثلاثة مفاهيم مبتكرة حاسمة للنجاح، حيث تمّ تنفيذ هذه المفاهيم الثلاثة عند كلّ نجاح (فوز)؛ وأيّ خسارة كانت تعني ثلاثة أمور: تخفيض الدعم الملموس، والالتزام والدافع، والمرونة والقدرة على التكيّف.

- وقد أثار الهجوم العسكري الأخير الذي شنّته «الدولة الإسلامية» في جميع أنحاء شمال العراق نقاشاً حول الدور الأمريكي الذي ينبغي أن يكون في مواجهة الجماعة. إنّ الاستراتيجية الأوسع نطاقاً لهزيمة التمرّد المتنامي في العراق، وتنظيم داعش يمثّل تمرّدًا، حيث إنّ هدفه المعلن هو إسقاط الحكومتين العراقية والسورية، واستبداله بدولة الشريعة. كما يتعيّن أن تتضمّن الدعم الأمريكي على مستويات عدّة، على الرغم من أنّ قوّات الأمن العراقية يجب أن تكون في الصدارة.

- يجب أن يركّز الدعم الأمريكي على بناء استراتيجية عراقية لمكافحة التمرّد، وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، عبر خفض الدعم الملموس للمتمرّدين، وزيادة الالتزام والتحفيز للقوات العسكرية والأمنية العراقية، وزيادة شرعية الحكومة بين العراقيين السنّة.

- كلّ قوّة مضادّة للمتمرّدين فازت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمكنت من الحدّ بشكل كبير من قدرة المتمرّدين على الحفاظ على المستويات المطلوبة من المجنّدين والأسلحة والمواد، والتمويل، والاستخبارات والملاذ. وما لم تتمكن قوّات الأمن العراقية من التعرّف على مصادر دعم المتمردين، والقضاء عليها، فإنّ الصراع فقط سيشتدّ، وسيدفع البلاد أكثر نحو الحرب الأهلية الشاملة.

- وبعبارة أخرى، يجب أن يتضمّن جزءٌ من استراتيجية مكافحة التمرّد محاربة المقاتلين والأعتدة التي تتدفّق إلى البلاد على طول الخطوط العريضة، وكسر سلسلة الخدمات اللوجستية، التي تسمح للدولة الإسلامية بامتلاك القدرة على التخطيط للهجمات وتنفيذها.

- وحتى مع الدعم الجوّي الأمريكي، فإنّ تعطيل الدعم المادي الخارجي للمتمرّدين سيكون صعباً لسببين رئيسيين: أولاً، إنّ الحرب الأهلية الجارية في سوريا توفّر للدولة الإسلامية وصولاً غير مقيّد إلى الوراء عبر الحدود العراقية - السورية؛ وما لم يتم توسيع نطاق القوّة الجويّة الأمريكية إلى الأراضي السورية، فإنّ المتمرّدين سيكونون قادرين على تنفيذ هجمات على الأراضي العراقية قبل الهرب إلى سوريا للراحة والاستجمام والتسلح. ولا تسيطر قوّات الأمن العراقية على ما يحدث غرب الحدود العراقية - السورية.

- ثانياً، كانت قوات الأمن العراقية إما غير راغبة أو غير قادرة على خوض القتال المباشر مع المتمرّدين. ويمكن للقوات الجوية الأمريكية أن تساعد في هذا الصدد؛ ولكن قوات الأمن العراقية الوحيدة التي تعمل على الأرض هي في وضعٍ يمكّنها من جمع المعلومات الاستخبارية اللازمة لتحديد كيفية تحرك المتمرّدين بالأسلحة والأموال والمقاتلين في جميع أنحاء المنطقة.

- وقد وجدت سلسلة أخرى مثيرة للاهتمام من أبحاثنا أنّ كلاً من الحكومة، وقوّة مكافحة التمرّد، أظهرت في جميع النجاحات التاريخية المضادة للتمرّد، مستويات عالية من الالتزام والدافع، في حين أنّ المتمرّدين فازوا بكلّ حالة كان فيها التزام الحكومة ودوافعها غير موجودين.

- ويُعدّ الالتزام والدافع، كمفاهيم لمكافحة التمرّد، مهمّين لبيان إلى أيّ حدٍّ تلتزم الحكومات وقوّاتها بالفعل بهزيمة التمرّد، بدلاً من تحقيق أهداف أخرى، مثل تعظيم ثروات المسؤولين الشخصيّة وقوّتهم، والضغط على المؤيّدين الخارجيين من خلال توسيع الصراع، والانخراط في الطائفية أو تجنّب القتال (أو الفرار)، كما حدث

في انقسامات الجيش العراقي من خلال الانصهار بعيداً عن القتال مع مقاتلي «الدولة الإسلامية».

- وهذا المفهوم يتعلّق بكلٍّ من الحكومة المهدّدة وقوّاتها الأصلية، ولكن ليس بالتزام أيٍّ من المؤيّدين (الداعمين) الخارجيين ولا بدافع منهم. وتاريخياً، لم يكن دافع القوى الخارجية مهماً؛ وهذا يعني أنه لا يساعد إذا كانت الولايات المتحدة تريد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية أكثر مما تفعله قوات الأمن العراقية.

- وبغضّ النظر عن المساهمات التي تقدّمها الولايات المتحدة للقتال، وكيف تقوم الحكومة العراقية بتأييد دعم شعبها وزيادة شرعيتها، فإنّ الحكومة العراقية والقوات العسكرية العراقية يجب أن تكون ملتزمة ومتحفزة لهزيمة التمرّد. وإذا لم تكن كذلك، يشير التاريخ إلى أنّها لن تكون ناجحة.

- أخيراً، المرونة والقدرة على التكيّف، حيث يتم التقاط قدرة القوات الحكومية على التكيّف مع التغيّرات في استراتيجية المتمرّدين أو تكتيكاتهم، في حين أنّ بعض القوى التاريخية فشلت في التكيّف، وخسرت المراحل المبكرة، أو المتوسطة في الصراعات، رغم أنّها تمكّنت من الفوز في نهاية المطاف. وقد قامت القوى الناجحة بإجراء تعديلات ضرورية في المرحلة الحاسمة لكلّ حالة من الحالات التاريخية.

- كانت قوّة النيران الساحقة، والتكنولوجيا المتطورة، أبداً ضامنتين للانتصار في العمليات العسكرية. ولم يكن ذلك في أيّ وقت من الأوقات أكثر مما كان عليه الحال في بيئة العمل اليوم، حيث يستخدم المتمرّدون الإنترنت، ويؤثّرون بشدّة، ويستخدمون مواد بدائية لبناء أجهزة متفجرة مرتجلة على نحو متزايد، من أجل مواجهة قوات التحالف؛ أحدهم يقول: «تعلّم أكل الحساء مع سكّين»؛ وهذا يؤكد على أهمية تكيّف القوات العسكرية بسرعة، وبفعالية مع تغيرات الحرب.

- هذه النصيحة العملية (المرونة والقدرة على التكيّف) تمتد إلى غيرها من المفاهيم الأوسع نطاقاً لقوات الجيش، بحيث تُعدّ تلك القوّات لعبةً بين طرفين اثنين، أحدهما يمثّل الخصم الذي يتكيّف؛ والقوات العسكرية الناجحة هنا يجب أن

تتعلّم وتتكيّف. في دراستنا، فإنّ جميع القوى الـ28 التي انتصرت قد تجنّبت الفشل في التكيّف في المرحلة الحاسمة؛ كما أنّ هناك 11 من القوى الخاسرة في صندوق النقد الدولي، مما شكّل دليلاً قويًّا على دعم أهميّة المرونة والقدرة على التكيف.

- في العراق، كان المتمرّدون أكثر تكيّفاً من قوات مكافحة التمرّد العراقية. والهجوم الأخير الذي شنّته «الدولة الإسلامية» لا يؤكّد سوى هذه المعضلة التي تواجه الحكومة العراقية.

- ومع ذلك، فإنّ القوّة العسكريّة ليست سوى جزء من نهج سليم لمكافحة التمرّد. ولتحقيق تقدّم دائم، يجب أن يركّز رئيس الوزراء العراقي المعيّن حديثاً، حيدر العبادي على شرعية الحكومة العراقية. وللقيام بذلك، سيتعين عليه أن يصل بطريقة ما إلى الجماعات السنية المتضرّرة - بما في ذلك الميليشيات البعثية التي تعمل جنبًا إلى جنب مع داعش - لإعادة السنة إلى كنفه بعض الشيء، بما يشبه قوّات صحوة الأنبار.

- ويستفيد تنظيم الدولة الإسلامية من دعمه للسنة العراقيين المحرومين الذين ينضمّون إلى التمرّد، ويقدّمون دعماً ملموساً، أو ببساطة لا يقاومون، ويقدّمون الدعم السلبي. وحتى القبول الضمني للتمرّد يقوِّض الحكومة في بغداد، التي أظهرت مراراً وتكراراً الميل نحو الطائفية، وعدم الرغبة بشكل عام في طمأنة أو تهدئة الأقليات العرقية والدينية.

- إنّ إضفاء الشرعيّة على الإصلاحات، والجهد المخلص في تقاسم السلطة، يمكن أن يجعل الحكومة العراقية الحالية بديلاً عمّا تقدّمه «الدولة الإسلامية» لسنّة العراق، وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات تشكيل حكومة وحدة وطنية متماسكة، وتقليل التأثير الإيراني على الموالين لحزب الدعوة المتجذّر في بغداد البيروقراطية. كما أن استمرار تهميش السياسيين السنّة والكرد لن يؤدّي إلا إلى إطالة أمد الارتباك أو التشويش.

- إنّ الغموض يُحتّم وجود نقاش حقيقي حول السياسة العامّة. لذا، فإنّ الكثير من التحليل الأخير حول كيفيّة هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية يميل إلى الاعتماد

ليس فقط على الحدس، أو الإحساس العام بالتاريخ، أو عدد قليل من المقارنات مع حالات تاريخية مشكوكٍ فيها، وذلك بدلاً من جمع أدلّة تاريخية متينة ومنتظمة؛ لذا ينبغي أن تساعد نتائج بحث: «مسارات نحو الانتصار» على تقديم أدلّة تجريبية تؤدّي إلى نقاشات كبيرة الأهمية.

- أوّلاً: بعد سنوات من القتال، يصل طرفا النزاع إلى حالة من الإنهاك جرّاء الحرب، وينتهي بهما الأمر إلى جمود أو ركود عسكري؛ ثانياً: بعد الوصول إلى الركود، وإدراك الأطراف المتنازعة عدم الجدوى من مواصلة التصعيد، يتمّ قبول المتمرّدين كشريك شرعيّ في التفاوض؛ وبمجرّد قبول الحكومة للمتمرّدين، يصبح من الممكن مناقشة شروط وقف إطلاق النار. وتعتمد هذه الخطوة الثالثة المتمثلة بوقف إطلاق النار بدرجة كبيرة على موافقة القوى الخارجية، وهي تشبه في ذلك الخطوة الثانية التي سبقتها. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك جهة خارجية داعمة تضغط من أجل استمرار الصراع، فمن المحتمل أن تنتهي عملية التفاوض عند هذا الحد.

- وإذا امتنعت الجهات الفاعلة الخارجية عن التدخل أكثر من ذلك، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقيات وساطة رسمية. وهذه هي الخطوة الرابعة من العملية؛ خامساً، يمكن أن تكون عروض المشاركة في السلطة (مثل العفو العام أو الانتخابات) مُغرية بالنسبة للمتمرّدين، بحيث تستميلهم لتفضيل الحلّ السياسي على الصراع المسلّح؛ سادساً، بمجرّد قبول عروض المشاركة في السلطة، يمكن أن تؤدّي الأصوات المعتدلة بين قيادة حركة التمرّد إلى تمهيد الطريق نحو المضيّ قُدُماً، وإفساح المجال أمام الكوادر السياسية المعتدلة في المجموعة؛ سابعاً، وأخيراً، يجب أن تكون هناك أطراف ثالثة ضامنة للمساعدة في توجيه العملية للوصول إلى حلّ نهائيّ، وذلك بالعمل كمراقبين حياديين، أو كجهات مقدّمة للخدمات الأمنية، والمساعدات الاقتصادية، والتنموية وغيرها من الخدمات.

تقييم النزاع الدائر في أفغانستان:

- لا تقتصر وظيفة سجلّ الأداء على توفير لمحة موجزة عن النتائج التاريخية وتحليل عوامل ارتباط النجاح التاريخية، في مساعي مكافحة التمرّد فحسب؛ بل يُعدّ السجلّ من أدوات التنبّؤ المفيدة بالنسبة للجهود الحالية والمستقبلية في مجال مكافحة التمرّد. ومع أنّنا لا نجزم بأنّ قدرة سجلّ الأداء على التمييز بين الفوز والخسارة منذ الحرب العالمية الثانية تضمن قدرتها على التنبؤ بنتائج الصراعات القائمة أو المستقبلية، إلا أنّ نتائج جهود مكافحة التمرّد تلك تقدّم مؤشّراً جيّداً على ما إذا كانت الجهود تسير في الاتّجاه الذي يُحتمل أن يؤدّي إلى نتيجة مفضّلة، أم في اتجاه آخر ليس من المحتمل أن يُثمر عن ذلك. علاوة على ذلك، يحتوي سجلّ الأداء على مجموعة محدّدة من العوامل الموجودة أو الغائبة، التي تُعدّ بمثابة معلومات إرشادية لصانعي القرار والمسؤولين الاستراتيجيين والمخطّطين فيما يتعلق بالجوانب التي باتت جاهزة لتجديد التركيز عليها.

- وفي الأبحاث التاريخية الأساسية، قمنا بتقييم عوامل سجلّ الأداء في كلّ مرحلة مرّت بها كلّ حالة بناءً على دراسات مفصّلة للحالات تم جمعها من العديد من المصادر الثانوية. مع ذلك، فإن البيانات المتاحة عن أفغانستان تفتقر في أغلب الأحيان إلى الموثوقية والصلاحية، بسبب عدم اتساق ممارسات جمع البيانات والتباين في إعداد التقارير؛ ناهيك عن حالة الغموض الكبير فيما يتعلق بما حدث في أجزاء عدّة من الدولة. ونظراً لاستمرار النزاع، وافتقار التقارير الحالية إلى وضوح الرؤية، والإدراك المتأخر، لم نتمكن من تطبيق طُرقنا السابقة بالمستوى نفسه من الثقة؛ وبدلاً من ذلك، قمنا بتعيين فريق من الخبراء لاستكمال سجلّ الأداء الخاص بحالة أفغانستان في مطلع عام 2015، واستنبطنا مدخلاتهم باستخدام طريقة دلفي. ويتضمّن القسم التالي شرحًا وافيًا لطريقة دلفي، في حين يحتوي الملحق على تفاصيلَ خاصّة حول عملية التطبيق والتنفيذ.

استخدام طريقة دلفي (Delphi):

- تم إعداد طريقة دلفي في مؤسّسة راند في فترة الستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من تنقيح الأساليب على مرّ السنين، إلا أن بُنيتها الأساسية لا تزال كما هي. يقوم الخبراء بإعداد التقييمات أو تقديم المدخلات بصفة فردية، ثمّ يعرضون تفسيرات ومسوغات خطية لتلك التقييمات؛ وبعد ذلك، تتم إتاحة الفرصة لهؤلاء الخبراء لمراجعة التفسيرات المقدّمة من مشاركين آخرين بصورة خاصة، وإعادة النظر في تقييماتهم بناءً على سُبل الاستنتاج التي لم تتضمّنها حساباتهم الأولية؛ وتأتي النتيجة لتعكس مجموعة متفقًا عليها من تقييمات الخبراء، التي تستند إلى معلومات أكثر مما كان لدى أي من الخبراء في البداية. ونظراً لعمل المشاركين بصورة خاصّة وبدون الكشف عن هويتهم للآخرين، يتمّ التوصّل إلى التقييمات النهائيّة دون أيّ تأثيرات نفسيّة على العمل الجماعي، مثل «الاقتناع الزائف، وعدم الرغبة في مخالفة الآراء العامة والتأثر برأي الأغلبية». ومع ذلك، تجدر الملاحظة أنّ طريقة دلفي هي واحدة من طرق عدّة يمكن استخدامها لقياس التقدّم (أو عدم التقدم) في أفغانستان، أو لاستكمال سجلّ أداء مكافحة التمرّد، فقد كان بإمكاننا استكمال سجلّ الأداء بأنفسنا، وذلك بالاعتماد على حكم خبير واحد، والاستشهاد بالاستطلاعات والمقابلات والتقارير أو مصادر البيانات الأخرى، التي تبرّر الدرجات التي توصّلنا إليها؛ غير أنّنا ارتأينا أنّ ذلك سيضع عبئًا غير ضروريّ على آرائنا ووجهات نظرنا الشخصية، ومن المحتمل أن يغطي على اعتراضات مهمّة ومثيرة ووجهات نظر مختلفة.

- ونظراً لصعوبة تحديد ما إذا كانت العوامل الواردة في سجلّ الأداء موجودة أو غائبة، ولأن هذا الأمر محل للخلاف، فقد أجرينا تمرينًا لجمع آراء الخبراء، شاركت فيه مجموعة من 14خبيراً مختصاً على دراية بالعمليات الجارية في أفغانستان، مع مراعاة عدم الكشف عن هوية المشاركين وإجاباتهم؛ وتم جمع الآراء عبر البريد الإلكتروني،خلال الفترة من 11 آذار إلى 20 نيسان عام 2015؛ كان من بين المشاركين موظفو مؤسسة راند ذوي الخبرة في شؤون أفغانستان، أو الذين سبق

تجنيدهم في أفغانستان؛ ضباط أمريكيون ميدانيون سبق تجنيدهم مرّات عدّة (أخيراً) في أفغانستان؛ المحاربون القدامى الذين كانوا حاضرين عند إجراء أبحاث مكافحة التمرّد؛ والممثلون المدنيين للدفاع من مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادة المركزية الأمريكية؛ والموظفون الحكوميون ذوي الخبرة في أفغانستان؛ موظفون من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ صحفيون؛ وخبراء من مراكز الأبحاث البارزة. ويمكن الاطّلاع على التفاصيل الكاملة حول عملية جمع آراء الخبراء في الملحق.

- وتماشيًا مع المنهج المستخدم في الأبحاث التاريخية الأساسية المستخدمة في إعداد سجلّ الأداء، والتمرينين السابقين لتقييم حالة أفغانستان باستخدام طريقة دلفي (في عامي 2011 و2013)، طُلِب من المشاركين تقديم تقييمات لأسوأ الحالات؛ ويستدعي هذا النوع من التقييم أن تكون العوامل الإيجابية موجودة في أغلبية مناطق النزاع، وليس فقط في مكان منعزل لكي تُعدّ بأنها موجودة في سجلّ الأداء؛ وينطبق الأمر نفسه على العوامل السيئة، حيث كانت تُعدّ موجودة لو كانت قد وقعت بصورة متكرّرة أكثر من كونها مجرد حوادث منعزلة. لذلك، كان لزاماً أن تكون العوامل الجيدة موجودة بصورة سائدة، في حين تكون العوامل السيئة موجودة بصورة روتينية في مناطق معينة أو بين فئات معينة من القوات.

الاستناد إلى سجلات الأداء السابقة:

- جاءت أول جهود لنا لتوظيف سجلّ الأداء في النزاع القائم في أفغانستان باستخدام طريقة Delphi، في عام 2011. وصدر التقرير الأولي بعنوان: «سجلّ أداء مكافحة التمرّد: أفغانستان في مطلع عام 2011 مقارنةً بحركات التمرّد في الثلاثين عاماً الماضية». وفي عام 2011، قام الخبراء بتقييم العديد من عوامل الحوكمة الحاسمة باعتبارها غائبة، بما في ذلك «الحكومة كوحدة ديمقراطية وظيفية»، و«إقامة انتخابات حرة ونزيهة». وبعد عامين من صدور سجلّ الأداء في 2011. قمنا بتكرار عملية استنباط آراء الخبراء، وإعداد تقرير تكميلي بعنوان «سجلّ أداء مكافحة التمرّد: أفغانستان في

مطلع عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرّد منذ الحرب العالمية الثانية»، وكشف سجلّ الأداء المعدّ في عام 2013 أن العديد من أوجه القصور المتعلقة بالحوكمة لا تزال موجودة؛ كما تضمّنت عوامل الحوكمة التي تم تقييمها باعتبارها غائبة في عام 2013 «اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع»؛ وغالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة. ومما لا شك فيه أن غياب عوامل الحوكمة الحاسمة تلك أثار قلقًا كبيراً لدى الخبراء المشاركين في عامي 2011 و2013.

- ولطالما كانت عدم قدرة قوات مكافحة التمرّد على إيقاف الدعم الملموس للمتمرّدين واحدة من المشاكل المستمرة، التي ترجع أصولها إلى البدايات الأولى للنزاع الحالي في أفغانستان. وأشار الخبراء إلى غياب ذلك العامل في التقارير الثلاثة لاستنباط الآراء (في أعوام 2011و 2013و2015)؛ علاوةً على ذلك، حدّدت لجان الخبراء السابقة العديد من القضايا والمشاكل التي ظلّت قائمة في عام 2015، بما في ذلك الفساد والحكم التعسفي الشخصاني، إلى جانب الدوافع الجائرة من النخب لإطالة أمد الصراع، وأيضا اعتماد أفغانستان على المؤيدين الخارجيين.

- وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال جهود مكافحة التمرّد في أفغانستان تسير ضدّ مجموعة كبيرة من التحوّلات الانتقالية، حيث تقلل القوات الدولية من تواجدها وأعدادها، ويتم نقل مزيد من المسؤولية إلى المؤسسات والقوات المحلية. ولا يخفى أن قوات الأمن الأفغانية هي الآن القوات الأساسية في مكافحة التمرّد، في حين كانت القوات الدولية في السابق هي التي تقوم بهذا الدور (أو تشارك فيه). ونظراً للانخفاض العام في المساعدات والدعم الدولي الذي صاحب النضوب في أعداد القوات الدولية، فقد شهدت الدولة تحوّلات اقتصادية كبيرة؛ ولعلّ الأهم من ذلك أن تلك التغيرات جاءت خلال مرحلة انتقالية سياسية في أفغانستان، حيث أفسح نظام كرزاي الطريق أمام حكومة أفغانية يقودها أشرف غني، ويدعمها خصمه السياسي السابق عبد الله عبد الله. أما من ناحية المتمرّدين، فقد أدّى الاعتراف بوفاة الملاّ عمر إلى الارتباك والانقسام داخل حركة طالبان، ولم يعد

من الواضح من يقود الجماعة؛ وبالتالي، من يتحمل مسؤولية القرارات المهمة، مثل الدخول في مفاوضات السلام.

- وفي عام 2015، استمرّت باكستان في توفير ملاذٍ لمجموعة من التنظيمات الإرهابية والمتمرّدة؛ وهو ما يمكّن تلك المجموعات من تجديد موارد الذين هم في أشد الحاجة إليها (مع العلم بحدوث تحوّل كبير في موقف باكستان في ربيع عام 2015). وقد أشار الخبراء إلى أن الحوكمة في أفغانستان قد تحسنت بدرجة طفيفة، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى رحيل حامد كرزاي، وخلفية الشخص الذي حلّ محلّه كـ «شخص تكنوقراط متعلّم» في الغرب، ويعرف كيفية العمل في المجتمع القبلي المعقّد في أفغانستان.

- نستعرض فيما يأتي العوامل الغائبة، وتلك التي لم يتحقق إجماع آراء حول وجودها أو غيابها (بحيث يتم ترميز العوامل التي لم يكن هناك إجماع عليها بنصف درجة بين قوسين):

*تحقّق قوات مكافحة التمرّد اثنين على الأقل من عوامل الاتصالات الاستراتيجية (من بين قائمة تضم خمسة عوامل للاتصالات الاستراتيجية: تتوافق تصرّفات قوات مكافحة التمرّد والحكومة مع الرسائل؛ تحافظ قوات مكافحة التمرّد على مصداقيتها مع سكان منطقة النزاع؛ وتناسق الرسائل / الأفكار مع المنهج العام لمكافحة التمرّد؛ تجنّب قوات حفظ النظام تحفيز توقعات بعيدة المنال؛ وهناك تنسيق للأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية.

* تقلّل قوات مكافحة التمرّد من ثلاثة عوامل على الأقل من عوامل الدعم الملموس (من بين قائمة من عشرة عوامل للدعم الملموس: تقليل تدفق الدعم العابر للحدود للمتمردين بشكل كبير، أو بقائه محدوداً بشكل ملحوظ، أو غيابه عامة؛ تناقص الدعم الخارجي الأساسي للمتمرّدين بشكل ملحوظ؛ وتناقص الدعم الداخلي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ؛ والحدّ من قدرة المتمرّدين على تجديد مواردهم بصورة ملحوظة؛ وعدم قدرة المتمرّدين على استبقاء حجم

قوتهم أو زيادته؛ وتؤدّي جهود قوات مكافحة التمرّد إلى زيادة تكاليف عمليات المتمرّدين؛ تقضي قوات مكافحة التمرّد بشكل فعّال على انضمام الأعضاء إلى المتمرّدين؛ تحوّل قوّات مكافحة التمرّد دون حصول المتمرّدين على المواد اللازمة؛ ونجاح قوة مكافحة التمرّد بعرقلة استخبارات المتمرّدين بشكل فعّال؛ ونجاح قوّة مكافحة التمرّد بعرقلة تمويل المتمرّدين بشكل فعاّل.

* تحقيق الحكومة عاملاً واحداً على الأقل من عوامل شرعية الحكومة (من بين هذين العاملين: اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع؛ وغالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة).

* انخفاض مستوى الفساد الحكومي / تعزيز الحوكمة الرشيدة منذ نشوب النزاع

* المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة

* تفادي قوات مكافحة التمرّد للأضرار الجانبية المفرطة، أو الاستخدام غير المتكافئ للقوة، أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة.

* أقامت قوات مكافحة التمرّد مناطق آمنة ثم قامت بتوسيعها.

* تقدّم قوات مكافحة التمرّد، أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها، أو التي تدّعي السيطرة عليها.

* تعزيز الشعور بالأمن أو المحافظة عليه بين السكان، في المناطق التي قالت قوات مكافحة التمرّد إنها خاضعة لسيطرتها.

* دعم / تفضيل غالبية السكان في منطقة النزاع لقوات مكافحة التمرّد.

وإن دلّ غياب تلك العوامل على شيء، فإنما يدلّ على احتمال وجود مجال للتحسين. ومع ذلك، تُعدّ بعض هذه العوامل الغائبة أكثر إثارة للقلق من غيرها. ففي حين أن سجلّ أداء مكافحة التمرّد يفترض ببساطة أن كافة عوامل سجلّ الأداء متساوية من حيث القيمة والأهمية (واستخدامها بنجاح في تمييز حالات النصر

والخسارة الأساسية السابقة من خلال ذلك الافتراض)، تُظهر جوانب أخرى في بحث «مسارات نحو النصر» أن بعض تلك العوامل أكثر أهمية من غيرها في واقع الأمر؛ ويتمثل أحد تلك العوامل، والذي تبين أنه من المتطلبات الأساسية للنجاح في كافة الحالات السابقة، وتم تقييمه باعتباره غائبًا في أفغانستان في عام 2015، في: قطع الدعم الملموس للمتمرّدين؛ ويتعلق هذا العامل بمدى قدرة قوات مكافحة التمرّد على تعطيل تدفقات الدعم للمتمرّدين، سواء كان دعماً مادياً أو دعماً بالموارد البشرية أو التمويل أو الاستخبارات. وقد حدّد الخبراء غياب تسعة من بين عشرة عوامل فرعية للدعم الملموس، ولم يصلوا إلى إجماع بشأن العامل العاشر (المرتبط بما إذا كانت جهود قوات مكافحة التمرّد تثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمرّدين أم لا)؛ وحتى يتم تقييم العامل الرئيسي بالدرجة «1» في جل الأداء، كان لا بدّ من وجود ثلاثة عوامل على الأقل من العوامل الفرعية (ومن الطبيعي أن وجود المزيد من العوامل كان سيكون أفضل)؛ ويُعدّ هذا الأمر مثيرا للقلق على وجه التحديد؛ لأنه في الحالات الأساسية السابقة البالغ عددها 59 حالة، شهدت جميع الحالات التي انتصرت فيها مكافحة التمرّد إيقاف ما لا يقل عن ثلاثة عوامل من عوامل الدعم الملموس، في حين لم تشهد حالات الخسارة ذلك. وقد كشفت المناقشة عن أن المتمردين في أفغانستان يوفّرون احتياجاتهم من الدعم الملموس من مصادر عدّة، ولم يتم إيقاف أيّ منها بدرجة كبيرة: المؤيّدون عبر الحدود من باكستان (ومن الدول الأخرى)، والأرباح من تجارة المخدرات، وغيرها من الممارسات الإجرامية، والدعم السكاني (بالإكراه في بعض الأحيان) داخل أفغانستان، وعلى الرغم من الجهود الجبارة اللازمة لإيقاف الدعم الملموس، وتعطيل تدفقات الدعم من جميع المصادر المذكورة، إلا أن هذا الأمر يُعد في غاية الأهمية ليتسنّى لقوات مكافحة التمرّد الانتصار.

وبالإضافة إلى غياب بعض العوامل الجيدة الحيوية، فإن وجود العديد من العوامل السيئة الحرجة يشير إلى وجود جوانب يمكن تحسينها. فقد حدّدت لجنة الخبراء وجود خمسة عوامل (ونصف عامل) من 11عاملاً سيئًا:

*الفساد الحكومي والحكم الشخصاني التعسفي.

*لدى النخب السياسية دوافع جائرة تُسهم باستمرار الصراع.

*اعتماد الدولة المضيفة على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية.

*بدء القتال من جانب المتمرّدين بالدرجة الأولى.

*تتفوق قوات المتمرّدين فرديًا على قوات مكافحة التمرّد بكونها أكثر احترافية أو أكثر حماساً.

*هناك اختلاف في الأهداف / مستوى الالتزام بين قوات مكافحة التمرّد والحكومة.

- لا يقتصر الأمر على أن إجمالي عدد العوامل السيئة مثيرٌ للقلق؛ بل إن العوامل في حد ذاتها مثيرة للقلق، إذ تنتمي معظم الممارسات السيئة إلى فئة واحدة من البحث السابق، وهي: الالتزام والتحفيز؛ فلقد كان التزام الحكومة وقوات مكافحة التمرّد بمحاربة التمرّد موجوداً أيضاً في كافة الحالات السابقة التي انتصرت فيها الحكومة؛ وبالتالي، يبدو أن أحد المتطلبات الأساسية الحيوية الأخرى للنجاح في مكافحة التمرّد غائبٌ في حالة أفغانستان. ويُعد مدى تصميم الحكومة وقوات مكافحة التمرّد على مواجهة التمرّد وهزيمته من أقوى عوامل التنبؤ بالنجاح في الحالات التاريخية السابقة؛ ولم تتمكن أي حكومة في الحالات السابقة من الانتصار، معتمدة على أربعة عوامل أو أكثر من بين ثمانية عوامل تدل على ضعف الالتزام والتحفيز. وقد أجمعت لجنة الخبراء على أن أفغانستان في مطلع عام 2015 كان لديها الكثير من تلك العوامل، الأمر الذي يدلّ على أن هزيمة حركة التمرّد الأفغانية لن تتحقق إلا إذا كانت لدى الحكومة وقوات الأمن الأفغانية القدرة على إثبات وإبداء التزامها وعزمها على القيام بذلك، وهو بالفعل أمر مثير للقلق، لأنه في حالة الانهيار الكامل لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ANSF، أو عدم الرغبة في القتال، قد ينتهي الأمر باستعادة المتمرّدين للسيطرة على مناطق استراتيجية. أو الأسوأ من ذلك، السماح للدولة الإسلامية بوضع قَدَمٍ لها في أجزاء من شرقي أفغانستان على طول الحدود مع باكستان.

ملاحظات حول العوامل الموجودة أو الغائبة في عام 2015، ولكنها ضعيفة في المستقبل:

لقد أسهم تمرين Delphi الذي أُجري في عام 2013، والمناقشات التي تمّت خلال عملية استنباط آراء الخبراء، في إلقاء الضوء على العوامل التي قد تتغيّر في المستقبل مع استمرار انسحاب القوات الدولية والدعم الدولي. كما أثمر ذلك التمرين والمناقشات عن الإشارة إلى العوامل التالية باعتبارها تستحقّ بعض الاهتمام على الأقلّ في المستقبل، في ظلّ انخفاض أعداد قوّات المساعدة الدولية لإرساء الأمن، بصرف النظر عن تأكيد واحد أو أكثر من الخبراء لوجود أو غياب العوامل في أفغانستان في مطلع عام 2013:

*تنسيق الأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن وجود أو غياب هذا العامل).

* الحدّ من قدرة المتمرّدين على تجديد

مواردهم بصورة ملحوظة (غائب بإجماع الآراء).

*جهود قوات مكافحة التمرّد تُثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمردين (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن وجود غياب هذا العامل).

*نجاح مكافحة التمرّد بعرقلة تجنيد المتمرّدين (غائب بإجماع الآراء).

*إجراء الاستخبارات المناسبة لدعم القتل / الأسْر أو المواجهات مع المتمرّدين حسب شروط قوة مكافحة التمرّد (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن هذا العامل).

* تمتع قوات مكافحة التمرّد بالقوة الكافية لإجبار المتمردين على الدخول في حرب العصابات (موجود بإجماع الآراء).

*المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن هذا العامل).

*شهدت منطقة النزاع استثمارات قصيرة الأجل، أو تحسينات في البنية التحتية أو التنمية، أو عمليات الإصلاح العقاري في منطقة النزاع التي سيطرت عليها قوة مكافحة التمرّد أو طالبت بها. (موجود بإجماع الآراء).

*قيام قوات مكافحة التمرّد بإنشاء مناطق آمنة ومن ثم توسيعها (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل)

*بدأت/ أنجزت الحكومة/ قوة مكافحة التمرّد أعمال إعادة البناء/ التطوير بشكل يفوق الخط الزمني المعتاد (بإجماع الآراء).

*تقدّم قوات مكافحة التمرّد أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها، أو التي تدّعي السيطرة عليها (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل).

*تفوّق قوات المتمرّدين فرديًا على قوات مكافحة التمرّد، بكونها إما احترافية أو أكثر حماساً (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل).

- وتُعدّ هذه النتيجة مثيرة للقلق، لأنّ الرصيد الحالي للعوامل الجيدة وهو 7.5، والعوامل السيئة، وهو 5.5، والدرجة الإجمالية، وهو +2 في سجلّ الأداء، إلى جانب نطاق الشك الموجود، يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحسين. وتلقي هذه المخاوف الكثير من الشكوك حول احتمالات تحقيق المزيد من التحسين بمجرد انسحاب قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن، بل وتهدد في الواقع بالانزلاق مجددا نحو درجات أقل تفاؤلاً حتى من ذلك.

- وبالإضافة إلى احتمال عدم تمكّن القوات الأفغانية من الحفاظ على وجود بعض هذه العوامل، هناك تخوّف أيضاً بشأن مدى رغبتها في ذلك. فقد أشار العديد من المراقبين إلى أن الأفغان ينظرون إلى التمرّد من منظور مختلف عن الغربيين؛ ومع توليهم مسؤولية جهود مكافحة التمرّد الآن بشكل واضح، فقد تتغير تلك الجهود بما يتماشى مع تصوراتهم المختلفة للموقف؛ كذلك يمكن أن يؤدي اختيار التركيز على ممارسات مختلفة إلى التأثير بدرجة كبيرة على وجود أو غياب العوامل الأساسية في المستقبل.

ما العوامل التي تحسنت؟

- في عام 2015، وجدت لجنة الخبراء أن العديد من العوامل الأساسية قد تحسنت عما كانت عليه قبل عامين. إلا أنّه يجب التأكيد على أنّ ذلك التحسن كان طفيفًا، حيث ارتقت العوامل من كونها غائبة إلى كونها محلّ خلاف في حالة العوامل الجيّدة، ومن كونها محلّ خلاف إلى كونها غائبة في حالة أحد العوامل السيئة. ولاحظت لجنة الخبراء تحسّنًا في العوامل التالية من كونها غائبة إلى كونها محلّ خلاف: «اتساق تصرفات قوات مكافحة التمرّد والحكومة مع الرسائل (الوفاء بالوعود)، و«المحافظة على وحدة جهود / وحدة قيادة قوات مكافحة التمرد»، و«اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع»، و«نظر غالبية المواطنين إلى الحكومة باعتبارها شرعية في منطقة الصراع»؛ ومن المحتمل أن يكون العاملان الأخيران قد استفادا من ظهور أشرف غني، وذلك نتيجة حالة التفاؤل التي قد ترجع في درجة كبيرة منها إلى حقيقة أن أشرف غني ليس حامد كرزاي، من حيث ثقة العامة في قدرة أشرف غني على قيادة أفغانستان للخروج من المستنقع الذي تعيش فيهاحاليًا. أما العامل الوحيد، الذي عُدّ أنه لم يعد يمثل مشكلة كبيرة، فكان «اعتماد قوات مكافحة التمرّد أو حلفاؤها على النهب لتحقيق الاكتفاء»، ما قد يشير إلى تنامي الاحترافية بين صفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية، أو قد يكون مجرّد تفكير متفائل من جانب بعض الخبراء.

ما العوامل التي تراجعت؟

من أهم التغيّرات التي حدثت على مستوى التقارير الثلاثة، التحوّل في القوات الأساسية المسؤولة عن مكافحة التمرّد. ففي عام 2011، كانت قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن هي التي تتولى قيادة معظم العمليات. وبحلول عام 2013، شاركت القوات أيضاً في عدد كبير من العمليات بصحبة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، إلا أن القوات الدولية كانت هي التي تتحمل معظم الأعباء. أما في عام 2015، فبالرغم من وجود بعض القوات الدولية في البلاد، إلا أن العبء الأساسي

كان من نصيب قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي تحملت مسؤولية مكافحة التمرّد بشكل واضح؛ ومما لا شك فيه أنّ بعض العوامل الإيجابية التي شهدت انخفاضاً في سجلّ أداء عام 2015، تتعلق بالكفاءة العسكرية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية مقارنةً بقوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن.

وكما حدث بالنسبة لحالات التحسن التي ناقشناها سابقًا، فقد جاء انخفاض العوامل بصورة تدريجية، حيث انتقلت من كونها عوامل موجودة إلى كونها محل خلاف، وذلك بالنسبة للعوامل، التي لو كان تم تقييمها باعتبارها موجودة، لكانت بمثابة دلالات إيجابية بالنسبة للحكومة وقوات مكافحة التمرّد الأفغانية. وأما العوامل الثلاثة التي تغيّرت بدرجة كبيرة من كونها موجودة إلى كونها محلّ خلاف، فهي: «جهود قوات مكافحة التمرّد تُثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمرّدين» و«تتفادى قوات مكافحة التمرّد الأضرار الجانبية المفرطة أو الاستخدام غير المناسب للقوّة أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة»، و«غالبية السكان في منطقة النزاع يدعمون / يفضّلون قوات مكافحة التمرّد عن المتمرّدين»؛ ومن مصادر التخوّف الهامة أن التغيّرات في هذه العوامل إذا كانت تعكس الموقف على أرض الواقع، يبدو أنها تشير إلى الوصول إلى حالة من الجمود بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والمتمرّدين. وعلى الرغم من أن الوصول إلى حالة الجمود يُعدّ مثيراً للقلق من منظور تحقيق نصر عسكري على المتمردين، إلا أنه يمثل أيضاً فرصة محتملة لإشراك المتمرّدين في المحادثات، والتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع؛ لكن إذا لم تستمر المساعدة من الولايات المتحدة وقوات التحالف بالمستويات الحالية في المستقبل القريب، سواء على شكل تدريب وتوجيه عسكري أو مساعدات خارجية، فقد يستمر انخفاض العوامل المهمة، وهو ما من شأنه التأثير على حالة الجمود الحالية. وفي حال أدركت حركة طالبان أنها تكتسب قوة، ستختفي فرص الوساطة للتوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة.

ما العوامل التي ظلّت على حالها؟

ظلّ عاملان تم تقييمهما باعتبارهما محلّ خلاف في عام 2013، كما هما خلال هذه الدراسة. وهذان العاملان هما: الرسائل / الأفكار متّسقة مع المنهج الأمني العام، و«تفوّق قوات المتمرّدين فرديًا على قوات مكافحة التمرّد بكونها إما أكثر احترافية أو أكثر حماساً»، وقد ظلّ كلاهما بدرجة (0.5). وليس من المستغرب أن تظلّ عوامل معيّنة محل خلاف في عام 2015، بل في واقع الأمر، تبقى حالة أفغانستان معقّدة، وتجمع بين التقدم والجمود والتراجع في الوقت نفسه. فقد يختلف الجانب الذي يمتلك «اليد العليا» في منطقة معينة من أسبوع إلى آخر ومن شهر إلى آخر. وبالنسبة أكثر لأولئك الذين يسعون لفهم ما تشير إليه تلك العوامل، فمن المهم بمكان توسيع نطاق التحليل والبحث عن معان أكثر عمقًا، وأسباب جوهرية لحدوث تلك التغييرات أو لغيابها.

ما هي بعض التفسيرات المحتملة لتحسّن وضع الحكومة وقوات الأمن الأفغانية؟ قال بعض الخبراء إن سنوات الاتساق في مجالات مثل التدريب والتجهيز والتمويل بدأت أخيراً تؤتي ثمارها، مشيرين إلى الفارق الزمني الذي استغرقه ظهور تلك الآثار من حيث الانضباط والأداء في ميدان الحرب. ويمكن أن يردّ المشكّكون على ذلك بأن أيّ تحسن ملحوظ يرجع فقط إلى استمرار المراقبة من جانب الولايات المتحدة، حتى في ظلّ عدم قيام القوات الأمريكية في الغالب بدور في مكافحة التمرّد - تتبع أفراد تنظيم القاعدة وتدريب وتوجيه الوحدات الأفغانية المسؤولة عن الجزء الأكبر من القتال في كافة أنحاء الدولة.

ملخّص لتحليلات سجلّ الأداء:

ما الذي تعنيه نتائج سجلّ الأداء بالنسبة للمستقبل في أفغانستان؟ خلُصت الدراسات السابقة لمؤسسة راند إلى توصية عامة تنصّ على ضرورة سعي قوات مكافحة التمرّد على الدوام إلى زيادة العوامل الجيدة والحدّ من العوامل السيئة حتى تتم تسوية النزاع. وفي عام 2011، انصبّ التركيز في التوصيات المستندة إلى سجلّ

الأداء بشأن النزاع في أفغانستان على زيادة الشرعية والكفاءة، والدعم الشعبي للحكومة الأفغانية (بما في ذلك توفير الخدمات) وتحسين الأمن (تأسيس المناطق الآمنة بنجاح وبصورة متسقة والتوسع فيها وإرساء الأمن والحفاظ عليه في كافة أرجاء منطقة الصراع)، وقطع تدفق الدعم الملموس للمتمردين (بما في ذلك العناصر الجدد والمواد والتمويل والاستخبارات)؛ وكانت التوصيات مشابهة في عام 2013، حيث أُلقِي الضوء على استمرار الحاجة إلى قطع الدعم الملموس للمتمردين (سواء داخل الدولة أو عبر الحدود)، مع التركيز أيضًا على مستوى التزام، وتحفيز الحكومة، وقوات الأمن الأفغانية.

وفي عام 2015، شهد سجلّ الأداء بعض التحسن والتقدم. لكن هذا لم يُلغ وجود العديد من الجوانب المثيرة للقلق أيضاً، فقد وجد الخبراء أن احتمالات الحدّ من الدعم الملموس للمتمرّدين، ووضع حد للنزاع بالدرجة الكافية كانت ضعيفة؛ وبالتالي، فمن غير المحتمل تحقيق نصر عسكري واضح. إلى ذلك، فإنّ أقصى ما يمكن أن تطمح له حكومة أفغانستان هو التوصّل إلى تسوية تفاوضيّة تصبّ في صالحها - نتيجة مختلطة تصب في صالح الحكومة.

احتمالات التوصّل إلى تسوية تفاوضيّة:

- ترتبط أبحاثنا المتعلّقة بفضّ حالات التمرّد من خلال التسوية التفاوضية، بالوضع في أفغانستان عام 2015. وقد سعينا، من خلال دراسة 13 حالة من حالات تسوية النزاع، إلى تحديد سيناريو رئيسي تضمّن العناصر الأساسية، والتسلسل الواضح لها في معظم الحالات، ثم قمنا بتطبيق هذا السيناريو على الوضع في أفغانستان.

وكما أوضحنا سابقًا، يكشف الشكل رقم (1) السيناريو الرئيسي للتوصل إلى التسوية التفاوضية عن سبعة عناصر في الغالب، إلا أنّها لا تكون دائماً بهذا الترتيب نفسه؛ أولاً، بعد سنوات من القتال، يصل طرفا النزاع إلى حالة من الإنهاك جرّاء الحرب، وينتهي بهما الأمر إلى جمود أو ركود عسكري. ثانيًا، بعد الوصول إلى الركود، وإدراك الأطراف المتنازعة عدم الجدوى من مواصلة التصعيد، يتم

قبول المتمردين كشريك شرعي في التفاوض، وبمجرد قبول الحكومة بالمتمرّدين، يصبح من الممكن مناقشة شروط وقف إطلاق النار. وتعتمد هذه الخطوة الثالثة، المتمثلة بوقف إطلاق النار، بدرجة كبيرة على موافقة القوى الخارجية، وهي تشبه في ذلك الخطوة الثانية التي سبقتها. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك جهة خارجية داعمة تضغط من أجل استمرار الصراع، فمن المحتمل ألا تنتهي عملية التفاوض عند هذا الحد.

- وإذا امتنعت الجهات الفاعلة الخارجية عن التدخل أكثر من ذلك، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقيات وساطة رسمية. وهذه هي الخطوة الرابعة من العملية. خامساً، يمكن أن تكون عروض المشاركة في السلطة (مثل العفو العام أو الانتخابات) مُغرية بالنسبة للمتمرّدين، بحيث تستميلهم لتفضيل الحل السياسي عن الصراع المسلّح. سادساً، بمجرّد قبول عروض المشاركة في السلطة، يمكن أن تؤدّي الأصوات المعتدلة بين قيادة حركة التمرّد إلى تمهيد الطريق نحو المضيّ قُدُماً، وإفساح المجال أمام الكوادر السياسية المعتدلة في المجموعة. سابعًا، وأخيراً، يجب أن تكون هناك أطراف ثالثة ضامنة للمساعدة في توجيه العملية للوصول إلى حل نهائي، وذلك بالعمل كمراقبين حياديين أو كجهات مقدمة للخدمات الأمنية، والمساعدات الاقتصادية والتنموية وغيرها من الخدمات.

- يمكن الاطّلاع على وصف تفصيلي للعملية ودراسات الحالات التي أدت إلى إعداد السيناريو الرئيسي في تقرير «من الركود إلى التسوية: دروس لأفغانستان من حركات التمرّد التاريخية التي تمت تسويتها من خلال المفاوضات». وعلى الرغم من انتهاء حالة واحدة فقط من الحالات التي تمت دراستها بهذا التسلسل بالضبط، إلا أن كل حالة انتهت بطريقة قريبة من هذا السيناريو، بما يكفي لتكون بمثابة أداة مقارنة مفيدة يمكن من خلالها فهم كيفية الوصول إلى تسويات تفاوضية.

- وبالنظر إلى النتيجة المستخلصة، والتي مفادها أنّ التسوية التفاوضيّة قد تكون المسار الأكثر احتمالاً لإنهاء النزاع في أفغانستان، فمن المفيد للغاية مقارنة سجلّ أداء أفغانستان بغيره من السجلات الخاصّة بحالات أخرى أدّت فيها النتائج المختلطة إلى

تسويات تفاوضيّة. وممّا لا شكّ فيه أن أفغانستان، في مطلع عام 2015، كانت تتجه نحو نتيجة «مختلطة»، وأن الرأي السائد بين السياسيين الأمريكيين هو أن النتيجة الوحيدة والأفضل هي التسوية السلمية، وتشتمل الحالات الآتية على دروس محتملة يمكن لأفغانستان الاستفادة منها:

***الصحراء الغربية:** كانت الدرجة الإجمالية التي حقّقتها الصحراء الغربية +2، مثل أفغانستان. ومن العوامل الحيوية المهمة التي أدّت إلى الوصول إلى حالة جمود أو ركود عسكري، تحسّن أمن الحدود نتيجة لتطبيق نظام من الجدران الرملية الدفاعية. ومن الواضح أن هذا خيار غير واقعي في حالة أفغانستان؛ ومع ذلك، فمن أوجه التناظر المثيرة للاهتمام بين الحالتين موافقة القوات المغربية على الانسحاب من المناطق المتنازع عليها، والتي كانت بمثابة القوّة الدافعة التي أدّت إلى محادثات حول الاستفتاء، ومنحت الأطراف المتحاربة فرصة لوضع الخطة التي أصبحت تُعرف باسم «خطة التسوية»، وتنفيذها في النهاية على مدار ثلاث سنوات بعد انسحاب القوّات.

***طاجيكستان:** انتهت هذه الحالة بدرجة إجمالية -2، أي بمقدار أربع درجات في الاتّجاه المعاكس لحالة أفغانستان، مع العلم بأنّ حالة أفغانستان في عام 2015 تضمّنت خمس ممارسات سيئة، مقارنةً بأربع ممارسات سيئة لقوات مكافحة التمرّد الطاجيكية. والأهم من ذلك، أن حالة طاجيكستان أبرزت مدى أهمية وجود إحدى الجهات الفاعلة الخارجية؛ فبمجرد أن رأت روسيا أن النزاع الدائر على حدودها كان في غاية الخطورة، تدخلت موسكو بقوّة لصالح التسوية السياسية. في المقابل، تجسّد باكستان الجهة الخارجية الفاعلة ذات التأثير المشابه في حالة أفغانستان، ولكنّها تضطلع بدور مختلف عن موسكو، كونها ستمارس الضغط على المتمردين للتوصل إلى اتفاق بدلاً من الضغط على الحكومة.

***الحرب الأهلية في لبنان:** كما هو الحال بالنسبة لطاجيكستان، كانت الدرجة الإجمالية لحالة لبنان -2، وهي نتيجة مختلطة على بعد أربع درجات من حالة أفغانستان في عام 2015، أكثر الأمور تشويقًا في حالة لبنان، أنّه على الرغم من انتهاء

الحرب الأهلية في عام 1990، إلاّ أنّه لا يزال أحد الأطراف الرئيسيّة -حزب الله- يمثّل كيانًا سياسيًّا وعسكريًا قويًّا داخل الدولة؛ ويُعدّ في الأساس دولة داخل الدولة في جنوبي بيروت والضواحي المحيطة بها؛ ولم ينتقل هذا الجزء على الإطلاق انتقالاً حقيقيًّا ليصبح جزءًا لا يتجزّأ من الدولة. ويرى البعض أنّ الاحتلال الإسرائيلي للبنان لمدّة 18عامًا قد أسهم في منح الشرعيّة والقوّة المستمرّة لحزب الله، حيث أصبحت مقاومة إسرائيل هي المبرّر لوجود الميليشيا الشيعية.

*اليمن: تمثل حالة اليمن، التي كانت الدرجة الإجمالية فيها -2، وكانت النتيجة مختلفة (رغم أنها كانت تصبّ في صالح المتمرّدين،) مثالاً آخر واضحاً لاستخدام انسحاب القوات كورقة مساومة للانتقال من حالة الجمود إلى التسوية السياسية. وبالنسبة لحالة أفغانستان، فإنّ الأمر يستحق وبشدّة التفكير في سياسة «التهدئة المتعمدة والتدريجية»، بحيث يتمّ التفاوض على مستويات القوات الأجنبية كخطوة مهمّة للمساومة؛ وسيترتب على ذلك أن تقوم حركة طالبان بتخفيض القوّات بصورة تدريجية ومضمونة، من خلال المشاركة في المحادثات، ووقف إطلاق النار في النهاية؛ وهو ما سيُظهر تقدّمًا يمكن قياسه، ويوفّر قوّة دافعة للتسوية السياسية بفضل الإجراءات الملموسة لبناء الثقة.

*بوروندي: تمثّل بوروندي حالة أخرى كانت الدرجة الإجمالية فيها -2، وكانت النتيجة مختلطة، وأدّت إلى تسوية تفاوضيّة. وتُعدّ هذه الحالة بمثابة مثال مهمّ لمبادلة شيء بشيء، لكنه مثال يصعب تحقيقه. ففي هذه الحالة، وافق المتمرّدون على تسريح المقاتلين مقابل تولي مناصب وزارية ودبلوماسية، وتولي شؤون الحكومة المحلية في إطار اتفاقية لاقتسام السلطة؛ وإذا أمكن تطبيق برنامج مشابه لاكتساب قوّة دافعة في أفغانستان، فمن شأن ذلك أن يعزّز من احتمالات التوصّل إلى تسوية مستدامة، رغم أنّ السلام والاستقرار طويل الأجل أمر غير مضمون على الإطلاق.

- ترد تقارير منذ أواخر شهر أيار 2015 عن انعقاد اجتماعات تمهيدية بين مسؤولين من الحكومة الأفغانية ومسؤولين سابقين في حركة طالبان، تجمعهم علاقات وثيقة بمكتب وكالة الاستخبارات الباكستانية، في أورومتشي في إقليم شينجيانج الصيني.

وسواء أثمرت تلك المحادثات عن نتائج أم لا، فإن احتمالات التسوية التفاوضية ستظلّ معقولة إذا استطاعت قوات مكافحة التمرّد مواصلة القتال بفعالية كافية، للوصول على أقل تقدير إلى حالة من الجمود المضرّ بالطرفين - والذي يُعدّ بمثابة اختبار التوازن الدقيق لكل موسم للقتال في أفغانستان. في هذه المرحلة من الصراع، لا يُعدّ الانتصار العسكري المطلق على المتمرّدين احتمالاً واقعيًا أو هدفًا صريحًا، سواء في السياسات الأفغانية أو سياسات قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان؛ ومن الجلي أن أفضل نتيجة عسكريّة ستنطوي على جمود عسكري مستمر يوفّر فرصة إشراك المتمردين في التوصّل إلى العوامل والمتغيّرات اللازمة للوصول إلى تسوية تفاوضيّة لحلّ الصراع؛ هكذا كان النجاح المتحقّق أواخر 2015، مع الانتقال إلى مهمّة الدعم الحازم التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، عملية حماية الحرية (التي حلّت محلّ عملية الحرية الدائمة أواخر عام 2014)، والانتقال من التحالف العسكري إلى السيطرة المدنية على الجيش.

- يقترح السفير جيمس دوبنز (James Dobbins) وكارتر مالكاسيان (Malkasian Carter)، خطوات مهمّة عدّة للحفاظ على استمرار المفاوضات، وأبرزها التنازل والمساومة. كما يقترحان أن على الحكومة الأفغانية تقبّل حقيقة أن حركة طالبان ستكون كيانًا قانونيًا في الحكومة الجديدة، الأمر الذي يستوجب إجراء إصلاحات دستورية أو ترتيبات مؤسّسية جديدة؛ ومن شأن الاعتراف الذي حصل عام 2015 بأنّ وفاة الملا عمر التي حصلت في عام 2013، كانت ستعقد الأمور حتماً- أو على الأقل تؤجّل- المفاوضات مع حركة طالبان. وإلى جانب استغلال هذا التطوّر الأخير كنقطة لصالحها، يمكن للحكومة الأفغانية الاستمرار باقتراح خطوات أخرى كنوع من التنازل، مما يحسّن من موقف الحكومة في مواجهة حركة طالبان. ومع اتخاذ المزيد من الخطوات للتوصل إلى تسوية، يمكن أن يصبَّ الوضع العسكري لصالح حركة طالبان؛ وبالتالي تبرز احتمالية تلاشي أفق التسوية الدائمة.

- وفي الوقت نفسه، قد يُثمر الالتزام الدائم من قِبل قوات التحالف والمجتمع الدولي عن حلّ الصراع. ولكن يجب إجراء نقاش شفّاف حول دور ومستوى القوى

الخارجية في أفغانستان مستقبلاً. وبدلاً من اتباع سياسة الغموض الاستراتيجي فيما يتعلق بالقوى العسكرية المنسحبة، والعدد الدقيق للقوات التي ستبقى في البلاد، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع استراتيجية الانسحاب التدريجي المدروس، بحيث يتضح مدى تواجد القوى الأجنبية؛ وعلى حركة طالبان أن تحدّ من نشاطها بشكل تدريجي مضمون، من خلال المشاركة في المحادثات، ووقف إطلاق النار المقبل؛ كما تُعدّ مسألة القوى الخارجية ورقة ضغط قويّة وعامل تحفيزي ضخم للمتمردين يدفعهم للالتزام بالتسوية المحتملة؛ ولا يعني ذلك أنّ هذه الآلية ليست محفوفة بالمخاطر. ولكن ليس من المنطقي أن تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على حركة طالبان للجلوس على طاولة المفاوضات، بعد التصريح بأنّها ستترك قوّات عددها 10,000 جندي في أفغانستان. علاوة على ذلك، هناك تضارب واضح ما بين وضع انسحاب القوّات على طاولة المفاوضات كورقة للمساومة، واستمرار وجود مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، والقلق من أن يتسبّب انسحاب القوّات بفراغ في السلطة، كما حصل في العراق عام2011.

-وفي الوضع المثالي، يتيح طرح موضوع تقليل عدد القوات الأجنبية على طاولة المفاوضات إمكانية الالتزام بسيناريو معين، يسمح لقادة هذه القوات بالحفاظ على ماء الوجه أثناء اتخاذ خطوات تدريجية لإيقاف القتال، مقابل نوع من تشارك السلطة أو موقع سياسي في أفغانستان المستقبلية، لا يتطلّب التوصّل إلى تسوية ناجحة ودائمة دعم الجهات الفاعلة (كالحكومة الأفغانية، حركة طالبان، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية) فحسب، وإنّما مشاركة القوى الإقليمية، بما فيها إيران وروسيا والهند (التي يسميها شين ودوبنز الجهات الفاعلة الأولى). كما يبدو أنّ مشاركة الصين ذات أهميّة خلال هذه المرحلة.

-وأخيراً، بعد النظر في العوامل الجيّدة والسيّئة في سجلّ الأداء، تبرز الحاجة إلى الاستثمار في جهود السياسات التي لها تأثير إيجابي محتمل على التسوية التفاوضية، مع التركيز على عوامل الشرعية الحكومية، الفساد الحكومي (الحدّ من تأثير النخب من جميع الأطراف على استمرار الصراع)، وعوامل التواصل الاستراتيجي، حيث

تتمتع الأخيرة بدور حيوي وهام خلال العملية الطويلة والمنهكة لوضع تسوية تفاوضية، نظراً إلى أنّ التوصّل إلى التسوية عادة ما يكون عملية مُضنية تحتمل الكثير من سوء الفهم والاتهامات بالازدواجية. وفي الوقت الحالي، ما يزال مبكراً تحديد ما إن كان النزاع سينتهي في أفغانستان من خلال تسوية تفاوضية. وإذا ثبت ذلك، يبدو أن نتيجة أي تسوية تفاوضية ستكون «مختلطة،» مع اتّخاذ كلّ من الحكومة الأفغانية وحركة طالبان تنازلات كبيرة للتوصّل إلى الاتّفاق. وحتى إن لم يكن ذلك نهاية الأمر، فإنّه من المهمّ تفحّص المزيج المناسب من العوامل اللازمة للتوصل إلى تسوية تفاوضية. ولا يُعدّ هذا أمراً واقعًا؛ فقد أصبح جليًّا أنّ الأمر سينتهي بتسوية تفاوضيّة، لا بانتصار عسكري صريح من كلا الطرفين. ويتمحور الموقف اليوم حول خطوتين ضمن العملية، مما يعني وجوب تحقّق مجموعة من الخطوات الخمس المتبقية للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

- وللوصول إلى تسوية تفاوضية، قد يواجه الطرفان بعض الانتكاسات، المتمثلة بأنّ أيًّا من الطرفين لا يدرك احتماليّة تحقيق نصر عسكري مطلق، والحدّ من الدعم الذي تقدّمه الجهات الفاعلة الخارجية لكلّ من الطرفين، وضغط جميع الجهات الخارجية للتوصل إلى تسوية تفاوضية (واستعداد أحدهما على الأقل لأن يلعب دور الكفيل). بناءً على هذه المعايير، تلوح في الأفق احتماليّة تحقيق تسوية تفاوضيّة في أفغانستان في حال عدم قدرة المتمرّدين على التفوّق العسكري عند انسحاب قوات التحالف، وضغط قوات الدعم الخارجي للموافقة على تسوية تفاوضية، وفي حال وجود طرف ثالث يعمل كوسيط صادق، ويقدّم قوات لحفظ السلام.

- ولدى تحقيق الجمود العسكري على نطاق واسع، يقترح السيناريو الرئيسي للتوصل إلى تسوية تفاوضية، كالمنطبقة على أفغانستان، الجهود الآتية لإحراز التقدم نحو التسوية التفاوضية (الخطوات 5-2):

*الخطوة 2: انضمام القوى الخارجية من كلا الطرفين لقيادة النزاع، وتطبيق الإجراءات اللازمة لتقبل بعضها بعضاً كأطراف شرعية للتفاوض (الولايات المتحدة الأمريكية مع إدارة الرئيس غني وباكستان مع حركة طالبان).

- الخطوة الفرعية 2: مبادرة قوّة مكافحة التمرّد وشركائها الخارجيين بإقناع الأطراف الخارجية الأخرى بدعم السلام بدلاً من مواصلة القتال.

*الخطوة 3: تنفيذ وقف إطلاق النار من قبل الطرفين أو الأطراف الخارجية المعنية.

*الخطوة 4: إحراز كل من الطرفين تقدّماً نحو التوصل إلى اتفاق رسمي.

*الخطوة 5: تتضمّن العملية وعداً بالشرعية السياسية لقيادة المتمرّدين، بحيث لا تكون مجرّد إجراء يتم اللجوء إليه في آخر لحظة.

فقد شهد النصف الأول من عام 2015 اجتماعات غير رسمية ما بين طالبان والحكومة الأفغانية في الصين، في شهر أيار، بالإضافة إلى اجتماع رسمي في باكستان مطلع شهر تموز، واجتماع آخر منظّم أواخر شهر تموز، وذلك بعد الإعلان عن وفاة الملا عمر؛ وهي نقطة تأجلت عندها مفاوضات السلام إلى أجل غير مسمّى. ويبقى الموقع الذي سيتقلده قائد حركة طالبان الجديد «أختر محمد منصور» في التسوية التفاوضية غير واضح (رغم أن استقالة طيب آغا رئيس الجناح السياسي لحركة طالبان لا تبشر بالخير). ما نحن متأكدون منه هو أن التقدم نحو الخطوتين 5-2، سيتطلب المشاركة الفاعلة من جميع الأطراف المعنية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الحكومة الأفغانية، الصين وباكستان.

فقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات في أفغانستان، سواء على شكل مساعدات للحكومة الأفغانية، ودعم الجزء النشط في القتال-مكافحة التمرّد وتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وإعدادها. وفي الوقت الحالي، عليها توجيه تأثيرها نحو الدبلوماسية الإقليمية (مع عدم إيقاف الموارد الكافية للحفاظ على الجمود العسكري)، بهدف إجبار حركة طالبان على الجلوس على طاولة المفاوضات. لقد أسهم صعود تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، ووفاة الملا عمر، والاقتتال الداخلي بين عناصر حركة طالبان، في إحداث تحوّل في الوضع السياسي؛ وقد تستغرق إجراءات بناء الثقة وقتًا طويلاً لتحقيق التقدم نحو الخطوات

2-5، وقد يتضمّن ذلك إعادة افتتاح المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر، وتبادل الأسرى، إلى جانب رفع العقوبات، وتوفير ممرّ آمن للشخصيات المشاركة في المحادثات الدبلوماسية. يجب أن يكون الهدف الأول والأخير لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هندسة تسوية سياسية، فصل حركة طالبان عن تنظيم القاعدة، وإشراك حركة طالبان في الجهود التصالحية التي تهدف إلى إنهاء التمرّد الداخلي.

الاستنتاجات والتوصيات:

كما هو الحال في سجلاّت الأداء الخاصّة بأفغانستان عام 2011 و2013، يُقارِن سجلّ أداء عام 2015 ما بين أفغانستان اليوم والحالات التاريخية للتمرّد منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حين توحي هذه المقارنة ببعض من التفاؤل، إلا أنّها تنطوي أيضاً على مخاوف كبيرة، عند استخدام سجلّ الأداء الذي يحتوي على 15 عاملاً جيد و11 عاملاً سيّئًا. بناءً على السجل التاريخي، فإنّ رصيد أفغانستان الحالي الذي يبلغ +2، يضعها ما بين الفائزين التاريخيين، بالإضافة إلى أن الدرجة الحالية لأفغانستان هي 7.5 من 15 عاملاً إيجابيًّا، وهي تمثّل مقارنة قويّة بالفائزين التاريخيين.

- ولكن مستوى الشكّ حول الدرجة الإجمالية يتضمّن الانتصارات التاريخية خسائرها. والعلامة الحالية التي تبلغ 5.5 عامل سيّئ أكثر من عدد العوامل السلبية، التي يمتلكها أي فائز. علاوة على ذلك، ورغم أنه يمكننا احتساب 7.5 «عامل جيد» في الوقت الحاضر، ما زال هناك نقص بعاملين كانا حاضرين في جميع المكاسب التاريخية، كما حصل عام 2013، وهما: انقطاع الدعم الملموس للمتمرّدين وإبداء مستوى عالٍ من الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة المستضيفة والقوى الأمنية المحلية. أشار الخبراء المشاركون في وضع العلامات عام 2015 إلى اثنين من المخاوف النهائية، حيث لن تكون الحكومة الأفغانية والقوات الأمنية قادرة على الحفاظ على الكثير من الممارسات الجيدة، عندما يسحب تحالف الداعمين الدوليين قواته المتفوقة، وممارسات قوّة

مكافحـة التمـرد، التي يبـدو أنّها منتـشرة فقط في بعـض المناطق (كثيفة السـكان أو غـير المشـاركة في القتـال)، من البـلاد.

- وأخيراً، هناك اثنان من سجلات الأداء الجديدة نسبيًا علينا النظر فيهما، وهما العهد الذي قطعته حكومة الرئيس غني، واحتمالية توغل تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد. والتّحدي الذي يواجه حكومة الرئيس غني هو احتواء التمرّد، وضمان عدم انتشاره إلى مناطق أخرى تخضع لسيطرة حركة طالبان؛ وهو أمر لم تنجح بتحقيقه قوات الأمن الوطنية الأفغانية في مطلع عام 2015. وفيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية، تشير التقارير إلى أن مجموعات المسلحين تتوافد إلى أفغانستان لقتال قوات التحالف. وفي هذه المرحلة، يبدو من الواضح أن حركة طالبان لن تتحد مع تنظيم الدولة الإسلامية، وأن قيادة حركة طالبان تعدها تهديداً لها؛ ولكن الإعلان الأخير لوفاة الملا عمر قد يؤدي إلى إشعال فتيل التفرقة بين عناصر حركة طالبان، مما يتيح المجال لدخول بعض المجموعات الإرهابية إلى مناطق معينة في أفغانستان.

- ولعلّ إحدى الفوائد المتحقّقة من تنامي حضور تنظيم الدولة الإسلامية هي تقارب العلاقات ما بين حكومتي كابول وإسلام أباد، التي لديها مصلحة مشتركة في منع المجموعة من ترسيخ نفسها في المنطقة، وقد تحقّق هذا التقارب بعد مذبحة مدرسة بيشاور في ديسمبر 2014، وهي حادثة دفعت الحكومة الباكستانية إلى إعادة تقييم بعض المجموعات القتالية التي تعمل على أرضها. لذلك، يجب أن يستغل الدبلوماسيون الأمريكيون هذا التقارب بكلّ ما أمكنهم من قوّة.

- لقد نجح تمرين الاستنباط الذي أجراه الخبراء في تسليط الضوء على عيبين أساسيَين في جهود قوات مكافحة التمرّد في أفغانستان: (1) الفشل في تعطيل الدعم الملموس للمتمردين، و(2) الفشل في إبداء الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية، حيث تسببت هذه العيوب بالقلق منذ بداية النزاع والتقليل من مستوى التفاؤل في إحراز نتائج أخرى على سجلّ الأداء.

- وبدلاً من مواصلة إصدار التوصيات بأن تبذل الولايات المتحدة جهوداً في مساعدة أفغانستان على تجاوز هذه العيوب، سنقدّم توصيات مختلفة. على الولايات المتحدة الأمريكية السعي لتعزيز جهود قوّة مكافحة التمرّد في أفغانستان، واتّخاذ الخطوات لتطوير احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية. لحسن الحظ، هناك تداخل محتمل ما بين الاثنين؛ فإن نجحت القوى الأمنية الأفغانية في جهود مكافحة التمرّد، فإنّها ستكون أكثر قدرة على الحفاظ على الجمود العسكري (أهم وأول خطوة في التسلسل النموذجي للوصول إلى تسوية تفاوضية)؛ وربما تتمكن الحكومة الأفغانية من التفاوض من موقع القوة. كما يجب أن تتمحور جهود الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالضغط على الداعمين الخارجيين، حول الحد من الدعم الملموس (الذي يزيد من احتمالية تحقيق جهود مكافحة التمرّد والجمود العسكري وصولا إلى المفاوضات). كما ينبغي التركيز أيضاً على تشجيع الجهات الفاعلة الخارجية تجاه دعم - أو على الأقل الامتناع عن مقاومة - المفاوضات (وهو جزء هام من خطوات التوصل إلى التسوية).

- وفي ظلّ عالم محدود الموارد ويشهد تراجعاً ملحوظاً في الرغبة بالاستعانة بالتزامات دولية، يجب تخصيص حجم الموارد لتعزيز فرص إنجاح المفاوضات. ومع اقتراب نهاية إدارة الرئيس أوباما، يحين الوقت للبدء بالتفكير حيال مستقبل الوجود الأمريكي في أفغانستان، بالإضافة إلى الأولويات الواضحة التي تقضي بضرورة تسريع إنهاء الصراع، وتجنب انهيار الحكومة الأفغانية، وعودة البلاد مجدّداً كمركز حيوي للإرهابيين من كافة أنحاء العالم. هناك جانب مهم سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من ترك ولو بصمة صغيرة في أفغانستان، ألا وهو استعادة دعم الشعب الأمريكي. ومع اشتراط محدودية الالتزامات العسكرية والحد من الضحايا الأمريكيين، نتوقع معارضة ضئيلة لاستمرار وجود الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويتميز الوضع في أفغانستان بأنّه أكثر سلاسة من ناحية سياسية، وذلك بسبب عدم وجود مسألة اتفاق مركز القوى كما في العراق. وليس هناك مخاوف من أن يؤثر خصوم الولايات المتحدة الأمريكية سلبًا على الحكومة في كابول (مرة

أخرى، كما يحدث في العراق بسبب التدخل الإيراني)؛ ولكن المقارنة تشمل نطاقًا أوسع. ولتجنب تكرار أخطاء مشابهة لما حدث في العراق، يجب أن تضغط الولايات المتحدة نحو المصالحة لضمان التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة (التي ستشمل إصلاحاً دستوريًا على الأرجح)، من شأنها أن تمنح حركة طالبان صوتًا شرعيًا في العملية السياسية. ومن خلال تحقيق هذا الهدف، ستتمكن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من بثّ التفرقة بين التمرّد الداخلي في حركة طالبان، والتهديد الدولي، الذي يجسّده تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والمجموعات الأخرى، التي قد تستغل حالة عدم الاستقرار في أفغانستان.



كريستوفر تشيفيس
(Christopher S. Chivvis)

- حصل على الدكتوراه من كلية الدراسات العليا المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز.

- كريس تشيفيس هو المدير المساعد للمركز الدولي لسياسات الأمن والدفاع، وعالم سياسي كبير في مؤسّسة راند. وهو متخصّص في قضايا الأمن القومي في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك حلف الناتو، والتدخلات العسكرية، ومكافحة الإرهاب والردع؛ وهو أيضاً أستاذ مساعد في جامعة جونز هوبكنز، مدرسة بول هـ. نيتز للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)، وعضو في هيئة التدريس التابعة لمدرسة باردي للدراسات العليا.

- تشيفيس مؤلّف ثلاثة كتب علمية، ومقالات عدّة حول السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية. وقد عمل في الأمن الأوروبي الآسيوي، وقضايا الناتو، وروسيا، في مكتب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية. كما شغل مناصب بحثية عدّة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (Ifri) في باريس، وفي المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية(SWP)، في برلين، ودرّس دورات للدراسات العليا في جامعة جونز هوبكنز، وجامعة نيويورك، وكلية العلوم(Po) في باريس.

- وقد ظهرت منشوراته وأعماله في: صحيفة نيويورك تايمز، السياسة الخارجية، والمصلحة الوطنية، والبقاء على قيد الحياة، ومجلة واشنطن الفصلية، ومراقبة الدراسات المسيحية، ووكالة سي إن إن، وغيرها من المطبوعات الرائدة.

* موقفه من سلوك الولايات المتحدة تجاه باكستان فيما يخصّ الأمن:

*** في دراسة نشرها معهد راند، وهي من تأليف كريستوفر تشيفيس وآخرين، عام 2010:**

- في الأيام التي تلت أحداث 11/9 المأساوية، أصبحت باكستان شريكاً حاسماً في الهجوم الأمريكي المضاد على «القاعدة» وحليف «القاعدة»، «طالبان» الأفغانية، حيث سمحت باكستان للولايات المتحدة باستخدام مجالها الجوي؛ كذلك مُنِحت الوصول براً إلى أفغانستان؛ واستخدمت باكستان جيشها، والشرطة والمنظمات شبه العسكرية للقبض على نشطاء «القاعدة». ومع عودة ظهور طالبان الأفغانية في أفغانستان عام 2005، أعادت الولايات المتحدة تركيزها على استقرار أفغانستان، وبدأت بالضغط على إسلام آباد لمواجهة حركة طالبان الأفغانية، التي كانت قد أخفت نفسها في المناطق القبلية على طول الحدود بين باكستان وأفغانستان. ولتأمين تعاون باكستان في السعي لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة قدمت حوالي 11 مليار من المساعدات ما بين 11/ سبتمبر- أيلول 2001، ونهاية عام 2008.

- على الرغم من هذا السخاء، أصبحت باكستان أقل أمنًا، وزادت حدّة معاداة الأمركة فيها، بدلاً من تضاؤلها، وذلك بالرغم من التزامها المبكر بإحباط القاعدة؛ فإنّ باكستان كانت متردّدة في مقاضاة حركة طالبان الأفغانية، وهناك قلّة من قيادة «طالبان» العسكرية والسياسية تعمل علنًا في المدن الباكستانية في كويتا وبيشاور وكراتشي، في حين فقدت باكستان المزيد من الأفراد العسكريين وشبه العسكريين وأفراد الشرطة وآخرين يتحالفون معها. وما تزال التقارير المقلقة تظهر حول استمرار دعم باكستان لطالبان الأفغانية؛ وهي ظلّت تستخدم الجماعات المتشدّدة، بما فيها الطالبان، أداة مهمّة لقوات الأمن الباكستانية في استراتيجيتها الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة، عملت باكستان على تهدئة الوضع، ولكنها لم تلغِ دعم الجماعات الجهادية التي ركزت على كشمير، حيث انتقلت العديد من المجموعات إلى المناطق القبلية، التي يشنون منها هجمات في أفغانستان وباكستان. ومن عام 2004 حتى وقت كتابة هذا التقرير،

أطلقت قوات الأمن الباكستانية حملات مختلفة للإطاحة بحركة طالبان الباكستانية من أجزاء عدّة في المناطق القبلية والحدودية والمقاطعة الشمالية الغربية.

- وعلى الرغم من أن عهد مشرف قد انتهى في عام 2008، وعاد البلد إلى الحكم المدني، فمن غير المؤكد ما إذا كان التيار سيُثبت التغيير دائمًا، أو ما إذا كانت باكستان ستتبع نمطها التاريخي بالتناوب بين الحكم المدني والعسكري. إن قدرة باكستان على محاربة المسلحين أمر مشكوك فيه، شأنها في ذلك شأن الآفاق الاقتصادية للبلاد؛ هذه المشاكل ما تزال قائمة جنبا إلى جنب مع المخاوف حول الانتشار النووي من باكستان. وبسبب هذا المزيج من المخاوف بشأن الانتشار والاستقرار النووي، ودور باكستان كملاذ آمن للقاعدة والمتمردين الأفغان، وعدم الاستقرار السياسي، تتصاعد النداءات في الولايات المتحدة المطالبة بتوجه جديد تجاه باكستان.

- هناك توجّه واسع النطاق للمشاركة ما بين الولايات المتحدة وباكستان، حيث إنّ كليهما لديهما تسلسل هرمي من الأهداف الأساسية لكلٍّ منهما يعملان على تأمينه. وحتى وقتٍ قريبٍ جداً، لم تحاول واشنطن إقناع إسلام آباد بإعادة ترتيب أهدافها، أو على الأقل أن تصبح أكثر انخراطاً في مساعدة واشنطن على تحقيق أهدافها في أفغانستان وباكستان والمنطقة الأوسع، في مقابل مساعدات الولايات المتحدة. ومع ذلك، حتى يتم إحراز الأهداف الأمريكية والباكستانية بشكلٍ أكبر إذا لم يتم إحراز تقدّم ذي مغزى في تأمين المصالح الأمريكية الحاسمة، فإنّ واشنطن قد تتعثّر على نحوٍ متزايد، بسبب عزوف إسلام أباد عن الحوافز المالية. **ويمكن أن تكون باكستان شريكا غير ملائم لبعض أو لكلّ أشكال المغريات المقدمة من الولايات المتحدة.**

نهج جديد لباكستان:

- بعد أكثر من ثماني سنوات من المشاركة الأمريكية الخاصّة في باكستان تمّ التركيز بشكل فردي على (مشرّف) ومؤسّسته (الجيش الباكستاني)، حيث قامت الولايات المتحدة بعدد من الإجراءات حول مشكلة أفغانستان وباكستان. فقد قامت

إدارة أوباما المنتخبة بتكليف بروس رايدل بإجراء مراجعة شاملة بلغت ذروتها وعلى ورقة بيضاء؛ وقد نشأ عن هذه العملية اقتراح مفاده وجوب استقرار باكستان من أجل تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتم التعرّف على مجموعة من الأولويات الإستراتيجية فيما يتعلق بأفغانستان، وهو نهج جديد كان متبعاً فيما يتعلق بباكستان.

- علاوة على ذلك، فقد تراجعت الوثيقة عن بعض المفاهيم الأكثر شمولاً، والتي وضعها المرشح للرئاسة آنذاك باراك أوباما. وقد أكد أوباما على الحاجة إلى الحلّ الإقليمي الذي يعترف بدور المنافسة الأمنية الهندية - الباكستانية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومع ذلك، لا تشمل تلك الورقة البيضاء مهمة المبعوث الخاص إلى المنطقة «ريتشارد هولبروك» خلال تفويضه، وذلك يرجع إلى حدٍّ كبير إلى اللوبي الهندي. وليس من الواضح إن كان ذلك النهج أو الحل الإقليمي سيفوز -أو ستكون له الغلبة-.

- كتابنا يُكمِل ويطرح بعض المفاهيم التي لم تتضمنها، أو لم يتم تداولها في الورقة البيضاء. نحن نقول -كما جاء في الورقة البيضاء- إن الحكومة الأمريكية يجب أن تعتمد سياسات تسمح للولايات المتحدة بالمزيد من المشاركة- على نحو فعّال - مع باكستان لتأمين المصالح الأمنية المتبادلة. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي إعادة توجيه هذه الإستراتيجية بشكل جذري للتركيز على باكستان، بدلاً من أفغانستان. وعليه، يجب على السياسات الجديدة أن تشمل:

- تطوير إطار استراتيجي لتوجيه وإعادة هيكلة العلاقة مع باكستان.

- تقديم المساعدة لتطوير المؤسّسات المدنية والمجتمع المدني الباكستاني.

- تجنُّب إغراءات دعم «رجل قوي» والتوجّه نحو مصالح الولايات المتحدة.

إعادة هيكلة المساعدة العسكرية:

- يجب تشديد القواعد المتعلقة بصناديق دعم الائتلاف وتنفيذها بصرامة، لجعل باكستان أكثر عُرضة للمساءلة عن كيفية إنفاق هذه الأموال.

- ينبغي أن تكون مبيعات أو مِنح الأسلحة الرئيسية مكافأة مشروطة بالتعاون الفعلي، وليس حافزاً من أجل التعاون المطلوب.

- استمرار الرغبة أو الحرص على إقامة علاقة دائمة مع العسكريين في سياق تطوير السيطرة المدنية، بما في ذلك السعي للحصول على اتفاقية لترتيب القوات العسكرية. وقد يشير رفض باكستان لصدور اتفاقية وضع القوات العسكرية إلى عدم رغبة إسلام آباد الفعلية لإقامة علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنها تدّعي عكس ذلك.

- وضع استراتيجية إقليمية تؤكّد بهدوء على التقارب بين كلٍّ من باكستان والهند، وباكستان وأفغانستان، مع الإشارة إلى التزام الولايات المتحدة بالبقاء في أفغانستان. كما أنّ مشاركة الهند في المنطقة أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛ فالهند بحاجة إلى المشاركة، إذ إنها يجب أن تكون حاضرة في هذه المشكلة الإقليمية بطريقة لا تقلّل من أهمية إعادة العلاقات الأمريكية مع كلٍ من الهند وباكستان.

- يجب تطبيق تلك السياسات بصورة متزامنة للوصول إلى أفضل وضعٍ ممكن.

توصيات للقوات الجوية الأمريكية:

- يمكن أن تقدّم القوات الجوية الأمريكية مساهمة فريدة للسياسة الأمريكية تجاه باكستان، بحيث تكون في الوقت نفسه تحت سيطرة القوات العسكرية الباكستانية. ويمكن للقوات الجوية الأمريكية الارتقاء بفهم الحكومة الأمريكية لأفراد سلاح الجوّ الباكستاني، وخاصّة القادة، والقدرات؛ وربمّا الأهم من ذلك، كيف يدرك العاملون في القوّات الجوية الباكستانية وضعهم الاستراتيجي من خلال زيادة التفاعل المتبادل، والتدريب، والتوجيه. إنّ القوّات الجوية للولايات المتحدة يجب عليها أن تقوم بمراجعة برنامج تبادل الموظفين العسكريين، وملحقات البرنامج، وبرنامج المتخصّصين الجويين الدولي، وذلك لزيادة التركيز على باكستان.

- إنّ القوات الجوية الأمريكية، مثل بقية القوات المسلحة الأمريكية، سوف

تستفيد في فهم المجتمع الباكستاني بصورة أكبر. كما أن القوات الجوية للولايات المتحدة سوف تستفيد من تخصيص المزيد من الموارد في البناء والحفاظ على المعرفة حول باكستان. إن برنامج الطيار الدولي سيساعد، رغم أنه سيبقى محدوداً جداً.

- يمكن للقوات الجوية الأمريكية تحسين قدرة الجيش الباكستاني لإجراء عمليات مكافحة التمرّد من خلال توفير المعدات والتدريب. وقد كانت باكستان مساهماً قوياً في عمليات حفظ السلام الدولية والعمليات الإنسانية؛ ويمكن أن يساعد تدريب القوات الجوية الأمريكية باكستان في الحفاظ على قدراتها، بل تعزيزها في تلك المجالات؛ ويجب على القوات الجوية الأمريكية أيضاً النظر في زيادة عدد ومدّة الفعاليات التدريبية في باكستان ومع المسؤولين الباكستانيين في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى مثل هذه الفعاليات العالية، يجب على القوات الجوية الأمريكية إلى جانب الخدمات الأخرى، أن تفعل ما بوسعها لجلب الباكستانيين إلى الولايات المتحدة؛ ويجب أيضًا على سلاح الجو الأمريكي دعم زيادة عدد المنح المتاحة من خلال منح التعليم والتدريب العسكري الدولي والبرامج الأخرى، أخيراً، نظرًا لهيمنة الجيش الباكستاني على القوات المسلحة الباكستانية الأخرى، يجب على الولايات المتحدة إبلاغ أهمية التواصل عبر خدماتها.

رأيه في كيفية الانتقال من حالة التمرّد إلى حالة الاستقرار:

في دراسة نشرها معهد راند عام 2011، وهي من إعداد وتأليف كريستوفر تشيفيس وآخرين:

- إنّ هذه الدراسة هي الأولى من المجلّدين اللذين يدرسان كيفية تحوّل التمرّد من مستوىً عالٍ من العنف إلى وضعٍ أكثر استقراراً. هذا الجزء يحدّد الإجراءات والقدرات المطلوبة من وزارة الدفاع الأمريكية والوكالات الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة لدعم الانتقال من مكافحة التمرّد لظروف أكثر استقراراً، والقدرات المتاحة للولايات المتحدة وحلفائها والمنظمات الدولية، وأوجه القصور والقضايا

المرتبطة به؛ الجزء الثاني (من التمرّد إلى الاستقرار) يتضمّن رؤىً من دراسات الحالة، حيث يفحص عدداً من دراسات الحالة لتحديد ذلك المفتاح ذي الأهمية لوزارة الدفاع الأمريكية، والوكالات الأخرى التابعة للحكومة الأمريكية، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في البلدان المعنية بالتمرّد ومكافحة التمرّد.

- ليس هناك معيار مقبول عالميًّا لتحديد كيف ومتى وتحت أيّ ظرفٍ من الظروف يمكن القول بأن المتمرّدين قد دخلوا مرحلة انتقالية نحو الاستقرار. ولأغراض هذه الوثيقة، نحن سنعرِّف العملية الانتقالية نحو التحوّل (للاستقرار) بكونها عملا افتراضياً من حيث الزمان والمكان يتم خلال مرحلة مكافحة التمرّد، حيث يتحمّل الجيش المسئولية الأساسية عن الأمن، وإدارة الاقتصاد، والاستقرار، ومرحلة إعادة الإعمار، والتي تقوم فيها الشرطة والمؤسسات الحكومية المدنية بدورها في توفير الأمن، والخدمات للسكان. ويمكن أن نعتبرها قد بدأت عندما يحدث ما يلي:

1 - انخفاض مستوى العنف في المنطقة المتنازع عليها لمدة 12 إلى 24 شهراً على الأقل، كذلك انخفاض عدد المتمرّدين، وعدد الهجمات التي يشنّها المتمرّدون، وكان هناك أدلّة على وجود انشقاقات أو تسريح للمقاتلين.

2 - أن تجري الإصلاحات؛ وهذا يشمل البرامج الحكومية لتحسين العملية السياسية، وإنشاء نظامٍ قضائيٍّ محايدٍ وموثوق به، والحدّ من الفساد، وتنشيط الاقتصاد، وإزالة التمييز الديني أو الثقافي؛ وكذلك إزالة أي مصادر عدم الرضا الأخرى التي أسفرت عن انحياز جزءٍ من السكان مع المتمرّدين.

3 - أن يتفاعل السكّان مع قوات الأمن، وأن يدعموا ممثلي الحكومة، ويساعدوا الموظفين.

4 - قوات الشرطة الحكومية تتولىّ مسئولية مكافحة المتمرّدين، والأمن الداخلي في مواجهة الخطر الداخلي أو الخارجي لأي قوات عسكرية.

- إنّ تحديد الطريقة التي يتمّ بها تقويم المؤشرات المذكوره أعلاه أو قياسها قد يكون أمراً صعباً. وبطرق عديدة كل تمرّد يمثّل نموذجاً فريداً من نوعه، حتى

ولو كان التمرّد يأخذ شرعيته جزئياً على الأقل على أساس أيديولوجية عالمية، مثل الشيوعية أو الإسلاموية. إن الهدف مما بعد عمليات مكافحة التمرّد هو التأكد من اتباع تلك الشروط للوصول للسلام الدائم والاستقرار بدلاً من الانتكاس إلى العنف. ويمكن القول إن التحوّل نحو عمليات ما بعد مكافحة التمرّد يكون كاملاً عندما يتم تخفيض مستوى التمرّد، بما يجعل الدولة قادرة على توفير الأمن للسكان وأداء وظائفها الأساسية.

العمليات الاقتصادية في العراق:

- توضّح تجربة أمريكا في العراق بشكل مفيد التحديات المرتبطة بتسليم خطوط العمليات العسكرية إلى مؤسّسات الحكم المدني. وعلى الرغم من أنّ المؤسّسات المدنية كانت مسؤولة بشكل رئيسي عن تقديم المساعدات الاقتصادية في العراق، إلا أنّ وزارة الدفاع كانت تموّل الأنشطة الاقتصادية عبر مشاريع ترمي إلى تحقيق الاستقرار في الأوضاع المحلية.

موقفه بشأن تأثير الحرب على العراق على أنظمة الأمن القومي للولايات المتحدة:

في دراسة نشرها معهد راند عام 2014، وهي من تأليف: كريستوفر تشيفيس وآخرين:

- إنّ الكثير من التحليل الذي ظهر على الساحة في الذكرى العاشرة للغزو الأمريكي للعراق كان رجعيًّا على نحو مفهوم، حيث يتضمّن غالبًا مناقشات حادّة حول من قام بارتكاب الخطأ، ومتى حدث ذلك، بينما يسلك هذا المنظور التحليلي مساراً مختلفاً بعض الشيء. إنّنا نقوم بإجراء دراسة استقصائيّة حول التأثير الشامل لحرب العراق على أنظمة الأمن القومي الأمريكي، من خلال التحقيق في التغييرات الكبرى التي أحدثتها الحرب في الركائز الفكرية والمؤسسية لسياسة الدفاع والأمن للولايات المتحدة، ثم نُقيّم بعد ذلك المقتضيات المستقبلية لتلك التغييرات، ونناقش القول بأن الولايات المتحدة في أفضل الأحوال أضحت مستعدة على نحو أفضل بقليل لخوض حرب كالتي جرت ضد العراق مرة أخرى، رغماً عن مرور عقد من المناقشات المؤلمة

واللاذعة في واشنطن حول الخطأ الذي حدث. وعلى الرغم من أن ذلك يوحي باستنتاجات غير مُشجعة حول قدرتنا القومية على تحقيق إصلاحات مؤسسية بعيدة المدى أثناء فترة الحرب، فإن الوضع قد لا يكون سيِّئًا كما بدا عليه؛ فالحرب القادمة التي ستخوضها الولايات المتحدة لن تشبه بالضرورة حرب العراق بالقدر نفسه الذي تشابهت فيه مع الحروب التي سبقتها.

- نبدأ بعرض بعض البيانات الأساسية عن الحرب، ثم نركّز على أربع قضايا رئيسية متداخلة: عمليات مكافحة التمرّد، وتأسيس الدولة المدنية، ومساعدة قوّات الأمن، وقدرتنا على فهم الاحتياجات الخاصة لأنواع التدخلات المختلفة بشكل يسمح بتخصيص الموارد وتعديل التكهنات وفقا لذلك.

نقاط رئيسية:

- أعادت الولايات المتحدة اكتشاف مفهوم مكافحة التمرّد خلال السنوات الأولى المؤلمة من حرب العراق. ولا شكّ أنّ إعادة الاكتشاف هذه ستكون واحدة من الموروثات الرئيسية للحرب بالنسبة للجيش الأمريكي؛ وعلى الرغم من عدم احتفاظ الجيش وقوّات البحرية بكلّ القدرة المطوّرة، إلا أن رأس المال الفكري الذي تم تطويره سوف يستمرّ لسنوات عديدة قادمة.

- كما أسهمت حرب العراق في تحويل قيادة العمليات الخاصة الأمريكية إلى قيادة أكبر وأكثر نشاطاً، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوكالات الاستخبارات المدنية. ويبدو أن تفوّق قيادة العمليات الخاصة الأمريكية في الشؤون العسكرية الأمريكية مستمر في الزيادة على الأرجح، حتى مع تلاشي تفاصيل تجربتي العراق وأفغانستان من الذاكرة.

- كان تأثير الحرب على الوكالات المدنية الأمريكية أقل مما كان يمكن أن يحدث، على الرغم من الإسهامات التي قدّمتها وكالات مثل وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في هذا الجهد. ولم تُمنح وزارة الخارجية الأمريكية قط تمويلاً لمبادرات مهمة أخرى، مثل إنشاء فرق الاستجابة المدنية، على الرغم من أنها أنشأت مكتبًا لعمليات الصراع وإرساء الاستقرار؛ ولم يُبذل سوى اليسير من

الجهد لتحويل التمويل من الوكالات العسكرية إلى الوكالات المدنية بوجه عام، على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بانعدام التوازن الكبير الذي يعقّد جهود مكافحة الحروب على جميع الجوانب.

- حظِيت الحاجة إلى تخطيط أفضل بين الوكالات لصالح جهود إرساء الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع باعتراف واسع النطاق، بعد المشكلات التي تمت مواجهتها في السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي. ولكن تم إجراء القليل من التحسينات الدائمة لتقويم القصور الذي قد يحدث في المستقبل؛ وقد تكون وزارة الخارجية أفضل تجهيزاً للتخطيط، لكنها ما تزال تفتقر إلى السلطة الحقيقية التي تمكّنها من وضع خطط مثمرة لما بعد الصراع عبر قطاعات الحكومة كافة.

- ينبثق أكبر تأثير للحرب على الوكالات المدنية الأمريكية من تجربة زمن الحرب لأعداد كبيرة من الموظفين المدنيين. ويشمل هذا التغيير الثقافي تفهماً أكبر للجيش الأمريكي، وهو تطوّر إيجابيّ؛ فضلاً عن وجود تحوّل في مبادئ وأولويات المنظمات وقيادتها للمستقبل.

- كما أدخل مجتمع الاستخبارات إصلاحات مطروحة على المهارات التجسسية التحليلية، كنتيجة في أغلب الأحيان للإخفاق الأولي في التقييم الدقيق لحالة برامج أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدّام حسين. وقد نُفذت هذه الإصلاحات جنبًا إلى جنب مع إعادة التنظيم الواسعة لمجتمع الاستخبارات الكامل الذي تم وضعه قيد التنفيذ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

- من المرجّح أن يظلّ برنامج الاستجابة الطارئة للقادة الذي حظي بشعبية كبيرة لدى القادة الأمريكيين في العراق، وتم تكراره في نهاية المطاف في أفغانستان، أداةً في العمليات من هذا القبيل في المستقبل.

- لقد مُنِيت الولايات المتحدة بزيادة متجدّدة في تكاليف التدخل العسكري، ومخاطرة واسعة النطاق على وجه العموم. ولكنّها أقلّ قدرة على تقدير ماهية التكاليف الفعلية والمخاطر التي تنطوي عليها عملية استقرار معينة بأيّ قدرٍ من الدقة. وستظلّ

هذه المشكلة تعصف بالمناقشة في مناخ ما يكون فيه التدخل أمرًا ضروريًا، غير أن الموارد والإرادة السياسية محدودة.

مكافحة التمرّد:

- في أعقاب غزو العراق عام 2003، كانت القضية العسكرية الأكثر جدلاً بشأن حرب العراق تتمثل على الأرجح في كيفية إجراء عمليات لمكافحة التمرّد. وفي بداية اندلاع الحرب، لم تكن الولايات المتحدة قد تطرّقت إلى حركة تمرّد على نطاق واسع منذ حرب فيتنام، ولم يتلق الجنود الأمريكيون تدريبات أو خبرة سابقة لقتال قوّات غير نظامية؛ وعلى الرغم من أن القوّات التي تقودها الولايات المتحدة سرعان ما هزمت جيش صدّام حسين التقليدي شرّ هزيمة، كافحت قوّات التحالف من أجل احتواء حركات التمرّد التي تبعت ذلك وهزيمتها؛ وبينما غرق العراق غرقًا عميقاً في الحرب الأهلية، وجد الجنرالات وصانعو السياسات الأميركيون أنفسهم على حد سواء يتطلعون إلى التحلي بعقيدة متماسكة لمكافحة التمرّد.

- وقد امتدّ النقاش إلى نطاق كبير، وأسهم العديد من الأفراد في إعداد النهج الذي تم تبنيه في النهاية. بيْد أن نقطة التحوّل الأساسية في هذه الخطوة ربما كانت تتمثل في نشر دليل مكافحة التمرّد لقوات مشاة البحريّة / الجيش الأمريكي، التي قامت بتأليفه لجنة يترأسها الجنرال دافيد باتريوس وبالرغم من أن الولايات المتحدة قامت بتطوير عقائد مكافحة التمرّد قبل إصدار الدليل الميداني 24-3، اختلفت تلك المنشورات من حيث التصوّر والشمولية؛ وفوق كلّ ذلك، من حيث طريقة تلقيها. وقد طالب الدليل الميداني 3-24، الذي نُشِر في كانون الأول (ديسمبر) من عام 2006، ضمنيًا بتغييرات جوهرية في طريقة قيام الجيش الأمريكي بإدارة العمليات في العراق. ودافع الدليل عما أصبح يُعرف باسم «النهج المرتكز على السكان»، وهو نهج ينصبّ فيه تركيز العمليات الأمريكية على حماية المدنيين العراقيين، بدلاً من أن ينصبّ على أسْر مقاتلي العدو أو قتلهم (وحماية القوّات الأمريكية أثناء القيام بذلك). في شباط (فبراير) 2007، نال الجنرال باترايوس الفرصة لوضع أفكاره وأفكار رفقائه من

أصحاب نظرية مكافحة التمرّد قيد التنفيذ بصفته قائد القوّة المتعدّدة الجنسيات في العراق. وقد يناقش المرء مدى اتّساق الممارسات الأميركية الفعلية في العراق بشكل صارم مع الدليل الميداني3-24؛ بيْد أنّه منذ تلك المرحلة فصاعداً، أصبحت مكافحة التمرّد العدسة التي ينظر الجيش الأمريكي من خلالها إلى الصراع. كما أثر ذلك تأثيراً قاطعاً على الفكر الأمريكي حول العمليات العسكرية في أجزاء أخرى من العالم، وعلى رأسها أفغانستان.

- وبعد أعوام من النكسات المؤلمة، أصبح الآن لدى أفراد الجيش وقوّات مشاة البحريّة عقيدة مكافحة التمرّد الراسخة، والتي لم تكن موجودة مع بداية حرب العراق. فتلك العقيدة، والمعرفة التي تكمن خلفها، لن تختفي بين عشية وضحاها؛ فمئات الآلاف من الجنود الأمريكيين منغمسون في مكافحة التمرّد. وقد تم الاعتراف بأهمية مكافحة التمرّد في مراجعة الدفاع كل أربع سنوات (QDR)، والتي خرجت بمكافحة التمرّد من وراء الكواليس إلى العلن إن لم يكن إلى صدارة المشهد: «إن عمليات دعم الاستقرار، ومكافحة التمرّد واسعة النطاق، وعمليات مكافحة الإرهاب، ليست تحديات استثنائية أو مسؤولية تقع على عاتق إدارة عسكرية منفردة». وقد ذكرت مراجعة الدفاع كل أربع سنوات (QDR) في عام 2010 مكافحة التمرّد 16 مرّة، في حين ذكرته سبع مرات في عام 2006، ولم تُشِر إليه مطلقا في 2001.

- وبموجب التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012، الصادرة عن إدارة أوباما، سيظل التركيز المؤسّسي المنصبّ على عمليات مكافحة التمرّد، ودعم الاستقرار، ممتدًّا لما بعد الانسحاب في أفغانستان. وعلى الرغم من أن التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012، قلّلت من التركيز على مكافحة التمرّد إلى حدٍ ما أقل مما ورد في الوثائق السابقة، فإن مكافحة التمرّد ستبقى ذات أهمية حتى في مواجهة إعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقشف الميزانية؛ فعلى الرغم من أن التوجيهات الاستراتيجية للدفاع تنصُّ على أن القوّات المسلحة القائمة «لن تكون كبيرة بالحجم المطلوب لإجراء عمليات دعم الاستقرار طويلة الأمد وواسعة النطاق»فيما يتعلق بالعراق أو أفغانستان، فإنّها تدعو إلى: (1) الاحتفاظ بقوّة عسكرية من أجل عمليات

مكافحة التمرّد صغيرة النطاق، (2) بذل الجهود للاحتفاظ بالمعرفة المؤسّسية عن الحرب غير النظامية، (3) تحسين القدرة على تدريب القوّات الحليفة والمحلية في عمليات مكافحة التمرّد ودعم الاستقرار، و(4) امتلاك القدرة على إجراء عمليات واسعة النطاق لمكافحة التمرّد ودعم الاستقرار لفترة ممتدة عبر استدعاء قوّات الاحتياط، وعلاوة على ذلك، تُقرّ التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012 بأن عمليات دعم الاستقرار، بما في ذلك مكافحة التمرّد عند الحاجة إليها، ستتبع حتما أي عمليات قتالية ضد خصم رئيسي للدولة. إن القدرة على احتلال بلد آخر والقيام بعمليات لتحقيق الاستقرار ومكافحة التمرّد هي في أقصى تقدير، بمثابة دعامة للتهديد الضمني بفرض الولايات المتحدة لحالة الإكراه، **وبالتالي فإنّ التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012 تكرّر ما اشتملت عليه مراجعة الدفاع كل أربع سنوات في عام 2010، والتي نصّت على أن «هناك بعض الحالات القليلة التي يجب فيها على القوّات المسلحة الأمريكية أن تشارك في عمليات قتالية واسعة النطاق، دون المطالب المصاحبة بالمساعدة في الانتقال إلى الحكم العادل والمتسم بالاستقرار»، مع الاعتراف بأن هذه الحالات موجودة بالفعل.**

- وهناك ثمة عامل واحد يُحفز على التحوّل إلى وضع مكافحة التمرّد على رأس الأولويات، ألا وهو الاعتراف بأهمية التضاريس البشرية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً بعد نجاح قوّات مشاة البحريّة الأمريكية في محافظة الأنبار ومنطقة تلعفر في عام 2005، الأمر الذي مهد لظهور العقائد الموجودة في الدليل الميداني 24-3. بعد تلك التجربة، بدأت الطريقة التي يستخدم من خلالها الجيش وقوّات مشاة البحريّة المعلومات الاستخباراتية بالتغيّر جذريًا؛ وشمل ذلك إبداء تقدير متزايد لقيمة الاستخبارات المحلية. كما تحوّل دور ضبّاط الاستخبارات أيضاً: فبدلاً من مجرد إطلاع كبار الضباط، تم إدماجهم بشكل أكثر شمولاً في العمليات داخل الوحدات ذات المستوى الأقل، حيث يمكنهم جمع المعلومات الاستخباراتية المحلية عن القبائل والشبكات والقضايا الاقتصادية والعناصر الأخرى للتضاريس البشرية، واستخدامها بشكلٍ فعّال.

- كما استثمرت وزارة الدفاع بكثافة في معدّات مكافحة التمرّد وقدراتها، على الأقل

لاستخدامها في أماكن مثل العراق. وفي الفترة من عام 2001 إلى عام 2012، خصِّص ما يقرب من 326 مليار دولار لعمليات الاستحواذ لدعم جميع عمليات الطوارئ في الخارج، والتمويل من أجل استبدال المعدّات التي تضرّرت أو دُمّرت في المعركة، ولشراء أنواع جديدة من المعدّات، مثل **المركبات المدرّعة المضادة للكمائن والألغام (MRAPs). ومنذ عام 2005، وحتى منتصف عام 2007 فقط، قدم الكونغرس تمويلاً إضافيًا لنحو 100 طائرة هليكوبتر و 48000 شاحنة جديدة من جميع الأنواع. وقد اشترى البنتاغون أيضًا طائرات بدون طيار إضافية، وطائرات مقاتلة من طراز AC-130؛ كما سرّعت العمليات الأمريكية في العراق من الاتّجاه الحالي بعيداً عن فرق اللواء المقاتل والدروع الثقيلة إلى الفرق القتالية للواء المشاة، وكانت بمثابة دليل آخر على قيمة الفرق القتالية للواء سترايكر (Stryker). وبحلول عام 2012، كان الجيش الأمريكي قد شكّل تسعة ألوية سترايكر، على الرغم من وجود خطط حتى وقتنا هذا تفيد بتسريح لواء من هذه الألوية.**

- وفي الوقت نفسه، تحسّنت قدرات الولايات المتحدة للتعامل مع التحدّي المتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وذلك في إطار جزئي، عن طريق اقتناء العديد من المركبات المضادة للألغام. وفي الواقع، فقد فرض التحدّي الخاص بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في تصميم المركبات لدى القوّات المسلحة الأمريكية، ممّا شجّع على التحوّل نحو تصميمات الهيكل الذي يأخذ شكل حرف (V)، التي تحوّل مسار الشظايا الناتجة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة للعديد من المركبات القتالية؛ وعلاوة على ذلك، فإن قرار استبدال مركبة المشاة القتالية «برادلي» بمركبة قتالية أرضية جديدة، أو بديل قوي مماثل، نشأ أساساً عن تجربة العراق، التي كانت شاهدة على تدمير العشرات من مركبات برادلي بالقنابل المزروعة على جانب الطريق.

- كما أنشأ الجيش قدرات دائمة في مجالات جديدة أخرى كانت ضرورية لإعادة بناء هذا البلد وتحقيق استقراره. وشملت هذه المسائل الشؤون المدنية، والتخصص الإقليمي، والاتصالات الاستراتيجية. وبالاعتماد على الأموال التي تمّت مصادرتها من

«صدّام»، تم أيضاً تأسيس آلية مالية تعرف باسم برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، الذي يسمح للقادة العسكريين في الميدان بتوجيه الأموال (على سبيل المثال) لإصلاح أضرار المعركة، أو دفع تعويضات للمتضررين، أو لبدء مشاريع إعادة الإعمار المحلية. وقد أثبت برنامج الاستجابة الطارئة للقادة شعبية كبيرة بين القادة، حيث إنّه استمرّ بتمويل مباشر من خزائن الولايات المتحدة. استخدم القادة تلك التمويلات لتشييد البنية التحتية العامة، مثل الطرق والمدارس والمجاري والعيادات الصحية، وهو الأمر الذي أتاح عادة وظائف للآلاف من العراقيين.

- وخلال الحرب على العراق، أذِن الكونغرس بنحو 4 مليارات دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وفي حين أن تكلفة البرنامج كانت صغيرة نسبيًا مقارنة بالتكاليف الإجمالية للحرب، إلا أنه قدّم مبالغ كبيرة من النقد مباشرة في أيدي القادة الميدانيين، ممّن لديهم خبرة ضئيلة أو تكاد تكون معدومة في إدارة مثل هذه المشاريع. وفي السنوات الأولى، عانى البرنامج من نقص الإشراف والتوجيه من وزارة الدفاع؛ وكثيراً ما تم التوقف عن مشاريع التعمير، أو تم تدميرها، أو لم يتم الشروع فيها من الأساس، وهي أمور تركت البرنامج عرضة لتوجيه اتهامات بالاحتيال وعدم الفعالية، مثل ما كشفته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية عام 2008. كما وثّق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ومكتب المساءلة الحكومية وغيرهما وجود مشكلات تتعلق بالإدارة والرقابة والمتابعة.

- بالرغم من ذلك، فقد تحسنت فعالية برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في عام 2006، عندما خضع لإشراف القيادة الجديدة للقوّات متعددة الجنسيات في العراق، التي وجّهت جهود البرنامج إلى تقديم الخدمات للشعب العراقي، وإنجاز المشروعات «المتوقفة على الخطوة الأخيرة بدلاً من الشروع في مشروعات جديدة من البداية. وعلى الرغم من أن النية المبيتة في الأصل كانت تميل إلى تمويل مشروعات إنسانية وطارئة صغيرة، إلا أنه، وبمرور الوقت، أصبحت تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة بشكل متزايد بديلاً لمشروعات المساعدة في التنمية الأكبر حجماً، والتي لم تكن تتلقى تمويلاً بشكل آخر؛ ولا زال القادة يرون برنامج

الاستجابة الطارئة للقادة كأداةٍ من أدوات مكافحة التمرّد الأكثر فعالية، على الرغم من مشاكله؛ فالرؤى التي تم اكتسابها من منطق التجربة والخطأ لهذا البرنامج ستنير بشكل مأمول المهمات المستقبلية إن وُجدت. وهذا ما حدث بالفعل في أفغانستان.

- قام الجيش أيضاً على نحوٍ مثيرٍ بزيادة حجم قوّات الشؤون المدنية الدائمة. وتتألف وحدات الشؤون المدنية من متخصصين حاصلين على تدريب ثقافي ولغوي مناسب للقيادات القتالية الإقليمية. كما يتمتعون بالخبرة في مهام دعم الاستقرار، مثل سيادة القانون والاستقرار الاقتصادي والصحة العامة والبنية التحتية والتعليم. وعلى مدار سنوات كثيرة، كان لدى الجيش الأمريكي كتيبة واحدة فاعلة في الشؤون المدنية. وكانت تستدعي جنودها الاحتياطيين بشكل منتظم نظرًا للزيادة الكبيرة في احتياجات الشؤون المدنية، ورغم ذلك، فقد اضطرّ الجيش، بسبب الطلب العالي على دعم الشؤون المدنية أثناء حربي العراق وأفغانستان، إلى زيادة إمكانات شؤونه المدنية لتصبح لوائين كاملين بدلاً من كتيبة واحدة، حيث تمت إضافة اللواء الأول في عام 2007، واللواء الثاني في عام 2011. وبحلول عام 2015 كانت خطط الجيش تهدف إلى توفير 2000 جندي للشؤون المدنية في الخدمة السارية، وحوالي 6000 جندي في الخدمة الاحتياطية.

- حملت تجربة العراق في طياتها الكثير لتحويل قوّات العمليات الخاصة الأمريكية، التي يزيد عددها الآن بالرغم من انخفاض حجم القوّات بشكل عام. والمثال الواضح بشدّة على ذلك هو ظهور قيادة العمليات الخاصة المشتركة (JSOC)، وبالرغم من وجود قيادة العمليات الخاصة المشتركة، مثل لواءات سترايكر، وقبل اندلاع الحرب، فإن هذه القيادة أصبحت أداة عسكرية ذات وتيرة سريعة وواسعة النطاق، فقط مع بدء الصراع الخفي للسيطرة على بغداد.

- يساور الكثير من المراقبين القلق بشأن تناسي الجيش الأمريكي في المستقبل للدروس المستفادة عن مكافحة التمرّد في العراق، وينبعث هذا الخوف بشكل جزئي من تجربة حرب فيتنام، حيث سعت بعض أقسام الجيش الأمريكي إلى نسيان الحرب بعد انتهائها، مما أفقد القوّات الأمريكية دروساً أثبتت أنها ذات قيمة عالية في العراق؛

وبرغم ذلك، فإن خطر خسارة المكاسب عند ممارسة مكافحة التمرّد بعد حرب العراق ليس كبيراً كما كان في سبعينيات القرن الماضي. وإذا لم يكن هناك سبب سوى عدم القدرة على استيعاب الدروس المستفادة من حرب فيتنام نفسها، فإن ذلك يشكّل الآن درساً مستفاداً؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن درس حرب العراق تم التأكيد عليه بالتجربة الحديثة في أفغانستان. لذلك، فإنه مع احتمالية تبدّد رأس المال الفكري الذي تطوّر على مدار العقد الماضي، يبدو أنه من غير المحتمل خسارة هذا الفكر بالكامل بسبب عدد الجنود الذين أدوا الخدمة في العراق وتسليط الضوء على مكافحة التمرّد في الكثير من المناظرات بشأن الإستراتيجية العسكرية في هذه الحملة؛ كما تُدمج الآن عمليات مكافحة التمرّد تماماً في المقررات الدراسية في الأكاديميات العسكرية الأمريكية لا سيما West Point. ومن الواضح أن الجيش الأمريكي قد أصبح أكثر اتزانًا في الوقت الراهن بشأن تنفيذ عمليات مكافحة التمرد، على الأقل في البيئات المماثلة لطبيعة العراق، عما كان عليه في عام 2003، حيث كان يفتقر إلى هذه الإمكانيات غالبًا، ولم تكن موجودة في بعض الأحيان.

- وعلى الرغم من ذلك، ليس من الضروري أن يتم الاحتفاظ بإمكانيات مكافحة التمرّد المكتسبة في أثناء حرب العراق على المدى البعيد. كما لن تصبح مكافحة التمرّد حسبما تمت ممارستها في العراق نموذجا افتراضيًا تلقائيًا للحروب في المستقبل. وقد زاد إجمالي حجم القوّات البرية الأمريكية بشكل واضح في أثناء الحرب؛ وبعد حدوث انخفاض مطّرد في حجم القوّات عقب نهاية الحرب الباردة، زاد الجيش الأمريكي بشكل كبير بالتعبئة بداية من غزو العراق. وعلى النقيض، زاد حجم قوّات مشاة البحرية بمعدل متوسط، في حين انخفض عدد قوّات البحرية والقوّات الجوية نوعا ما. وثمّة خطط جارية بهدف تقليل قوّات الجيش، وقوّات مشاة البحرية إلى حجمهما قبل الحرب.

- تلقّت قوّات مشاة البحرية مؤخرًا دعوات لإعادة التركيز على عمليات الاستجابة المرنة، بما ذلك مجالها البرمائي التقليدي. وتعاني بعض قوّات المشاة البحرية من تحجيم دورها في العراق وأفغانستان كجيش مساعد، بدون تركيز خاص. وبالنظر

للنجاح الذي حقّقته قوّات مشاة البحرية في عمليات مكافحة التمرد، فإن هذه المخاوف قد تبدو مبالغاً فيها، وفي بعض الأحيان تحيد عن لبّ الموضوع؛ ومع ذلك، فهي تحمل دلالات عن التحديات عند الاحتفاظ بالمواءمات التي دعت إليها حرب العراق،.كما توجد ضغوط مماثلة لإعادة التأقلم نحو وضع حرب اعتيادي داخل الجيش الأمريكي؛ ويتحمس قطاعا الخدمة للعودة إلى أصل أهدافهم العسكرية المتداخلة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث إن آثار الحجز واحتمالية تخفيض الميزانية مستقبلاً تظل مجهولة. ولذلك، فعلى الأرجح سيتم عكس بعض جوانب القوّات المترسخة في دعم إمكانيات مكافحة التمرّد.

- من الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أن تبنّي الإمكانيات والمذهب القائم على التركيز على مكافحة التمرّد لم يكن الأمر الوحيد الذي قمع العنف في العراق. كما أدّت التغييرات المحلية، باستثناء التكتيكات العسكرية الأمريكية المحسّنة، لا سيما صحوة الأنبار، وهي حركة قائمة بذاتها انتفض من خلالها قادة العشائر السنية ضد «القاعدة» في العراق، وكذلك عمليات الإجلاء غير المخطّطة والموجّهة ذاتيًا التي أسفرت عن المقاطعة بين السنة والشيعة خصوصاً في بغداد، أدّت دورًا حاسماً، كما هو الحال بالنسبة للتحوّل الطبيعي إلى الحرب الأهلية. حتى في حالة الإعداد المثالي للقوّات الأمريكية لمكافحة التمرد، فإن ذلك قد يحقّق جزءاً من متطلبات الإعداد اللازمة للنجاح في العراق؛ وتمثل الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان، بالإضافة إلى عدم الاستقرار المستمر الذي يضرب بالعراق، دليلاً (في حالة الحاجة إليه) على الحقيقة القائمة بأنّه بينما تكتيكات مكافحة التمرّد واستراتيجيتها الفعالة قد تكون شرطاً أساسيًا للنجاح، فإنّ هذه العوامل بمفردها ليست كافية لضمان نجاحها.

- في النهاية، حتى في حالة تحسّن إمكانيات مكافحة التمرّد الأمريكية، فإنّ الكثير من الحروب قد تتطلب مستقبلاً أن تكون قدرة الولايات المتحدة لدعم المتمرّدين فعّالة بقدر قدرتها على مواجهتهم. وترتبط هذه القدرات ببعضها لكنها ليست متطابقة، على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها التمرّد في

ليبيا ضد معمر القذافي؛ وبذلك قلّلت بشكل كبير من تكاليف التدخل. وقد ساعدت الولايات المتحدة على نحو مماثل المجموعات المتمردة التي تقاتل القوّات السوفياتية في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، ومن الجدير بالملاحظة في كل حالة من هذه الحالات، أنه على الرغم من أن التدخل يؤدّي إلى تبعات غير مقصودة، قد تكون مساعدة المتمرّدين معقّدة ومثيرة للاهتمام بقدر مكافحة التمرد، برغم الأسباب المختلفة. وثمّة سياسة مماثلة تتشكّل الآن لدعم قوّات المعارضة في تمرّدها ضدّ نظام الأسد في سوريا، في شكل دعم تقدّمه الولايات المتحدة وحلفاؤها والدول الإقليمية للمجموعات على الأرض. ويبقى لنا أن نرى المدى الذي ستصل إليه الدروس المستفادة من قتال المتمرّدين عندما يتعلق الأمر بمهمة مساعدتهم في الإطاحة بحكوماتهم.

خسائر القتال البشرية:

- يجب أن تشمل أي طريقة من طرق احتساب تأثير حرب العراق على الولايات المتحدة، تقدير الخسائر البشرية التي يُعاني منها المجنّدون والمجنّدات الأمريكيون في أثناء الحرب. وبالرغم من أن الضحايا الأمريكية المفجعة كانت أقل بكثير من نظيرتها في كوريا وفيتنام، وضئيلة للغاية مقارنة بالخسائر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أن أعداد الضحايا ما زالت تُقدر بالآلاف، حيث يترك كل ضحية خلفه حزنًا عميقا يُخيم على أفراد العائلة ومحبيه؛ وكان عدد الجنود المصابين في الحرب، بالنسبة إلى عدد القتلى، أكبر مما سبق، وذلك نتيجة للتقدم الكبير في العلاج الطبي في ساحة المعركة الذي يحول دون وفاة المقاتلين الجرحى في موقع الهجوم.

- يكتنف الغموض كثيراً من التكلفة البشرية في هذه الأعداد. على سبيل المثال، تضاعف معدّل الانتحار بين المجنّدين الأمريكيين في الفترة من عام 2001 إلى عام 2009. وعلى نحو لافت للنظر، فقد لقِي 349 مجنّداً ومجنّدة حتفهم بسبب الانتحار في عام 2012، أي أكثر ممن قضوا نحبهم في أفغانستان 295. وقد تفشّى اضطراب

ما بعد الصدمة بين الجنود والمدنيين العائدين من مناطق الحرب. وعلى المستوى الاستراتيجي، قد تُزيد معدلات الخسائر البشرية المنخفضة نسبيًا تلك من التوقعات العامة بإمكانية خوض الحروب في المستقبل بدون خسارة عدد كبير من القوّات الأمريكية. **لقد فقدت الولايات المتحدة 58153 جنديًا في فيتنام؛ وقد قضى 4475 فردًا نحبه في العراق حتى حزيران (يونيه) من عام 2013 (وهو ضعف عدد القتلى حتى الآن في أفغانستان)؛ ويرى كثير من المراقبين أن تسامح الرأي العام الأمريكي مع الخسائر البشرية للحرب قد انخفض منذ فيتنام. ويبدو أن الانخفاض النسبي في عدد الضحايا البشرية للحرب في العراق يُعزّز هذا الاتجاه على الأرجح؛ ومن الأمور التي تظلّ غير واضحة، وستتكشف لنا بمرور الوقت ما إذا كان هذا الأمر سيزيد من جنوح القادة الأمريكيين نحو التدخل العسكري خارجيًا في المستقبل من عدمه أو يقلّل منه. ويبدو أن توقع التدخل المحتمل بأقل خسائر سيقلل التكاليف السياسية للتدخل، لكنه من المحتمل أن يزيد التأثير السلبي على القادة الأمريكيين في حالة خطئهم في احتساب معدّل الخسائر بشكل كبير في الصراعات المستقبلية (1).**

إعادة تأسيس الدولة المدنية:

- نظرًا لانهيار المؤسّسات السياسية العراقية، وتباطؤ نموّها الاقتصادي في أعقاب الغزو الأمريكي، بذلت الولايات المتحدة جهودًا مضنية لإعادة بناء دولة العراق مرّة أخرى، وترسيخ المظهر الخارجي للوحدة الوطنية في مجتمعٍ يتخلّله الضعف بشدّة بفعل الاتجاهات الطائفية. وراقبت وزارة الدفاع بشكل مبدئي إجمالي العمليات بعد الحرب في العراق تحت رعاية سلطة الائتلاف المؤقتة. ومع ذلك، بعد فترة قصيرة، تم استدعاء مسؤولين مدنيين من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة ووزارة العدل ووزارة الزراعة وهيئات أخرى للمساعدة في إعادة بناء الدولة المحطّمة، التي تطيح بها الفوضى المتزايدة والظروف الخطيرة. وكان ينبغي لهذه الهيئات أن تحدّد الموظفين المؤهّلين والراغبين في القيام بالعمل على أرض الواقع؛ كما ينبغي عليهم تنسيق جهودهم، في كل من واشنطن والميدان، مع العمليات العسكرية الكبرى الجارية جنبًا إلى جنب. وقد أثبتت الهياكل القائمة

بين هذه الهيئات أنها مرهقة وعديمة الفعالية، وكان هناك جدل كبير قائم في واشنطن حول مدى الحاجة إلى تغييرها. وللأسف، بالرغم من هذا النقاش الدائر والإدراك الواسع للقيود التي تواجهها أنشطة المساعدة الأمريكية، تم تقييد تكيف الهياكل المدنية على أحسن تقدير.

- كان هناك بعض المبادرات الرسمية التي تهدف إلى تحسين التنسيق العسكري المدني وترسيخ إعادة الإعمار المدني، ومنها التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم (44 NSPD-44) وتوجيه وزارة العدل (3000.05) الصادرين في أواخر عام 2005. ويمثّل التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 إعلانًا رئاسيًا يضع إطار عمل ودلائل إرشادية وسلطات واسعة للتنسيق بين الهيئات بشأن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وقد وضّح التوجيه رقم 3000.05 طريقة تطبيق وزارة الدفاع للتوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 داخليًا، والذي منح وزارة الخارجية الأمريكية دورًا قياديًا في التنسيق بين الهيئات والتخطيط، وتحديد مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار (S/CRS) المؤسّس حديثًا، كصاحب دور مركزي في العملية. وقد أُوكِل إلى مكتب منسّق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، مهمة التعامل مع الموظفين والتنسيق بين الهيئات والتدريب والتخطيط اللازم لإعادة بناء الدولة المدنية.

- لقد نما حجم مكتب منسّق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، من مكتب يضمّ عددًا ضئيلاً من الموظفين إلى مكتب فيه أكثر من 100 موظف في أثناء الحرب، وفقاً لما ورد في التقارير المقدّمة مباشرة في عام 2005 إلى وزيرة الخارجية آنذاك كوندليزا رايس. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه المكتب في بعض الجوانب، إلا أنّه ما يزال يواجه بعض العقبات الخطيرة. فقد أدّت المقاومة البيروقراطية والثقافية في الدولة، ونقص التمويل اللازم من الكونغرس، إلى إعاقة عمل المكتب. وعلاوة على ذلك، بينما يواصل مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار دعمه لإعادة الإعمار والاستجابة للأزمات في دول متعدّدة، كان تأثيره على العراق ضئيلاً نسبيًا في النهاية. وكان ذلك جزئيًا بسبب مقاومة المنسّق لتوليّ الموظفين المدنيين إدارة فرق إعادة

إعمار المقاطعات (PRTs) في العراق؛ وهو ما يشكّل تحديًا رئيسيًا كانت تواجهه الدولة في هذا الوقت. وفي عام 2011، خلال فترة وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري رادهام كلينتون، أُدرج مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، في مكتب جديد ذي مكانة عالية تابع لوزارة الخارجية، يُطلق عليه مكتب عمليات الصراع والاستقرار (CSO)، الذي يواصل القيام بوظائف المكتب القديم، المتمثلة في الاستجابة للأزمات والتنسيق بين الهيئات والتخطيط الأساسي؛ لكنّه يظلّ صغيراً نسبيًّا. وهو ركّز على الحيلولة دون وقوع الأزمات والصراع ضئيل النطاق بعيداً عن العمليات بحجم العراق.

- لقد حقّق مكتب منسّق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، والمعروف بمكتب عمليات الاستقرار والصراع لاحقًا، نجاحًا في إرساء أفضل إجراءات تخطيط الأزمات في الدولة وإنشاء قدرة محدودة للاستجابة للأزمات المدنية. وفي عام 2008، أطلق مكتب منسّق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار إطار عمل لتقويم الصراع بين الوكالات؛ وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات لبذل مزيد من التقويم المنهجي بين الوكالات لحلول الصراع، مما يزيد التعاون، وتحسين التخطيط بين الوكالات عمومًا من أجل منع نشوب الصراعات والحدّ منها وتحقيق الاستقرار لها. وقد تمّ نشر هذا الإطار أو جدولته لأكثر من 20 دولة، تشمل الأزمات في طاجيكستان وكمبوديا وليبيريا (مرّتين) والفلبين وقيرغيزستان ونيبال؛ كما تستخدم وزارة الخارجية الأمريكية، من خلال مكتب عمليات الاستقرار والصراع، نظام التحذير المبكر للأزمات المتكامل الخاص بوكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية، الذي يجمع ملايين التقارير الإخبارية لتحديد اتجاهات الصراع الطارئة؛ كما أجرى مكتب عمليات الاستقرار والصراع تدريبات محاكاة بهدف تحسين استجابات الدولة للأزمات في ميانمار ومالي وجنوب السودان والسودان وزيمبابوي.

- كما سعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى جمع كادر احتياطي من الخبراء المدنيين ذوي المهارات والخبرة في حلول الأزمات، بالإضافة إلى بناء هياكل بيروقراطية لدعم التخطيط لجهود التعمير المدنية وإدارتها. **وفي أوائل حرب العراق، واجه**

المسؤولون العسكريون والمدنيون نقصًا خطيراً في الخبراء المدنيين الذي يمكن نشرهم في العراق، في مجالات مثل الهندسة المدنية وحفظ الأمن والنظام العام وعلم القانون والإدارة والإشراف والهندسة الزراعية. واستجابة لذلك، طلب البيت الأبيض في عام 2008 التمويل من الكونغرس من أجل فِرق استجابة مدنية يديرها مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، المتكوّن من 250 موظفاً دائماً، و2000 مركز وظيفي لمكوّن احتياطي مستمد من وكالات حكومة أمريكية، و2000 مركز وظيفي للموظفين الاحتياطيين الإضافيين مستمد من القطاعات العامة والخاصة على حد سواء. وقد موّل الكونغرس المرحلة الأولى لهذين المكوّنين دون المكوّن الثالث؛ ولم يكتمل المكوّن الثاني بالموظفين أبداً. وقد تضاءلت مستويات موظفي فِرق الاستجابة المدنية في ظلّ إدارة أوباما، فقد انخفض عدد موظفي فرق الاستجابة المدنية الاحتياطيين، المدرّبين والجاهزين للانتشار بمجرّد إصدار إخطار مدّته 48 ساعة، إلى النصف، حيث انخفض العدد من 1000 مسؤول إلى 500 مسؤول، وذلك وفقاً لخدمة بحوث الكونغرس، للفترة ما بين عامي 2011 و2012. وبلغ عدد موظفي المكون النشط لفرق الاستجابة المدنية حوالي 130 اعتبارًا من عام 2012؛ من المتوقع أيضاً خفض عدد الموظفين إلى النصف في الأساس، مع وجود خطط إضافية لتقليل المكوّن النشط إلى عدد لا يتجاوز 53 موظفاً. كما أغلق مكتب عمليات الاستقرار والصراع مكتبًا ومستودعا، وأوقف عمل المعدّات الموجودة. وستواصل مخاوف التكلفة الضغط على هذه الأرقام مخفّضة إياها.

- في غضون ذلك، تمّ اقتراح العديد من المبادرات المحتمل إفادتها، غير أنّه لم يتم تبنيها على الإطلاق. وكان أحد الأمثلة على ذلك قوّة شرطية لتحقيق الاستقرار قادرة على الانتشار في مناطق القتال، للقيام بمهام شبه عسكرية تدريبية، ولحفظ الأمن والنظام العام الذي كان منعدماً في العراق؛ ووجب تغييرها بشرطة عسكرية أو جنود نظاميين تابعين للجيش. وفي حين لم تمتلك الولايات المتحدة أو حلفاؤها على حد سواء قوة شرطية لمرحلة ما بعد الصراع كبيرة بما يكفي لتغطية جميع أرجاء العراق في عام 2003، ربما تمكنت قوّة شرطية لحفظ الأمن من سد الفجوة بين المهمات المدنية

والعسكرية، مثلما قامت قوّات الشرطة الفرنسية وقوّات الشرطة الوطنية الإيطالية بعملها بفعالية في مناطق أخرى في مرحلة ما بعد الصراع، مثل كوسوفو. وبينما انهارت السلامة العامة في صيف عام 2003 وخريفه، افتقدت الولايات المتحدة إلى ردّ فعل سريع وقوة شرطية ذات طابع عسكري، مدرّبة على التحكم في الشغب، والكثافة السكانية، وفرقة الأسلحة والتكتيكات الخاصة، وحماية المنشآت، وتنظيم التعليمات القانونية. وعلى الرغم من أنه لم يكن بمقدورها وحدها منع الانهيار المترتب، إلا أنه تم التسليم بأن غياب مثل هذه القوّة بمثابة معضلة واسعة النطاق. وقد أدرك العديد من صناع السياسة في الولايات المتحدة كيف أن قوة كهذه ستفيد عمليات تحقيق الاستقرار، وذلك حتى قبل حدوث الغزو؛ وأثرت الحرب من النقاشات، مع ظهور العديد من المقترحات، غير أنه لم يتم العمل بمقتضى هذه المقترحات مطلقا.

- شكّل دمج القيادات القتالية الأمريكية في عملية صنع القرار في واشنطن نقطة مضيئة. وقد استُبعدت القيادات القتالية من المداولات المنتظمة المشتركة بين الوكالات التي تقود صناعة قرار الأمن الوطني للولايات المتحدة في بادئ الأمر؛ غير أنه كثيراً ما كانت القيادات القتالية تحضر أو تُمثل مباشرة في المناقشات المهمة على مدار الحرب. ومع أن هذا التطوير شكّل بعض المخاطر، فمن غير المناسب، على سبيل المثال، لمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أن يتولّوا (أو يُنظر إليهم يتولّون) إصدار أوامر لكبار الضباط في ساحة القتال في نهاية المطاف؛ إلا أنّه ساعد في تحسين تدفّق المعلومات بين الوكالات، وفي التنسيق بين الجهود المدنية والعسكرية.

- وعلى الرغم من ذلك، كان التقدّم ضئيلاً في أغلب الأحيان، عندما تعلق الأمر ببناء قدرة مدنية أو تحسين التنسيق المدني والعسكري. وتمثّلت المشكلة في وجود جوانب عجز في التمويل والتوظيف. ورغم تسليم إدارة بوش المتنامي بأن المهارات الضرورية للتعمير في فترة ما بعد الحرب، في الجانب الاقتصادي والسياسي والتقني وغير ذلك، وُجدت غالبًا خارج الجيش أكثر مما وُجدت بداخله، ظلت الميزانية المخصّصة لعمليات التعمير العسكري والمدني غير متوازنة على نحو فادح؛ وتجاوز تمويل التعمير من وزارة الدفاع تمويل الوكالات المدنية بمعدل خمسة إلى واحد (ولكي نكون

منصفين، يُوضح هذا التناقض جزئيًا حقيقة أن تمويل وزارة الدفاع المذكور بغرض «التعمير» شمل مبالغ كبيرة جداً استُخدِمت في تدريب قوّات الأمن العراقية وتجهيزها). واكتشفت وزارة الخارجية الأمريكية، ووكالات مدنية أخرى، صعوبة تعيين خبراء يتمتعون بمؤهّلات ورغبة في الانتشار في العراق الذي مزّقته الحرب. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام2007، هدّدت وزيرة الخارجية رايس بتكليف موظفي السلك الدبلوماسي للخدمة في العراق، غير أن المتطوّعين حقّقوا ذلك في النهاية، ولم توجد حاجة لمثل هذه «التكليفات الموجّهة». وبالطبع، لم تقتصر تحديات التوظيف هذه على الولايات المتحدة؛ فقد واجه الحلفاء الأوروبيون، الذين كان يُعتقد فيما مضى أن لديهم مؤهّلات خاصة للتعمير المدني، القَدَر نفسه من الصعوبة في تحديد الفريق الذي يمكن بسهولة إعفاءه من الواجبات المحلية، وإقناعه بقضاء فترة طويلة من الزمن في الخارج في خضم حرب مثيرة للجدل.

- إن كانت هناك تغييرات محدودة على الهياكل الرسمية وإجراءات التشغيل، ترتّبت بعض الآثار المهمة الأقل وضوحاً على الوكالات المدنية. وكان التأثير الأبرز للحرب على هياكل السياسة الخارجية المدنية للولايات المتحدة ثقافيًا على الأرجح، وقد تشكّل من تجربة الموظفين العاملين في مناطق القتال، وتم تشكيل جيل من موظفي السلك الدبلوماسي للولايات المتحدة، من خلال الخدمة في سفارة بغداد، أو في فرق إعادة إعمار المقاطعات في أرجاء العراق؛ وتُعدّ المعرفة المؤسّسية لوزارة الخارجية الأمريكية بديناميكيات السياسات المحلية وتعقيدات العقيدة العسكرية في الوقت الحالي أكبر مما كانت عليه قبل الحرب، عندما كان الاتصال بين السلك الدبلوماسي والمسؤولين العسكريين عَرَضيًا بشكل أكبر وأقل كثافة في المقام الأول. وحاليًا، عمل الآلاف من موظفي السلك الدبلوماسي إلى جانب الضباط العسكريين على إدراك منظوراتهم، ونتج هذا عن إعداد أفضل للعمل معهم مرة أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وبالمثل، أدرك الضباط العسكريون بشكل أفضل المساهمات التي يمكن لنظرائهم المدنيين ونظرائهم في وزارة الخارجية الأمريكية تحقيقها في جهود مكافحة التمرّد وتحقيق الاستقرار وأثنوا عليها.

- كان لحرب العراق تأثير مماثل على مجتمع استخبارات الولايات المتحدة، وخاصّة على عناصرها في الخارج. وعلى غرار وزارة الخارجية الأمريكية، خضعت قطاعات مهمّة من مجتمع الاستخبارات لتحوّل ثقافي أيضًا نتيجة لعمليات الانتشار وقت الحرب، مع وجود بعض الموظفين الذين تناوبوا العمل في العراق مرّات عدّة؛ وشكّلت الخدمة في منطقة الحرب شرطاً للترقية في أغلب مجتمع الاستخبارات، وهو القياس الأهم للقيمة ضمن الخدمة السرية؛ وتُعدّ الجزء الموضوعي الرئيسي والتحدي المتعلق بالقوى البشرية في المنظمات الاستخباريّة التحليلية، وتفاقم تأثير العراق بموجب المطالب المماثلة في أفغانستان، وعلى نطاق أوسع، بموجب الأهداف العالمية لمكافحة الإرهاب.

- وعلى غرار موظفي السلك الدبلوماسي، يشعر موظفو الاستخبارات ومنظماتهم الآن براحة أكبر بالعمل عن كثب مع الجيش في العمليات المشتركة؛ على سبيل المثال، مع قيادة العمليات الخاصة المشتركة. وعلى الرغم أن تجربة العراق لم تخلق هذا التعاون (الذي نشأ عن جهود أمريكية أوسع لمكافحة الإرهاب)، إلا أن الحرب والنضال لتجنب الكوارث ساعدا في توطيده.

- كما أبرزت مهمة الإدارة الخطرة والمعقدة في العراق، في الفترة من عام 2003 حتى عام 2011، قيمة علاقات العمل عن كثب مع مجموعة كبيرة من خدمات استخبارية أجنبية، في كلا الجانبين المدني والعسكري، وقدّم مجتمع الاستخبارات درجة غير مسبوقة من التعاون مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية، مما ساعد على تحديد عناصر القاعدة الذين يمثلون عدوًا مشتركا وتعقبهم والقبض عليهم، وذلك عقب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، وفي بداية الحرب في العراق، ثبت أن تلك العلاقات تمُثل قوّة حاسمة مضاعفة؛ وقد عملت أجهزة الاستخبارات عن كثب مع مجموعة من الحلفاء الأوروبيين والعرب، وغيرها من الأجهزة التي تمتعت بوصول أفضل إلى المجتمعات في العراق وكانت أكثر أُلفة مع مجتمعها الإنساني.

- لكن العمل الاستخباراتي في الدول الأجنبية وقت السلم يتطلب بوضوح مهارات وعادات مختلفة أكثر من تلك المهارات الضرورية من أجل النجاح في

جمع المعلومات الاستخباراتية في منطقة حرب مثل العراق، فوتيرة العمل في منطقة الحرب أسرع بكثير، وقد تتطلب تساهلاً أكبر لخوض المخاطر، وينتاب بعض المحللين القلق حيال ما قد تجده الخدمة الوطنية السرّية التابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية من صعوبة في إعادة التأقلم مع العمليات وقت السلم.

- وبشكلٍ عام، في الوقت الذي ستكون فيه الولايات المتحدة أفضل قليلاً عندما تحتاج إلى الاستعانة بمدنيين أمريكيين في المرة القادمة، لدعم عملية إعادة الإعمار فيما بعد الحرب بالخارج، فإن التغيرات الدائمة التي تطرأ على قدرات الولايات المتحدة محدودة للغاية. إضافة إلى ذلك، لم تبذل وزارة الخارجية الأمريكية أيّ جهد منهجي لاستخلاص الدروس المستفادة من تجربتها في العراق، بخلاف الجيش؛ وسيكون من المجدي القيام بذلك اليوم قبل الغد، خشية أن تتلاشى ذكريات الحرب وتضيع فرصة المعرفة المؤسسية. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيس، وتحديداً المفروض على الخارجية، هو نقص التمويل. وفي ظل الوضع التقشفي للميزانيات حاليًا، فإن فرص تغير هذا الوضع لا تزال ضبابية.

تشكيل قوات أمن أجنبية:

- خلال حرب العراق، تحدث آنذاك الرئيس بوش عن آماله في أن تصبح قوّات الأمن العراقية بعد حكم «صدّام» قادرة على النهوض، بحيث يمكن للقوّات الأمريكية الانسحاب. غير أن تدريب قوّات أمن عراقية فاعلة أثبت صعوبة بالغة. وقد توقعت جهات التخطيط الأمريكية في البداية أن العراق يمتلك قدرة شرطية فاعلة تمكّنه من حفظ القانون والنظام بعد انتهاء الغزو. وفعليًا، فالعراق لم يمتلك أيًا من هذه المقوّمات؛ وكان على سلطة الائتلاف الموقتة، التي أدارت شؤون العراق بعد الحرب، الاضطلاع بإصلاح شامل في جهاز الشرطة العراقي، وإجراء أعمال تصحيح وتطبيق نظم عدالة مع تشكيل منظمات عسكرية واستخباراتية في الوقت نفسه؛ بمعنى آخر، كان على سلطة الائتلاف الموقتة تشكيل نظام أمني بالكامل لدولة حديثة من نقطة الصفر، وهي مهمة صعبة بأي حال، وقد قاربت على أن تكون مهمة مستحيلة مع تصاعد وتيرة

العنف داخل العراق. كانت قوّات التحالف العسكرية تولي أهمية للمساعدة في إنشاء جيش عراقي جديد؛ بيد أنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم يبذلون الكثير والكثير في مساعدة الشرطة العراقية، وهو احتمال لم يكونوا مجهّزين جيداً لتحمله.

- كانت هذه التحديات مختلفة للجيش والشرطة. كان التدريب العسكري، خاصّة التدريب الأساسي، أقلّ صعوبة. ولم يكن ذلك إلا لأنّ المناهج الموضوعة في سياقات أخرى يمكن تبنيها بسهولة؛ وقد أوكلت المهمة للأفراد العسكريين ذوي المهارات التدريبية اللازمة وتم بناء وزارة دفاع عراقية جديدة من الصفر؛ وشهدت الخطط الموضوعة للقوّات العسكرية تغيراً كبيراً بمرور الوقت، من المفهوم الأولي لقوة عسكرية صغيرة موجهة نحو الاستقرار الداخلي إلى قوة أكبر قواماً، ذات قدرات جوية ومدرعة وغيرها من القدرات. وعلى الرغم من أن انتشار الجيش العراقي الناشئ في الأوساط الداخلية كان مسألة تحمل طابعاً سياسيًا، بسبب تزايد حالات التمرّد، أصبحت المهمات الداخلية محل تركيز، كما عكست أنشطة التدريب والتطوير ذلك الواقع بشكل كبير.

- أثبت تدريب قوّات الشرطة أنّه أمر أصعب، وتمّت الاستعانة بوزارة الخارجية في البداية لقيادة هذا الجهد، حيث كان لها دور مماثل في منطقة البلقان وأمريكا الجنوبية. غير أن الولايات المتحدة كانت تفتقر إلى الموارد والفريق للنهوض بذلك على النطاق المطلوب. تم إيفاد مستشارين شرطيين، وأُعيدت هيكلة وزارة الداخلية؛ غير أن التدريب لم يحقق أي تقدم بشكل عام. استولت الميليشيات الطائفية على العديد من وحدات الشرطة، كما كان النظام متراجعاً. كان من عاقبة تلك الممارسات الطائفية أنها تُهوي بالمجهود الأمريكي بشكل عام، وكان من الممكن أن تحقق قوّات شرطة محلية فاعلة تقدماً هائلاً في استعادة ثقة المدنيين.

- عندما نهض التحالف العسكري بدور تطوير قوّات الشرطة في أيار/مايو 2004، شهدت العملية برمّتها تسارعاً. كما خصِّص أفراد عسكريون لدور التدريب الريادي مدعومين بمستشارين شرطيين؛ غير أن ملاءمة القوّات العسكرية الأمريكية لتلك المهمة كانت محل شكوك كبير لدى مراقبين خارجيين. خضعت أنظمة البنتاجون

للتغيير مرارًا وتكرارًا، وبقيت مهمة تطوير الشرطة أولوية فرعية، تتأخر كثيرًا عن أولوية بناء الجيش العراقي.

- استُعيد الدور الرائد للخارجية الأمريكية في تدريب الشرطة بالتزامن مع الانسحاب النهائي للقوّات البرية الأمريكية في عام 2011. ومع ذلك، ما تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بطاقم الأفراد والتمويل. وفي ظلّ غياب القوّات العسكرية الأمريكية، يجب على وزارة الخارجية الأمريكية في الوقت الحالي توفير الأمن لمدربيها على الأرض، ما يعني الاعتماد على جهات مسلحة بالتعاقد، والتي يمثل وجودها على أرض العراق مشكلة عصيّة بالنسبة لشعب العراق. وحتى كتابة هذا التقرير، تدهورت حيوية برنامج تطوير جهاز الشرطة التابع لوزارة الخارجية، إلى جانب رغبة العراقيين في المشاركة؛ **ويبدو أنّ هناك أسبابًا متعدّدة لعدم فاعلية البرنامج، بما في ذلك سوء تصميم البرنامج وتنفيذ وزارة الخارجية له، وتراجع النفوذ السياسي الأمريكي على العراقيين في مجال الأمن بعد انسحاب القوّات البرية الأمريكية، والشكوك العراقية الراسخة على نطاق واسع في نوايا الحكومة الأمريكية التي يبلغ عدد موظفي سفارتها بالعراق 16000 موظف. وبصرف النظر عن مصدر التحديات التي يواجهها البرنامج، فإنّ بيان ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2013 يشير إلى إنهائه المبكر والمخزي.**

- وكما هو الحال في مكافحة التمرّد، فإنّ التأثيرات الدائمة لتجربة التدريب، لقوّات الجيش والشرطة على حدٍّ سواء، قد تكمن في الطريقة التي وضعت بها قوّات الجيش برنامجها لهذه الجهود في المستقبل. دخلت القوّات المسلحة الأمريكية العراق وهي مستعدّة لتدريب قوة عسكرية في ظل حالات من الأمن النسبي؛ لكن انتهى بها المطاف إلى ضرورة التركيز على سرعة تطوير قدرات شرطية وعسكرية وطنية تجدر الحاجة إلى نشرها فورًا للقتال جنبًا إلى جنب مع الضباط العراقيين الذين تمّ تدريبهم؛ وظهرت أنظمة المستشارين المدمجين الذين يخدمون مع الوحدات القتالية بمرور الوقت، في كل من منطقتي القتال في العراق وأفغانستان، مع نقل التجارب بينهما (نظرًا للنجاح المحقق بنسبة أقل من مشاركة الأفراد أنفسهم في كلا

المسعيين)؛ وقام الجيش بإعداد دليل ميداني، طرح مفهوم «القيادة من الخلف» في هذه المهام التدريبية وطوّره.

- مع زيادة انتشار وحدات الجيش والشرطة العراقية وتولّيها المسؤوليات العملياتية، تحوّل موقف القوّات الأمريكية ببطء إلى»تقديم المشورة والمساعدة«. وعقب إجراء بعض التجارب والخطأ، استقر الجيش الأميركي على نموذج لواء المشورة والمساعدة عام 2009، وتم تقنينه في الدليل الميداني 3-07.1؛ وتم استخدام هذا النموذج خلال عملية تخفيض القوّات الأمريكية المقاتلة في العراق، والبعثة التدريبية تحت اسم عملية الفجر الجديد، والتسليم النهائي للمسؤوليات الأمنية في عام 2011.

- ألوية المشورة والمساعدة عبارة عن ألوية قتالية تتألف من مزيج من

50 ضابطا ميدانيًا وضباط صف مدرّبين خصيصاً كمستشارين؛ توكل إلى هؤلاء الأفراد المتخصصين مهمة قيادة فرق صغيرة، ويتم دمجهم ضمن الوحدات الوطنية. وبخلاف برامج التدريب السابقة، يتلقى هؤلاء الاستشاريون المدمجون من ألويتهم الدعم المتعلق بالنقل والمعدّات والأفراد والحماية؛ كما تُقرن الألوية السرايا والكتائب مع الوحدات القومية المماثلة لإجراء عمليات التدريب والقتال. وفي العراق، أتاح استخدام هيكل اللواء المعياري الحالي لألوية المشورة والمساعدة الاحتفاظ بقدرتها القتالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الفرق الاستشارية المدمجة، وسمح للواء القيام بمهام أخرى، مثل العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، ودعم فِرق إعادة الإعمار المحلية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنذ ذلك الحين، تم تبني نظام لواء المشورة والمساعدة لبعثة مساعدة قوّات الأمن في أفغانستان؛ وهو ما يُعتبر نجاحاً بشكل عام. ومع صياغة مفهوم المستشارين المدمجين والقوّات المشاركة في قالب مؤسّسي في النموذج الميداني3-07.1، يجب أن يكون للمفهوم تأثير مستمرّ على مستقبل التدريب والمساعدة الأمريكية.

- وأدّت مجابهة العديد من التحديات في تدريب القوّات المحلية إلى تقديم خبراء

سياسيين خارجيين مقترحات عدّة، من أجل تشكيل فرق تدريبية واستشارية داخل الجيش الأميركي لتحسين قدرات الجيش على المهام التدريبية والمهام ذات الصلة.

تكلفة الحرب:

- كانت التكاليف الماليّة للحرب على العراق باهظة على دافعي الضرائب الأمريكيين، حيث بلغت النفقات التقديرية الإجمالية تريليونات الدولارات. وقد موّل الكونغرس الحرب إلى حدٍّ كبير من خلال الاعتمادات المالية الإضافية والطارئة، علاوة على «الميزانيات الأساسية» لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة شؤون المحاربين القدامى. **بلغت أحدث الأرقام الواردة من مصادر حكومية وخبراء خارجيين فيما يخص حرب العراق حوالي 830 مليار دولار في النفقات المباشرة، من عام 2002، حتى عام 2013؛ وبلغت النفقات السنوية لحرب العراق أكبر قيمة لها في عام 2008، بمبلغ 142 مليار دولار. حصل البنتاغون على نحو 93 بالمئة من تمويل الحرب على العراق، وحصلت وزارة الخارجية الأمريكية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ما يقرب من 6 بالمئة من التمويل.**

- كما زادت الميزانية الأساسية للبنتاغون بشكل كبير خلال الفترة نفسها، ما يتجاوز بكثير أي توقعات قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وقد تضمّنت الميزانية الأساسية الكثير من الإنفاق المرتبط بالحرب، مثل الزيادات الإجمالية في الأجر الأساسي العسكري، ومجموعات المزايا التي كانت ضرورية للوفاء بأهداف تجنيد الأفراد من المتطوعين بالكامل خلال الحرب؛ وإذا نظرنا بعناية إلى الميزانية الأساسية للبنتاغون، يقول بعض الخبراء الخارجيين، مثل الفريق الخاص بمشروع تكلفة الحرب في جامعة براون، إن التكاليف التراكمية وغير المباشرة للحرب على العراق التي تم وضعها في ميزانية البنتاجون الأساسية، تتراوح إجمالاً بين 380 و490 مليار دولار؛ ولم تُدرج وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة شؤون المحاربين القدامى هذه الزيادات المطلقة الكبيرة في ميزانياتها الأساسية، على الأقل حسب القيمة المطلقة.

- **بالإضافة إلى ذلك، تمثل الالتزامات المالية في المستقبل الناتجة عن حرب**

العراق مسؤولية هائلة وغير مموّلة على الخزانة الأمريكية. وتقدّم الولايات المتحدة مزايا كبيرة للمحاربين القدامى، في شكل رعاية صحية واستحقاقات الإعاقة والمعاشات التقاعدية وإعانات للتعليم العالي. ويخبرنا التاريخ أن تكاليف الإعانات المالية التي يحصل عليها المحاربون القدامى لم تبلغ ذروتها إلا بعد مرور عقود على انتهاء صراع ما، وأنّها بلغت ما بين ثلث إلى نصف التكلفة الإجمالية للحرب.

- فعدد المحاربين القدامى الذين يستفيدون بالفعل من تلك الإعانات مثير للدهشة. فقد استفاد أكثر من نصف المحاربين القدامى العائدين من العراق وأفغانستان من الرعاية الصحية لشؤون المحاربين القدامى (899,752 من المحاربين القدامى حتى عام 2012). وقد تمّ تشخيص حالة أكثر من نصف هؤلاء المحاربين على أنّهم مصابون باضطرابات عقلية، بما في ذلك (الكآبة أو القلق أو اضطراب ما بعد الصدمة (486,015 من المحاربين القدامى حتى عام 2012). وعلى الرغم من عدم قيام أي هيئة حكومية بإجراء تقديرات كافية للميزانية، لتقدير التكاليف الإجمالية في المستقبل للمزايا التي يحصل عليها المحاربون القدامى، إلا أن الأرقام الصادرة عن مشروع تكلفة الحرب تشير إلى أن هناك ما يتراوح بين 450 و540 مليار دولار كالتزامات بسبب الحرب في العراق.

- وعلى الرغم من أن الشكل المستقبلي للميزانية الأمريكية، متضمّنة الإنفاق الدفاعي، ما يزال غير ثابت من الناحية السياسية، إلا أننا يجب أن نتوصل إلى أن الحربين في أفغانستان والعراق أسفرتا عن زيادة دائمة جوهرية في ميزانية الدفاع الأمريكية. لقد زادت الميزانية الأساسية للبنتاغون بأكثر من 40 في المئة، بالمعدّلات الحقيقية، بداية من عام 2001 إلى عام 2010، عندما بلغت ذروتها بمستوى أعلى من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد انخفض الإنفاق الدفاعي بشكل كبير منذ بلوغه تلك الذروة، إلا أن الميزانية الأساسية، اعتبارًا من عام 2013، ما تزال عند المستويات نفسها منذ عام 2007، بنسبة أعلى من ذروة الإنفاق الدفاعي خلال إدارة ريجان، على الأقل بالقيمة الحقيقية للدولار. ومن المحتمل استمرار إجراء تخفيضات على الميزانية الأساسية للبنتاجون؛ لكن حتى في ظل أكثر المقترحات

قسوة، ستظل مستويات الإنفاق أعلى من تلك التي كانت عليها خلال إدارة كلينتون، فأهم التخفيضات المقترحة مُصاغة في القانون الحالي، وهو قانون مراقبة الميزانية لعام 2011، المعدّل بما يسمّى العزل. وإذا استمر سريان التشريع الحالي ذو الصلة، فسوف تعود ميزانية الدفاع إلى مستويات عام 2006، أعلى بنسبة 25 في المئة من مستويات التمويل في عام 2000. ثم ستظل ثابتة حتى عام 2020. وعلى الرغم من أن بعض الخبراء الخارجيين قدّموا اقتراحات بديلة عن العزل، إلا أنه لا يوجد أي اقتراح جدي قائم يعيد الإنفاق إلى مستويات ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بالمعدّلات الحقيقية. **لقد تسببت الحروب في العراق وأفغانستان في زيادة ميزانية وزارة الدفاع بشكل دائم في الوقت الحالي على الأقل. وسوف تؤدّي في المستقبل إلى زيادة ميزانية وزارة شؤون المحاربين القدامى بشكل أكبر أيضاً.**

- وتكمن إحدى النتائج الإيجابية للخبرة المكتسبة في العراق، في الارتقاء بمكانة مهمة تدريب قوّات الأمن ومساعدتها داخل الجيش الأمريكي. ويعتبر الجيش عملية التدريب في الوقت الراهن بمثابة خبرة قتالية، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة فرص سعي الأفراد فائقي الجودة إلى القيام بمهام تدريب. ويتمتع حاليًا عدد أكبر من الجنود بهذه الخبرة؛ وبما أن التعاون الأمني أصبح أكثر أهمية في العمليات القتالية للولايات المتحدة في الخارج، فإن هذا قد يثبت قدرة حاسمة - وهي القدرة التي قد تؤثر على كيفية ترقية الأفراد، والمستهدفين منهم، وماهية المهارات المعززة فيما بين القوّات المسلحة الأمريكية.

- وعلى الرغم من تحقيق هذه المكاسب المهمة، فقد كان التأثير الكلي للعراق على قدرة الولايات المتحدة لتطوير قوّات الأمن متواضعاً في أحسن الأحوال. وقد حظيت الولايات المتحدة بقدرات أفضل لتدريب قوّات الأمن في الدول الشريكة في وقت السلم؛ ولكن يظل بناء قوة أمنية محلية من البداية مهمة أكثر صعوبة، وخصوصا في ظل وجود حالات تمرّد؛ وإذا حاولت الولايات المتحدة القيام بذلك مرة أخرى في المستقبل، فسوف تحتاج إلى قدرات تتجاوز بكثير القدرات الموجودة حاليًا.

فهم التحدي:

- خاضت الولايات المتحدة الحرب في العراق؛ لأنّ الرئيس وكبار مستشاريه قاموا بتقويم ذلك على أنّه يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة، ولاعتقادهم أنّ الفوز بالحرب سيكون سريعًا وسهلاً نسبيًا. وفي الواقع، مرّت المراحل الأولى من الحرب بسلاسة، مع الإطاحة السهلة نسبيًا بالجيش العراقي الذي تفوّقت عليه الولايات المتحدة تفوّقاً كبيراً خلال عملية «عاصفة الصحراء»، منذ أكثر من عقد مضى، ولم تترنّح العملية إلا بعد أن تحوّلت الحرب من معارك تقليدية ضدّ جيش «صدّام» إلى عمليات لإرساء الاستقرار، ومن ثمّ إلى مكافحة التمرّد الكامل؛ وسرعان ما بدأت الولايات المتحدة (في البنتاغون وغيره) في تحمّل عواقب التخطيط غير الكافي للنزاع الأقل حدّة وبناء الدولة. وإذا كانت الحملة الأولية للإطاحة بنظام «صدّام» البعثي دليلاً على القوة المهيبة للجيش الأمريكي، فإنّ المرحلة التالية من الصراع كانت بمثابة إظهار حقيقة أن الشروع في بناء الأمة يُمكن أن يتسبّب في تحمل تكاليف هائلة؛ وإذا أدرك صناع السياسة الأمريكيون مسبقاً أن الحرب ستكلف دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من مليار دولار، وستودي بحياة الآلاف من القوّات الأمريكية، وعدد لا يُحصى من المدنيين العراقيين، وستورط الولايات المتحدة في شؤون العراق خلال السنوات القادمة، فإنهم سيكونون أقل حماساً لخوض الحرب في المقام الأول؛ وعلى أقل تقدير، ربما كان الدعم الشعبي أضعف بكثير.

- هل حسّنت العراق من قدرتنا على التنبؤ بأيّ درجة من الدقة كيف ستكون حروب اليوم مُكلفة لنا؟ يمُكن أن يدلّ تحفّظ إدارة أوباما على التدخل عسكريًا في سوريا إلى أن ذلك قد حدث بالفعل أو إلى أنه إشارة إلى العبء الذي تحمله حرب العراق في التفكير الحالي مقارنة بالدروس المستفادة من البوسنة وكوسوفو ورواندا. وفي الواقع، يبدو أن تحفّظ الولايات المتحدة على التدخل في سوريا ينبع بقدرٍ كبيرٍ من الشعور بالإنهاك التام لما بعد العراق، وما بعد أفغانستان؛ كما ينبع من إدراك الولايات المتحدة لما يمُكن أن يتطلبه التدخل وما يمُكن أن يحققه. عندما أعلن الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، في تموز/يوليو عام 2013،

تقديرات تكلفة مجموعة من البدائل العسكرية في سوريا، اعترض الكثير من الخبراء بالخارج على أنها كبيرة جداً. ونحن ندرك أن التدخل في سوريًا سيكون مُكلفاً، ولكن تظل قدرتنا محدودة لتقويم التكلفة.

- لكن العقد الأخير حسّن من فهمنا لأنواع عوامل الخطر التي تزيد من احتمالية استمرار الصراعات؛ وهذا من شأنه أن يجعل عملية إرساء الاستقرار بعد الصراع أمرًا صعبًا، على الرغم من أن كثيراً مما ورد في هذه الدراسة لم يكن نتيجة مباشرة لتجربة العراق (أكثر كذلك من الجوانب الأخرى المشروحة في هذا البحث). لقد أورد العلماء العديد من العوامل التي تميل إلى جعل عملية إعادة الإعمار بعد الصراع أكثر صعوبة في ظل ظروف محدّدة، ومنها: ضعف الإدارة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية، ووعورة المناطق الجبلية، والموارد الطبيعية التي يمكن استخراجها، وعدم تعاون الدول المجاورة، وأنواع معينة من التسويات بالوسائل السلمية. لكن العلماء عادةً ما يختلفون حول مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل، أو حول الظروف التي قد يكون فيها أحد العوامل أهم من غيره، أو حول الاتجاهات التي تشير إليها بعض من تلك الأسهم السببية.

- ومن ثم، فإن تجربة العراق يبدو أنّها زادت من الحذر الأمريكي، وربما زادت من ميلنا نحو المبالغة في تقدير تبعات التدخل. وعلى الرغم من هذا، لم تجعلنا تجربة العراق أكثر قدرةً على تقدير ما ستكون عليه تلك التبعات، ومن ثم، فإن التخطيط وتخصيص الموارد بكفاءة سابقان لأوانهما. وتجدر الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد في هذا الجانب.

العراق والصراعات المستقبلية:

- يبدو أنّ حرب العراق لم يكن لها سوى أثر إيجابي بسيط على قدرة الولايات المتحدة على ربح حملة لمكافحة التمرّد، والتعامل مع تعقيدات عملية بناء الدولة، وتشكيل قوى أمنية شريكة، وتوقع تبعات التدخلات في القرن الحادي والعشرين؛ وبالتالي، تبدو بعض التغيّرات الجديرة بالملاحظة، التي تثيرها هذه الحرب، ثقافية

وفكرية في طبيعتها، وقد يكون لهذا ثماره المهمّة طويلة الأجل، حيث إنّ القدرات والوسائل المادية تنبثق في نهاية المطاف من الأفكار لا العكس. ومع ذلك يعد مدى التسوية المطلوب في الكثير من الجوانب واقعيًا، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرة المدنية اللازمة لبناء الدولة، خصوصاً في أثناء نشوب صراع ما، وذلك بسبب كثرة ما أُثير من مناقشات بالولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة. وعلى الرغم من أن قلة التخطيط للتعامل مع العراق في فترة ما بعد الغزو كان يُنظر إليها على نطاق واسع بأنه إخفاق حقيقي بعد المرحلة الأولى من حرب العراق، إلا أنه لم يُبذل سوى القليل من أجل إقامة تخطيط قوي بين المؤسسات والقدرة على التنسيق لمهمات إرساء الاستقرار المستقبلية. وعلى نحوٍ مماثل، لم تتلق فرق الاستجابة الميدانية، التي ستكون مفيدة في الكثير من المواقف بعد العراق، التمويل الكافي من الكونجرس أو من إدارتي بوش أو أوباما.

- ومع ذلك، يجب أن يُقابل التبني المؤسّسي الأمريكي الهيّن لهذا الأمر هذا الواقع الأساسي، حيث تبدو عملية بقيادة أمريكية لبناء دولة بحجم العراق غير محتملة التكرار في المستقبل القريب، وبالتحديد لأنّ الصعوبات الموجودة في العراق وأفغانستان ستعيق القيادة السياسية الوطنية من الانخراط بالخارج، وهذا يشمل نشر قوّات على الأرض لفترات ممتدة. وفي الواقع، من الضروري للولايات المتحدة تعلم الدروس المنطقية من تجربة العراق وتبنيها؛ وسيكون من الحمق افتراض أن تكون الحرب القادمة تشبه تماماً الحرب السابقة. لهذا، ربما يكمن الجانب المضيء الذي يكتنف غياب التغيرات المؤسّساتية الرئيسية، في أنّ النقص الكبير في هذه التغيرات يحول دون إعادة رسم صورة الجيش الأمريكي في مشهد حرب العراق مرة أخرى، ما يمثل حاجزاً ضدّ خطر «خوض الحرب الأخيرة» في المستقبل.

- ومع ذلك، إذا لم تَبْدُ الحروب المستقبلية مثل حرب العراق تماماً، فإنّ الكثير منها ما يزال يحاكي تجربة العراق على الأرجح أكثر من أن تكون الحروب الكبرى للقرن العشرين. وقد تدفع العادة والألفة، بالقدر نفسه الذي يدفع به التقويم المتزن للمتطلبات المستقبلية المحتملة، نزعة قطاعات من الجيش الأمريكي، ومن

الحكومة بشكل عام، نحو العودة إلى أنماط حقبة الحرب الباردة. على سبيل المثال، يستمر وجود مواطن ضعف في التنسيق العسكري المدني وفجوات في قدرات بناء الأمة، ما يكلف الولايات المتحدة الكثير من الدماء والأموال في العراق؛ ويكون هذا حتى في المساعي الأصغر، وفي نهاية الأمر، قد يقرّر الأمريكيون معالجة الأزمة السورية بشكل ما. لهذا، في الوقت الذي قد تتغير فيه الوتيرة، لن تتغير الحاجة إلى الاستقرار بعد الصراع، وأحيانًا مكافحة التمرد.

- وقد يأمل المرء، على أقل تقدير، أن تنتهج الولايات المتحدة تدخلات مستقبلية برؤية استراتيجية واسعة، تتحمل مسؤوليّة إمكانيّة سيْر الأمور على غير المتوقع. لن يكون هناك يقين أبدًا في البداية حول كيفية طيّ صفحة حروب مثل حرب العراق؛ ولكن يجب ألا تُشكل حالة القلق المصحوبة بالشك مبررًا لانتهاج سياسة دائمة لعدم التدخل؛ ويجب أن تستحث تجربة العراق إيجاد تقدير صادق لإخفاقات الحرب، وتشجع على مراعاة الاتجاهات التي قد تسلكها تدخلات المستقبل مراعاة كاملة وصادقة. ونأمل أن تُسفر عن تخطيط صارم يضع الإمكانيات غير المرغوبة في الحسبان.



كولن. بي كلارك

(Colin P. Clarke)

- باحث سياسي، حاصل على الشهادة الجامعية الأولى في الاتصالات، كلية لويولا، في العلاقات الدولية، جامعة نيويورك؛ وشهادة الدكتوراه في سياسة الأمن الدولي، جامعة بيتسبرغ، بولاية بنسيلفانيا.

- كولن كلارك هو عالم سياسي في مؤسّسة راند، حيث يركّز بحثه على الإرهاب والتمرد والشبكات الإجرامية.

- أصدرت مؤسّسة راند لكلارك دراسات حول تمويل داعش، ومستقبل الإرهاب، وشبكات الجريمة، والدروس المستفادة من جميع عمليات التمرّد بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام 2009.

- بالإضافة إلى عمله في راند، فهو زميل في المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي، في هولندا، ومحاضِر في جامعة كارنيجي ميلون، حيث يدرّس دورات حول الإرهاب والتمرد والمستقبل من الحرب.

- قدم كلارك أبحاثه في مجموعة من المنتديات الأمنية الوطنية والدولية، بما في ذلك كلية الحرب العسكرية الأمريكية، ومدرسة العمليات الخاصة للقوات الجوية الأمريكية، والمؤتمر الدولي لبحوث الإرهاب، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومجموعة تمويل داعش (سيفغ)، التي هي جزء من التحالف العالمي لهزيمة داعش.

- كثيراً ما يظهر كلارك في وسائل الإعلام، ونقلت عنه صحف نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وول ستريت جورنال، ونُشِرت أبحاثه في مجلاّت: الشؤون الخارجية، السياسة الخارجية، الأطلسي، بوليتيكو، لوفار، والعديد من المجلات

العلمية، بما في ذلك الحروب الصغيرة والتمرد، والطرق التاريخية، وبحوث العمليات العسكرية.

- كلارك هو مؤلّف: الإرهاب، المؤتمر الوطني العراقي: تمويل الإرهاب والتمرّد والحرب غير النظامية؛ وهي دراسة نُشِرت في عام 2015 من قِبل «بريجر للأمن الدولي». وهو يعمل حالياً على إتمام دراسة بعنوان: الإرهاب: الدليل المرجعي الأساسي، أيضاً من قبل بريجر، ومن المقرّر أن تُنشر في عام 2018.

أبرز مواقف وآراء كولن كلارك:

موقفه من مصالح روسيا الإستراتيجية بالمنطقة:

في مقالٍ نُشِر بتاريخ: 17/آذار – مارس/2016 كتب كولن كلارك وويليام كورتني:

- يجب على الغرب أن يدعم المصالح الاستراتيجية لروسيا من أجل إحلال السلام بشكل جماعي في سوريا، ويجب أن نعترف بأن الأطراف المتصارعة لديها مصالح مشروعة.

ويأتي الانسحاب الروسي في سوريا في أعقاب الإحباط من نظام الرئيس بشار الأسد الذي ساعدته القوات الجوية الروسية. وتهتم موسكو بأن تكون جزءًا من حلٍّ سياسيٍّ أوسع؛ وستتطلب الصفقة التفاوضية دعماً نشطاً من روسيا والغرب والدول الإقليمية، وبالتالي يجب أن تعكس الصفقة مصالح تلك الدول.

- الأزمة في سوريا جلبت لروسيا المزيد من المخاطر. وبما أنّ الغالبية الساحقة، والتي تزيد عن عشرة ملايين مسلم في روسيا، هم من السّنة، فإن الكرملين يدرك المخاطر الناجمة عن تحالفه مع نظام الأسد الذي ينتمي إليه الشيعة وحلفاؤهم الإيرانيون وحزب الله الشيعي في الحرب ضدّ المتمرّدين السنّة. وقد تدخّلت موسكو عند الضرورة لإنقاذ قوات الأسد المتدهورة، وكوسيلة لإثبات القوة العسكرية الروسية.

- ثم اضطرّ الكرملين إلى توبيخ الأسد. وفي الوقت الذي بدأ فيه وقف إطلاق النار الجزئي في منتصف فبراير/شباط، سُئل سفير روسيا لدى الأمم المتحدة عن

تصريحات الأسد بأن سوريا ستواصل الكفاح من أجل هزيمة جميع المتمرّدين، فقال السفير إنه «لا يتناغم مع الجهود الدبلوماسية التي تبذلها روسيا».

- إنّ إحباط روسيا ليس أمراً غير متوقع. فقد أظهر الرئيسان السابقان حامد كرزاي فى أفغانستان، ونوري المالكي فى العراق، أنّ القادة الضعفاء، وغير المتوقعين، يقوّضون قدرة الغرباء على المساعدة في إنهاء الصراعات، وتحقيق استقرار المجتمعات. وقد تنظر موسكو أيضاً في صورة موازية لما حدث في أفغانستان في الثمانينيات، عندما كانت تكافح من أجل دعم نظام غير شرعي يقاوم تمرّدًا معيناً.

- أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين -وذلك في بيان الانسحاب- أنّ مهمة القوات الروسية «تحققت بشكل عام في أيلول / سبتمبر الماضي؛ وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وُصِف تنظيم الدولة الإسلامية بأنّه «أكثر من خَطِر». ولكن روسيا لم تفعل شيئاً يُذكر لمواجهة ذلك. **وكان تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يسيطر على رقعة واسعة في سوريا، مقصداً لآلاف عدّة من الجهاديين الراديكاليين من روسيا؛ وسيعود البعض منهم إلى ديارهم، وسيخوضون معركة قاسية للانتقام مما يعتبرونه سوء معاملة المسلمين في مناطق مثل شمال القوقاز.**

- كذلك، فإن جبهة النصرة، مثل جماعة الدولة الإسلامية، ليست طرفاً في وقف إطلاق النار، وهي تسيطر على أراض حرجة وحسّاسة في سوريا، بما في ذلك شرق حلب. وعلى الرغم من أن الضربات الروسية ألحقت أضراراً بجماعات متمرّدة عدّة، بما في ذلك البعض المدعوم من الغرب، فإنّ المتمرّدين يحتفظون بقدرات عسكرية، وبعضهم مدعوم من البلدان المجاورة. وأخيراً، فقد أدّت الخسائر المدنية الكبيرة التي سبّبتها القنابل غير الموجّهة إلى إلحاق الضرر بمكانة روسيا الدولية.

- هذه المشاكل جنباً إلى جنب مع الضعف الاقتصادي في الداخل، والعزلة عن الغرب، والمواجهة مع أوكرانيا وتركيا، قد أثرت على روسيا، وهي في حالة تراجع استراتيجي؛ وقد يساعد الانسحاب في سوريا على التخفيف منه، في حين أنّ التدخل العسكري الروسي ربّما كان قد منع الانهيار الفوري لنظام الأسد. ولكن مصلحة

موسكو الاستراتيجية ليست الأسد، بل في الإبقاء على حكومة قويّة ووديّة في غرب سوريا المأهولة بالسكان. وإذا كانت روسيا قادرة على تمكين رجل قوي أكثر فعالية، فإنها قد تميل لذلك؛ ولكن موسكو تشك في أن الهدف الغربي من التحوّل الديمقراطي يمكن تحقيقه في أي وقت قريب.

- قد تكون روسيا على استعداد للعمل بشكل مكثّف في المجموعة الدولية لدعم سوريا للضغط على سوريا وحليفتها الإيرانية للالتزام بوقف إطلاق النار والسعي إلى حل سياسي. وقد تأمل موسكو في البناء على المفاوضات مع القوى العالمية الست وإيران التي أدّت إلى الاتفاق النووي.

- في محادثات سوريا، سيعتمد الكرملين على الغرب والقوى الإقليمية لتحقيق المزيد من النفوذ، حتى أن موسكو ليست معارضة جداً لذلك.

- لم يكن من المستغرب الضغط على طهران فيما يتعلق بالمحادثات النووية؛ وسوف يكون من غير مريح الضغط على دمشق أمام الآخرين.

- وفي غياب اتفاق سلام، قد تخشى روسيا أن يتم جرّها مرة أخرى إلى سوريا، إذا كان حليفها العربي الوحيد في مأزق، لدرء هذه المخاطر وإبعادها. ولزيادة طموحها كقوة عظمى، فإنّ روسيا لديها مصلحة في الحفاظ على البنية التحتية العسكرية في سوريا؛ وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد على تحديث القوّة البحرية والجويّة الحديثة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- في محاولة للتوصل إلى سلام تفاوضي في سوريا، يجب أن يكون الغرب مستعداً لاستيعاب المصالح الاستراتيجية الدنيا لروسيا هناك، وذلك إذا توقفت روسيا عن مهاجمة المتمرّدين المعتدلين المدعومين من الغرب، وضغطت على نظام الأسد للتفاوض على حلّ سياسيّ، وعدم انتهاك ترتيبات وقف إطلاق النار. فالتسويات السياسية الفعّالة والدائمة ينجم عنها الاستغناء عن المواقف، وليس السعي غير الرشيد إلى تحقيق ميزة من جانب واحد. إن الاعتراف بأن الأطراف المتصارعة لها مصالح مشروعة في الصراع السوري المعقّد يمكن أن يساعد على وضع حد لحرب مدمّرة في منطقة متقلبة، ولكنها حيوية.

موقفه من الغموض الذي يكتنف تنظيم داعش:

في مقال كتبه كلارك وأندرو ليبمان، نُشِر بتاريخ: 19/آب- أغسطس/2016:

- يرى الكاتب أنّه لا بدّ من إزالة الغموض عن «الدولة الإسلامية». وقبل أن نتمكن من مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، يجب أن نفهم حقيقته، وما هو غير موجود فيه.

- على مدى الأسابيع القليلة الماضية، عانت جماعة الدولة الإسلامية من هزائم تكتيكية كبيرة في ساحة المعركة، بما في ذلك فقدان طريق لوجستي كبير إلى مقرّ الخلافة، منبج. وتُعدّ من أقوى مواطئ قدم داعش خارج العراق وسوريا، وسرت. ولكن على التحالف ألا يستكين بعد تلك الانتصارات.

- هناك ثلاث دوائر تتكوّن منها جماعة الدولة الإسلامية؛ الأولى هي الخلافة نفسها، وهي جوهر تنظيم الدولة الإسلامية؛ وفي الدائرة الثانية هناك المناطق النائية في أفغانستان وليبيا والصومال ونيجيريا واليمن، حيث تسير الأمور فيها على ما يُرام بصورة معقولة، حيث إن التنظيمات التابعة للدولة الإسلامية في تلك البلدان تتراجع ببطء. أما في الدائرة الأخيرة، فهي الحلقة الخارجية غير المتبلورة، والمنفصلة عن بعضها، وهي مجموعات صغيرة من الجهاديين تعمل في الدعاية لصالح تنظيم الدولة. ولمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية تجاه الشرق الأوسط والغرب على نطاق أوسع، **من الأهمية بمكان أن نفهم ماهية هذه المنظمة؛ فهي منظمة خطرة حقًا، ويمتد نفوذها وقوتها إلى حيث تصل حدودها؛ إنّهم يخططون ببراعة للهجمات، ويديرون خلافتهم في الرقّة، ويشدّون الخيوط القريبة والبعيدة، ويبالغون في قوّة تنظيم الدولة الإسلامية ويؤدّون دوراً في الدعاية والتجنيد.**

أولاً: الدولة الإسلامية هي الخلافة، وهي منطقة محدّدة تمتد عبر أجزاء من العراق وسوريا، وعاصمتها الرقة. ومع ذلك، فإن الخلافة هي أكثر من مجرّد إقليم؛ حيث إنها ما تزال تشكّل نقطة جذبٍ أساسية للمقاتلين الأجانب المسافرين إلى المنطقة، للانضمام إلى تلك المنظمة. وقد تميز تنظيم الدولة الإسلامية عن منافسه الأيديولوجي، تنظيم القاعدة، حيث تُعدّ الخلافة أكبر قوة في تنظيم الدولة

الإسلامية؛ وهي استقطبت عشرات الآلاف من المتطوعين؛ ورغم ذلك ثبت ضعفها، من خلال الهزائم الدرامية في ساحة القتال، والتي ظهرت بوضوح في الآونة الأخيرة.

ثانياً المجموعات التي تشكّل تنظيم الدولة ليست جميعها متساوية، وقد حصل التنظيم على ولاء منظمات أو مجموعات منشقّة من تلك المنظمات، كانت مستقلة سابقاً أو موالية لتنظيم القاعدة، ومنها جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، وغيرها في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

ثالثاً: **وربّما الأهم من ذلك، أنّ «الدولة الإسلامية» هي أيديولوجيا، وهي تمثل تجسيداً للجهادية السلفية. و«الدولة الإسلامية» تعادي الولايات المتحدة، وتعادي اليهود، وبالطبع تعادي الشيعة، هذه الأيديولوجية تُحفِّزُ الأفرادَ والجماعات في جميع أنحاء العالم على شنِّ هجماتٍ باسم الدولة الإسلامية، كما حدث في سان برناردينو وأورلاندو وأماكن أخرى. وهذا الصنف الثالث لمجموعة الدولة الإسلامية هو الأكثر غدرًا، لا يمكن التنبّؤ به، ويصعب القضاء عليه.**

- الآن، لا يمثل تنظيم الدولة تهديداً وجودياً كما هو التحدّي الذي واجهته الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وهو ليس دولة مسلحة نووياً مثل الاتحاد السوفياتي. كما أنّه ليس خصمًا مماثلاً مدرّبًا ومجهّزاً للعمليات العسكرية التقليدية، مثل الصين وإيران وكوريا الشمالية.

-هناك ارتباك مفاهيمي فيما يتعلق بفهم «الدولة الإسلامية»، ولا بدّ من فهم الوجوه المتعدّدة للتنظيم، فهذا مفيد على المدى القصير والطويل؛ و«داعش» هي حركة انتهازية، ولها فروع، وليست منظمة تُدار مركزياً.

- يضيف الباحث بأنّ الأمريكيين يفكّرون بمنطق، ويحاولون فهم وحشية «الدولة الإسلامية»؛ وهم يسعون للتأكّد بأنّهم قد حدّدوا بوضوح العدو، وعرفوا سبب العنف، ولديهم هدف ثابت للردّ عليه.

- وعلى الرغم من كل الغموض الذي يحيط بظهورها كأكثر المنظمات الإرهابية ثراءً وأكثرها تطوّراً في العصر الحديث، فَقَدَ تنظيم الدولة الإسلامية أرضاً كبيرة في

الأشهر الأخيرة؛ بل لم تكن هناك أعداد كبيرة من القوات البرية التي شاركت في القتال؛ وما زال التحالف قادراً على خوض المعركة ضدّ «داعش» على جبهات عدّة، وتقييد موارده (المالية والنفطية)، وتشديد الحدود (بما في ذلك الحدود مع تركيا)، مما سيؤدّي إلى القضاء على مقاتليه، ومنع وصول مقاتلين جدد إلى المناطق الرئيسية (الرمادي، الفلوجة، منبج)، مع تطويق مناطق أساسية، مثل الموصل والرقة.

- من السابق لأوانه أن نحدّد الأيام المتبقية للخلافة، إذ إن القيادة المتبقية للجماعة تعدّ نفسها لهذا الاحتمال. ولذا يجب على التحالف أن يضع خططاً لمواصلة الصراع ضد العدو المتغير. والهجمات التقليدية على أهداف محدّدة في الخلافة نفسها هي أكثر وضوحاً من النضال ضد حركة غير متبلورة ومتباينة.

وتتطلب مكافحة «الدولة الإسلامية» تقييمًا سليمًا للقدرات التنظيمية والتشغيلية للجماعة. ولكن الأكثر أهمية يتطلب الاعتراف الصادق فيما يتعلق بقدرة التحالف على التأثير على الأحداث كما هي على أرض الحدث؛ ولا يمكن لأيّ استراتيجية لمكافحة الإرهاب، مهما كانت شاملة أو قوية، أن تعالج المظالم التي أدّت إلى إنعاش تنظيم الدولة الإسلامية أو تهدئة الأيديولوجيا الفظيعة التي تحافظ على الجماعة.

- إن القضاء على الوجود المادي للدولة الإسلامية - الخلافة - هو عنصر ضروري، ولكنه ليس كافياً للفوز بالحرب الطويلة ضد الجماعة، وفي التصدّي للتحديات الأساسية في المنطقة. ومهما كان التطرف والعنف الذي سيحل محل تنظيم الدولة الإسلامية، يجب على الغرب أن يحرص على عدم تحميل تلك الجماعة وقاحة لا تستحقها.

إن هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية أمرٌ حتميٌ بالتأكيد. ولكن ينبغي أن نتذكر أن الدولة الإسلامية ليست سوى واحدة من المشاكل العديدة التي تعصف بالمنطقة. وبعبارة أخرى، إن أعراض المرض تكمن في أنّ هناك أسبابًا وراءها؛ ولذلك، فإنّ النهج الأكثر واقعية هو العمل على معالجة الأعراض أو الأسباب التي غذّت صعود تنظيم الدولة الإسلامية، الطائفية في العراق والحرب الأهلية في سوريا.

موقفه من طريقة تعاطي الإدارة الأمريكية مع الجماعات والتنظيمات التكفيرية:

في مقالٍ نُشِر بتاريخ:9/شباط- فبراير/2017:

- يرى كولن أنه يجب أن تكون استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لما هو أبعد من داعش، حيث إنّه رغم تركيز ترامب على تنظيم الدولة الإسلامية، فإنّ الجماعات الخطرة الأخرى تحتاج إلى عناية أيضاً. وقد وعد الرئيس دونالد ترامب بالعمل بسرعة ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية، حيث أعطى توجيهاته لرئيس الأركان المشتركة لوضع خطة لهزيمة الجماعة، وقام بحظر المواطنين من سبع دول ذات أغلبية مسلمة موقتاً من دخول الولايات المتحدة؛ إلا أنّه يُعتقد أن الحظر سيُضعف الجهود المحلية لمكافحة الإرهاب، ويعزّز الدعاية والتجنيد لصالح الدولة الإسلامية. كما أن هناك ثغرة صارخة أخرى في هذه الاستراتيجية، كما هي موضوعة حاليّا، تتمثل في كونها تفشل في التصدّي للنصف الآخر من الجماعات الإرهابية أو غيرها في جميع أنحاء العالم، والتي تهدّد الأمن الأمريكي، والنظام العالمي.

- من المؤكد أن تنظيم الدولة الإسلامية مرشّحٌ جديرٌ بالاستئصال؛ ولكن الفشل في استهداف امتيازاته، وشظايا القاعدة، وغيرها من الجماعات غير المنحازة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا يهدّد بانتشار تهديدات أخرى. وقد يُفضي ذلك إلى حالة مماثلة لتلك التي حدثت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما حوّلت إدارة بوش الموارد العسكرية والاستخباراتية إلى العراق، مما مكّن «الطالبان» من إعادة تمكين نفسها في أفغانستان.

- وعلى الرغم من أن صنّاع السياسة الغربيين ووسائل الإعلام الإخبارية يميلون إلى التركيز على جوهر الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، إلا أن الجماعة تفرّقت إلى مختلف الدول الفاشلة، والمساحات غير الخاضعة للرقابة، حيث اكتسبت قوة مع الجماعات المحلية المسلحة. في عام 2016 وحده حدثت موجةٌ من الهجمات في جميع أنحاء العالم، من بروكسل إلى نيس، دكا، اسطنبول، وخارجها، وقد عُثِر في هجوم سوق عيد الميلاد في برلين مؤخراً على مخطّطي العمليات الخارجية لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا.

موقفه من خيارات داعش بعد الموصل:

في مقالٍ نُشِر بتاريخ:6/آذار- مارس/2017

- «الدولة الإسلامية» في انهيار، ومع انقطاع مواردها المالية إلى النصف خلال الأشهر الستة الماضية، فإن عملياتها الإعلامية في مناطقها، والهجوم المستمر غرب الموصل الذي يأكل أراضيها، يبدو أنه نهاية ما يسمّى بالخلافة في الشرق الأوسط. فالقوات الأمريكية وحلفاؤها يتصورون أنهم سوف يهزمون «داعش» في العراق وسوريا عن طريق قتل المقاتلين والاستيلاء على الأرض، مما دفع الجماعة للابتعاد عن المدن والقرى الرئيسية التي كانت سابقاً تشكّل ما يسمّى بالخلافة؛ وفي نهاية المطاف سيتم أخذ معقلها في الرقة؛ ومن ثم سيتحوّل التركيز على مقاتلي داعش الأجانب الذين يصل عددهم إلى عشرات الآلاف من عشرات الدول، ماذا سيفعلون بعد ذلك؟ هناك العديد من الاحتمالات..

- عندما ينتهي الصراع، إما عن طريق القوّة أو التسوية التفاوضية، من المحتمل أن يتفرق الإرهابيون عبر الحدود في اتجاهات عديدة. إن مقاتلي «داعش» قادرون بلا شك على أن يكونوا قادرين على الوصول إلى مواقعهم؛ فهم يستخدمون الأنفاق، والشبكات تحت الأرض لنقل الرجال والمواد، وأن يكونوا قد أنقذوا إنتاج ونشر الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تنقلها المركبات.

- ومن المرجّح بالنسبة للمقاتلين المتشدّدين، وخاصّة الأجانب داخل الدائرة الداخلية لزعيم داعش أبو بكر البغدادي وقادته سيبقون على الأرجح في العراق وسوريا، وسيتطلعون للانضمام إلى المقاومة السرية لداعش. ومن المرجّح أيضاً أن يتحوّل بقية المتمرّدين التابعين لتنظيم داعش إلى منظمة سرية إرهابية، ستقوم بالإغارة بصورة متقطعة، ونصب الكمائن، وربما هجمات مذهلة باستخدام تكتيكات انتحارية، حيث إنّ مقاتلي داعش سيستريحون ويعيدون التسلّح وينتعشون.

في موقفه من وضع روسيا الأمني عقب تدخلها في المنطقة:

في مقالٍ نُشِر بتاريخ: 4/نيسان- أبريل/2017:

- يقول كولن: إنّ تدخّل روسيا في الشرق الأوسط سيجعلها تدفع ثمناً باهظاً، فقد بدأت الانفجارات تندلع عبر نفق سينايا بلوشاد، ومحطة تيخنولوغيتشيسكي في نظام مترو سان بطرسبورغ بعد ظهر يوم الإثنين؛ وأخذ مؤيّدو «الدولة الإسلامية في العراق وسوريا» يحتفلون على الانترنت. وشارك مؤيّدو «داعش» بالصور التي تلت آثار القصف على قناة غزوة، وهي قناة مؤيّدة لتنظيم داعش، على الرغم من أنّ أحداً لم يعلن بعد مسؤوليته عن الهجوم المميت الذي أودى بحياة 10 أشخاص على الأقل.

- إن تعرّض روسيا للهجوم من قِبل الجهاديين يجب ألا يكون مفاجئاً، رغم أنه في وقت مبكر بعد 11/أيلول، وصوت روسيا كان متعاوناً لمكافحة الإرهاب مع أمريكا للقضاء على تنظيم القاعدة، ولكن على مرّ السنين، شنّت الجماعات السنيّة المحلية، إلى حدٍ كبير، هجمات على الأراضي الروسية (بعضهم يتبنى وجهة نظر مؤيّدة للقاعدة) ذات أهداف متفاوتة، منها: المخاوف القومية الإثنية، أو الرغبة في نشر الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء القوقاز، خلال التسعينيات، تبنّى عدد من الجماعات المتمرّدة أيديولوجيات دينية أكثر تطرفاً؛ وهذا التحوّل الذي يعزوه كثير من العلماء إلى التأثير المتزايد للمقاتلين الأجانب من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بما في ذلك كتيبة ابن الخطّاب.

- كما حدث خلال السنوات الماضية، فقد شنّ مسلحون إسلاميون العديد من الهجمات البارزة على الأراضي الروسية، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف على وجه التحديد البنية التحتية للنقل - التفجيرات الانتحارية في مترو موسكو في عامي 2004 و 2010؛ وهو انفجار أدّى إلى خروج مسيرة موسكو عن مسارها، وبيترسبورغ في عام 2007، والهجمات الانتحارية على مطار دوموديدوفو الدولي في عام 2011، وعلى متن حافلة في فولغوغراد في عام 2013؛ وفي معظم الأحيان، ردّ بوتين بإرسال أجهزة الأمن الروسية إلى مناطق جهادية ساخنة، مثل داغستان. ومن الناحية الإعلامية، يستفيد بوتين وآلة الدعاية الروسية من هذه الهجمات من خلال تصوير جميع أعداء الكرملين، الأجانب والمحليين على حدٍ سواء، كجزءٍ من مؤامرة إرهابية شاسعة، وتسعى الدولة الروسية إلى صياغة صورة الحامي الشعب.

- الآن، تشابكت موسكو وتحالفاتها في الشرق الأوسط ضدّ السنّة ومصالحهم، في الأشهر المقبلة. ومع زيادة المشاركة الروسية في الحرب الأهلية السورية، من شبه المؤكد أن المسلحين السّنة سيكثفون حملتهم المستعرة ضدّ روسيا.

رأي كولن كلارك فيمن يحكم السُّنّة في العراق؟

لقد كانت هذه المسألة السياسية في صميم الصراع منذ أن بدأ الجيش الأمريكي عمله بالعراق، وكذلك الدبلوماسيون الأمريكيون، حيث فُتِح الباب للتقارب بين المناطق التي يسيطر عليها السُّنّة العراقيون والحكومة الوطنية في عام 2007. وهذه العلاقة التي عُقِدت في مرحلة معينة، والوعود القاطعة التي رافقتها، فشلت في التحقق. ومنذ عام 2010، استغلّ تنظيم الدولة الإسلامية بشكلٍ تدريجي ذلك التدهور البطيء؛ **وبحلول عام 2014، أعطى العراقيون في مناطق الأغلبية السُّنيّة اعتماداً أو تفويضاً باهتاً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي كان بمثابة توجيه اتّهام للطبقة السياسية السنيّة العراقية الفاسدة. كما أنّه كان بمثابة سحبٍ للشرعية من إدارة المالكي وحقّها في الحكم.**

- والآن، بعد أن علم السنّة بالطريقة القاسية التي زادت أوضاعهم سوءًا في ظلّ «ثورة داعش» وتحت حكمها، من سيملأ الفراغ؟

إنّ الهيكل التنظيمي القوي للحزب الإسلامي العراقي الذي حكم العديد من المحافظات السنية فشل في ترجمته إلى حكم جيد، مما خلق فرصة لتنظيم الدولة الإسلامية كدولة قابلة للتطبيق. إنّ المتشدّدين يعملون في إطار محاولة المؤسّسة السياسية السنية الواسعة للعودة إلى السلطة بعد إخفاقاتها السابقة (بما في ذلك فقدان الموصل المحرج) مقترنة بموقفها التاريخي المناهض للغرب، مما يعني أنّها ستكون شريكاً فقيراً للحكومة العراقية؛ مع ذلك، وكما أشارت الباحثة رشا العقيدي **إلى أنّ قضايا الفساد والريبة في السياسات المحلية والمركزية، والأيديولوجيات المتطرفة، تبقى جميعها عقبات رئيسية أمام الحكم الرشيد في العراق، أكثر من النظرة التقليدية التي تقول بأنّ الرفض السنّي للنظام الشيعي هو الأساس، ممّا أدّى إلى قيام تنظيم الدولة الإسلامية في جميع المناطق الأكثر تقلّبًا في العراق.**

- ويضيف كولن: **كان أحد التحديات الصعبة في إذكاء سياسات السنة هو تكتيك «داعش» الطويل الأمد، المتمثل في الاستباق والقضاء على الخصوم السنيين في المستقبل، بدءاً من تفكيك «الصحوة» في العراق، والميليشيات القبلية السنية المحلية، وتعاون الشخصيات القبلية بعد عام 2008، مما أدى إلى استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للعنف المعادي ضدّ السكان، الأمر الذي أدّى إلى شلّ القادة المحليين، وتمزيق النسيج الاجتماعي- ربما بشكل دائم- ومع ذلك، إذا كانت الجهات الفاعلة السنية الإقليمية يمكن أن تُلهم القيامة لهيكل حكم محلي فعّال، يدعمه ويحميه المستفيدون الأقوياء، سيجد التنظيم صعوبة في التنافس في أي مكان خارج حدود الخلافة المتبقية.**

لمن السيادة أو السلطة؟

الإجابة على هذا السؤال تختلف على جانبي الحدود السورية - العراقية؛ ففي العراق، تدرك الحكومة الحالية برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي الحاجة إلى كبح جماح عناصر معينة من قوات التعبئة الشعبية، خاصة بعد الخلافات والممارسات البشعة التي وقعت في تكريت في عام 2015. ولكن تقييد هذه المجموعة المتنوعة من الميليشيات إلى أجلٍ غير مسمى سيكون صعباً. وعلى الرغم من أنّ غيابها النسبي عن ساحة المعركة سلبها النفوذ السياسي والمكانة المرغوبة، إلا أن الميليشيات تلعب لعبة الانتظار؛ وبعضها سيستفيد من غياب أو عدم وجود دور البطولة للقوات الحكومية في معركة تحرير الموصل؛ وبالتالي سوف تتقلّص أو تُسْتَنفذ قوّتها، وربما تكون قد هُدِمَت في نهاية الحملة، في الوقت نفسه، فإنَّ الميليشيات لن تكون موجودةً على الأرض.

وعلاوة على ذلك، فإنّ الإفراط في الاعتماد على العراق لمكافحة الإرهاب، وقوات الشرطة الخاصة، كمشاة منتظمة، في القتال المدني الشرس من الباب إلى الباب في الموصل، يدمّر القدرة نفسها التي ستحتاج إليها الدولة العراقية للفوز بمرحلة الاستيلاء من أجل الانتقال الناجح إلى الاستقرار؛ ومهما كان الشكل الذي قد يتم

اتخاذه، من سيملأ هذا الفراغ الأمني؟ إذا اضطرّت الحكومة العراقية بشكل افتراضي إلى الاعتماد على مزيجها الخاص من قوات التعبئة الشعبية، فإن فرص «داعش» للعودة في العراق ستكون أعلى بكثير، بسبب افتقارها للشرعية في المناطق السنية. لقد كانت شرعية إدارة العبادي جانباً غير مقبول في نجاح العراق ضد «داعش»، ولا بدّ من المضي قُدماً في هذه الولاية السياسية إذا كانت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ستتحقّق. والتحديات الوشيكة من قِبل خصوم العبادي -بمن فيهم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وجماعة مقتدى الصدر- يمكن أن تحمل واشنطن على التعاون في المستقبل مع أيٍّ من هذين الطرفين للوصول إلى السلطة.

- أما في سوريا؛ فإنّ فرص نظام الأسد لاستعادة الأراضي في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون السابقون أكثر تشابهاً بكثير مع الحالة في العراق، ومما يزيد الدهشة، ويعقّد الأمور أكثر، هو العدد الهائل من الجهات الفاعلة في سوريا مع اختلاف سياسات الدول. ومن المرجّح أن ينسحب -أي تنظيم داعش- شرقاً إلى منطقته المتبقية على طول نهر الفرات؛ وستكون هناك منافسة شرسة على الموارد والتأثير بين القبائل والجماعات الجهادية، والجماعات المتمرّدة، والدولة والقوات الموالية لتلك الدول، وذلك خلافاً لما حدث في العراق. فقد كان تنظيم الدولة الإسلامية مدعوماً من الخارج مع روابط محدودة في سوريا؛ وعلى الرغم من أن هذه العلاقات ازدادت قوة مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الأراضي وتأثيره على السكان، فإن نجاح «داعش» منذ عام 2013 في استغلال الانقسامات، وسرقة المقاتلين، يثبت كيف أن هذه البيئة تساعده على البقاء على قيد الحياة. ولهذا السبب ستبقى «داعش» كياناً مؤثراً لبعض الوقت في المستقبل.

موقف كلارك من الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة:

- يرى الباحث أنّ تدخل تلك القوى الخارجية بشكلٍ فاعلٍ ومباشرٍ قد يكون سيّئاً للغاية من زاوية اقتراف الكوارث الإنسانية. ومع ذلك، فقد أدّى التدخّل، الذي كان هدفه يتركز ويتمثل في الحدّ من نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى

تحقيق نتائج ملموسة، كما يتجلى ذلك في المساحة الهائلة من الأراضي المسترجعة من الجماعة؛ وسيتأثر مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية إلى حدٍ كبير في حال التزمت الولايات المتحدة بشراكة طويلة الأمد مع كل ما تبقى من التحالف الإقليمي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعملت على زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية، ودعمت عمليات فرز المحتجزين، ومراقبة المناطق الريفية على نطاق واسع، والأهم من ذلك أن الجيش الأمريكي بحاجة إلى تحسين التدريب والتجهيز وإسداء المشورة لقوات الأمن المحلية، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تتعلم من فك الارتباط السابق عن المنطقة، فسوف يجد مزارعو «داعش» أرضاً خصبة، وسوف يسعون إلى إقناع السكان المحليين المتجولين على جانبي الحدود السورية العراقية بأن الجهاديين هم القوة الوحيدة الراغبة والقادرة على الدفاع عن المصالح السنيّة.

- يرى كلارك أنّ فكرة حماية السنّة من الفاعلين الخارجيين هي أمرٌ يستخدمه «داعش» في كثير من الأحيان في دعايته، والتي ترجع إلى التأثير الجوهري لإيران في كلٍّ من سوريا والعراق؛ وهو عامل حقيقي. وقد تمّ القيام به بمهارة، وإن كان ذلك بتكلفة كبيرة لإيران. وباستخدام حكومة الأسد والحكومة العراقية على حد سواء في عام 2017، يمكن لإيران أن تقلّل من دورها العلني في المستقبل لتفادي التأثير السلبي من قِبل السكان السنة المحليين فيما يتعلق بالولاء لتلك الجماعات.

إنّ استهداف الجماعات الجهادية في الوسط السوري، والعلاقات الجهادية المتطوّرة، ووجهات النظر الاستراتيجية حول إيران، يمكن أن يحبط حسابات إيران، وذلك بالتزامن مع تزايد الهجمات الجهادية التي تستهدف الأراضي الإيرانية -وهو الأمر الذي تتجنّبه داعش وغيرها حتى الآن-؛ وهذا بدوره يمكن أن يعيد تنشيط الأنشطة الإيرانية في سوريا والعراق، ويؤكد صحة دعاية داعش التي تصوّر أن كلا الحكومتين تعملان كوكيلين إيرانيين. هذه الديناميكية نفسها يمكن أن تُضعف أيضاً التدخل الروسي الدقيق في سوريا، كما أن الروس متردّدون في الدخول في معركة أعمق مع الجهاديين أيضاً.

- إن التحدّي في الرقّة وبقية شرق سوريا سيتمثل في التوترات الكردية - العربية المتزايدة، والكردية -التركية. وإذا ما دخل حزب العمال الكردستاني مع قوات سوريا الديمقراطية وأدّيا دوراً في تحرير المناطق الحضرية، فمن المحتمل أن تندلع هذه التوترات. علاوة على ذلك، من المرجّح أن لا ينضمّ الأتراك لوحدة حماية الشعب الكردي؛ ويمكن للميليشيات الكردية أن تواجه صعوبة في إعادتهم إلى الأراضي التي يمكن قهرهم فيها، وعلى الرغم من كونها من بين أكثر القوات المقاتلة فعالية على الأرض، فهل سيتم تجزئة الأكراد في نهاية المطاف كحليف لصالح الحفاظ على علاقات إيجابية مع تركيا؟ وبالتالي تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف محفوف بالمخاطر، وتسعى في آن واحد إلى استرضاء حلفائها في حلف شمال الأطلسي في تركيا، وفي الوقت الذي تُطَمْئِن فيه الأكراد إلى أن حماية مكاسبهم الكبيرة لا تقتصر على الأساطيل.

- وفي أواخر أبريل/نيسان، وصلت التوترات إلى القمة بعد أن قصفت الطائرات الحربية التركية مقاتلين أكراد في العراق وسوريا؛ وكان مقاتلو وحدات حماية الشعب هم المستهدفون وعلى الرغم من أن قوات البشمركة تعرّضت أيضاً لأخطار على جبل سنجار في شمال غرب العراق. ويوضح رئيس تركيا رجب طيب أردوغان الآن أن الجيش التركي يمكن أن يؤدّي دوراً هاماً في استعادة الرقة من تنظيم الدولة الإسلامية، مما يلغي الحاجة إلى مزيد من الاعتماد الأمريكي على المسلحين الأكراد، وقد تكهن بعض المحلّلين بأن تركيا يمكن أن تبدأ العملية قبل أن يلتقي أردوغان مع الرئيس ترامب في البيت الأبيض في 16 و 17 مايو / أيار. إن أيّ تحرك تركي دون موافقة أمريكية سيعمّق على الفور ما حدث من خلاف متصاعد بين أنقرة وواشنطن.

- وكما فعل منذ نشأته في العراق منذ أكثر من عشر سنوات، سيتكيّف تنظيم الدولة الإسلامية مرة أخرى ويتطور ويعيش. ولكن السؤال المهم حول مدى تأثيره في المستقبل يبقى مجالاً للتخمينات أو التكهنات، وقد أعاد الجيل الحالي من المقاتلين في تنظيم داعش البنية التحتية الأمنية والاستخباراتية والمالية في الموصل بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2010؛ وسوف يكون قادراً على القيام بالشيء نفسه اليوم إذا كانت الظروف ملائمة لذلك. وسيتم الانتقال من العمليات شبه التقليدية إلى إجراءات سرية

تركّز على استغلال الحرمان السني، وإعادة تنشيط الشبكات المألوفة، واختبار الحكم في بعض المناطق، وتوسيع نطاق إدارة الظل حيثما أمكن. وقد أعدّ تنظيم داعش قدامى المحاربين دائماً لهذا الاحتمال؛ وفي رسالة صوتية في أيار / مايو 2016، قدّم أبو محمد العدناني، الناطق العام باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لمحة تاريخية عن تاريخ المنظمة وتطوّرها، وحذّر من أنّ أيّ عودة في المستقبل إلى تمرّد العصابات لن تُنهي الحركة، ولكنّها مجرّد خطوة واحدة في حياة التنظيم.

يختم كلارك هنا بالقول: الخلافة تنهار؛ وما لم يتمكن أعضاء التحالف المناهض لتنظيم داعش من الحدّ من الاحتمالات الكثيرة المعروضة هنا، والتي قد تعطي أفراد «داعش» سببًا للخروج والقتال، فإنّ هذه الآفة ستواصل الإسهام في حدوث اضطراب مستمر في المنطقة. وقد ثبت كونُها ظاهرةً مُعديةً ومَرِنةً في وقت واحد.

موقفه من تأثير النشاط الإعلامي لداعش وإرثها الثقافي:

كتب كولن كلارك وتشارلي وينتر في مقالٍ نُشر بتاريخ: 17/آب- أغسطس/ 2017:

- لم يحظَ أيُّ تمرّد في الذاكرة الحديثة بتغطية إخبارية مثيرة للإعجاب مثل «الدولة الإسلامية»، التي يُشار إليها باستمرار باسم: «الإرهابيون الأكثر قوّةً»، و«الأخطر»، و«الأكثر بربرية»، منذ انطلاقها في العراق وسوريا عام 2014. ولكن المكاسب الهائلة للمنظمة في العامين الماضيين ليست منيعة بل هي محفوفة بالمخاطر، وليست كما كانت عليه.

- الآن تنهار خلافة الدولة الإسلامية؛ تتقلّص أراضيها، وتتضاءل القوى العاملة لديها، ويزداد النزيف في احتياطاتها النقديّة. وبحلول العام المقبل في مثل هذا الوقت، قد تكون تلك الجماعة بالكاد يمكن التعرّف عليها؛ ولكن إرثها سوف يبقى على أرض الواقع؛ لأنّ تفوقها كان له ما يبرّره في اعتبار واحد على الأقلّ: عملياتها الإعلامية.

- عندما يتعلّق الأمر باستراتيجية سرد القصص، فإنّ تنظيم الدولة الإسلامية كان

حقاً لا مثيل له، ليس فقط من حيث جودة الإنتاج، ولكن في الكمية المنتجة. فمنذ إعلان الخلافة في عام 2014، أُنتجت عشرات الآلاف من منتجات الدعاية الرسمية بشكل حِرَفيّ، وقد صُمّمت دوماً بدقّة من أجل رسالة الخلافة، وهي تنتج مجموعة من حوالي عشرين منتجًا إعلاميًّا كلَّ يوم. ولسنوات عدّة، خصّصت الدولة الإسلامية موارد كبيرة لإنتاج وتنقيح رسائلها الأساسية ونشرها، لكلّ من الأتباع والخصوم، وذلك في إطار سعيها لبقاء أيديولوجيتها على الرغم من تراجع تأثيرها الإقليمي.

- وهي تعدُّ أكثر حماسةً ونجاحًا من أيِّ جماعةٍ متمرّدةٍ أخرى، ربما باستثناء حزب الله. وقد شكّلت «الدولة الإسلامية» صورتها. ومن الواضح أن قيادتها تقدّر الهيمنة السردية أكثر مما يفعله أعداؤها. ونتيجة لذلك، فقد أعطى قادتها بالتناسب المزيد من الوقت والمال في التسليح؛ وبدلاً من النظر إلى المعلومات باعتبارها سلعة تكميلية، اعتبروها سلعة ذات أهمية حاسمة؛ وبالتالي خُصِّصت لها موارد لا مثيل لها مع تخطيط العمليات الأمنية.

- ولم يمض وقتٌ طويلٌ بعد أن استولى تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل، على سبيل المثال، حتى أصدر التنظيم سلسلة من المذكّرات التي تمنع المقاتلين من نشر منتجات إعلامية غير رسمية، وباسم توحيد العلامات التجارية، صدر قرار بأن يكون جهاز الإعلام المركزي هو وحده الناطق باسم المجموعة.

- وقد كان هذا النهج واضحًا لسنوات. ففي عام 2015، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن «مصوّري الفيديو والمنتجين والمحررين في الجماعة كانوا جزءاً من فئة مهنيّة متميّزة ذات مركز ورواتب وترتيبات معيشة تكون موضع حسد المقاتلين العاديين. وبعد بضعة أشهر، ادّعى «وايرد» أن تنظيم الدولة الإسلامية يدفع لنشطائه الإعلاميين أكثر سبع مرّات تقريباً -بالمتوسط- مقارنةً مع المقاتلين العاديين، وأنّ المجنّدين ذوي الخلفيّة المتخصّصة في القدرات المتعلّقة بالمعلومات – من الإنتاج والتحرير إلى التصميم الجرافيكي- كانوا يعترفون بمهارتهم التي تُعتبر مهمّة بالنسبة لمشروع الدولة الإسلامية، وعلاوةً على ذلك، فإنّ المصوّرين الصحفيين هم جزءٌ لا يتجزّأ من المعركة في كلّ مكان بالنسبة للخلافة.

- من كوباني في سوريا عام 2014، إلى الموصل بالعراق في عام 2017، نقل قادة «داعش» جمهورهم باستمرار إلى الخطوط الأماميّة -أو على الأقل- النسخة المنتصرة من الخطوط الأمامية، مما يتيح لهم الوصول التجريبي غير المسبوق لمعالجة ما يحدث بالواقع بصورة مكرّرة.

- وفي ذروة وصول المجموعة على المستوى العالمي، كان لديها ما مجموعه 54 «مكتباً» إعلاميًّا منتشرًا حول العالم، ومئات من العاملين في وسائل الإعلام -وربمّا أكثر- يعملون على إنتاج مادّتهم الإعلامية، والذين يزيدون عن ألف شخص كلّ شهر.

- ومن الجدير بالذكر أنّه سواء كانت أشرطة الفيديو والمقالات والصور أو الصحف الإخبارية والمجلات الإلكترونية، وجميع هذه المواد وزّعت بشكل مزدوج، سواء على الإنترنت أو غيرها، ففي الواقع إن دعاية «الدولة الإسلامية» لم تكن موجّهة أبدًا نحو التطرّف وتجنيد المؤيّدين على شبكة الإنترنت؛ بل كان الأمر يتعلّق أيضًا بالإكراه والحفاظ على الدعم في قلب الخلافة أيضًا. وأهميّة هذه الأنشطة بالنسبة للدولة الإسلامية لا لُبس فيها، بالنسبة للدولة الإسلامية؛ إذ إنّ هيمنة المعلومات لا تقلّ أهميّة عن الهيمنة الماديّة في ساحة المعركة. كما يُعتبر السرد أمرًا هامًا، على الأقلّ من الناحية الأيديولوجية؛ ويبدو أنّ تخصيص تلك الموارد هذا قد أدّى هدفه. ويتضح ذلك من الارتفاع المفاجئ للمجموعة على ما يبدو إلى الشهرة العالمية، وقدرتها على اغتصاب أو الاستيلاء على مكانة القاعدة، كزعيمة للعالم الجهادي، على الأقلّ في الوقت الراهن، مع القدرة على الاستدعاء غير المسبوق للمجنّدين من الخارج.

- تفضّل «الدولة الإسلامية» بشكل مُعلَن الدعاية. فالجماعة تؤمن كثيراً بقوّة العمل في البيئة المعلوماتية. ففي الواقع، بالنسبة إلى «الدولة الإسلامية» يبدو أنّ هذه البيئة هي ساحة المعركة الحاسمة؛ وهذا التفضيل لم يظهر في أيّ مكان آخر. وكما وثّق كريغ وايتسايد، فإنّ هذه المجموعة و(سابقاتها) تعيش مساحة كبيرة قائمة على السرد، واستثمار كميّة غير متناظرة من الوقت والجهد في المعلومات والدعاية، بُغية

تشكيل وسبك عالم يتناسب مع طموحاتها الجهادية. في المقابل، تمّ إيجاد علامة تجارية فريدة من نوعها للدولة الإسلامية، والتي بدأت تظهر لتكون أكثر وضوحًا من أيّ وقتٍ مضى من المنافسين السلفيين الجهاديين، مثل القاعدة.

موقف كلارك من دور داعش القادم:

- يرى كولن كلارك أنه بعد انهيار دولة الخلافة في العراق وسوريا، ستكون الدعاية أكثر أهمية للدولة الإسلامية من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي تواصل فيه المنظمة مسارها التنازلي منذ منتصف عام 2015، فإنها ستواصل تطوير الشعور بالحنين للخلافة الذي كانت تعزّزه في العام الماضي، وستعمل على زيادة ترسيخ نفسها كفكرة وشعور في جميع أنحاء المنطقة، وحتى في العالم. وبذلك، فإنّ المؤمنين الحقيقيين في مشروع الخلافة من المرجّح أن يكونوا قادرين على مواجهة أسوأ العواصف الاستراتيجية، حتى عندما تبدو هذه العواصف وجوداً ماديًا.

- وحتى في غياب أرض مجاورة لترسيخ فكرتها في العالم الحقيقي، فإنّ «الدولة الإسلامية» ستبقى -إن لم تكن تزدهر- في المجال الافتراضي. لقد كتبنا في مكان آخر، أنه على الرغم من أن فقدان الأراضي الماديّة يحمل مساوئ كبيرة، فقد اضطرّت المجموعة بالفعل إلى إلقاء الضوء على الجانب «العالمي» من علامتها التجارية، والمضيّ قُدمًا في وعدها الطوباوي؛ والاتجاهات التي من المرجّح أن تستمر في اللعب على مدى الأشهر والسنوات القليلة المقبلة، وبمساحة أقل من الأراضي، وافتقار نشطائها إلى حرية الحركة التي كانوا يتمتعون بها في السابق. جعل الدعاية ببساطة ليست سهلة كما كانت في السابق، ومع ذلك، بعد ثلاث سنوات من فرط النشاط المكثّف، أرشيف الدعاية المنظمة سينفجر على مراحل؛ إنّ نفوذ عملياتها سينطلق لما بعد الإقليمية. وما تميزت به الخلافة من قوّة في الماضي قد يأتي من تلقاء نفسه. وإلى جانب ذلك، فإنَّ الإرث الإعلامي للدولة الإسلامية سيستمر ويتوسع أيضاً؛ وفي الوقت نفسه، سوف يحاكي المتمرّدون الآخرون نزوعها الواسع إلى الإعلام، وعملياتها ودعايتها من سوريا إلى جنوب شرق آسيا، الأمر الذي

سيجعل الجماعات المسلحة المشابهة تبدأ في تقليد أسلوب «الدولة الإسلامية» وإنتاجها ونشرها.

- إنّ حجم الخطر الذي يمثّله تنظيم الدولة الإسلامية اليوم يتناقص بالمقارنة مع التحديات العالمية الأخرى التي نواجهها. ومع ذلك، فإنّ المجموعة تمكّنت من السيطرة باستمرار على جوّ الرعب العام والترهيب. ومن الجدير بالذكر أن بيو سميت أشار مؤخّراً إلى التهديد الأكبر في ما مجموعه 18 بلداً شملها الاستطلاع -مع تغيّر المناخ في المرتبة الثانية- وهو ما يدلّ بوضوح على أنّ تخصيص الوقت والطاقة لبيئة المعلومات يمكن أن ينتج عائداً قويًّا للاستثمار. هذه هي قوّة الاتصالات الإستراتيجية الإرهابية بامتياز؛ فهي لا تذهب دون أن يلاحظها أحد.

موقفه من حزب الله ونشاطه في الخارج:

في مقال نُشِر بتاريخ: 26/آب- أغسطس/2017

- يقول كلارك إنّه في مطلع حزيران/يونيو، أُلقِي القبض على رجل يقيم في البرونكس يُدعى علي كوراني، واتّهم بتغطية مطار جون أف كنيدي في مدينة نيويورك، من أجل الإعداد لهجوم من قبل حزب الله، وفي الوقت نفسه ألقي القبض على سامر الدبيك من ديربورن ميتشيغان، واتّهم بالسفر إلى بنما لإجراء مراقبة ضدّ الأهداف الإسرائيلية وقناة بنما. وفي شباط/فبراير، ألقِي القبض على رجل ثالث، وهو فادي ياسين، واتهِم بترتيب إرسال أسلحة إلى أحد أعضاء حزب الله في لبنان.
- أصيب الأميركيون بالصدمة عند سماعهم بعمليات اعتقال قامت بها الولايات المتحدة لعناصر من «حزب الله»، يقيمون ويعملون داخل الأراضي الأميركية لصالح الحزب؛ لأنّ عددًا كبيراً منهم لم يكونوا على اطلاع بأنّه توجد عناصر من الحزب تنشط على أرض الولايات المتحدة.

- يدير «حزب الله» جمعيات خيريّة مثل كشافة المهدي، والمدارس الشيعية، ومؤسّسة الشهداء، وهي كيانات تقدّم الأموال الخيريّة لأُسر مقاتلي «حزب الله»، وتمثل امتدادًا للحزب في المجتمع. تعمل مؤسّسة الشهداء في بلدان مختلفة

وتحت رعاية مختلفة؛ وفي الولايات المتحدة، كانت تُدعى «المنظمة الخيرية للنوايا الحسنة»، ومقرّها في ديربورن، وهي مسؤولة عن إرسال مساهمات الأعضاء والمؤيدين مباشرة إلى قادة «حزب الله» في لبنان.

- ويدير «حزب الله» أيضًا شبكة احتيال واسعة النطاق، تضمّنت مع مرور الوقت عددًا من الناشطين في عشر ولايات على الأقل، بما في ذلك ميشيغان، كاليفورنيا، فلوريدا، جورجيا، إلينوي، كنتاكي، ميسوري، نيويورك، كارولينا الشمالية وفرجينيا الغربية. كما أنشأ أيضاً شركات في الولايات المتحدة، بما فيها شركة توزيع عطور، كانت بمثابة منظمات أماميّة ساعدت على غسل الأموال للمجموعة الإرهابية الشيعية. كما شملت خطة أخرى شراء السيارات المستعملة في الولايات المتحدة وإعادة بيعها في إفريقيا، وهي جزء من شبكة عالمية لغسل الأموال شاركت أيضاً في إحدى البنوك اللبنانية وخلط الأموال التي حصل عليها «حزب الله» من خلال الاتّجار بالكوكايين.

- من بين جميع عمليات التزوير والتهريب والاتّجار التي قام بها «حزب الله»، برزت إحدى أكثر عمليات الاحتيال ربحًا، وهي التي نفذتها مجموعة لتهريب السجائر مقرّها في شارلوت في ولاية نورث كارولينا. فقد تمّ بيع صناديق من السجائر تم شراؤها في الولاية المذكورة مقابل 14 دولارا بضعف سعرها في ميشيغان. ويعتقد أنّ المجموعة جنت عشرات آلاف الدولارات عن طريق نقل السجائر غير الخاضعة للضريبة وبيعها في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

- شارك «حزب الله» أيضاً في أنشطة ذات الصلة بالإنترنت في الولايات المتحدة. وخلال حرب تموز 2006 مع «إسرائيل»، قطع القراصنة الإسرائيليون الخدمة عن مواقع «حزب الله»، فردّ قراصنة الحزب باختراق بوابات اتّصالات الشركات ومقدّمي الخدمات وخوادم استضافة المواقع في جنوب تكساس، وضواحي فرجينيا، بروكلين، نيويورك ونيوجيرسي.

- لكن أعضاء «حزب الله» لم ينفذوا عملياتهم بسلام داخل الولايات المتحدة. فقد كانت عملية «ستائر الدخان» تحقيقًا استخباراتيًّا لمكتب التحقيقات الفدرالي (أشرف

عليه قسم عمليات الإرهاب الدولي التابع للمكتب) أُجري في منتصف التسعينيات، وشمل إدارة المصادر واستغلال خطوط الهاتف. كانت العملية في جزئها الأكبر ناجحة، وأسفرت عن توجيه اتّهامات جنائية إلى ستة وعشرين شخصًا متّهمين بتهريب السجائر وغسل الأموال والابتزاز والاحتيال على الأسلاك والتآمر وتزوير التأشيرات ووثائق الزواج والدعم المادي لمجموعة إرهابية. وقد تمّ التحقيق في أكثر من 500 حساب مصرفي وبطاقات ائتمان كجزء من التحليل المالي للشبكة.

- كما أُجريت عملية استخبارات سرية أخرى هي «عملية مياه الحوض» لتعطيل أنشطة «حزب الله» في ميشيغان، واستندت إلى معلومات جمعها في أوائل العام 1999 عملاء الاستخبارات السرية في الولايات المتحدة، الذين يعملون مع فرقة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب في ديترويت. وركزت عملية «مياه الحوض» على العنصر المالي للمشروع الإجرامي لـ»حزب الله» في الولايات المتحدة؛ واكتشفت ما كان أكبر مخطط للاحتيال على بطاقات الائتمان في تاريخ الولايات المتحدة، يديره من توليدو، أوهايو، أحد سكان ديربورن، ويدعى علي نصر الله.

- ووفقًا لتقرير صادر عن دائرة أبحاث الكونغرس، استخدمت الولايات المتحدة تسميات إرهابية رسميّة وقوائم لفرض عقوبات ماليّة على «حزب الله» وعقوبات هجرة على عناصره ومؤيّديه. كما جمّدت الولايات المتحدة الأصول الخاضعة لسلطة قضائها، وحظرت على المواطنين الأميركيين تقديم الدعم المالي أو المادي للجماعة أو الدخول في معاملات ماليّة مع «حزب الله» والأطراف التابعة له، وحظرت دخول أفراد الحزب إلى الولايات المتحدة وأصدرت أمرًا بترحيل المقيمين فيها.

- إضافةً إلى وضع بعض المنظمات على لائحة المجموعات الإرهابية، عزلت الولايات المتحدة أفراد هذه الجماعات لاستهدافهم. وفي حزيران 2004، استدعت وزارة الخزانة الأميركية أسعد أحمد بركات، أمين صندوق «حزب الله» في أميركا الجنوبية، وهو مموّل إرهابي رئيسي وشخص اقترف كلّ جريمة ماليّة في القانون، بما في ذلك في أعماله، لتحويل أموال إلى «حزب الله».

- يتوجّب على الولايات المتحدة وحلفائها الاستمرار في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال العمل مع وزارة الخزانة والتعاون مع كيانات القطاع الخاص؛ لتحديد ومن ثمّ اتّخاذ إجراءات ضدّ تمويل الجماعات الإرهابية على الأراضي الأميركية، وخصوصًا تلك الجماعات التي تعمل بصفتها وكيلة لإيران. فـ«حزب الله» عانى من إصابات خطيرة في سوريا، لكنّه أيضًا يشعر بالتشجيع من نجاحات ساحة المعركة؛ وقد يسعى إلى ثني عضلاته على الصعيد العالمي.

- وإن لم يكن من أمر، ينبغي أن تكون الاعتقالات الأخيرة لأعضاء «حزب الله» داخل الولايات المتحدة بمثابة تذكير صارخ بأنّه إذا استمرّ التوتّر مع إيران في الشرق الأوسط بالتصاعد، فإنّ طهران تحتفظ بالقدرة على ضرب المصالح الأميركية في جميع أنحاء العالم من خلال قوّة وكيلها، «حزب الله».

ملحق معهد راند قائمة الأبحاث المختارة[1]

عنوان الكتاب	تاريخ الصدور
مكافحة الطائفيّة في الشرق الأوسط: عِبَرٌ من لبنان، والبحرين، وسوريا، والعراق	2019
المعاناة من مرض الخَرَف	2019
تأثيرات أزمة المياه في غزّة على الصحّة العامّة: التحليل وخيارات السياسات	2018
التدخل الإدراكيّ السلوكيّ المعنيّ بالصدمات في المدارس	2018
السلوكيات العنيفة والمعادية للمجتمع في مباريات كرة القدم واستراتيجيات الحدّ منها والتعامل معها: التقرير التجميعي النهائي	2018
(ملخص) السلوكيات العنيفة والمعادية للمجتمع في أحداث كرة القدم والعوامل المرتبطة بهذه السلوكيات: تقييم سريع للأدلة	2018
السلوكيات العنيفة والمعادية للمجتمع في مباريات كرة القدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فحص الأدلة	2018
حلولٌ مُرْبِحَةٌ للطرفين: للاجئين السوريين - وللبلدان المُستَضيفة	2018
فرصٌ للجميع: فرصٌ تعود بالفائدة على السوريين والبلدان المُستَضيفة لهم في أسواق عمل الشرق الأوسط	2018
تصدع الحقيقة: بحث أولي حول تضاؤل دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأمريكية	2018
تصدع الحقيقة: تهديد لصناعة السياسات والديمقراطية	2018
إصلاح القطاع الصحي في إقليم كردستان — العراق	2018
لم يُصبْ الخلل كل شيء: مستقبل التمويل والدعم المالي للبنية التحتية للنقل والمياه في الولايات المتحدة	2017
قيمة البرامج المُنَفَّذَة خارج أوقات المدرسة	2017
تهافتٌ للحصول على العلاج: إلى أيّ حدٍّ سنكون جاهزين لتلبية الطلب لدى وصول أدوية علاج مرض الزهايمر؟ تقييمٌ لبنية الرعاية الصحّيّة التحتيّة الأمريكيّة	2017

[1]https://www.rand.org/ar/publications.html.

2017	رؤى أولية بشأن تصميم مدارس ثانوية مبتكرة: النتائج المرحلية المُستخلصة من تقييم مبادرة الفرصة التي يكفلها التصميم
2017	التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية: اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا
2017	تطوير القوى العاملة الماهرة في قطاع النفط والغاز الطبيعي: تحليل لأصحاب العمل والكليات في أوهايو وبنسلفانيا وفرجينيا الغربية
2017	مدينة وانشيانغ (Wanxiang) للطاقة المبتكرة توصيات لتطوير مجمع للابتكار
2017	دحر تنظيم الدولة الإسلامية
2017	سد الثغرات في العناية بالصحة العقلية: الدروس المستفادة من مبادرة الترحيب بالمحاربين القدامى
2017	عدوّ الخير: تقدير كلفة الانتظار إلى حين تطوير مركبات آلية شبه مثاليّة
2017	مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل
2017	من عملية الرصاص المصبوب إلى عملية الجرف الصامد: دروس من حروب إسرائيل في غزة
2017	الاتّجاهات الناشئة في تعويض الخسائر الواسعة النطاق
2017	الطريقة الروسيّة في الحرب: دراسة تمهيديّة
2017	كيفيّة دعم شراكات أكثر وأقوى في مجال التربية الفنية في مقاطعة أليغيني
2017	التحالف الأمريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد (المنطقة الرمادية) في مجالات البحر والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي
2017	عندما تصل الدولة الإسلامية إلى المدينة: التأثير الاقتصادي لحوكمة الدولة الإسلامية في العراق وسورية
2017	المرونة أمام مناخ مُتغيِّرٍ في مستجمع مياه خليج تشيزبيك (Chesapeake Bay Watershed): التقدُّم، والتحدّيات، والفجوات المعلوماتية، والفرص
2017	حظر انتشار الصواريخ فائقة سرعة الصّوت (فرط صوتية): منع انتشار فئة جديدة من الأسلحة
2017	قدرة جيوش بريطانيا وفرنسا وألمانيا على تشكيل ألوية مُدرَّعة في دول البلطيق والإبقاء عليها
2017	تكاليف تنفيذ الرعاية التعاونية لاضطرابات تعاطي المواد الأفيونية والكحولية في الرعاية الأولية

إصدار الشهادات للمنظومات الجوّيّة الصغيرة بدون طيّار وأنظمة إدارة حركة مرورها	2017
عمليّات قوات جيش التحرير الشعبي الصيني الجوية فوق الماء: الحفاظ على الصلة والأهمية وسط بيئة الصين الأمنية المتبدّلة	2017
تَأَمُّل اليقظة الذهنية باعتباره علاجاً لتعاطي التبغ: مراجعة منهجيّة	2017
تأخير بدء الدوام الدراسي في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل اقتصادي	2017
تخصيص علاج الفُصَام بمضادات الذهان حسب حالة المرضى: مراقبة مستويات البلازما من أجل اتخاذ قرارات علاج مُحسنة	2017
نموذج مؤسسة RAND لسلامة المركبات الممكننة: توثيق النموذج	2017
استدامة الصيف: دمج البرامج الصيفية في الأولويات والعمليات الأساسية على مستوى المناطق	2017
العنف الجهاديّ في القوقاز: روسيا بين مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرّد	2017
وفورات تكلفة البدائل الحيوية في الولايات المتحدة: التجربة الأولية والإمكانات المستقبلية	2017
لا نهار وآلاف الليالي المظلمة: دورة حياة ثغرات يوم الصفر وبرمجيات إكسبلويت وأوقات ظهورها	2017
ملاحظات وتوجيهات حول تطبيق التعلُّم المخصّص	2017
بناء مجتمعنا المترابط: النتائج المُستخلَصَة من برنامج القيادة الفكرية لعام 2017	2017
تطوير قوى الردع النووي في الصين الدوافع والقضايا الرئيسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية	2017
التَّعَلُّم الرقميّ: التربية والمهارات في العصر الرقميّ	2017
العملة الرقمية: إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقميّ	2017
كيف يمكن للتناسق الثقافي واستخدام الحوافز أن يعزّزا من ثقافة الصحّة: منظور أصحاب الشأن	2017
الانخراط المدنيّ: كيف يمكن أن تساند التكنولوجياتُ الرقميّةُ الديموقراطيّةَ التي تستمدّ قوّتها من المواطنين؟	2017
أصول جهاديي أمريكا	2017

تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي	2017
ما هذا الطنين؟ التأثيرات على مستوى المدينة لعمليات التسليم بواسطة الطائرات بدون طيار	2017
استخبارات الإشارات (SIGINT) للجميع: التوفر المتنامي لاستخبارات الإشارات في المجال العام	2017
رصد وسائل التواصل الاجتماعيّ	2017
عَيْنٌ على البحر الأبيض المتوسّط	2017
خطّة سلام لسوريا الجزء الرابع :مقاربة تنطلق من القاعدة نحو الأعلى، تربط المساعدة في إعادة الإعمار بتشكيل الحكومة المحليّة	2017
وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي	2017
التأمل لعلاج اضطرابات توتر ما بعد الصدمة	2017
تطوير مجموعة أدوات مؤسسة RAND لتقييم البرامج واختبارها تجريبيّاً من أجل مواجهة التطرف العنيف	2017
نُظُم تقدير الجودة وتحسينها في برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: جَعْلُ الجيل الثاني أفضل	2017
الوعد الذي تحمله المشاركة العلمية لمجتمع المواطنين	2017
الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا: التخطيط لتغيير إقليمي في الشمال الأقصى	2017
تحسين النتائج للأطفال الذين تعرضوا للعنف: النُهُج الواعدة لمشروع البداية الآمنة	2017
عِبرٌ من عمليات روسيا في شبه جزيرة القِرم وشرق أوكرانيا	2017
السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام نتائج من ورشة عملٍ لمؤسسة RAND	2017
تهديدات مجهولة المصدر: نحو مسائلة قانونية في الفضاء الإلكتروني	2017
معركة مالي التالية: تحسين قدرات مكافحة الإرهاب	2017
خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي	2017
دروس من حروب إسرائيل في غزة	2017

إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع	2017
خلف الستار: التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجّرات والذخيرة على الإنترنت المُظلم	2017
تفصيل البيانات التي تتناول السمنة	2017
نظام قضائي مستعد للتطورات المستقبلية: إعداد أجندة بحثية لمعالجة آثار التغيرات التقنية على حماية الحقوق الدستورية	2017
الطباعة الثُلاثية الأبعاد: عملية الإنتاج في المراحل النهائية تحوّل سلسلة الإمداد	2017
تعزيز الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا	2017
التقنيات القابلة للارتداء لإنفاذ القانون	2017
تعزيز دبلوماسية الجيل القادم عبر الممارسات الفضلى للدروس المستفادة	2017
الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتّحاد الأوروبي: فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتّحاد الأوروبي	2017
الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط	2017
العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصوّرات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية	2017
الانخراط المدنيّ: كيف يمكن أن تشجّع التكنولوجيا الرقمية انخراطاً أكبر في المجتمع المدنيّ؟	2017
التحديات الإيرانية الداخلية أمام خطة العمل المشتركة الشاملة	2017
القيمة الاقتصادية للأطراف الاصطناعية المزودة بركبة	2017
المركبات المستقلة والمعايير الفيدرالية للسلامة: هل هناك استثناء للقاعدة؟	2017
الحرب الهجينة في منطقة البلطيق: التهديدات والاستجابات المُحتمَلة	2017
إشراك المستهلكين في مشروع قياس الجودة	2017
ذكاء اصطناعي بملامح بشرية: مخاطر التحيز والأخطاء في الذكاء الاصطناعي	2017
الاستثمار في السنوات المبكرة: تكاليف ومنافع الاستثمار في الطفولة المبكرة في نيوهامبشاير	2017
دروس تقنية مستفادة من حادثة فوكوشيما دايتشي	2016

2016	المكوّن الأخلاقي للنزاع الذي يغطي مجالات متداخلة
2016	مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل
2016	جيل الألفيّة: التداعيات على مجموعات الاستخبارات والسياسات
2016	إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية
2016	السبيل إلى إقرار معاهدة دولية لتجارة الأسلحة: فهم العوائق والتحديات في جنوب شرق آسيا
2016	المواقف من الحكومة المحلية والوطنية كما يتم التعبير عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الصينية: دراسة حالة عن السلامة الغذائية
2016	تحديد المناطق المستقبلية الأكثر عرضة للأمراض: مؤشر التعرّض للأمراض المعدية
2016	إصلاح قطاع الأمن في أوكرانيا
2016	الحرب ضد الصين: التفكّر فيما لا يَتقبله العَقل
2017	أجندةٌ للتقدّم بالأبحاث والممارسة التكاملية للمرونة: مواضيعٌ رئيسيةٌ من طاولةٍ مستديرةٍ حول المرونة
2017	ما العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن؟
2017	العملة الرقمية ومستقبل المعاملات
2017	تمكين خصوم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) عبر تويتر (Twitter)
2017	تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم (ISIS) الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك
2017	استكشاف قابلية نقل منهجيات تقييم العصابات وقابلية تطبيقها على مكافحة الراديكالية العنيفة
2017	القوة الجوية في عملية مكافحة الإرهاب: تحقيق التوازن بين الأهداف والمخاطر
2017	التربية والتعليم: دور التكنولوجيا الرقمية في التمكين من تطوير المهارات لعالمٍ مترابط
2017	معرفة العدو: فهم الدولة الإسلامية والمبادئ اللازمة لهزيمتها
2017	ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط

تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط	2017
نظام دول الوفاق الأوروبي وحوكمة القوى العظمى اليوم	2017
تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط	2017
عكس التيّار الصاعد: لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط	2017
مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنيّة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	2017
روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية	2017
استراتيجيةٌ لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) كتهديدٍ عبر إقليمي	2017
مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط	2017
خطة سلام لسوريا الجزء 3	2017
منع انهيار الدولة في سوريا	2017
دور مراكز التفكير في الحوكمة الحديثة — ملاحظاتٌ أُدليَ بها في منتدى التنمية المعنيّ بالصين 2016	2016
الألعاب التحليلية المعقدة: منظومة اللعبة 360° المتعلقة بالتحليل المتعدد الأبعاد للمشكلات المعقدة	2016
الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر	2016
الاستجابات الحضرية لتغيّر المناخ: إطار عمل لصناعة القرار ومؤشرات داعمة	2016
الدروس التي جرى تعلُّمُها من المشروع الإرشاديّ لشبكة الخبراء المتطوّعين من خرّيجي الطب (MAVEN)	2016
مبادرات تحسين جودة التعليم في منطقة كوردستان - العراق	2016
تحسين صنع القرارات في عالم مضطرب	2016
فهم النظام الدولي الحالي	2016
سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الاتّفاق النووي	2016
هل يزيد وقوع الهجمات الإرهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات؟	2016
مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا	2016

خطّة سلام لسوريا - الجزء 2	2016
هل يمكن للخصوصيّة والهاتف الذكي التعايش معًا؟	2016
الجناح الشمالي الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)- فرص التدخل المستجدة: لمحة عامّة	2016
آفاق تعاون بلدان الخليج العربي	2016
تقنية المركبة المستقلة (ذاتية القيادة): دليل لصانعي السياسات	2016
التوصّل إلى اتّفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني	2016
هل ترتبط النتائج الصحية الأفضل بالإنفاق الاجتماعي؟ الإنفاق الاجتماعي ومقاييس الصحة السكانية في تحليل تجريبي عابر للحدود الوطنية.	2016
استراتيجية مكافحة الإرهاب في الصومال: تقييم الحملة ضدّ حركة الشباب	2016
الاتّجاهات المستجدة في تطوير الصين للأنظمة ذاتية التشغيل	2015
تكاليف السياسات المختارة لمعالجة تلوّث الهواء في الصين	2015
إبرام شراكات في مجال العمليات الخاصّة في أفغانستان وغيرها: التحديات وأفضل الممارسات من أفغانستان والعراق وكولومبيا	2015
الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: التداعيات على نظام منع الانتشار النووي	2015
تحديث سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2015 بالمقارنة مع حركات التمرّد منذ الحرب العالمية الثانية	2015
إعادة النظر في تنسيق الخدمات المقدّمة للاجئين في المناطق الحضرية: إدارة الأزمة في الأردن ولبنان	2016
دراسة الشبكات الداعمة والمعارضَة للدولة الإسلامية في العراق وسوريا عبر تويَتر (Twitter)	2016
نموذج الدعاية الروسيّ: «خرطوم الأباطيل»	2016
توسيع واستغلال الحدود الفاصلة لشن الحرب الشاملة	2016
تحالف عسكري بقيادة السعودية لمكافحة الإرهاب - أهي قوّة مرحّب بها في مكافحة الإرهاب، أم سراب في الصحراء، أم مجرّد فكرة سيئة؟	2016
القدرة على الإرغام، مواجهة الأعداء بدون حرب	2016
تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)	2016

تعليم أطفال اللاجئين السوريين: إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن	2016
الدور الذي تضطلع به إيران في العراق	2016
ما هي العوامل التي تدفع الشباب إلى رفض التطرف العنيف؟	2016
تحديد المخاطر وتخفيفها في مساعدة قطاع الأمن لأجل الدول الأفريقية الهشّة	2015
الحدّ من مخاطر التطرّف بين اللاجئين	2015
العجز الأمني الأمريكي: التصدي لانعدام التوازن بين الاستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب	2015
الواحة الثقافية	2016
خطة سلام لسوريا	2015
كيفية تشكيل الصراعات الحالية لمستقبل سوريا والعراق	2015
من الاستقرار السلبي إلى الإيجابي: كيف يمكن لأزمة اللاجئين السوريين أن تحسِّن من آفاق مستقبل الأردن	2015
تبنّي تقنيات الشبكة الذكية الجديدة - الحوافز والنتائج والفرص	2015
حرية استخدام برمجيات الإنترنت والأنشطة المحظورة- دعم حقوق الإنسان دون تمكين المجرمين	2015
تدبير صحة السكان والعصر الذهبي الثاني للطب العربي	2015
التخفيف من تأثير وباء الإيبولا في المناطق الحساسة المُحتملة	2015
الدولة الإسلامية التي عرفناها	2015
السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي	2015
تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القوميّ: البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية	2015
تأثير RAND في الشرق الأوسط	2015
حساب تكاليف الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني	2015
تكاليف الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: ملخص تنفيذي	2015
أفكار أولية بشأن تأثير حرب العراق على أنظمة الأمن القومي للولايات المتحدة	2014

امتداد الصراع في سوريا: تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف	2014
سيناريوهاتٌ مستقبليةٌ بديلةٌ لسوريا: التداعيات والتحديات الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة	2014
الوصول إلى المفاوضات في سوريا	2014
النفوذ الإيراني في أفغانستان: الآثار المتُرتبة على انسحاب الولايات المتحدة	2014
ليبيا بعد القذافي	2014
نماذج الشراكة الجديدة في قطاع الأمن والعدل: تداعيات الثورات العربية	2014
الشباب في الأردن	2014
ديناميكيات الحرب الأهلية السورية	2014
مستقبل قيادة المركبات الآليّة في الدول النّامية	2014
عندما يسير الجهاديون عائدون إلى أوطانهم	2014
استراتيجيات تطوير القطاع الخاص وإجراء إصلاحات في الخدمة المدنية في منطقة كوردستان - العراق	2014
الارتقاء بالتعليم المهني الفني والتدريب في منطقة كوردستان - العراق	2014
بناء القدرات في مكتب إحصائيات منطقة كوردستان من خلال جمع البيانات	2014
تقييم سوق العمل الحالي والمستقبلي في منطقة كوردستان - العراق: الآثار المترتبة على السياسات لزيادة التوظيف بالقطاع الخاص	2014
عملية إصلاح قطاع الصحة في منطقة كوردستان - العراق: تمويل عملية الإصلاح والرعاية الصحية وسلامة المريض	2014
الأولويات الاستراتيجية لتحسين إمكانية الوصول إلى تعليم جيد في منطقة كوردستان - العراق	2014
مستقبل الرعاية الصحية في منطقة كوردستان - العراق: نحو نظام فعال عالي الجودة مع التأكيد على الرعاية الأساسية	2014
تصميم نظام لجمع البيانات المرتبطة بالسياسات لمنطقة كوردستان-العراق	2014
الأيام التي تلي الاتّفاق مع إيران	2014
بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي: موجَز ورشة عمل	2013

العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرّاً	2013
الديموقراطية في العالم العربي: ملخّص للدروس المستفادة من جميع أرجاء العالم	2013
إطلاق الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي	2012
التسوية في كركوك: الدروس المستفادة من مستوطنات الصراعات العرقية والإقليمية السابقة	2012
تهديداتٌ من غير مهدِّدين؟ استكشاف نقاط التقاطع بين التهديدات ضدّ المشاعات العالمية والأمن القوميّ	2012
توقعات التحوّل الديموقراطي في العالم العربي	2012
بناء المستقبل: ملخص للدراسات الأربع لتطوير القطاع الخاص والتعليم والرعاية الصحية وبيانات اتّخاذ القرار في منطقة كردستان-العراق	2012
نظام النقل المدرسي في قطر: دعم السلامة والكفاءة وجودة الخدمة	2012
أُسُس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والإرهاب في العراق، من عام 2005 إلى 2011	2011
المرشد الأعلى المقبل: الخلافة في جمهورية إيران الإسلامية	2011
التحديات المستقبلية للعالم العربيّ - تداعيات الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية	2011
تحسين التمويل المقدم إلى حركة إصلاح التعليم القطرية	2009
الدروس المستفادة من تطوير وتنفيذ نظام تقييم الطالب القطري	2009
حقّقت حركة إصلاح مراحل التعليم الأساسي K-12 القطرية النجاح في سنواتها الأولى	2009
تجديد جامعة قطر الوطنية	2009
نظرة عامة على مبادرة RAND في فلسطين	2009
تحديد الأولويات للتعليم ما بعد الثانوي في قطر	2008
إعادة تصميم نظام المنح الدراسية لمرحلة التعليم ما بعد الثانوي في قطر	2008
معالجة تحديات رأس المال البشري: تقييم تجارب أربع دول في المنطقة العربية	2008
نظام جديد لمراحل التعليم الأساسي K-12 في قطر	2007

البنية الرسمية للدولة الفلسطينية	2005
الشراكات في مجال تعليم الفنون: عِبَرٌ مُستفادة من تجربة منطقةٍ تعليميّةٍ واحدةٍ	2004
بناء دولة فلسطينية ناجحة (موجز البحث)	2005
النمو السكاني في مصر: تحدي مستمر للسياسة	2001
تنظيم الأسرة في الدول النامية: قصة نجاح غير مكتملة	1999
نموذج قصير لجودة الحياة مع الإصابة بأمراض الكلى (KDQOL-SF™)، الإصدار 1.3: دليل الاستخدام والنقاط	1995
استبيان صحي	1992



تهتم هذه السلسلة بتعريف وترجمة وعرض ونقد نتاجات ما يسمى اليـوم «بمراكز التفكير» Think tanks اصطلاحـاً، باعتبار هذه المراكز الفاعلة والمؤثرة في مختلف المجالات الحيويـة اليوم، امتداداً معاصراً للجهود الإسـتشراقـية عبر التاريخ، بل ونسخة متطورة جداً لآليات المسح والتدخـل الغربي فـي العالـم ككـل وخصوصـاً عالمنا الإسلامي.

المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية



http://www.iicss.iq
info@iicss.iq
islamic.css.lb@gmail.com



تطبيـق المركز